المركز القومى للترجمة

خرافة القوة العظمى

استخدام القوة الأمريكية وسوء استخدامها



تأليف: نانسي سودربرج

ترجمة: أحمد محمود

218

The Superpower Myth

The Use and Misuse of American Might

هل هناك حدود للقوة الأمريكية؟ كان هناك اعتقاد خاطئ في أعقاب انتهاء الحرب الباردة بأن الولايات المتحدة أصبحت من القوة بحيث يمكنها فعل ما تريد، بغض النظر عن الحلفاء والتكاليف والنتائج. لكن الأحداث في العراق أثبتت أن أمريكا قد تكون على قدر غير معقول من القوة، لكنها ليست القوة المطلقة.

يهدف هذا الكتاب إلى أن يكون شهادة على أهمية تصحيح دور أمريكا القيادي ومسئوليتها في العالم. ذلك أنه بينما أظهر الحادي عشر من سبتمبر ضعف أمريكا، فمن الممكن كذلك أن يحث الجمهور على دعم المشاركة الأعمق مع سائر العالم التي لن تجعل أمريكا أكثر أمنًا فحسب، بل سيساعد كذلك قادة المستقبل على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الكثيرة وعالم أكثر تعقيدًا من أي وقت في التاريخ البشري.

يحاول الكتاب تحدي الرؤية شديدة الشيوع الخاصة بسياسة كلينتون الخارجية التي كتبها في المقام الأول أناس من الخارج فشلوا في تقويم دقائق السياسة الخارجية والتحديات ومنجزات الرئيس الأمريكي الثاني والأربعين فى فترة بالغة الحساسية والتأثير، مستخدمًا المذكرات الشخصية التي رُفعت عنها السرية مؤخرًا وغيرها من الوثائق والمقابلات الشخصية على معظم مستويات الحكومة الرفيعة. ليوضح فى النهاية أن مستقبل أمن أمريكا يعتمد بالكامل على التغلب على خرافة القوة العظمى.

تصميم الغلاف: مروه احمد





خرافة القوة العظمى

استخدام القوة الأمريكية

وسوء استخدامها الأمريكية

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: كاميليا صبحى

- العدد: 2185
- خرافة القوة العظمى: استخدام القوة الأمريكية وسوء استخدامها
- نانسي سودربرج
- أحمد محمود
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:

THE SUPERPOWER MYTH: The Use & Misuse of American Might
By: Nancy Soderberg

First published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554



خرافة القوة العظمى

استخدام القوة الأمريكية وسوء استخدامها

تأليف : نانسى سودربرج

ترجمة : أحمد محمود



2013



بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

سودربرج، نانسى
خرافة القوة العظمى أستخدام القوة الأمريكية وسوء استخدامها
تأليف : نانسى سودربرج ، ترجمة: أحمد محمود
ط ١- القاهرة : المركز القومى للترجمة، ٢٠١٣
٦٩٦ ص، ٢٤ سم
١- الولايات المتحدة الأمريكية - العلاقات الخارجية
٢- الولايات المتحدة الأمريكية - الأحوال السياسية
(أ) محمود، أحمد (مترجم)
(ب) العنوان ٣٢٧,٧٣

رقم الإيداع ٢٠١٣/٤٠٢٢
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 718-230-0
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز .

المحتويات


تلجرام
هنا
سور الأزبكية

إهـداء

إلى ريتشارد وجيك واليزابيث



تصدير

بقلم بيل كلينتون

عندما أصبحت رئيسًا في عام ١٩٩٣ كانت الحرب الباردة قد انتهت للتو بانتصار الحرية. وباعتبارنا القوة العظمى الوحيدة في العالم، كيف كان يجب علينا استخدام قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية الهائلة؟ هل نبنى نظامًا عالميًا جديدًا؟ هل ستكون سياستنا الأساسية هى الانعزالية أم الأحادية أم التعاون؟

باعتبار نانسى سودربرج أحد أول كبار المسئولين فى إدارتى التى تقوِّم سياسة بلدنا الخارجية على مدى العقد الماضى. فهى تقدم فى كتاب "خرافة القوة العظمى" تحليلاً للقرارات التى اتخذناها وما كان لها من أثر يتسم بالرؤية المتعمقة وبكونه مثيرًا للاهتمام. ولأن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كان على قدر كبير من الاعتماد المتبادل، فلم يكن بمقدور بلدنا الانسحاب من مشكلات العالم، كما لم يكن بإمكاننا حلها بمفردنا. بل كان علينا تعزيز المؤسسات – والعادات – الخاصة بالتعاون الدولى، مع الاحتفاظ بقدرتنا على العمل بمفردنا إذا لزم الأمر لحماية أمن أمريكا. وقد سعينا لتحقيق الأهداف التالية:

تصالح الولايات المتحدة مع خصميها الأساسيين إبان الحرب الباردة، روسيا والصين، بطريقة تعزز الاستقرار والفرص الاقتصادية والحرية.

بناء أوروبا التى كانت موحدة لأول مرة، وكذلك الحرية والديمقراطية، بتوسيع حلف الناتو ودعم توسيع الاتحاد الأوروبى.

العمل على إنهاء الحروب الدينية والعنصرية والعرقية والقَبَلية في الشرق الأوسط وأيرلندا الشمالية والبوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية والعديد من البلدان الإفريقية.

العمل على احتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال توسيع برنامج نان لاجر والاتفاقيات مع كوريا الشمالية والتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيماوية والتوسيع غير المحدد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وضع الولايات المتحدة في مركز مؤسسات التعاون الاقتصادي والأمني الجديدة، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية والنافتا واجتماع قادة ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي وقمة الأمريكتين ومعاهدة كيوتو للتغير المناخي ومعاهدة حظر التجارب الشاملة ومبادرة تخفيف أعباء الديون والمبادرات الفعالة الأخرى المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

زيادة قدرة أمريكا على منع الهجمات الإرهابية ومعاقبتها من خلال تنفيذ القانون والاستخبارات والجهود العسكرية.

كما قلت من قبل، كانت فلسفتنا هي التعاون كلمًا أمكننا ذلك والعمل بمفردنا إذا لزم الأمر. فعلى سبيل المثال، ومن خلال العمل بالتنسيق مع الحلفاء، انضممنا إلى الناتو في ضرب القوات الصربية في البوسنة وكوسوفو وأقمنا شبكات تجارية واتفاقيات أمنية جديدة. ومن خلال العمل بمفردنا، ضربنا القاعدة في أفغانستان والسودان وقدمنا مساعدات مالية مهمة للمكسيك وروسيا، وفتحتنا أسواقًا في البلدان الإفريقية.

كنا نعتقد أنه ينبغي على الولايات المتحدة التقدم بطريقة ينبغي أن تخدم مصالحنا ليس في الحاضر فحسب، بل كذلك في مستقبل قد لا نكون فيه القوة العظمى الاقتصادية والسياسية والعسكرية الوحيدة. ولهذا السبب كان العمل مع الدول الأخرى بشأن معاهدات مثل اتفاقية كيوتو أو العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات

الأخرى سيفيد أمريكا على المدى الطويل، حتى إذا اضطررنا للدخول فى صراع مع الإحباطات التى ينطوى عليها هذا التعاون حتماً.

ساعدنا السير فى هذا السبيل على تعزيز مصالحنا الأمنية وتحقيق قدر أكبر من الرفاهية والحرية للعالم المتقدم وتجارة واستثمار جديدين للعالم النامى، حيث خرج من الفقر أشخاص على نحو أكبر من أية فترة مساوية فى التاريخ وارتفع متوسط الأعمال بينما هبطت وفيات الأطفال. وفى الوقت نفسه، ولأول مرة فى التاريخ، عاش أكثر من نصف سكان العالم فى ظل حكومات صوتوا لوصولها إلى السلطة.

وخلال التسعينيات أقمنا علاقات بنَّاءة بين الخصوم الرئيسيين فى العالم: روسيا والصين وأوروبا والولايات المتحدة. ودخلت الصين منظمة التجارة العالمية. وتوسع الناتو. وحاربنا الإرهاب بقوة، حيث منعنا الهجمات فى الداخل والخارج وقدمنا العديد من الإرهابيين للعدالة. وأقمنا تحالفًا دوليًا قويًا لكبح جماح انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتم القضاء على الإبادة الجماعية والتطهير العرقى فى البلقان. وكان هناك ما يزيد على سبع سنوات من التقدم نحو السلام فى الشرق الأوسط، حتى الفترة الحالية من العنف الذى بدأ فى سبتمبر من عام ٢٠٠٠ وتم إحلال السلام فى أيرلندا الشمالية. ولم ننجح فى سعينا للوصول إلى أسامة بن لادن وغيره من قادة القاعدة، غير أننا توصلنا إلى ما يربو على عشرين من خلايا القاعدة ومنعنا هجمات خطيرة كان مخططاً لها عطلة نهاية الأسبوع الأخيرة من الألفية ١٩٩٩- ٢٠٠٠.

بالرغم من سجل النجاح هذا، مازالت هناك تهديدات خطيرة لأمننا واقتصادنا وصحتنا وبيئتنا، إلى جانب الفرص الهائلة - تخفيف الفقر، وإلحاق كل أطفال العالم بالمدارس، وخلق الملايين من فرص العمل التى تحقق أجوراً مرتفعة فى ميادين الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الحيوية، واستخدام التقدم الطبى لقهر انتشار الإيدز وغيره من الأمراض القاتلة.

أعتقد أنه يجب علينا مواجهة تلك التحديات وانتهاز تلك الفرص بتنقية المقاربة وتحسينها التى حققت قدراً كبيراً جداً من التقدم خلال التسعينيات، وهى الاستراتيجية

التي تزيد أمننا وتقوم على بناء عالم به عدد أكبر من الشركاء وعدد أقل من الإرهابيين. وفي هذا العالم الذي يتسم بالاعتماد المتبادل، غير أنه ليس متكاملاً بعد، لا يمكننا قتل كل خصومنا المحتملين أو سجنهم أو احتلالهم. ولهذا السبب ينبغي أن نعمل مع الدول الأخرى حينما يمكننا ذلك، ونتصرف بمفردنا عندما نضطر لذلك - وليس العكس.

لا بد أن يكون هدفنا هو بناء عالم من المسئوليات المشتركة والفوائد المشتركة والقيم المشتركة. ولن يمكننا تحقيق ذلك الهدف بالسير بمفردنا. وسواء بالتجارة أو السياحة، وبالهجرة أو تكنولوجيا المعلومات، وبالتجارب الثقافية المشتركة أو الجهود العلمية، أو بالتعرض المشترك لخطر الإرهاب أو المرض، فإنه لا مهرب لأي منا من الآخر. وسواء شئتم أم أبيتم فإن مصائرنا مرتبطة ببعضها.

لا بد للولايات المتحدة من إقناع الدول الأخرى بأنه من مصلحتها الانضمام إلينا لمواجهة تلك التحديات المعقدة الجديدة التي لا نعرف لها حدوداً، بينما نضع معايير الديمقراطية والتكامل الاقتصادي والاستقرار. ولا يمكن لدولة من الدولة تجاهل الاحترار العالمي أو مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لدولة أن تهزمها بمفردها. ولا يمكن لدولة تجاهل الإرهاب أو هزيمته بمفردها. يمكننا الاحتفاظ بهوياتنا الفريدة وتنوع شعوبنا وثقافاتنا، إلا أنه سيكون علينا بناء مستقبل مشترك أساسه إنسانيتنا المشتركة.

لقد قدمت نانسي سودربرج خدمة غير عادية للولايات المتحدة من خلال إسهاماتها في تطوير السياسية الخارجية لدولتنا وتنفيذها الفعال أثناء إدارتي، وقد فعلت ذلك مرة أخرى بتأليفها كتاب "خرافة القوة العظمى". إنها تقدم إسهامًا غنيًا للتاريخ الأمريكي وتقدم دروساً قيمة لمستقبل بلدنا.

عرفان وتقدير

ما كان لهذا الكتاب أن يوجد لولا الدعم والتشجيع غير العاديين من أناس كثيرين. إذ لم يخطر ببالي قط أن أكتب كتابًا، لكن عند اقتراب إدارة كلينتون من نهايتها حثني الكثير من الأصدقاء والزملاء على الكتابة عن الوقت الذى عملت فيه مستشارة للرئيس بشأن عملية السلام الأيرلندية. وفى نوفمبر من عام ٢٠٠٠ بدأت ذلك. وخلال السنوات الأربع التالية مر الكتاب بالعديد من التجسدات، حيث بدأ كتقويم لسياسة الرئيس كلينتون الخارجية وانتهى كدراسة لاستخدام القوة وسوء استخدامها منذ الحرب الباردة. وخلال ذلك التطور كانت المشورة الحكيمة والدعم من كثيرين قيِّمة للغاية.

أدين لوكيلى الرائع أندرو ستيوارت بدين كبير من العرفان لإيمانه بتلك المؤلفة التى تكتب للمرة الأولى ولدفعى إلى تأليف الكتاب الذى لم أكن أعرف أنه موجود داخلى. كما أدين بالكثير لمحرر من الطراز الأول هو إيريك نيلسون الذى أوصل إرشاده الرائع الكتاب أثناء تطوره إلى مستوى مختلف بالكامل. وقدم أشخاص عديدون إرشادًا ودعمًا مبكرين مهمين. وكما فعلا خلال حياتى، فقد أرشدتنى سنثيا بالارد والراحل ويلسون بالارد إلى القيام بعمل ما هو، أفضل مما كنت أظن أنى قادرة عليه. واسمحوا لى أن أشكر أليس ماثيو وهنًا پاكولا على قراءة مسوداتى الأولى المحيرة، ومع ذلك فقد شجعانى على الاستمرار. وساعد أرثر شليزنجر الابن وديڤيد كالاهان على إقناعى بأنه يمكننى بالفعل تأليف كتاب يزيد كثيرًا عما يعرفانه. وأنا مدينة بشكل خاص لتشارلى يونكر إيكنر الذى علمنى كيف أروى قصة وأكتب كتابًا.

وقدم لى جيمس ستاينبرج أفكاراً مفاهيمية جديدة مفيدة وكان سخيًا فيما قدمه من وقته ومشورته الحكيمة.

كان تأليف هذا الكتاب أثناء القيام بوظيفة لكل الوقت فى مجموعة الأزمات الدولية تحدياً وتطلّب قدراً كبيراً من التسامح والدعم من جانب مجموعة الأزمات الدولية، وبخاصة رئيسها جاريث إيڤانز وزملائى. وأنا مدينة بالعرفان للأبد لدعمهم خلال هذه العملية. ومن هؤلاء: ثمينة أحمد وسليمان بالدو وديبتى تشوبى وكارول كوركوران وأميتاب ديساى (وإنجريد الڤاريس) وستيفن إيليس ونيك جرونو وإيمى هنتر وچان چيفرى وروبرت مالى وتيم موريارتى وڤيكرام باريك وچون پرندرجاست وكونى روبنسون وكاثرين سانجر وروبرت تيمپلر وستيفن تاونلى ونيكولاس وايت وماريان زومبوليف .

وقد أنعم الرب علىَّ كذلك بمجموعة من الباحثين المخلصين والنابهين والمجدين - والمرحين - ومنهم: أليكس باركر وإيريك بارتز وليزلى بورنز وكورتنى دان وباربرا فاينستاين وچنيفر جريجوار وريتشارد هيزلوود وناتاشا كندرجان وفرانسيسكو مانسينى وأرون نيدرماير وأنچيلا ستين ورادا ڤيچ وكريستيان ويسترا. كما أنى مدينة لثلاثة كُتَّاب على قدر كبير من الموهبة ساعدونى فى المراحل المهمة، وهم هيثر هلبرت وإيڤان إيكمان وفردريك ويسلو. فلولاهم ما كان لهذا الكتاب أن يوجد. وأنا ممتنة بشكل كبير لمن لبوا دعوتى لتقديم مساعدة طارئة قرب النهاية، وكذلك لچنيفر وآمى ورادا، وأكثر شيء لكيت، لتصديهم لطريقة التحدى التى وراء نداء الواجب.

وقد أمضى الكثير من الأصدقاء والزملاء الوقت فى قراءة الكتاب والتعليق عليه، وتحرير أقسام عديدة، وإمدادى بالإرشادات التى أعطت الكتاب عمقًا أكبر بكثير مما كان يمكننى توفيره بمفردى. وأنا ممتنة بشكل هائل لكل من هؤلاء: ستيف أندريسن والقائد ستيف بروك وسايمون تشسترمان، والكابتن چيمس كريج وستيف كروسكرى وستيڤن دونزيجر وتوم دافى وسوزان ڤالڤيلا - جاراتى والكابتن فرانك دواير بإدارة شرطة نيويورك ولارى جاربر وأندرو هيلمان وأنطونى ليك وبيل لين وشين ماكورميك

وكوب ميكستر وستيف نايلان وكونور أوكليرى ودان پورمان وچيف راتنر ومايكل ريوردان ونشاريتى روبى وجارى سيمور وجايل سميث وستيف سولارز وستيفن تاونلى وپيتر ڤرومان وكايل ويستون وريتشارد ويلكوكس.

باعتبارى مسئولة حكومية رفيعة المستوى سابقًا، أنا مقيدة فيما ينبغى أن أتكلم عنه. وقد سهَّل السير فى هذا الخط الإرشاد الرائع لفريق إدارة سجلات العاملين بالأمن القومى فى البيت الأبيض، ومنهم ويليام ليرى ورود سوبرز ومايك سميث. فقد بذلوا الجهد فى مراجعة مسودات المخطوطة المتعاقبة المتغيرة باستمرار لإقرارها. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، فرضت الكثير جداً من الطلبات على العاملين بالأرشيف القومى الذين أعارونى وقتهم ومكاتبهم وإرشاداتهم بسخاء أثناء استعانتى بمذكراتى فى مجلس الأمن القومى. وأريد أن أشكر نانسى سميث وكيت ديلون ماكلور وبيث فيدلر وچون لاستر ودووج ثورمان لدعمهم غير العادى.

كانت أسرتى بمثابة مصدر دائم للدعم أثناء العملية، حيث كانت تقرأ المسودات العديدة وتقدم تعليقات صريحة لا يمكن أن تقولها سوى أسرة المرء. والداى لارس ونانسى سودربرج وشقيقتى سيجريد پينسكى وشقيقاى لارس وچون سودربرج جميعهم بشكل كبير جزء من هذا الكتاب. وما كنت لأقوم بالخدمة العامة لولا قيمهم الخاصة بالصواب والخطأ وإسهامهم الحماسى فى حياتى فى السياسة والحكومة. وأنا ممتنة بشكل خاص لچيك وإليزابيث بيسترونج لتسامحهما فى استيلائى على غرفة اللعب الخاصة بهما على مدى العام الماضى ومساعدتى بالأفكار والأبحاث الخاصة بهذا الكتاب.

أنا ممتنة لريتشارد – بكل شىء. فلم يكن بالإمكان تحقيقه دونك.

مقدمة

نحن أبناء تضحيتكم.

- الرئيس ويليام جيفرسون كلينتون فى حديثه إلى محاربى الحرب العالمية الثانية القدماء فى پوانت دو أوك بنورماندى، ٦ يونيو ١٩٩٤

أقلعت الطائرة الهليكوبتر من حاملة الطائرات الأمريكية چورچ واشنطن وطارت في اتجاه پوانت دى أوك الشهيرة التى تشرف على شواطئ نورماندى. وكان الرئيس بيل كلينتون ومخضرمو الكونجرس والشخصيات المهمة يتجهون إلى احتفال إحياء الذكرى الخمسين لنزول قوات الحلفاء على شواطئ نورماندى. وكان كلينتون قد أنهى لتوه احتفالاً فى جوف حاملة الطائرات تكريماً لدور البحرية فى غزو نورماندى. كما ألقى باقة من الزهور فى البحر أثناء عزف ترنيمة البحرية. وأعقب ذلك عشرون طلقة مدفعية للتحية. وحلقت الطائرات النفاثة فوق الحاملة، حيث ارتفعت إحداها بمفردها فى تشكيل "الرجل المفقود". وقد دُعيت، باعتبارى مسئولاً من المرتبة الثالثة بمجلس الأمن القومى بالبيت الأبيض، للانضمام إلى صحبة الرئيس للمساعدة فى أى من قضايا السياسة الخارجية التى قد تُثار أثناء الرحلة.

تطلعت من خلال نافذة الهليكوبتر الصغيرة. كانت تبرز من بين ضباب الصباح الصخور التى تسلقها الجنود الأمريكيون والحلفاء لإنقاذ أوروبا قبل ذلك بخمسين عاماً بالتمام. وبينما كنا نطير فوق البحر الذى كان يرغى ويزبد، حاولت تخيل الخوف الذى لا بد أنهم شعروا به، والشجاعة التى أبدوها، وهم يسلكون هذا الطريق نفسه يوم

السادس من يونيو عام ١٩٤٤ الذى كان نقطة تحول فى الحرب العالمية الثانية. وكان جيلى - أبناء وبنات جيل الحرب العالمية الثانية - قد سمع ما لا حصر له من القصص عن الشجاعة الأمريكية فى ذلك اليوم. وكيف خاضت الموجة تلو الأخرى من الجنود الشبان المياه إلى الشاطئ، حتى بعد رؤية الآلاف من أصدقائهم يصرعهم الجنود النازيون على الصخور أعلاهم. ووصف الكتاب الذى لا بد أننا جميعًا قرأناه ونحن صغار "مذكرات آن فرانك" كيف كان الأوروبيون يتحدثون "ليل نهار" عن الغزو. وتعلمنا فى المدرسة كيف أن جنود الجيش صعدوا الصخور بينما من هم أعلاهم يطلقون النار عليهم ويقطعون حبالهم. ولكن بالموقف "المثابر" الذى أصبح أسطوريًا فى ذلك اليوم، تولى الأمريكيون المسئولية وانتصروا فى المعركة وانتصروا فى الحرب فى نهاية الأمر.

هبط الموكب المصاحب لهليكوبتر الرئيس على حافة المقبرة الأمريكية فى نورماندى بپوانت دو أوك لتكريم من ماتوا فى ذلك اليوم. ومن بينهم تسعمائة وأربعون جنديًا أمريكيًا. وخرج للترحيب بنا مجموعة من الفرنسيين الذين كان بعضهم يرتدون زيهم العسكرى فى الحرب العالمية الثانية. وسار الرئيس لإلقاء كلمة أمام ثمانية آلاف من محاربى نورماندى القدماء الذين عادوا إلى موقع المعركة للاحتفال بذكراها السنوية. وفى واحد من أكثر خطبه تحريكًا للمشاعر فى فترة رئاسته، حكى كلينتون قصة الطريقة التى سار بها الجنود "على تلك الشواطئ أسفل تلك الصخور التى لا ترحم وفوقها."

قال كلينتون: "هبطت عليهم طلقات الرصاص والقنابل، لكن بعد السابعة ببضع دقائق، هنا، بالتحديد هنا، وقف أول الجنود. واليوم نطلب من هؤلاء الأبطال الأمريكيين أن يقفوا مرة أخرى." كنت أراقب المشهد بينما المحاربون القدماء يقفون ببطء الواحد تلو الآخر. كانوا كلهم تقريبًا قد تجاوزوا السبعين من العمر - وكان بعضهم جالسًا على كراسٍ متحركة وآخرون وُضِعوا على أجهزة تنفس - واستغرق البعض منهم ما بدا كأنه ساعات كى يقف. لكنهم وقفوا. لهذا فُهِم هذا الجيل وكُرِّم وكان على

استعداد لتقديم التضحيات المطلوبة لزمنه. لقد كانت الحرب العالمية الثانية تحدياً محدِّداً للولايات المتحدة. إذ حددت المعركة التي وقعت في نورماندى دور أمريكا كقوة عظمى ناشئة سوف تستمر طوال الجيلين التاليين.

استمعت إلى كلينتون وهو يتحدث عن أعمال الشجاعة الفردية التي قام بها الجنود، لافتًا الانتباه إلى ذريتهم وسط الحاضرين. "نحن ننظر إلى هذه المنطقة ونتعجب من معركتكم. وننظر حولنا ونرى ما كنتم تحاربون من أجله. فهنا توجد بنات الكولونيل رادر. وهنا ابن العريف براجمان وحفيده. وهنا الوجوه التي خاطرتم بحياتكم من أجلها. وهنا الأجيال التي انتصرتم في الحرب من أجلها. نحن أبناء تضحيتكم." وختم كلينتون بالدعوة إلى العمل: "لقد أكملتم مهمتكم هنا. لكن مهمة الحرية مستمرة؛ المعركة مستمرة. وأطول يومٍ لم ينته بعد." كان أحد أكثر خطابات كلينتون بصفته رئيسًا تأثيراً في النفس. فقد ذكَّر الأمريكيين جميعًا بمنجزات بلدهم العظيمة، وذكَّرهم بدورهم كمدافعين عن الديمقراطية في أنحاء العالم. وما كان للحظة التضحية هذه أن تتكرر حتى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١.

بعد أن هزم الأمريكيون الفاشية في أوروبا، وافقوا على خوض الحرب الباردة. وعلى امتداد العقود الأربعة التالية ظل الجيش الأمريكى يميل إلى الدفاع عن المكاسب التي تحققت أثناء حملات الحرب العالمية الثانية العظيمة التي قام بها المحاربون القدماء من ذلك الجيل. وكانت أية أعمال خارجية، سواء في إفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو على القمر، يتم توجيهها من خلال موشور تلك الحرب. وفهم الشعب الأمريكى الحاجة والتضحيات المطلوبة للحفاظ على ذلك الميراث. وشاركت أمريكا في أكبر تدريب في التاريخ لبناء الدول – إعادة بناء ألمانيا واليابان المدحورتين – وما زال مئات الآلاف من جنودها موجودين في تلك البلدان لحفظ السلام. ونُشر الجيل التالى من الجنود الأمريكيين لاحتواء الاتحاد السوفيتى. واحتكر تهديدٌ مرشدٌ وحيدٌ اهتمامَ أمريكا وقيَّد طيفَ الخيارات السياسية وصاغ معايير تبرير استخدام القوة ودعم الحكومات أو معارضتها في الخارج، التي كان يُنظر إليها على أنها بيادق صراع القوة العظمى الذى

تخوضه. وكانت قوة أمريكا كلها - السياسية والاقتصادية والأخلاقية والعسكرية - موجهة للتصدى لتحدى الاتحاد السوفيتى. ونجحت في ذلك. وانهارت القوة العظمى المنافسة في عام ١٩٨٩.

عندما استعرضت بحر المحاربين القدماء المسنين المستمعين لخطاب الرئيس، فكرت في التحديات التي تواجه جنود عصرى. فبعد انهيار سور برلين اعتقد الأمريكيون أن الحاجة إلى التضحية قلت وتوقعوا أن يجنوا أرباح السلام. وعندما أدى بيل كلينتون قسم توليه المنصب في ٢٠ يناير من عام ١٩٩٣ لم تكن أمريكا متأكدة من دورها في العالم. فقد كانت الولايات المتحدة، التي أصبحت فجأة القوة العظمى الوحيد، على غير هدى بشأن كيفية مواجهة الحقبة الجديدة من المخاطرة والتحدى والفرصة. ففي ذلك العالم الجديد كانت التحديات صراعات غير تقليدية إلى حد كبير داخل حدود الدول، وليس ذلك الصراع ثنائي الأقطاب الخاص بحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت غالبًا ما تحدث في مناطق تعتبر خارج مجال الاهتمام الأمريكي، في أماكن كهايتي والبوسنة والصومال ورواندا. وكان جيل ما بعد فيتنام مترددًا في المشاركة في تلك الصراعات "الصغرى" في أنحاء المعمورة. ولم تكن الولايات المتحدة على استعداد لاستخدام القوة في صراعات بدت مشابهة لفيتنام خارج ما كانت أمريكا تراها منطقة الاهتمام "الاستراتيجية" الخاصة بها.

تطلبت تلك الصراعات والتهديدات العابرة المتزايدة، كانتشار الأسلحة النووية والإرهاب، حلولاً جديدة - لكن معظم الأمريكيين لم يكونوا يدركون بعدُ خطورة تلك التهديدات الجديدة. وكان التحدى الجديد يقتضي أشكالاً جديدة من التعاون وتحالفات جديدة وأهدافًا جديدة احتاجت لسنوات كي تتكون. ولكي تحل إدارة كلينتون المعضلات التي تبدت لها، كان عليها خلق فهم جديد للإمكانيات والحدود المحتملة للقوة العسكرية. وباعتبارهم أبناء تضحية نورماندى، فقد عرف الرئيس وفريقه أن مهمتهم هي إعادة ترتيب صفوف القوة العظمى.

فعل الرئيس كلينتون ذلك على وجه الدقة خلال الثماني سنوات التي أمضاها في منصبه. فقد وضع سياسة المشاركة الأمريكية التي تصدت بشكل كبير لتحديات القرن الحادي والعشرين. وكان السؤال الرئيسي في السياسة الخارجية الأمريكية يتعلق بكيفية الدخول في هذه الصراعات الجديدة وما إذا كنا سنتدخلها أم لا. وفي إعادة تحديد لدور أمريكا، كان على كلينتون دحض خرافتين تتعلقان بهذا الدور، وهما النزعة الانعزالية والشرطي العالمي. إذ شعر أمريكيون كثيرون بعد الانتصار في الحرب الباردة أنه يمكنهم الانسحاب بأمان من العالم. وشعر آخرون أن تفوق القوة الأمريكية جعل مشكلات العالم مسئولية أمريكا.

واجه كلينتون معارضة قوية عند وضع السياسة الجديدة التي لم تخضع لهاتين الخرافتين. وعندما كانت الغلبة للجمهوريين في مجلس النواب عام ١٩٩٤، كانت السيطرة لأصحاب النزعة الانعزالية على المالية واستخدموا ذلك لإعاقة جهود كلينتون لإدارة الصراعات والمشاركة في حفظ السلام ودعم الجهود متعددة الأطراف، بما في ذلك الحد من الأسلحة وحماية البيئة. وكان على كلينتون كذلك أن يتغلب على خرافة الشرطي العالمي الخاصة بتفوق قدرة أمريكا وتفوقها العلمي وبالتالي تفوق مسئوليتها. ولأنه كانت لأمريكا قوة عسكرية واقتصادية وأخلاقية لا مثيل لها، فقد واجه كلينتون توقع أنه سيدخل في صراعات العالم، بل وسيحلها. ليس في المشكلات الأحدث في هايتي والبلقان والصراعات العديدة في إفريقيا، بل كذلك المشكلات التي طال أمدها ككوريا الشمالية وقبرص والهند وباكستان والشرق الأوسط. ومع ذلك فلم تكن القوة العظمى قادرة على - أو راغبة في - المشاركة في كل مكان. وكان تحديد مكان وكيفية المشاركة تحديًا أساسيًا لرئاسة كلينتون.

ظلت الحرب العالمية الثانية معيار الذهب لاستخدام القوة. فقد كان هناك دعم قليل - في الكونجرس وفي الإدارة وفي الجيش وبين الشعب الأمريكي - لنشر قوات أمريكية في الاضطراب العالمي الجديد. وفي مواجهة تلك القيود، سعى كلينتون إلى المشاركة دبلوماسيًا في صراعات عديدة، بينما يحفظ باستخدام القوة لمناطق المصلحة

الاستراتيجية الواضحة، كالعراق وكوريا والدفاع عن أوروبا. وبذلك كانت مبادراته وما حققه من نجاح مقصوراً على تلك الصراعات التي يمكن أن تحقق الوساطة تقدمًا فيها، كما في أيرلندا الشمالية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. أما تلك المناطق غير الاستراتيجية التي تطلبت استخدام القوة فقد أُرجئت أو بقيت على فشلها.

في فترة مبكرة من رئاسة كلينتون، جعلت عملية بحث بدائل القوة الإدارة تبدو ضعيفة وغير حاسمة. ومع ذلك كانت الأزمات في الصومال وهايتي والبوسنة بمثابة البوتقة التي خلقت منها الإدارة الاستراتيجية الأكثر قوة ونضجًا التي ستبقى. وكان فقدان ثمانية عشر جنديًا في الصومال عام ١٩٩٣ هو "خليج الخنازير" الخاص بكلينتون. إذ دفعته المأساة إلى اتباع قيادته الغريزية وتحدي باردايمات السياسة الخارجية التقليدية وصياغة مقاربة شجاعة للقوة والدبلوماسية سوف تميز إدارته، في هايتي أولاً وفي البلقان في نهاية الأمر.

أثناء تحدي خرافتي القوة العظمى السائدتين خلال فترة رئاسته، وهما خرافة النزعة الانعزالية وخرافة الشرطي العالمي، سعى كلينتون إلى أشكال جديدة من المشاركة باستخدام القوة بحكمة والدبلوماسية بفاعلية لتعزيز الاستقرار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في أجزاء من العالم كانت تُعتبَر فيما قبل خارج اهتمام الولايات المتحدة الاستراتيجي. وقد حدد نوعًا جديداً من السياسة الخارجية بالقيام بالمبادرات في المناطق التي تتطلب الدبلوماسية المدعومة بالقوة والمقرونة باستخدام حفظ السلام وبناء الدولة، في المقام الأول في البلقان، وهو ما أصبح رائداً لفترة التسعينيات. وجمع كلينتون بين الوجهين المثالي والواقعي لفلسفته العامة كي يخلق استراتيجة المشاركة لمواجهة التحديات التي تسببها الدول الفاشلة التي لم تعد مدعومة من تحالفات الحرب الباردة، وسوف يثبت إعادة تجميع صفوف القوة العظمى لمواجهة تلك التهديدات الجديدة التي لا يمكن التنبؤ بما تقوم به أنه أحد مواريث كلينتون الدائمة.

خلق كلينتون على مدى سنواته الثمانية فى منصبه رغبةً قومية لاستخدام القوة لمواجهة الوحشية والعنف فى مناطق محكوم عليها الآن بأنها ضمن اهتمام أمريكا. وبذلك سوف تظل البلاد تعمل فى أوروبا والشرق الأوسط وكوريا الشمالية، كما أنها ستشارك على نحو انتقائى فى ترويج الديمقراطية والحرية وإيجاد الدعم الدولى لمكافحة التهديدات الناشئة للأمراض المعدية والمخدرات والتردى البيئى وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وعمل كلينتون بالتنسيق مع أصدقاء أمريكا وحلفائها فى أنحاء العالم كى يكون لهم كذلك نصيب من أعباء المشاركة. ووراء الدبلوماسية الأمريكية قوة دفع جديدة لترويج الديمقراطية والحرية. لكن مع الأمم المتحدة قوات من أنحاء العالم للمساعدة فى تحمل العبء. وبحلول عام ٢٠٠٠ كانت معظم الدول تتوقع من الولايات المتحدة العمل من أجل البحث عن التقدم وأن تكون قائداً لا يمكن الاستغناء عنه فى ذلك.

تولى الرئيس چورچ دابليو بوش متحدياً جوهر مشاركة كلينتون نفسه، حيث كان يسعى إلى الحد من مشاركة أمريكا فى البحث عن السلام فى صراعات العالم ومع الهيئات والأعراف الدولية. وخلال حملته الانتخابية للوصول إلى البيت الأبيض فى عام ٢٠٠٠ وشهوره التسعة الأولى فى منصبه، كافح مستشارو بوش السياسيون لفرض آرائهم المختلفة على الرئيس الجديد. فعلى أحد الجانبين كان هناك الواقعيون الذين يسعون إلى مواصلة مقاربة الرئيس چورچ دابليو بوش الأولى المعتدلة إجمالاً والأقل طموحاً على السياسة الخارجية. وعلى الجانب الآخر كان هناك المهيمنون، وهم فى الغالب من حقبة ريجان الذين روجوا لخرافة الوقت الراهن الخطيرة القائلة إنه ما دامت أمريكا القوة العظمى الوحيدة فإنه يمكنها - ولهذا السبب ينبغى لها - استخدام قوتها العسكرية لإجبار العالم على الرضوخ لرغباتهم ومواجهة ظهور أى منافس لقوتها. وسرعان ما وقع بوش ضحية لخرافة المهيمنين.

كانت الحرب الباردة قد قيدت المهيمنين فى الثمانينيات. وفى أوائل التسعينيات تجاهلهم الرئيس چورچ بوش الأول إلى حد كبير ورفض حججهم باعتبارها هامشية.

وخلال الشهور التسعة الأولى من إدارة بوش الثاني كانت هناك حرب علنية بين معسكري الواقعيين والمهيمنين. وكانت النتيجة ارتباكًا بشأن سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وخاصةً تجاه القوتين العظميين، روسيا والصين، وكذلك الشرق الأوسط وكوريا الشمالية، والمواجهة مع الحلفاء بشأن الالتزام الأمريكي بالأعراف الدولية التي جرى وضعها على مدى السنوات الخمسين الماضية.

دفعت جريمة قتل ثلاثة آلاف أمريكي في نيويورك وواشنطن العاصمة والطائرة التي أُسقطت في پنسلڤانيا في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ بالسياسة الخارجية إلى المقدمة. وفجأة كانت الولايات المتحدة معرضة للخطر وهدفًا بسبب ثروتها وثقافتها وقوتها العسكرية الساحقة. وكما فعل محاربو الحرب العالمية الثانية القدماء على شواطئ نورماندي، تجمع الشعب الأمريكي للدفاع عن حرياته بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وقد لبوا نداء الواجب لحماية البلاد من الهجمات الإرهابية الإضافية. وكما حدث في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، سوف يحدد الحادي عشر من سبتمبر مصالح أمريكا وأعمالها في العقود المقبلة.

في البداية وقف العالم بجانب الولايات المتحدة. فلأول مرة استعانت منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) بالمادة الخامسة من ميثاقها التي تنص على أن الهجمات على الولايات المتحدة تعد هجومًا على الأعضاء جميعًا. ووافقت الأمم المتحدة على قرار شامل ضد الإرهاب يطالب بوقف دعم الإرهابيين في أنحاء العالم. وأيد تحالف دولي قوي الإطاحة بطالبان في أفغانستان بعد أن رفض قادتها تسليم أسامة بن لادن. واستعانة بكلمات الرئيس جون كنيدي الشهيرة عند سور برلين، أعلن العالم "كلنا أمريكيون الآن".

شملت أولى أعمال بوش في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر مقاربة دولية، حيث حصل على دعم قوي من البلدان الأخرى لغزو أفغانستان ولإعادة بناء السلام. وعقب الإطاحة بطالبان كان لدى الولايات المتحدة اختيار. فهي يمكنها تقرير مواصلة حشد تأييد العالم في مواجهة تحدي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر للإرهاب، بينما تعي

مصالح أمريكا ومسئولياتها الأخرى، أو يمكنها اختيار سبيل السعى لتحقيق الهيمنة الأمريكية التى تحاول الولايات المتحدة فيها مواجهة تلك التحديات بمفردها، مع ائتلافات من البلدان ذات العقلية المشابهة وليس بالعمل مع التحالفات والهيئات والأعراف الدولية، مع الموافقة على الحلول الوسط باعتبارها ثمنًا ضروريًا لكنه يمكن إدارته. وسوف تكون القوة ملاذًا يتم اللجوء إليه أولاً وليس أخيرًا؛ فالدبلوماسية مسألة ملاءمة وليس ضرورة.

خسرت المقاربة الواقعية دولية النزعة التى يدعو إليها وزير الخارجية كولين باول وآخرون لمصلحة مقاربة المهيمنين بعد الحادى عشر من سبتمبر بقليل. وسوف يثبت قرار الرئيس بخوض الحرب ضد العراق بالرغم من عدم وجود أى تهديد وشيك ومعارضة معظم بقية دول العالم أنه اختبار لصحة رؤية المهيمنين لدور أمريكا كقوة عظمى. وبغض النظر عن الفشل في العثور على أسلحة الدمار الشامل والفشل فى تحقيق أهداف الحرب الخاصة بهم، من قبيل مقرطة العالم العربى والترويج لتسوية دائمة للصراع العربى الإسرائيلى، فإن الحرب ضد العراق تختبر الاعتقاد بأن أمريكا لا تحتاج إلى حلفاء أو الأمم المتحدة لمواجهة تحديات الوقت الراهن.

وُلِد كبار مهيمني إدارة بوش – ريتشارد تشيني وبول وولفتويتز وريتشارد بيرل – من رحم إدارة ريجان، بينما يعود دونالد رامسفلد إلى حقبة فورد. وفى السبعينيات والثمانينيات، شارك هؤلاء الرجال جميعًا فى الاعتقاد بأن القوة العسكرية الأمريكية واتخاذ القرار الأحادى يمكنهما حماية المصالح الأمريكية على نحو أكثر فاعلية بكثير من السعى إلى قيادة حلفاء أمريكا فى تشكيل الأعراف والمعاهدات والقيود على المجتمع الدولى، وبالتالى على أمريكا كذلك. وحتى الحادى عشر من سبتمبر لم تكن قد أُتيحت لهم الفرصة لاختبار نظرياتهم.

من نواح كثيرة، تعد حكومة الرئيس جورج دابليو بوش استمرارًا غير مقيد ليس لإدارة والده وإنما لإدارة رونالد ريجان. والتشابهات مذهلة بخلاف إعادة تدوير الشخصيات. فقد جاءت كل منهما إلى السلطة مقتنعةً بأن الحكومة الديمقراطية

السابقة شردت بالبلاد بعيداً عن المصلحة القومية الحقيقية. وسوف يُستعاض عن البراجماتية بوضوح الرؤية والهدف الأخلاقي والثبات العنيد للهدف. وفي البلاغة والدبلوماسية، كانت كل منهما ترى العالم من ناحية الأبيض والأسود والخير والشر. ولم تعر الإدارتان اهتماماً كبيراً لرؤى حلفاء أمريكا في السعي لتحقيق أهدافهم. وقد أشرف الرئيسان على زيادات هائلة في الإنفاق العسكري دفع الدولة بشدة، مع خفض الضرائب، إلى الدَّين وارتفاع معدل البطالة.

في حين كان غزو العراق المثال الأكثر حيوية لخرافة المهيمنين، فإن أعمالاً كثيرة وضعت أمريكا على طريق الصدام مع جزء كبير من سائر العالم. فالقاعدة تتوالد وتمثل تهديداً متواصلاً للأمريكيين. وربما يمكن لكوريا الشمالية الآن إنتاج ما يصل عدده إلى ثمانية أسلحة نووية، ومع ذلك فما زالت السياسة الأمريكية مشوشة. كما أن التهديد النووي الإيراني يتزايد، لكن السياسة الأمريكية تفتقر إلى دعم كبار حلفاء الولايات المتحدة. والأعراف والمعاهدات الدولية مهترئة وتحالفات أمريكا اعتراها الضعف.

جعلت تلك المقاربة أمريكا في خطر. وتهديدات الوقت الراهن عالمية وسوف تواجَه من خلال العمل الدولي الموحد القوي. ومن المؤكد أن أمريكا يمكنها البقاء معتمدة على نفسها، بما لديها من اقتصاد قيمته ١٠ تريليونات دولار وصادرات قيمتها تريليون دولار وقوات مسلحة يبلغ عددها حوالي ١,٤ مليون فرد وميزانية دفاع قيمتها ٤١٠ مليار دولار وفوز دائم بجوائز نوبل وثقافة موجودة في كل مكان في أنحاء العالم. إلا أن المسألة هي ما هو ثمن ذلك؟ هل هناك طريقة أكثر مسئولية تحمي بها أمريكا مصالحها في الخارج؟ هل ينبغي لنا مواصلة مقاربة بوش الأحادية والقائمة على الهيمنة في المقام الأول أم العودة إلى السياسة الأقوى الخاصة بالمشاركة التي سوف تحث دولاً أخرى على اتباعها؟ أي مسار سوف يلهم أبناء الزمن الراهن على تكريم التضحيات التي جرت ليست على شواطئ نورماندي فحسب وإنما في الحادي عشر من سبتمبر كذلك؟

هذا الكتاب ليس مذكرات: بل إنه يقدم رواية لسياسة أمريكا الحديثة من موقعى كأحد مساعدى حملة كلينتون الانتخابية فى عام ١٩٩٢، وكمسئولة بمجلس الأمن القومي في البيت الأبيض من عامم ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦، وسفيرة في الأمم المتحدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١، وحاليًا داعية سياسة خارجية بمجموعة الأزمة الدولية التى لا تستهدف الربح. ويأخذ الكتاب القارئ إلى ما وراء الكواليس، مستخدمًا المذكرات الشخصية التى رُفِعت عنها السرية مؤخراً وغيرها من الوثائق والمقابلات الشخصية على معظم مستويات الحكومة الرفيعة. وحتى اليوم لم يناقش مُطَّلِع على بواطن الأمور من بيت كلينتون الأبيض التحديات العريضة التى تشمل استخدام القوة والدبلوماسية التى واجهت إدارته. وبذلك يقدم هذا الكتاب رؤى متعمقة لعملية اتخاذ القرارات التى يواجهها كل الرؤساء، وهى العملية التى يمكن أن تكون عشوائية وغير منظمة وتقوم بالتأكيد على معلومات غير مكتملة. وغالبًا ما تنطوى القرارات على الاضطرار للاختيار بين خيارات تفتقر جميعها إلى الجاذبية. وبالإضافة إلى ذلك، فبينما نادراً ما يتخذ الرؤساء قرارات السياسة الخارجية لأسباب خاصة بالملاءمة السياسية، فهم مقيدون على الدوام بما إذا كان الجمهور الأمريكى. وبالتالى الكونجرس، يؤيد هذه القرارات أم لا. ومن ثم لا بد أن يعى القارئ رؤية الجمهور الأمريكى للسياسة الخارجية وكيفية تأثيرها على قرارات الرئيس.

من المؤكد أن هناك أخرين كثيرين أسهموا على نحو أهم منى بكثير فى سياسة الرئيس كلينتون الخارجية. لكن القليل فقط من كانت لهم ميزة العمل عن قرب معه ومع فريقه من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠١. لقد كنت شاهدةً نادرةً على التحدى رفيع المستوى الخاص برسم مسار جديد للسياسة الخارجية الأمريكية، ومشاركةً فيه أحيانًا. ويحاول هذا الكتاب تحدى الرؤية شديدة الشيوع الخاصة بسياسة كلينتون الخارجية التى كتبها فى المقام الأول أناس من الخارج فشلوا فى تقويم دقائق السياسة الخارجية والتحديات ومنجزات الرئيس الأمريكى الثانى والأربعين. وهو سيعرض كذلك التحديات التى واجهها الرئيس چورچ دابليو بوش. وعند تحليل الرئيس

الأمريكى الثالث والأربعين، يضع الكتاب أعماله فى سياق الدروس التى تم تعلمها منذ انتهاء الحرب الباردة وهجمات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. وتمثل هذه الدروس نموذجًا إرشاديًا للتحديات التى واجهتها أمريكا فى عام ٢٠٠٥ وللرئيس بوش وهو يبدأ فترته الثانية.

يهدف هذا الكتاب إلى أن يكون شهادة على أهمية تصحيح دور أمريكا القيادى ومسئوليتها فى العالم. ذلك أنه بينما أظهر الحادى عشر من سبتمبر ضعف أمريكا، فمن الممكن كذلك أن يحث الجمهور على دعم المشاركة الأعمق مع سائر العالم التى لن تجعل أمريكا أكثر أمنًا فحسب، بل سيساعد كذلك قادة المستقبل على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين الكثيرة وعالم أكثر تعقيداً من أى وقت فى التاريخ البشرى. وبالرغم من معرفتنا بميراث من ماتوا فى نورماندى، فمن الممكن أن يكون ميراث من ماتوا فى مركز التجارة العالمى والبنتاجون وعلى متن الطائرة التى سقطت فى بنسلفانيا هو التزام أمريكا الراسخ بالمشاركة والقيادة فى عالم اليوم بـ"بحكمة وبقوة" كما دعا كلينتون فى عام ٢٠٠٤. وسوف يتطلب هذا المسار قيادة تتمتع بخيال خصب بواسطة رئيس الولايات المتحدة فى الداخل والخارج. كما يتطلب استخدام شديد التوازن لموارد أمريكا الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والعسكرية لقيادة أصدقائنا وإقناع أعدائنا باتباع الولايات المتحدة فى مواجهة تحدى تعزيز الأمن والديمقراطية والرخاء.

الفصل الأول

الأشياء تتداعى

وتتداعى الأشياء، وتتفكك، فالمركز لا يتماسك؛

والفوضى تتدفق على العالم،

والتيار الذى يعتمه الدم يتدفق، وفى كل مكان(*)

يغرق طقس البراءة.

- و. ب. ييتس، "المجيء الثانى"

كان اليوم الثالث عشر من مارس عام ١٩٩٣، اجتمع المدراء - الموظفون على مستوى مجلس الوزراء المسئولون عن سياسة الأمن القومى - فى غرفة الأزمات فى الطابق الأرضى من الجناح الغربى. وبما أنى نشأت مع فيلم Dr. Strangelove، فقد افترضت أن غرفة الأزمات ستكون قاعة كبيرة مغطاة بالخرائط وأجهزة التكنولوجيا الفائقة وخطوط التليفون الموصلة ليس فقط بالروس بل كذلك بقادة عالميين مهمين. الواقع أن الغرفة كانت صغيرة ومتواضعة، وكانت تكفى لطاولة خشبية لامعة مستطيلة

(*) من ترجمة الدكتورة فاطمة الخضراء الجيوسى لقصيدة ييتس "المجيء الثانى". (المترجم)

يجلس حولها عشرة أشخاص بارتياح وكان هناك عشرون كرسيًا أخرى بجوار الحوائط المبطنة بالخشب. وكان بجوار الطاولة كرسى أعلى من سائر الكراسى محجوز نظريًا للرئيس، لكن الذى يستخدمه في الأغلب هو رئيس الاجتماع، وهو فى العادة مستشار الأمن القومي. وغرفة مجلس الوزراء هى الغرفة الوحيدة الأخرى التي بها كرسى أعلى للرئيس - أحد بقايا التراث الملكى البريطانى.

اتضح أن اجتماع المدراء الخاص هذا واحد من أكثر الاجتماعات تذكرًا - وأطولها، لكونها استغرق أربع ساعات - خلال الوقت الذى أمضيته فى البيت الأبيض. وقد اقتضت ثلاث من القضايا الكثيرة التى نوقشت، وهى الشرق الأوسط وهايتى والبوسنة، قرارات بشأن مسائل صعبة، وخاصةً ما إذا كانت القوات البرية ستُستخدَم أم لا ومتى. وباعتبارى مسئول من المرتبة الثالثة فى مجلس الأمن القومى، كانت وظيفتى هى المساعدة فى إدارة جدول أعمال السياسة الخارجية. وباعتبارى مديرة عاملين فى البداية، ثم نائب مساعد الرئيس، كنت أحضر معظم اجتماعات مجلس الأمن القومى خلال فترة رئاسة كلينتون الأولى، ثم بانتظام انطلاقًا من منصبى فى الأمم المتحدة فى الفترة الثانية.

فى ذلك اليوم، اتخذ كلينتون، الذى كان قد مضى عليه أقل من شهرين فى منصبه، قراره الأول لنشر القوات - لا بد أن تكون هناك اتفاقية سلام بين إسرائيل وسوريا بشأن الجولان. وناقشت المجموعة تهديد صدام حسين المتواصل، كما ناقشت بإيجاز استخدام القوة لإعادة رئيس هايتى چان برتران أريستيد للسلطة. ولأول مرة حاولت المجموعة معالجة مسألة إدخال قوات أرضية أمريكية في البوسنة، متبعة فى هذه الحالة اتفاقًا بين الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك ناقش المدراء لأول مرة استخدام القوة لجعل رئيس جمهورية يوغوسلافيا السابقة سلوبودان ميلوشيڤتش يمتثل لطلبات المجتمع الدولى. وبدأ الاجتماع العملية التى سوف تؤدى فى النهاية إلى استخدام القوة لدعم الدبلوماسية الأمريكية أكثر من عامين بعد ذلك. كما سيبدأ فى وضع سياسة خارجية جديدة لأمريكا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، وهى السياسة التى

لم تنشر قوة أمريكا العسكرية الهائلة التى لا منافس لها، بل كذلك قوتها الاقتصادية والدبلوماسية وحتى الأخلاقية.

أوجدت المناقشة ديناميكية شخصية وسياسية سوف تستمر طوال فترة عمل كل من المشاركين فى الحكومة. وقد حاول مستشار الأمن القومى أنتونى (تونى) ليك المحافظة على سير المناقشة في اتجاه النتيجة. ووفرت دعابته شديدة الرقة إغاثة كوميدية لمن هم من التقدم بحيث يفهمون نكاته. وأثار وزير الدفاع ليس أسبن أسئلة مكررة بشأن مدى صواب جر الجيش إلى الأوضاع التى تتسم بالفوضى. وقد نفَّر أسلوبه المتعالى وفشله باستمرار فى أن يكون مفهومًا بالكامل عند إلقائه الإيجاز زملاءه والكثيرين في البنتاجون. ومع ذلك فإنه غالبًا ما يكون أول من يسأل الأسئلة الصعبة. على سبيل المثال، طرح فى ذلك اليوم سؤالاً مهمًا هو "هل الولايات المتحدة مستعدة لدخول الحرب فى البلقان؟"

أطفأ رئيس الأركان المشتركة كولين پاول شعلة الحماس لخطط توريط الولايات المتحدة فى البلقان أو أى وضع "غير استراتيجى" آخر، حيث عارض استخدام القوات الجوية لتحقيق أهداف عسكرية، وفى بعض الأحيان كان يحجب بعض المعلومات المهمة. وعرض مدير وكالة الاستخبارات المركزية چيمس وولزى سيناريوهات "شديدة التشاؤم" لم تأخذ فى اعتبارها غالبًا الفروق الدقيقة المهمة. وحثت مادلين أولبرايت السفيرة فى الأمم المتحدة مرارًا على استخدامات أشد بأسًا للقوة. وأثار ليون فورث مستشار الأمن القومى لنائب الرئيس ما تبدو نقاطًا غامضة، لكنه عرض قضايا مهمة للبحث، بعد السير فى طريق طويل ملتو، وضغط هو وأولبرايت من أجل استخدام القوة لدعم الدبلوماسية. وكان نائب مستشار الأمن القومى صمويل (ساندى) بيرجر صالحًا باستمرار لتقديم شىء من الفكاهة المطلوبة وتذكير زملائه بأهداف الرئيس العامة. وبينما لم يدرك المدراء ذلك حينها، فسوف يَثْبُت أن المناقشة بشأن تقديم قوات أمريكية لدعم اتفاقية سلام الشرق الأوسط هى أسهل مناقشة تتعلق بذلك النشر للقوات.

لو كنت إسرائيلياً لتأكدت تماماً أن الأمريكيين موجودون

بينما كان وزير الخارجية وارين (كريس) كريستوفر جالسًا على يمين ليك، أطلّع المجموعة على آخر تطورات مفاوضاته في الشرق الأوسط. وكان للولايات المتحدة دور قيادى فى محاولة صياغة اتفاقية سلام بين إسرائيل وجيرانها. ففى عام ١٩٧٩، جمع الرئيس حينها چيمى كارتر بين رئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجن والرئيس المصرى أنور السادات فى كامپ ديڤيد. ومع ذلك فقد راغ التقدم من الرئيسين ريجان وبوش.

رأى كريستوفر فرصًا جديدة للسلام على مسارين: بين إسرائيل والفلسطينيين وبين إسرائيل وسوريا. وبما أن كريستوفر كان متحفظًا ومؤدبًا ومنظمًا وجامدًا بعض الشيء، فقد كان يرتدى البدلة وربطة العنق على الدوام. وبعد أن جاء به كارتر وزيراً للخارجية، جعل كريستوفر المنصب فى مركز اهتمامه طوال اثنى عشر عاماً. وأكاد لم أعرفه من قبل، لأنه لم يقم فى واقع الأمر بدور فى السياسة الخارجية أثناء حملة كلينتون الانتخابية. وما أدهشنى هو أن كلينتون طلب منه أثناء نقل السلطة أن يكون وزير الخارجية.

واعتماداً على سياسة سلفه، كان كريستوفر يعمل على التوصل إلى اتفاق مؤقت بين الفلسطينيين والإسرائيليين يعطى الفلسطينيين شكلاً ما من الحكم الذاتى المتزايد ويقضى بانسحاب متزايد للقوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة. وبدا الأمر حينها وكأن التقدم ممكن. وفي عملية السلام مع سوريا، كان الإسرائيليون يبدون مرونة جديدة، كما أبدوا استعداداً لبحث إعادة مرتفعات الجولان التى تم الاستيلاء عليها فى حرب ١٩٦٧ وكان ذلك يعنى إمكانية السلام بين إسرائيل وسوريا.

أوضح كريستوفر أن رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين مستعد لاتخاذ "خطوات مهمة" قبل الثامن والعشرين من أبريل يمكن أن تساعد على تشجيع العرب الآخرين على الحضور. فقد كان الإسرائيليون يتطلعون إلى انتخابات فلسطينية

لـ"اختيار شخص ما هناك وإعطاء المشروعية" وكذلك "استخدام وإدارة" الأرض "لكن ليس السيادة في المراحل المؤقتة". ومع تقدم المفاوضات سوف يكون هناك بعض التحسين في ظروف حقوق الإنسان. وقال كريستوفر كذلك إن رابين طرح المواطنة المزدوجة. وبينما كان الاقتراح يحتاج إلى مزيد من التطوير، فقد وصفه كريستوفر بأنه "مشجع جداً".(١)

أومأ الحاضرون في الغرفة بالموافقة. وقال ليك إن "المسارين الأساسيين يعزز أحدهما الآخر"، مشيراً بذلك إلى المسارين السوري والفلسطيني. وسأل عن القضية الحساسة من الناحية السياسية الخاصة بوضع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت لا تزال في عام ١٩٩٣ على قائمة الولايات المتحدة للمنظمات الإرهابية. ورد كريستوفر قائلاً: "لا أتصور التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. إنهم يعرفون ما يجب عليهم عمله. وقد بدأ البريطانيون والبلجيكيون مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. ... ولن أغلق الباب للأبد. فإذا وجدنا طريقة للتعامل معهم فسيكون الأمر أسهل. لكن لن يمكننا عمل ذلك قبل أن يكون الأمر على ما يُرام مع الإسرائيليين". ولم يكن يعرف أنه بعد ستة أشهر – من ذلك اليوم – سيدخل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية البيت الأبيض.

على المسار السوري، واصل كريستوفر المناقشات فيما يتعلق بالسلام بين إسرائيل وسوريا في مقابل انسحاب إسرائيلي كامل من مرتفعات الجولان. وأوضح كريستوفر بحذر أنه يرى أن هناك فرصة لجعل الرئيس السوري حافظ الأسد يوافق على السلام مع إسرائيل "مقابل انسحاب إسرائيلي كامل من الجولان". وطرح كريستوفر المقاربة الأمريكية، وهي "الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل". وكان يسعى للتوصل إلى اتفاق مظلة يحدد هذه القواعد الإرشادية، تتبعه خطوات متعاقبة لتحقيق السلام. لكن كريستوفر أشار إلى أن هناك عيباً خفياً. "يفهم الأسد ذروة الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل. ولهذا السبب من الضروري أن نقول له إننا مستعدون لضمان الأمن من خلال الأمم المتحدة – حيث ستقوم الأمم المتحدة بالدور

الرئيسى لتوفير السلام لمرتفعات الجولان. والعنصر الرئيسى هو جنرال أمريكى يتولى المسئولية." كان ذلك يعنى وجود الآلاف من الجنود الأمريكيين على الحدود الإسرائيلية السورية. وكان كريستوفر يريد سلطة تقديم مثل هذا العرض للأسد.

انضم الرئيس كلينتون ونائب الرئيس جور إلى المجموعة لمناقشة نشر قوات أمريكية فى الجولان. وبعد الإصغاء إلى شرح كريستوفر. وافق كلينتون وجور على أن يقدم كريستوفر العرض للأسد. وكان ما يهم كلينتون هو رد فعل الكونجرس، حيث كان على علم بعدم وجود تأييد كبير لنشر قوات أمريكية فى الخارج. سأل كلينتون المجموعة: "إذا قلت له [للأسد] إنى سأفرض الأمن على مرتفعات الجولان، هل أنا مضطر للتحدث فى ذلك مع الكونجرس؟" قرر المدراء أنهم ليسوا مضطرون لإبلاغ الكونجرس، حيث كان قد تم إعلامه بشأن خطابات الضمان الخاصة بأمن الحدود "طبقًا للممارسات الدستورية الأمريكية". ومع أن تلك ربما كانت المرحلة الأخيرة من العملية، فلم يكن أحد يرغب فى المخاطرة بحدوث تسريب بشأن قضية بهذا الحجم. ذلك أن النقاش المقيت فى الكونجرس بشأن نشر القوات فى الجولان قد يفسد الصفقة.

وبينما وصف رابين بأنه "رجل عنيد وكتوم"، فقد قال إن رابين يريد بالفعل "إجابات، خاصةً فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية على الجولان". وكان كلينتون يفهم كذلك أن القوات لا بد أن تكون "قوات قتالية حقيقية وليس قوات ذات خوذات زرقاء"، مشيراً إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. "لو كنت إسرائيليًا لتأكدت تمامًا أن الأمريكيين موجودون."

كان عرض وضع جنود أمريكيين على الجولان لضمان الأمن على الحدود بين إسرائيل وسوريا القرار الأول الذى اتخذه كلينتون لنشر الجنود فى الخارج. وكان أبسط قرار سيواجهه فيما يتعلق بالجنود الأمريكيين – وهو كذلك قرار لن ينفَّذ. ذلك أن الأسد لم يعقد الصفقة فى النهاية. ولم يكن هناك عدم خلاف على الفوائد التى تتحقق للولايات المتحدة من السلام السورى الإسرائيلى. الذى اعتُبِر لفترة طويلة هدفًا

استراتيجيًا أمريكيًا. ولم يحفل أحد عندما عاد پاول فيما بعد بتقدير لكتيبة أمريكية[٢] في الجولان لمدة اثنى عشر عامًا بتكلفة قدرها "مليونا دولار" في العام ،وكان رد الرئيس على تقدير پاول هو "أظن أن الأمر يستحق ذلك".

كان استخدام الجنود الأمريكيين للمساعدة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط أقل إثارة للخلاف بكثير مما لو كان الجنود سيُنشرون أم لا في مناطق الصراع غير الاستراتيجية في عام ١٩٩٣. وتلك القرارات الأصعب، وهي تلك التي ستُنفَّذ في النهاية – على عكس قرار سوريا – تنطوي على استخدام القوة لدعم الدبلوماسية الأمريكية فيما أسمته ليزلي جيلب الكاتبة في النيويورك تايمز "حروب فنجان الشاي"، وهي تلك المناطق التي كان يقدَّر إبان الحرب الباردة أنها لا تستحق التورط الأمريكي فيها كالصومال وهايتي والبوسنة. ومع ذلك فإنه باعتبار الولايات المتحدة الآن القوة العظمى الوحيدة الخالية من عبء احتواء الاتحاد السوڤيتي، فقد طُلِب منها أن تفعل شيئًا للقضاء على تلك الصراعات. وتفهم كلينتون الحاجة إلى القيادة الأمريكية في تلك الأزمات وأثناء الحملة الانتخابية تحدى الرئيس چورچ دابليو بوش أن يعيد الديمقراطية إلى هايتي وينهي الحرب في البلقان. وها هو يكافح للعثور على طريقة كي يفعل شيئًا باعتباره الرئيس الجديد.

ليس الديمقراطي الخاص بوالدك

عند تحديد كلينتون لمواقفه السياسية الخارجية كان عليه أن يعيد تحديد ليس دور أمريكا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الباردة فحسب، بل كذلك السياسة الخارجية الديمقراطية بعد حوالي ربع قرن من الرؤساء الجمهوريين. فقد كانت الفجوة الوحيدة هي سنوات رئاسة چيمي كارتر الأربع التي تُذكَّر سياستها الخارجية إلى حد كبير بنجاح اتفاقيات سلام كامب ديڤيد، وكذلك بضعف متصوَّر لأن السوڤيت غزوا أفغانستان في عام ١٩٧٩ تحت سمعه وبصره، وبسبب جهوده الناجحة لتحرير

الرهائن الأمريكيين في إيران. وكان متصورًا أن الحزب الديمقراطي ضعيف في الدفاع وغير مستعد لاستخدام القوة. ومن ناحية أخرى خلق اعتراف نيكسون بالصين وزيادة ريجان لإنفاق الدفاع والسياسات الأمريكية المركزية المعادية للشيوعية وغزوه لجرانادا صورة الصلابة، وكان غزو الرئيس چورچ إتش دابليو بوش لبنما وإخراجه القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١، إلى جانب الانهيار الحديث للاتحاد السوڤيتي، قد ساعد على تشكيل صورة السياسة الخارجية الجمهورية الناجحة. والواقع أن الجمهوريين بدوا وكأنهم يُقهَرون.

أثناء الحملة الانتخابية جاء كلينتون بعد الرئيس بوش بنسبة ١٥ بالمائة مقابل ٦٣ بالمائة فيما يتعلق بالمقدرة المتصورة على إدارة السياسة الخارجية.[٣] وسعى كلينتون إلى القضاء على ذلك النقص باتخاذ الكثير من المواقف الوسطية، ليس فقط لإيمانه بأنها مناسبة فحسب، بل كذلك لأنه كان يأمل في استعادة من يسمون الديمقراطيين الريجانيين الذين هجروا الحزب الديمقراطي منذ أكثر من عقد. ودعا كلينتون إلى "أقوى دفاع في العالم مستعد وراغب في استخدام القوة إذا ما دعت الضرورة". واعترافًا بخوف المحافظين من إفراط الولايات المتحدة في نشر قواتها، دعا إلى الاستخدام الانتقائي للنفوذ الأمريكي قائلاً إن "تحدي أمريكا في هذه الحقبة ليس هو تحمل كل عبء، بل إحداث التوازن". ورغم اقتراحه تخفيضات متواضعة في الإنفاق لـ"إعادة استثمار تلك المدخرات في فرص العمل هنا داخل الوطن"، أقر كلينتون تحديث القوات والدعم المتزايد للجنود وعائلاتهم. وقد أيد الكثير من مواقف بوش مثل تقديم المساعدات للاتحاد السوڤيتي السابق، والمشاركة في عملية سلام الشرق الأوسط، ومبيعات الأسلحة للمملكة العربية السعودية.[٤]

تحدى كلينتون على نحو اتسم بالجرأة والنجاح سياسة الجمهوريين الخارجية بشأن مجموعة من القضايا، وخاصةً عدم التكيف مع العلاقات الدولية الجديدة التي خلقها انتهاء الحرب الباردة. وقد شبَّه ادعاء الجمهوريين بالفوز في الحرب الباردة بـ"الديك الذي يُرْجِع إلى نفسه فضل طلوع الفجر". وطالب بـ"أمريكا التي لن تدلل

الطغاة، من بغداد إلى بيجين. وأمريكا التى تؤيد قضية الحرية والديمقراطية، من شرق أوروبا إلى جنوب إفريقيا، وفى النصف الكرة الذى نعيش فيه، فى هايتى وكوبا".
وبشأن هايتى، تعهد بنقض سياسة بوش الخاصة بإعادة اللاجئين الهايتيين والعمل من أجل إعادة الرئيس المخلوع أريستيد. وبشأن البوسنة، تحدى عدم رغبة سلفه فى استخدام قوة أمريكا الاقتصادية والعسكرية للضغط على الصرب لوقف عدوانهم على الشعب المسلم. وسوف يحتاج الموقفان إلى سنوات لتنفيذهما وإلى قوات برية أمريكية – مع أننا لم ندرك ذلك بعد. فى البداية كان لا بد للفريق الجديد من الوقوف على أرض صلبة.

الفــريق

تم الحصول على فريق كلينتون بشكل كبير من بين صفوف فريق كارتر – الرئيس الديمقراطى الوحيد منذ عام ١٩٦٨. وبذلك كان المسئولون المعينون حديثًا خارج السلطة. وفى حالات كثيرة خارج واشنطن منذ اثنى عشر عامًا. ولم يكونوا متساوقين مع صرامة دورة الأخبار الجديدة على مدى الأربع والعشرين ساعة أو السياسة الحزبية القاسية التى سادت الكونجرس. وكانت لدى الفريق الغريزة الصحيحة لكنه واجه منحنى تعلُّم منحدر فى أساليب واشنطن الجديدة. والأمر الأكثر أهمية هو أنهم واجهوا المهمة المخيفة الخاصة برسم سياسة خارجية أمريكية جديدة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة.

جاء ابن نيو إنجلاند البروتستانتى بالغ التحفظ تونى ليك إلى الحملة الانتخابية بصرامة فكرية مكثفة ومقاربة وسطية لاستخدام القوة حظيت بتقدير كلينتون. وكان ليك بقوامه النحيف وشعره البنى الخفيف الذى غزاه الشيب ونظارته الأكاديمية الكبيرة أستاذًا محبوبًا ومحترمًا للشئون الدولية فى كلية ماونت هوليوك بولاية ماساتشوستس. كما كان ليك، الذى يصف نفسه بأنه ويلسونى جديد، يعتقد أنه ينبغى للولايات المتحدة

استخدام القوة الأخلاقية والعسكرية والاقتصادية والسياسية للمشاركة في عالم أكثر عدلاً واستقرارًا وتعزيزه. وقد ارتقى بسرعة عبر الصفوف وعمل رئيسًا لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية في عهد كارتر. وقد أُسندت إليه المهمة المرغوبة وهي أن يكون مساعد هنري كيسنجر الخاص في أوائل السبعينيات، لكنه استقال بسبب الغزو الكمبودي وغيره من القضايا. وعقب ذلك وضع كيسنجر تليفونه تحت المراقبة. وقد أبعد أسلوب ليك الصارم بعض الأشخاص، إلا أن فكره وإخلاصه للعاملين معه وزملائه أكسبه الاحترام والدعم.

عندما التقى ساندي برجر بكلينتون قبل عقدين كان واحداً من أقرب مستشاريه أثناء الحملة الانتخابية وخلال سنواته الثمانية في البيت الأبيض، في البداية نائبًا لمستشار الأمن القومي، ثم مستشارًا للأمن القومي في الفترة الثانية. وكان لدى برجر، وهو نيويوركي سريع البديهة، إحساس قوي بالواقع السياسي للسياسة الخارجية. وكان برجر يشترك مع ليك في ضرورة المشاركة الأمريكية في الخارج، والجيش الأمريكي القوي، ودعم حقوق الإنسان. وكان هو وليك يكمل أحدهما الآخر إلى حد كبير، حيث طرح برجر بمقاربة أقل أكاديميةً وأكثر سياسةً. وكان برجر المحامي التجاري من نيويورك قد عمل نائبًا لليك في تخطيط السياسات في وزارة خارجية كارتر وكان كاتب خطب چورچ ماكجڤرن أثناء حملته الانتخابية الرئاسية في عام ١٩٧٢. وخلال تلك الحملة التقى برجر بكلينتون، وظل الاثنان على اتصال على مر السنين. وكان برجر هو من طلب من صديقه ليك الانضمام إلى الحملة.

انضممت إلى حملة كلينتون مع عقد من الخبرة في الشئون الخارجية، بما في ذلك حملتا والتر مونديل ومايكل دوكاكيس الانتخابيتان الرئاسيتان وست سنوات كموظفة في الكونجرس. وقد درست للحصول على شهادة في العلاقات الدولية بجامعة چورچتاون، حيث التقيت بالبروفيسور مادلين أولبرايت التي سوف تصبح سفيرة إدارة كلينتون في الأمم المتحدة وأول امرأة تتولى منصب وزير الخارجية. وكانت أولبرايت، اللاجئة من يوغوسلافيا السابقة، صقر الإدارة، وكانت تلح باستمرار على

اتخاذ إجراء أمريكي أقوى ضد القمع، خاصةً في أوروبا. وساعدتني أولبرايت في الحصول على تدريب في حملة مونديل عام ١٩٨٤ وقد بدأت كعداد مندوبين في معركة مونديل شديدة التنافس على الترشح مع السناتور جاري هارت. ولم أترك السياسة قط.

بعد أن لحقت بمونديل خسارة انتخابية مدمرة، انضممت إلى هيئة موظفي السياسة الخارجية للسناتور تيد كنيدي نائب ماساتشوستس لمدة ست سنوات، مع انقطاع لفترة قصيرة من أجل حملة دوكاكيس في عام ١٩٨٨. وكان كنيدي، الذي ربما كان أكثر أعضاء مجلس الشيوخ تأثيراً في التاريخ الأمريكي، قائداً فعالاً في كل قضية مهمة مثارة. وهنا وجدت مكاناً في "شبكة قضايا" السياسة الخارجية وفر لي صلات لا تقدر بثمن كانت بمثابة ثقل موازن للبيروقراطية التي وجدتها ذات يوم في البيت الأبيض. فهؤلاء الناشطون أقرب إلى الأحداث على الأرض من المسئولين الحكوميين. وكان لكنيدي، بطل قضايا حقوق الإنسان، وهيئة العاملين معه على اتصال بالمعارضين في أنحاء العالم الذين وصل كثيرون منهم إلى السلطة في وقت لاحق، ومنهم ناشطون في الكتلة السوفيتية، ودعاة الديمقراطية في آسيا، وزعماء تضامن ومنهم ليخ فاونسا في بولندا، والأكراد في شمال العراق، وناشطو حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى. وقد تفاوض مع الزعماء السوفيت لضمان الإفراج عن المسجونين السياسيين واليهود السوفيت والتقى بأشهر سجين سياسي حي، وهو نيلسون مانديلا، بعد الإفراج عنه بوقت قصير. وبذلك كنت أجلس في المقدمة خلال جزء كبير من تحول العالم من الدكتاتورية إلى الديمقراطية.

عندما عُرضَت عليّ وظيفة مدير السياسة الخارجية للحملة، حثني كنيدي على قبولها، معلناً أن "كلينتون سوف يفوز". ورددت بأنه يحلم، فهو ديمقراطي شديد الرومانسية. هز كنيدي رأسه وقال: "قد أكون رومانسياً، لكن كلينتون سيفوز. فأرقام بوش متضخمة وسوف يكون الاقتصاد هو القضية وليس حرب الخليج." وأضاف كنيدي أن كلينتون يفهم ضرورة نقل الحزب إلى الوسط. وتنبأ بأن كنيدي سوف يفوز

على الجمهوريين بأكثر قضاياهم قسوة - الجريمة والصحة والتعليم، وبشكل خاص الاقتصاد. وقال: "سيفعلها كلينتون. سأدخل الانتخابات ولن أفعل الكثير للسياسة الخارجية. تولي أنتِ المهمة." وبعد عشرة أشهر كنت مسئولة من المرتبة الثالثة في مجلس الأمن القومي، وكان لي مكتب في الجناح الغربي.

أليس من المفترض أن يكون هناك شهر عسل؟

لم تكن شهور كلينتون القليلة الأولى في البيت الأبيض شهوراً جيدة بأي معيار. وكان جزء كبير من المشكلة من صنع يديه بالتأكيد، لكنه كان محقًا كذلك في ادعائه أنها نتيجة لأجندة التغيير الطموحة - في الرعاية الصحية، وفي الرعاية الاجتماعية، وفي الضرائب، وفي العجز - التي سعى هو وزوجته لتنفيذها. فلم تكن بيروقراطية واشنطن الكبيرة والكونجرس يرغبان في التغيير، كما أساءت الإدارة تقدير المقاومة التي سوف تقابلها أجندتها. وكان فريق كلينتون، المحق بشأن الجوهر لكنه يفتقر إلى الخبرة بشأن واشنطن، توليفة من أبناء أركانسو غير المطلعين على بواطن الأمور، وأشخاص رفيعي المستوى ليسوا على اتصال بواشنطن الجديدة، وشباب متلهفين في الثلاثينيات من أعمارهم جاءوا بحماس الحملة الانتخابية إلى قاعات الحكومة وليس بخبرة الحكم. وكان صراع الأجندات قابلاً للاشتعال.

من المفترض أن تشمل المائة يوم الأولى من الرئاسة شهر عسل طويل يدعم خلاله الكونجرس الرئيس الجديد وهو يجمِّع فريقه، ويضع أجندة عريضة، ويبدأ في تحريك أولوياته. إلا أنه في حالة الرئيس كلينتون تبخر شهر العسل خلال أسابيع بعد توليه منصبه. فقد تورط اثنان من مرشحيه لمنصب وزير العدل في فضيحة وانسحبا، وأُجبر هو على إسقاط ضريبة الطبقة الوسطى. واستمرت اجتماعات البيت الأبيض لساعات وكان الرئيس متأخراً باستمرار. ويبدو أنه تخلى عن مواقفه الخاصة بالسياسة الخارجية أثناء الحملة الانتخابية بشأن كل شيء من البوسنة إلى هايتي

إلى أيرلندا الشمالية. كما جرى تفنيد وعده أثناء الحملة الانتخابية برفع الحظر عن انضمام المثليين للجيش في الصحافة والكونجرس والبنتاجون. وقد أتى الخلاف على جزء كبير من النية الحسنة الخاصة بشهر العسل وألحق ضرراً بالغًا بعلاقات كلينتون المبكرة مع البنتاجون. وعلى النقيض من معظم الرؤساء، الذين تمتعوا بمعدلات قبول زادت على ٥٠ بالمائة في الشهور الأربعة الأولى من توليهم السلطة،[٥] هبط معدل قبول إجمالي أعمال كلينتون بمقدار ١٠ بالمائة من أبريل إلى مايو، من ٥٥ بالمائة إلى ٤٥ بالمائة. وبشأن السياسة الخارجية، هبط من ٦٣ بالمائة في فبراير إلى ٣٨ فقط في يونيو.[٦]

كان هناك اضطراب على الجبهات. فقد كان الديمقراطيون والجمهوريون بالكونجرس يبنون تحالفًا لمنع الموافقة على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا). وهددت الشبكة الشيوعية للحرس القديم المتمرد حليف كلينتون الناشئ الرئيس الروسي بوريس يلتسين. وفي العراق، كان الرئيس صدام حسين يتخذ من جديد خطوات مثيرة للقلق ضد الكويت. وفيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وحده كانت هناك أشياء تتحسن مع تجدد الأمل في حدوث تقدم على المسارين الفلسطيني والسوري. وما جعل الأمور أكثر سوءاً أن المستشارين السياسية لكلينتون كانوا يخبرون الصحافة أن كلينتون يولي اهتماماً متفرقًا فحسب للسياسة الخارجية وأنه اعترف بأن مواقفه في الحملة الانتخابية كانت "ساذجة". كان مستشارو كلينتون المحليون الأصغر سنًا، الذين هم على دراية أكبر بالإعلام يريدون التركيز على الاقتصاد ولم يولوا اهتماماً كبيراً للسياسة الخارجية. وبذلك فشلت الإدارة في وضع أرضية مشتركة مع الصحافة والكونجرس، وهو ما يعني أن الأمر سيحتاج إلى وقت – والكثير من العمل – لتنفيذ الأجندة الجديدة.

ما واجهناه في عام ١٩٩٢ كان عالمًا متغيراً. فقد كان الفريق الجديد بطيئًا على نحو لم يدرك معه أن تنفيذ الأجندة الجديدة في السياسة الخارجية سوف يتطلب إعادة كتابة قواعد اللعبة التي عمرها خمسون عامًا. وأثناء مصارعة قوى الانعزال

والضغوط من أجل أن نكون شرطي العالم، حاول كلينتون في العامين الأولين أن يحدد دور أمريكا المناسب باعتباره القوة العظمى الوحيدة. ولم يعد بالإمكان تجاهل الصراعات التي كبتتها لسنوات، بل وعقود، تعادلات القوى العظمى. وصارت الكوارث الإنسانية التي ربما لم تكن تحظى بقدر كبير من الاهتمام فيما مضى تصنع الأخبار المسائية في ذلك الحين. ومع وجود الأقمار الاصطناعية، ورخص أجرة السفر بالطائرة والإنترنت والسوق المالية العالمية، لم تعد الأحداث في كولومبيا أو رواندا أو كمبوديا بعيدة جداً.

في عام ١٩٩١ غيرت حرب الخليج تصور الأمريكيين للحرب حيث لم تعد تسفر عن خسائر كبيرة. لكنها لم تزد الحماس الجماهيري أو حماس الكونجرس لقيام الولايات المتحدة بدور شرطي العالم. كما أنها لم تمحُ تماماً ميراث فيتنام من التفكير الأمريكي بشأن استخدام القوة. ومع ذلك أثار انتصار جنودنا في العراق عام ١٩٩١، بل والأهم من ذلك إحياء مؤسساتنا وقيمنا في أنحاء شرق أوروبا الشيوعي سابقًا، توقعات عالمية بأننا سوف ننظم العالم.

كان الفريق الجديد في البيت الأبيض بطيئًا في إدراك أنه وراء التوقعات الجماهيرية الخاصة بأرباح السلام والدعوات العالمية إلى القيادة الأمريكية. ووراء تلهف الانعزاليين إلى إعلان الانتصار والعودة للوطن. ورغبة المهيمنين في مواصلة المعركة القديم، تكمن ضرورة إعادة كتابة القواعد الخاصة باستخدام القوة والدبلوماسية. فقد اختفت تهديدات الاتحاد السوفيتي والشيوعية الساحقة، وأدولف هتلر والفاشية. لقد تم الفوز في حرب الخليج. وزادت الدعوات لمشاركة أمريكا في العديد من الصراعات الناشئة فيما بعد الحرب الباردة، وخاصة في البلقان. ومع ذلك لم ير الأمريكيون سببًا لدخول معركة على حروب "فنجان الشاي" ولم يدعموها بالتأكيد. إلا أنه لكون أمريكا لديها القدرة على التدخل في تلك الصراعات، فقد تطلع جزء كبير من العالم إلى تولي القوة العظمى الباقية القيادة وإلى ذلك التدخل. وفي هذه الحقبة الجديدة كان يتعين على الرئيس الجديد توسيع الحلبة التي سيتأمل فيها

استخدام القوة. وسوف يحتاج الأمر إلى وقت وحملة جماهيرية قوية لكسب تأييد الكونجرس الانعزالى والجمهور الأمريكى الذى يتسم بالشك.

بدا كلينتون خلال السنوات التى أمضاها فى الرئاسة مشلولاً وعاجزاً عن تحقيق خطابه النبيل. وفى الوقت نفسه. وفى البوسنة، بدا أن الجهود التى تقودها الأمم المتحدة تكافئ العدوان الصربى فحسب ولا تحمى حقوق المسلمين المحاصَرين. وكان الزعيم اليوغوسلافى ميلوشيڤتش يتصرف بعنف ويرتكب أسوأ الجرائم فى أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك لم يتحرك أحد بجدية لوقفه. وعرضت نشرات الأخبار المسائية صوراً مروعة لنساء وأطفال بوسنيين يجرون بحثًا عن شىء يحتمون وراءه فى "شارع القناصة" بسراييڤو حيث كان الصرب ينتقوهم كالأرانب.

اُضطر كلينتون إلى نقض تعهده أثناء الحملة الانتخابية بعدم إعادة اللاجئين الهايتيين عندما استعد مائة ألف هايتى للمجيء إلى الولايات المتحدة فى أعقاب توليه السلطة. وكانت صور سفن خفر السواحل التى تعيد اللاجئين الهايتيين المبللين بمثابة صور واقعية تعبر عن تراجع الرئيس. وكانت المفاوضات التى تقودها الولايات المتحدة لإعادة أريستيد فاشلة، وبقى أريستيد فى واشنطن حيث كانت أمريكا السوداء تحشد التأييد لقضيته.

سوف يتطلب القرار الخاص بالبوسنة وهايتى فى نهاية الأمر استخدام القوة لدعم سياسات كلينتون الأكثر نشاطًا. وبينما لم يوافق الشعب الأمريكى والكونجرس فى ذلك الحين، فقد فهم كلينتون فى وقت مبكر أن إعادة الديمقراطية إلى هايتى ووقف حرب أخرى فى أوروبا فى مصلحة أمريكا. ومع ذلك ففى عام ١٩٩٢ لم يكن هناك تأييد لاستخدام القوة فى هذين الصراعين الداخليين "غير الاستراتيجيين"، وخاصةً نشر القوات البرية الأمريكية – لا فى الكونجرس ولا فى البنتاجون ولا بين الجمهور الأمريكى. وسوف يثبت أن تغيير هذا الموقف هو أصعب تحديات السياسة الخارجية الأمريكية خلال عاميه الأولين.

نعم، سيدى الوزير

يكافح أى رئيس جديد وحش واشنطن البيروقراطى لتنفيذ سياسته الخارجية وتحقيق مواقفه أثناء الحملة الانتخابية. وأصبحت صعوبات كلينتون فى تغيير السياسات التى طال أمدها بعد اثنى عشر عامًا من الحكم الجمهورى واضحة على نحو سريع. فجزء كبير من السياسة يُدار إدارة آلية - لأنه "يتم باستمرار بهذه الطريقة". فعلى سبيل المثال، فى وقت متأخر من إحدى الليالى فى أيام الإدارة الأولى، كنت جالسةً فى مكتبى الجديد أراجع برقية روتينية المقصود بها توجيه وفدنا إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فى جنيف بشأن كيفية التصويت على قرار ينتقد انتهاكات إندونيسيا لحقوق الإنسان. وكانت المشكلة الوحيدة أنها وجهت حكومتنا إلى دعم النظام الإندونيسى القمعى، وليس مبادرة حقوق الإنسان. وبالرغم من أنها كانت الساعة الحادية عشر ليلاً، فقد اتصلت بعضو مجلس الأمن القومى المسئول على حقوق الإنسان، إريك شوارتز، الذى لم يكن قد رأى البرقية. وبدا أن أحداً لم يفكر فى التأكد مما إذا كانت الإدارة الجديدة تؤيد سياسة بوش أم لا. لقد غيرنا التوجيهات وطلبنا من وفدنا دعم قرار حقوق الإنسان. وتساءلت عن عدد السياسات "القديمة" التى كانت لا تزال تنفَّذ دون معرفة الفريق الجديد.

وفى حالات أخرى، واجهنا مقاومة صريحة من البيروقراطية. فعلى سبيل المثال، كان الرئيس قد قرر الاعتراف بأنجولا، بناءً على توصية من تونى ليك. وطوال السبعة عشر عامًا السابقة كانت واشنطن تدعم الزعيم المتمرد يوناس سافيمبى فى حربه للإطاحة بالحكومة الماركسية التى بقيت فى السلطة بدعم سوفيتى وكوبى. ومع اختفاء الاتحاد السوفيتى وخروج القوات الكوبية من أنجولا، لم يعد لتلك السياسة معنى، خاصةً بعد توقيع حكومة أنجولا على اتفاقية سلام جديدة مع المتمردين، وإن رفض سافيمبى التوقيع عليها. وفى واحد من الجهود الدبلوماسية المعطلة الأكثر إزعاجًا، على الرغم من قرار الرئيس الاعتراف بأنجولا، رفضت وزارة الخارجية بإصرار القيام بذلك.

قوبلت تحرياتنا المتعلقة بخطة تنفيذ قرار الرئيس بهمهمات جماعية. وذكرني ذلك الموقف بالتعويق المستمر الخيالي لموظف لدى وزير بُريطاني في المسلسل الكوميدي "نعم، سيدى الوزير". ففي كل مرة كان يستفسر فيها ليك في وزارة الخارجية عن متى يُتَوَقَّع الإعلان الدبلوماسي عن السياسة الجدية، كان المسئولون يردون: "نحن نبذل جهدنا لتحقيق ذلك يا سيدى." وفي النهاية، وبعد أن سئم الرئيس من التأخير، أعلن القرار خلال اجتماع في ١٩ مايو مع الزعيم الجنوب إفريقي المعارض للأبارتايد ديزموند تيتو، تاركًا لوزارة الخارجية ترتيب الأمور. قال الرئيس ببساطة: "يسرني اليوم إعلان اعتراف الولايات المتحدة بحكومة أنجولا. ويعكس هذا القرار الأولوية الكبيرة التي تعطيها حكومتنا للديمقراطية."

إعادة ترتيب صفوف القوة العظمى

طوال جيلين كانت السياسة الخارجية الأمريكية يحددها توازن القوى بين قوتي الحرب الباردة العظميين. وخلال الأجيال الأربعة السابقة كانت تحددها معركة حماية حلفائنا في أوروبا وآسيا. فإما أن تتطابق الصراعات مع هذين الإطارين أو فليتم تجاهلها. ومع غياب التهديد السوفيتي، رأى الأمريكيون أنه ليس هناك ما يدعو للمشاركة في الخارج. والنزعة الانعزالية قوة ذات بأس في الولايات المتحدة. فمع رفاه المحيطين الكبيرين في الشرق والغرب، ووجود جارتين طيبتين في الشمال والجنوب، وغياب التهديد المباشر، يفضل الأمريكيون الانكفاء على أنفسهم. وبصورة عامة كانت خرافة مَنَعَة أمريكا قبل الحادي عشر من سبتمبر هي السائدة، حيث عززت عدم الاهتمام المريع لما يحدث في الخارج.

ومن المؤكد أن الأمريكيين عندما كانوا يتعرضون للتهديد كان يهبون باستمرار في مواجهة التحدي ويحاربون من أجل مصالحهم. لكن الأمر احتاج إلى هجوم على بيرل هاربر أدى إلى مقتل ألفين وأربعمائة أمريكي وجرح ألف ومائتين آخرين كي يولِّد

الدعم اللازم للرئيس فرانكلين روزفلت كي يدخل الحرب العالمية الثانية. وأخرجت هجمات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ الشعب بقوة من قوقعة ما بعد الحرب الباردة الانعزالية وقضت على خرافة كون أمريكا غير معرضة للخطر وليست بحاجة للمشاركة فى الخارج. ومع ذلك ففى عام ١٩٩٣ لم تكن هناك تلك الدعوة إلى المعركة. فقد كان الأمريكيون أكثر اهتماماً بفرص العمل والقروض العقارية من أى صراع على بعد آلاف الأميال. وفى وهج الفوز فى الحرب الباردة، شعر الأمريكيون بأنه يمكنهم الاعتماد على ضمان الأمن الذى وفره وضعهم الخاص بالقوة العظمى.

بالإضافة إلى ذلك، كان تصور الحرب يتغير من ذلك التصور الذى يتطلب تضحية كبيرة إلى الحصانة الجدية من تكاليف الحرب، وهو التصور الذى لم يؤثر على حياة معظم الأمريكيين. فبينما خدم ستة عشر مليون أمريكى فى الحرب العالمية الثانية، خدم ٤٦٨ ألفًا فقط فى حرب الخليج الثانية. ومات حوالى ٣٠٠ ألف أمريكى فى الحرب العالمية الثانية مقابل ١٤٨ هو عدد وفيات المعارك فى حرب الخليج عام ١٩٩١. فقد استمرت الحرب البرية أربعة أيام فحسب. والواقع أن معظم الأمريكيين شاهدوها على التليفزيون من على مسافة مهولة ولم يعرفوا بشكل مباشر أى شخص حارب فى الصراع.

قبل آباؤنا وأجدادنا، ومنهم عمى وأبى، الفرصة بلهفة لخوض المعارك فى الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية. وتطوع جيل الخمسينيات فى البداية للذهاب إلى فيتنام أملاً فى تحقيق مجد مشابه. لكن الجيل الجديد الذى شب عن الطوق فى التسعينيات لم يكن له أعداء كبار يحاربهم وأدرك عدم الجدوى المطلقة لحرب فيتنام. وفى الفترة فيما بين انتهاء الحرب الباردة والحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ كان الأمريكيون على استعداد فقط لدعم الحرب القصيرة غير المؤلمة نسبيًا، وخاصةً للحفاظ على الوصول السهل على النفط الرخيص، أو التدخلات التى بلا ثمن تقريبًا فى جرينادا وبنما، أو قصف ليبيا. لكنهم لم يجدوا سببًا للمشاركة على مسافة بعيدة كثيراً عن سواحل أمريكا، وخاصةً باستخدام القوات البرية. ووصف مسئول عسكرى رفيع

المستوى رؤية الجمهور قائلاً: "إذا وضعنا أنفسنا في العمليات طوعًا، أو في جهود لوقف الحرب أو توفير المساعدات الإنسانية في البلاد البعيدة، فحينئذ ستكون الخسائر أقل قبولاً بكثير."[٧] لقد احتاج الأمر إلى هجوم إرهابي لتشجيع دعم النشر الكبير للقوات البرية مرة أخرى. وفي عام ١٩٩٣ كانت التورطات على نمط فيتنام غير مسموح بها. وأصبح مبدأ كولين باول الخاص بالقوة الساحقة المستخدمة في حرب الخليج الأولى مسموحًا به.

ومع ذلك لم يكن العالم في عام ١٩٩٣ بتلك البساطة. فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى صراعات تاريخية تتفاقم بسرعة وخلق فراغات في القوة لم يمكن تجاهلها. وسوف تأتي ثورة التكنولوجيا العالمية معها بتهديدات جديدة من الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية والأمراض المعدية. وفي عام ١٩٩٢ واجه كلينتون ومستشاروه ضغوطًا متضاربة. فقد كان أحدها، وهو النزعة الانعزالية، يقول إن أمريكا ليست معرضة للخطر ولا داعي لمشاركتها. وكان الآخر، وهو الخاص بالمسئولية في كل مكان، هو أن القوة العظمى الوحيدة المحررة من قيود الحرب الباردة يمكنها الآن حل كل صراعات العالم، ذلك أنها موجودة في كل مكان وتعلم كل شيء. ومع ذلك، وكما قال كلينتون مراراً، فلا يمكن للولايات المتحدة أن تكون شرطي العالم. ذلك أن الأمر ليس فقط هو عدم قدرتها على نشر الجنود لحل كل مشكلة، بل كذلك عدم وجود تأييد جماهيري لهذه المشاركة في الخارج. وعلى عكس سلفه، رفض كلينتون تلك الخرافات، حيث أوجد سياسة خارجية واقعية ترفض كلاً من الانعزاليين والدعوات إلى العمل في كل مكان.

واجه كلينتون مقاومة لجهوده. ورأى مسئولون في البنتاجون وفي الكونجرس – وكذلك في جزء كبير من الإدارة – الصراعات "الصغيرة" على أنها مشكلة شخص آخر، أو أنها ليست مشكلة بالمرة في واقع الأمر. وفي عام ١٩٩٣، ظل نشر الجنود في تلك المناطق "غير الاستراتيجية"، كالبوسنة والصومال، وخاصةً في ظل عدم وجود اتفاقية سياسية، أمراً محظوراً. وفي ذلك الوقت ظن كلينتون وفريقه بأمانة

أن المفاوضات والعقوبات سوف تعيد أريستيد للسلطة في هايتي وتجبر على حدوث تغيير في السلوك الصربي في البوسنة. وكانت النتيجة خليطًا فاشلاً؛ إذ لم تكن الدبلوماسية الأمريكية تساندها القوة. وسوف يمر عامان تقريبًا قبل أن يبدأ كلينتون ومدراؤه تصحيح توازن القوة والدبلوماسية. وسوف تستخدم القوة العظمى مجموعتها الكاملة من القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية لمواجهة التحديات الجديدة.

لا ناقة لنا ولا جمل في هذه المعركة

كان أصعب تحد في أوائل عام ١٩٩٢ هو استخدام قوى أمريكا الهائلة لإنهاء الحرب في البوسنة. وكان رئيس يوغوسلافيا المارشال تيتو قد ربط البلد ببعضه بتعزيز نوع من الاشتراكية يتسم بقدر من الحرية يزيد على جيرانه السوفييت، يدعمه في ذلك الدعم الاقتصادي من الغرب في أعقاب انفصال تيتو عن ستالين. وعندما انتهت الحرب الباردة تفككت يوغوسلافيا إلى خمسة كيانات، مما أثار العنف فيها جميعًا عدا مقدونيا. فقد عانت كرواتيا والبوسنة وسلوفينيا ويوغوسلافيا السابقة (صربيا والجبل الأسود، بما في ذلك كوسوفو) جميعها من العنف. وفي البوسنة، فشلت الأمم الثلاث المكوِّنة للدولة متعددة العرقيات، وتشمل المسلمين والكروات والصرب، في الاتفاق على خلق البوسنة الموحدة المستقلة. إذ رفض الصرب المشاركة في استفتاء يدعم الاستقلال، وبدلاً من ذلك أعلنوا جمهورية صربية داخل البوسنة. وعندما انتشر القتال، سعى الزعيم الصربي سلوبودان ميلوشيفتش إلى خلق مناطق نقية من الناحية العرقية بطرد وقتل الكروات والمسلمين الذين كانوا يعيشون هناك. فقد أطلق حملات وحشية من التطهير العرقي ضد البوسنة ساعيًا إلى اقتطاع ملاذات صربية خالصة تنضم معًا لتشكل دولته الصربية. وكافحت البوسنة كي تبقى دولة واحدة متعددة العرقيات. لكن الصرب الأقوى هم من نجحوا.

فى ذلك الوقت فشلت الأمم المتحدة والولايات المتحدة والزعماء الأوروبيون فى الوقوف فى وجه ضرورة التصدى للصرب، حيث اعتقدوا أن الأطراف كلها تشترك فى جزء من اللوم فيما يتعلق بوقوع الحرب. واعترف الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى فى وقت لاحق بأنه "ليس هناك طرف فى البوسنة يَسْلَم من بعض اللوم على أقل تقدير".(٨)

فهم كلينتون بغريزته أن للولايات المتحدة مصلحة مباشرة فى إنهاء الحرب فى البوسنة. فالسماح لها بأن تستعر قد يوقد نار التوترات العرقية والطائفية التى كانت نائمة خلال العقود الأربعة السابقة. ولم تكن البوسنة البلد الوحيد المهدَّد بالحرب؛ فقد كانت مقدونيا واليونان والمجر وسلوفاكيا تواجه جميعها مخاطر طوفان من المطالبة باستعادة الأراضى. وعلِمَ كلينتون أن أمريكا سوف يُطلَب منها حل تلك الأزمات كذلك.

بحلول عام ١٩٩٣ كانت الحرب فى البوسنة تحتل الصفحات الأولى من الصحف فى أنحاء البلاد. وكان الصرب بقيادة ميلوشيفتش يستهدفون المناطق البوسنية العرقية فى محاولة للاستيلاء على البلاد. وقد قُصِفت المجتمعات المحلية، وقُتِل المدنيون واغتُصِبوا وجُمِّعوا فى معسكرات أعادت إلى الأذهان تلك التى استخدمها النازيون أثناء الهولوكوست.

ورث كلينتون موقفًا أمريكيًا ضعيفًا بشأن هذه القضية. فقد فضل الرئيس بوش، الذى كان واثقًا بإفراط بعد انتصاره فى الخليج، ترك الأوروبيين يعالجون مسألة البوسنة. وأثبت تخلى بوش عن المسئولية أنه قراءة خاطئة للوضع وأدى إلى السخرية مما أسماه "مسألة الرؤية". وفى عام ١٩٩١ سألت عضواً فى مجلس الأمن القومى الخاص به، بوب هتشنجز، لماذا لم تكن إدارة بوش تعالج أزمة البوسنة عندما كشف الوضع بوضوح عن الحاجة إلى تنفيذ النظام العالمى الجديد الذى دعا إليه بوش. وقد أجاب بأن الولايات المتحدة لا يمكنها حل مشكلات العالم. كما قال بثقة: "سوف نترك

هذه المشكلة للأوروبيين." ويرمز تعليق وزير الخارجية جيمس بيكر المشابه - وهو "لا ناقة لنا ولا جمل في هذه المعركة" - إلى التفسير الخاطئ فيما يتعلق بالقضية.

في المقابل فهم كلينتون التهديد للمصالح الأمريكية التي تمثله حرب أخرى في أوروبا - خطر التوترات التاريخية التي تندلع بعيداً جداً عن البوسنة - وفهم مسئولية أمريكا عن المساعدة وإنهاء المعاناة. وخلال الحملة الانتخابية دعا إلى تشديد العقوبات على صربيا، بما في ذلك تجميد الأصول ومبيعات الأسلحة، وفرض حظر على النفط، وطرد صربيا من المنظمات الدولية. وحث على ضرورة أن يصرح مجلس الأمن للقوات البحرية الأوروبية والأمريكية في البحر الأدرياتيكي بإيقاف السفن المنتهكة لحظر الأسلحة وتفتيشها. وناشد المجتمع الدولي اتخاذ خطوات اتهام نظام ميلوشيفتش وهؤلاء المسئولين عن ذبح المواطنين الأبرياء بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. كما أقر منطقة حظر الطيران وفرضها. بينما وافق على معارضة إدارة بوش على وضع قوات برية في "المستنقع" المحتمل في البوسنة. وبينما لم يفعل كلينتون ذلك علناً، فقد كان يرغب منذ فترة طويلة إقرار رفع حظر الأسلحة عن سكان البوسنة المسلمين لكنه كان متردداً في القيام بذلك بسبب معارضة الأوروبيين. وقال في السر في مناسبات عديدة: "ما لم نتدخل ونساعدهم فحينئذ ينبغي علينا السماح لهم بأن يحاربوا بأنفسهم."

وبما أن الوضع واصل تدهوره خلال صيف عام ١٩٩٢، فقد أصدر كلينتون بياناً صيغ بعناية جاء فيه أنه "ينبغي على الولايات المتحدة أن تقود السعي إلى الحصول على تصريح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتوجيه ضربات جوية ضد من يهاجمون جهود الإغاثة. وعلى الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لتقديم الدعم العسكري المناسب لتلك العملية. وينبغي على القوات الجوية والبحرية المناسبة لتنفيذ تلك العمليات أن تتخذ مواقعها على نحو منظور." وبما أن كلينتون كان جالساً في غرفة مناقشة الأزمات، فقد كانت لديه الفرصة لتنفيذ تلك السياسة. وسوف يحتاج الأمر إلى فترة صعبة من التجربة والخطأ قبل أن يوجد طريقة للقيام بذلك.

لقد وعينا دروس التاريخ الصحيحة

بينما كان المدراء جالسين حول الطاولة في مارس من عام ١٩٩٣ رأوا أن استراتيجية التفاوض الأصعب ستنجح في إنهاء الحرب. إلا أن استخدام القوة ظل موضع خلاف. وجاءت أقوى معارضة لاستخدام القوة في البوسنة من البنتاجون، وبشكل خاص من رئيس هيئة الأركان كولين باول. فقد كان يرى، باعتباره تولى معظم قيادة الجيش، البوسنة على أنها اختبار لما إذا كان جيله قد وعى دروس فيتنام أم لا. وكتب باول في وقت لاحق في مذكراته عام ١٩٩٥ أن كبار ضباط الستينيات "عرفوا أن الحرب تسير سيراً خاطئًا. ومع ذلك خضعوا لضغوط التفكير الجماعي وواصلوا التصنع. ... الكثير من جيلي ... أقسموا أنه عندما يأتي دورنا لتولي المسئولية لن نذعن في صمت في الحروب غير الحماسية لأسباب غير صحيحة لا يمكن للشعب الأمريكي فهمها أو تأييدها. وإذا استطعنا أن نفي بهذا الوعي لأنفسنا ... فحينئذ لن تكون تضحيات فيتنام قد ضاعت سدى."[(٩)]

باعتباره أحد أبطال حرب الخليج والعضو الأكثر خبرةً في فريق كلينتون، لم يكن أحد في وضع يسمح له بتحديه. وعلى عكس مجلس الوزراء، يتم تعيين رؤساء هيئة الأركان لفترة من عامين تُجدد لمرة واحدة في العادة. وعندما تولى كلينتون منصبه كان قد مضى على باول تسعة أشهر في منصبه. وكان الرئيس يحذر التحدي السياسي من باول في عام ١٩٩٦. فباعتبار باول أول رئيس أسود لهيئة الأركان وأول مستشار أمن قومي أسود يمثل صعوبات باستمرار للرئيس. وباول رجل طويل وسيم يشع بقوة شخص دافئ وودود ويحب النكتة الحلوة. وقد حاول جاداً أن يكون لاعبًا في الفريق، لكن سرعان ما اتضح أنه لا يميل إلى ذلك. فبما أنه تدرج في السلطة في إدارات جمهورية فهو لا يمكن أن يكون جزءًا كاملاً من فريق كلينتون. كان مؤدبًا على الدوام لكنه كثيرًا ما كان يتعالى بعض الشيء وكان في بعض الأحيان عصبيًا مع زملائه، بمن فيهم الرئيس.

كانت المنظمات الإخبارية تجرى على نحو نشط استطلاعات للرأى خاصة بپاول فى مقابل الرئيس. وزعم أحد استطلاعات الرأى بهامش ثلاثة إلى واحد أن الأمريكيين يرون أن پاول يمكن أن يكون أداؤه أفضل من كلينتون فى الشئون الخارجية. وفى سباق الرئاسة سوف يهزم پاول كلينتون بنسبة ٤٢ إلى ٣٨ [١٠] وباعتبار پاول بطلاً قومياً، فقد كان يعتبر نفسه خارج المنافسة - وقد اتضح ذلك.

كان پاول قد عرض آراءه فى جو مشحون سياسياً فى أكتوبر من عام ١٩٩٢ فى مقال رأى فى النيويورك تايمز. والعادة هى أن لا يعبر رؤساء هيئة الأركان عن آرائهم علانيةً. لكن پاول كان مختلفاً. ورداً على قصة إخبارية اتهمت فريق بوش بالعمل بعصبية. ونشر پاول مقالاً يعلن فيه "أنتم تؤكدون أننى تعصبت عندما اقترح من يسمون بالخبراء أن كل ما نحتاجه القليل من القصف الجراحى أو هجوم محدود." وفى تحذير من التورط العسكرى الأعمق فى البوسنة، أعلن پاول أن الجيش "وعى الدروس الصحيحة الخاصة بتاريخه، حتى وإن لم يتعلمها بعض الصحفيين."[١١] التزم پاول بخطئه فى مذكرات عام ١٩٩٥ بقوله: "عندما كان لدى الجيش مجموعة واضحة من الأهداف، ...كما فى بنما وانقلاب الفليبين وعاصفة الصحراء، كانت النتيجة هى النجاح. وعندما كانت سياسة الدولة غير واضحة أو غير موجودة - خليج الخنازير وفيتنام وخلق "وجود" بحرى فى لبنان - كانت النتيجة كارثة. وفى البوسنة كنا نتعامل مع تشابك عرقى تعود جذوره إلى ألف عام." وشبه پاول البوسنيين بالفيتناميين الشماليين: "كان الواقع الصعب هو أن الصرب والمسلمين والكروات ملتزمون بالحرب حتى الموت من أجل ما يعتقدون أنها مصالحهم الحيوية." ومضى قائلاً: "أبدى الغرب حزنه على البوسنة، لكنه لم يحكم عليها بأنها مصلحة حيوية أو تتفق مع التزامه." وبعد ذلك قال پاول إنه ليس هناك رئيس "يرجح أن يحافظ على المشاركة طويلة المدى اللازمة لمنع الأطراف المعادية من محاربة بعضها بلا رحمة فى كل مكان من جديد عند أول فرصة."[١٢]

كانت القراءة الخاطئة الهائلة هذه للوضع، التي شارك فيها معظم المسئولين الأمريكيين في عام ١٩٩٣، هي التي منعت الولايات المتحدة من العمل بشكل أسرع في البوسنة.

ماذا ستكون نتائج عدم الامتثال على الصرب؟

بدلاً من استخدام القوة لوقف المذابح في البوسنة، سعت الإدارة إلى تشجيع الواجهة الدبلوماسية على نحو أقوى. ففي مارس من عام ١٩٩٣ كانت هناك دلائل على إمكانية نجاح الدبلوماسية في جعل الصرب ينهون تحركهم للاستيلاء على جزء كبير من البوسنة. وفي غرفة بحث الأزمات، بدأ ليك مناقشة المدراء بأن وضح لزملائه أنه قبل ثمان وأربعين ساعة كانت الفرص ضئيلة فيما يتعلق بتوقيع الصرب على اتفاق سلام في البوسنة. لكن الآن هناك مؤشرات على أن ميلوشيفتش قد يكون مستعداً للقيام بذلك. ودعا الاتفاق إلى وقف لإطلاق النار خلال اثنتين وسبعين ساعة، وسحب "الأسلحة الثقيلة" التي كانت تُستخدَم للهجوم على المدنيين في سراييفو، وفتح الطرق وعدم إعاقة عمليات الأمم المتحدة.

موضحاً أنها قد تكون "حيلة تهكمية". قال ليك إنه توجد "فرصة لأن يكون هناك تقدم، ولهذا السبب لا بد لنا من التفكير بشأن التنفيذ". وكان لا بد للولايات المتحدة أن تتخذ قراراً بشأن ما إذا كانت سترسل قوات إلى البوسنة للمساعدة في إنقاذ الاتفاق أم لا. وفي شهر فبراير أكدت الإدارة أن الولايات المتحدة سوف ترسل قوات برية فقط في حالة التسوية السلمية الشاملة. وكان ليك يرغب في ضمان كلمة "نعم" من المدراء، لكنه علم أنه يواجه معارضة قوية من البنتاجون - وكذلك من الكونجرس، وبالطبع من الجمهور الأمريكي. وكان أعضاء الكونجرس يصرون على أنه بعد "الفوز" في الحرب الباردة ينبغي أن تبقى الولايات المتحدة داخل دارها. وكان الجمهور متردداً كذلك في إرسال جنود إلى الخارج.

لم يكن كلينتون قد توقع أن يعالج بهذه السرعة قضية ما إذا سينشر قوات أمريكية في البوسنة في حال حدوث التسوية أم لا. وبعد أن بدا أن ميلوشيفتش غيَّر رأيه بشأن التوقيع على اتفاق السلام المقترح أثناء اجتماع مع الرئيس الفرنسي ميتران، ما هو يشير إلى أنه يمكن أن يوقع بالفعل على الاتفاق. وكان ذلك يمثل معضلتين للولايات المتحدة. المعضلة الأولى هي كيف ستعرف الإدارة ما إذا كان توقيع ميلوشيفتش ليس سوى خدعة تهكمية يكسب بها الوقت وهو يسعى إلى تحقيق هدفه - وهو ابتلاع البوسنة بكاملها؟ أما الثانية فهي إذا كان التوقيع حقيقيًا ويمكن اختباره فسوف يُطلَب من الولايات المتحدة وضع جنود على الأرض للمساعدة في تحقيق السلام. فهل هي راغبة في القيام بذلك؟

كان وزير الدفاع ليس أسپن أول من تكلم بصوت واضح. فقد تساءل: "ما الذي نتحدث عنه على وجه الدقة؟" ثم قال وهو يضرب بيديه: "إذا كنا نتحدث على توقيع، وخاصة توقيع تهكمي، فإن ذلك يتركنا في مواجهة مشكلة هائلة." وبينما تجعد القميص، وفُكت ربطة العنق قليلاً، وفُك الزر العلوي، كان أسپن نقيض الجيش المنظم الذي يديره الآن. وباعتباره خبيراً عسكرياً لامعًا كان يعرف عن أنظمة الأسلحة ومستويات القوة قدر ما يعرفه الجنرالات الذين في الغرفة. وكانت مشكلته أن ينفرهم منه بأسلوب إدارته غير التقليدي وغير المرتب. ولكن فيما يتعلق بالبوسنة، فقد شارك زملاءه العسكريين شكهم.

مضى أسپن في توضيح الخطوط العريضة للمشكلة الأساسية، وهي المشكلة التي ستكافح معها الولايات المتحدة طوال العامين التاليين: فالولايات المتحدة لم "تحدد" قط ما إذا كانت "تؤيد تنفيذ الاتفاق أم لا. وقد أشار إلى أنه إذا حاولت الولايات المتحدة تنفيذ الاتفاق الذي وقع عليه الصرب فقط باعتباره حيلة تكتيكية لكسب الوقت، فسوف ندخل من أجل "مشروع عسكري كبير". كان أسپن يطرح السؤال الأساسي، وهو هل الولايات المتحدة مستعدة لدخول الحرب في البلقان لتحقيق السلام؟ ومن الواضح أنه لم يكن مؤيداً لمسار العمل، وكذلك كان المسئولون غير العسكريين في البنتاجون.

لم يتوقع أحد توقيع ميلوشيفتش على الاتفاق، إلا أن يكون ذلك لأسباب تكتيكية قصيرة المدى. وقاطع مدير وكالة الاستخبارات المركزية وولزى الكلام ليقول إنه "لا يصدق أحد" أنه إذا وقَّع الأطراف الثلاثة (الكروات والبوسنيون والصرب) "فسوف يراقبون ما وقَّعوا عليه". وبينما كان أسپن وپاول يتلكأن فيما يتعلق بأية مناقشة خاصة بالقوات البرية، قال ليك بإحباط: "لا أظن أن أيًا منا اعتقد في يوم من الأيام أن هذا سيكون اتفاقًا ذاتي التنفيذ. فنحن جميعًا نتحدث عن تنفيذ الاتفاق وأنه سوف يتطلب قوات برية." وفي إشارة إلى "مبدأ پاول" الخاص باستخدام القوة بشكل شامل فحسب، أوضح ليك أننا في هذه الحالة لن نحتاج إلى مائتي ألف جندي بري. وأوضح أنه "لا بد لنا من إلقاء نظرة متأنية على القيام بذلك" قائلا أنه ستكون هناك فرصة قصيرة للتحرك لدعم الاتفاق إذا تم التوصل إليه.

هناك أربع قضايا منعت الإدارة من اتخاذ أي إجراء، وهي الشك في أن الصرب لن يلتزموا بتعهداتهم، وهو في الواقع "اختبار للصدق"، وعدم وجود استراتيجية قائمة، وهو ما قد يؤدي إلى مستنقع آخر على النمط الفيتنامي، وكراهية الولايات المتحدة لـ"ملكية" مشكلة البلقان. ومسألة ما إذا كان استخدام القوة سيؤدي إلى امتثال الصرب أم لا. وكانت المسألة الأخيرة هي أصعبها جميعًا.

كما سيصبح عليه الحال طوال السنوات الثماني التالية، أثار ليون فورث السؤال الذي لم يرغب أحد في مناقشته، وهو "ماذا ستكون عواقب عدم امتثال الصرب؟" وانضمت مادلين أولبرايت إلى المناقشة بسرعة قائلة "ينبغي أن نبدأ التفكير بشأن خطر استخدام القوة" وإلا فإننا سوف "سنخرج أنفسنا من اللعبة". وقد رفض پاول دعوات أولبرايت المتكررة لدعم الدبلوماسية باعتبارهم ساذجة. وكتب فيما بعد في مذكراته أن دعواتها لاستخدام القوة أصابته بتمدد الأوعية الدموية. وسوف تكون الغلبة لموقف أولبرايت.

لم يكن هناك من اتفق بعد على ضرورة استخدام القوة لدعم الدبلوماسية. كما لم يجب أحد عن سؤال فورث الأساسي الخاص بما إذا كنا سنفرض الامتثال بالقوة أم

لا، خاصةً إذ لم يوقف الصرب الاستخدام المميت للمدفعية الثقيلة. وأوضح فورث أنه تعبيراً عن الإحباط المتزايد من الموقف الأوروبي الضعيف في البوسنة، لا بد لنا من "جعل الحلفاء يقرون بأننا هذه المرة نعني العمل".

تبنى پاول النقطة التي عرضها فورث على الفور ولم يشأ أن يتركها تمر. فقد سأل بينما كان ليك يحاول إنهاء المناقشة: "ما رأيكم فيما قاله ليون؟" وأجاب ليك بأن فورث كان يسأل عن كيفية استخدامنا لتهديد الضربات الجوية أو وسيلة أخرى لتشجيع الأطراف على الامتثال. فرد پاول قائلاً: "كلا. فقد سمعت ما هو أكثر من ذلك. وما سمعته هو أنه إذا لم يمتثل أي طرف فسوف تُستخدم القوة الأمريكية لإجباره على الامتثال."

كان تلك هي اللحظة التي يفي فيها پاول بالوعد الذي قطعه على نفسه بعد فيتنام. وهذه المرة سوف يمنع المستنقع قبل أن يوجد. إذ سيحول دون الاستخدام المحدود للقوة في البلقان. وطوال الفترة التي تولى فيها پاول منصب رئيس هيئة الأركان في إدارة كلينتون، قال مراراً إن مثل هذا العمل سوف يكون مساوياً لدخول الحرب مع صربيا. كما قال إننا إذا سرنا في هذا الطريق فـ"لا بد أن نكون مستعدين للدخول في حرب مع صربيا. وإذا كان الأمر كذلك فلنستعد. لكن لا تستخدموا 'إجراءات إضافية'. لا تقعوا في غرام القوة الجوية لأنها لم تفلح." إذ كان پاول يرى أن القوة الجوية لن تغير السلوك الصربي، ذلك أن "الجنود على الأرض يمكنهم تحقيق ذلك".

بالرغم من تردد پاول، فقد وضع المسئولون في البنتاجون خلال الشهور القليلة التالية خططاً لاستخدام القوة الجوية ضد المدفعية الصربية في حالة عدم الامتثال. ومع ذلك فقد كانت العملية صعبة. وكان رد پاول النمطي هو: "إذا كنتم تسألوني ما هي أنواع القوات التي سنحتاجها، فسوف يعتمد ذلك على ما إذا كان الناس جادين بشأن هذه الأنواع من القضايا أم لا." وتباطأ البنتاجون في وضع الخطط العسكرية الخاصة بالبوسنة وقدم اعتراضات عديدة. على سبيل المثال، قال الأدميرال ديڤيد چيرمياه نائب رئيس هيئة الأركان - وكان محقاً - إن القوات الأمريكية لن "تدخل

وتخرج بعملية "سريعة". ولأن البنتاجون كان يعرف أن الولايات المتحدة سوف تحتاج إلى إدخال سريع للقوات لتعزيز الاتفاق، فقد أصر على أن الأمر سوف "يستغرق أسابيع وشهوراً لإيصال قوة إلى هناك."

شملت تقديرات البنتاجون المبكرة لعدد القوات المطلوب للمساعدة في تنفيذ الاتفاق ما يتراوح بين عشرين وأربعين ألف جندي. وسارع كبار القادة العسكريين بتوضيح أن مثل هذا النشر للقوات سوف يتطلب استدعاء الاحتياط، وهو ما سيكون أمراً غير محبب من الناحية الشعبية، خاصةً بالنسبة لرئيس جديد يرغب في التركيز على القضايا المحلية في وقت مبكر من فترة رئاسته. واللافت للانتباه في تلك المرحلة هو أن باول لم يعترض على هيكل القيادة المتصور - جنرال أمريكي على الأرض يكون مسئولاً أمام الولايات المتحدة من خلال الفرنسيين والألمان.

ناقش المدراء استخدام "الضربات الجوية التكتيكية التي سيكون لها أثر على أدوات الحرب". بعبارة أخرى، يمكن استخدام الضربات لتدمير أسلحة الصرب الثقيلة، لكن ليس لإجبار الصرب على الجلوس على طاولة التفاوض. ولخص ليك السياسة في اجتماع المدراء المبكر هذا في عام ١٩٩٣ بأنها "عدم الحرب". وفي النهاية خالف الصرب الاتفاق بعد ذلك بوقت قصير، وبذلك سوف ترسل عجلة اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة سترسل قوات لتنفيذ الاتفاق الذي تم التخلي عنه أم لا. لكن الأزمة لم تفعل ذلك.

قل ولا تسأل

لاحظت أولاً أن كلينتون يبدأ في تحدي مقاربة حكومته بشأن البوسنة في ١٠ مايو من عام ١٩٩٣. فقد سرت في ممر سلاح الجو واحد (طائرة الرئاسة) إلى مكتب الرئيس الفسيح لإعطائه تقريره الاستخباراتي اليومي. وفي كل صباح، ماعدا يوم الأحد، كان كلينتون يتلقى الملخص الرئاسي اليومي، وهو وثيقة قصيرة تعدها

وكالة الاستخبارات المركزية عن التطورات المهمة في أنحاء العالم. والاطلاع على الوثيقة مقصور على عدد قليل جداً من كبار المسئولين للحفاظ على حساسة المعلومات من التسرب. وعادةً ما كان الملخص الرئاسي اليومي يتكون من ثمان إلى عشر مذكرات في صفحة إلى ثلاث صفحات. وغالبًا ما كانت المذكرات الإضافية تقدَّم بشكل منفصل كذلك. وقد بدأت في توصيل الملخص الرئاسي اليومي لكلينتون أثناء الفترة الانتقالية في ليتل روك. وباعتباري موظفة في مجلس الأمن القومي مسافرة مع الرئيس في ذلك اليوم، فقد كان عملي هو أن أحضر له ملخص الرئاسة اليومي وتحديثات سياسية أخرى.

كنا في طريقنا إلى كليفلاند حيث كان من المقرر أن يلقي خطابًا على الاقتصاد، ثم إلى شيكاغو حيث كان سيخاطب طلاب مدرسة ثانوية في اليوم التالي. لكن السياسة الخارجية كانت في ذهن الرئيس وهو جالس إلى مكتبه المستطيل في طائرة الرئاسة. وكان رونالد ريجان قد طالب من خلال الكونجرس بتمويل هاتين الطائرتين – وهما طائرتان معدلتان متطابقتان من طراز ٧٤٧ – بتكلفة قدرها ٢٦٦ مليون دولار. وكان هناك مطبخ، وغرفة لكبار المسئولين بها مقاعد على نمط الدرجة الأولى، وغرفة اجتماعات كبيرة بها جهاز تليفزيون ونوعان من الأقسام في الخلف، أحدهما للعاملين بها طاولات عمل مختلفة وقسم درجة رجال الأعمال للصحافة. وفي المكتب البيضاوي الطائر، على الحائط على يسار الرئيس كان هناك تليفونان كبيران غير مناسبين كذلك النوع ذي القرص الذي كان مستخدماً في السبعينيات، وإن كان هذان بلا قرص. كان أحدهما لونه بيج للمكالمات التليفونية المؤمنة وكان الثاني أبيض للاتصالات المفتوحة. وعلى عكس رحلات الطيران التجارية، التي يمكن عليها إجراء الاتصالات مباشرةً باستخدام البطاقة الائتمانية، يمكن استعمال تليفونات طائرة الرئاسة فقط من خلال عملية متعبة تشمل عامل تليفونات "الإشارة" هناك في واشنطن. وكان مع الرئيس ستيريو نقالي على الرف بجواره، بالإضافة إلى مجموعة من الأقراص المدمجة – الموسيقى الكلاسيكية والريفية وموسيقى البوب. وكانت مسودات خطاباته مفرودة على الطاولة بينما يعيد كتابتها.

عندما دخلت توقف عن العمل في الخطاب ونظر عاليًا إليّ وكانت عيناه تومضان. كنت أعرف تلك النظرة. كان معنى ذلك أنه ليس سعيداً بشأن شيء ما. سلمته مراجعة تقارير الاستخبارات الصباحية. لكنه تجاهل الأوراق.

قال: "أظن أن كريس مخطئ" كان يشير إلى وزير الخارجية ومهمته الفاشلة الأخيرة لإقناع الحلفاء الأوروبيين بدعم سياستنا الجديدة "ارفع واضرب"، التي دعت إلى رفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنيين ودعم الضربات الجوية إذا استمرت الهجمات الصربية. ولأن كلينتون لم يكن يرغب في وضع جنود أمريكيين على الأرض، فقد وافق على السياسة الجدية كوسيلة لإعادة التوازن لصلحة إعطاء البوسنيين فرصة للقتال. وكان رحلة كريستوفر قد فشلت. إذ رفض الأوروبيون المقاربة مع وجود جنود على الأرض.

اشتكى الرئيس قائلاً: "من الخطأ أن لا يضغط لمجرد أن الأوروبيين لن يمضوا قدماً" وكانت تلك هي المرة الأولى التي أراه فيها ينتقد كريستوفر المحترم. رددت بأنه لا يزال لديه خيار الضغط من أجل السياسة. إذ ليس مطلوباً منه أن يستسلم لمجرد أن رحلة كريستوفر لم تنجح في جعل الأوروبيين ينضمون إلينا.

سأل، مشيراً بوضوح إلى أنه يفكر في هذا المسار: "تعنين القيام بذلك على نحو منفرد؟" قلت: "ربما ليس على نحو منفرد. لكن إذا ضغطت، أراهن أنك سوف تجعل الأوروبيين يمضون قدمًا." كان كلينتون متعبًا وغاضبًا، وكان يشكو من أنه لا يظن أننا نتحرك في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بسياسة البوسنة. وبما أنه غالبًا ما يكون هذا هو الحال عندما لا تعجب كلينتون السياسة التي يتبناها، فقد بدأ يختبر سياسات جديدة، متصلاً بأصدقائه ومتمعنًا لمجموعة من الخيارات الأخرى، وشاكيًا من اختياره السيئ للخيارات طوال الوقت. وكان يتحدث مع أي شخص يتصادف أن يكون في الغرفة - واليوم تصادف أن أكون أنا الموجودة.

لدى كلينتون أسباب كثيرة للغضب. وبما أنه لا يزال مؤيداً بشدة للعمل بالتنسيق مع أوروبا. فقد قررت الإدارة - والرئيس - إرسال الوزير كريستوفر كي يسعى

للحصول على تأييد للمقاربة الجديدة الأقوى "ارفع واضرب". وكان الأوروبيون يعتقدون أن السياسة يمكن أن تقوض جهودهم الدبلوماسية وتجعل جنودهم معرضين لخطر الانتقام من جانب الصرب. وكانت رحلة كريستوفر قد زادت من صورة إدارة كلينتون باعتبارها ضعيفة ومترددة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. لكن فشل السياسة حثت كلينتون كذلك.

بعد ساعة استدعاني كلينتون إلى مقدمة طائرة الرئاسة لمواصلة المناقشة. كان هذه المرة في الكابينة الخاصة الأمامية، وهي غرفة أصغر حجمًا في مقدمة الطائرة بها أريكتان ومكتب صغير، وكذلك بها تليفونان أحدهما مؤمَّن والآخر غير مؤمَّن. وكان ظهر الرئيس يؤلمه وكان على الأرض يتمطى أثناء المناقشة. ومرة أخرى ألح عليَّ بشأن ما أرى أنه يجب عليه عمله. ومرة أخرى قلت إنه ينبغي عليه الضغط من أجل ما يؤمن به. حثثته قائلة إن "ارفع واضرب سياسة جيدة، ولا ينبغي لنا قبول رفضها." وكان كلينتون يرغب منذ فترة طويلة رفع الحظر وكان يحبطه الجمود الأوروبي. وكان قد قال لرئيس الوزراء البريطاني چون ميچور في مكالمة سابقة: "لو كنت بوسنيًا لأردت أن أكون قادرًا على تقرير ما إذا كنت أريد الدخول في القتال أم لا. فبعض الأمور تستحق القتال والموت من أجلها." وبعد بضعة أسابيع انفجر عندما عرضت عليه برقية من سفارتنا في لندن تقول إن ميچور يميل إلى الضربات الجوية فقط وليس رفع الحظر. قال الرئيس غاضبًا: "هذا جنون." فقد كان مقتنعًا بأن رفع الحظر هو الشيء الصحيح الذي يجب عمله، خاصةً أن الولايات المتحدة غير مستعدة لدخول الحرب. لكن الأوروبيين لم يكونوا راغبين في المضي قدما.

بالرغم من ذلك كانت المشكلة بالنسبة فيما يخص الدبلوماسية أكبر من مجرد الفشل في الضغط على الأوروبيين. فالإدارة لم تكن مستعدة بعد للتفكير في ربط استخدام القوة بالدبلوماسية لإنهاء الحرب. يضاف إلى ذلك أن الرئيس وفريقه كانوا لا يزالون يعارضون وضع قوات برية في البوسنة إلا للمساعدة في تنفيذ تسوية سلمية. وبدون قوات أمريكية على الأرض كان موقف الولايات المتحدة ضعيفًا في دفع الأوربيين

إلى تأييد السياسة التي سوف تجعل جنودهم في خطر. وبذلك كنا رهينة المقاربة الأوروبية الأضعف، وكانوا هم يعارضون قصف الأهداف الصربية. وبحلول منتصف صيف عام ١٩٩٣، كان من الواضح أن السعي لوضع مقاربة مشتركة مع الأوروبيين فاشل، وكان الوضع على الأرض في البوسنة يزداد سوءاً، مع صور السي إن إن الخاصة بحصار سراييڤو والمعاناة الرهيبة في نشرات الأخبار المسائية. وأبلغ الرئيس ليك أنه ينبغي عليه بحث كل الخيارات الخاصة بالبوسنة – حيث حث لأول مرة على استخدام القوات البرية الأمريكية.[١٤] إذ بدأ يعبر نقطة اللاعودة الخاصة باستخدام جديد للقوة.

في يوليو من عام ١٩٩٣ قام ليك بعمل متابعة بشأن طلب الرئيس وطلب من وزير الدفاع أسبن أن يبحث بشكل جاد عدد الجنود الذين سيلزمون لإنهاء حصار سراييڤو. ولحق بالمناقشات السابقة الخاصة بما إذا كان ستوضع قوات برية في البوسنة لتنفيذ اتفاق السلام أم لا مناقشات خاصة بكيفية استخدام القوة لتحقيق إنهاء العدوان الصربي في البوسنة. وكان رد البنتاجون الأول على الطلب هو خطة تتطلب ما يقدر بسبعين ألف إلى ثمانين ألف جندي لحماية سراييڤو.[١٥] وبعد زيارة كريستوفر وليك للبنتاجون للضغط من أجل خيارات تشمل عدداً أقل من الجنود، أشار البنتاجون إلى أن الهدف المحدود الخاص بحماية مواد الإغاثة إلى سراييڤو قد يمكن تحقيقه بخمسة وعشرين ألفاً.[١٦]

بينما أجاز الرئيس من حيث المبدأ المناقشة الخاصة بالقوات البرية، لم يكن هناك في واقع الأمر من هو على استعداد لاتخاذ هذا القرار غير المحبوب من الناحية السياسية. وفي ربيع وصيف ١٩٩٣ كان الجمهور الأمريكي يشك كثيراً في أي تورط للقوات البرية الأمريكية في البوسنة. إذ شعر ١٦ بالمائة فقط من الأمريكيين بأن الرغبة الأخلاقية في وقف الفظائع في البوسنة "سبب جيد جداً" للتصريح بتوجيه ضربات جوية ضد القوات الصربية.[١٧] فقد كانوا يعارضون المشاركة الأمريكية في عملية حفظ السلام الخاصة بالأمم المتحدة بنسبة ٤٩ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة.[١٨]

لم يكن هناك من فكر في طريقة لاستخدام القوات الأرضية بفاعلية دون "الدخول في مشكلة" وتوريط القوات الأمريكي في مستنقع البوسنة في المستقبل المنظور. وعند مناقشة القضية مع زملائه في شهر مايو، اشتكى باول من أنه "على عكس عاصفة الصحراء" ليست هناك "طريقة لتولى زمام المبادرة" في البوسنة. فهي "لا تتمتع بوضوح عاصفة الصحراء". وبينما قال باول إن هذا "لا يعنى أنه لا ينبغي لنا اتخاذ إجراء ما"، مضى في كلامه ليوضح الحجة القائلة إنه لا ينبغي على الولايات المتحدة اتخاذ إجراء ما. وأضاف: "الطريقة الحقيقية الوحيدة للقيام بذلك هي أن يكون على نطاق كبير." ومع معارضة الكونجرس القوية لاستخدام القوات البرية في البوسنة، وتأييد واحد فقط من المدراء - مادلين أولبرايت - للخيار، سرعان ما خفتت مناقشة استخدام القوات البرية. وسوف تعتمد السياسة الجديدة الأقوى بدلاً من ذلك على القيادة الأمريكية الأكثر حزماً واستخدام القوة الجوية وحدها.

قرر ليك السعي لتغيير السياسة الأمريكية بطريقتين أساسيتين. أولاً: بينما ظل ليك يعارض الانفصال التام عن الأوروبيين، فقد شعر بأن المزيد من القيادة الأمريكية يمكن أن يؤدى إلى تقدم أكبر. فبدلاً من سؤال الأوروبيين عن آرائهم، ينبغي أن نخبرهم بما قرره الرئيس الأمريكي وندعوهم إلى الانضمام. وفي هذه المرة، بدلاً من التشاور كما كان يفعل كريستوفر، "أبلغ" ليك الحلفاء أن الرئيس اتخذ قراراً بشأن مسار العمل هذا، وأن الرئيس يتوقع أن يعمل الناتو بما يتوافق مع ذلك القرار. وسُمى توكيد الذات الجديد "قل ولا تسأل" في مسرحية عن السياسة الخاصة بالمثليين في الجيش في قصة إخبارية على الصفحة الأولى من النيويورك تايمز.[١٩] ومع وجود الولايات المتحدة في المقدمة، سارع الحلفاء بالاصطفاف ودعم السياسة الجديدة، وإن كان ذلك بتبرم.

الأمر الثاني والأكثر أهمية إنه بدلاً من مجرد استخدام القوة الجوية لرفع الحصار الصربي على سراييفو والجيوب المسلمة الأخرى، ربط ليك استخدام القوة الجوية بشكل مباشر بالمسار الدبلوماسي. وقال ليك فيما بعد موضحاً: كانت الفكرة

هى أنه إذا كنا سنستخدم القوة من أجل الدبلوماسية، فلنربطها مباشرة بالدبلوماسية."[٢٠] وسوف توجه الولايات المتحدة الضربات الجوية ضد الصرب إذا واصلوا "خنق" المناطق البوسنية الآمنة أو رفضوا التفاوض على تسوية. وعندما طُلب من ليك تعريف الخنق، أوضح أنه كما فى الصور الإباحية، سوف "نعرف الأمر عندما نراه". وبالإضافة إلى ذلك، جعل ليك ردوده على الأوروبيين غامضة فيما يتعلق بما سيفعله الرئيس إذا لم يتبعونا."[٢١]

وهكذا ستُستخدم القوات الأمريكية لأول مرة لدعم الدبلوماسية الأمريكية فى البلقان. وبناءً على مناقشة المدراء فى مارس السابق، حصل ليون فورث فى النهاية على إجابة عن سؤاله "هل ستمثل القوة الأمريكية؟" كانت الإجابة على نحو مفاجئ بالإيجاب، لكن بالقوة الجوية وليس البرية. وكان الهدف هو استخدام القوة الجوية لإجبار الصرب على بدء المفاوضات الجادة.

خلال فصل الخريف عملت الولايات المتحدة على جعل التهديد حقيقيًا. وكان الهدف هو كسب موافقة الحلفاء على إصدار إنذار نهائى للصرب كى يسحبوا قواتهم من حول سراييفو ويوقفوا قصف المدينة، وإلا فسيواجهون هجمات ضد تلك القوات. وفى قمة الناتو فى نهاية العام، حصل كلينتون على "إنذار سراييفو" الذى يريده. وخفف هذا الجهد الوضع - لكن لفترة قصيرة فحسب.

كان يُنظر إلى الضربات الجوية التى أعقبت ذلك - وهى أول عملية قتالية للناتو خلال سنواته الخمس والأربعين - على أنها غير ذات تأثير وقسمت الناتو على نحو مطلق. وقد شككت الضربات الجوية فى حياد القوات على الأرض وفى النهاية طالبوا بوقفها. وقُتل أفراد قوات حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة وأُخذوا رهائن. واستمر قتل آلاف البوسنيين. وأصبح الحفاظ على الدعم الأوروبى وحياد عملية حفظ السلام هو الهدف، وليس إنهاء الحرب. وظلت مشكلات التسلسل القيادى الذى كان لا بد فيه من موافقة الأمم المتحدة والقائد على الأرض على العمل العسكرى (ما سُمى ترتيب "المفتاح المزدوج") وغير ذلك من قضايا التنسيق تعوق التقدم. ولم تحقق مفاوضات

السلام أي تقدم. وواصل الصرب هجماتهم على مناطق الأمم المتحدة الآمنة وكانوا على وشك اجتياح مدينة بيهاتش في عام ١٩٩٤.

مع أن مقاربة "قل ولا تسأل" الجديدة أتت بقيادة أمريكية جديدة إلى مشكلة البوسنة وساعدت في سراييڤو، فقد ظلت المشكلة قائمة حيث لم تكن واشنطن راغبة في استخدام القوة المستدامة للتوصل إلى اتفاق نهائي عريض لإنهاء الحرب. وخلال الثماني سنوات التالية سوف تستخدم إدارة كلينتون القوة بنجاح واستدامة، وستورث لخليفتها أسس عالم القرن الحادي والعشرين الذي يمكن فيه للولايات المتحدة الاعتماد على قواعد مقبولة على نطاق واسع لكبح جماح الآخرين وتأييد استخدام القوة عندما تفشل هذه القواعد ويبرر التهديد القوة. وأنهت تلك المقاربة بعض الصراعات وأدارت صراعات أخرى بنجاح. وقد صيغت وجُرِّبت لأول مرة في حقول القتل بالبوسنة. ولم يستطع كلينتون حتى صيف عام ١٩٩٥ أن يقرر كامل ثقل الجيش الأمريكي وراء جهود إنهاء الحرب هناك.

الهوامش

(١) مقتطفات اجتماعات البيت الأبيض من مذكرات المؤلف السرية وليست موضوعة في هوامش الكتاب.

(٢) الجيش الأمريكي مقسَّم إلى وحدات مختلفة. الفصيلة (١٥-٤٠ جنديًا)، وتضم السرية ٣-٤ فصائل (١٠٠-٢٠٠ جندى)، وتضم الكتيبة ٣-٥ سرايا (٥٠٠ - ٩٠٠ جندى)، ويضم اللواء ٣ كتائب أو أكثر (٣٠٠٠-٥٠٠٠ جندى)، وتضم الفرقة ٣ لواءات (١٠٠٠٠-١٨٠٠٠ جندى).

(3) Peter Hart and Breglio Research Cos., poll conducted April 1-14, 1992.

(4) Oberdorfer, Don, Washington Post, September 29, 1992, A7. See also: Christopher Madison, National Journal, August 15, 1992, 1891.

(٥) بناءً على الأعداد التي جمعتها هيئة جالوب، وقد وردت في:

Casey B. Dominguez, "The President's Honeymoon with Congress: Explaining Reagan's 1981 Victories" (University of California, Berkeley, 2002), Working Paper presented at the Conference on the Reagan Presidency, Santa Barbara, California, March 28_30, 2002, http ://repositories. edlib. org/cgi/ viewcontent.cgi?article=1003&context=igs.

استُخدم مصطلح "شهر العسل" لأول مرة لوصف الشهور الأولى من فترة رئاسة فرانكلين روزفلت

(6) USA 70rf#x/CNN/Gallup poll conducted May 10-12, 1993. النتائج متوفرة في Richard Benedetto, "Clinton's Job Approval Slips Below 50 Percent, USA Today, May 14, 1993, Al. الأرقام الثانية من ABC News/ Washington Post poll conducted February 25-28, 1993, and CBS News/Ni?w York Times poll conducted June 1-3, 1993.

(7) Clark, Wesley K., Waging Modern War: Bosnia, Kosovo, and the Future of Combat (New York: Public Affairs Press, 2002), 437.

(8) Shawcross, William, Deliver Us from Evil: Peacekeepers, Warlords, and a World of Endless Conflict (New York: Simon & Schuster, 2000), 67.

(9) Powell, Colin L., My American Journey (New York: Random House, 1995), 149.

10. U.S. News and World Report poll conducted in September 1993. النتائج نشرها Roberts, Stephen V. and Bruce B. Ausler,

"Colin Powell_superstar," U.S. News and World Report, Sept. 20, 1993, 48.

(11) Powell, Colin L., "Why Generals Get Nervous." New Tork Times, October 8. 1992, A35.

(12) Powell, My American Journey, 559.

(13) "New Steps toward Conflict Resolution in the Former Yugoslavia," Opening statement by the Secretary of State at a news conference, February 10, 1993. Reprinted in Dispatch. vol. 4 (February 13, 1993): 81.

(14) Daalder, Ivo, Getting to Dayton (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2000), 19.

(15) William, Daniel, Washington Post, August 19. 1993, Al.

(16) Daalder, 20.

(17) Gallup poll conducted May 6, 1993.

(18) CBS News poll conducted May 27-29, 1993.

(19) Gordon, Michael R., New York Times, August 3, 1993, Al. فى وقت سـابق من ذلك العام، سعى كلينتون إلى تنفيذ تعهده فى الحملة الانتخابية برفع الحظر على المثليين فى الجيش، لكنه فشل. وفى حل وسط مثير للجدل من وضع البنتاجون والكونجرس، لن يسأل الجيش الجنود عن أفضليتهم الجنسية وسمح للمثلين بالبقاء فى الخدمة إذا لم يعترفوا بأفضليتهم الجنسية، وهو السياسة المسماة "لا تسأل، لا تقل".

(20) Drew, Elizabeth, On the Edge (New York: Simon 8c Schuster, 1994), 275.

(21) Ibid., 276-277.

الفصل الثانى

عبور خط اللاعودة

إذا كان الجنرال ماكليلان لن يستخدم جيشه، فإنى أود استعارته لبعض الوقت.

– ابراهام لنكولن رداً على تردد الجنرال فى استخدام الجيش فى الحرب الأهلية

أيقظتنى مكالمة فى الصباح الباكر من غرفة مناقشة الأزمات فى يوم الأحد الثالث من أكتوبر عام ١٩٩٣. قال الشاب: "سيدتى، أنا أتصل لأخبرك بأن لدينا تقارير مبكرة تقول إن العديد من الجنود الأمريكيين قُتلوا فى الصومال أثناء مواجهة مع القوات الصومالية." كانت المعلومات بلا تفاصيل، لكن فى البداية بدا الأمر أنه اشتباك صغير لا يختلف عن تلك الاشتباكات التى وقعت فى الشهور السابقة.

من يعمل فى غرفة مناقشة الأزمات أفراد هم فى الغالب من البنتاجون ووكالة الاستخبارات المركزية يبعثون بتقاريرهم للبيت الأبيض. وهم يراقبون برقيات من أنحاء العالم وكذلك الإعلام، وهم بمثابة شبكة إنذار أول للرئيس وكبار مسئولى البيت الأبيض. وكان أول من يتم تنبيههم هم ليك وبرجر ورئيس موظفى البيت الأبيض. وكانت مجموعة أخرى من العاملين، من بينهم أنا، يتم إعلامهم عندما يقتضى الأمر ذلك. وعلى مر السنين تلقيت الكثير من المكالمات التليفونية فى منتصف الليل تخبرنى

بانقلابات وأعمال عسكرية ووفاة زعماء وغير ذلك من الأحداث المهمة- كان أغرب المكالمات في عام ١٩٩٤ عندما اصطدمت طائرة سسنا في البيت الأبيض. وكان بعض المكالمات مقاطعة غير ضرورية لما كانت باستمرار فترات نوم قصيرة. فعلى سبيل المثال، عندما توفي الرئيس التركي تورجوت أوزال في أبريل من عام ١٩٩٣، رد برجر على العاملين في غرفة مناقشة الأزمات ساخراً: "ما الذي يُفترض أن أفعله بشأن هذا الأمر في الساعة الثانية صباحاً؟"

كانت الصومال تمثل تحولاً من صراعات حقبة الحرب الباردة وفيتنام إلى تحدي الدول الفاشلة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ففي خلال تلك الحرب الباردة كان السبب الوحيد للمشاركة في صراعات الدول النامية هو احتواء الاتحاد السوفيتي. وفي حروب أمريكا الوسطى وإفريقيا وآسيا التي تجري بالوكالة، كانت المشاركة الأمريكية الفيزيقية محدودة، وكان يُطلب من الأمم المتحدة القيام بدور داعم في مفاوضات السلام، بالإضافة إلى العمليات الإنسانية. وجعل الفشل الذي وقع في فيتنام الأمريكيين حذرين من التدخلات، وخاصةً بعد فوزهم في الحرب الباردة.

كان العالم قد تعود على رؤية تلك الصراعات من خلال عدسات إحدى القوى العظمي وليس تحليل ديناميكياتها المحلية الأساسية. وكان العالم غير مستعد بالمرة لما يمكن أن تكون عليه من شدة وعناد دون أي تدخل للقوى العظمي. أو فهم أنه إذا كان التاريخ قد انتهى، كما اعتقد البعض، فهناك من نسي إبلاغ المقاتلين المحليين بذلك. وسرعان ما وجدت الولايات المتحدة أنه لا يمكنها تجاهل تلك الأوضاع المعتملة. فقد كانت مشكلة أمريكا كذلك.

أدخلت الصومال ، ومن بعدها هايتي بعد ذلك بقليل، مفهوم "الدول الفاشلة" باعتباره مشكلة أُمن قومي. وفي غياب الحرب الباردة، كان يُنظَر إلى الدولة التي لم تعد حكومتها تقوم بوظيفتها إلى حد كبير على أنها مجرد مشكلة إنسانية. والآن بات واضحاً على نحو مؤلم أنه في عصر تليفزيون القمر الصناعي والبنادق الرخيصة

والطائرات النفاثة يمكن لضَعف دول كهذه أن يضر قوة الولايات المتحدة وسمعتها - سواء أكانت على بعد تسعين ميلاً من شواطئنا، كهايتى، أو على مسافة آلاف الأميال كالصومال.

كان الوضع في الصومال قد أصبح أكثر توتراً على امتداد الصيف السابق. وكان أحد آخر أعمال جورج اتش دابليو بوش كرئيس أنه أرسل ثمانية وعشرين ألف جندى للمساعدة في وقف المجاعة في الصومال. وبحلول عام ٢٠٠٢، كانت الولايات المتحدة قد خفضت وجودها تدريجياً وكانت في سبيلها لنقل المهمة إلى الأمم المتحدة. وبينما كان المقصود أصلاً هو إطعام الجياع ثم الرحيل، سرعان ما أصبحت المهمة غارقة في الصراع السياسى العنيد في بلد يفتقر إلى حكومة مركزية تؤدى وظيفتها. وفي شهر يونيو السابق، هاجم جنود يقودهم أمير الحرب الأكثر نفوذاً محمد فارح عيديد فرقة تابعة للأمم المتحدة من الجنود الباكستانيين وقتلت أربعة وعشرين منهم. وطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالقبض على المسئولين عن الهجمات ونزع سلاح كل الفصائل. وتولت الولايات المتحدة، باعتبارها أشد أعضاء قوة الأمم المتحدة بأساً، القيادة وبدأت غارة ضد قوات عيديد. وبينما عانت الولايات المتحدة من عدد قليل من الخسائر، فقد بدت المهمة بصورة عامة أنها في سبيلها لتحقيق تسليم ناجح للأمم المتحدة. وبعد حدوث غارة أكتوبر، احتاج الأمر إلى أربع وعشرين ساعة كي تدرك الإدارة أن هناك مأساة في سبيلها للوقوع.

وبينما كان كلينتون يراقب الأحداث التى تقع في الصومال، كان همه الأساسى في البداية هو الأحداث التى تقع في موسكو. فقد كان الرئيس الروسى بوريس يلتسين محاصراً من المتشددين الشيوعيين الذين استولوا على مبنى البرلمان وهددوا بالإطاحة بالحكومة. وكانت القوات المناوئة ليلتسين تحارب الشرطة والقوات العسكرية في شوارع موسكو. وكان المحتجون يصدمون الشاحنات ويطلقون قذائف الآر بي جى على المبانى الحكومية. وشاهد مسئولو البيت الأبيض السى إن إن، حيث نجحت في الحصول على معلومات بشأن الأزمة على نحو أسرع من المعلومات الآتية من السفارة

الأمريكية في موسكو، وهو ما أحبط توني ليك كثيراً. فقد اشتكى قائلاً: "لماذا لم يكن رجال السفارة هناك أمام البرلمان مع السي إن إن؟ عندما كنت في فيتنام كنا نوجد في كل مكان."

بحلول الاثنين الرابع من أكتوبر كانت السي إن إن تعرض مشاهد منفصلة للأزمات المزدوجة في موسكو والصومال. وانتهت الأزمة الروسية بشكل جيد. فقد وقف كلينتون، الذي أبدى إعجاباً فورياً بأسلوب الرئيس الروسي السياسي العاصف، إلى جانب يلتسين خلال الأزمة، بما في ذلك إسكاته الانتفاضة في النهاية باستخدام القوة. لكن أزمة الصومال لم تنته بشكل جيد. فبحلول صباح الاثنين كان من الواضح أن الغارة التي شُنّت لمواجهة عيديد كانت خاطئة بشكل رهيب. وكانت هناك صور صادمة لجثة جندي أمريكي يجرونها خلال شوارع مقديشو مع هتافات حشود الصوماليين. كما أُسِر أمريكي آخر، هو وكيل الضابط الأول مايكل ديورانت. وفي النهاية قُتِل ثمانية عشر جندياً أمريكياً وجُرِح أربعة وسبعون. قُتِل كذلك مئات الصوماليين. وكانت الصور تصيب بالغثيان. وتعاطفنا مع أسر الجنود القتلى حيث لا شك في أنهم رأوهم على شاشات التليفزيون كذلك. وفي وقت لاحق سوف تعلم الحكومة أن إرهابياً سعودياً غير مشهور اسمه أسامة بن لادن تورط في الهجمات.

كان الرئيس في كاليفورنيا في ذلك الوقت لإلقاء كلمة في اجتماع اتحاد العمل الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية. وأبلغه ليك بالتليفون بالمأساة التي تتكشف. وكان وزير الدفاع أسبن يوصي بزيادة فورية في عدد القوات الموجودة في الصومال، إذ كان الجنود على الأرض بحاجة إلى حماية معززة في الحال. وبعد مناقشة القضية مع أسبن، وافق كلينتون على الزيادة معلناً القرار للصحفيين في منتصف النهار في هيلتون سان فرانسيسكو.

عاد الرئيس إلى واشنطن العاصمة يوم الثلاثاء الخامس من أكتوبر والتقى بمستشاريه للأمن القومي. وقد كان شديد الغضب، من نفسه ومن البنتاجون ومن الأمم المتحدة ومن فريقه الخاص بالسياسة الخارجية. وسأل وقد استشاط غضباً عن

كيفية حدوث تلك الكارثة، ولماذا لم يعرف أنه بدأ الحرب مع أمير الحرب عيديد، شاكيًا من تخلينا عن سياستنا للأمم المتحدة. وشعر أنه لم يكن مشاركًا بما يكفى فى قرار التحول إلى استراتيجية لاعتقال عيديد، وأن أحدًا لم يحذره من هذه الكارثة محتملة. وكان كولين باول قد أبلغه في يونيو السابق أن الجهود المضادة لعيديد ناجحة. فكيف وقع ذلك؟ عرض ليك الاستقالة. بالرغم من أن الضحية في النهاية سيكون وزير الدفاع أسبن الذى انتُقد انتقادًا شديدًا لفشله في توفير المواد الدفاعية المطلوبة، وخاصةً الدبابات، للجنود فى الصومال. ومع أن المراجعات اللاحقة وجدت أن تقديم الدبابات ما كان ليفيد، فلم يُعاد أسبن وأُجبِر على الاستقالة. وفي النهاية حل محله نائبه المحترم ويليام بيرى.

نادرًا ما ظهر غضب كلينتون فى العلن؛ وكانت أزمة الصومال استثناءً. فعلى سبيل المثال، أثناء المؤتمر الصحفى فى الأسبوع التالى مع رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر، طلب صحفى من الرئيس الرد على النقد الأخير من الرئيس السابق بوش ووزير الدفاع السابق ديك تشينى ووزير الخارجية السابق جيمس بيكر الذين وصفوا أعمال الرئيس فى الصومال بأنها "ساذجة" واتهموه بالسماح بـ"تجاوز المهمة لأهدافها". وفقد الرئيس أعصابه وهاجم سلفه. "ربما يكون من السذاجة أن يؤكد أى إنسان بجدية في البداية أنه يمكنك دخول وضع على هذا النحو من الشحن السياسى والعسكرى، وتعطى الناس طعامًا، ثم تستدير وترحل، وتتوقع من الجميع أن يكونوا على ما يُرام."[(١)]

سعى الرئيس إلى شرح الأزمة للشعب الأمريكي من داخل المكتب البيضاوى يوم الأربعاء السابع من أكتوبر الساعة ٥.٠٢ مساءً. "حتى شهر يونيو كانت الأمور تسير سيرًا حسنًا مع وجود القليل من العنف. فقد خفضت الولايات المتحدة وجود جنودنا من ثمانية وعشرين ألفًا إلى أقل من خمسة آلاف، بينما زادت دول أخرى من أعداد جنودها فى الأماكن التى خفضنا نحن فيها أعداد جنودنا. لكن في شهر يونيو بدأ من

تسببوا في جزء كبير من المشكلة في البداية مهاجمة الجنود الأمريكيين والباكستانيين وغيرهم ممن كانوا هناك لحفظ السلام.

"وهكذا نواجه اختياراً الآن. هل نغادر عندما تصعب المهمة، أم عندما يتم الانتهاء من المهمة بشكل جيد؟ هل ندعو إلى عودة المعاناة الجماعية أم نغادر بطريقة تعطى الصوماليين فرصة لائقة للبقاء؟" مؤخراً، قال كولين پاول ما يلي بشأن اختياراتنا في الصومال: "لأن الأشياء تصعب، فإنك لا تتوقف عما تقوم به وتهرب. فأنت تسعى لحل المشكلة وتحاول العثور على حل صحيح."[٢] وفي هذه الحالة تعني دراسة الحالة تعزيز القوات الأمريكية وهي تنسحب ونقل المهمة إلى الأمم المتحدة.

لم يكن من قبيل المصادفة أن أشار الرئيس كلينتون إلى الجنرال پاول. فقد أراد كلينتون تأكيد أنه يقف على نحو وثيق مع البنتاجون عند إدارة الأزمة. كما أراد تذكير الجمهور الأمريكي أن الجنرال پاول، الذي يُعتبر بطلاً أمريكيًا، كان مشاركًا بشكل أساسي في قرار "السعي لحل المشكلة". ولم يكن كلينتون قد قدم بعد ما يشهد له بكفاءته العسكرية؛ وبالتالي كان يريد البقاء على مقربة من پاول.

في الصحافة وفي الكونجرس وفيما بين النقاد، كان كثيرون يطالبون بانسحاب فوري من الصومال. ووزع السناتور روبرت بيرد قراراً يخفض كل الميزانيات من أجل العملية مع نهاية العام. حيث قال للرئيس: "دعنا نصوت ونخرج."[٣] وفي أحد اجتماعات كلينتون الأكثر نزاعًا حتى اليوم، التقى مع قيادات الكونجرس لتحاشي مثل هذا التشريع، وهو توجيه من الكونجرس نحو الإسراع بالخروج. وقدم أعضاء مجلس الشيوخ چورچ ميتشل وروبرت دول وسام نان وچون وارنر حلاً وسطًا تم تبنيه في نهاية الأمر يدعو إلى سحب القوات خلال فترة أقصاها الحادي والثلاثين من مارس عام ١٩٩٤. وفي سلسلة من الاجتماعات المتوترة مع أعضاء الكونجرس، قال الرئيس إن الانسحاب السريع سوف يجعل الجنود الأمريكيين أهدافًا في أنحاء العالم.

مع أن كلينتون اختار الطريق السياسى الأصعب وقاوم الانسحاب السريع، حتى ذلك اليوم، فمعظم المراقبين يعتقدون أن الولايات المتحدة أسرعت بالهرب من الصومال فى أعقاب وفاة الجنود الأمريكيين. وبينما غادر الجنود الأمريكيون فى الخامس والعشرين من مارس عام ١٩٩٤، فقد فعلت ذلك بطريقة مرتبة؛ إذ كانت الخطة باستمرار هى أن تغادر الولايات المتحدة وتسلم المهمة للأمم المتحدة. والواقع أن الولايات المتحدة ومهام الأمم المتحدة، التى بلغ عدد جنودها سبعًا وثلاثين ألف جندى من ثمانية وعشرين بلدًا، أنقذت ما يقدر عددهم بربع مليون صومالى من الموت جوعًا، بتكلفة قدرها ١٣٠ من قوات حفظ السلام و١.٦ مليار دولار. وظلت الولايات المتحدة تشجع الأمم المتحدة على القيام بدور أقوى فى العثور على حل سياسى لما لا يزال حتى الآن دولة بلا حكومة مركزية.(٤)

لا تقلقوا، سوف نخرج الجنود بحلول العشرين من يناير.

يمثل تطور السياسة الأمريكية تجاه الصومال دراسة حالة للفشل فى تصحيح التوازن بين القوة والدبلوماسية. كما كانت بمثابة مكالمة إيقاظ مزعجة من النوم لكلينتون وفريقه خاصة بضرورة إدارة البنتاجون واستخدام أمريكا للقوة. وفى أعقاب البوسنة، كانت الصومال تمثل الاختبار الثانى لـ"النظام العالمى الجديد" الذى كثيرًا ما تحدث عنه الرئيس السابق بوش. فقد كان الصورة العكسية للبوسنة، حيث رفضت الولايات المتحدة استخدام القوة أو نشر الجنود. وفى البوسنة سوف تسعى الولايات المتحدة إلى اتباع السبل الدبلوماسية وكذلك استخدام القوة. وفى الصومال لن تقرر الولايات المتحدة فى النهاية أن استخدام القوة أو نشر القوات ليس مبررًا. وستكون القضيتان مهمتين للمصاعب التى يواجهها كلينتون فى تحديد الاستخدام المناسب للقوة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة.

في أعقاب وفاة الجنود الأمريكيين في نوفمبر من عام ١٩٩٣، طلب مني ليك عمل ملخص لما كان عليه أسلوب العمل الداخلي لمجلس الأمن القومي في محاولة لتكوين صورة عن مكامن الأخطاء التي وقعت من قبل. وما وجده كان مزعجًا. فقد تُركت السياسات إلى حد كبير في أيدي مسئولين متوسطي المستوى، حيث تحولت من مهمة إنسانية لإطعام المدنيين الجوعى إلى مجهود حربي للقبض على أمراء الحرب الذين كانوا يهددون قوات حفظ السلام. وبينما كان ليك يقوم بإعلام الرئيس شفاهةً وكتابةً، لم يجلس المدراء قط مع أنفسهم، أو مع الرئيس، لمراجعة التغيير. كما قُبلت خطط البنتاجون الأكثر نشاطًا المقصود بها الرد على الهجمات على القوات الباكستانية دون مراجعة رفيعة المستوى فيما بين الوكالات الحكومية بواسطة من هم أكثر حساسية للآثار السياسية لبدء العمليات العسكرية ضد إحدى الفصائل.

بدأت المشكلات في خريف عام ١٩٩٢، واستجابةً للصور التي ظهرت على السي إن إن لمئات الآلاف من الصوماليين الذين يتضورون جوعًا، وافق الرئيس كلينتون قبيل عيد الشكر على إرسال جنود لتأمين العاصمة مقديشو وتوفير الطرق، فيما وصفه مسئولون في ذلك الوقت بأنه "طريقة درع/عاصفة الصحراء للتعامل مع الصومال". وبعد أن أعمته سهولة حرب الخليج ناظريه، أساء چورج بوش إلى حد كبير تقدير الفرق بين طرد جيش من الكويت وإرسال جنود إلى حرب أهلية. والمدهش أن بوش اتخذ القرار دون استشارة رئيس الولايات المتحدة القادم. وعندما اتصلت بمستشار الأمن القومي في حكومة بوش برنت سكوكروفت من ليتل روك عقب تسرب قرار بوش إلى الصحافة، رد عليَّ بكلمات سوف يثبت فيما بعد أنها ساذجة على نحو مذهل: "لا تقلقوا. سوف نُخرج الجنود بحلول العشرين من يناير."

وضعت إدارة بوش تصورًا لمرحلة الصراع التي سوف يطهرون فيها مناطق استراتيجية ويدمرون معدات أمراء الحرب الثقيلة، ويعقب ذلك انسحاب القوة المقاتلة الأمريكية قبل العشرين من يناير. وسوف تحل قوات حفظ السلام محل الجنود بعد

ذلك، مع احتفاظ الولايات المتحدة المحتمل بوجود بحرى قبالة الساحل. وعندما تساءل برجر فى نوفمبر من عام ١٩٩٢ "ما الذى يمنع أمراء الحرب من العودة بعد مغادرة القوة المقاتلة؟" رد سكوكروفت قائلاً: "سوف ندمر قدرتهم ونردعهم." وحينذاك أبلغ سكوكروفت برجر أنهم يتوقعون "احتمال استكمال المرحلة القتالية من هذه المهمة خلال أسبوعين، باستخدام طائرات الهليكوبتر الهجومية لتدمير المعدات الثقيلة، مع توقع أن يذوب "البلطجية" فى الصحراء."

لم يفهم بوش ضرورة معالجة الفراغ السياسى فى الصومال- وكذلك فشل كلينتون. وعلى مر التاريخ، يمكن قياس النجاح العسكرى من ناحية الأهداف العسكرية، وخاصةً فيما بين القوتين العظميين إبان الحرب الباردة. وفجأة اعتمد النجاح العسكرى على التقدم فى الخطوات السياسية للأطراف المحلية وليس على البراعة العسكرية لإحدى القوتين العظميين. ومع أن كلينتون قرر أن المصالح الأمريكية فى الصومال ليست كافية لإبقاء الجنود فى بلد ليس به حكومة تؤدى وظائفها، فقد حدد فيما بعد المصالح الأمريكية فى البوسنة اللازمة لبقاء القوات الأمريكية فى مكانها لحين وفاء الأطراف السياسية بتعهداتها طبقًا لاتفاقيات السلام، حيث تتم المشاركة فى ذلك المجهود الذى دام عقداً مع الأمم المتحدة والحلفاء الأوروبيين.

وقعت الإدارة فى فخ تصديق خرافة القوة العظمى- أولاً: أنه يمكنها بسهولة ممارسة السلطة المطلقة فى الصومال، وثانيًا: عندما اختارت الخروج بسرعة، أنه يمكنها الانسحاب دون العواقب المؤلمة الأوسع. فقد ترك الانسحاب الأمريكى من الصومال، رغم كونه منظمًا، انطباعًا بأنه يمكن إجبار أمريكا على التراجع. ومن الواضح أن انسحاب الرئيس ريجان من لبنان عقب قصف ثكنات المارينز فى عام ١٩٨٣ قد غذى هذا الانطباع كذلك. ومن المؤكد أن بن لادن بات يعتقد أن الإرهاب ضد أمريكا يمكن أن يؤثر على سلوكها.

لكن الصومال علّم الإدارة من نواح عديدة دروسًا مهمة فيما يتعلق بدور القوة العظمى في مواجهة الدول الفاشلة. فقد أصبحت الصومال نموذجًا للصراعات المستقبلية: الدولة الفاشلة وفراغ القوة والفصائل المسلحة وما يكفى من الفوضى لجعل القوة العسكرية عاجزة تقريبًا. وكذلك سوف تهدد الدول الفاشلة أمريكا لكونها ملاذات آمنة للإرهابيين كي يخططوا الهجمات على سفاراتنا ومدننا. وعندما سقطت طائرتا الهليكوبتر من طراز بلاك هوك في الصومال كان واضحًا أن هناك حاجة إلى مقاربة جديدة لا تقوم على الحل العسكرى.

خليج خنازير كلينتون

فى التاسع عشر من أكتوبر عام ١٩٩٣ أرسلتُ مذكرةً إلى ليك أوضحُ له فيها الخطوط العامة لما كانت عليه طريقة عمل مجلس الأمن القومى بشأن الصومال منذ تولى كلينتون لمنصبه. بصورة عامة، عقد المجلس ثمانية وثلاثين اجتماعًا للمدراء حول السياسة الخارجية وستين اجتماعًا للجان النواب. لكن فيما يتعلق بالصومال، لم يدعُ ليك قط إلى اجتماع لجنة المدراء، مع أنه كانت هناك تسعة اجتماعات للجنة النواب أدارها برجر. وكان ذلك فى مقابل ثمانية عشر اجتماعًا للمدراء واثنى عشر اجتماعًا للنواب بشأن البوسنة. وفيما يتعلق بهايتى، كانت هناك أربعة اجتماعات للمدراء وخمسة اجتماعات للنواب. والواقع أن المرة الأولى التى التقى فيها الرئيس رسميًا بالمستشارين بشأن الصومال كانت بعد وفاة الجنود الأمريكيين. وكان السبب الرئيسى فى عدم عقد اجتماعات للجنة المدراء هو وجود انطباع بأن العملية تسير بشكل جيد. فقد بدا أن المهمة تسير فى مسارها الصحيح لنقلها إلى الأمم المتحدة، حيث كان من المقرر خروج القوات الأمريكية فى الفترة من بداية عام ١٩٩٤ إلى منتصفه.

في تلك المذكرات إلى الرئيس، أكد ليك على أنه سيتعين على الصوماليين "انتهاز الفرص التي تقدمها لهم إجراءاتهم". وبدلاً من ذلك فشل الصوماليون في انتهاز فرصتهم. فقد استأنفوا الحرب من أجل النفوذ ونظروا إلى قوات الأمم المتحدة على أنها تحول دون أهدافهم. وكان هناك القليل من النقاش ولم يكن هناك خلاف في الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة في ذلك الحين بشأن الحاجة إلى رد فعل سريع وقوى ضد هجوم عيديد على قوات الأمم المتحدة. وبسبب هذا الاتفاق العام إلى حد ما، لم يتم قط تحليل القضية تحليلاً نقدياً على النحو الذى يمكن أن يكون عليه لو كان هناك خلاف. وبذلك فإنه خلال الشهرين التاليين، وفي قرار سوف يسميه الأمين العام للأمم المتحدة فيما بعد "خطأً بغيضاً"،[5] تغيرت سياسة الولايات المتحدة والأمم المتحدة من إعطاء الصوماليين مساعدات إنسانية إلى حملة عسكرية لترهيب الرجل المسئول عن الهجمات ضد الباكستانيين، وهو الجنرال عيديد. وربما الأمر الأكثر أهمية هو أن هذا التغير في السياسة حدث بينما كان معظم القوات الأمريكية يستعد للانسحاب ويسلم مهام الأمن الأساسية لقوات أخرى أقل قدرة تتولى مهمة الأمم المتحدة. وترك التغير الولايات المتحدة والقوى الأخرى عرضة للهجوم، وهي حقيقة مهمة لم تدركها الإدارة في ذلك الحين.

طورت هيئة أركان باول العمليات العسكرية وقدمتها كتابةً بواسطة الجنرال باول إلى وكيل وزارة الدفاع فرانك وزنر، المدنى من الفئة الثالثة بالبنتاجون. وكانت الخطط تضم الخطوط العريضة لعملية ذات أربع مراحل من المقرر أن تبدأ في ١٢ يونيو. وتضمنت الخطط:

١- خفض عدد قوات الأمم المتحدة في مقديشو.

٢- شن هجوم على إحدى محطات الإذاعة التابعة لعيديد بواسطة فرقة من "قوة الرد السريع" تدعمه طائرات الهليكوبتر الهجومية، لتعطيل المحطات والسيطرة عليها.

٣- هجوم على مجمع عيديد.

٤- جهد لـ"تطهير" ملاذات عيديد في أنحاء مقديشو.

في الثاني عشر من يونيو، وفي ضربة قبيل الفجر، فجرت طائرات الأمم المتحدة النفاثة والهليكوبتر إذاعة مقديشو التي يسيطر عليها عيديد، وكذلك مواقع تخزين الأسلحة ومصنع سجائر مهجور يستخدمه عيديد. وكانت محطة الإذاعة تبث دعاية مضادة للأمم المتحدة وتحث المسلحين الصوماليين على نصب أكمنة لجنود حفظ السلام الباكستانيين. وفيما يبدو سوء فهم للوضع المعقد في مقديشو، أبلغ البنتاجون الإدارة مرارًا أن عملياته تسير سيرًا حسنًا. ودفع التفاؤل هذا باول إلى إبلاغ الرئيس يوم السابع عشر من يونيو أن عملية الصومال لتقويض قدرة عيديد على إحداث دمار عسكري في مقديشو "انتهت وكانت ناجحة".(٦) واعتمادًا على بلاغ باول، أعلن الرئيس في مؤتمر صحفي في اليوم نفسه - قبل ثلاثة شهور ونصف الشهر من وفاة الجنود الأمريكيين في الصومال- أن "الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الولايات المتحدة ودول أخرى، شلت حركة قوات أمير الحرب ولا تزال يقظة لأي استفزاز آخر. وكانت قوات عيديد مسئولة عن أسوأ هجوم على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة خلال ثلاثة عقود. ولن نسمح لهذا بأن يمر بلا عقاب."(٧)

طلبت الأمم المتحدة من الولايات المتحدة إمدادها بالقوات الخاصة، المعروفة كذلك باسم Rangers للمساعدة في "تعقب وإلقاء القبض على" عيديد. وقد رُفِض الطلب حيث كانت الإدارة ترغب في تقليل الانطباع بأن هذه عملية أمريكية. وأبلغ ليك الرئيس بالقرار في مذكرة مكتوبة. إلا أنه بحلول شهر يوليو أصبحت طلبات الأمم المتحدة من القوات الخاصة الأمريكية للمساعدة في اعتقال عيديد قد أصبحت أكثر إلحاحًا. وألح الرجل الذي كان ليك وبرجر قد أرسلاه إلى الصومال باعتباره "رجلنا"، وهو نائب مستشار الأمن القومي السابق الأدميرال جوناثان هاو، بشدة في طلب اتخاذ الأمم المتحدة - والولايات المتحدة - إجراء ضد عيديد. واعتقادًا بأنه ينبغي على من هم في واشنطن الثقة في "الرجل الذي على الأرض"، أيد مسئولو الإدارة توصية هاو. وأقرت

المندوبة في الأمم المتحدة أولبرايت والمبعوث الأمريكي الجديد إلى الصومال، السفير روبرت جوسيند، الطلب بقوة.

ناقشت لجنة النواب، بقيادة ساندي برجر، الطلب لمدة شهر، وبعد ذلك، وفي السادس عشر من أغسطس، وافق على خطة جديدة تتكون من أربعة أجزاء:

١- مواصلة السعي لاعتقال عيديد.

٢- السعي لتحقيق الفكرة المقدمة من إثيوبيا الخاصة بالنفي الإجباري.

٣- حث الأمم المتحدة ومساعدتها على السعي للقبض على عيديد ونوابه.

٤- الضغط على الأمم المتحدة لوضع خطة العملية من الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة.

خُفِّضت القوات الأمريكية إلى أربعة آلاف ومائتين، بينما بلغ إجمالي قوات الأمم المتحدة حوالي عشرين ألفًا. وتم نشر حوالي أربعمائة من القوات الخاصة في الصومال في الرابع والعشرين من أغسطس كجزء من قوة تقودها الأمم المتحدة مقصود بها قمع "الفصيل التمزيقي" التابع لعيديد. وقد فُقِد ثمانية عشر من هؤلاء الجنود في مقديشو بعد ستة أسابيع.

عندما تصاعدت الأعمال العسكرية، أدرك ليك أنه لا بد له من المشاركة بشكل أكبر وضغط على برجر كي يضمن وجود استراتيجية سياسية صحيحة لدعم الجيش. وأكد الرئيس كلينتون الحاجة إلى خطة سياسية خلال اجتماعاته مع الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي في سبتمبر. والواقع أنه في اجتماع لجنة النواب الأخيرة قبل وفاة الجنود الأمريكيين، كانت هناك مناقشة ضرورة جعل الأمم المتحدة تضع خطة سياسية أقوى من أجل الصومال للتعامل مع عيديد في أعقاب القبض عليه، بما في ذلك الاعتقال المحتمل في بلد ثالث. لكن هذا جاء متأخرًا جدًا بالنسبة للثمانية عشر الذين ماتوا في أكتوبر.

دفعت مأساة الصومال كلينتون بقوة إلى تولي أمر سياسته الخارجية وجهازه البيروقراطي. وبشكل ما، كان تلك بمثابة خليج خنازير كلينتون، لكونه ورث خطة معيوبة ثم لم يشك على نحو مناسب في خطط البنتاجون العسكرية. ولم يحدث بعد ذلك أن امتنع عن المشاركة شخصيًا في طرح أسئلة "ماذا لو" الصعبة وإقناع نفسه بأن الوضع السياسي قد أُخذ في الحسبان على نحو مناسب عند تخطيط العمليات العسكرية. وكان ذلك أيضًا الدرس الأول من بين دروس صعبة عديدة تتعلق بفشل نظام الأمم المتحدة وعجز قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عن خوض الحرب.

لن يسمح الرئيس كلينتون مرة أخرى للقوات الأمريكية بالمشاركة في عملية تنفيذ تحت قيادة الأمم المتحدة. لكن الأمر سيحتاج إلى دروس صعبة أخرى قبل أن تتعلم الإدارة أن الطريقة الوحيدة لضمان أن الأطراف على الأرض تفي بتعهداتها هي التهديد - واستعمال القوة إذا دعت الحاجة- إذا لم تنفذ اتفاقاتها. وفي النهاية سوف يطبق هذا التكتيك في البوسنة وكوسوفو، ولكن في البداية اضطر كلينتون إلى إنهاء ميراث فيتنام.

طرد أشباح فيتنام

رغم انتهاء حرب فيتنام منذ أكثر من عقدين، فقد كانت ظلالها لا تزال تحد من دعم التدخل الأمريكي في الخارج وتعقد علاقة كلينتون بمؤسسة السياسة الخارجية والقيادة العسكرية. عبر السناتور جيمس جيفوردز الجمهوري من ڤيرمونت، الذي غير انتماءه الحزبي فيما بعد، عن خوف المؤسسة الجوهري: "نحن جميعًا نخشى موت رد فعل الجمهور تجاه الأشياء التي يغلب عليها طابع فيتنام."(٨) وكان استخدام القوة لدعم الدبلوماسية في "المناطق غير الاستراتيجية" مفهومًا راديكاليًا في عام ١٩٩٤. وعلى عكس الصراعات بين الدول في الماضي، كانت تلك الصراعات التي تواجه

كلينتون تمثل تحديات عسكرية وسياسية معقدة جديدة. ولم تكن هناك أهداف عسكرية واضحة وأية استراتيجية خروج تعتمد على التقدم السياسي للأطراف، وليس عمل الجيش الأمريكي. وكانت العاقبة السياسية لفقدان حياة الأمريكيين والهيبة الأمريكية لا تزال كامنة في النقاش بشأن الاستخدام الصحيح للقوة. وقاوم البنتاجون أي تلميح إلى المشاركة العسكرية في أية "مستنقعات" مشابهة. كما عارض الجمهور الأمريكي والكونجرس بقوة نشر قوات خارج أية مناطق "استراتيجية". ودفع مستنقع فيتنام كولين باول إلى ضمان إدارة عاصفة الصحراء بقوة ساحقة ومَنْع الولايات المتحدة من تقديم حل أكثر مرونة في البلقان لسنوات. ولم يشعر الأمريكيون بأنهم معرضون للخطر؛ فقد كان الإرهاب تهديداً بعيداً. وبذلك كانت المشاركة العسكرية تقوم على خرافة منعة أمريكا في الداخل والاعتقاد بأنها ليست مضطرة للمشاركة في أماكن بعيدة.

مثَّل انتصار كلينتون في عام ١٩٩٢ صعود قوة جيل فيتنام، حيث كان في واقع الأمر انتصار "أطفال الستينيات" على الحكماء الراسخين الذين كانوا يديرون السياسة الخارجية منذ الخمسينيات. وشعر العسكريون بالاستياء من أن كلينتون وكثيرين من أقرانه تهربوا من الحرب بينما شارك معظمهم في القتال وصدقوا الخطاب القائل إن الديمقراطيين متساهلون فيما يتعلق بالدفاع. وكانوا يرون صراعات التسعينيات من خلال عدسة فيتنام، حيث كانوا يعارضون بقوة أية مشاركة عسكرية في أماكن كالبوسنة التي لا يُنتظَر حدوث انتصار حاسم فيها. وعلاوة على ذلك، كان كثيرون يشكون في الرئيس الجديد، وعدم أدائه الخدمة العسكرية، وجهوده للتهرب من التجنيد، واحتجاجاته الصغرى في الستينيات ضد حرب فيتنام. وبما أنه كان على كلينتون ترسيخ اعتماده قائداً عاماً، فقد تردد في تحدى دعم البنتاجون المحدود لاستخدام القوة.

فهم كلينتون أثر فيتنام المؤلم؛ وكان يريد أن يتجاوزه البلد- والبنتاجون والكونجرس. كما كان تحت ضغط كبير من مجتمع الأعمال ووزارة الخارجية وكبار

لاعبى الكونجرس، وخاصة محاربى فيتنام القدماء، كى يرفع الحظر. بل إن ضغطًا أكبر مضادًا للتحرك قدمًا جاء من جماعات المحاربين القدماء وأسرهم الذين شعروا بأن تطبيع العلاقات مع فيتنام سوف يرفع الضغط عن الفيتناميين كى يتعاونوا بشأن الاستدلال على الجنود الأمريكيين المفقودين فى الحرب. فهناك ألفان ومائتان وثمانية وثلاثون جنديًا أمريكيًا لم يُستدل عليهم. ومع أن أكثر من ستة آلاف جندى لم يُستدل عليهم بعد من الحرب الكورية وأكثر من ثمانية وسبعين ألفًا من الحرب العالمية الثانية، فإن الدافع إلى استعادة رفاة من تُركوا فى الحرب الوحيدة التى خسرتها أمريكا مازال شغفًا لقطاع صغير لكنه قوى سياسيًا من المجتمع الأمريكى. ومازال الكثير من المدن فى الولايات المتحدة يرفع علمًا يكرِّم هؤلاء المفقودين. وفهم كلينتون أنه لا بد له بيان تقدم بواسطة الفيتاميين بشأن القضية قبل أن يمكنه التحرك فى اتجاه تطبيع العلاقات.

لهذا السبب بدأ مبكرًا الضغط على الفيتناميين كى يستدلوا على هؤلاء الجنود الذين لا يزالون مفقودين فى الأعمال القتالية أو لا يزالون يُعتبرون أسرى حرب. وبينما كانت عناصر قليلة فحسب تعتقد أن الفيتناميين ربما لا يزالون يحتفظون بجنود أمريكيين.[٩] فقد كان معظم جماعات المحاربين القدماء والأسر مقتنعًا بأن فيتنام تمنع عودة الرفات. ولم يكن كلينتون متعجلاً بشأن القضية الحساسة اقتصاديًا.

هذه الحرب التى خسرناها وأرغب فى إنهاء الأمر بكرامة.

جاء دعم تطبيع العلاقات مع فيتنام من اثنين غير مرجحين- محاربين قديمين هما السناتور چون كيرى من ماساتشوستس والسناتور چون ماكين من أريزونا - وقد ضغط الاثنان على كلينتون كى يتقدم مرارًا، وكانت المرة الأولى فى ١١ يونيو من عام ١٩٩٣ داخل المكتب البيضاوى.

قدم كيري، الديمقراطي، التماساً مثيراً للعواطف استمر بلا توقف لمدة خمس وعشرين دقيقة. "جئنا إلى هنا ولدينا إحساس بأن هذه لحظة جديرة بالاهتمام، لحظة دقيقة في فيتنام. ... إذا تحركت الآن يمكن أن تعظِّم الحصول على تعاون مستمر أكبر. أما إذا تأخرت، فسوف تخلق جبلاً أكثر ارتفاعًا نكون مضطرين لتسلقه"، كما قال إن فيتنام يمكن أن تقلل مساعدتها بشأن قضية أسرى الحرب والجنود الذين لم يُستدل عليهم. ومضى كير قائلاً: "هناك المصالح الأمنية الإقليمية وخليج كام ران. ويمكنك الحصول على ترتيب أمني إقليمي لرؤية السفن الأمريكية تستخدم الخليج مرة أخرى والقيام بدور رئيسي في منطقة الصين. هذا هو ما حاربنا من أجله - للحفاظ على بروزنا."

أعقبه في الحديث ماكين الذي لم يكن صديقًا لكلينتون. وهو جمهوري محافظ قوي أُسقطت طائرته فوق فيتنام في السادس والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٧ بواسطة صاروخ أرض جو. وبعد قضاء ما كين خمس سنوات في أحد السجون الفيتنامية قذفوا به إلى السياسة القومية. وهو لديه واحد من أكثر سجلات تصويت مجلس الشيوخ محافظةً؛ فهو يعارض الإجهاض والحكومة الكبيرة والضرائب المرتفعة. لكنه أبدى استقلاله كذلك حين خالف حزبه ليقاتل من أجل حملة لتمويل الإصلاح ومشاركة الديمقراطيين في قضايا وسطية كالبيئة. وكانت فيتنام إحدى تلك القضايا التي يتعاطف معها - وكان على استعداد لإنفاق بعض رأس المال السياسي لتحقيق هدفه.

قال ما كين: "من مصلحتنا القومية أن نتحرك للأمام. الوضع في فيتنام يتحول إلى عدم الاستقرار. فالصينيون يتقدمون على جزر سبارتلي."[١٠] وأضاف: "هنا يوجد النفط. نحن بحاجة إلى فيتنام مستقرة. إنهم يتعاونون ليس بشكل تام لكنهم يقولون كلاماً معقولاً فيما يتعلق بمن لديهم من جنود لم يُستدل عليهم وعددهم ٢٠٠ ألف."[١١] وحذر ماكين من أنه إذا لم نتحرك "فسوف تكون الغلبة للمتشددين". ورفضًا لما قاله من يعتقدون أن الفيتناميين شاركوا في مؤامرة لاحتجاز رفات

الأمريكيين، قال ماكين مازحًا: "أدرك كل يوم المزيد والمزيد عن سبب استخراج رفات زكارى تايلور"، فى إشارة إلى الجدل حول استخراج رفات الرئيس السابق تايلور أو عدم استخراجها للتحقيق فى الشائعات المستمرة التى تقول إنه مات مسمومًا فى عام ١٨٥٠.(١٢)

غيرت المناقشات مع كير وماكين رأى كلينتون. فقد كان يناقش هو ومستشاروه جدولاً زمنياً أبطأ يعى الآثار السياسية المحتملة بالنسبة لجماعات الأسرة والمحاربين القدامى. وسعى ليك إلى الموازنة بين المخاوف والرغبات لإنهاء حقبة فيتنام. وقال ليك فى أحد اجتماعات المدراء فى عام ١٩٩٣: "هذه قضية عامة بأدق معنى للكلمة. وترفع مدينتى الصغيرة علم الجنود الذين لم يُستدل عليهم. هذه هى الحرب التى خسرناها وأنا أريدها أن تنتهى بكرامة." وفى النهاية خفف كلينتون بعض القيود المالية فى ذلك الخريف، ورفع الحظر فى فبراير من عام ١٩٩٤، وطبّع العلاقات فى عام ١٩٩٥. وعندما أعلن كلينتون ذلك القرار التاريخى الأخير، وقف چون ماكين بجانبه دون مبالاة بأى شىء.

برفع الحظر، بدأ كلينتون عملية وضع حرب فيتنام وراء ظهره وظهر البلد؛ وجاء كل شىء آخر- تطبيع العلاقات وتعيين السفير- فى وقته. وكما قال السناتور لارى پريسلر من ساوث داكوتا، وهو محارب قديم جمهورى آخر من فيتنام بعد رفع الحظر، فقد "انتهت أخيرًا حرب فيتنام".(١٣) وبعد أن فعل كلينتون ذلك، أبدى قوة سياسية فى التعامل مع القضية الصعبة وبدأ نقل النقاش السياسى حول استخدام القوة من أمام من يركزون على أوضاع المستنقعات الشبيهة بفيتنام، وخاصةً فى البنتاجون والكونجرس. ولأن القضية كانت وراء ظهر كلينتون، فقد كان حينذاك أكثر تحرراً فى وضع مبدأ جديد لاستخدام القوة لدعم دبلوماسيته فى حقبة ما بعد حرب فيتنام. وقد فعل ذلك أول ما فعله فى هايتى.

اقتضى تحدى هايتى، الدولة الفاشلة، من واضعى السياسات مواجهة خرافات أوائل التسعينيات. ومع أن أصحاب النزعة الانعزالية يمكنهم مناشدة كلينتون تجاهل

هذه الصراعات، وسوف يعارض كولين باول استخدام القوة، فقد كان اللاجئون الذين يظهرون في فلوريدا نماذج حية لضرورة مشاركة الولايات المتحدة. وتبخر الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يمكن أن تدير ظهرها لهايتي لأن "مشكلتهم" أصبحت على نحو سريع "مشكلة الجميع". وتشير أزمة هايتي كذلك إلى الدور المتنامي للجهات الفاعلة من غير الدول- اللاجئون والإرهابيون ورجال العصابات والشركات والمنظمات غير الحكومية والمحتجون- الذي بدأت تقوم به في السياسة الخارجية.

القشة التي قصمت ظهر البعير

قبل أسبوع واحد فحسب من مأساة الصومال، دخلت الإدارة بشكل مباشر في واحدة من أسوأ كوارث العلاقات العامة التي لحقت بها، وهي هايتي. فقد انتهت المفاوضات السياسية الخاصة بعودة الرئيس الهايتي جان برتران أريستيد يوم ٣ يوليو من عام ١٩٩٣، باتفاق وقعه الرئيس أريستيد وحكام هايتي العسكريون في جزيرة جفرنرز أيلاند بمدينة نيويورك. وكانت الولايات المتحدة قد رعت الاتفاق الذي نص على عودة أريستيد للسلطة يوم الثلاثين من أكتوبر عام ١٩٩٣ وكان على قوات الجيش والشرطة في هايتي اتخاذ سلسلة من الخطوات لتمهيد الطريق لعودة أريستيد؛ ووافقت الولايات المتحدة على إرسال مدربين لقوات الأمن ومهندسين لإعادة بناء البنية التحتية.

كانت الآمال مرتفعة بالنسبة للحل السياسي لهذا المأزق الذي دام ثلاث سنوات ولن يعيد زعيمًا منتخبًا انتخابًا ديمقراطيًا فحسب، بل كذلك يمكِّن الرئيس من الوفاء بأحد تعهداته أثناء حملته الانتخابية- وهو إعادة أريستيد للسلطة وإلغاء سياسة بوش الخاصة بإعادة اللاجئين قسرًا. وكجزء من المفاوضات، دعا أريستيد إلى رفع العقوبات الدولية القاسية المفروضة منذ الإطاحة به والعفو عن الطغمة العسكرية الحاكمة. ودعا اتفاق جفرنرز أيلاند إلى إعادة أريستيد ومغادرة الطغمة الحاكمة بمجرد موافقة

البرلمان على مشروع قانون يفصل الجيش عن السلطة. كما دعا المجتمع الدولى إلى إرسال ستمائة مستشار عسكرى للمساعدة فى تدريب الشرطة والجيش أثناء الفترة الانتقالية. وكان على فرق التشييد بالبحرية الأمريكية - مائتان ممن يُسمون "النحل البحرى"[١٤]- إضفاء الطابع الاحترافى على الجيش وبناء الإسكان العسكرى، بينما كان على الفرنسيين والكنديين إنشاء قوة الشرطة المستقلة عن الجيش. ومع أن الجنود كانوا مسلحين إلى حد كبير لحماية أنفسهم، فلم يكونوا قوة مقصود بها الذهاب إلى أى مكان لا يرغبون فى الذهاب إليه. وفى الحادى عشر من أكتوبر رست السفينة هارلان كاونتى[١٥] فى پورت أو پرنس وعلى متنها الدفعة الأولى من مدربى النحل البحرى. وكانت الطغمة الحاكمة قد نظمت الغوغاء للتظاهر ضد وصول المدربين ومنعتهم من النزول من السفينة. ولم يحرك جنود الطغمة الحاكمة وشرطتها ساكنًا، بينما صعد إلى سطح السفينة حوالى خمسين متظاهرًا- وهى علامة واضحة على أن الطغمة الحاكمة أخلَّت بتنفيذ الجزء الخاص بها فى اتفاق جڤرنرز أيلاند. ولم يكن أمام السفينة هارلم كاونتى من اختيار سوى الاستدارة ومغادرة الميناء، ذلك أنها لم تكن مجهزة لأن تشق طريقها إلى الميناء بالقتال، كما أن تلك لم تكن هى المهمة المكلفة بها. لكن تلك الصورة باتت ترمز إلى ضعف سياسة كلينتون الخارجية - وهى الصورة باتت تمثل الفترة المبكرة من رئاسته. ومن المؤكد أنها ساعدت جارى ترودو على تصوير كلينتون على أنه فطيرة وافل متكلمة فى رسومه الكاريكاتيرية *Doonesbury*.[١٦]

بينما كانت صورة السفينة هارلان وهى تستدير عائدة مفجعةً من وجهة النظر السياسية، فلم يكن الخطأ فى ذلك العمل. إذ كانت المشكلة هى أن السفينة لم يتم دعمها بالقوة التى تُستخدَم إذا تراجع الجيش الهايتى عن الاتفاق. لكن فى خريف عام ١٩٩٣ لم يكن لدى الإدارة نية استخدام القوات البرية لإعادة الرئيس أريستيد للسلطة. كما لم يكن أريستيد يطالب بمثل هذا العمل، حيث كان يعى تمامًا حقيقة أن شرعيته سوف تتبخر إن هو عاد إلى السلطة على ظهر الجيش الأمريكى.

وهكذا كان سلاح اختيار الرد على المحنة هو العقوبات الصارمة، مع وجود أمريكي قوي على مقربة، "في الأفق". وفي الرابع عشر من أكتوبر صوَّت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمصلحة إعادة فرض العقوبات الصارمة على هايتي خلال أسبوع، بما في ذلك الحظر على واردات النفط، إذا لم تفِ الطغمة الحاكمة بتعهداتها طبقًا لجڤرنرز أيلاند. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت الإدارة عقوبات من جانب واحد، حيث ألغت تأشيرات الدخول وجمدت أرصدة الطغمة الحاكمة ومؤيديها، وأمرت ست مدمرات بالقيام بدوريات في المياه المقابلة لهايتي للمساعدة في تنفيذ العقوبات. كما أمر كلينتون فرقة من المشاة بأن تكون على أهبة الاستعداد في قاعدة جوانتانامو البحرية في كوبا لإرسال إشارة تفيد بأن الولايات المتحدة هذه المرة تعني القيام بعمل يتعلق بفرض العقوبات وحماية ألف أمريكي يقيمون في هايتي.

لكن كلينتون لم تكن لديه الخطة "ب" إذا فشلت العقوبات في ضمان مغادرة الطغمة الحاكمة. وزحف خيار طرد القوات الأمريكية للميليشيا بشكل كبير إلى المناقشة. فقد بدا أن القادة العسكريين الهايتيين يتجاهلون تهديدات المجتمع الدولي. وكانت هناك مؤشرات على أنهم يعتبرون الحصار البحري خدعة وأنهم مستعدون للصبر على المجتمع الدولي. ومع تشديد العقوبات، أشارت الطغمة الحاكمة إلى أنها مستعدة لتحملها بدلاً من الموافقة على التفاوض على عودة أريستيد. وعندما انتقلت المناقشات إلى احتمال قيام الجيش الأمريكي بعمل ما لإعادة أريستيد إلى السلطة، كثفت وكالة الاستختبارت المركزية حملة معلوماتها المضللة ضد أريستيد.

وكانت وكالة الاستختبارات المركزية لا تثق منذ وقت طويل في أريستيد الذي كان كاهنًا كاثوليكيًا متشددًا وغامضًا. ولأنها كانت باستمرار أكثر تعاطفًا مع النخبة الحاكمة، فقد قبلت بسهولة كبيرة دعاية معارضي أريستيد. وكان رسم صورة شخصية لأريستيد باعتباره مجنونًا سيكوباتيًا نموذجًا كلاسيكيًا لإضفاء الصبغة السياسية على الاستخبارات. فقد كان درسًا لم أنسه قط عندما قُدِّمت لي تقديراتهم، مع أني

وجدت أن معظمها احترافي ومفيد عندما لا يولَد في بيئة على قدر كبير من الصبغة السياسية.

سُرِّب تقرير وكالة الاستخبارات المركزية إلى الصحافة في أغسطس، مما أحدث هياجًا بين مؤيدي أريستيد. وفي الثالث من أغسطس عام ١٩٩٣، لخص مقال على الصفحة الأولى من النيويورك تايمز ما كان يجرى تداوله منذ سنوات عن أريستيد. "رسم تقرير نفسي محظور نشره لوكالة الاستخبارات المركزية جرى إعداده عقب الإطاحة به في سبتمبر من عام ١٩٩١ صورة لرجل يميل إلى تقلب حاد في المزاج. وأشار التقرير إلى أنه يعاني من الاكتئاب وربما سبق له الإصابة بانهيارات عصبية، وانتهى إلى أنه قادر على أن يقول شيئًا في يوم من الأيام ويقول عكسه في اليوم التالي دون أن يعي أن هناك أي تناقض."[١٧] ورغم اعتراف وكالة الاستخبارات المركزية في وقت لاحق بأن مصادر التقرير كانت غير مباشرة ولم يتم توكيدها قط، فقد كان المدراء قلقين بحق بشأن إعادة هذا الرجل للرئاسة.

كان أريستيد صغير الحجم والنحيف ناعم الكلام ورقيقًا. وكان يلبس نظارة كبيرة على رأسه الصغير، وكانت عيناه كبريتين وثاقبتين. وعلى العكس من سمعته كمثير للقلاقل، فقد شارك بيسر في المحادثة وكان لديه روح دعابة سريعة. وكان لقاؤه مع الرئيس كلينتون في مارس السابق حارًا ووديًا، دون تلك اللغة الخطابية النارية التي اشتُهِر بها. ومع ذلك فسرعان ما بدأ صبر أريستيد ينفد لرؤيته أن المفاوضات تفشل. وقد أصبحت بالنسبة له لوحة يستدل منها على الأحوال. وكان واضحًا له أن قادة الجيش في هايتي يرفضون التعاون مع المجتمع الدولي- ويفعلون ذلك دون أن يعبأوا بأية عواقب.

شكا لي أريستيد في وقت متأخر من مساء السادس والعشرين أبريل عام ١٩٩٣ قائلاً: "لا يمكن أن أكذب عليهم [مشيرًا إلى شعب هايتي] وأطلب منهم الثقة في الرئيس كلينتون. وإذا لم يوقف الرئيس كلينتون عمليته التسويفية فلن يمكنني أن أطلب

من شعبي أن يثق فيه. لقد مرت ثلاثة أشهر على الرئيس كلينتون لكنها تسعة عشر شهراً بالنسبة لنا. وفي الوقت نفسه نحن نفقد أناساً في هايتي. وخلال أربع سنوات أخرى سوف يكون هناك "اقرأوا شفتي" أخرى للرئيس كلينتون [مشيراً إلى وعد الرئيس بوش الذي لم يتحقق بعدم رفع الضرائب]. وقال أريستيد إن كلينتون "يمكنه تحقيق ذلك"، وهو يعني الرحيل الآمن للطغمة الحاكمة من خلال دبلوماسية أشد قوة. كما حث الولايات المتحدة على تجميد أصول قادة الانقلاب وتعليق تأشيرات الدخول وحظر شحن النفط. وقد اشتكى من أن مبعوث الأمم المتحدة يتفاوض على "استمرار الجيش في السلطة". ولم يكن الطريق يمهد لعودته.

خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ ناقش المدراء إمكانية إجراء انتخابات في هايتي في غياب أريستيد، وهو ما يعني ديمقراطية بلا أريستيد. وظل الشك فيه مرتفعاً، لكن الرئيس كان متمسكاً باستمرار بهدف إعادة أريستيد للسلطة. ووضع كلينتون تقارير الطابع السيكوباتي لأريستيد في مكانها الصحيح، بل علّق قائلاً إن كثيرين اعتبروا الرئيس لنكولن مجنوناً بعض الشيء. "ربما كان مجنوناً، لكنه كان رئيساً رائعاً."(١٨) ومباشرةً عقب مقابلة في المكتب البيضاوي في السادس من ديسمبر مع أريستيد ورئيس الوزراء روبرت مالفال، التفت الرئيس إلى توني ليك وساندي برجر وسأل عما إذا هو وأريستيد "يتحدثان اللغة نفسها" أم لا. وطوال العام السابق كان برجر يذكّر زملاءه الشاكين بأن أريستيد لديه تفويض ديمقراطي قوي. وتصدى برجر للجهود المتكرر لإعادة الديمقراطية إلى هايتي دون أريستيد. كما كان يجيد عرض رأيه من خلال الدعابة. وقد أجاب برجر: "إنه يغني من صفحات مختلفة سيدي الرئيس، لكنه كتاب الترانيم ذاته."

حتى قبل محنة هارلام كاونتي، كان ليك قد بدأ يحض الرئيس على استخدام القوة لإعادة أريستيد. وكان قد فعل ذلك أول مرة في ربيع عام ١٩٩٣ ثم مرة أخرى في أبريل من عام ١٩٩٤، حيث قوبل برفض كلينتون الذي كان لا يزال يأمل في تحقيق

تقدم من خلال الدبلوماسية والعقوبات.[١٩] وبعد هارلام كاونتي، حض ليك من جديد على استخدام القوة باعتبارها الطريقة الوحيدة لإعادة أريستيد للحكم. وقال ليك قبل ذلك: "لا بد لنا من توضيح أنه ستكون هناك مشكلة إن حاولوا فعل ذلك مرة أخرى. وقد لا يعنى عدداً أقل من الأمريكيين، بل أعداداً أكثر بكثير". والواقع أن هذا على وجه الدقة هو ما سيحتاجه الأمر فى النهاية أعداد أكبر بكثير من الجنود فى صورة الفرقة ٨٢ المحمولة جواً.

رئيس جديد فى البنتاجون

فى أكتوبر من عام ١٩٩٣، حضر الجنرال جون شاليكاشفيلى اجتماع لجنة المدراء لأول مرة وقد قوبل بتصفيق حار. وعلى عكس معظم كبار المسئولين المدنيين فى الحكومة الأمريكية، كان لرئيس هيئة الأركان فترة مدتها عامان فى منصبه هذا يتم تجديدها فى العادة، بغض النظر عن تزامنها مع الدورة الانتخابية الأمريكية أو عدمه.[٢٠] وهكذا تداخلت فترة كولين پاول مع فترة رئاسة كلينتون لمدة تسعة أشهر. وكان كلينتون متردداً بشأن رحيل پاول. فقد أثبت دقته عند تخطيط الضربات الانتقامية ضد العراق فى وقت سابق من ذلك العام بعد محاولة اغتيال ضد الرئيس السابق بوش. وبصورة عامة، كان پاول صوت العقل فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. إلا أنه أعاق كذلك جهود الفريق الجديد للتفكير على نحو خلاق بشأن كيفية استخدام قوة أمريكا الكاسحة فى الصراعات الجديدة. وحرر ذهاب پاول الحكومة من معارضته الكاسحة لاستخدامات القوة الأكثر مرونة والمشاركة فى المناطق التى كان يعتبرها خارج مصلحة أمريكا.

كان وصول "شالى"، كما كان يُسمى، يبشر بحقبة جديدة من التعاون مع البنتاجون. فلأول مرة كان بالإمكان مناقشة مقاربات جديدة لاستخدام القوة. إذ فهم شالى، وهو مهاجر بولندى يتحدث بلكنة ثقيلة على الرغم من وصوله إلى الولايات

المتحدة كشاب، الحاجة إلى القيادة الأمريكية العالمية التى لا بد لها فى بعض الأوقات من الاعتماد على القوة. ولا شك فى أن صلته الشخصية بمعاناة البولنديين أثناء الحرب العالمية الثانية دفعته إلى أن يكون أكثر جرأة فى الحث على استخدام القوة لدعم الدبلوماسية الأمريكية. وكان من قبل قائداً للقوات الأمريكية فى أوروبا وأثار إعجاب كلينتون بصراحته واستعداده المخلص للمساعدة فى التفكير فى المشكلات الصعبة الآنية. فبالنسبة لهايتى، عرض استعداده للتفكير الخلاق بشأن استخدام القوة لدعم الدبلوماسية.

خلال عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ جرب كلينتون كل طريق خلاف القوة لإخراج الطغمة الحاكمة فى هايتى وإعادة أريستيد للسلطة. وسعى مسئولو الإدارة للحصول على موافقة مجلس الأمن على فرض عقوبات تجارية أشد قسوة وفرض حظر على سفر القادة العسكريين وعائلاتهم ومؤيديهم وعلى كل التجارة من هايتى وإليها، ماعدا الغذاء والدواء وزيت الطهى واللوازم الصحفية. كما جددت الولايات المتحدة الدبلوماسية، بما فى ذلك تعيين مبعوث جديد، هو ويليام جارى الثالث. وغيرت سياسة عودة اللاجئين المباشرة دون الاستماع أولاً إلى طلبات لجوئهم. وبينما نجحت العقوبات فى منع زوجات أفراد الطغمة الحاكمة المدللات من القيام برحلات الشراء فى ميامى- وهى عقوبة وضعت ضغطًا حقيقيًا على نحو مدهش على النظام الحاكم- فقد كانت السياسة العامة فاشلة. وبمرور الشهور أصبح الحل الصعب أكثر وضوحًا فحسب. فما كان لكلينتون أن ينجح مادام لم يطرح استعمال القوة للبحث.

فى أبريل من عام ١٩٩٤، بات واضحًا أن العلاقة مع أريستيد تتدهور بينما الضغط السياسى يتزايد على الإدارة لإعادته إلى السلطة. فقد بدأ يهدد باللعب بـ"ورقة الهجرة" وإطلاق جحافل الهايتين الذين يسدون سواحل فلوريدا. وقد أطلق على المفاوضات التى تسعى إلى عودته "نكتة ساخرة".[٢١] كما نشر مؤيديه السياسيين فى هوليوود والكونجرس بشكل ناجح. ففى أواخر مارس وقع چوليا روبرتس وربين

ويليامز وداني جلوفر وبول نيومان وچوان وودورد، الذين كانوا موجودين في حفل عيد القديس باتريك، على احتجاج نُشر في النيويورك تايمز. وبدأ راندال روبنسون، المدير التنفيذي لمنظمة حشد التأييد ترانس أفريكا إضرابًا عن الطعام في ٢١ أبريل، متجاهلاً بشكل مأساوي الإبادة الجماعية التي تجري في رواندا. وقد وصف السياسة الأمريكية الخاصة بإعادة اللاجئين الهايتيين بأنها "قاسية و ... عنصرية بشدة".[٢٢] وتظاهر ستة من أعضاء الكونجرس في منطقة منعزلة خارج البيت الأبيض وألقي القبض عليهم.

بحلول أوائل يوليو، كان الوضع القائم غير مقبول. فقد كانت الضغوط السياسية لإعادة أريستيد تتزايد وكان واضحًا بشكل كبير أن الدبلوماسية وحدها ستفشل. وبذلك بدأ المدراء أخيرًا التفكير في الضرورة المحتملة لاستخدام القوة لإعادة أريستيد إلى السلطة. وفي السابع من مايو جلس المدراء حول الطاولة الكبيرة في غرفة مجلس الوزراء مع نائب الرئيس. وكانت مجموعة أصغر قد أنهت للتو اجتماعًا في غرفة مناقشة الأزمات بشأن الأزمة في كوريا وانتقلت إلى غرفة مجلس الوزراء لحضور اجتماعات "فريق السياسات الخارجية" التي أصبحت جزءًا من طريقة عمل الإدارة في أعقاب الصومال.

بدأ ليك المناقشة بطريقته المتواضعة قائلاً إنه سيكون "مفيدًا" اتخاذ قرار بشأن استخدام القوة بينما تبحث المجموعة الخيارات، ومنها أي نوع من القوة سيتم بحثه وما إذا كان سيصبح من جانب واحد أو متعدد الأطراف. وقال ليك: "لا بد أن نكون واضحين كي لا ينتهي بنا الحال في وضع كالصومال. حيث نتحمل أكثر مما ترغب الأمم المتحدة في القيام به، وهو ما يطرح سؤال ما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة إبداء استعدادها لوضع جنود في الفرقة البرية، عند استعداد الأمم المتحدة إنشاء قوة متابعة خاصة بالأمم المتحدة، أم لا." واعتمادًا على تجربته مع سياسة "قل ولا تسأل" فيما يتعلق بالبوسنة، كان ليك يعلم أننا سنضطر لبيان الاستعداد لاستخدام القوة بشكل منفرد قبل أن تتبعنا الأمم المتحدة. وكانت تلك نقطة تحول

بالنسبة للإدارة – إذ أدركت سطوة القوة العظمى الوحيدة. فعندما تعمل الولايات المتحدة سوف يتبعها الآخرون. وسوف يرشد هذا المبدأ جزءًا كبيرًا من بقية سياسة كلينتون الخارجية.

بعد أن وعى كلينتون دروس الصومال، طرح الأسئلة الصعبة. "ما هى أهداف التدخل؟ يمكننا بوضوح خلعهم من السلطة ونزع أسلحة قواتهم. ولنعد إلى بنما إذا كانت الفكرة هى اعتقال أفراد." وكان كلينتون يشير بذلك إلى العمل العسكرى الذى قام به الرئيس بوش فى عام ١٩٨٩ لوضع الرئيس المنتخب فى السلطة واعتقال الدكتاتور مانويل نورييجا بتهم المخدرات. (راوغ نورييجا القوات الأمريكية لمدة أسبوع.) "اعتماداً على كيفية تحديد الأمر، فمن الممكن أن يكون أكثر تعقيداً. فما هو الهدف العسكرى على وجه التحقيق؟"

رد شاليكاشفيلى قائلاً: "ليس الهدف هو اعتقال أفراد، بل هو نزع سلاح قوة الجيش والشرطة وتحييدها. فسجل أعمالنا السابقة ليس جيداً بشأن اعتقال الأفراد." فكرت فى ذلك التعليق بعد سنوات عندما شخصن الرئيس بوش الثانى فى عام ٢٠٠١ الحرب فى أفغانستان، مدعيًا أننا سوف نقبض على أسامة بن لادن "حيًا أو ميتًا"، وعندما راوغ الرئيس العراقى صدام حسين قوات التحالف البالغ عددها مائة وستون ألفًا لمدة ثمانية أشهر.

واصل شاليكاشفيلى كلامه قائلاً: "لا بد لنا من الفصل بين الأهداف. لا بد أن نحيد قواتهم لخلق ظروف عودة أريستيد. وخلاف ذلك، هذا أمر محير لأنه لا بد لنا من الحفاظ على النظام إلى أن تتولى قوة أخرى القيام بالوظيفة. فالمهمة هى الإبقاء على هذا الأمن إلى يُستعاض عن قواتنا بالقوة الدولية أو يُعاد بناء القوات الداخلية." وبذلك كان شالى أول من يبرز الطريقة الجديدة التى سوف تُستخدم فيها القوة فى "الصراعات الجديدة" فى التسعينيات. وكان كذلك أول قائد عسكرى يفهم صراعات ما بعد الحرب الباردة، حيث يكون كسب السلام فى أهمية كسب الحرب. وإذا فشل الجانب السياسى فلن يكون لدى القوات الأمريكية استراتيجية خروج.

قال شالى إن الأمر من الناحية المبدأية سوف يحتاج إلى ثمانية عشر ألفًا من الجنود، لكن بعد ذلك سيكون المطلوب هو سبعة آلاف فقط للحفاظ على استقرار الوضع. وبعد ذلك عرض أصعب قضية، قائلاً إنه و"الرؤساء"، كما يُسمى قادة أفرع الجيش، في وضع صعب. "لا يمكننا أن نقدم لكم خطة بشأن كيفية الخروج." وهنا خيم الصمت على الغرفة. فلم يكن الجنود الهايتيون قادرين على توفير الأمن، ومن المرجح أن تكون قوات الأمم المتحدة عاجزة على التعامل مع الوضع السياسى المتقلب.

فى غياب استراتيجية خروج سيولد أى دعم من الكونجرس للعملية ميتًا.

الدبلوماسية تدعمها القوة

أخيرًا، وقرب نهاية شهر يونيو، واجهت الإدارة حقيقة أن عليها تقرير ما إذا كانت ستستخدم القوة لدعم الدبلوماسية أم لا. وكانت الولايات المتحدة قد واجهت خرافات الدول الفاشلة التى لا تؤثر على الأمن القومى الأمريكى. ففى الماضى كانت القوة تُستخدم لدعم التمردات أو طرد الجيوش الغازية. وبينما سيستخدم المهيمنون الدبلوماسية لتبرير القوة، فقد استخدم كلينتون القوة لدعم الدبلوماسية. وقد بدأ بذلك وضع أساس السياسة الخارجية الواقعية الجديدة الخاصة بالقرن الحادى والعشرين.

عندما التقى المدراء فى غرفة مناقشة الأزمات فى الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩٩٤– فى العاشرة صباحًا ثم مرة أخرى فى الساعة ٤.٢٠ مساءً – تجادلوا بشأن المرحلة الأخيرة من عملية هايتى. وظل الشك فى أريستيد مرتفعًا. وكانت هناك شائعات عن تجارة مخدرات تشمل أريستيد، ومن بينها شائعة تقول إن أحد كارتلات المخدرات أرسل شحنة كوكايين إلى هايتى ليُعاد شحنها من

هناك. وقيل إن تجار المخدرات التقوا مع أريسـتيد في عام ١٩٩٠. وكان هناك تخوف من أنه إذا عاد أريستيد فسوف يسمح باستخدام هايتي كنقطة لإعادة شحن المخدرات.

"هل سنعيد الديمقراطية دون إعادة أريستيد؟" قال ليك إن تغيير السياسة "بشكل جذري في هذه المرحلة سوف يُضلل". ولم يوافق وزير دفاع كلينتون الجديد ويليام پيري على ذلك. "فلنغير الطريقة التي نعيد بها الديمقراطية. الغوا أريستيد." وفي النهاية وافق المدراء على دعم عودة أريستيد، لكن عدم وجود "استراتيجية خروج" للقوات الأمريكية ظل أمرًا إشكاليًا، إذ سيعتمد رحيلها على التقدم السياسي على الأرض في هايتي.

وهكذا أصبحت استراتيجية الخروج هي منح الهايتيين فرصة لبناء نظام سياسي أكثر استقرارًا. وفهم ديڤيد جيرجن معلم الاتصالات الذي انضم إلى الحكومة للمساعدة في صياغة رسالتها، المشكلة السياسية الخاصة بوقوع الجنود في مستنقع هايتي. وقد تساءل: "ما هي فرص وقوع جنودنا في المستنقع؟" وأجاب ليك: "من سبعة وتسعين إلى تسعة وتسعين بالمائة. لكن لنمنحهم فرصة عادلة للنجاح ثم نعيدهم للوطن." وقال كريستوفر: "لا يمكننا مجانسة الصومال وهايتي على هذا النحو الوثيق. فنحن يمكننا الخروج من هايتي بالطريقة التي خرجنا بها من الصومال. ولا بد أن نعطي الرئيس الجديد فرصة عادلة." وكان اقتراح ليك هو: "لنعط الأمر ستة شهور على الأقل."

لم يكن كلينتون يرغب في أن تتحمل الولايات المتحدة عبء استعادة الديمقراطية في هايتي بمفردها. وظل الرأي العام الأمريكي يعارض أي غزو. فقد كان واحد وستون بالمائة من الأمريكيين يعتقدون أن الولايات المتحدة ليست عليها مسئولية القيام بأي شيء لإعادة الديمقراطية إلى هايتي.[٢٣] وهكذا حض كلينتون، قبل الموافقة على الغزو العسكري في السادس والعشرين من أغسطس، إصدار قرار لمجلس الأمن

التابع للأمم المتحدة يجيز لقوة متعددة الجنسيات بإعادة أريستيد للسلطة، وحصل عليه بالفعل. ولم يكن قد سبق للولايات المتحدة أن سعت للحصول على تخويل من الأمم المتحدة لاستعمال القوة في نصف الكرة الخاصة بها. إلا أن القيام بذلك عكس واقعًا جديداً للصراعات التي واجهها كلينتون. ولم يدعم الجمهور الأمريكي العمل، ولم يكن يرغب في تحمل العبء بمفرده. وبحصول كلينتون على دعم الأمم المتحدة، لم يوضح للشعب الأمريكي أن هذا العمل لا يحظى بدعم العالم فحسب، بل نقل كذلك جزءاً كبيراً من العبء إلى حلفاء أمريكا. وسوف يصبح اقتسام العبء هذا علامة مميزة جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية. ومع أن العالم كان يتطلع إلى القوة العظمى الوحيدة لمعالجة كل أزمة، فقد كان على الولايات المتحدة تحديد مسار المجتمع الدولي، لكنها حينذاك سيمكنها المشاركة في أعباء حفظ السلام.

سوف يحدث شيء أشبه بذلك إلى حد كبير في عام ٢٠٠٣ قبل غزو العراق، حيث سعت الإدارة إلى إلقاء الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي قام بها النظام الحاكم لإقناع الجمهور بمزايا الغزو. وأصدرت وزارة الخارجية تقريراً في الثالث عشر من سبتمبر زعم أن العنف الذي مارسته الطغمة الحاكمة أسوأ من ذلك الذي مارسه "نظام بابا دوك ديفالييه" حاكم هايتي القاسي السابق. وجاء في التقرير: "تعزز حكومة الأمر الواقع القمع العام والإرهاب الرسمي. وهي تقر الاستخدام واسع النطاق للاغتيال والقتل والتعذيب والضرب والتشويه والاغتصاب وغير ذلك من الإساءة العنيفة للمدنيين الأبرياء، بما في ذلك الأشخاص الأكثر ضعفاً كاليتامى".[٢٤]

بعد ذلك، وفي الخامس عشر من سبتمبر، ألقى كلينتون خطاباً متلفزاً على المستوى القومي أعلن فيه أن الولايات المتحدة سوف تستخدم القوة للإطاحة بالقادة العسكريين في هايتي. كما أرسل وفداً ضم جيمي كارتر والسناتور سام نان والجنرال المتقاعد حينذاك كولين باول لتجربة الدبلوماسية لآخر مرة. ولمعرفته أنه من المرجح أن يحث كارتر على إعطاء المزيد من الوقت للمفاوضات، فقد حدد موعداً نهائياً للفريق، إذ كان أمام الطغمة الحاكمة دقيقة واحدة بعد منتصف ليل الاثنين التاسع عشر من

سبتمبر كي توافق على الرحيل بحلول الخامس عشر من أكتوبر وإلا فسوف تغزو الولايات المتحدة هايتي.

وصل الفريق إلى بورت أو برنس في السابع عشر من سبتمبر. وأوضح كارتر للطغمة الحاكمة أن الغزو حتمي، محاولاً حث القادة العسكريين على مغادرة هايتي بسلام واستغلال فرصة العفو الذي كانت الولايات المتحدة على استعداد لمنحه لتحاشي إراقة الدماء. وقال الجنرال راؤول سدراس قائد الطغمة الحاكمة: "لن نرحل." وأضاف أن هذه الخطوة غير دستورية و"وصمة في كرامتنا". وفي الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي طالب كارتر ونان وباول بمزيد من الوقت، حيث قاوموا توجيهات كلينتون لهم بالمغادرة عند الظهر ما لم يتوصلوا إلى اتفاق. ورد عليهم كلينتون بالرفض. وكان ألفا جندي مظلات من الفرقة ٨٢ المحمولة جواً يستعدون بالفعل للغزو المحدد له بعد منتصف الليل مباشرة. وسوف تنطلق إحدى وستون طائرة من فورت براج بولاية نورث كارولينا إلى هايتي في الساعة الخامسة بعد الظهر.

هناك في هايتي، حث الفريق المفاوض الهايتيين على نحو أشد. فقد مال باول عبر الطاولة على سدراس وقال موضحاً: "دعني أتأكد أنك تفهم من تواجه." وعندما خانت سدراس شجاعته، عدَّد باول القوة الأمريكية التي كانت في طريقها بالفعل: حاملتا طائرات وفرقتان ونصف من المشاة وعشرون ألف جندي، وطائرات هليكوبتر مهاجمة ودبابات ومدافع.[٢٥] ومع ذلك رفضت الطغمة الحاكمة تغيير موقفها.

اتسم المنظر في المكتب البيضاوي صباح يوم الأحد الثامن عشر من سبتمبر عام ١٩٩٤ بالفوضى عندما تلقى الرئيس كلينتون خبر تقدم المفاوضات، حيث كان الكثير جداً من المساعدين والمسئولين يندفعون داخلين خارجين. وتجمع مستشارو كلينتون للسياسة الخارجية حول طاولة المكتب البيضاوي الشهيرة التي كان يستخدمها الرئيس كنيدي ذات يوم. وكان بينهم ساندي برجر وتوني ليك ونائب وزير الخارجية ستروب تالبوت ووزير الدفاع بيل بيري. اصطدمت بمادلين أولبرايت التي كانت تقف في الردهة. وقد سألتني إن كان ينبغي عليها الانضمام إلى الآخرين أم لا، حيث لم يُطلب

منها الحضور رسميًا. نصحتها قائلة: "لم يدعُ أحد. ادخلي فحسب." كانت تلك هي الأيام السابقة لنجاح رئيس موظفي البيت الأبيض في تحديد من يمكنه الوصول إلى المكتب البيضاوي. وكان هناك مستشارو كلينتون السياسيون كذلك، حيث انضم چورچ ستيفانوپولوس إلى الآخرين في حضهم كلينتون على التمسك بموعده النهائي. وفي هايتي كانت الطغمة الحاكمة تتلكأ.

وفي الساعة الرابعة بعد الظهر، تغير المزاج في هايتي. فقد اندفع البريجادير جنرال بيامبي، وهو أحد قادة الطغمة الحاكمة، إلى داخل الغرفة التي كان باول يضغط فيها على سدراس معلنًا "الغزو قادم!". وكان الهايتيون قد علموا من مصدر في فورت براج أن المظليين الأمريكيين يستعدون لصعود طائراتهم في الساعة الخامسة مساءً. وفجأة تأكد الغزو الأمريكي. وبعد ذلك بوقت قصير وافقت الطغمة على الرحيل.(٢٦) وألغى كلينتون الغزو.

في اليوم التالي، التاسع عشر من سبتمبر، بعد المزيد من المساومة، كان لدى مفاوضي كلينتون اتفاق جديد وهبط بسلام الثلاثة آلاف الأولى من العشرين ألف جندي أمريكي النهائيين على شواطئ الدولة الجزيرة الصغيرة دون إطلاق رصاصة واحدة. وفي العاشر من أكتوبر استقال قائد الطغمة الحاكمة. وفي الخامس عشر من أكتوبر، وبعد ثلاثة أعوام في المنفى، عاد أريستيد إلى هايتي حيث رحب به المؤيدون الهائجون – والتوقعات المرتفعة الخاصة بهايتي الجديدة.

وفرت عودة أريستيد للسلطة للهايتيين فرصة غير مسبوقة لخلق مجتمع جديد. وفي البداية بدا التقدم ممكنًا. وترك أريستيد منصبه بعد انتهاء فترة رئاسته في فبراير من عام ١٩٩٦، وهو أول انتقال للسلطة حتى ذلك الحين بين رئيسين منتخبين بطريقة ديمقراطية في البلاد. وبعد أربع سنوات ونصف السنة، في نوفمبر من عام ٢٠٠٠ أعيد انتخاب أريستيد بهامش ساحق– ٩٢ بالمائة من الناخبين. ونقلت الولايات المتحدة بنجاح مهمة حفظ السلام الخاصة بها إلى الأمم المتحدة التي تولت الأمر في

مـارس من عـام ١٩٩٥ بقـوة قـوامـهـا ٦ آلاف فـرد عـسكـرى، بينهم ٢٤٠٠ جندى أمريكي و٨٥٠ من الشرطة المدنية. وحمت السياسة المصلحة الأمريكية الأساسية – القـضـاء على مـد اللاجئين الذين يصلون إلى شـواطئ فلوريدا– وحسَّنت وضع حقوق الإنسان.

كانت الولايات المتحدة محقة في إعطائها أريستيد والساسة الهايتيين الآخرين فرصة لخلق ديمقراطية فاعلة. ومع ذلك فشل الهايتيون في النهاية في انتهاز فرصة ما قدمه المجتمع الدولي في النهاية. وعلى الرغم من أن الهايتيين كانوا بكل تأكيد أفضل حالاً في ظل الحكومات الديمقراطية. فقد فشل أريستيد في الارتقاء فوق السياسة الهايتية الوحشية. حيث كان يمكنه الاستفادة من سلطته الشعبية الهائلة في بناء مركز ديمقراطي ومعتدل. لكنه بدلاً من ذلك استخدمها لتدمير خصومه السياسيين وسعى للحصول على السلطة المطلقة. وفي النهاية لم يكن أريستيد قادرًا على الارتقاء فوق الديناميكية الهايتية التي يصل عمرها إلى مائتي عام الخاصة بالاحتياج إلى السلطة الشاملة للبقاء. وكانت النتيجة استمرار مجتمع هايتي المتشظي، والانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان، والفقر المطلق، وعدم الاستقرار السياسي. وقد منعت النزاعات بشأن انتخابات عام ٢٠٠٠ البرلمان من أداء وظائفه وأدت إلى مزيد من استقطاب الأحزاب السياسية. وظلت هناك شائعات عن الفساد وتجارة المخدرات وجرائم القتل السياسية بواسطة أريستيد ومؤيديه.

مازالت هايتي البلد الأقل تطورًا في نصف الكرة الغربي وأحد أفقر بلدان العالم. وطبقًا لمؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، تحتل هايتي المركز ١٥٠ من بين ١٧٥. وفي عـام ٢٠٠٢ كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي الخاص بها ٤٢٥ دولارًا، وكـان ٨٠ بالمائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وأكثر من ثلثي القوة العاملة يفتقرون إلى وظائف رسمية.[٢٧] ولخص أحد المراقبين الوضع قائلاً: "بدا أن الحالة في هايتي تدل على أن المجتمع الدولي يمكنه وضع الدول على طريق التحول، لكن تفعيل التحول يعتمد على القادة المحليين والطبقة السياسية المحلية."[٢٨]

ويتحمل المجتمع الدولي كذلك مسئولية بعض حالات الفشل. فخلق مناخ سياسي جديد وبناء المؤسسات المدنية يحتاج إلى وقت، إلا أن العالم كان متعجلاً في الخروج من هايتي. فقد كان هناك قدر قليل من الشهية في واشنطن أو الأمم المتحدة للوجود المستدام في هايتي. ولم تكن المساعدات الدولية متماشية قط مع حاجات هايتي. وحض الكونجرس على إنهاء مبكر لمهمتي الولايات المتحدة والأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، وافق كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ في السادس من أكتوبر عام ١٩٩٤ على قرار غير ملزم يحث على "الانسحاب الفوري والمنظم" للقوات الأمريكية من هايتي.[٢٩] وقال زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ روبرت دول في برنامج **Meet the Press** في شهر نوفمبر: "كم يستغرق تدريب قوة الشرطة؟ لقد حصلوا على الوقت الكافي."[٣٠] وانتهت مهمة الأمم المتحدة في فبراير من عام ٢٠٠٠، قبل وقت طويل من استقرار الوضع السياسي بشكل ملائم. وغادرت آخر قوات أمريكية هايتي في يناير من عام ٢٠٠٠[٣١].

تولى الرئيس بوش منصبه وهو عاقد العزم على عدم اتباع سياسة كلينتون الخاصة بالمشاركة في هايتي. ذلك أنه ومستشاريه كانوا يعارضون عودة أريستيد لفترة طويلة. واحتجاجًا على فشل أريستيد في حل مسألة انتخابات عام ٢٠٠٠ البرلمانية المتنازع عليها، جمَّد الرئيس بوش كل المساعدات إلى هايتي، ومن بينها ٥٠٠ مليون جنيه مساعدات إنسانية طارئة من الولايات المتحدة والبنك الدولي ومنظمات دولية أخرى. وفي غياب المساعدات ثنائية الأطراف الأمريكية والدولية، لم تتح لأريستيد فرصة الحكم بنجاح، وكما قال أحد المراقبين، فإن اقتصاد هايتي "انهار".[٣٢] وأزاحته إدارة بوش عن منصبه في عام ٢٠٠٤.

لكن في عام ١٩٩٤، حركت إعادة أريستيد السلطة استخدامًا جديدًا لنفوذ أمريكا السياسي والعسكري الذي سوف يستمر على مر الزمن. فلأول مرة اعتبر رئيس أمريكي أن القوة لا تهزم التهديدات المباشرة للأمريكيين، كالفاشية أو الشيوعية، بل تدافع عن المبادئ الأمريكية – احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان– والمصالح

الأمريكية - والاستقرار في نصف كرتها. وتم توسيع مصالح أمريكا الاستراتيجية لتشمل الكوارث الإنسانية في المناطق التي جرى العرف على أنها غير استراتيجية. وسوف تُستخدَم الدبلوماسية تدعمها القوة في تلك المناطق التي باتت ضمن هذا المعنى الأوسع للمصلحة الأمريكية. لكن في ظل كون المصالح الأمريكية الأكثر تشتتًا في خطر، فقد سعت الإدارة إلى المشاركة في العبء. وهكذا سوف تفرض القوات الأمريكية السلام إلى أن يمكن تسليم المهمة إلى الأمم المتحدة وفي النهاية إلى قوات الأمن المحلية. لقد بدأ دور القوة العظمى الوحيدة- القيادة مقرونة بالمشاركة في العبء- يظهر. إذ كان يتكون وعيٌ جديدٌ بالأدوات التي بحوزة الولايات المتحدة وكيفية نشرها. وسوف تكون الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام القوة لإقناع الآخرين بالمساعدة في حفظ السلام. كما ستبدأ استخدام القوة الكاملة لدبلوماسية القوة العظمى الخاصة بها، في البداية في تعزيز السلام في الشرق الأوسط وأيرلندا.

الهوامش

(1) Public Papers of the Presidents, William J. Clinton, vol. 2 (1993), 1753.

(2) Ibid., 1703-1706.

(3) Jackson, Derrick Z., "What Are Americans Dying for Now," The Boston Globe, June 18, 2003, http://www.globalpolicy.org/secu-rity/issues/iraq/occupation/2003/0618 americans.htm.

(4) For an excellent review and analysis of Somalia, see William Shawcross, Deliver Us from Evil.

(5) Shawcross, 221.

(6) Public Papers of the Presidents, William J. Clinton, vol. 1, (1993), 867.

(7) Ibid.

(8) Krauss, Clifford, "Many in Congress, Citing Vietnam, Oppose Attacks," New York Times, April 28, 1993, A10.

(٩) واصلت الولايات المتحدة التحقيق في أية تقارير خاصة بأسرى الحرب الأمريكيين الأحياء. وكان الولايات المتحدة قد حلت مسائل تتعلق بـ١٠٤ من بين ١٩٦ تقريراً عن أسرى الحرب الأمريكيين الأحياء في فيتنام بحلول أبريل من عام ١٩٩٣، وقد وُجِد أن الـ١٠٤ جميعًا قد ماتوا. انظر

DOD News Briefing, April 21, 1993.

وفي عام ٢٠٠٤، كان ١٨٦٢ أمريكيًا مازالوا يُعتبرون مفقودين وغائبين بلا تفسير من حرب فيتنام.

http://www.pow-miafamilies.org/powmiastatus.html). وفي أبريل من عام ٢٠٠٤ كان هناك خمسون حالة من حالات أسرى الحرب التي لم تُحل.

(١٠) ادعت بروناي وماليزيا والفليبين وتايوان وفيتنا والصين ملكية جزر سبارتلي الغنية بالموارد الطبيعية بالكامل أو بشكل جزئي. وفي شهر فبراير من عام ١٩٩٢، وجهت الصين إنذارًا بأنها ستكون مستعدة للدفاع عن حقها بالقوة.

(١١) يشكو الفيتناميون بانتظام للمسئولين الأمريكيين من أنهم كانوا يعملون بجد للعثور على الجنود المفقودين أثناء العمليات لكن لم يتحقق أي تقدم بشأن جنودهم الفيتناميين المفقودين.

(١٢) استُخرج جثمان تايلور في عام ١٩٩١ ووُجد أنه لم يُسمم.

(13) Weiner, Tim, "Opening to Vietnam: Sense of Relief, and One of Betrayal, Are Evoked," New York Times, February 4, 1994, A8.

(١٤) نحل البحر هم القوات البحرية الأمريكية التي أقامت منذ الحرب العالمية الثانية القواعد العسكرية والطرق والخطوط الجوية ومجموعة من مشروعات التشييد. وشعارهم هو "نحن نبني، نحن نقاتل". انظر صفحة البحرية الأمريكية على شبكة الإنترنت.

(١٥) هذه السفينة سفينة إنزال دبابات قادرة على تخزين المركبات البرمائية الهجومية ومروحيات البحرية.

(16) Tom Tomorrow Takes Stand on Waffles." The Comics Journal no. 172 (November 1994): 36-37.

(17) Sciolino, Elaine, "Haiti's Man of Destiny Awaiting His Hour," New York Times, Augusts, 1993, Al.

(18) Stephanopoulos, George, All Too Human (Boston: Back Bay Books, 2000), 219.

(19) Lake, Anthony, Six Nightmares: Real Threats in a Dangerous World and How America Can Meet Them (Boston: Little, Brown, 2000), 132-134.

(٢٠) منذ الأول من أكتوبر عام ١٩٨٦ كان كل رئيس يُعين لفترة مدتها عامين تبدأ في أول أكتوبر في السنوات الفردية. وربما يُعاد تعيين الرئيس لفترتين إضافيتين، ما عدا في زمن الحرب حيث لا يكون هناك حد على عدد مرات إعادة التعيين. وقد لا يُعيَّن الضابط رئيسًا أو نائبًا للرئيس إذا كانت خدمته المجمعة في تلك المناصب تتجاوز ست سنوات.

http://hrw.org/wr2k3/americas7 .htm.

(21) Greenhouse, Steven, "Aristide Condemns Clinton's Haiti Policy as Racist," New York Times, April 22, 1994, Al.

(22) Greenhouse, Steven, "Clinton Policy Toward Haiti Comes Under Growing Fire," New York Times, April 15, 1994, A2.

(23) CBS News/New York Times poll, conducted September 8-September 11, 1994.

(24) Sciolino, Elaine, "Invasion of Haiti Would be Limited, Clinton Aides Say," New York Times, September 13, 1994, A13.

(25) Powell, My American Journey, 599-601.

(٢٦) المرجع السابق

(٢٧) يمكن العثور على تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في

www.undp.org/hrd2003/indicator/sty_f_HTI.html. وهناك إحصاءات أخرى موجودة في http://www.countryreports.org/ content/haiti.htm.

(28) Shawcross, 407.

(29) Cooper, Kenneth J., and Helen Dewar, "Congress Urges 'Prompt' Troop Withdrawal from Haiti," Washington Post, October 7, 1994, A14.

(30) Minzesheimer, Bob, "White House, GOP clash over troops in Haiti," USA Today, November 28, 1994, 10A.

(31) انظر: Michael Norton, "UN Mission Leaves Haiti," Associated Press, March 18, 2000.

(32) Sachs, Jeffrey, "Don't Fall for Washington's Spin on Haiti," Financial Times, February 29, 2004, 13.

الفصل الثالث

امضوا كصانعي سلام

مشكلاتنا من صنع البشر، لذلك لا بد أن يحلها البشر.

- چون كنيدى

جلست وسط قطاع كبار الشخصيات بين ثلاثة آلاف ضيف على المرج الجنوبي للبيت الأبيض. كان يومًا خريفيًا مشمسًا صحوًا، هو الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٩٣، وكان وضع الولايات المتحدة الفريد باعتبارها القوة العظمى الوحيدة واضحًا للعالم. فقد ضغط الرئيس كلينتون برفق على المتحاربين المترددين. رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في اتجاه السلام. إذ حثهما قائلاً: "وقفا في سبيل السلام. وقفا كصانعي سلام." ثم سار خلفهما، وقد وضع إحدى يديه برفق على ظهر كل منهما وحثهما على السير معًا. وكانت مصافحتهما التاريخية، وكلينتون بينهما، بشيرًا بحقبة جديدة من الأمل في الشرق الأوسط.

على الرغم من أن المهرجان كان من أجل التوقيع على سلام الشرق الأوسط، فقد كان الاحتفال بمثابة خطوة مهمة في تطور كلينتون من السياسي إلى رجل الدولة. فقد كان على استعداد لاستثمار الهيبة ورأس المال السياسي في الصراع الذي راوغ الحل معظم القرن. ومن الصعب اليوم، بعد انهيار عملية سلام الشرق الأوسط أن نتذكر فقط

الإنجاز الهائل الذى حققته تلك المصافحة على المرج الجنوبى فى عام ١٩٩٣، إلى جانب التقدم الذى تحقق على مدى السنوات السبع التالية. ومن خلال تعهده الشخصى، أبدى كلينتون ما يمكن إنجازه عندما يختار رئيس أمريكى ممارسة قيادة قوية فى العالم ويشارك المصلحين الراغبين فى العمل من أجل السلام. وأظهر انهيار السلام فى عام ٢٠٠٠ حدود تلك القوة كذلك.

ومع ذلك فإن الأمر الأكثر أهمية هو أن احتفال التوقيع وسنوات التقدم السبع تدل على كيف أصبح الاستغناء عن الولايات المتحدة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة غير ممكن فى الشئون الدولية. فليس هناك بلد آخر قادر على ضمان السلام بين إسرائيل وفلسطين. إذ يمكن للولايات المتحدة، فى ظل وضعها الفريد، تحديد الأجندة الدولية وتشكيل الأحداث فى العالم. فالقوة العسكرية مكوِّن مهم من نفوذ أمريكا، وإذا ما استُخدِمت بحكمة يمكن أن تدعم الدبلوماسية على نحو فعال. لكن القوة لا تتعلق بالحجم أو عدد ما لدى المرء من مدافع فحسب. فهى تتعلق كذلك بحث الآخرين وإقناعهم كى يعملوا

استفاد الرئيس كلينتون من قوة أمريكا الدبلوماسية والاقتصادية والأخلاقية فى عام ١٩٩٣ عندما شرع فى مهام إحلال السلام فى اثنين من أشد الصراعات عنفًا فى العالم، وهما أيرلندا الشمالية والصراع الإسرائيلى الفلسطينى. وفى الحالتين كانت مشاركة الولايات المتحدة فى الصراعات توفر مشروعية طال البحث عنها للقادة الذين كانوا على استعداد لأن ينأوا بأنفسهم عن الإرهاب. وكان الجيش الجمهورى الأيرلندى ومنظمة التحرير الفلسطينية مستبعدين إلى حد كبير فى الغرب بسبب تكتيكاتهما الإرهابية ومعارضتهما لحرب الخليج فى عام ١٩٩١. وبانتهاء الحرب الباردة وظهور اقتصاد عالمى بحق، سعت الشخصيات القيادية فى الجماعتين للحصول على الشرعية السياسية، وهو ما يمكن للولايات المتحدة وحدها منحه.

يدل هذان الصراعان والنجاح والفشل اللذان واجهتهما إدارة كلينتون عند محاولة حلهما بشكل كبير على دور القوة العظمى الوحيدة. ففى الحالتين ما كان معرَّضًا

للخطر هو بوضوح أمر يزيد على النزعة الإنسانية، بل أكثر من المخاوف القوية الخاصة بالشتات العرقى فى الولايات المتحدة. وقد بدا الفقر والعنف وعدم الاستقرار فى أيرلندا الشمالى غير متسق مع أهداف أوروبا التى تقترب أكثر من بعضها سياسيًا واقتصاديًا بعد انتهاء الحرب الباردة. وفى الشرق الأوسط كذلك، بدا أن السلام يعد بفرصة اقتصادية وفرصة لاقتصادات المنطقة المتخلفة كى تحل توتراتها بالقفز إلى داخل الاقتصاد العالمى. وفى الوقت نفسه، كان واضحًا بالفعل فى أوائل التسعينيات، على الأقل لمن اختاروا أن ينظروا، أن الطريق إلى حل المجموعة الكاملة من مشكلات المنطقة الأكثر عمقًا - الفقر ودعم الإرهاب وعدم التحول الديمقراطى - يمر عبر الصراع الإسرائيلى الفلسطينى.

كان هذان صراعين طال أمدهما، ومن الواضح أنهما من العنف والتجذر بحيث خاطرت المقاربات الدبلوماسية بأن تبدو ساذجة. لكن إدارة كلينتون باتت تفهم أن الولايات المتحدة لديها أدوات وفرص فريدة لمساعدة الأطراف على المضى قدمًا: الروابط التاريخية مع الشعوب المعنية، وشهرة التعامل المنصف، والجيش الساحق، وكذلك القوة الاقتصادية التى يمكنها مخاطبة طموحات المواطنين على جانبى الحدود، وليس مخاوفهم فحسب.

تحقق النجاح فى أيرلندا الشمالية والشرق الأوسط بشق الأنف، وكان ناقصًا، بل ومؤقتًا فحسب فى حالة الشرق الأوسط. ولم يكن هذا النجاح متوافقًا مع رؤية المهيمنين فى أمريكا القادرة بشكل مثالى على فرض إرادتها. وقد ورط الولايات المتحدة فى شئون بلدان أخرى على نحو أبعد بكثير مما يعجب الانعزاليين. لكنه أسفر عن فترات من العنف الأقل وأكبر قدر من التقدم الاقتصادى شهدته أى من المنطقتين خلال عقود. كما رفع الهيبة الأمريكية إلى مستويات شديدة الارتفاع لأن الولايات المتحدة لديها قوة ساحقة وكانت تستخدمها من أجل خير أعم. ومن الناحيتين الاقتصادية والسياسية كذلك، أتى بفوائد تفوق بكثير المخاطر التى ينطوى عليها.

وساعد في وضع أساس لمفهوم عالمي جديد لصنع السلام، وثقة جديدة في الولايات المتحدة في ذلك الدور.

الولايات المتحدة في وضع فريد يمكنها من استخدام حوافز من قبيل الشرعية السياسية والنمو الاقتصادي لتعزيز العمليات الدبلوماسية. وباعتبار الولايات المتحدة القوة العظمي الوحيدة الباقية، فيمكنها منح الشرعية للجهات الفاعلة الدولية، على سبيل المثال، من خلال منحها القدرة على الوصول إلى البيت الأبيض. فمثل هذا الاعتراف يعد مزية يُحسَد عليها صاحبها ويمكنها في النهاية تعزيز وضع الزعيم أو القائد في بلاده بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، فإنه في ظل اقتصاد ديناميكي قوامه ١٠ تريليونات دولار يمكن للولايات المتحدة تحفيز النمو من خلال الاستثمار والمساعدات والتجارة. وحيثما يبدأ السلام الضرب بجذوره في الأرض، يمكن للدعم الاقتصادي تقديم إسهام مهم لضمان ثبات بقاء هذا السلام. ويمكن للحنكة الاقتصادية الأمريكية أن تكون أداة دبلوماسية فعالة برفع مستوى معيشة الشعوب وإظهار الفوائد اليومية الملموسة للسلام. ومن خلال توفير الأمل في مستقبل أفضل، يمكن لهذا الاستثمار أن يكون مفتاحاً إلى انتهاء العنف.

شمل هذان الصراعان منطقتين اتفق الأمريكيون على أنهما نواتا مصلحة استراتيجية – أوروبا والشرق الأوسط. كما اتسمتا بالعنف كذلك. وقد أعطاهما اهتمام أمريكا المتزايد بالإرهاب في التسعينيات أهمية خاصة. فمنذ الستينيات، قُتِل حوالي ثلاثة آلاف وثلاثمائة شخص في صراع أيرلندا الشمالية. وانطوى الصراع العربي الإسرائيلي على حربين باهظتي الثمن في عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣ مع وجود احتمال مستمر لوقوع حرب أخرى. واندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام ١٩٨٧ وقتلت وجرحت عشرين ألف شخص حتى عام ١٩٩٣[1] وقد عزز العنف والعداء اللذان نشأ على مر عقود الصراع انعدام الثقة هذا بين الطرفين على نحو جعل المفاوضات المباشرة المهمة أقرب إلى المستحيل. ولذلك كان يمكن فقط لطرف خارجي – هو

الولايات المتحدة - جعل المفاوضات مثمرة. ومع أن عملية سلام الشرق الأوسط انتهت في عام ٢٠٠٠، فهي لن تتحرك إلى الأمام من جديد إلاّ بقيادة أمريكية.

لا وجود للقاعدة التي تقدم الخدمات وتسعى إلى طرد الكفار من العالم الإسلامي: بمطالبها غير القابلة للتفاوض. بل على العكس من ذلك، هناك حلول سياسية واضحة للصراعين الأيرلندي والفلسطيني يمكن إلى حد معقول توقع تحقيق المفاوضات لها. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الجمهوري الأيرلندي يريان نفسيهما على أنهما مقاتلو حرية يسعون إلى تحرير شعبيهما. وفي الشرق الأوسط، يمكن تحقيق المطامح الإسرائيلية والفلسطينية بدولتين يعيش شعب كل منهما داخل حدود آمنة، وإن ظل الاتفاق على تفاصيل تلك الشروط تحدياً هائلاً. وفي أيرلندا الشمالية، يمكن للحل السياسي الذي يعترف بحقوق التراثين في النهاية إنهاء الصراع العنيف، وإن ظل تنفيذ اتفاق السلام معطلاً بسبب انعدام الثقة والتعصب.

بحلول منتصف عام ١٩٩٢، لجأ القادة على الجانبين في كلا الصراعين إلى الولايات المتحدة، ذلك البلد الوحيد القادر على مساعدة الأطراف كي تتفاوض على سلام دائم. فلم يكن لدى روسيا أوروبا الكثير الذي تقدمانه للأطراف وكانتا مشغولتين بأمور داخلية. إذ كانت روسيا تكافح لإدارة انهيار الإمبراطورية السوفيتية. وبينما كانت موسكو تحارب التضخم المعوّق أثناء تحولها إلى اقتصاد السوق - حيث وصل التضخم إلى ٢٨ بالمائة في عام ١٩٩٣ - فقد كانت تحاول تأمين برنامج مساعدات قوامه ٤٣ مليار دولار من المجتمع العالمي. وكانت أوروبا تعالج مسألة التوحيد ومعدل البطالة الذي يفوق معدله ١٠ بالمائة والشكوك الاقتصادية العالمية.[٢] وقد منعت نقاط ضعف أوروبا وروسيا السياسية والاقتصادية كلتيهما من المشاركة الكاملة كراعيي سلام. وكانت الولايات المتحدة وحدها القوية بما يكفي للقيام بدور راعي السلام الذي لا يمكن الاستغناء عنه في الشرق الأوسط وأيرلندا الشمالية - ولم تكن قوتها العسكرية هي المهمة وإنما الاقتصادية والسياسية. وكانت الأطراف جميعها تريد أن تكون في جانب القوة العظمى.

فـهم كلينتـون بغـريزته الدور الذى يمكن للولايات المتـحدة القيام بها باعـتبـارها صانعة سـلام. وبعد ستة أشـهر من بداية فتـرة رئاسـتـه كان يكتسب القـوة والثقة اللازمتين لقيادة الولايات المتحدة فى الداخل والخارج. وفى أغسطس من عام ١٩٩٣ فـاز كلينتـون بالكاد بالموافـقـة على مـيـزانيتـه الذى ربما كـان أهـم تصـويت فى فـتـرة رئاسته، حيث وضع الانتصار أساسًا للنمو الاقتصادى الذى أصبح سمة مميزة لفترة رئاسـته. كما أشرك الكونجرس للفوز بموافقة الكونجرس على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشـمالية (نافتا) المثيرة للجدل التى وافق عليها الكونجرس فى ديسمبر من عام ١٩٩٣.

عندمـا تشكلت أجندة كلينتـون المحلية صـاغ دورًا جـديدًا للولايات المتـحـدة فى الخـارج باعـتبـارها صـانعة سـلام. وكـان نجـاحـه المبكر فى الشـرق الأوسط وأيرلندا الشمالية ممكنًا بسبب الإقناع والإغواء الاقتصادى والمصداقية الأخلاقية التى أدخلتها الولايات المتحدة على كل عملية سلام.

نحن لا نصنع السلام مع أصدقائنا بل مع أعدائنا

فى أعقـاب حـرب الخليج عـام ١٩٩١، أوفى الرئيس بوش بوعـده بالمشـاركـة فى البحث عن السلام فى الشرق الأوسط. وقد أرسل وزير خارجيته الموهوب جيمس بيكر للحض على التقدم من خـلال قناتين دبلومـاسـيتين، إحـداهـمـا بين إسـرائيل وفلسطين والأخرى بين إسرائيل والدول العربية المجاورة. وفى أكتوبر من عام ١٩٩١، فى أعقاب حرب الخليج، اشتركت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى استضافة اجتماع تاريخى فى مدريد بين إسرائيل وفلسطين، والعديد من الدول الأوروبية والعربية. وكانت تلك هى المرة الأولى التى يتفـاوض فيـهـا الزعمـاء الإسـرائيليون والفلسطينيون وجـهًا لوجه. وأكد بيكر أن السـلام ينبـغى أن يأتى من هؤلاء الزعمـاء - وليس من الولايات المتحدة - وأنه لا بد لأى سـلام أن يضـمن كلاً من الأمن الإسرائيلى ومستوى ما من تقرير المصير الفلسطينى.[٣] وكان بوش قد رتب فرصة تاريخية للسلام.

تعود أصول عملية أوسلو إلى مشروع بحثي عن ظروف الحياة في الأراضي الفلسطينية قامت به منظمة نرويجية[٤] يرأسها الوزير السابق تيري رود لارسن. وقد استطاع هو ومسئولون نرويجيون آخرون من خلال المشروع خلق اتصالات موسعة مع الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو ما أدى بدوره إلى محادثات سرية. وكانت النرويج التي ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي تتمتع بوضع جيد إلى حد كبير يمكنها من العمل كوسيط، لأن إسرائيل كانت تنظر إليها على أنها غير منحازة للفلسطينيين كبلدان الاتحاد الأوروبي. وبينما مكَّن حياد النرويج من قيامها بدور الوسيط والمحفز، فقد كانت الولايات المتحدة وحدها القوية اقتصادياً وسياسياً بما يكفي للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام.

خلال المحادثات السرية، نجح النرويجيون في ضمان الاتفاق بين المسئولين الإسرائيليين والفلسطينيين على اعتراف كل جانب منهما بحق الجانب الآخر في البقاء واتخاذ الخطوات المؤدية إلى حل الدولتين للصراع. إلا أن انعدام الثقة بين الطرفين استتبع حاجة الطرفين إلى الولايات المتحدة لإقرار ما بات يُعرَف باتفاقات أوسلو. واتصل وزير الخارجية النرويجي يوهان هويست ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيرس بالوزير كريستوفر ومبعوث وزارة الخارجية في الشرق الأوسط، منسق الشرق الأوسط الخاص دينيس روس، في منتصف أغسطس من عام ١٩٩٣ طلباً للمساعدة.

بعد فترة قليلة من تولي كلينتون الرئاسة في أوائل عام ١٩٩٣، بدأ كريستوفر وروس الحض على السلام في الشرق الأوسط على مسارين: السلام بين إسرائيل وسوريا والسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي ذلك الوقت المبكر اتضح أن المسار السوري لا يبشر بالنجاح لأن الرئيس حافظ الأسد رفض إشارات عديدة من أمريكا وإسرائيل. ومن ناحية أخرى كانت المحادثات في النرويج قد وفرت الفرصة الضرورية لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لكنَّ الطرفين كانا يريدان من الولايات المتحدة عقد الاتفاق.

سمحت السرية التي تحيط بالمحادثات، التي وافقت فيها إسرائيل لأول مرة على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية طرفًا في المفاوضات، بالاتصالات المحتمل أن تكون صعبة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي شهر أغسطس وافق الطرفان على "إعلان المبادئ" الذي كان يهدف إلى حل الدولتين. وقد صيغ الإعلان بعناية باعتباره خطة الخطوة خطوة التي تضمنت الاعتراف المتبادل والتعاون الأمني ومفهوم الأرض مقابل السلام الذي تعيد بمقتضاه إسرائيل الأرض التي حصلت عليها في حروب متعددة مقابل السلام. كما دعا الاتفاق كذلك إلى المزيد من تطوير القدرة المؤسسية الفلسطينية من خلال السلطة الفلسطينية. وكان من المقرر التفاوض على القضايا الأكثر اختلافًا عليها - الحدود والمستوطنات واللاجئين ووضع القدس - في اتفاقية الوضع الدائم بحلول مايو من عام ١٩٩٩(٥).

كانت تلك الخطوات الأولية في اتجاه السلام ممكنة بسبب تلاقي العوامل التاريخية. ففي أواخر عام ١٩٩٢، أضعف انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي كان سندًا عسكريًا وماليًا قويًا لمنظمة التحرير الفلسطينية، المنظمة وزاد من فرصة السلام. وأثناء الحرب الباردة، كانت موسكو تقف إلى جانب الدول العربية والكثير من الدول النامية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية لموازنة الولايات المتحدة ودورها في دعم إسرائيل. والآن لم تعد فجأة تعتمد على دعم موسكو. يضاف إلى ذلك أنها فقدت الرعاية المالية للكويت والمملكة العربية السعودية لانحياز المنظمة إلى صدام حسين في حرب الخليج الأولى.

وهكذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تبحث عن الاعتراف والشرعية مع تلاشي التأييد الدولي والسياسي والمالي. ومن ناحيته، انتهى رابين إلى أنه دون منظمة التحرير الفلسطينية ستفشل جهود خلق حكومة فلسطينية قادرة باستمرار. كما كان رابين يعلم أن دعم واشنطن ضروري لتنفيذ أي اتفاق سلام. وبينما لم يكن أي من الطرفين يثق في الآخر، فسوف يثق كل منهما في التعهدات التي يقدمها الطرفان للولايات المتحدة، ليس فقط عند توقيع إعلان المبادئ، بل كذلك عند وضع إجراءات بناء الثقة عند تنفيذ

العملية. يضاف إلى ذلك أن رابين كان يعلم أنه سوف يحتاج إلى دعم أمريكى محسوس وقوى لأية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. ومن ثم أصبحت الولايات المتحدة صانع السلام المهم.

لعلمه أن عرفات يتوق إلى المصداقية التى سوف يمنحه إياها دخوله البيت الأبيض، فقد رأى كلينتون أن هناك فرصة لتقديم الدعم السياسى لرابين وحث عرفات على نبذ الإرهاب بعرضه استضافة احتفال توقيع إعلان المبادئ. ولم تكن الفائدة السياسية للإنجاز الدراماتيكى فى عملية السلام العربية الإسرائيلية غائبة عن الرئيس ومستشاريه. إلا أنه فى ذلك الوقت لم يكن واضحاً أن رئيس الوزراء الإسرائيلى رابين سوف يوافق على حضور ذلك الحدث رفيع المستوى مع إرهابى. فقد أيد عملية أوسلو على مضض فحسب، وهى العملية التى كان يقودها بشكل أكبر زميلاه فى حزب العمل ذوا الميول اليسارية الأكبر شيمون بيرس ويوسى بيلين.(٦)

فى التاسع من سبتمبر عام ١٩٩٣، اتصل الرئيس كلينتون من طائرة الرئاسة برابين لتقديم تهانيه الحارة على الإنجاز ومحاولة إقناعه بالمجيء إلى واشنطن. قال رابين للرئيس بصوته الأجش الشهير: "لقد اتخذنا قراراً دراماتيكياً جداً جداً. إنه ليس سهلاً علينا. إذ لا يمكن للناس التغلب بسهولة على تلك السنوات الكثيرة من الإرهاب والقتل." لكن رابين فهم اللحظة، حيث أضاف قائلاً: "من ناحية أخرى يدرك الناس أن الوقت قد حان لصنع السلام." وبعد ذلك، وبكلمات سوف يقتبسها الرئيس كلينتون كثيراً، علّق رابين قائلاً: "نحن لا نصنع السلام مع أصدقائنا بل مع أعدائنا." وأوضح أنه استنتج "ذلك من الخيارات، وهذا هو القرار الذى اتخذناه. إنها المرة الأولى خلال مائة عام التى يتم فيها التوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين واليهود. ويتطلع الإسرائيليون إلى حدوث تغير دراماتيكى رمزى يحدث يوم الاثنين" الثالث عشر من سبتمبر، وهو اليوم المقرر للتوقيع.

جاء رابين بالطبع. وكان متردداً على نحو مفهوم فى الظهور على المسرح مع رجل يراه هو ومعظم المواطنين الإسرائيليين عدواً لإسرائيل وإرهابياً عتيداً. وحتى ذلك الحين

كان التعامل مع عرفات أمراً محظوراً بالنسبة للولايات المتحدة، لكن وزير الخارجية كريستوفر كان يعمل بناءً على نبذ عرفات الواضح للإرهاب مقابل ميزة المجيء إلى البيت الأبيض. ونجحت الجهود في التاسع من سبتمبر عام ١٩٩٣، وهو اليوم نفسه الذي اتصل فيه كلينتون برابين، عندما أصدر عرفات بياناً يعترف فيه بإسرائيل وينبذ "استخدام الإرهاب وغيره من أعمال العنف".[٧]

بعد أربعة أيام مر عرفات من أبواب البيت الأبيض، والتقى للمرة الأولى برئيس أمريكي. واستمرت المفاوضات التي غطت كل التفاصيل حتى اللحظات الأخيرة. وأذعن عرفات على مضض لطلب المخابرات الخاص بعدم حمل مسدسه الذي لا يفارقه. وقبيل مراسم الاحتفال نصح مستشار الأمن القومي طوني ليك الرئيس بكيفية عمل مسكة الجوجيتسو ليتجنب أي جهد من عرفات لمعانقة كلينتون أمام آلات التصوير.

أظهر التوقيع الفخم لإعلان المبادئ على المرج الجنوبي بالبيت الأبيض كلينتون لأول مرة باعتباره رجل دولة - كما أظهر قدرة الولايات المتحدة على صنع السلام بين الأعداء الألداء. وحضر مراسم الاحتفال آلاف من أصدقاء كلينتون ومؤيديه، بمن في ذلك الجاليتان اليهودية والعربية. وسوف تظل كلمات كلينتون "امضوا في سلام. امضوا كصانعي سلام" تيمة مكررة في بقية فترة رئاسته.

نجاح على المدى القصير

في أعقاب اتفاقات أوسلو، قادت الولايات المتحدة سلسلة من المفاوضات خلال التسعينيات كان المقصود بها الدفع في اتجاه تحقيق إعلان المبادئ. وبينما كان وزير الخارجية وارين كريستوفر يقوم برحلات مكوكية في المنطقة، ضَمِن كلينتون عدداً من الاتفاقيات والإعلانات بين إسرائيل والفلسطينيين، وكذلك مع الأردن، كانت تبشر بسلام غير مسبوق في المنطقة.

في الرابع من مايو عام ١٩٩٤، وقع الإسرائيليون والفلسطينيون اتفاق غزة أريحا، المعروف كذلك باتفاق القاهرة، الذى أدى إلى إقامة السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات. وتعهدت السلطة الفلسطينية بمكافحة الإرهاب ومنع العنف. وعلاوة على ذلك، حدد اتفاق القاهرة القواعد الإرشادية لتنفيذ اتفاقات أوسلو، على أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائى فى عام ١٩٩٦ وتنتهى بعد ثلاثة أعوام فى مايو من عام ١٩٩٩, كما شجع الرئيس كلينتون حل الصراع العربى. وفى يوليو من عام ١٩٩٤ دعا الملك حسين عاهل الأردن ورئيس الوزراء إسحاق رابين إلى البيت الأبيض لتوقيع إعلان واشنطن الذى تعهدا فيه بالتزامهما بالسلام فى المنطقة. ومُنحت جائزة نوبل للسلام فى عام ١٩٩٤ لرئيس الوزراء رابين ووزير الخارجية بيرس والرئيس ياسر عرفات.

بعد ذلك، فى الرابع والعشرين من سبتمبر من عام ١٩٩٥، تم التوقيع فى طابا بمصر على الاتفاقية المؤقتة للضفة الغربية وقطاع غزة المعروفة بـ"أوسلو ٢" أو "اتفاقية طابا". وجرى التصديق على التوقيع بعد أربعة أيام فى واشنطن العاصمة. وقسمت الاتفاقية الضفة الغربية وغزة إلى ثلاثة مناطق، وأدخلت مفهوم الممر الآمن بين غزة والضفة الغربية، وأمدت الفلسطينيين بالحكم الذاتي فى عدد من المدن والقرى. وكان التقسيم إلى المناطق "أ" و"ب" و"ج" بناءً على درجة السيطرة المختلفة الممنوحة للسلطة الأمريكية.(٨)

لا تسمحوا لهذا بأن يحدث

فى الرابع من نوفمبر عام ١٩٩٥ تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين إلى عشرات الآلاف الذين تجمعوا فى ميدان الملوك بتل أبيب تأييداً لاتفاقية السلام. وعندما انتهى من ملاحظاته أعلن أن "هناك الآن فرصة للسلام، فرصة كبيرة، ولا بد لنا من انتهازها. ... إنى أعتقد باستمرار أن غالبية الشعب ترغب فى السلام

ومستعدة لانتهاز الفرصة لتحقيق السلام."[9] المأساة هي أن تلك ستكون آخر كلمات يلقيها رابين في العلن. فعندما غادر رابين الجمع، اتجه طالب القانون الأصولي اليهودي يجال عامير إلى رابين من الخلف وأطلق عليه عدة رصاصات من على مسافة قريبة جداً. وفسر عامير أعماله في وقت لاحق قائلاً: "اليهودي الذي يسلم أرضه وشعبه للأعداء تسمح الهالاخاه بقتله"، مشيراً بذلك إلى الشريعة والتعاليم اليهودية.[10]

أعرب كلينتون في حديقة الورود قبيل الساعة السادسة مساءً عن حزنه لفقدان صديقه وشريكه في السلام. وفي أعقاب خبر إطلاق النار على رابين أمضى اليوم يقذف بكرات الجولف على ملعب الجولف بالبيت الأبيض وهو عاجز عن العمل بينما يدعو لرابين بالنجاة. وتعهد كلينتون الذي بدا مهزوزاً بمواصلة الحض على ميراث السلام الذي تركه رابين. واقتباساً لكلمات رابين التي قالها في البيت قبل شهر فقط من ذلك، قال كلينتون: "لا ينبغي لنا السماح بأن تصبح أرض اللبن والعسل أرض الدم والدموع. لا تسمحوا لهذا بأن يحدث."[11]

رغم المشاركة العميقة من جانب الرئيس كلينتون، والجهود الحثيثة لوزيري الخارجية كريستوفر وأولبرايت ومنسق الشرق الأوسط الموهوب دينيس روس على مدى أربع سنوات، لم تعِ الأطراف تحذير رابين. وخلال فترة الانتخابات التي أعقبت اغتياله، كانت هناك موجة من الهجمات الإرهابية. وحاول كلينتون وفريق الشرق الأوسط التابع له قيادة الأطراف إلى سبيل السلام بتنظيم قمة غير عادية ضمت ثلاثة وعشرين زعيماً عربياً في شرم الشيخ بمصر في مارس من عام ١٩٩٦ لدعم عملية السلام. وبينما كانت العادة أن يمتنع الرئيس الأمريكي عن إقرار المرشحين في الخارج، فقد أيد كلينتون علناً مرشح حزب العمل شيمون بيرس المؤيد القوي لاتفاقات أوسلو، كي يحل محل رابين. ولم يفلح ذلك. وفاز في الانتخابات في عام ١٩٩٦ رجل معارض لعملية أوسلو، وهو بنيامين نتنياهو من حزب الليكود، مستفيداً من موجة من العنف وحملة بيرس التي تفتقر إلى الحيوية. وبينما قال نتنياهو إنه سوف يمتثل لعملية أوسلو التي

ورثها. فهو لم يفعل الكثير لتحقيق ذلك. وكان هناك بعض التقدم أثناء السنوات الثلاث التي أمضاها في منصبه. فقد وافق نتنياهو على إعادة نشر قوات من الخليل في عام ١٩٩٧، حيث تُنشر عملية حفظ سلام غير ملحوظة بشكل كبير منذ ذلك الحين. كما اتفق نتنياهو والمسئولون الفلسطينيون على توضيح القضايا المتعلقة بتنفيذ أوسلو ٢ في واي ريفر بولاية ميريلاند في أكتوبر من عام ١٩٩٨. وتحسنت الجبهة الاقتصادية كذلك.

أثناء عملية أوسلو، استخدمت الولايات المتحدة ومعها أوروبا قوتها الاقتصادية للمساعدة في تعزيز قوة الدفع والحفاظ عليها. واستُخدِمت المساعدات الاقتصادية بتوسع كحافز لمواصلة تحرك الأطراف في اتجاه السلام وتوضيح فوائد السلام المحسوسة على الشعب. فعلى سبيل المثال، في أعقاب التوقيع على أوسلو قدمت الولايات المتحدة حزمة مساعدات قيمتها ٥٠٠ مليون دولار للضفة الغربية وغزة. واعتباراً من عام ١٩٩٣، قدمت الولايات المتحدة ٧٥ مليون دولار سنوياً لمساعدة الفلسطينيين. وفي عام ٢٠٠٠ وافق الكونجرس على ٤٠٠ مليون دولار كمساعدات تكميلية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يو إس إيد) لأنشطتها في الأراضي المحتلة لتيسير اتفاق واي ريفر بين إسرائيل والفلسطينيين. وفيما بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢، بلغ إجمالي تمويل الوكالة للأراضي المحتلة ١,١ مليار دولار، وهو ما جعل الولايات المتحدة أكبر مانح ثنائي الأطراف للفلسطينيين.[١٢] وكان هناك لبعض الوقت أمل في تحقيق أوسلو.

بالرغم من ذلك، تعطلت عملية أوسلو بعد وفاة رابين. فقد تراجعت خطواتها وتصاعد العنف الفلسطيني. واعترض الفلسطينيون على عدم إطلاق سراح أسراهم، وعدم وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية، وعدم إعادة نشر القوات الإسرائيلية خارج المناطق الفلسطينية. وعلى الجانب الإسرائيلي، تآكل دعم عملية السلام حيث صار التزام عرفات بعملية السلام موضع شك، وشعروا أن مواصلة تحريض منظمة التحرير الفلسطينية على العنف في الإعلام وفي قاعات الدرس خيانة لهم، وكذلك عدم وفاء

منظمة التحرير الفلسطينية بتعهداتها الأخرى الخاصة بأوسلو كتقييد عدد قوات الشرطة والأسلحة. وحصل السلام على فرصة أخيرة فى أعقاب انتخاب إيهود باراك زعيم حزب العمل فى مايو من عام ١٩٩٩ حيث تولى منصبه وهو عازم على البدء من حيث توقف رابين.

لإدراك كلينتون أن عدم تنفيذ جدول أوسلو الزمنى فيه مخاطرة بإنهاء عملية السلام واستئناف الأعمال العدوانية. فقد حث الطرفين على استئناف مفاوضات الوضع النهائى من جديد فى شرم الشيخ بمصر فى سبتمبر من عام ١٩٩٩. وفى محادثات شرم الشيخ الثانية وقع باراك وعرفات مذكرة شرم الشيخ التى أكدت الحاجة إلى إعادة الجدول الزمنى لاتفاق واى ريفر لعام ١٩٩٨ إلى مساره، لكن لم تكن هناك تعهدات ملموسة. وعندما اقتربت فترة رئاسة كلينتون من نهايتها فى عام ٢٠٠٠، كان لا يزال على الطرفين الدخول فى مفاوضات بشأن اتفاق الوضع النهائى الذى نادت به اتفاقات أوسلو فى عام مايو من عام ١٩٩٩، إن لم يكن الانتهاء من تلك المفاوضات. وسعيًا لوضع ثقل الولايات المتحدة بالكامل وراء البحث عن السلام، قرر كلينتون فى الشهور الأخيرة من فترة رئاسته المخاطرة بدفع الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

خلال خمسة عشر يومًا مكثفة فى يوليو من عام ٢٠٠٠، قاد كلينتون، بدعم قوى من رئيس الوزراء الإسرائيلى باراك، المفاوضات بين باراك ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات فى كامب ديفيد. وليست مصادفة أن هذا هو موقع مفاوضات الرئيس كارتر التاريخية فى عام ١٩٧٨ التى أدت إلى معاهدة سلام ١٩٧٩ بين إسرائيل ومصر. وبمساعدة وزيرة الخارجية أولبرايت (التى حلت محل كريستوفر فى عام ١٩٩٧) ودينيس روس وفريقهما من الطراز الأول، اتخذ كلينتون خطوة غير مسبوقة بعرض مفاهيمه ومقترحاته. وإن فعل ذلك شفاهةً فحسب. وكان كلينتون يقوم بزيارات مكوكية بين الزعيمين، حيث رفض باراك التفاوض بشكل مباشر مع عرفات. وبالرغم من تلك الجهود، انتهت المحادثات دون اتفاق، حيث ألقى كلينتون

والإسرائيليون باللوم على عرفات في انهيارها، بالرغم من أن عرفات كان قد حذر كلينتون من أنه من المرجح أن "تنفجر" القمة "في وجه الرئيس".[١٣]

بعد ذلك بوقت قصير، استأنف الفلسطينيون حملة العنف، أي الانتفاضة، حيث تخلوا عن المفاوضات إلى حد كبير. واكتشفت التحقيقات التالية أن "تضافر الظروف والإحباطات"[١٤] هو سبب الانتفاضة الجديد. وبصورة عامة، أقرت القيادة الفلسطينية أن الانتفاضة الثانية طريقة سيئة التخطيط للضغط على إسرائيل كي تخرج من الأراضي المحتلة. وكان الفلسطينيون قد احتجوا على زيارة أرييل شارون، أحد أكثر الساسة الإسرائيليين تشدداً في ذلك الوقت وزعيم حزب الليكود المعارض لجبل الهيكل، وهو موقع مقدس لدى كل من اليهود والمسلمين. وشملت الاحتجاجات في البداية إلقاء الشبان الفلسطينيين قنابل المولوتوف والحجارة على الجنود ورجال الشرطة الإسرائيليين. وسرعان ما صعدوا الأمر إلى حرب شوارع بين القوات الإسرائيلية ومسئولي الأمن والمسلحين الفلسطينيين وفي النهاية الانتحاريين الذين استهدفوا المدنيين الإسرائيليين. ومازالت هذه الانتفاضة الثانية مستمرة حتى اليوم.

في الثالث والعشرين من ديسمبر عام ٢٠٠٠، وسط العنف المتزايد، حدد كلينتون "الضوابط" التي شعر أنها يمكن أن تكون أساساً لحل الدولتين الذي يسعون إليه منذ زمن طويل. وسيكون للفلسطينيين ما يقرب من ١٠٠ بالمائة من أراضي الضفة الغربية، وإن كان سيتم مقايضة ١ إلى ٢ بالمائة بأراضي المستوطنات الإسرائيلية. وسيكون لـ ٣.٥ مليون لاجئ فلسطيني الحق في العودة إلى فلسطين،[١٥] وليس إلى إسرائيل في الغالب. وسوف تقسَّم القدس بين الجانبين، حيث تكون لكل منهما السيادة على المواقع المقدسة في القدس القديمة.[١٦] وكانت المأساة هي أن كلينتون ترك الرئاسة في العشرين يناير عام ٢٠٠١ دون اتفاق، حتى على ضوابطه.

واصل الطرفان المفاوضات دون كلينتون فيما بين ٢١ يناير و٢٧ يناير من عام ٢٠٠١ في طابا بمصر، حيث توصلا إلى تفاهمات مهمة بشأن القضايا الأساسية الخاصة بالأرض والقدس واللاجئين والأمن. وقد اتُفِق بشكل خاص على بقاء حدود

الرابع من يونيو ١٩٦٧ سوف تبقى وسوف يشترك الجانبان في القدس المقسمة عاصمةً لهما، حيث يكون لكل جانب السيطرة على أحياء بعينها من المدينة. كما توصلا إلى تفاهمات مشتركة، وإن لم تكن اتفاقات رسمية، بشأن قضايا عودة اللاجئين والسيطرة على الأماكن المقدسة.[١٧] وعلى الرغم من اقتراب الطرفين أكثر من أي وقت مضى من تسوية التسوية السلمية النهائية، فقد انتهت مفاوضات طابا بالفشل. وفي الانتخابات المبكرة التي دعا إليها إيهود باراك في السادس من فبراير عام ٢٠٠١، انتخب الجمهور الإسرائيلي، الذي صدمته الانتفاضة، أرييل شارون المتشدد بنسبة ٦٢,٥ بالمائة من الأصوات. ومازالت عملية السلام معلقة بشكل كبير.

سوف تظل أسباب انهيار عملية السلام في خريف عام ٢٠٠٠ موضع خلافات تاريخية. ومن المؤكد أن وفاة رئيس الوزراء رابين في الرابع من نوفمبر عام ١٩٩٥ وجهت ضربة قاسية للعملية. فلو عاش لكان من الممكن نجاح عملية أوسلو، حيث كانت لرابين رؤية وشجاعة سياسية وقوة للحض على التقدم على الجانبين وربما حقق تسوية تتضمن الدولة الفلسطينية مع نهاية العقد. وكان الاعتبار الآخر هو انعدام المشاركة البناءة للدول العربية في حض عرفات بفاعلية على صنع السلام. فقد كانت المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا، المعارضة للسلام الذي لا ينطوي على عودة مرتفعات الجولان، غائبة بشكل ملحوظ عن دعم عملية السلام بفاعلية خلال التسعينيات.

أحد الدروس الرئيسية المستفادة من فشل أوسلو هو صعوبة تلبية توقع الناس للتحسينات في حياتهم اليومية. فبشكل خاص عندما تكون القوة العظمى مشاركة، يفترض المواطنون أنه في أعقاب عملية السلام ستتحسن حياتهم اليومية بشكل كبير. هذه هي الحالة في العراق الآن. ومن المؤكد أنه أثناء بعض فترات عملية أوسلو تمتع الفلسطينيون بالرخاء المحسن والهدوء النسبي في الأراضي المحتلة - وهو ما يعود في جزء كبير منه إلى المساعدات الأمريكية و٥ . ١ مليار دولار من المساعدات الدولية.[١٨]

وكانت هناك تحسينات في الأعمال المصرفية والتشييد. وتمتع الاقتصاد الفلسطيني بنمو بلغ معدله ٤ بالمائة في عام ١٩٩٨ وزاد التوظيف بنسبة تصل إلى ٧ بالمائة في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٩ . وتحسن اقتصاد إسرائيل بشكل كبير كذلك. وبحلول عام ٢٠٠٠ هبط معدل البطالة إلى ١.٢ بالمائة، وهو أقل معدل خلال اثنين وثلاثين عامًا.[٢٠] وأوضح لارى جاربر رئيس يو إس إيد في غزة قائلاً: "في العامين الأخيرين قبل اندلاع الانتفاضة، كانت الاستثمارات الضخمة تحقق أرباحًا. وكان هناك أمل أكثر من أي وقت مضى في خريف عام ٢٠٠٠ كي يدخل الفلسطينيون الاقتصاد العالمي."[٢١]

خلال عملية أوسلو السياسية المتأخرة، لم تتحسن حياة الفلسطينيين اليومية بالقدر الكافي لمنعهم من العودة إلى العنف. فلكي تنجح هذه العملية لا بد من السماح للناس بالشعور بفوائد السلام وبأن يعيشوا تحسنًا كبيراً في حياتهم. لكن مستوى معيشة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ظل شديد السوء. ففي معظم فترة أوسلو عاني اقتصادهم وظل معدل البطالة لديهم مرتفعًا ٢٠ بالمائة في عام ١٩٩٥، وهي زيادة كبير مقابل ٥ بالمائة في الثمانينيات. ومن عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦، انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي بمقدار الثلث.

منذ بداية الانتفاضة الثانية في سبتمبر من عام ٢٠٠١، تدهورت حياة الفلسطينيين بشكل كبير. وتبخر تأييد المفاوضات في إسرائيل.

بلغ معدل البطالة الفلسطيني في عام ٢٠٠٢ حد الخمسين بالمائة، مع منع ما يصل عددهم إلى تسعمائة ألف فلسطيني من الذهاب للعمل في إسرائيل بواسطة حواجز الطرق الإسرائيلية التي أُقيمت لأسباب أمنية. وكان ستون بالمائة من السكان في الضفة الغربية وغزة يعيشون تحت خط الفقر الذي يحدده البنك الدولي بدولارين في اليوم. فالثمن من الناحية الإنسانية باهظ. ومنذ عام ٢٠٠٠ قُتل أكثر من ٣٢٠٠ فلسطيني وأكثر من ٩٧٠ إسرائيليًا، وجُرح ٢٧ ألف فلسطيني و٦٥٠٠ إسرائيلي.[٢٢] وكان نفوذ الجماعات الإرهابية يتزايد بشكل كبير وسوف يعقِّد عملية السلام بشكل

كبير عند استئنافها. فعلى سبيل المثال، تقدم منظمة حماس الإرهابية بشكل كبير الخدمات الاجتماعية للفلسطينيين وتتزايد شعبيتها.[٢٢]

يلقي كل من الطرفين اللوم على الآخر في الفشل. فقد لام الإسرائيليون التعطيل الفلسطيني في كامب ديفيد، متهمين عرفات بالانسحاب من الاتفاق السخي وعدم استعداده للمشاركة أو تقديم مقترحات بناءة. وزعم رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق باراك بأن عرفات يفتقر إلى "الشخصية أو الإرادة" كي يتوصل إلى حل وسط ولا يعتزم بحال من الأحوال ضمان السلام. "إنه لم يتفاوض قط. بل ظل يقول "لا" لكل عرض، ولم يقدم قط مقترحات مقابلة خاصة به."[٢٤] وفند الفلسطينيون هذا الاتهام زاعمين أنهم نبهوا الولايات المتحدة سلفًا أن القمة "غير معدة الإعداد الكافي".[٢٥] وكان الفلسطينيون قد دخلوا المحادثات على مضض وفي النهاية اتهموا إسرائيل بتقديم مقترح لن يؤدي إلى دولة فلسطينية قابلة للبقاء، وإن كان معظم المراقبين يتفقون على أن باراك وكلينتون عرضا ذلك على وجه الدقة على عرفات. فقد قال تيري رود لارسن، الذي كان قد عُيِّن في عام ١٩٩٩ منسقًا خاصًا لعملية السلام تابعًا للأمم المتحدة: "إنها خرافة رهيبة أن عرفات وعرفات وحده هو الذي تسبب في هذا الفشل المفجع. فقد أخطأ الأطراف الثلاثة جميعًا ... ولا يتحمل اللوم طرف بمفرده."[٢٦]

لو كان لدى كلينتون وباراك مزيد من الوقت في منصبيهما، أو لو بدأ خليفة كلينتون من حيث توقف هو، لكان بالإمكان تحقيق المزيد من التقدم. ولو كان عرفات مستعداً للتفاوض في الأيام الأخيرة لكلينتون وباراك في منصبيهما لكان من الأرجح التوصل إلى سلام. ويشك كثيرون في الوقت الحالي فيما إذا كان عرفات جاداً بشأن نبذ العنف وتحقيق السلام مع إسرائيل. وفي نهاية القمة كان معظم الإسرائيليين مقتنعين بان القيادة الفلسطينية رفضت أكثر العروض المقدمة من إسرائيل حتى ذلك الحين. ويعتقد كثيرون أن عرفات قرر بدلاً من ذلك العودة إلى العنف. ونتيجة لذلك، وطبقًا لأحد التقارير، فقد "تساءلوا بجد عما إذا كان الفلسطينيون قبلوا حل الدولتين وحق إسرائيل في الوجود أم لا".[٢٧]

يتفق معظم فريق كلينتون المفاوض على أن عرفات لم يكن مستعداً لتحقيق السلام. ويوضح دينيس روس أن عرفات كان "يتحاشى اتخاذ قرار، وليس متخذ قرار. ... ومن خلال عدم اتخاذه قراراً بشكل كامل، كان يتحاشى التشهير والمعارضة المحتملة، ومنع زملاءه من أن يكشفوا لأناس مثلي أو مثل الإسرائيليين ما يمكن أن تكون عليه التنازلات المهمة."(٢٨) وقال جيمس ستاينبرج، الذي كان مشاركًا بشكل أساسي في المفاوضات خلال سنوات كلينتون الثمانية في الرئاسة: "لم يكن هناك ضير في اتخاذه خطوات مؤقتة، لكنه ما كان ليوقع على اتفاق نهائي أبداً. فهو لا يؤمن بحل الدولتين. ومن المؤكد أنه غير راغب في التخلي عن حياته ثمنًا لهذا الحل. لقد أبقى الكرة في الملعب، لكنه لن يقبل أبدًا أن يكون هناك خط نهاية."(٢٩)

الواقع أنه يُقال إن عرفات قال لكلينتون في كامب ديڤيد: "يمكن أن أوقع هذا الاتفاق، لكن لا بد أن تحضر جنازتي." ولخص الرئيس السابق كلينتون هذا الفشل قائلاً: "ربما لم يمكنه فحسب القيام بالوثبة الأخيرة من الثوري إلى رجل الدولة. ... لم يقل عرفات لا قط؛ كل ما في الأمر أنه لم يقو على جعل نفسه يقول نعم."(٣٠) وفي يونيو من عام ٢٠٠٢ في أعقاب جهود الرئيس بوش لاستبعاده، قال عرفات إنه قبل خطة السلام التي قدمها كلينتون في نهاية فترته. وقد نظر معظم الناس إلى التعليق على أنه ساخر، حيث كان عرفات يعلم أن الرئيس بوش وشارون قد أبعدا مقترحات كلينتون عن طاولة البحث.(٣١)

منذ تولي الرئيس جورج دابليو بوش منصبه في عام ٢٠٠١، رفضت الولايات المتحدة أية مشاركة جادة في عملية السلام، وتعطل التقدم على الجبهات كلها. واقترحت إدارة بوش خارطة طريق تتضمن خطوات متبادلة تؤدي إلى خلق دولة فلسطينية "مؤقتة" محددة تحديداً سيئًا في عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من ذلك فقد فشلت في تعزيز عودة المفاوضات، وهي "ميتة بالفعل" حسبما قاله أرييل شارون.(٣٢) وبدلاً من ذلك، كانت سياسة الرئيس بوش ببساطة هي تقديم الدعم الكامل لاستراتيجية رئيس

الوزراء شارون المتشددة إلى حد كبير نحو الفلسطينيين وفك الارتباط بجهود استئناف التفاوض ذى المعنى.

رفض عرفات من جانبه القضاء على العنف وقوض جهود إنشاء قيادة فلسطينية فاعلة. وبينما اختار الفلسطينيون رؤساء وزراء عديدين كان عليهم في الظاهر تولى وظائف السلطة الفلسطينية الحاكمة، فقد احتفظ عرفات بالسلطة الحقيقية ومنع أية إصلاحات ذات أهمية. وبحلول عام ٢٠٠٤ كان قد فقد كل مصداقية، ولم يعد يتعامل معه الإسرائيليون ولا الولايات المتحدة. فقد اعتبروه جزءًا من المشكلة وليس الحل. وأثناء كتابة هذا الكلام، يرقد عرفات في أحد مستشفيات باريس. وسوف تمكِّن وفاته قيادة فلسطينية جديدة من الظهور وربما تمهد الطريق لمفاوضات جديدة.

اتخذ الإسرائيليون إجراءات شديدة القوة ضد الفلسطينيين في مسعى لحماية أنفسهم من إرهابهم المستمر، بما في ذلك الاستخدام المتزايد للنساء والأطفال كانتحاريين يفجرون المدنيين الإسرائيليين. ولمنع تسرب الفلسطينيين، أقامت إسرائيل سور برلين – نوع من السياج الأمني على امتداد الضفة الغربية، وهو الإجراء الذى حظى بتأييد ٨٠ بالمائة من الإسرائيليين. وتلجأ إسرائيل حاليًا بشكل كبير إلى اغتيال الزعماء الفلسطينيين الذين اعتبرت أنهم يقفون وراء الهجمات الإرهابية ومن بينهم مؤسس حماس الشيخ أحمد ياسين في مارس من عام ٢٠٠٤ والزعيم الذى حل محله، الدكتور عبد العزيز الرنتيسى، في الشهر التالى. ووصف أحد المراقبين هذا الجهد بأنه "قص حشائش". ورغم اعتراف المسئولين بأن تلك الخطوات لن تقضى على الإرهاب، فهم يعتقدون أنها سوف تبطئه.[٣٣] وبينما عارضت الولايات المتحدة مثل هذا الإجراء، فقد أوضح شارون أن عرفات يمكن استهدافه كذلك.

وفى أبريل من عام ٢٠٠٤ غيَّر رئيس الوزراء أرييل شارون المشهد السياسى على نحو هائل بإعلانه أن إسرائيل لن تنتظر الفلسطينيين كى يتفاوضوا على السلام وأنه بدلاً من ذلك سوف يمضى قدمًا بسلسلة من الخطوات الأحادية. فقد أعلن أن إسرائيل سوف تنسحب من تلقاء نفسها من غزة وتحتفظ ببعض مستوطنات الضفة الغربية. كما

أوضح أن اللاجئين الفلسطينيين ليس لهم الحق في العودة إلى إسرائيل، وتخلى الرئيس بوش، الذى كانت عينه على انتخابات ٢٠٠٤، عن السياسة الأمريكية القديمة المضادة للإجراءات الأحادية ووافق على الخطة باعتبارها "تاريخية ومشجعة".

وفى النهاية سوف تشارك الولايات المتحدة من جديد، بشكل مباشر وعلى مستوى الرئيس، فى البحث عن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ودون المشاركة الأمريكية المستدامة فى البحث عن السلام، سوف يظل الوضع يزداد سوءاً. وقد أفقدت التفجيرات الانتحارية المستمرة دعم عملية السلام داخل إسرائيل قوتها؛ ولن يحقق رئيس الوزراء شارون أو أى خليفة له السلام مع الفلسطينيين إلى أن تظهر قيادة أكثر مسئولية بعد عرفات. ولا بد للزعماء العرب القيام بدور بنّاء كذلك، حيث يحضون على الإصلاحات والالتزام الفلسطينى بالسلام.

الطرفان على قدر من الاستقطاب بحيث سيحتاج الأمر إلى وقت طويل قبل أنْ يعودا إلى مفاوضات الوضع النهائى. وفى ظل العنف القائم حاليًا، قد يحتاج الأمر إلى جيل كامل. لكن فى الوقت الراهن، لا بد للولايات المتحدة من الحض على التقدم وإنهاء العنف. وكالتشبيه الذى يكثر استخدامه للدراجة، فإنها تسقط ما لم تستمر فى المضى قدمًا.

يتبقى النظر إلى ما إذا كانت الضوابط التى طرحها كلينتون ستظل قابلة للبقاء بعد سنوات العنف أم لا. ومع ذلك فإنه جدير بالذكر أن اتفاق جنيف لعام ٢٠٠٣ – مسودة اتفاق سلام إسرائيلى فلسطينى مشترك دون موقف رسمى – يعكس معظم ضوابط كلينتون وحظى بتأييد واسع وإن كان حذراً من الإسرائيليين والفلسطينيين والمجتمع الدولى.[٣٤] ويدعو الاتفاق، الذى كان مبادرة خاصة قامت على التقدم الذى تحقق فى طابا، إلى دولة فلسطينية مُطَبَّعة فى الضفة الغربية وغزة مقابل السلام مع إسرائيل. وسوف يكون للفلسطينيين سيادة على الأحياء العربية من القدس الشرقية، وأماكنهم المقدسة فى القدس، وخاصة المسجد الأقصى، وعاصمتهم فى الحى العربى من القدس الشرقية. وسوف تكون بعض المستوطنات كثيفة السكان فى الضفة الغربية

جزءًا من إسرائيل، مقابل ضم قدر مساو من الأرض لفلسطين. وسوف يكون لمعظم اللاجئين الفلسطينيين الحق فى العودة إلى فلسطين، لكن ليس إلى إسرائيل، ودون أن يكون لهم الحق فى تعويضات. وتشير استطلاعات الرأى إلى أن ٣٫٢ ٥٣ من الإسرائيليين و٦٫ ٥٥ من الفلسطينيين يؤيدون المقاربة الواسعة لمبادرة اتفاق جنيف.[٣٥] وهكذا، فإنه رغم تزايد صعوبة فرصة السلام، فهي لا تزال قائمة، فقط إذا انتهزتها قيادة فلسطينية جديدة، وإذا ساعد رئيس الولايات المتحدة على التوصل إليها.

مخاطرات من أجل السلام: تأشيرة دخول جيرى آدامز

فى خريف عام ١٩٩٣ بدأتُ تلقى مكالمات من معارفى فى الجالية الأيرلندية الأمريكية الذين قالوا إن الجيش الجمهورى الأيرلندى يفكر فى وقف إطلاق النار والتفاوض على تسوية للصراع فى أيرلندا الشمالية. وعلى الرغم من عدم موافقة كل قيادة الجيش الجمهورى الأيرلندى، يشك البعض، وبالأخص جيرى آدامز رئيس الشين فين، الجناح العسكرية للجيش الجمهورى الأيرلندى، بشكل كبير فيما إذا كان ربع قرن من العنف سيحقق بالفعل أهداف الجيش الجمهورى الأيرلندى. فقد كان أبناؤه يشبون عن الطوق، وكان كثيرون من أعضاء الجيش الجمهورى الأيرلندى يتساءلون عما إذا كانوا يريدون أن يكرر الجيل التالى حياة العنف التى عاشوها والفترات الطويلة التى أمضوها فى السجون. لقد حان الوقت لبحث البدائل.

على الرغم من أن للولايات المتحدة تاريخ طويل من التفاوض فى الشرق الأوسط، فقد كانت قضية أيرلندا الشمالية على الدوام محظورة على الإدارات الأمريكية. وكانت الحكومات على جانبى الأطلسى تشعر أنه من الأفضل ترك القضية للندن ودابلن. وبشكل خاص أثناء الحرب الباردة، لم تكن واشنطن ترغب فى المخاطرة بتنفير داوننج ستريت بسبب قضية "من الدرجة الثانية" تراها حكومة المملكة المتحدة شأنًا داخليًا. لكن مع انتهاء الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة على قدر أكبر من

الرغبة فى المخاطرة بإحداث صدع إذا كان هذا المسعى سيؤدى إلى السلام والقضاء على الإرهاب فى أيرلندن الشمالية. وهكذا لم يحدث التغير الأول الملحوظ فى علاقة كلينتون بالملكة المتحدة بشأن قضية البوسنة، كما توقع كثيرون، بل بشأن أيرلندا الشمالية.

فى صراع أيرلندا الشمالية - كما هو الحال فى صراع الشرق الأوسط فى عام ١٩٩٣ - بدأت الولايات المتحدة دورها كصانع سلام بعد توصل الطرفين المتحاربين إلى اتفاق على المبادئ العريضة الخاصة بالتعاون. فقد تبنى رئيس الوزراء البريطانى جون ميچور مقاربة أكثر اعتدالاً لأيرلندا الشمالية من سلفه مارجريت تاتشر. وقد اشتُهِر عنها قولها متعجبةً "أبداً" عندما كانت تُسأل عما إذا كانت ستتفاوض مع الجيش الجمهورى الأيرلندى، بل تركت ناشط الجيش الجمهورى الأيرلندى بوبى ساندز يموت أثناء إضرابه عن الطعام.[٣٦] فقد اعترف ميچور الذى تولى منصبه عام ١٩٩٠ بفوائد المفاوضات. كما رأى أن نظيره الأيرلندى ألبرت رينولدز، الشريك الذى يمكن أن يعمل معه فى اتجاه حل الصراع. وفى الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٩٣، طرح ميچور ورينولدز "إعلانًا مشتركًا" تعهدت فيه الحكومة البريطانية بالامتثال لرغبات أغلبية المواطنين فى الشمال، ونبذت الحكومة الأيرلندية مطالبتها بالشمال إلى أن يوافق الشعب على تغيير وضعه.[٣٧]

عالج الاعتراف البريطانى الجديد بحق تقرير المصير لمواطنى أيرلندا الشمالية الطلب الأساسى للجماعة القومية الكاثوليكية فى أغلبها، وهو ما يعنى أنه بإمكان أيرلندا الشمالية الانضمام إلى أيرلندا. وبالمثل أصرت الجماعة الوحدوية البروتستانتية على عدم إحداث أى تغيير فى الوضع دون موافقة الأغلبية التى حدث أنها وحدوية. ومن جانبها، تعهدت جمهورية أيرلندا بتغيير الدستور للتخلى عن مطالبتها بست مقاطعات فى الشمال، وهو طلب أساسى للجماعة الوحدوية التى كانت تريد بقاء أيرلندا الشمالية جزءًا من المملكة المتحدة.

إلى حد كبير، وبمعالجة شكاوى الجماعة القومية الأساسية وجهًا لوجه، تحدى الإعلان المشترك حجة الجيش الجمهورى الأيرلندى أن العنف هو الملاذ الوحيد لتحقيق أهداف الانسحاب البريطاني وتوحيد أيرلندا. كما قدمت دعماً مهمًا للحزب القومى الأكثر اعتدالاً وهو الحزب الاجتماعى الديمقراطى العمالى المعارض للعنف، وفتح الباب للسلام. لكن كما هو حال إعلان المبادئ الخاص بالشرق الأوسط، كان بإمكان الطرفين التفاوض فقط فى وجود طرف ثالث ينضم للعملية لسد فجوة انعدام الثقة. ودخلت الولايات المتحدة لتكون الوسيط الذى لا يمكن الاستغناء عنه بين الطرفين. وكان للرئيس كلينتون اهتمام خاص بالصراع الذى يعود إلى أيام الدراسة فى رودس سكولار بأكسفورد عندما شاهد بداية "المشكلات". وكان كلينتون يشعر باستمرار بأنه يمكن للولايات المتحدة القيام بدور صانع السلام بين حليفى أمريكا القريبين. وسوف تتاح له تلك الفرصة عندما يصبح رئيساً.

إشراك إرهابى

فى أواخر عام ١٩٩٣ أراد جيرى آدامز زيارة معاقل الجيش الجمهورى الأيرلندى فى الولايات المتحدة، لإبراز سيادته كزعيم سياسى وللحض على دعم وقف إطلاق النار المحتمل للجيش الجمهورى الأيرلندى. ومع ذلك مُنع من دخول الولايات المتحدة بسبب دعمه للإرهاب، وكانت هناك معارضة كبيرة داخل إدارة كلينتون لإصدار وثيقة عفو تسمح له بالدخول.(٣٨)

مع أنه لم يكن هناك قلق من مشاركة آدامز فى أعمال إرهاب خلال زيارة للولايات المتحدة، فقد كان هناك خوف حقيقى فى الدوائر القانونية الأمريكية من استغلاله للزيارة لجمع أموال فى الولايات المتحدة، وبذلك يزيد من القدرة المميتة الشاملة للجيش الجمهورى الأيرلندى. وكانت مفجرات القنابل التى اشتراها مؤيدو الجيش الجمهورى الأيرلندى مؤخراً فى فينيكس وأريزونا قد بدأت تظهر بالفعل فى

الهجمات الإرهابية. وكان هناك خوف خاص من إنفاق الأموال على صواريخ "ستنجر" التي يمكن استخدامها لإسقاط الطائرات. وكان طلب الحصول على تأشيرة الدخول بينما خطر الإرهاب يتحول إلى مركز اهتمام متزايد من جانب الحكومة الأمريكية، وخاصةً بعد تفجير مركز التجارة العالمي في أوائل عام ١٩٩٣. وكان السماح لزعيم منظمة إرهابية مهمة معروف بدخول الولايات المتحدة يلقى معارضة قوية من جانب كل وزارة ذات صلة في الحكومة الأمريكية.

وأثبتت شبكة معلومات الناشطين والزعماء السياسيين الأيرلنديين التي تعرفت عليها أثناء العمل مع كنيدي في مجلس الشيوخ أنها ذات أهمية كبيرة في وضع سياسة ناجحة بشأن أيرلندا الشمالية في البيت الأبيض. فقد كانت معلوماتها بمثابة ثقل موازن لوزارة الخارجية ومكتب التحقيقات الفدرالي الموالين لبريطانيا. حيث قبلا تحليل لندن للوضع دون مراجعة. ويشمل جزء من "العلاقة الخاصة" بين الولايات المتحدة وبريطانيا اتفاقًا على أن لا يتجسس البلدان على بعضهما البعض. وكان ذلك يعني أن الولايات المتحدة في واقع الأمر ليس لديها استخبارات مستقلة بشأن عملية السلام في أيرلندا الشمالية وتحليلها.

عند طلب خلفية عن آدامز، قُدِّمت لي وجهة النظر البريطانية. ومع أنه من المحتمل أن يكون التحليل دقيقًا في مجمله، فهو لم يشر إلى وجود انقسامات داخل الجيش الجمهوري الأيرلندي، كما لم يشر إلى أن الزعماء الرئيسيين مستعدون لإنهاء العنف. وبالرغم من إنكار آدامز، فقد كان الاعتقاد هو أنه أساسي في هيكل الجيش الجمهوري الأيرلندي، وربما عضو قيادي في مجلس الجيش المؤقت، وهو أعلى سلطة في الجيش، وهو ما يعني أنه ستكون لديه معرفة مباشرة بأية عملية إرهابية مخططة للجيش. وأبلغ أحد الأصدقاء في عام ٢٠٠٤ أن قوة الشرطة في أيرلندا الشمالية، أي شرطة ألستر الملكية، زعمت أن لديها اعترافًا مسجلاً لآدامز، في حين أنه عندما كنت في الحكومة لم أسمع قط مثل هذا الاتهام. وكان آدامز يحظى بدعم سياسي قوي بين رجال الأعمال والزعماء السياسيين الأمريكيين الأيرلنديين وتلقى تمويلاً ضخمًا من

الجالية الأمريكية الأيرلندية. كما أقام آدامز صلات قوية بالحزب الديمقراطي، وخاصةً في مدن مثل نيويورك وشيكاغو وبوسطن التي بها دوائر انتخابية أمريكية أيرلندية كبيرة.

للحصول على فكرة أكثر اختلافًا بعض الشيء لما يحدث في أيرلندا الشمالية، غالبًا ما كنت أسعى للحصول على مشورة جون هيوم الزعيم القومي الأكثر احترامًا .فلأنه معروف بـ "مارتن لوثر كنج أيرلندا الشمالية"، فقد قاد احتجاجات غير عنيفة في السبعينيات وأنشأ الحزب الديمقراطي الاجتماعي العمالي، وهو الحزب السياسي للقوميين المعارض للعنف. وكان هيوم قد شارك في حوار سري مع چيري آدامز منذ عام ١٩٨٦، وكان يطلعني باستمرار على التقدم عندما كنت في مكتب السناتور كنيدي، وبعد ذلك عندما كنت في البيت الأبيض. وربما كان هيوم يعرف آدامز أكثر من أي شخص خارج الدائرة الداخلية لمسئولي الشين فين والحزب الجمهوري الأيرلندي.

في خريف عام ١٩٩٣ دعوت هيوم إلى الغداء في "ميز" البيت الأبيض، وهو غرفة بلا نوافذ في البدروم جدرانها مجلدة بخشب داكن اللون في الجناح الغربي. وعلى الحساء والسندوتشات، أخبرني هيوم أن العناصر داخل الجيش الجمهوري الأيرلندي تتحرك صوب السلام ونصحني بمتابعة تلك الأحداث عن كثب. وفي المرة التي تحدثنا فيها ثانيةً، بعد الإعلان المشترك في منتصف ديسمبر، قال إن منح آدامز تأشيرة دخول سوف يسهل عملية السلام في ضوء الجو الجديد. ولفتت انتباهي حقيقة أن هيوم كان يوصي حينذاك بأن يتخذ الرئيس هذه الخطوة، حيث كان له إحساس واعٍ وفطِن بعملية السلام. وعلمت كذلك أن جزءًا كبيرًا من أمريكا الأيرلندية سوف تحذو حذوه.

كان كلينتون واقعًا تحت ضغط هائل من كل الجهات بشأن تأشيرة الدخول. وكان رفض منح التأشيرة سيسبب هياجًا بين بعض أقرب حلفاء الرئيس في الكونجرس

وأمريكا الأيرلندية، الذين يؤيدون أدامز بشكل كبير. وبينما ستسر الموافقة مؤيدى كلينتون السياسيين والماليين، فهي ستغضب في الوقت نفسه مجلس وزراء الرئيس - بمن فيهم وزير الخارجية كريستوفر ومدير مكتب التحقيقات الفدرالى لويس فريه ووزيرة العدل چانيت رينو.

كان مستشارو كلينتون السياسيون والكونجرسيون في البيت الأبيض، وكذلك الكثير من المعينين السياسيين من أصول أيرلندية، مؤيدين بالطبع لمنح التأشيرة وأكبر قدر ممكن من المشاركة. لكن لم تحظ هذه الخطوات بتأييد أى مسئول من مجلس الأمن القومي أو وزارة الخارجية. وكان الاستثناء الوحيد هو چين كنيدى سميث، السفيرة لدى أيرلندا وشقيقة تيد كنيدى التي أدركت أن آدامز كان جاداً بشأن تحريك الجيش الجمهورى الأيرلندى نحو السلام. لكن لكى يفعل ذلك كان يحتاج إلى دعم الولايات المتحدة.

حشدت أمريكا الأيرلندية القوى للضغط على كلينتون كي يشرك آدامز. وقد دعته أعداد من الكونجرس وكبار مؤيدى الرئيس الماليين وكتبوا إليه وأقنعوه كي يمنح آدامز الدعم السياسي الذى سوف يحتاجه لإقناع الجيش الجمهورى الأيرلندا بإعلان وقف إطلاق النار والدخول في المفاوضات. وفي أوائل نوفمبر من عام ١٩٩٣، غير تيد كنيدى، الذى طالما عارض استخدام الجيش الجمهورى الأيرلندى للعنف وبالتالى منح تأشيرة دخول لآدامز، رأيه وألقى بثقله السياسي الضخم وراء طلب آدامز. وسرعان ما تبعه حوالى أربعة وعشرون عضواً آخر بمجلس الشيوخ وحاكم نيويورك السابق ماريو كوومو. وفي أوائل يناير من عام ١٩٩٤، أرسل رجل أعمال نيويوركى بارز، هو ويليام فلين، وچورچ شواب، الذى أدار هو وفلين اللجنة القومية للسياسية الأمريكية الخارجية المحترمة، دعوات لخمسة زعماء من أيرلندا الشمالية، من بينهم آدامز، إلى مؤتمر "سلام" في نيويورك في الحادى والثلاثين من يناير. وأُجبر كلينتون على اتخاذ قرار.

وضعٌ الكل فيه منتصر

كان من المقرر أن يحسم كلينتون القضية صباح يوم الأحد الثلاثين من يناير عام ١٩٩٤، أي قبل يوم من بدء مؤتمر السلام. وأدرك نظير ليك البريطاني، رودريك (رود) لين، أن كلينتون على وشك منح آدامز تأشيرة الدخول وقام بمحاولة أخيرة لمنع ذلك من الحدوث. فقد اتصل بليك وذكّره بأن آدامز شخصية قيادية في الجيش الجمهوري الأيرلندي الذي قتل ليس الآلاف من بني بلده فحسب، بل كذلك أحد أفراد الأسرة الحاكمة، وزوجة أحد الوزراء، ومستشارين مقربين من مارجريت تاتشر، وعضوين بالبرلمان، وسفيرين بريطانيين – ولكي يقنعه أكثر – وأطفالاً صغاراً في مراكز التسوق.

اتصل كلينتون بليك من المقر السكني بالبيت الأبيض في الساعة الحادية عشرة صباحًا وطلب مني ليك الدخول على الخط من أحد التليفونات الفرعية في مكتبه بالجناح الغربي. وعلى مدى نصف ساعة تقريبًا، دخلنا في جدال مع الرئيس بشأن سبب منحه التأشيرة. وواجهنا كلينتون بحجج وزير الخارجية كريستوفر ومدير وكالة الاستخبارات المركزية وولزي ووزيرة العدل رينو ومدير مكتب التحقيقات الفدرالي فريه: ماذا لو جاء آدامز إلى هنا وازداد العنف؟ ماذا لو لم يقدم وقفًا لإطلاق النار؟ كيف يمكننا منعه من جمع الأموال؟ ألن يتوقف البريطانيون عن التعاون معنا بشأن البوسنة إن نحن أغضبناهم في هذا الأمر؟ ألا يمكننا الانتظار حتى يقطع آدامز شوطًا أطول؟

سرنا به أنا وليك خطوة خطوة عبر الاعتراضات، حيث فندناها الواحد تلو الآخر. وقلنا إن منح آدامز تأشيرة دخول كان مفيداً للرئيس على أي الأحوال. فإن ساعده على تعزيز وقف إطلاق النار، فحينئذ سوف يكون ما قام به كلينتون مبرراً. أما إذا لم يحقق آدامز وقف إطلاق النار بعد مخاطرة كلينتون بهذا الرأسمال السياسي من جانبه، فحينئذ سيكون كلينتون في موقف قوي يتيح له قلب أمريكا الأيرلندية على آدامز وتفويض الجيش الجمهوري الأيرلندي.

وفى النهاية كان منطق "وضع الكل فيه منتصر" هو ما أقنع الرئيس بالمضى قدمًا. وكانت غرائزه تحثه منذ زمن طويل على الإقدام على السياسة الأيرلندية. وها هى الفرصة قد حانت. وأنهى الرئيس المكالمة التليفونية بعبارة بسيطة هى "وهو كذلك، لنفعل هذا الأمر".

الدبلوماسية والدولارات

فى نيويورك، ألقى آدامز خطابًا صريحًا فى مؤتمر السلام وشارك فى دوامة المؤتمرات الصحفية والبرامج التليفزيونية، بما فى ذلك برنامج Larry King Live. ورغم عدم حدوث شيء ضخم، فقد منحت الرحلة آدامز القوة السياسية التى كان يحتاجها للمشاركة فى السلام فى الوطن.

وكما هو متوقع، تسببت الزيارة فى غضب ١٠ داوننج ستريت. إذ رفض ميچور تلقى مكالمات كلينتون لعدة أيام وكانت الصحف الشعبية البريطانية زاخرة بالعناوين الناقمة من قبيل "الثعبان الحقير آدامز يبث سمومه على الأمريكان" و"لماذا لا يُبعد الأمريكان أنوفهم عن ألستر؟"[٣٩] ومع ذلك ضغطت زيارة آدامز على الجيش الجمهورى الأيرلندى والمملكة المتحدة كى يحدثا تقدمًا فى المفاوضات. وسرَّع رئيس الوزراء ميچور المحادثات السياسية بين الطرفين، وجاء آدامز تحت ضغط متزايد من أمريكا الأيرلندية والحكومة الأيرلندية كى يحقق وقف إطلاق النار الذى يسعى إليه.

بعد ثمانية أشهر، فى الحادى والثلاثين من أغسطس عام ١٩٩٤، أعلن الجيش الجمهورى الأيرلندى وقف إطلاق النار. وحذت القوات شبه العسكرية الموالية، المرتبطة بالوحدويين، حذوه فى أكتوبر. ومن خلال التفاهم مع آدامز المستمر حتى الآن، ضغطت الولايات المتحدة عليه لدخول العملية السياسية وإنهاء عنف الجيش الجمهورى الأيرلندى. واستغل كلينتون الوصول المتزايد إلى البيت الأبيض وكبار المسئولين

الحكوميين كحوافز. وفي النهاية كان لقاؤه بآدامز نفسه في نوفمبر من عام ١٩٩٥ أثناء زيارته التاريخية لبلفاست.[٤٠] وقد مد كلينتون يده بالقدر نفسه للساسة الوحدويين، حيث دعا زعيم حزب ألستر الوحدوى ديفيد ترمبل إلى البيت الأبيض.[٤١] وكما حدث مع ياسر عرفات، منح الوصول إلى البيت الأبيض الشرعية لآدامز وتريمبل، مما زاد قوتهما السياسية داخل الوطن وساعدهما على التحرك قُدُمًا نحو السلام.

وعلى عكس صراع الشرق الأوسط، ثبت حسم القوة الاقتصادية الأمريكية فى تعزيز عملية السلام في أيرلندا الشمالية. فقد ضمن الاستخدام الماهر للحوافز الاقتصادية عدم ضياع قوة الدفع. وكان الصراع فى أيرلندا الشمالية قد تسبب فى حرمان اقتصادى هائل؛ ففى عام ١٩٨٨ كان معدل البطالة فى أيرلندا الشمالية ١٧,٩ بالمائة مقارنةً بـ ٩.٢ بالمائة في سائر أنحاء المملكة المتحدة.[٤٢] وغذى الحرمان الصراع الطائفى، حيث كانت مستويات البطالة فى الجماعة القومية أعلى بكثير مما فى الجماعة الاتحادية. فعلى سبيل المثال بلغ معدل البطالة بين الكاثوليك ٣٤ بالمائة فى عام ١٩٨٧، مقابل ١٧ بالمائة فى عام ١٩٧١، وفى بعض الأحياء الكاثوليكية فى غرب بلفاست، بلغت البطالة ٨٠ بالمائة.[٤٣]

بذل كلينتون كذلك جهداً كبيراً فى تشجيع التجارة والاستثمار فى أيرلندا الشمالية. ذلك أنه إذا استطاعت الولايات المتحدة دفع النمو الاقتصادى، فمن الممكن أن يختار الجيل التالى من المجندين الإرهابيين المحتملين فرصة العمل بدلاً من ذلك. وأرسل كلينتون وزير التجارة رون براون في عدة رحلات إلى أيرلندا الشمالية لتعزيز النمو الاقتصادى. كما نظم البيت الأبيض مؤتمر التجار والاستثمار فى مايو من عام ١٩٩٥، حيث دعا الأحزاب السياسية من أيرلندا الشمالية. ولأول مرة اجتمع أعضاء الأحزاب القومية والوحدوية تحت سقف واحد فى فندق شيراتون بواشنطن. وبينما كانوا يشربون فى الساعات الأولى من الصباح، ها هم الرجال الذين أمضوا بالفعل سنوات في التخطيط لطرق قتل بعضهم بعضاً يجتمعون معًا لمناقشة كيف يخلقون

المزيد من فرص العمل فى الجماعتين. ومع أن هذا لا يمكن تصوره فى أيرلندا الشمالية، فقد كان بإمكان هؤلاء الأعداء الألداء أن يلتقوا تحت غطاء الولايات المتحدة - تلك المناسبات التى تحظى بالرعاية لخلق المزيد من فرص العمل فى الوطن.

أعطى تركيز كلينتون على مفهوم "الدبلوماسية التجارية" دفعة مهمة لعملية السلام، وفجأة شعر الناس بفوائد السلام. فكانت أيرلندا الشمالية الاقتصاد الإقليمى الأسرع نمواً فى المملكة المتحدة فى السنوات الأخيرة.[٤٤] وفيما بين عامى ١٩٩٢ و٢٠٠٠، زاد إجمالى الناتج القومى بمقدار ٢٦ بالمائة فى أيرلندا الشمالية، وانخفض معدل البطالة بمقدار ٤٠ بالمائة في الفترة نفسها.[٤٥] ومن خلال التركيز على فرص العمل، أخذ كلينتون يبين لكل الأطراف أن عملية السلام ليس فيها غالب ومغلوب، بل إن الكل مستفيد. وأثبت هذا التحول فى العقلية أهميته للتقدم. فعلى العكس من عملية سلام الشرق الأوسط، دعمت الفوائد الاقتصادية فى أيرلندا الشمالية تأييد تلك العملية وواصلت الضغط على الزعماء السياسيين كى يحافظوا على السلام.

عُيِّن السناتور السابق چورچ ميتشل فى عام ١٩٩٥ مستشاراً خاصاً للرئيس ووزير دولة للمبادرات الاقتصادية الخاصة بأيرلندا. وبينما كان عمل ميتشل فى البداية هو زيادة التجارة والاستثمارات الأمريكية فى المنطقة، فقد أصبح فى النهاية الوسيط الأساسى فى عملية السلام. وكانت السنوات التى أمضاها كزعيم للأغلبية فى مجلس الشيوخ قد غرست فيه الصبر والرؤية الضروريين لجعل المفاوضات تحقق أهدافها. وبعد جلسة صعبة على نحو غير عادى، نجح ميتشل فى ضمان اتفاق سلام تاريخى بين الأطراف يوم جمعة الآلام العاشر من أبريل عام ١٩٩٨، وباعتبار ميتشل رئيساً للمحادثات، فقد جعل الأطراف تواصل التفاوض باقتدار على الرغم من عدائها وشكها المتبادلين. وعندما تلقى چون هيوم وديڤيد تريمبل جائزة نوبل عام ١٩٩٨ عن هذا الاتفاق، شعر كثيرون أن چورچ ميتشل كان ينبغى أن يشاركهما هذا الشرف.[٤٦]

كان التزام الرئيس كلينتون الشخصي في عملية سلام أيرلندا الشمالية، كما هو الحال في عملية سلام الشرق الأوسط، مهمًا في مواصلة المفاوضات. فقد اتصل بالأطراف مرارًا، وكان يسهر بالليل ليتابع المحادثات. وفي خطاب ألقاه في عام ٢٠٠٠، أبلغ رئيس وزراء أيرلندا بيرتي أهرن الرئيس كلينتون أن "نجاح عملية السلام ... ما كان ليصبح ممكنًا لولاك."[٤٧] وأصبح دور الولايات المتحدة مهمًا كذلك في بناء الثقة بين الأطراف. وبينما لم يكن أي الجانبين في أية تعهدات يقدمها أحدهما للآخر، كان أي تعهد تقدمه الولايات المتحدة، وبخاصة الرئيس، يمكن الوثوق به.

الآن مازالت عملية السلام صعبة، حيث مؤسسات الحكم الذاتي بأيرلندا الشمالية معلقة بسبب عدم الاتفاق بين الوحدويين والقوميين بشأن قضايا من قبيل ما إذا كان الجيش الجمهوري الأيرلندي قد جرى نزع سلاحه بالقدر الكافي أم لا. ومع أن السلام كان هو السائد بصورة عامة، كان الإحباط بشأن عدم حدوث تقدم يتزايد. وفي انتخابات نوفمبر من عام ٢٠٠٣، اكتسب المتشددون أرضًا، حيث فاز الحزب الوحدوي الديمقراطي المتشدد بقيادة القس إيان بيزلي وحزب الشين فين المرتبط بالجيش الجمهوري الأيرلندي ويتزعمه چيري آدامز على الأحزاب الأكثر اعتدالاً، ومنها حزب ألستر الوحدوي بزعامة ديڤيد تريمبل والحزب الاجتماعي الديمقراطي والعمالي بزعامة چون هيوم وحزب ألستر الوحدوي بزعامة ديڤيد تريمبل. ومع ذلك فقد بدت العودة إلى العنف غير مرجحة، حيث مازالت فوائد السلام، وقف أعمال القتل وزيادة الرخاء الاقتصادي، تسبق التقدم السياسي البطيء على نحو محبط.

يبين الدور الأمريكي في عمليتي سلام أيرلندا الشمالية والشرق الأوسط القوة السياسية والاقتصادية والأخلاقية للولايات المتحدة. فأمريكا، باعتبارها القوة العظمى المتبقية، لها وضع سياسي يمكنها من منح الثقة للأطراف في بعضهم البعض من خلال التعهدات التي تقطعها على نفسها للولايات المتحدة. فهم قد يسيئون الظن ببعض وليس بالولايات المتحدة. فهذه ليست مجرد أعمال "إيثارية". فالسلام في الشرق الأوسط وأيرلندا فيه مصلحة للولايات المتحدة. فقد تقطعت الصلات مع الجيش

الجمهورى الأيرلندى والإرهابيين فى ليبيا ونظام الباسك فى إسبانيا، وكولومبيا. ومع استئناف عملية السلام، سوف يحد كذلك الصراع العربى الإسرائيلى، الذى يزعزع الاستقرار، من كراهية الولايات المتحدة فى الخارج ويقلل التجنيد الإرهابى.

لا يمكن للولايات المتحدة كقوة عظمى حل كل صراع أو المشاركة فيه. لكن المشاركة جيدة التوقيت وجيدة الاختيار يمكن أن تحفز على تحقيق السلام. وشارك كلينتون كذلك باعتباره رئيساً فى العديد من الصراعات الأخرى فى أنحاء العالم وعيَّن خمسة وخمسين مبعوثاً خاصاً، وهو رقم قياسى.[٤٨] وقد استخدم الدبلوماسية الأمريكية على نحو جازم لحل الصراعات أو منعها، ليس فى الشرق الأوسط وأيرلندا الشمالية فحسب، بل كذلك لتهدئة التوترات بين اليونان وتركيا وتجنب الحرب النووية المحتملة بين الهند وباكستان. كما قام بدور مهم فى نزاعات أقل شهرة، مثل المساعدة فى التفاوض على إنهاء الصراعات بين بيرو والإكوادور وبين إريتريا وأثيوبيا.

فى البلدان التى للولايات المتحدة علاقات تاريخية بها ولها تأثير فريد على قادتها، يمكن لدبلوماسية القوة العظمى أن تحدث فرقاً بين الحرب والسلام. والدبلوماسية شرط ضرورى للسلام فى بعض الحالات لكنه ليس شرطاً كافياً. وفى بعض الأحيان لا بد أن تدعم الدبلوماسية التهديد باستخدام القوة. ولم تكن هذه الحقيقة أوضح فى أى مكان مما كانت عليه فى البوسنة وكوسوفو.

•

الهوامش

(1) انظر: RAND Terrorism Chronology Database, Oklahoma City National Memorial Institute for the Prevention of Terrorism, 2002, http://db.mipt.org/ index.cfm. Irish figures are from 1969-2001 from http://www.parliament.the-stationery-.office.co.uk/pa/ld199900/ldhansrd/pdvn/ lds01/text/11116w01.htm#11116w01_sbhd5. Middle East figures are from http ://www.pbs .org/pov/pov2 001 /prom ises/ timeline 3.html. For American casualties, see U.S. State Department, http:// www.state.gOv/r/pa/ho/pubs/fs/5902 .htm.

أشهر حوادث الإرهاب العالمي هي تفجير عام ١٩٨٥ لإحدى طائرات الخطوط الجوية الهندية بواسطة إرهابيين سيخ وأدى إلى مقتل ٣٢٩ شخصًا. وتشمل الحوادث المتصلة بالشرق الأوسط التفجير الانتحاري الذي قام بها الجهاد الإسلامي لقاعدة القوات البحرية الأمريكية في بيروت بلبنان وأدى إلى مقتل ٢٤١ أمريكيًا، وتفجير السفارة الأمريكية في بيروت، كذلك في عام ١٩٨٣، مما أدى إلى مقتل ٦٣ شخصًا، وتفجير عام ١٩٨٨ لرحلة پان أمريكان رقم ١٠٣ فوق لوكربي في سكوتلندا في عام ١٩٨٨ مما أدى إلى مقتل ٢٧٠ فردًا ونُسب في النهاية لليبيا.

(٢) تم الحصول على المعلومات الإحصائية من :

Steven Erlanger, "Wrestling with Rubles," New York Times, July 28, 1993, A8.

(3) Bentsur, Eytan. "The Way to Peace Emerged at Madrid: A Decade Since the 1991 Peace Conference," Jerusalem Center for Public Affairs (February 15,2002), http://www.jcpa .org/jl/vp472.htm.

(4) Fagforeningens Forskningsorganisationjon (FAFO).

(٥) للاطلاع على خلفية ممتازة، انظر:

the International Crisis Group Middle East Report No. 1, A Time to Lead: The International Community and the Israeli-Palestinian Conflict (April 10, 2002). See also: http://www.palestinefacts.org/pf _ 1991 to_now_oslo_background .php.

(٦) للاطلاع على ملخص ممتاز لعملية أوسلو، انظر

Uri Savir, The Process: 1,100 Days that Changed the Middle East (New York: Random House, 1998).

(7) Haberman, Clyde, New York Times, September 10,1993, Al. سوف يحتاج عرفات إلى بعض الوقت لتأمين تغيير مواد الميثاق الفلسطيني الأصلي الداعية إلى تدمير إسرائيل. وبحلول عام ١٩٩٦ طالب بيرس بإجراء تصويت على إلغاء هذه المواد. وأكد عرفات في أبريل من عام ١٩٩٦ أن المجلس التشريعي الفلسطيني وافق على أن الميثاق سوف يعكس "إلغاء كل مواده التي تتناقض مع الخطابات المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في التاسع والعاشر من سبتمبر من عام ١٩٩٣". وقد انتهت القضية إلى حد كبير في ديسمبر من عام ١٩٩٨ عندما حضر الرئيس كلينتون تصويت المجلس التشريعي الفلسطيني الذي ألغى المواد.

(٨) في المناطق "أ" كان السلطة الفلسطينية مسئولة مسئولية تامة عن الإدارة المدنية والنظام العام والأمن الداخلي. وأعطت المناطق "ب" السلطة الفلسطينية السيطرة المدنية لكن القوات الإسرائيلية تحتفظ بالسيطرة العسكرية العليا. وكانت المناطق "ج"، وهي قطع غير مأهولة من الأراضي ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل ومستوطناتها، تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية التامة.

(9) .http://info.jpost.com/1998/Supplements/ Rabin/S.html.

(10) "Arabs, Jews Join to Mourn; Killer: 'We Need to be Cold-Hearted.'" Houston Chronicle, November 7, 1995, la.

(11) Public Papers of the Presidents, William J. Clinton,vo\. 2 (1995), 1720.

(12) http://www.usaid.gov/wbg/faq.htirrfaa2.

(13) Agha, Hussein, and Robert Malley, "Camp David: The Tragedy of Errors," New York Review of Books, August 9, 2001.

(14) "A Time to Lead: The International Community and the Israeli-Palestinian Conflict," International Crisis Group, Middle East Report no. 1, April 10, 2002.

يورد نتائج تقرير تقصي الحقائق الذي أصدرته لجنة ميتشل الذي بات يُعرف بـ "تقرير ميتشل".

(١٥) في الوقت الحالي، هناك حوالي ٣,٨ مليون لاجئ مسجلون في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. ويعيش أكثر من ١,٧مليون فلسطيني في الأردن، ويعيش حوالي أربعمائة ألف في كل من لبنان وسوريا

http://www.cesr.org/PROGRAMS/palestine.ht.

(16) Agha and Malley.

(١٧) لم تتحول مبادئ طابا بشكل رسمي إلى وثيقة قانونية. ويقوم هذا المسح على

وهي ملخص وافق عليه الطرفان كوصف نزيه نسبياً لنتيجة المفاوضات بشأن قضايا Moratinos الوضع الدائم في طابا (أعد في يناير من عام ٢٠٠١). ويقع المصدر في منظومة معلومات الأمم المتحدة عن مــــســــألة فلسطين (UNIS-PAL). http://domino.un.org/UNISPAL .NSF/ 9a798adbf322aff38525617b006d88 d7/cea3cfd8c0ab482f85256e3700670af8! OpenDocument&Highlight=2,non-paper.

(١٨) بحلول شهر مارس من عام ١٩٩٧، كان قد تم تخصيص ٢.٧١٤ مليار دولار لأشكال محددة من الإنفاق بواسطة البلدان المانحة وتم صرف ١.٠٢٧ مليار دولار.

" Development Under Adversity: The Palestinian Economy in Transition," March 1999, http://lnweb18 .worldbank.org/mna/mena.nsf/Countries/ West+Bank/ 4DDD0E8FA940D20485256 B02003D548B?OpenDocument.

(19) "UN Report Draws Rosy Picture of Palestinian Economy." January 18, 2000, www.arabicnews.com.

(20) The Economist, January 20, 2000.

(21) Garber, Larry (Director of UNAID, Gaza), e-mail exchange, April 19,2004. Garber left his post in June 2004.

(22) Palestine Red Crescent Society: http ://www . palestinercs. org/ intifadasummary. htm.

(23) "Islamic Social Welfare Activities in the Occupied Palestinian Territories," International Crisis Group, April 2, 2003.

(24) Morris, Benny, "Camp David and After," New York Review of Books, August 9, 2001.

(25) "A Time to Lead," International Crisis Group.

(26) Sontag, Deborah, New York Times, July 26, 2001, Al.

(27) "A Time to Lead" International Crisis Group.

(28) Ross, Dennis, The Missing Piece: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace (New York: Farrar, Straus, and Giraux, 2004).

(٢٩) مقابلة مع المؤلفة في التاسع من يوليو عام ٢٠٠٤. عمل ستاينبرج في عهد كلينتون مديراً لتخطيط السياسات بوزارة الخارجية ونائبًا لمستشار الأمن القومي في البيت الأبيض.

(30) Public Papers of the Presidents, William J. Clinton. vol. 1 (1993), 943-944.

(31)Reuters, June 21, 2002.

(32) "Sharon Declares 'Roadmap' Dead," Ramallah online. April 29, 2004, http://ramallahonline.com/modules.php? name=News&file=articles&sid= 1894.

(33) Fandy. Mamoun. discussion on April 21. 2004. Fandy is a senior fellow at the Baker Institute for Public Policy, Rice University.

(34) See. for example: Christine Hauser, "Powell Meets With Framers of Symbolic Mideast Accord," New York Times, December 5, 2003, http://www.nytimes.com/2003/ 12/05/international/middleeast/05CND MIDE.html; http://www.crisisweb.org/ home/index.cfm.;'l=l&id=2391. See also: the International Crisis Group Web site www.crisisweb.org for background on the Geneva Accord.

(35) http://www.crisisweb.Org//library/docu ments/middle_east_north_africa/survey resultsfinal.pdf.

(36) Thatcher's exact quote is that she would "never concede political status to the hunger strikers," http://irelandsown.net/armagh women.html.

(37) http://cain.ulst.ac.uk/events/peace/ docs/dsdl51293.htm.

(٣٨) تحتفظ وزارة الخارجية بقائمة تضم الأفراد الذين يُعتبر أنه ليس من حقهم الحصول على تأشيرة دخول الولايات المتحدة. وهناك مجموعة مختلفة من أسباب وجود الشخص على هذه القائمة، كأن يكون متهماً بالتجسس أو الإرهاب أو النشاط الإجرامي. ومع أن وزارة الخارجية تحتفظ بالقائمة، فإن من سلطة وزارة العدل التغاضي عن قيود التأشيرة.

Brodie, Ian, "Irish-American Lobby Angered by Visa Decision." Times (London), November 12. 1993.

(39 See: Daily Starznd The Sun, February 1995.

(٤٠) التقى كلينتون بآدامز لفترة قصيرة في غداء عيد القديس باتريك الذى دعا إليه رئيس مجلس النواب نيوت جنجريتش في عام ١٩٩٥.

(٤١) التقى كلينتون بتريمبل في كل من دوريه كزعيم حزب أليستر الاتحادي وكأول وزير لشئون أيرلندا، وهو المنصب الذي تولاه في يونيو من عام ١٩٩٨.

(42) http://www.cec.org.uk/info/pubs/ r egional/ni/chap 1 p4. htm.

(43) Gallagher, A. M., "Employment, Unemployment, and Religion in Norther Ireland," Majority Minority Review no. 2 (Ulster: University of Ulster, 1991).

(44) http://www.facilitycity.com/busfac/ bf_02_05_intl.asp.

(45) http://www.nio.gov.uk.

(46) انظر: Making Peace by George Mitchell for his interesting personal account of the negotiations.

(47) http://www.rte.ie/news/archive/clinton visit/ahernspeech2 .html.

(48) Sipress, Alan, Washington Post, March 17, 2001, A24.

الفصل الرابع

القوة والدبلوماسية

نحن نخوض الحروب لعلنا نعيش في سلام.

– أرسطو

في حوالي السادسة والنصف مساء الرابع عشر من يوليو عام ١٩٩٥ تلقيت مكالمة غريبة من سكرتيرة الرئيس بيتي كاري. قالت: "الرئيس يطلب منك الانضمام إليه في ملعب الجولف." صدرت التوجيهات كذلك إلى ساندي برجر وسكرتير البيت الأبيض الصحفي مايكل ماكاري بالانضمام إلى الرئيس كلينتون. وبينما لم أكن متأكدة على وجه التحديد أين يقع ملعب الجولف، فقد اتجهت إلى حديقة الورود وبالقرب منها رأيت الرئيس يقذف بكرات الجولف.

قال غاضبًا: "لقد هُزِمت في البوسنة." كانت الحرب تستعر في البلقان. فقبل ثلاثة أسابيع قُتل واحد وسبعون مدنيًا عندما انفجرت قنبلة في منطقة وسط البلد المزدحمة بتوزلا، وهي مدينة في شمال شرق البوسنة. وردت الأمم المتحدة والناتو بالسماح بتوجيه ضربات جوية ضد مخازن الذخيرة الصربية. وفي المقابل احتجز الصرب أربعمائة من أفراد الأمم المتحدة رهائن، حيث استغلوا عددًا منهم دروعًا بشرية لمنع المزيد من الضربات. وقد أهان الصرب أفراد الأمم المتحدة، وقيدوهم في الأهداف المحتملة وقطعوا التيار الكهربائي عن سراييفو.[1]

واصل كلينتون كلامه قائلاً "لماذا لا تقدمون لي جميعًا خيارات أفضل؟ شيراك لديه بعض الأفكار الجديدة على الأقل"، مشيرًا بذلك إلى اقتراح الرئيس الفرنسي المنتخب حديثًا جاك شيراك الخاص بوضع قوة انتشار سريع قوية قوامها عشرة آلاف فرد على الأرض لتوفير حماية أكبر لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وكان كلينتون يحض مستشاريه على أن يأتوا بخيارات سياسية جديدة بشأن البوسنة منذ شهور. وقد أزعجه أن شيراك أمسك بزمام المبادرة - واجتذب الأضواء - باقتراحه إرسال قوة أولية من جنود الانتشار السريع قوامها ألف فرد لحماية جورازده، وهي منطقة تحميها الأمم المتحدة تسمى "منطقة آمنة" شرق سراييفو. وكان شيراك الذي يدعو إلى "إجراء عسكري قوي لكنه محدود" يريد من الولايات المتحدة تقديم غطاء جوي للجنود.[٢] وكان كلينتون يعتقد أن اقتراح قوات الانتشار السريع سيئ التخطيط حيث اعتمد على قوانين الأمم المتحدة المعينة والضعيفة الخاصة بالمشاركة. وعندما استعرت الحرب، كانت جهود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة غير مجدية إلى حد كبير، حيث لم يكن هناك سلام لتحفظه. وكان أصحاب الخوذات الزرقاء يُعامَلون على أنهم بيادق في ميدان المعركة، وفي بعض الأحيان جعلهم وجودهم يتورطون في التطهير العرقي. ولأن كلينتون كان يفتقر إلى خيار، فهو لم يكن يرغب في تعطيل المسعى الأوروبي ووافق على تزويد قوات الانتشار السريع بالمساعدات المالية والنقل الجوي والمعدات العسكرية والمساعدات اللوجستية والدعم الاستخباراتي.[٣] لكن كما هو متوقع، فشلت القوات في إحداث فرق مهم في وقف الهجمات الصربية.

بعد أن انتهى الرئيس من ضربته، أوضحتُ أنا وساندي أن كل مستشاريه موافقون على الحاجة إلى تفكير جديد وأن توني ليك يقدم بعض خيارات "غير معقولة"، وهو ما يعني أن الافتراضات الحالية تخضع للمراجعة، بما في ذلك استخدام القوات البرية. وكان كلينتون على علم بجهد ليك لكنه كان يريد حلولاً فورية. وبعد قضاء عامين ونصف في الرئاسة كان لا يزال يكافح لإنهاء الحرب في البوسنة - أو إيجاد طريقة يخرج بها بمهارة. وكان قد جرَّب الضربات الجوية العسكرية المحدودة والمفاوضات

رفيعة المستوى والعقوبات القاسية لإجبار الصرب على الامتثال، وقرارات الأمم المتحدة التي تدين عدم وفاء الأطراف باتفاقاتها دون تحقيق أي نجاح. بالإضافة إلى ذلك. كان الضغط السياسي يتصاعد، حيث كان الرجل سيتحداه في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٦، وهو السناتور روبرت دول، قد جمع دعمًا لحل يرفع حظر استيراد السلاح عن البوسنيين.[٤] ومع أن الرئيس كان متعاطفًا مع رفع الحظر. فقد كان يدرك أن القيام بذلك سوف يجعل قوات الأمم المتحدة في خطر، ومن المرجح أن يطلق مبادرة صربية لكسب أكبر قدر ممكن من الأرض قبل إعادة تسليح البوسنيين.

في حالة البوسنة، شأنها شأن أزمات كثيرة. تشبث المسئولون بأمل العثور على حل من خلال السبل الدبلوماسية. وخلال الحرب البوسنية. قام العديد من مبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة برحلات مكوكية خلال المنطقة لرعاية السلام، مع تحقيق نجاح تكتيكي من حين لآخر، مما خلق أملاً في إنهاء الحرب.[٥] ومع ذلك لم تحقق الفترات التي اتسمت بالأمل في المفاوضات للصرب في نهاية الأمر سوى المزيد من الوقت للقيام باعتداءاتهم وأخرت قرار كلينتون الخاص باستخدام القوة. وبحلول عام ١٩٩٥ كان واضحًا أن المفاوضات بشأن القضايا المرحلية تفشل. فالتفاوض الشامل وحده – والدبلوماسية التي تدعمها القوة وحدها – سوف ينهي الحرب. والولايات المتحدة وحدها هي التي يمكنها ضمان ذلك السلام.

على الرغم من انتقاد البعض استعمال كلينتون للقوة في البوسنة وفي كوسوفو بعد بضع سنوات، باعتباره تدخلاً إنسانيًا غير ضروري. فقد كان العملان في واقع الأمر مهمين لمصالح الأمن القومي الأمريكي، وبشكل خاص لضمان الاستقرار الإقليمي في أوروبا. ولإدراك كلينتون لحقيقة أنه منذ سبعة عقود أدى العنف في المنطقة إلى نشوب حرب عالمية. فقد اعترف بأن حلم ميلوشيفتش بصربيا الكبرى. وحملة التطهير العرقي التي شنها، يمكن أن تكون لهما عواقب خطيرة على سائر أوروبا إذا

تُركت بلا قيد. وكان لدى واضعي السياسات مخاوف حقيقة جداً وهي احتمال انقسام أوروبا على الخطوط المسيحية المسلمة. وتدفق المخدرات والأسلحة والأشخاص غير المقيد عبر الأراضي التي لا تخضع لسيطرة أحد في جنوب شرق أوروبا، والنتائج الاقتصادية غير المرغوبة للحرب وعدم الاستقرار في قلب أوروبا. وكان البقاء خارج الساحة قد أدى بحلول عام ١٩٩٥ إلى إلحاق الضرر بمكانة الولايات المتحدة وسلطتها الأخلاقية. وبشكل خاص في العصر المعولَم الجديد، كان متوقعًا من القوة العظمى أن تتصرف في مواجهة عجز أوروبا الواضح عن وقف قتل المدنيين الأبرياء في القارة الذى كانت قد تعهدت قبل خمسين عامًا بـ"ألا يحدث مرة أخرى".

ثبتت الصعوبة الشديدة للانتقال من المصالح القومية المشوشة ولكنها حقيقية إلى ذلك المزيج الصحيح من القوة والدبلوماسية، بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائنا الأوروبيين الذين كانت لهم مصالح أكثر مباشرةً معرضة للخطر. وعاش كل من الأحزاب السياسية والجمهور الأمريكي صراعًا بين اشمئزازهم الشديد لما رأوه على شاشات التليفزيون والتردد الذى على ذلك القدر نفسه من الشدة في التعهد بإرسال قوات برية، وإن لم يكن ذلك على نحو عقلاني باستمرار. ففي عام ١٩٩٥ كانت الولايات المتحدة مستعدة لمقاتلة الاتحاد السوفيتي، وليس لاستخدام القوة الذى يتماشى مع المصالح الأكثر تشويشًا في البلقان. وكان ذلك يعني ترددًا شديدًا في وضع قوات برية أمريكية في الصراع وإفراطًا في الاعتماد على عملية السلام الفاشلة.

ومع ذلك فقد واجهت الولايات المتحدة في البوسنة، مثلما حدث في الصومال وهايتي، خصمًا لن يمكن إثناؤه دون استخدام القوة. وفي النهاية أدى الاستخدام الناجح للقوة - والولايات المتحدة - إلى المفاوضات التي أنهت الحروب البوسنية بعد أربع سنوات طوال - مما أعد المسرح لظهور فهم جديد لمكانة أمريكا في العالم.

قوات حفظ سلام بلا سلام تحفظه

خلال الشهور الأولى من عام ١٩٩٥ كشف الصرب باستمرار عن عدم فاعلية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وعجز المفاوضات الدولية عن وقف الحرب. وكانت الأمم المتحدة قد مُنحت تفويضًا لـ"ردع الهجمات" في ستة مناطق آمنة أقيمت في مايو من عام ١٩٩٣ في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أنه لا شك في أن وجود الأمم المتحدة أنقذ بعض الأرواح خلال تقديمها للمساعدات الإنسانية وردع بعض الهجمات الصربية، فقد كانت المحصلة النهائية هي مقتل حوالي عشرين ألف شخص أغلبهم من المسلمين في المناطق الآمنة وحولها. وأثناء الوجود الذي دام ثلاث سنوات من فبراير ١٩٩٢ إلى مارس ١٩٩٥، عانت عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام من خسائر في الأرواح بلغ عددها ١٦٧

وقعت أسوأ الفظائع في سربرينتسا في يوليو من عام ١٩٩٥، بعد عامين من تسميتها، على نحو يقوم على المفارقة، أول منطقة آمنة تابعة للأمم المتحدة في العالم. ففي وقت مبكر من صباح السادس من يوليو، شن الجيش الصربي البوسني هجومه على البلدة التي تسكنها أغلبية مسلمة. ولإدراكها لعدم تكافئهم مع القوات الصربية المتقدمة البالغ عددها ألفا جندي، طالبت قوة حفظ السلام الهولندية المسلحة تسليحًا خفيفًا بقيادة الكولونيل تون كاريمانز مرارًا بتوجيه ضربات جوية للقوات الصربية.[٦] وفي البداية صدرت الأوامر لقوات الأمم المتحدة بعدم الرد على إطلاق النار والانسحاب. وسرعان ما بات واضحًا أن هجومًا ضخمًا على سربرنيتسا في سبيله للوقوع، حيث قصف الصرب البلدة بشدة. وأدى التشويش في مقرى الأمم المتحدة والناتو فيما يتعلق بالوضع على الأرض، والخوف من أن يعرِّض العمل العسكري قوات الأمم المتحدة للخطر، والرغبة في الحفاظ على "حياد" الأمم المتحدة في الحرب، إلى تأخير أي قرار بشأن الضربات الجوية إلى ما بعد دخول الصرب سربرينيتسا في منتصف يوليو. وحينذاك فحسب، اتخذ الناتو إجراء، حيث استهدف مركبتين صربيتين

وألقى قنبلتين. وعلى الفور هدد الصرب بقتل قوات حفظ السّلام الهولندية إذا كان هناك المزيد من الضربات الجوية. ولم تكن هناك ضربات.

أصبح الهجوم الصربي على سربرينتسا المذبحة الأكثر وحشية الوحيدة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. فقد جرى تجميع ثلاثة وعشرين ألفًا من النساء والأطفال وطُرِدوا من البلدة إلى مناطق غير صربية من البوسنة. واعتقل الصرب ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف رجل، وفي وقت مبكر من صباح يوم الرابع عشر من يوليو حملوهم في مركبات ونقلوهم إلى ما سوف تصبح مواقع اعتقال. وخلال اليومين أو الثلاثة أيام التالية كان الصرب يطلقون النار عليهم بشكل منظم. ومازال حوالي ثمانية آلاف شخص مفقودين ويُفترَض أنهم قُتِلوا.[٧]

تسربت أخبار ذلك العمل الفظيع بسرعة؛ في البداية بواسطة روايات الشهود من اللاجئين الذين رأوا أعمال الترحيل ويشكون فيما هو أسوأ ما يكون. ثم بواسطة من نجوا من الإعدام ممن تمكنوا من الهرب. وسجلت منظمة هيومان رايتس ووتش شهادة أحد الشهود على المذابح. وقد قال إن الصرب كانوا ينتقون المسلمين ويحققون معهم ويجعلونهم يحفرون حفراً في الأرض. "في يومنا الأول قتل التشتنك [الصرب] حوالى خمسمائة شخص. وكانوا يرصونهم ويطلقون عليهم النار فيسقطون في الحفر. المائة شخص تقريبًا الذين حققوا معهم وحفروا المقابر الجماعية كان عليهم أن يردموها. وفي نهاية اليوم أُمروا بحفر حفرة لأنفسهم واصطفوا أمامها. ... وقد أردوهم قتلى في المقبرة الجماعية. ... وفي الفجر ... وصل بولدوزر وحفر حفرة ... ودفن حوالى أربعمائة رجل أحياء. فقد حاصر التشتنك الرجال. ومن حاول الهرب أطلقت عليه النار."[٨]

بحلول بداية أغسطس عُرضت على كلينتون ومستشاريه صور المطاردة التي التقطتها قمر تجسس أمريكي. وأظهرت الصور التي نشرتها الإدارة بعد قليل[٩] بقعًا كبيرة من التراب الذي تم استخراجه حديثًا حول سربرينتسا. وعندما نظرت إلى الصور في غرفة مناقشة الأزمات بالبيت الأبيض، كان هناك بعض الشك في أن تلك

الأكوام من التراب تحتوى على جثث آلاف الذكور المفقودين من سربرينتسا. واستخدمت أولبرايت الصور فى مجلس الأمن ضمن جهودها للحض على اتخاذ رد فعل أقوى. وقد قالت بعد الاجتماع: "من الواضح أن هذه حالة لا بد لمحكمة جرائم الحرب من التحقيق فيها."(١٠)

بعد سقوط سربرينتسا، كشف القادة العسكريون الصرب عن عزمهم القضاء على مناطق الأمم المتحدة الآمنة الأخرى. وبسرعة حاصروا بلدة زيبا، وقال مهندس المذبحة، مجرم الحرب الجنرال راتكو ملاديتش: "بحلول الخريف، سوف نستولى على جورازده وبيهاتش وفى النهاية سراييفو وسوف ننهى الحرب."(١١) كان لا بد لكلينتون من اتخاذ قرار؛ فإما أن يشرك الولايات المتحدة بشكل مباشر فى السعى لإنهاء الحرب، وإمّا أن يستسلم ويترك البوسنيين يدافعون عن أنفسهم. وكانت القوات الصربية بقيادة سلوبودان ميلوشيفتش رئيس جمهورية يوغوسلافيا السابقة تحقق نجاحًا فى اقتطاع أجزاء من البوسنة من أجل خطتهم التوسعية. وكانت دولة البوسنة متعددة الأعراق فى خطر.

تغييرات ميدان المعركة

فى النهاية تغيرت الأحداث فى ميدان المعركة لصلحة البوسنيين ومهدت الطريق للمشاركة الأمريكية المباشرة فى الحرب. وفى أوائل أغسطس عانى الصرب من خسارة عسكرية تسببت فى استعدادهم للتفاوض لإنهاء الحرب. وفى كرواتيا المجاورة، كان الزعيم القومى الرئيس فرانيو تودجمان قد سعى لاستعادة المنطقة التى تخضع لسيطرة الصرب التى سُميت كرايينا بعد أن استولت عليها قوات ميلوشيفتش فى أعقاب إعلان كرواتيا استقلالها فى عام ١٩٩١. وغضت الولايات المتحدة الطرف عن ذلك الإجراء، حيث أدركت أنه سوف يساعد فى الضغط على الصرب كى يتفاوضوا. وبعد أن أضعفته حملة قصف الناتو وركز على المطالبة برفع العقوبات. كان

ميلوشيفتش مستعداً للتضحية بكراينا. وفرّت القوات الصربية من المنطقة، وطُرد مائة وخمسون مدنيًا صربيًا من بيوتهم، التي عاش كثيرون منهم فيها لقرون. ومارست القوات الكرواتية عملية التطهير العرقي الخاصة بها بالوحشية نفسها التي مارسته بها القوات الصربية ضد الكروات والمسلمين، بما في ذلك حالات الإعدام بلا محاكمة.[١٢]

بعد ثلاثة أيام، كانت كراينا تحت السيطرة الكرواتية وتغير اتجاه الحرب. فقبل العدوان، كان صرب البوسنة يسيطرون على حوالى ٧٠ بالمائة من البوسنة. وبحلول سبتمبر كانوا يسيطرون على حوالى ٤٩ بالمائة، بينما يسيطر الكروات والبوسنيين على ١٥ بالمائة.[١٣] وجعل التحول الذى حدث فى ميدان المعركة بإمكان الولايات المتحدة استخدام تلك النسب المئوية أساسًا للمفاوضات في استراتيجية المرحلة الأخيرة.

بحلول سبتمبر من عام ١٩٩٥، كان كلينتون قد أدرك أن أكثر من نصف الإجراءات لن ينهى الحرب. وكان قد جرب بالفعل التهديد واستخدام الضربات الجوية المحدودة ضد الصرب: فى عام ١٩٩٣ لمنع "خنق" الصرب لسراييفو، وفى فبراير من عام ١٩٩٤ للإصرار على سحب الصرب لأسلحتهم الثقيلة فى أعقاب قصف سوق ماركالا في سراييفو، وفى أبريل من عام ١٩٩٤ ضد القوات المهاجمة لملاذ المسلمين الآمن في جورازده، وفي نوفمبر من عام ١٩٩٤ رداً على هجمات الصرب ضد بيهاتش ملاذ المسلمين فى الغرب، وفى مايو من عام ١٩٩٥ للضغط على الصرب ليسحبوا أسلحتهم الثقيلة من حول سراييفو، وفى أعقاب الهجوم الصربى على توزلا.[١٤] وكانت ضربات "شكة الدبوس" هذه غير فعالة فى النهاية حيث فشلت فى تغيير ميدان المعركة بشكل كبير ولم ترتبط بأى جهد شامل في الدبلوماسية. ومنحت كراينا كلينتون الفرصة لتغيير تلك المعادلة.

لكي يُحْدِث كلينتون فرقًا، كان يعلم أنه سيتعين عليه أن لا يتخذ الخطوة التى لا تحظى بشعبية والخاصة باستخدام القوات البرية الأمريكية فى البوسنة فحسب، بل

كذلك استخدام القوة لدعم الدبلوماسية الأمريكية. فقد اعتبر ٣ بالمائة فقط من الأمريكيين أن البوسنة قضية سياسة خارجية مهمة، بينما دعا ١٩ بالمائة إلى "بقاء" الولايات المتحدة "بعيداً عن شئون البلدان الأخرى". ورأى ٦ بالمائة فقط أن السياسة الخارجية الأمريكية مسألة مهمة على أية حال.[١٥] وكانت الأزمة تؤثر كذلك على الموقف السياسي للرئيس، حيث بدأ يعد لحملة إعادة انتخابه. وكانت نسبة تأييد سياسة كلينتون الخارجية قد هبطت إلى ٣٩ بالمائة بحلول يونيو من عام ١٩٩٥ مقابل ٥٢ بالمائة غير مؤيدين.[١٦]

على الرغم من معارضة الأمريكيين للمشاركة في البلقان، فقد قرر كلينتون في ديسمبر من عام ١٩٩٤ التعهد بإرسال ما بين عشرين ألفًا وخمسة وعشرين ألفًا من الجنود الأمريكيين للمساعدة في انسحاب قوات الأمم المتحدة، إذا لزم الأمر. وظل وضع القوات بشكل مباشر في الصراع أمرًا محظورًا، لكن الحاجة إلى قوات برية أمريكية لتنفيذ السياسة الجديدة كانت واضحة بشدة. ومع استمرار الوضع في التدهور في منتصف عام ١٩٩٥، بدأ كلينتون إعداد الجمهور لنشر القوات البرية المحتمل في البوسنة. وأكد تعهده بمساعدة الناتو في أكاديمية القوات الجوية الأمريكية في الحادي والثلاثين من مايو ومرة أخرى في كلمة ألقاها من خلال الإذاعة في الثالث من يونيو.[١٧] ووضعت سياسة المساعدة في انسحاب الأمم المتحدة الولايات المتحدة في وضع صعب خاص بالاستعداد لاستخدام القوات في حالة الفشل، لكن ليس عند نجاح السلام. وسوف تقرر أمريكا عما قريب كذلك وضع ثقلها بالكامل، بما في ذلك الجنود الأمريكيين، وراء البحث عن السلام. وأعد كلينتون وفريقه استراتيجية دبلوماسية جديدة – مفاوضات شاملة لإنهاء الحرب. وهذه المرة، سوف تساعد القوة الجوية الدبلوماسية.

المرحلة الأخيرة

في أواخر يونيو من عام ١٩٩٥، بدأ ليك صياغة المرحلة الأخيرة من الحرب في البوسنة.[١٨] وبقيامه بذلك قلب العملية التي تشارك فيها وكالات مختلفة الخاصة بمدرائه رأسًا على عقب؛ فبدلاً من وضع خيارات وتوصيات فيما بين زملائه، وهو ما سوف يُناقَش مع الرئيس، وضع ليك استراتيجية مع فريق صغير من مجلس الأمن القومي. وتأكد من أن الرئيس موافق على المقاربة العامة، وساعتها فقط توجه إلى زملائه. وكما وصف ليك السياسة الجديدة، القائمة على المقاربة القديمة الخاصة "قل ولا تسأل"، فقد جعل الأمر "واضحًا للحلفاء أنه ليس لهم حق نقض مقاربتنا: فنحن سوف نعمل بدونهم." واستخدم ليك كذلك أسلوب الجزرة والعصا مع كل المتقاتلين، موضحًا أن المسلمين سوف يُضغَط عليهم كذلك لإقناع الأطراف بأنه "من مصلحتهم جميعًا تسوية الأمر".[١٩]

كان وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قد أصبح عائقًا أمام الإجراءات الدولية الأشد قسوة، حيث كانت بمثابة رهائن سهلة للصرب. وهكذا ضغط ليك من أجل التوصل لاتفاق. ذلك أنه إذا فشل المسعى الأمريكي النهائي رفيع المستوى للوصول إلى نهاية يتم التفاوض عليها، فسوف تضغط الولايات المتحدة لإخراج الأمم المتحدة ورفع حظر الأسلحة ومساعدة البوسنيين على القتال بأنفسهم. وسوف توفر القوة العظمى، كجزء من استراتيجية "ارفع وسلِّح ودرب واضرب"، ذلك وغيره من الدعم للبوسنيين، بما في ذلك فرض منطقة حظر الطيران والضربات الجوية، لمدة تسعة أشهر بينما يستعيد البوسنيون قوتهم للدفاع عن أرضهم. وإذا استغل البوسنيون الغطاء الجوي الأمريكي لبدء اعتداء جديد، فسوف ترفع الولايات المتحدة الحظر فحسب وتتركهم لمصيرهم. وسوف يُستخدم خمسة وعشرون ألفًا من القوات البرية، إما لمساعدة انسحاب الأمم المتحدة أو دعم التسوية السلمية. وقد كان ذلك مسعى عالي المخاطر، لكنه المسعى الذي كان كلينتون مستعدًا لتبنيه. إذ قال كلينتون لمستشاريه في

الثامن عشر من يوليو: "يبرز الوضع الحاجة إلى القوة الجوية الشديدة. فلا يمكن أن تكون الولايات المتحدة ملطشة في العالم بعد الآن."[٢٠]

تلقى ليك دعمًا مهمًا من البنتاجون في يوليو. ورداً على مقترح شيراك الخاص بإرسال قوات الانتشار السريع إلى جورازده، سافر رئيس هيئة الأركان شاليكاشفيلي إلى باريس لمنع المقترح سيئ التخطيط. وكان جهده مهماً في تحقيق استخدام القوة الجوية لإنجاز أهداف سياسية لأول مرة منذ فيتنام. وقال شالي إن الألف فرد من قوات الانتشار السريع الذين اقترح شيراك إرسالهم إلى جورازده سيكونون معرضين للخطر بشكل كبير ما لم يدمر الناتو أنظمة الدفاع الجوي الصربية التي يمكنها مهاجمة القوات. وهكذا حض شالي على شن هجوم جوي "مدمر" ضد الصرب وليس إرسال قوات. كما قال إنه لا بد من سحب قوات الأمم المتحدة لتحاشي المزيد من أسر الرهائن.

جرى تبني مقترحات شالي الخاصة بالضربات الجوية في "اجتماع الأزمات الدولية" لوزراء خارجية ودفاع الناتو وروسيا الذي دعا إليه رئيس وزراء بريطانيا جون ميجور في لندن في الحادي والعشرين من يوليو.[٢١] وفي مؤتمر لندن اتفقت الولايات المتحدة مع حلفائها على أن يرد الناتو على أي هجوم على المناطق الآمنة – أو الإعداد الواضح للقيام بذلك الهجوم – مع حملة جوية كبيرة في أنحاء البوسنة. كما حدَّث الحلفاء العملية المزعجة التي أعاقت قرار استخدام القوة، إذ وُضِعت "المفاتيح المزدوجة" للتصريح بالدعم الجوي الوثيق في أيدي العسكريين المحليين – فكان قائد الأمم المتحدة على الأرض وقائد الناتو الإقليمي، وليس القادة السياسيين في نيويورك وبروكسل. وفي الأول من أغسطس حسَّن الناتو المقترحات بشكل أكبر، حيث أعلن أن أي هجوم أو تهديد بشن هجوم على المناطق الآمنة سوف "يُقابَل برد قوي وسريع من قوة الناتو الجوية".[٢٢] وكان هناك اتفاق على استخدام القوة فقط لحماية المناطق الآمنة. ولم تكن واشنطن أو أوروبا قد قررت بعد إنهاء الحرب الأكثر اتساعًا.

وفي سلسلة من الاجتماعات فيما بين السابع والتاسع من أغسطس، عمل ليك مع زملائه لحشد الدعم للاستراتيجية الدبلوماسية لاستكمال استراتيجية شالي التي هي الآن استراتيجية الناتو. وكان ليك يريد استراتيجية تحض على إنهاء الحرب الذي يتم التفاوض عليه مع الحفاظ على جوهر الدولة البوسنية متعددة الأعراق. ولأن ليك كان يعلم أنه يحظى بمباركة كلينتون لجهد التفاوض على المرحلة النهائية الذي تقوده الولايات المتحدة، فقد دفع بالاستراتيجية من خلال العملية السياسية في واشنطن. وفي النهاية وافق عليها الرئيس رسمياً، على الرغم من تحفظات البنتاجون الشديدة. وكان وزير الخارجية كريستوف قد اتصل بكلينتون من الخارج ليقول إن الخطة طموحة أكثر من اللازم ومن غير المرجح أن تحظى بدعم الحلفاء. وحذر وزير الدفاع من مستنقع أشبه بڤيتنام. وكانت مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة مادلين أولبرايت هي الوحيدة الموافقة بالكامل على مقاربة ليك.(٢٢) وبمباركة من كلينتون للخطة، غادر ليك ليلة التاسع من أغسطس لتأمين دعم أوروبا وتركيا وروسيا.

بعد أن اتبع الأوروبيون استراتيجية "التخبط في" المستنقع البوسني منذ عام ١٩٩٢، بدأوا يقبلون أن استخدام القوة وحده بمكنه القضاء على الكابوس. وكانت هزيمة الصرب الأخيرة في كرايينا وفشل الضربات الجوية ضعيفة الأثر لإحداث امتثال صربي دائم ومذبحة سربرينتسا وإهانة قوات الأمم المتحدة والإصرار من جانب واشنطن قد اجتمعت كلها لإحداث دعم للسياسة الجديدة. وكما أبلغ ليك زملاءه في رحلته إلى أوروبا، فإن "الكلب الكبير" نبح؛ وما إن أوضحت الولايات المتحدة موقفها حتى تبعها الأوروبيون. لقد تمت استعدادت المرحلة الأخيرة.

في الرابع عشر من أغسطس عام ١٩٩٥، التقى ليك في لندن مع ريتشارد هولبروك الذي كان وقتها مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية، ليسلمه المهمة. وبينما كان هناك ما يغري ليك على المفاوضة على المرحلة الأخيرة بنفسه، فقد أدرك أن دور مستشار الأمن القومي أوسع مما يتطلبه هذا العمل المكثف والمحدد. وهكذا تولى هولبروك الأمر من ليك وبدأ واحدة من أكثر مفاوضات التاريخ كثافة وإثارة

للإعجاب. وكانت أمريكا حينذاك مستعدة لاستخدام الضربات الجوية القوية ضد القوات والأسلحة الصربية لإجبار ميلوشيفتش على الموافقة على التسوية التي يتم التفاوض عليها.

كان الاختبار في الثامن والعشرين من أغسطس عندما ضربت قذيفة مدفعية صربية سوقًا مزدحمة في سراييفو وقتلت ثمانية وثلاثين مدنيًا وجرحت خمسة وثمانين. وحرك ذلك العمل الفظيع سياسة شالي التي جرى إقرارها في لندن. ففي تلك الليلة أدار كل من الأمم المتحدة والناتو "المفتاحين" الخاصين بهما ليبدأ أكبر عمل عسكرى للناتو خلال تاريخه البالغ خمسين عامًا تقريبًا. وبدأت "عملية القوة المتعمدة" في الثلاثين من أغسطس ولم تنته إلا في الرابع عشر من سبتمبر. وقد شملت ٣٥٠٠ طلعة جوية وألقت ١٠٢٦ قنبلة على ٤٨ هدفًا صربيًا.[٢٤]

وبينما كانت الأمم المتحدة تبحث عن تسوية يتم التفاوض عليها، فقد طلبت وقف الحملة واستُجيب لطلبها. وطالبت الأمم المتحدة بسحب يتم التفاوض عليه لأسلحة الصرب الثقيلة المستخدمة في قصف المدن المسلمة ووقف الهجمات على المناطق الآمنة ووقف الهجمات على حرية حركة الأفراد الدوليين. وعرض قائد قوات الأمم المتحدة الجنرال برنار جانقييه المطالب كتابةً إلى القائد الصربي المتهم راتكو ملاديتش، وتشمل موعداً نهائيًا لسحب الأسلحة الثقيلة، هو الحادية عشرة صباح يوم الاثنين الرابع من سبتمبر. وأصر جانقييه على ضرورة إنهاء العملية بسرعة وإلا "فسوف تُستأنف الهجمات الجوية والبرية". وأرسلت الأمم المتحدة الطلب كذلك إلى ميلوشيفتش في بلجراد.[٢٥]

فشلت المفاوضات بعد رفض ملادتش، الذي وصف الناتو بأنه أسوأ من هتلر، طلبات الأمم المتحدة. ومع الحث القوى للمفاوض الجديد، ريتشارد هولبروك، الذي قال لزملائه في واشنطن: "أعطونا قنابل من أجل السلام"، استؤنفت حملة الناتو في الخامس من سبتمبر بتسعين طائرة هاجمت أهدافًا صربية في البوسنة. وشملت الهجمات على مدى الأيام العديدة التالية صواريخ توماهوك والصواريخ الموجهة

بالرادار التى اشتهرت فى حرب الخليج وكان لها أثر نفسى مهم على الصرب. وبصورة عامة أدار الناتو أحد عشر يوماً من القصف قطعها توقف لثلاثة أيام من أجل مفاوضات الأمم المتحدة. وأحدثت الحملة الجوية التوازن اللازم لهولبروك.

خلال قصف الناتو، كان هولبروك وفريقه يمارسون الدبلوماسية المكوكية المكثفة فى أنحاء أوروبا، حيث التقوا بقادة الناتو والقادة الأوروبيين وكذلك بميلوشيفتش. وفقد هولبروك ثلاثة من فريقه التفاوضى فى حادث على طريق خطير إلى سراييفو، من بينهم زميلى فى مجلس الأمن القومى نيلسون درو.[٢٧] وقد دفعت المأساة هولبروك على نحو أشد لتأمين اتفاق تكريماً لميراثهم. وفى جنيف، فى الثامن من سبتمبر ضمن اتفاق المبادئ المشتركة المتفق عليها من وزراء الخارجية للأطراف الثلاثة المتحاربة، كرواتيا والبوسنة وصربيا، فى أول اجتماع رفيع المستوى بين الثلاثة منذ عامين.[٢٨]

فى الثالث عشر من سبتمبر، وبينما كانت طائرات الناتو تقصف المناطق الصربية البوسنية، التقى هولبروك وفريقه بميلوشيفتش وملادتش وكاراچتش ومجموعة من صرب البوسنة فى ڤيلا ميلوشيفتش ببلجراد. واعترافًا بأن الاجتماع هو "لحظة الحد الأقصى من النفوذ" لديهم. فقد ضغط هولبروك وفريقه على الصرب كى يوافقوا على وقف إطلاق النار، حيث هدد مراراً بالخروج عندما كان الصرب يعطلون التفاوض باستنكار إجراءات الناتو. وبعد عشر ساعات من المفاوضات، وفى الساعة ٢.١٥ من يوم ١٤ سبتمبر، وقع الصرب على الاتفاق الذى صاغته الولايات المتحدة الذى ينص على وقفهم كل العمليات العدائية وإزالة كل الأسلحة الثقيلة من المناطق الآمنة وفتح الطرق البرية التى تخرج من سراييڤو وفتح مطار سراييڤو. وكما لخص هولبروك ذلك فيما بعد، فقد كانت غلطة الغرب على مدى السنوات الأربع السابقة هى معاملة الصرب على أنهم "أناس عقلانيون يمكن أن يتجادل معهم المرء ويفاوضهم ويتفق معهم على حل وسط. فالواقع أنهم كانوا يحترمون القوة فحسب أو التهديد الصريح والرادع باستخدامها."[٢٩]

تم كذلك تعليق القصف فى الرابع عشر من سبتمبر، إلا أن هولبروك ظل يعلن التهديد باستئنافه إلى أن ضمن اتفاقًا رسميًا لوقف إطلاق النار. وفى العشرين من سبتمبر أعلن مسئولو الأمم المتحدة والناتو أن صرب البوسنة لبوا مطالبهم، ومنها سحب الأسلحة الثقيلة من حول سراييڤو. وهكذا، "ليس استئناف الضربات ضرورياً فى الوقت الراهن".[٣٠] وانتهت عملية القوة المتعمدة رسميًا فى اليوم التالى. وكان أكثر من ثلاثة آلاف "طلعة جوية" قد هاجمت ما يزيد على ستين هدفًا. وانتهى حصار سراييڤو الذى دام ثلاث سنوات.[٣١] وأخيراً أتى استعمال القوة بميلوشيڤتش إلى طاولة التفاوض.

مفاوضات دايتون

فى مذكراته بعنوان To End a War. يقدم هولبروك تاريخًا مفصلاً للمفاوضات فى قاعدة رايت باترسون الجوية فى دايتون بولاية أوهايو. وشملت المحادثات التى جرت فى الفترة من الأول إلى الحادى والعشرين من نوفمبر مجموعة معقدة من المفاوضات بين زعماء من الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة (جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الفدرالية). وشملت المحادثات كذلك مفاوضات زعماء الكيانين الجديدين داخل البوسنة (جمهورية البوسنة والهرسك والجمهورية الصربية).

فى النهاية اختارت الأطراف السلام واتفقت على الحفاظ على الدولة البوسنية متعددة الأعراق، حيث تضم جمهورية البوسنة والهرسك (التى تتكون من الكروات والمسلمين) ٥١ بالمائة من الأراضى مقابل ٤٩ بالمائة للصرب، وتكون الرئاسة بالتناوب بين الجماعات العرقية الثلاث حيث تتنازل عن السلطة القوية للكيانين الفدراليين، جمهورية البوسنة والهرسك والجمهورية الصربية. وكان توازن القوة الدقيق فى الحكومة الفدرالية يواجه تحديًا شديداً من الزعيمين القوميين، فرانيو تودچمان فى كرواتيا وسلوبودان ميلوشيڤتش من جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية.

تركت المفاوضات أسئلة صعبة بلا حل وخلقت مشكلات جديدة. ومن وجهة نظر هولبروك، كان العيب الخطير في دايتون هو أنها تركت جيشين متعارضين منفصلين في بلد واحد، أحدهما للصرب والآخر للاتحاد الكرواتي المسلم، على الرغم من أن نزع سلاح الأطراف في وقت دايتون لم يكن ممكنًا.(٣٢) ونص دستور دايتون على "درجة قصوى من اللامركزية"، حيث لم يحل ما إذا كانت مستقبل البوسنة يكمن في إعادة الاندماج أو مزيد من الفصل في المستقبل، كما يقول أحد المحليين.(٣٣) وبحلول خريف عام ٢٠٠٤، أي بعد تسع سنوات من دايتون، لم يبد القوميون في كل من البوسنة وكرواتيا سوى إذعان بطيء للإصلاحات السياسية التي حث عليها المجتمع الدولي. فحتى يومنا هذا مازال الساسة في بلجراد يقوضون الاتفاق، حيث يحركون أجندة انفصالية في جمهورية الصرب وفي كوسوفو. وكما اكتشفت مجموعة الأزمات الدولية التي تحظى بالاحترام، فإن "الحكومة الصربية مازالت تعوق الجهد بتعطيلها الإصلاحات، وتقوض بالتالي التقدم السياسي برمته الذي يمكن تحقيقه".(٣٤) وعلى الرغم من عدم كمال دايتون، فقد كان أفضل سلام أمكن التوصل إليه في ذلك الحين. ولا تزال القيادة الدولية القوية مهمة لاستمرار تطوره وتنفيذه.

أوضحت النهاية الناجحة لاتفاق سلام دايتون قوة الدبلوماسية الأمريكية التي تدعمها القوة العسكرية. فقد استطاع دبلوماسي أمريكي واحد - دبلوماسي بمثابرة هولبروك وذكائه فحسب - إنهاء الحرب. ونجح هولبروك كذلك لأنه اعتمد على القوة العسكرية الأمريكية. ومع أن المفاوضين الأمريكيين أغضبوا زملاءهم الأوروبيين والتابعين للأمم المتحدة بتحديد دورهم في دايتون، فلم يكن أمامهم من اختيار آخر. فقد انتقد وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل الولايات المتحدة لإعطائها انطباعًا "بأن أوروبا لم تسهم بشيء". وتعهد بأن لا يسمح لـ"الإسهام الأوروبي [بأن] يُدفَع به إلى الخلفية".(٣٥) لكن المفاوضات متعددة الأطراف الضعيفة التي سعى الأوروبيون لعقدها فيما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٥ أدت إلى قاسم مشترك أصغر من النجاح، وكان يمكن للأطراف باستمرار الاستفادة من الخلافات بين الأوروبيين بعضهم البعض من أجل

التوصل إلى اتفاق أضعف. لكن عندما تولت الولايات المتحدة المسئولية كان لدى أطراف البلقان مساحة أقل لاستغلال تلك الخلافات.

لم تؤدِ المفاوضات التي قادتها الولايات المتحدة والقوة الجوية إلى المجيء بالأطراف إلى طاولة التفاوض فحسب، بل إن ستة آلاف من قوات الناتو بقيادة الولايات المتحدة ضمنوا السلام على الأرض في البوسنة. وأخطأت الإدارة في تقدير الإطار الزمني الأصلي لنشر القوات ومقداره عام واحد. وما كان للكونجرس الخائف أن يمول نشر القوات في البوسنة دون استراتيجية الخروج والرغبة في وضع أهداف عسكرية واضحة في أعقاب الصومال. وقد حددت الإدارة موعداً نهائيًا عشوائيًا كان يُظَن أنه معقول في ذلك الحين، لكن ثبت أنه غير دقيق إلى حد بعيد. وثبتت أهمية الجنود لحفظ السلام عندما تأخر تنفيذ دايتون. وبعد أقل من عام، مازال هناك ١٥٨٠ جنديًا أمريكيًا (من بين حوالي ٧ آلاف جندي تابعين للناتو) في البوسنة الآن، بينما يستعد الأوروبيون لتولي المهمة في عام ٢٠٠٥.[٢٦] ورغم الخلافات الكثيرة، فقد عملت الولايات المتحدة في شراكة مع أوروبا خلال الأزمة، واليوم يتحمل الأوروبيون العبء الأكبر.

أبرز السلام الذي قادته الولايات المتحدة في البلقان دور أمريكا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة. ففي عام ١٩٩٥ لم تكن أوروبا مستعدة لتولي مسئولية القيام بشيء، بينما لم يمكن للولايات المتحدة التراجع وتوقع تحقيق الآخرين لهدفها الخاص بأوروبا السلمية. وقد ردع نجاح المفاوضات التي قادتها الولايات المتحدة القوات القومية في الداخل وأوضحت كذلك أن للولايات المتحدة دور تقوم به، كشرطي على الأقل، في أوروبا. وفي النهائية، ومن خلال العمل مع أوروبا والأمم المتحدة لصياغة حل دولي، أوضح قرار الأزمة البوسنية أن العالم يختلف عن رأي المهيمنين القائل بأن الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى شركاء دوليين.

ساعدت دروس الأزمة البوسنية على رسم طريق جديد للأمام تسير فيه السياسة الخارجية الأمريكية وقد كوَّنت فهمًا جديداً لقدرة الأمم المتحدة على استخدام القوة.

والدرس الواضح هو أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا يمكنها أن تخوض حرباً ولا يمكنها فرض السلام. وخلال الفظائع في سربرينتسا، على سبيل المثال، لم تطلق قوات الأمم المتحدة النار على الوحدات الصربية المهاجمة. فقد كانت قوات الأمم المتحدة مسلحة تسليحاً خفيفاً وموضوعة في مواقع لا يمكن الدفاع عنها؛ وعلاوة على ذلك كانت القوات الصربية التي تتلقى دعماً من المدرعات والمدفعية تفوقها عدداً.[٣٧] وترددت قوات الأمم المتحدة في استخدام القوة اعتقاداً منها بأن ذلك الإجراء يجعلها مشاركة في الحرب ويقوِّض ما ترى الأمم المتحدة أنه مهمتها الأساسية، وهو توفير المساعدة الإنسانية. وكانت الأمم المتحدة تخشى كذلك فقدان السيطرة على العمل العسكري بمجرد إدارتها "المفتاح" الخاص بها، وكذلك الانتقام من قوات حفظ السلام.[٣٨]

كان الأمر الأساسي في عجز الأمم المتحدة هو ذلك التردد الشديد في استخدام القوة. وكان الأمين العام بطرس بطرس غالي قد تحدث مرة أخرى ضد "ثقافة الموت"، حيث كان يدعم فقط الأساليب غير العسكرية للبحث عن السلام. وهكذا، عندما زود الأوروبيون قوات الأمم المتحدة بقوة الانتشار السريع المسلحة تسليحاً ثقيلاً اعترضت الأمم المتحدة على استعمالها. وبعد دايتون فحسب اعترفت الأمم المتحدة بأن "أهداف حرب صرب البوسنة رُفضت في نهاية الأمر في ميدان المعركة، وليس على طاولة التفاوض فحسب."[٣٩]

في تقييم الأمم المتحدة الصريح لمأساة سربرنتسا، عرضت الدروس الأساسية المستفادة من المستنقع البوسني الذي كان لا يزال يشكل مقاربة الهيئة الدولية للأزمات. ويذكر التقرير أن "حفظ السلام وخوض الحرب نشاطين منفصلين لا ينبغي الخلط بينهما. ... ولا يجب نشر قوات حفظ السلام مرة أخرى في بيئة ليس فيها وقف لإطلاق النار أو اتفاقية سلام". وبينما ذكر التقرير أنه لا يمكن للأمم المتحدة خوض حروب العالم، فقد تحدى المجتمع الدولي أن يستخدم القوة لوقف التطهير العرقي. وجاء في التقرير أن "درس سربرينتسا الرئيسي هو أن أية محاولة متعمدة

ومنظمة لترهيب شعب بأكمله أو طرده أو قتله لا بد من مواجهتها بحسم بالوسائل الضرورية. ..."(٤٠)

في مايو من عام ٢٠٠٢ بدأت محكمة الجنايات الدولية ليوغوسلافيا السابقة محاكمة ضد أربعة من ضباط جيش متهمين من جيش صرب البوسنة في سربرينتسا. وكانوا جميعًا متهمين بجرائم ضد الإنسانية والتواطؤ لارتكاب الإبادة الجماعية وانتهاك قوانين الحرب أو عاداتها. وحُكِم على أحدهم في ديسمبر من عام ٢٠٠٣ بالسجن لمدة سبعة عشر عامًا، وحُكِم على آخر ثبت اتهامه في مايو من عام ٢٠٠٣ بالسجن سبعة وعشرين عامًا. وعند كتابة هذا الكلام، صدر حكم ضد أحد الاثنين الآخرين ومازال الآخر تجرى إجراءات محاكمته. وعلى الرغم من أن الاثنين الأكثر مسئولية عن المذبحة، وهما رادوفان كاراچتش وراتكو ملادتش، قد أدانتهما المحكمة في الرابع والعشرين من يوليو عام ١٩٩٥ بارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، فمازالا كلاهما هاربين.(*)

كوسوفو

أثبت العالم أنه تعلم من الأزمة البوسنية عندما بدأ سلوبودان ميلوشيفتش الترويج لحرب أخرى في البلقان. ففي أوائل عام ١٩٩٨ صعَّد ميلوشيفتش سياسة قمع وترهيب ألبان كوسوفو، وهو إقليم كان يتمتع بالحكم الذاتي حتى انتهاء الحرب الباردة. وكانت كوسوفو، وهي موقع معركة تاريخية في عام ١٣٨٩ خاضها الصرب ضد الأتراك الغزاة، رمزًا للقومية الصربية، على الرغم من أنه كانت تسكنه أغلبية مسلمة بحلول نهاية القرن العشرين. وفي عام ١٩٨٩ ألغى ميلوشيفتش الحكم الذاتي

(*) ألقى القبض على كاراچتش في الحادي والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٨ وألقى القبض على ملادتش في السادس والعشرين من مايو عام ٢٠١١. (المترجم).

للإقليم في سعيه القومي للسلطة. وخلال التسعينيات غذت إجراءات بلجراد العنيفة في الإقليم الصغير مطامح الاستقلال وعززت ظهور جيش تحرير كوسوفو، وهو جماعة صغيرة متمردة.

بلغ الصراع المحتمل نقطة حرجة في مارس من عام ١٩٩٨ عندما ذبحت القوات والجماعات شبه العسكرية الصربية ثمانية وخمسين من أهل كوسوفو. ومنذ ذلك الحين تصاعد العنف بسرعة مع عملية صربية واسعة النطاق ضد مدنيي كوسوفو وجيش تحرير كوسوفو. وطردت القوات الصربية حوالي ثلاثمائة ألف من ألبان كوسوفو من بيوتهم، ولجأ خمسون ألفًا منهم إلى التلال القريبة معرضين لخطر الموت في الشتاء المقبل. وبدأ لاجئو كوسوفو يتدفقون على الحدود حين كانت القوات الصربية تطهر الإقليم عرقيًا. وكان الرئيس بوش الأول قد حذر ميلوشيفتش في عام ١٩٩٢ - فيما سمي بـ"إنذار عيد الميلاد" - من أن الولايات المتحدة سوف تستخدم القوة ضد الصرب إن هم أثاروا صراعًا في كوسوفو، وهو التهديد الذي أكدته حكومة كلينتون عندما تولت السلطة في عام ١٩٩٣ وبعد أن شاهد المجتمع الدولي أعمال ميلوشيفتش الوحشية في البوسنة، أدرك على نحو جيد جدًا الخطر الذي يواجهه السكان المدنيون. وكان السؤال حينذاك هو ما إذا كان المجتمع الدولي سيتخذ إجراءً أم لا وما إذا كان كلينتون سيفي بوعده بشأن تحذيره لميلوشيفتش أم لا.

في سبتمبر من عام ١٩٩٨، وكرد على العنف في كوسوفو، وافق مجلس الأمن على القرار رقم ١١٩٩ الذي اعترف بأن الوضع يشكّل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين، وطالب بوقف إطلاق النار، وسحب القوات الصربية التي تهاجم المدنيين، وحلٍّ لمسألة كوسوفو يتم التفاوض عليه. وفي ذلك الوقت كنت أخدم كأحد السفراء في الأمم المتحدة المسئولين عن مجلس الأمن، بعد أن تركت البيت الأبيض في نهاية فترة كلينتون الأولى. وأثناء التفاوض على الحل صدرت لي توجيهات من واشنطن للسعي إلى تضمين إشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي خطوة أولى نحو التصريح باستعمال القوة. وعارضت روسيا على وجه الخصوص أي استخدام للقوة

ضد حليفها التقليدى فى بلجراد وعارضت بالتالى استخدام للفصل السابع. وبينما كنت جالسة فى القاعة "غير الرسمية" الخاصة على الجانب الأخر من الردهة المقابلة لمجلس الأمن، كنت أنصت بينما الوفدان الروسى والصينى يعارضان بحماس استخدام القوة. وتحدث المندوب الروسى المحنك سيرجى لافروف بالروسية، على الرغم من قدرته على التحدث بالإنجليزية على نحو شبه مثالى. واستطاع لافروف، وباعتباره أحد أكثر دبلوماسيى الأمم المتحدة موهبةً الذى عُيِّن وزير خارجية روسيا فى مارس من عام ٢٠٠٤، تأرجح لافروف بين الدبلوماسي الأوروبى الدمث المؤيد لضرورة إنهاء العنف فى المنطقة وأحد أفراد الطبقة المستفيدة فى الحقبة السوفيتية (أبارتشيك). وقد أعاد إلى الأذهان خروشوف وهو يدق بيده الطاولة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عند الدفاع عن أعمال الصرب.[٤١]

فى أعقاب مجموعة من المكالمات التليفونية بين واشنطن وموسكو، صوتت روسيا على مضض لصلحة القرار، حيث أعلنت أنها لا تعتبره قرارًا يخول استخدام القوة. وتبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ١١٩٩ بأغلبية ١٤ صوتًا مقابل لا شىء وامتناع الصين عن التصويت، تخوفًا منها لأن تكون هذه سابقة قد تؤدى إلى التدخل الدولى فى شئونها. وتضمن القرار إشارة إلى الفصل السابع وعرَّف الوضع بأنه "تهديد للسلام والأمن فى المنطقة". وفى مثال لمدى التعقد الذى يمكن أن تبلغه المفاوضات فى الأمم المتحدة، رفضت روسيا قبول الإشارة إلى التهديد "الدولى" وحالت دون تضمين تخويل استخدام "كل الوسائل الضرورية" لمواجهة التهديد، وهو ما يعنى تخويل استخدام القوة بلغة الأمم المتحدة.

وكما سيفعل فيما يتعلق بالعراق فى نوفمبر من عام ٢٠٠٢، عند تفسير تصويت روسيا، أصر لافروف على أن "هناك شيئًا فى هذا الحل يخول استخدام القوة". وأوضح الزميل الذى تناوبت معه العمل فى مجلس الأمن، السفير أ. بيتر برلى، أن الولايات المتحدة فسرت القرار على نحو مختلف. فقد قال بعد التصويت: "قارب التخطيط فى الناتو للعمليات العسكرية إذا لم تنجح هذه الجهود على الانتهاء."

وأضـاف أن "المجـتـمع الدولي لن يقف مكتـوف الأيدي بينمـا الوضـع في البـوسنة يتدهور."(٤٢) وكمـا هـو الحـال مع النقـاش الخـاص بالعـراق في عـام ٢٠٠٣ في الأمم المتحدة، تحتوي اللغة في الكثير من قرارات الأمم المتحدة غموضًا معقدًا يمكّن كل بلد من وضع تفسيره له. إلا أنه في هذه الحالة أبلغ التأييد الواضح للقرار واللغة الأمريكية القاسية بلجراد أن الولايات المتحدة هذه المرة لن تنتظر عامين قبل التصرف بحسم لوقف التطهير العرقي في أوروبا.

في ذلك الخريف، قاد كلينتون الضغط على ميلوشيفتش كي يتفاوض على السلام في كوسوفو أو مواجهة ضربات الناتو الجوية على صربيا نفسها، إذا لم يوقف الفظائع في كوسوفو. ومع استمرار الاعتراض الصربي، قال دبلوماسي صربي مازحًا: "قرية في اليوم تبعد الناتو دوم."(٤٣) وهو ما يبرز جهود الصرب التي كانت ناجحة في البداية لاستباق القيود السياسية الأمريكية على إرسال جنود إلى القتال في البلقان والتكيف معها. وفي أوائل أكتوبر أرسل كلينتون هولبروك مرة أخرى للتفاوض مع ميلوشيفتش الذي عطل الموافقة على المطالب إلى الثالث عشر من أكتوبر عندما أصدر الناتو أوامر تنشيط للضربات الجوية ضد يوغوسلافيا كي تبدأ خلال ست وتسعين ساعة. ووافق ميلوشيفتش في وقت لاحق من ذلك اليوم على الامتثال للمطالب المذكورة في قرار الأمم المتحدة رقم ١١٩٩ الذي يتم بمقتضاه إعادة القوات الصربية في كوسوفو إلى ثكناتها ويسمح للاجئين بالعودة. كما وافق على السماح بدخول مراقبين دوليين غير مسلحين كوسوفو للتأكد من الامتثال واستكمال المفاوضات على أساس إطار سياسي بحلول الثاني من نوفمبر عام ١٩٩٨. وأقر مجلس الأمن اتفاق هولبروك – ميلوشيفتش في الرابع والعشرين من أكتوبر، ومرة أخرى بموجب بند الفصل السابع. ومع ذلك فإنه مع وجود مراقبين غير مسلحين فقط وعدم وجود قوات دولية قادرة على تطبيق الاتفاق، لم يدم الاتفاق طويلاً. وفي الخامس عشر من يناير عام ١٩٩٩، وفي أعقاب ثلاثة أيام من القصف المدفعي، دخلت القوات الصربية قرية راتشاك جنوب كوسوفو وأعدمت خمسة وأربعين شخصًا.(٤٤)

بحلول أوائل عام ١٩٩٩ بات واضحًا أن الولايات المتحدة مضطرة لإنهاء حرب ميلوشيڤتش في كوسوڤو بالتهديد بعمل عسكرى - والتنفيذ المحتمل لذلك. وبينما لم يذكر أحد القوات البرية، فقد اقترحت أولبرايت على زملائها في واشنطن توجيه إنذار نهائي لميلوشيڤتش كي يقبل التسوية المؤقتة المقترحة التي تفرضها قوات الناتو وإلا واجه حملة جوية. وبحلول العشرين من يناير كان الرئيس كلينتون قد وافق على المقاربة الجديدة، وشنت أولبرايت حربًا دبلوماسية خاطفة لكسب إقرار الحلفاء. وكانت النتائج باهرة. ففي السادس والعشرين من يناير ضمنت موافقة موسكو، وفي التاسع والعشرين من يناير موافقة الحلفاء الأوروبيين والإقرار الرسمي من مجموعة الاتصال،[٤٥] وأخيراً إقرار الناتو الذى أعلن في الثلاثين من يناير عزمه استخدام القوة لفرض الامتثال إذا رفض أى من الصرب أو أهل كوسوڤو المقترح. وبالرغم من معارضة الصين وروسيا القوية، حث أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان، الذي خلف بطرس غالي في عام ١٩٩٧، الناتو على إقرار المقاربة، معلنًا أن حروب التسعينيات لم "تترك لنا أية أوهام بشأن استخدام القوة عندما تفشل كل الوسائل الأخرى. وربما نكون في سبيلنا للوصول إلى هذا الحد مرة أخرى في يوغوسلافيا السابقة".[٤٦]

مع ترسيخ استخدام القوة لدعم الدبلوماسية على نحو واضح، بدأت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت مفاوضات في السادس من فبراير عام ١٩٩٩ في رامبوييه بفرنسا من أجل التوصل إلى تسوية بين الصرب وزعماء ألبان كوسوڤو. ونص المقترح المطروح للبحث على نزع سلاح جيش تحرير كوسوڤو وسحب القوات الصربية تحت إشراف قوات الناتو والحكم الذاتي الحقيقي لكوسوڤو - على أن يُترك وضعه النهائي ليُحَل في تاريخ لاحق. وكما حدث في دايتون، نصت الملاحق على دستور جديد وانتخابات وشروط تنفيذ عسكرية ومدنية. وركز جزء كبير من المفاوضات على نوع الضمانات الأمنية التي كان المجتمع الدولي على استعداد للتعهد بها وما ستقبله الأطراف. فقد كان أهل كوسوڤو يريدون وجوداً عسكريًا حقيقيًا في الإقليم. وحبذا لو

كان مع وجود جنود أمريكيين؛ وكان هذا الوجود أمراً بغيضاً بالنسبة للصرب. ولأن كلينتون كان متردداً في الالتزام بتقديم قوات برية، فهو لم يعلن حتى يوم الثالث عشر أن الولايات المتحدة سوف تشارك في تلك القوة.

أوضحت أولبرايت لممثلي كوسوفو أنه ليس لديهم من اختيار سوى قبول الاتفاق وإلا واجهوا تخلي المجتمع الدولي عنهم. وأخيراً وقَّع أهل كوسوفو في الثامن عشر من مارس. إلا أن المفاوضات انهارت عقب رفض الصرب قبول الخطة، حيث اعتبروا شرط حكم كوسوفو الذاتي ووجود قوات أجنبية على الأرض الصربية اعتداءً على سيادتهم الإقليمية. وهنا نفذت الولايات المتحدة إنذار عيد الميلاد وبدأ الناتو الضربات الجوية في الرابع والعشرين من مارس ضد يوغوسلافيا لإجبارها على الامتثال لشروط رامبوييه.(٤٧)

كانت روسيا قد أقرت الاستراتيجية السياسية لكنها عارضت بشدة استخدام القوة وأشارت إلى أنها سوف تستخدم حق النقض ضد أي قرار لمجلس الأمن يجيز استخدام القوة. ومن ثم، ولتحاشي وضع يرفض فيه مجلس الأمن صراحةً التصريح باستخدام القوة، لم توزع الدول الأعضاء في الناتو بالمجلس قراراً آخر. ومع ذلك ارتكبت موسكو خطأً تقديم قرار يدين الحملة. وكان لذلك الإجراء رد فعل عكسي، حيث صوَّت ضده اثنا عشر عضواً من أعضاء المجلس الخمسة عشر، مما أظهر تأييداً قوياً، وإن كان غير مباشر، للحملة. وهكذا بدأت حرب الناتو في كوسوفو دون تخويل صريح من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على الرغم من أن الإجراء العسكري أقره الناتو وأمين عام الأمم المتحدة وجزء كبير من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، كانت أهداف الحملة السياسية تدعمها مجموعة من قرارات مجلس الأمن السابقة وكل الزعماء الرئيسيين في أوروبا، وهو ما ضمن دعماً دولياً قوياً لتنفيذ السياسة بمجرد انتهاء الحملة العسكرية، فيما يعد تناقضاً واضحاً للحرب ضد العراق في عام ٢٠٠٣

على الرغم من توقع الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو أن حملة القصف القصيرة المكثفة سوف تجبر ميلوشيفتش بسرعة على الجلوس على طاولة المفاوضات، فقد عجلت بلجراد تطهيرها العرقي في كوسوفو، حيث طردت معظم السكان من ألبان كوسوفو من بيوتهم. وبصورة عامة، طُرِد ثلاثة أرباع سكان الألبان العرقيين الذين بلغ عددهم قبل الحرب ١.٨ مليون نسمة من بيوتهم. وطُرد ثمانمائة ألف من البلاد، وجرى تشريد خمسة آلاف آخرين في الداخل.(٤٨)

بعد رؤية استعمال القوة يعمل بسرعة في هايتي، وبعد مشاهدة ميلوشيفتش يستسلم في عام ١٩٩٥ لحملة القصف، افترض مسئولو الإدارة خطأً أن ميلوشيفتش سوف يذعن بسرعة لأحدث حملات الناتو. وهون المسئولون من حقيقة إحكام ميلوشيفتش قبضته على السلطة. وإضافة إلى ذلك، اتخذ كلينتون ومستشاروه الخطوة سيئة التقدير الخاصة باستبعاد استخدام القوات الأرضية علنًا. فقد أعلن كلينتون في الرابع والعشرين من مارس في خطابه إلى الأمة عشية حملة القصف: "لا أعتزم وضع جنودنا في كوسوفو ليخوضوا الحرب." وكان كلينتون ومستشاروه يرغبون في تجنب أية معركة غير ضرورية مع الكونجرس الذي ظل يشك في العمل في كوسوفو، اعتقاداً منهم بأن الجنود لن يكونوا ضروريين. والواقع أن مجلس النواب صوّت في التاسع والعشرين من أبريل لمنع وجود القوات البرية في المنطقة دون موافقة مسبقة من الكونجرس، وقد انقسم بشأن تأييد الحرب الجوية. وكان الشعب الأمريكي كذلك منقسمًا بشأن القضية، حيث كان ٤٦ بالمائة يؤيدون القوات الجوية الأمريكية و٤٥ بالمائة يعارضونها.(٤٩)

ساعدت البيانات التي تستبعد القوات البرية على تشجيع ميلوشيفتش أثناء حملة القصف، وربما أجبرت على إطالة حملة القصف عما كان يمكن أن يكون ضرورياً لولا ذلك. وأثناء اجتماع البيت الأبيض في الحادي والعشرين من أبريل، دفع بلير كلينتون إلى طرح القوات البرية للبحث. وبينما قرر عدم التعهد بالقيام بذلك، ترك الباب

مفتوحًا. وقال كلينتون: "عندما نقاتل فنحن نقاتل كى نسود" كما أقسم أن يواصل الحملة "مهما كان الوقت الذى ستستغرقه."(٥٠)

مع استمرار الحملة، حض قادة الناتو، وبخاصة الجنرال ويزلى كلارك، على تصعيد القصف، في الغالب على الرغم من اعتراضات حلفاء البنتاجون والناتو الشكاكين. كما حض رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير بشدة على الغزو البرى بشكل خاص. وبحلول أواخر مايو، شن الناتو ثلاثمائة طلعة جوية فى اليوم الواحد، وهو ما يزيد عشر مرات على الأسبوع الأول من الحرب، ضد شبكة الدفاع الجوى للصرب وبنيتهم التحتية ومراكز قيادتهم ومطاراتهم ووحدات الجيش الأساسية وأسلحتهم الثقيلة. كما دُمرت أهداف سياسية صرفة كمقار الحزب الاشتراكى. وفى غلطة مذهلة، قصف الناتو السفارة الصينية في بلجراد يوم السابع من مايو، حيث اعتقدت وكالة المخابرات المركزية أنها منشأة اتصالات عسكرية صربية. لكن تصعيد الهجمات استمر. وفى استعادة لكلام الجنرال ماك أرثر، قال كلارك: "ليس هناك بديل للنصر".(٥١) كما حض على الإبقاء على خيار استخدام القوات البرية مطروحاً للنقاش. وفى النهاية غير كلينتون موقفه وأصدر استدعاء لثلاثة وثلاثين ألفًا من جنود الاحتياط فى السابع والعشرين من أبريل.

كان الرئيس الروسى يلتسين قد ضغط من أجل الوقف الفورى للقصف. إلا أنه أدرك بحلول شهر أبريل أن جهوده لا تحظى بقدر كبير من التأييد، وأطلق رئيس وزرائه السابق ڤيكتور تشرنوميردن فى مهمة مدتها سبعة أسابيع للبحث عن طريقة لإنهاء الحرب، حيث قَبِل بالفعل سياسة الناتو الخاصة بامتثال ميلوشيڤتش لمطالبه. وفى السادس من مايو أصدرت مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى، ومن بينها روسيا، بيان مبادئ بغرض أن يكون أساسًا لإنهاء الحرب يشمل وقفًا لإطلاق النار وسحب قوات الجيش والشرطة الصربية ووجوداً أمنيًا دوليًا وعودة كاملة للاجئين والمشاركة فى تاريخ لاحق فى مفاوضات لتحديد الوضع النهائى لكوسوڤو. وفى الثامن عشر من مايو، أعلن كلينتون لأول مرة أن الحلفاء "لن يستبعدوا طرح أى خيار

للمناقشة"، مشيراً إلى أن القوات البرية أحد الاحتمالات.[٥٢] وعند سفر تشرنوميردن إلى بلجراد في السابع والعشرين من مايو أبلغ ميلوشيفتش، الذي أدانته في اليوم ذاته محكمة الجنايات الدولية، أن موسكو تعتقد أن الناتو سوف يشن غزواً برياً إن لم يلبي مطالب الناتو الداعية إلى إنهاء القمع والعنف في كوسوفو وسحب القوات الصربية وعودة اللاجئين ووجود مدني وأمني دولي.

عند تقديم ترويكا تضم ستروب تالبوت والرئيس الفنلندي مارتي أتيساري وتشرنوميردن مطالب المجتمع الدولي الأساسية، فهم ميلوشيفتش أنه ليس لديه خيار سوى الامتثال. وبدأ ميلوشيفتش سحب قواته من كوسوفو، وعُلّقت الضربات الجوية في العاشر من يونيو. وكانت الحملة المسماة "عملية القوة المتحالفة" قد استمرت ٧٨ يومًا وشملت ٣٨٤٠٠ طلعة جوية، منها ١٠٥٠٠ ضربة جوية ضد أهداف صربية. ولم تقع خسارة واحدة بين الحلفاء.[٥٣] ومع أن الحملة فشلت في البداية في ردع التطهير العرقي الذي قام به ميلوشيفتش في كوسوفو، فقد عاد معظم الألبان بعد انسحاب القوات الصربية.

بعد يومين من انتهاء الحملة، وفي حركة مفاجئة، استولت القوات الروسية الموجودة داخل مركبات مدرعة تحمل اسم عملية الناتو KFOR (قوة كوسوفو)، الذي كُتب حديثًا على الجانبين،[٥٤] على مطار كوسوفو دون إبلاغ الناتو. ومع أن هذا تسبب في شجار دبلوماسي قصير، فقد أصبحت موسكو في النهاية أكثر تعاونًا، مما وفر أربعة آلاف جندي روسي لجهود تحقيق الاستقرار. وفي الثاني عشر من يونيو دخلت قوات فرض النظام من بلدان الناتو وغير بلدان الناتو كوسوفو. وخلال خمسة أيام كان قد تم نشر عشرين ألف جندي كجزء من القوة التي سوف يصل عددها في النهاية إلى ستة وأربعين ألفًا من تسعة وثلاثين بلداً من بينهم اثنا عشر ألفًا من قوات الانتشار السريع الأوروبية وخمسة وعشرون ألف جندي أمريكي.[٥٥] وكما أظهرت البوسنة على نحو مؤلم، لم يمكن لقوات الأمم المتحدة أداء مهمة تنفيذ القانون هذه. بل سيكون دور الأمم المتحدة هو خلق المؤسسات والقدرة المحلية لمجتمع ألبان كوسوفو الشامل متعدد

الأعراق بواسطة قوة تحقيق الاستقرار. وبقى فى كوسوفو عام ٢٠٠٤ حوالى عشرين ألفًا من جنود الناتو، منهم ألفان وخمسمائة جندى أمريكى، وبالإضافة إلى ذلك، يعمل ثمانية وثلاثون ألفًا من قوات الشركة المدنية والمراقبون العسكريون تحت إمرة الأمم المتحدة.[٥٦] وفى مقابل اضطرار الأمم المتحدة للعمل بمفردها فى الغالب فى العراق عام ٢٠٠٣، يظل فى كوسوفو أربع وثلاثون دولة لمدة خمس سنوات بعد الحرب، وأقل من عشرة بالمائة من القوة أمريكيون.[٥٧]

اليوم، وعلى الرغم من أن أهل كوسوفو يعيشون دون عنف القوات الصربية، فإن فشل المجتمع الدولى فى التوصل إلى حل الوضع النهائى لكوسوفو يظل مصدراً لعدم استقرار المنطقة. فهدف بلجراد الدائم الخاص باستعادة السيطرة على الأرض، أو على الأقل الأجزاء الصربية، يغذى الخوف والتطرف فى الإقليم. وقد انفجرت التوترات التى أحدثتها أربع سنوات ونصف من التقدم شديد البطء فى منتصف مارس من عام ٢٠٠٤ عندما عاث غوغاء الألبان والشباب والمتطرفون والمجرمون فساداً تصاعد ليصبح تطهيراً عرقيًا للقرى والأحياء الصربية، مما خلَّف تسعة عشر قتيلاً وحوالى تسعمائة جريح، وأربعة آلاف وخمسمائة مشرد. وكان العنف أسوأ ما يكون منذ انتهاء حملة قصف الناتو وكان بمثابة مبرر للمخاوف الصربية من القمع بواسطة الجماعة الألبانية. وقد أوضح ضرورة تقديم الألبان قيادة مسئولة فى ضمان احترام الأقلية الصربية، والمزيد من تلبية حاجاتهم والدعم لعودة اللاجئين الصرب.

يعتقد المجتمع الدولى خطأً أن التفاوض على الوضع النهائى سوف يعزز عدم الاستقرار بدلاً من حل القضايا الأساسية. وقد فشل الإصرار على "المعايير قبل الوضع"، أى أن تلبى كوسوفو بعض المعايير الدولية قبل حل وضعها النهائى. ولا بد للمجتمع الدولى أن يتحرك الآن قدمًا لحل الوضع النهائى لكوسوفو، موضحًا أن الإقليم لن يعود أبدًا لحكم بلجراد. وينبغى انتقال مهمة الأمم المتحدة للأوروبيين الذين ينبغى أن يكونوا أكثر استعداداً لتولى مسئولية القضايا فى القارة. ومع ذلك فإن الاستقلال التام يمكن أن يتحقق فقط بمجرد تلبية كوسوفو لهذه المعايير الدولية،

بما في ذلك احترام الأقلية العرقية الصربية.[٥٨] وفي النهاية سوف يبقى المجتمع الدولي في كوسوفو لحين حل وضعها، حيث من الأرجح أنه لكي تكون كوسوفو مستقلة فلا بد من ضمان حقوق الصرب الباقين، على الرغم من أن بعض التغييرات الإقليمية لا يمكن استبعادها. وكلما كانت هذه المفاوضات بشأن الوضع النهائي أسرع كان ذلك أفضل.

دروس القوة العظمى

بناءً على دروس هايتي والبوسنة، أعد التدخل في كوسوفو المسرح لسياسة خارجية أمريكية جديدة وتقسيم جديد للعمل بين المؤسسات الدولية. فسوف تُترك الأمم المتحدة للمفاوضات السياسية، حيث يوجد سلام يجرى تحقيقه وحفظ سلام عندما يكون هناك سلام يُحافَظ عليه. وسوف تركز الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية غير الناتو على بناء المؤسسات والقدرات، وسوف يتولى الناتو وتحالفات القوى القادرة، بقيادة الولايات المتحدة، الحروب، أو ما يسمى عمليات تنفيذ القانون.

حتى الآن مازالت الولايات المتحدة القوة الرائدة القادرة على هذا التنفيذ. وعلى الرغم من اتخاذ الأوروبيين خطوات لخلق قوة قادرة على التدخل وتنفيذ القانون تسمى "قوة الانتشار السريع"، فمازالت التقسيمات السياسية تعوق فاعليتها. ولم تنفق الحكومات الأوروبية الأموال اللازمة على المعدات ولم تتفق فيما بينها على كيفية العمل بشكل مستقل عن الناتو. وكما قال مارشال جو بريطاني سابق، فإن "الأمر فوضى شاملة".[٥٩]

ومع ذلك فالأوروبيون قادرون، من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، على توفير المساعدة المهمة في تطوير مؤسسات الحكم المحلية، وتوفير الشرطة الدولية، وتدريب قوات الشرطة المحلية. وفي درس سيظهر على السطح من جديد في أعقاب حرب عام ٢٠٠٣ مع العراق، أظهرت جهود حفظ النظام في التسعينيات أنه

لا بد من بقاء القوات الدولية. ليس إلى أن تكتمل المهام العسكرية فحسب، بل كذلك إلى أن توجد الإرادة والهياكل السياسية المحلية كي تدعم الحكومة المستقرة وقوة أمن محلية لتحفظ السلام. وهكذا تعتمد "استراتيجية الخروج" بالنسبة للمجتمع الدولي على التطور السياسي الذي يستغرق عقوداً.

قضت التجربة في هايتي والبوسنة وكوسوفو على الخرافة التي واجهها كلينتون في نهاية الحرب الباردة القائلة إن الولايات المتحدة يمكنها التراجع إلى النزعة الانعزالية. فقد تطلبت مصالح الولايات المتحدة وقيمها القيادة والمشاركة. ورداً على ذلك خلق كلينتون استخداماً جديداً للقوة لدعم الدبلوماسية الأمريكية الجديدة في المناطق التي كانت تعتبر قبل ذلك خارج مصلحة أمريكا الاستراتيجية. وكان يُنظر حينذاك إلى عدم الاستقرار الذي خلقه الصراع والعنف العرقيين في مناطق مهمة للمصلحة الأمريكية، كأوروبا ونصف الكرة الغربي، على أنه يؤثر على الأمن الأمريكي ويستحق المشاركة العسكرية والسياسية الأمريكية، على أن تكون القوات البرية هي الملاذ الأخير. وقد تغيرت رؤية أمريكا لمصالحها في البلقان من رفض وزير الخارجية جيمس بيكر القائل إنه "لا ناقة لنا ولا جمل" إلى الاعتراف بأن الحرب في البلقان تهدد مصلحة أمريكا الجوهرية في وجود استقرار في أوروبا، ومصداقية الالتزام الأمريكي، بل وبقاء الناتو نفسه.

خلال هذه الفترة، كافح كلينتون كذلك للتغلب على خرافة التسعينيات الأخرى القائلة إنه ينبغي على الولايات أن تكون شرطي العالمي، لاعتقاد الكثيرين أنه يمكنها أن تكون كذلك. وأوضح كلينتون أن التزام أمريكا بالمشاركة عسكرياً ليس بلا حدود: فنشر القوات البرية في الصراع لا يزال محفوظاً للتهديدات الاستراتيجية الكبيرة مثل روسيا المتمردة أو العراق أو الأعداء المحتملين في آسيا. وخلاف هذه المناطق، حدد كلينتون المشاركة بناءً على مستوى المصلحة الأمريكية. وهكذا فإنه في هايتي والبلقان كان تهديدات تلك المصالح كافية لدفع المشاركة، لكنها كانت مشتتة بما يكفي لتبرير الجهد المعقد والصعب للعمل مع حلفاء أمريكا بدلاً من السعي للعمل بشكل مفرد. وكما

سنبحث في فصل لاحق، كانت مصالح أمريكا في إفريقيا أكثر تشتتًا، مما جعل الولايات المتحدة أكثر ترددا في المشاركة في صراعات القارة.

رفضًا لخرافتي الانعزال والمسئولية في كل مكان، سعى كلينتون لتحقيق توازن المشاركة الذي يعكس دور الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، ذلك الدور الذي سيثبت في وقت لاحق أنه أكثر فاعلية من المقاربة التي سعى إليها بسذاجة الرئيس جورج دابليو بوش الذي يؤمن بخرافة الهيمنة. وخلال العامين الأولين من فترة رئاسته، أعاد كلينتون تحديد الاستعمال الجديد للقوة والدبلوماسية الذي يهدف إلى حماية الرؤية الأكثر اتساعًا لمصالح أمريكا والحفاظ على الدعم الدولي الواسع. كما سعى إلى استخدام قوى أمريكا لحماية مصالح أمريكا الأوسع وتعزيزها على المسرح العالمي خلال فترة التحدي والفرصة غير المسبوقين.

البحث عن مبدأ

يحاول كل رئيس أمريكي خلق "مبدأ" يحدد بعض الأولويات الجوهرية للسياسة الخارجية الأمريكية. فقد أنذر الرئيس مونرو العالم أن لا يتدخل في نصف الكرة الغربي. ونص مبدأ ترومان على أن الولايات المتحدة سوف "تحتوي" انتشار الشيوعية في العالم. ودعا مبدأ ريجان إلى دعم القوى المناوئة للشيوعية، أو "المقاتلون الأحرار"، في أنحاء العالم. ومع ذلك فقد كافح كلينتون كي يصل إلى ما يمكن تسميته "مبدأ كلينتون".

خلال سنوات فترة رئاسة كلينتون الثمانية، كانت إدارته تجد صعوبة في تحديد أهداف سياستها الخارجية الشاملة لجمهور أمريكي كان لا يزال معتادًا على الهدف الوحيد الخاص باحتواء الاتحاد السوفيتي. وقد حاول توني ليك أن يقيم السياسة الخارجية الأمريكية على توسيع الديمقراطية في أنحاء العالم، إلا أنه ثبت أن مركز الاهتمام هذا ضيق جداً. وطرحت مادلين أولبرايت "تعددية الأطراف الحاسمة"، لكن

هذا المصطلح الصعب كان يركز على الأمم المتحدة ولم يعكس الحاجة الطارئة لخوض الأمر على نحو منفرد. ووجد كلينتون عزاءً كبيراً في إعادة قراءة سيرة الرئيس هاري ترومان التي كتبها ديفيد ماكولوه(٦٠) وقارن علناً الصعوبات التي يواجهها في تحديد سياسية ما بعد الحرب الباردة بكفاح ترومان لوضع قواعد جديدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وغالبًا ما كان كلينتون يقول: "في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرةً، كان الجميع يظنون أننا نعرف ما يجب علينا عمله." وفي إشارة إلى أنه كانت هناك فجوة مدتها عامان قبل أن يحدد ترومان اتجاه أمريكا بمبدأ ترومان، قال كلينتون: "بمعيار ترومان، ليس أدائي شديد السوء."

لم يكن كلينتون بمفرده في الكفاح للتوصل إلى مبدأ مرشد للسياسة الخارجية حين ظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة. فقد كان المؤرخون والساسة والنقاد يحاولون جاهدين حل المشكلة خلال التسعينيات. وزعمت النظريات الرائعة للعلاقات الدولية من قبيل "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما أن الكل سوف يتبنى القيم الديمقراطية الغربية، وبذلك ينتهي الصراع، بينما تنبأ "صراع الحضارات" لصمويل هنتنجتون بأن الانقسامات الدينية والثقافية سوف تفاقم الصراع.(٦١) ومع ذلك فلم تثبت أحداث التسعينيات أيًا من النظريتين.وفي الوقت نفسه دفع انهيار البعض في الكونجرس إلى الدعوة إلى انسحاب الولايات المتحدة من المشاركة الدولية. فعلى سبيل المثال، قال السناتور جيسي هيلمز مراراً إنه ينبغي للولايات المتحدة مغادرة الأمم المتحدة.(٦٢)

ومع ذلك فهم كلينتون ومستشاروه حاجة الولايات المتحدة إلى القيادة في الخارج لحماية مصالح أمريكا. لكن الطبيعة المعقدة للعلاقات الدولية التي أعقبت الحرب الباردة كذَّبت تعريف الصيغة البسيطة التي يتم بناءً عليها السعي للتوصل إلى سياسة خارجية. وبينما تميزت الحرب الباردة بنظام ثنائي الأقطاب، فقد تميزت حقبة ما بعد الحرب الباردة بالفوضى. وكانت الصراعات العرقية والدول الفاشلة والدول المارقة والإرهاب الدولي مجرد بعض التهديدات التي كان لا بد من التصدي لها. وبشكل

خاص، ثبت استحالة وجود مبدأ واحد يرشد السياسة الامريكية وسط هذه المجموعة من التهديدات.

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ليس هناك تهديد واحد متحد أو نظرية تبرر إقرار قضية واحدة أو سياسة واحدة مقابل كل ما سواها. بل إنه حتى هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ لم توفر سياقًا جديدًا دائمًا لمبدأ بسيط. ففى البداية جرب الرئيس جورج دابليو بوش "إما أن تكون معنا أو تكون ضدنا" في مسعى لتعزيز هدف أمريكا وهي تحارب الشر. إلا أن تعقيدات الشئون العالمية سرعان ما قوضت مقاربة المبدأ الثنائي هذه وكان لا بد من السعى للتوصل إلى سياسات أكثر مهارة. وفى وقت لاحق جرب بوش "الدفاع الاستباقى عن النفس" اعتقاداً منه بأنه يمكن للولايات المتحدة العمل بمفردها لإعادة تشكيل العالم. لكن هذه الخرافة ثبت خطورتها على مصالح أمريكا. وكان المطلوب هو سياسة أكثر تقدمًا وتعقيدًا وتدرجًا.

ميراث كلينتون من السياسة الخارجية

تخلى كلينتون فى النهاية عن البحث عن ملخص لسياسته الخارجية التى "يمكن وضعها على ملصقات مؤخرة السيارات" وحددها بدلاً من ذلك في مجموعة من المبادئ التي ترشد سياساته ومشاركة أمريكا. وعلى الرغم من رفض الرئيس بوش لها فى فترة رئاسته الأولى، فقد ظلت تقدم مبادئ مرشدة دائمة من المرجح أن تعود إليها الولايات المتحدة فى فترة بوش الثانية عندما يتضح الواقع.

كان لا بد للولايات المتحدة من مواجهة التحديات الدولية بمجموعة كاملة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية المعدة للقيادة لكن يمكنها كذلك كسب التأييد. وعلى عكس سلفه، فهم كلينتون أن النجاح يعنى في الغالب دبلوماسية موسعة قبل استعمال القوة، أو بجانبه. وفى هذا العالم الجديد سوف يتم تحقيق معظم أهداف

أمريكا - الأمن والرخاء الاقتصادى واتساع الحريات الجوهرية التى يقدرها الأمريكيون - فى أغلب الأحيان ليس بالقوة أو القمع وإنما بالإقناع وبناء التحالفات. وسوف يجعل ذلك من الأسهل الاعتماد على مساعدة الآخرين. وهكذا شرع كلينتون فى بناء أسس النظام العالمى الذى يساعد على تقييد أعمال الآخرين السلبية، وبناء الدعم الإيجابى والمعزز للديمقراطية، وحكم القانون، ويوفر عملاً مشتركًا عندما يكون الرد على العنف مطلوبًا.

أسس كلينتون سياسة خارجية أمريكية عريضة غرست المصالح الأمريكية بقوة فى المجتمع الدولى. ويمكن تلخيص مقاربته فى خمسة مبادئ:

١- ضمان بقاء حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأمريكية هو تحالفاتها مع أوروبا وآسيا.

٢- ضمان قيام علاقتها مع القوى الرئيسية الأخرى، وخاصةً روسيا والصين، على التفاعل المبدئى والبنَّاء.

٣- الاعتراف بأن الصراعات المحلية لها نتائج عالمية، وبذلك يكون من اللازم حلها قبل أن تتصاعد وتضر المصالح الحيوية.

٤- معالجة الأخطار الجديدة التى يبرزها التقدم التكنولوجى ومسامية الحدود.

٥- تكامل الأسواق الاقتصادية وتوسيعها على المستوى العالمى لتعزيز المصالح الأمريكية والقيم الديمقراطية.(٦٣)

أدرك كلينتون كذلك الحاجة إلى إعادة تنظيم الجيش الأمريكى ليواجه تحديات حروب ما بعد الحرب الباردة. وقد وعى دروس حالات الفشل المبكرة فى التسعينيات فى البوسنة والصومال وهايتى وضمن أن يكون لدى خَلَفه جيش يكسب الحروب فى أفغانستان والعراق. وعلاوة على ذلك، اعترف كلينتون بالحاجة إلى قيادة أمريكا فى مواجهة التحديات الجديدة. وبانتهاء فترة رئاسته سوف تحقق سياساته كلها منجزات كبيرة قدمت للإدارات القادمة مخططًا سليمًا لمشاركة أمريكا فى الخارج. وفى أعقاب

هجمات الحادى عشر من سبتمبر، مازالت هذه السياسات بمثابة مرشد لحماية مصلحة أمريكا. واعتماداً على منجزات كلينتون، ينبغى على خلفائه اتباع سياسة لتقوية المشاركة دون التسامح مع الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

عشية القرن الحادى والعشرين، أدرك الرئيس كلينتون أن الولايات المتحدة، وهى تواجه ثورة التكنولوجيا والتجارة العالمية وتهديد الإرهاب الدولى، لا بد لها من الاعتماد على منظومة عالمية من المعاهدات والقوانين الدولية. وبدلاً من أن تقيد هذه المنظومة الولايات المتحدة على نحو لا داعى له، كما اتهمها المعارضون، فقد وسعت شبكة البلدان الأرجح أن تلعب طبقًا لقواعد اللعبة. وبهذه الطريقة عمل كلينتون على تقوية وإصلاح المؤسسات الكبرى التى تأسست فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. كما قاد الجهد العالمى لتقوية بنيته المالية الدولية لتشمل الاقتصادات الناشئة وتعزيز الشفافية فى الحكومات والمؤسسات المالية، وخلق قواعد تنظيمية أقوى بخصوص إقراض الدول. وكذلك حض على إصلاح صندوق النقد الدولى كى يحقق الشفافية والمحاسبة وممارسات الإقراض الأكثر مساواةً. ومع انفجار التجارة العالمية من ٤ مليارات فى العام الذى تولى فيه كلينتون منصبه إلى حوالى ٦.٦ تريليون عندما غادره، دعَّم كلينتون أكثر من ثلاثمائة اتفاقية تجارة حرة وتجارة عادلة ثنائية وإقليمية.[٦٤] وبلغت جهود كلينتون لتشجيع التجارة العالمية ذروتها بإنشاء منظمة التجارة العالمية فى يناير من عام ١٩٩٥ بهدف خفض التعريفة الجمركية وتسوية النزاعات التجارية وتطبيق قوانين التجارة العالمية.

فى النهاية، تطلبت إدارة تحديات العولمة إدارة دولية أكبر وقيادة أمريكية قوية. وكما أشار مستشار الأمن القومى السابق ساندى برجر فى عام ٢٠٠٠، فإن "العولمة لها سمات يمكننا استغلالها لتعزيز أهدافنا الدائمة الخاصة بالديمقراطية والرخاء المشترك والسلام. ... وقد حدثت أكثر تطورات العالم الحديثة إيجابية لأن العولمة قضت بها".[٦٥]

قدم كلينتون كذلك الدعم الأمريكي لمجموعة من معاهدات حقوق الإنسان والحد من انتشار الأسلحة الدولية. وعلى جبهة حقوق الإنسان، ساعدت إدارة كلينتون في إنشاء مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وشاركت في رعاية القرارات اللاحقة من أجل تحسين حقوق الإنسان في الصين وروسيا وكوبا وإيران والعراق.(٦٦) ساند كلينتون كذلك الحد من السلاح الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية وحصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. وقد ضمن موافقة الرئيس الروسي بوريس يلتسين على معاهدة الحد من الأسلحة ستارت ٢ في عام ١٩٩٢، وهي الاتفاقية التي سوف تخفض عدد الرؤوس النووية في البلدين بنسبة ٥٠ بالمائة تقريبًا على مدى عشر سنوات. كما حض كلينتون على الموافقة الرسمية على المعاهدة، وهو ما منحه مجلس الشيوخ ومجلس الدوما الروسي في عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠ على الترتيب. كما وقع على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية التي تحظر كل التجارب النووية التي تجرى تحت الأرض، على الرغم من رفض مجلس الشيوخ للمعاهدة الدولية في عام ١٩٩٩.

عندما وضع كلينتون هذه المعايير الدولية، عمل على توحيد أوروبا في أعقاب سقوط سور برلين، وهو أحد أهم منجزاته. فقد دعَّم الديمقراطيات الجديدة، وخاصةً بالمجيء بها كشركاء في البُنى العابرة للأطلسي. وأحيا كلينتون الناتو وعدَّله ووسعه ليشمل جمهورية التشيك والمجر وبولندا. وقد بدأ البرنامج التدريبي "شراكة من أجل السلام" للمساعدة في إعداد الديمقراطيات الجديدة في وسط أوروبا للعضوية المحتملة في الناتو. كما فاوض على بنية جديدة أكثر استقرارًا للقوى التقليدية في أوروبا من خلال معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي خلقت مجموعة جديدة شفافة على قدر كبير من الاستقرار من القيود القوى التقليدية.

ركز كلينتون كذلك على إدخال القوى الرئيسية، كروسيا والصين، الحظيرة. ففي أعقاب الحرب الباردة، واجه إصلاحيو روسيا صراعًا داخليًا ضد الشيوعيين السابقين المتشددين. وألقى كلينتون بكل دعمه وراء الإصلاحيين، حيث أيد بقوة الرئيس بوريس

يلتسين أثناء سعيه لخلق ديمقراطية تقوم على اقتصاد السوق. كما سعى كلينتون إلى إدخال روسيا البناء الدولي كطريقة لإعادة فرض الحركة الإصلاحية، بما في ذلك الحض على ضم روسيا في مجموعة الدولة الصناعية السبع الكبرى، جاعلاً إياها مجموعة الثمانية. بل عمل كلينتون على إقامة شراكة قوية بين الناتو وخصمه السابق روسيا. وباللانحة التأسيسية للناتو - روسيا، بدأت روسيا علاقة تعاونية جديدة مع الناتو، على الرغم من اعتراضاتها على توسيع الناتو ليشمل أوروبا الشرقية. ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، خدم الجنود الروس والأمريكيون إلى جانب بعضهم فى كل من كوسوفو والبوسنة.

بالمثل، بذل كلينتون قدراً كبيراً من الجهد لإدارة الفرص والمخاطر مع القوة العظمى الأخرى، الصين. واعترافًا بالشكوك المحيطة بمستقبل الصين، سعى كلينتون إلى إشراك القيادة في القضايا العالمية، بينما كان يضغط على بكين بشأن القضايا المهمة كحقوق الإنسان وعدم انتشار الأسلحة النووية والتعاون الإقليمي وضمان الاستقرار في مضيق تايوان وكوريا الشمالية. كما كان يرسل إشارات قوية حين الضرورة، بما في ذلك إرسال القوات البحرية إلى المضيق في عام ١٩٩٦ لمواجهة التدريبات العسكرية التي تمثل خطراً.

وقد عمل كذلك على إدخال الصين في المجتمع العالمي، حيث قاد مسعى ضمان دخول الصين منظمة التجارة العالمية. ووافق كلينتون على تطبيع العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وهو التغير الأهم في التعاملات بين البلدين منذ تطبيع عام ١٩٧٩. واعتقاداً بأن المصالح الأمريكية تخدمها الصين الآمنة المستقرة المنفتحة المزدهرة، نظر كلينتون إلى هذا البلد على أنه "شريك استراتيجي" وسعى إلى دخول الصين المنظومة الدولية لمنع انتشار الأسلحة والتجارة، وهي المنظومة التي سوف تفرض حكم القانون بالنسبة للشعب الصيني. وقال ساندي برجر: "كما ساعدت النافتا على تآكل القاعدة الاقتصادية لحكم الحزب الواحد في المكسيك، فإن المشاركة في منظمة التجارة العالمية ... يمكن أن تساعد على تعزيز التغير في الصين."[٦٧]

بغرس السياسة الأمريكية بقوة فى القانون الدولى والمؤسسات الدولية، نجح كلينتون فى حض الدول الأخرى على أن تحذو حذوه، وقد ساعد على جعل النموذج الويلسونى لنسق القوانين التى تلتزم بها الدول أقرب إلى الواقع، وشجع بذلك الآخرين على اللعب طبقًا للقواعد والمشاركة فى عبء المسئوليات الدولية. وبينما كان كلينتون يعمل فى إطار النظام العالمى إذا أمكن ذلك، فقد اعترف أيضًا بأن أمريكا سوف تضطر لاستخدام القوة، بما فى ذلك العمل بشكل منفرد، لحماية مصالحها والدفاع عنها، خاصةً ضد صدام حسين وأسامة بن لادن، كما سنبحث فى الفصول التالية.

سواء من خلال استخدام القوة أو الدبلوماسية أو القوة الاقتصادية، فقد أدرك كلينتون ضرورة قيادة الولايات المتحدة للعالم باعتبارها "القوة العظمى غير الإمبريالية الأولى".[٦٨] ولكى تفعل ذلك، كان عليه إقناع الشعب الأمريكى والقادة فى أنحاء العالم بالتغلب على خوفهم من التخلى عن شىء من السلطة السيادية من أجل خلق منظومة عالمية فعالة من القوانين والقواعد التنظيمية والمشاركة فى الأعباء، وكما لخص ستروب تالبوت نائب وزير الخارجية فى إدارة كلينتون الأمر، فإنه "بطريقة ما وإلى حد فريد فى تاريخ القوى العظمى، تحدد الولايات المتحدة قوتها - بل عظمتها نفسها - ليس من ناحية قدرتها على تحقيق الهيمنة على الآخرين والحفاظ عليها، بل من ناحية القدرة على العمل مع الآخرين لما فيه مصالح المجتمع الدولى ككل".[٦٩]

سوف يتحدى خليفة كلينتون هذه المقاربة فى جوهرها.

الهوامش

(1) Report of the Secretary-General pursuant to General Assembly Resolution 53/35, The Fall of Srebrenica, A/54/549-a, November 15, 1999,41-42.

(2) Echikson, William, Boston Globe, July 14, 1995, AS.

(3) Burns, Nicholas, U.S. Department of State, Daily Press Briefing, DPB #101, Monday, July 10, 1995.The United States placed ninety U.S. soldiers in Croatia to provide logistical support.

(٤) صوّت مجلس الشيوخ في السادس والعشرين من يوليو عام ١٩٩٠: باغلبية ٦٩ صوتًا مقابل ٢٩ صوتًا لصلحة رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى البوسنيين. وفي الأول من أغسطس من عام ١٩٩٥، صوّت مجلس النواب بأغلبية مؤيدة قوامها ٢٩٨ صوتًا مقابل ١٢٨ صوتًا. ونقض الرئيس كلينتون التشريع في الحادى عشر من أغسطس ولم يحاول الكونجرس إلغاء النقض.

(٥) من بين المفاوضين المعينين لتحقيق السلام في يوغوسلافيا السابقة: وزير الخارجية البريطاني السابق اللورد كارينتجتون (وزير خارجية الجماعة الأوروبية في الفترة من ١٩٩١إلى ١٩٩٢ ثم حل محله ديفيد أوين (١٩٩٢-١٩٩٥)، ووزير خارجية الولايات المتحدة سيروس فانس

Among the negotiators appointed to bring peace in former Yugoslavia: the former British foreign secretary Lord Carrington (for the European Community 1991-1992), then replaced by David Owen (1992-1995); the former U.S. secretary of state Cyrus Vance (for the UN 1993-1999); Carl Bildt, former Swedish prime minister, as European Union peace envoy's high representative in Bosnia (1999-2001); Thorvald Stoltenberg, as UN representative to the International Conference on the Former Yugoslavia from 1993 to 1996.

(6) Shawcross, William, Deliver Us from Evil, 161. Only half were infantry soldiers; the rest were in support capacities.

(7) For a detailed account of the tragedy of Srebrenica, see: the Report of the Secretary-General pursuant to General Assembly resolution 53/35.

(8) Quoted in Mark Danner, "The Killing Fields of Bosnia," New York Review of Books, September 24, 1998.

(9) The administration declassified spy photos for the UN Security Council on August 10, 1995. "Daily Reports on the Balkan Conflict," CNN Online, August 10, 1995, http ://www. cnn.com/WORLD/Bosnia/ updates/august95/8-10/massgraves.jpg.

(10) Crossette, Barbara, "U.S. Seeks to Prove Mass Killings," New York Times, August 11, 1995, A3.

(11) Darnton, John, "Conflict in the Balkans: Policy_Allies Warn Bosnian Serbs of 'Substantial' Air Strikes If UN Enclave Is Attacked; Accord in London" New fork Times, July 22, 1995, p. Al.

(12) انظر: Report to the OSCE: The International Helsinki Federation for Human Rights Fact-Finding Mission to the Krajina, August 17-19, 1995, 1. See also: Ivo H. Daalder, Getting to Dayton, the Making of America's Bosnia Policy, 120-123.

(١٣) كان الكروات والبوسنيون شركاء في اتحاد فدرالي ، حيث كان البوسنيون يسيطرون على ٣٠ بالمائة والكروات على ٢١ بالمائة. انظر:

UN report A/54/549-a 91.

(14) Burg, Steven L., "Coercive Diplomacy in the Balkans," in The United States and Coercive Diplomacy, edited by Robert J. Art and Patrick M. Cronin (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 2003), 60.

(15) Wirthlin Quorum, June 1995. Gallup public opinion survey released February 1, 1995.

(16) "Clinton Fatigue Undermines Gore Poll Standing," Pew Center for People and the Press. New Interest Index: Final Topline No. 1, 786, March 1999. http://people-press.org/reports/print/php3?PagelK=309.

(١٧) كان التعهد في أكاديمية القوات الجوية الذى كتبه ليك أوسع مما وافق عليه المدراء. وبعد اعتراض زملائه، أعاد الرئيس صياغة التعهد بلغة أضيق. ونص الحادي والثلاثين من مايو هو "ينبغي أن نكون مستعدين لمساعدة الناتو إذا قرر تلبية طلب من جنود الأمم المتحدة للمساعدة في الانسحاب أو إعادة

تشكيل قواتها أو تعزيزها". وكان نص الثالث من يوليو هو: "إذا قرر حلفاؤنا أنه لا يمكنهم مواصلة مهمة الأمم المتحدة وقرروا الانسحاب ... ينبغي علينا مساعدتهم في الخروج"، حيث أسقط الإشارة إلى أية مساعدة إلى بقيت الأمم المتحدة.

(١٨) للاطلاع على ملخص ممتاز لتطور سياسية كلينتون في البوسنة، انظر:

Daalder, Getting to Dayton.

(19) Lake, Anthony, Six Nightmares: Real Threats in a Dangerous World and How America Can Meet Them (Boston: Little, Brown, 2000), 147.

(20) Woodward, Bob, The Choice (New York: Simon & Schuster, 1996), 263.

(٢١) ترأس رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور المؤتمر مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والناتو ومجموعة الاتصال وغيرها من الجهات التي أسهمت في قوات الأمم المتحدة.

(22) Daalder, 75-77.

(23) See: Daalder, 111, and Lake, Six Nightmares, 149.

(24) Daalder, 131.

(25) Shawcross, 13.

(26) Holbrooke, Richard, To End a War (New York: Random House, 1998), 132.

(٢٧) روبرت فريزر نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأوربية والكندية، وجوزيف كروزل نائب مساعد وزير الدفاع لشئون الأمن الدولي، واللفتنانت س. نيلسون درو بالقوات الجوية الأمريكية، ومجلس الأمن القومي.

Robert

(28) Holbrooke, 138-141.

(29) Holbrooke, 142-152. Quote from 152.

(30) See: Fact Sheet Operation Deliberate Force in the NATO Regional Headquarters Allied Forces Southern Europe's Web site http://www.fas.org/man/dod-10 l/ ops/ docs/DeliberateForceFactSheet.htm.

(31) Daalder, 129-134.

(32) Holbrooke, 363.

(33) Daalder, 180.

(34) "Serbian Reform Stalls Again," International Crisis Group, Balkans Report no. 145, July 17. 2003; See also: "Bosnia's Nationalist Governments: Paddy Ashdown and the Paradoxes of State Building," International Crisis Group, Balkans Report no. 146, July 22, 2004.

(35) Neuller, Elizabeth, Boston Globe, December 1,1995, 10.

(٣٦) بقي في البوسنة ألف وخمسمائة وثمانون جنديًا أمريكيًا كجزء من القوات الدولية البالغ قوامها ثمانية عشر ألف جندي، وبالإضافة إلى ذلك، بدأ الأوروبيون مهمة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وتضم المهمة خمسمائة ضابط شرطة من أكثر من ثلاثين بلدًا، من بينها خمس عشر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. وسوف يتولى الاتحاد الأوروبي رئاسة قوة حفظ السلام في البوسنة بدلاً من الناتو في بداية عام ٢٠٠٥، in Bosnia NATO, "SFOR Organization," updated June 1, 2004, http://www .nato.int/sfor/organisation/sfororg.htm.

(37) Report of the Secretary-General, A/54/549-a, 93.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٩٤

(٣٩) المرجع السابق، ص ٩٧

(٤٠) المرجع السابق، ص ١٠٣-١٠٤

(٤١) على عكس المعتقدات الشائعة، لم يضرب خروشوف بحذائه على الطاولة.

(42) United States-UN Press Release # 15 5 (9 8), September 23, 1998, available at http://www.un.int/usa/98_155.htm.

(43) Daalder, Ivo H., and Michael E. O'Hanlon, Winning "Ugly: NATO's War to Save Kosovo (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2000), 43.

(44) Silverman, Jon, "Racak massacre haunts Milosevic trial," BBC, February 14, 2002, http ://news. bbc. co. uk/1 /hi/world/ europe/1812847.stm.

(45) The Contact Group consisted of the foreign ministers of France, Germany, Italy, Russia, the UK and the United States.

(46) Daalder and O'Hanlon, 75.

(47) Clark, Wesley K., Waging Modern War.

يقدم كلارك في مذكراته وصفًا مفصلاً ممتازًا لحملة كوسوفو؛ وخوض الحرب في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

(48) Daalder and O'Hanlon, 108-109.

(49) Newsweek poll conducted April 21-22, 1999, by Princeton Research Associates, http://www.pollingreport.com/serb9904 .htm.

(50) 50. "World: Europe Nato vows to 'tighten the screw'" BBC, http://news.bbc.co.uk/l/ hi/world/europe/326924.stm. See also: William Drozdiak and Thomas W. Lippman, "Clinton Joins Allies on Ground Troops; Milosevic's House, Serb TV Struck as NATO Heads Meet." Washington Post. April 23, 1999, Al.

(51) Clark, xxii.

(52) Daalder and O'Hanlon, 156.

(53) NATO's KFOR Web site, http://www . nato. int/docu/facts/2 000/kosovo. htm.

(54) "NATO Waits, Russians Head for Kosovo," Associated Press, published in Chicago Tribune, June 11, 1999, 1C. KFOR stands for Kosovo Force.

(55) NATO. "NATO's Role in Relation to Kosovo." August 9, 2000, http://www .nato.int/docu/facts/2000/kosovo.htm.

(56) http://news.bbc.co.Uk/2/hi/europe/

3522230.stm; UNMIK figures as of November 2003, available at http://www .un.org/Depts/dpko/dpko/home.shtml.

(57) Berger, Samuel R., "Power and Authority: America's Path Ahead," chapter in upcoming book.

(٥٨) تدعو مجموعة الأزمات الدولية منذ فترة طويلة إلى استقلال كوسوفو المشروط.

(59) Ready or Not," The Economist, May 24, 2003.

(60) McCullough, David, Truman (New York: Simon & Schuster, 1994).

(61) Fukuyama, Francis. The End of History and the Last Man (New York: Free Press, 1992); Huntington, Samuel P. The Clash of Civilizations and the Remak-

ing of World Onfcr(NewYork: Simon & Schuster. 1998).

(62) Schweid, Barry, "Helms Says U.S. Should Withdraw From UN If Reforms Aren't Adopted," Associated Press, August 20, 1996.

(63) A Foreign Policy for the Global Age: The Clinton Administration Record 1993-2001, internal NSC working document.

(٦٤) المرجع السابق

(65) Berger, Sandy, "A Foreign Policy for the Global Age," Foreign Affairs (November/ December 2000): 24.

(66) Information obtained from White House Fact Sheet, issued December 6, 2000, available at http://hongkong.usconsulate .gov/uscn/wh/2000/120602.htm.

(67) Berger, Sandy, "A Foreign Policy for the Global Age," 29.

(68) Summers, Lawrence, as quoted in Samuel P. Huntingon's "The Lonely Superpower," Foreign Affairs (March/April 1999): 38.

(69) Prestowitz, Clyde, Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions (New York: Basic Books, 2003), 21-

الفصل الخامس

أهى سياسة خارجية واقعية؟

تعلمنا أن رفاهنا يعتمد على رفاه دول أخرى بعيدة. تعلمنا أن نكون مواطنين عالميين، وأفرادًا فى المجتمع الإنسانى.

- فرانكلين روزفلت

لم يقبل الحزب الجمهورى قط سياسة كلينتون الخاصة بالمشاركة الخارجية للويلسونية الجديدة. فقد انتقد المحافظون كلينتون لتدخله برغبة شديدة وببطء شديد، ولتحاشيه الوضوح الأخلاقى أثناء استخدام الجنود فى مهام إنسانية تتجاوز المصلحة القومية، ولتقييد أمريكا ببناء معاهدات وتحالفات دولية بينما يحد من مسئولية البلاد لقيادة العالم. وسخر السناتور بوب دول من "نموذج الإهمال والتأخير وعدم الحسم"،[1] وتحدث السناتور تشاك هاجل عن فراغ فى القيادة السياسية الخارجية بسبب "رئيس ليس مشاركًا، وليس مهتمًا بالقدر الكافى."[2]

بغض النظر عن الدقة، كانت الانتقادات عرضًا لعلة أعمق استقرت فى دوائر السياسة الخارجية المحافظة عند انتهاء الحرب الباردة. فمع اختفاء الشيوعية، كانت هناك قضية واحدة توحد الجمهوريين بشأن الشئون الدولية: الكراهية المشتركة لمقاربة بيل كلينتون. إذ تجاهلوا دروس التسعينيات وسعوا بدلاً من ذلك إلى الحفاظ على بساطة الحرب الباردة الخاصة بالاحتواء. وكان من الصعب على مسئولين تدربوا فى

فنون "دراسة السياسات السوفيتية" Kremlinology والاستراتيجية النووية والنظر خارج الإطار الذى ورثوه للتفكير فى العالم. وكانت الدول، وليس الجهات الفاعلة ما دون الدول، هى الهم الأعظم. وظلت الأسلحة النووية والدفاعات الصاروخية والأعمال التى لم تنته منذ أيام الحرب الباردة - كوريا والصين وتايوان وكوبا - هى فى نظرهم التحديات الأساسية. وأثناء وضع المفاهيم الخاصة بدور أمريكا الجديد فى العالم، ظهرت انقسامات عميقة - ولا تزال قائمة - فى دوائر السياسة الخارجية المحافظة، وبدأت ثلاث مجموعات الترويج لأفكار شديدة الاختلاف بشأن مستقبل أمريكا كقوة عظمى.

على الرغم من عدم وضوح أى منظور بالكامل، هناك ثلاثة معسكرات عريضة: الواقعيون والانعزاليون والمهيمنون.

كانت نظرة السياسة الواقعية التقليدية - الواقعية الباردة والاهتمام بـ"توازن القوى" والعمل الحذر من أجل المصلحة الذاتية الصرفة للدولة - هى المنظور السياسى السائد فى دوائر السياسة الخارجية المحافظة فى عام ٢٠٠٠ وكانت مجسدة فى وزيرى الخارجية السابقين هنرى كيسنجر وجيمس بيك ومستشار الأمن القومى السابق برنت سكوكروفت. فقد سعوا إلى سياسة الوفاق والمصالحة أثناء الحرب الباردة؛ وها هم يرفضون استخدام كلينتون للقوة فى الصراعات والمناطق التى تخرج عما عرفوه بأنه مصالح الأمن القومى الأمريكى. إذ اعتُبرت التدخلات العسكرية فى الصومال وهايتى والبلقان تشتيتًا للانتباه وإهدارًا للطاقة والمكانة والموارد. وكان تفاعل الدول الكبرى هو الموشور الذى يرون من خلاله العالم: مد وجزر النفوذ والقوة الذى يحدد بالفعل مصير أمريكا. فالمصالح وليس الأخلاق هى ما يحدد إدارة التهديدات التى تمثلها روسيا والصين وغيرهما من القوى الناشئة. ومن أجل الأمن، ينبغى على أمريكا الاعتماد على الاحتواء والردع، تدعمهما ضمانات مطلقة للرد على الأعمال العدوانية ضد المصلحة القومية.

ربما أبرز أبو هذه المؤسسة، هنرى كيسنجر، رؤية الواقعيين بشأن سياسة كلينتون الخارجية على نحو أكثر وضوحاً في كتابه "هل أمريكا بحاجة إلى سياسة خارجية؟" فقد اتهم كيسنجر كلينتون وإدارته بـ"التراجع عن مفهوم المصلحة القومية وعدم الثقة في استخدام القوة ما لم تكن مقدمة على أنها في خدمة قضية "غير أنانية" – أي أنها لا تعكس مصلحة أمريكية محددة". ورفض كيسنجر جيل كلينتون باعتباره يسعى وراء مقاربة "الانغماس في الملذات الخاص بفترة الاحتجاجات". وكان السياسي الذي أثَّر في صياغة السياسة من خلال إدارتي نيكسون وفورد (لكنه لم يدخل الحكومة منذ ذلك الحين) أن هذا الجيل "لم يربِّ قادة قادرين على إثارة الالتزام بسياسة خارجية دائمة وطويلة المدى. بل إن بعضهم يتساءل عما إذا كنا بحاجة إلى سياسة خارجية بحال من الأحوال."[٢] وفي وضع ما بعد الحرب الباردة، كان كيسنجر يدافع كذلك عن البراجماتية بشأن الأخلاق والمعالجة البارعة للقوة أثناء تحقيق المصالح القومية المحددة بوضوح. إذ ينبغي للقوة العظمى أن تشارك، لكن دون تشتيت.

على جانبي الواقعيين، في العادة على هامش السلطة، كان هناك الانعزاليون والمهيمنون. وظهر الانعزاليون الجمهوريون، الذين فقد مصداقيتهم منذ الحرب العالمية الثانية، على السطح في منتصف التسعينيات. وكانوا يزدرون مشاركات كلينتون الدولية، وخاصةً رغبته في تقوية المؤسسات والأعراف الدولية. وكان تفكيك الاتحاد السوڤيتي، في رأي الانعزاليين، فرصة لإعلان الانتصار والانسحاب من التشابكات الخارجية والعودة للداخل. وأصبح الانعزاليون على قدر كبير من القوة في أعقاب انتخابات التجديد النصفي في عام ١٩٩٤ التي شهدت سيطرة الجمهوريين على الكونجرس بمجلسيه لأول مرة منذ أربعين عامًا. وكان لأعضاء مجلس الشيوخ مثل چيسي هيلمز، الانعزالي المطلق، ونيوت جنجريش، وهو كذلك مهيمن ناشئ، تأثير هائل على السياسة الخارجية، مما قوَّض جهود البيت الأبيض لإدارة دور أمريكا الجديد في العالم بفاعلية.

بعد أن دخلت القيادة الانعزالية الجديدة في الكونجرس الانتخابات بـ"العقد مع أمريكا"(٤) الخاص بها، ضغطت من أجل تنفيذ أجندتها المتطرفة؛ وهي الحض على تشريع يمنع الرئيس من وضع المقاتلين الأمريكيين تحت قيادة ضابط أجنبي أو الأمم المتحدة، والتصويت ضد إرسال قوات حفظ سلام إلى البلقان، والمطالبة بانسحاب الولايات المتحدة من هايتي، والسعي لمنع منظمة التجارة العالمية من القدرة على فرض تغييرات في قوانين الاستهلاك والبيئة الأمريكية، ومعارضة جهود سداد التزامات الولايات المتحدة المالية المتأخرة للأمم المتحدة، واستنكار الحرب في كوسوفو. وسوف يخبو نجمهم مع إدراك ضرورة المشاركة الأمريكية قرب نهاية العقد. وأنهى الحادي عشر من سبتمبر الجدل - إذ كان لا بد لأمريكا من المشاركة مع العالم.

مبرر جديد لدورنا في العالم

استمد المهيمنون خبرتهم، وأيديولوجيتهم، من حقبة رونالد ريجان. فبينما كان واقع الحرب الباردة يقيدهم في الثمانينيات، في ظل قيادة الرئيس ريجان القوية والبسيطة، فقد ذاق المسئولون طعم إمكانية الهيمنة الأمريكية ولم يغب ذلك الحلم عن ناظريهم. وكان المهيمنون طوال معظم منتصف التسعينيات يُعتبَرون صوتًا هامشيًا، حيث كانوا يقضون جُلَّ وقتهم يجترون داخل مراكز الأبحاث اليمينية، مثل معهد أمريكان إنتربرايز، ويكتبون في الدوريات مثل "ويكلي ستاندارد". وكانت صفتهم المميزة هي الثقة الثابتة في الفوائد العالمية للهيمنة الأمريكية. وقد وصف هذه الرؤية بإيجاز ويليام كريستول عام ١٩٩٦ في مقال بمجلة "فورين أفيرز"، حيث قال: "الهيمنة الأمريكية هي الدفاع الموثوق به الوحيد ضد انهيار السلام والنظام العالمي. ولهذا السبب لا بد أن يكون الهدف الصحيح للسياسة الخارجية الأمريكية هو الحفاظ على تلك الهيمنة لأطول فترة ممكنة في المستقبل. ولتحقيق هذا الهدف، تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية ريجانية جديدة خاصة بالهيمنة العسكرية والثقة الأخلاقية."(٥)

المهيمنون، الذين كثيرًا ما يُخلَط بينهم وبين المحافظين الجدد الأكثر اعتدالاً وثنائيي الأحزاب إلى حد ما (الذين خطب كلينتون ودهم على نحو فعال) هم مجموعة جمهورية في أغلبها وأكثر تطرفًا. وهم لا يرون أن الهيمنة الوقائية لن تقضي على التهديدات المعروفة فحسب، بل ستمنع كذلك ظهور تحديات مستقبلية. ولم يكن الخطر هو استنفاد الموارد الاقتصادية - إذ كانوا يقولون إننا أُنعِم علينا بالوفرة - وإنما فقدان الإرادة السياسية في لحظة مهمة. وينبغي أن يثقف الساسةُ الناخبين فيما يتعلق بمسئوليات أمريكا، ويشجعوا وجود جيش أقوى، ونظام دفاعي صاروخي فوري، ويعملوا بشجاعة أخلاقية ثابتة في الخارج. فالولايات القوة العالمية الساحقة ويمكن أن تجعل العالم يخضع لإرادتها. ويرى المهيمنون أن الرئيس بوش منحهم الفرصة للوصول إلى السلطة وتنفيذ أجندتهم المتشددة الطموحة.

في عام ١٩٩٧، بدأ المهيمنون مشروع القرن الأمريكي الجديد للترويج للكثير من أولوياتهم. ومن بين الأشخاص الخمسة والعشرين الذين وقعوا بيان المبادئ الداعي إلى "السياسة الريجانية للقوة العسكرية والوضوح الأخلاقي"، كان هناك دونالد رامسفلد وديك تشيني وپول وولفويتز والحاكم چب بوش. وعرضت المجموعة سياسات كثيرة سوف يتبناها الرئيس چورچ دابليو بوش في وقت لاحق. وقد أبرزت "الحاجة إلى زيادة إنفاق الدفاع بشكل كبير إذا كان لنا أن ننفذ المسئوليات العالمية اليوم ونحدِّث قواتنا المسلحة من أجل المستقبل". كما أعادت النظر في الخرافة القائلة إن الجيش الأقوى، في حد ذاته بشكل كبير، سوف يحفظ ويوسع "النظام العالمي المناسب لأمننا ورخائنا ومبادئنا." وتنبؤا بمبدأ الاستباق، أعلن مشروع القرن الأمريكي الجديد أنه "من المهم تشكيل الظروف قبل ظهور الأزمات، ومواجهة التهديدات قبل أن تصبح ملُحة."[٦] وكانت توقيعات پاول وأرميتاچ وسكوكروفت، وأباء المؤسسة الواقعية شديدة الوضوح في غيابهم.

كان أحد أهداف المجموعة الأساسية الإطاحة بصدام حسين من السلطة في العراق. وفي خطاب أرسلته المجموعة إلى الرئيس كلينتون في يناير من عام ١٩٩٨

قالت المجموعة إنه مع انهيار العقوبات ضد العراق ومنع دخول المراقبين، "سوف نكون في المستقبل غير البعيد جداً سوف نكون عاجزين عن أن نحدد بأى مستوى معقول من الثقة ما إذا كان العراق يمتلك [أسلحة الدمار الشامل] تلك أم لا". وإدعاءً بأن سياسة الاحتواء الحالية من خلال العقوبات "غير مناسبة على نحو خطير"، دعت المجموعة إلى الإطاحة بصدام حسين من السلطة. فقد زعموا أنه "من الصعب إن لم يكن من المستحيل مراقبة الأسلحة البيولوجية وأسلحة الدمار الشامل لدى العراق." وفي حجة سوف تستغلها إدارة بوش لخوض الحرب في عام ٢٠٠٣، ذكرت الرسالة أن قرارات الأمم المتحدة الحالية تخوِّل سلطة استخدام القوة، وأن السعي لتحقيق الإجماع في مجلس الأمن سوف يكون مضلِّلاً. وسوف يصبح اثنان من الموقعين مسئولين في البنتاجون في عام ٢٠٠١، وهما دونالد رامسفلد وولفزيتز. وسوف يرأس آخر، وهو ريتشارد بيرل، مجلس سياسات الدفاع.[(٧)]

لم يؤيد المهيمنون الحفاظ على قوة أمريكا الاقتصادية والدفاعية فحسب، ولا يدافع أى أمريكى على ما هو أقل من ذلك. ويؤمن المهيمنون بالقوة الأمريكية التى لا تُبارى، والحفاظ على التفوق من خلال الهيمنة عسكريًا على السياسة الإقليمية لأوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وهناك تجاهل لأمريكا الجنوبية وإفريقيا إلى حد كبير. وينبغى أن تتصرف الولايات المتحدة بما يشبه الاحتكار لكل تجليات القوة فى مناطق المصلحة الأمريكية. وكانت تلك هى الرؤية التى تم إبرازها فى "إرشاد التخطيط الدفاعى" لعام ١٩٩٢ المثير للجدل، وهو ورقة سياسات محظورة النشر خاصة بالبنتاجون تصدر حاليًا مرتين فى العام وتخطط استراتيجية أمريكا العسكرية، وهى بمثابة إرشاد لتخطيط إنفاق الدفاع المستقبلى.

فى مارس من عام ١٩٩٢ تسربت إلى الصحافة نسخة مبكرة من الوثيقة التى تمت صياغتها فى مكتب وكيل وزارة الدفاع للسياسات فى ذلك الحين بول وولفويتز. وذكرت هذه الورقة، التى كانت الأولى من نوعها منذ الحرب الباردة، أن "الاعتبار السائد" للولايات المتحدة ينبغى أن يكون منع ظهور منافس جديد مرة أخرى.

وهذا الهدف "يتطلب أن نسعى لمنع أية قوة معادية من الهيمنة على المنطقة"، على نحو يقنع الحلفاء والأعداء بـ"أنه لا يجب عليهم أن يطمحوا في دور أكبر". ومضت الورقة قائلةً إن الولايات المتحدة "سوف تحتفظ بمسئوليتها البارزة عن معالجة تلك الأخطاء، التي لا تهدد مصالحنا فحسب وإنما مصالح حلفائنا وأصدقائنا كذلك، أو يمكن أن تزعزع العلاقات الدولية، بشكل انتقائي."[8] ولفتت الوثيقة انتباه وزير الدفاع تشيني الذي قال لمؤلف الوثيقة زالماي خليل زاد: "لقد اكتشفتَ مبرراً جديداً لدورنا في العالم."[9]

ومع ذلك، ففي عام ١٩٩٢ كان لمثل هذا المبرر تأييد ضعيف. وعندما تم تسريب الوثيقة للصحافة انتُقِدَت نقداً حاداً. وقد أبعد المتحدثون الرسميون الإدارة عن الورقة، مدعين أن المسئولين الكبار – حتى بول وولفويتز – زعموا عدم قراءتهم للمسودة. ورفضت مقاربة الرئيس جورج دابليو إتش بوش الواقعية الوسطية أن توجِّه تلك الأفكار المتطرفة أمريكا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وكما كان الحال مع ريجان، لم يمنح الرئيس بوش الأول قط المهيمنين سلطة حقيقية. وفي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ سوف يمنحهم الرئيس بوش الثاني ذلك على وجه التحديد.

المحافظ المتعاطف

في حملة انتخابات عام ٢٠٠٠، لم تكن السياسة الخارجية قوة شخصية لجورج دابليو بوش. فعندما عُرضت عليه كلمة "طالبان" كجزء من اختبار رورشاك لمجلة "جلامر"، هز الحاكم بوش رأسه فحسب في صمت. وعندما تم تلقينه بصفتها الإسلامية القمعية، رد بوش: "أوه، ظننت أنك ذكرت فرقة موسيقية ما. طالبان في أفغانستان! تماماً. قمعية."[10]

تعهدت حملة بوش في انتخابات الرئاسة بتنفيذ برنامج متواضع خاص بـ "النزعة المحافظة المتعاطفة". وتوقع أغلب الناس منه أن يقر السياسات الخارجية لوالده –

البراجماتية والحذر وتعددية الأطراف. وبالرغم من الخطاب المشترك في الحملتين الانتخابيتين، فقد كانت مقاربة بوش الأصغر للسياسة الخارجية تبدو لينة وذات صبغة دولية، وتنحاز بشكل كبير إلى التراث الواقعي الكيسنچري. وأثناء استعداد بوش لحملة انتخابات الرئاسة في عام ١٩٩٩، تحدث بوش، مشيراً إلى نفسه باعتباره "واقعيًا واضح الرؤية"، عن الحاجة إلى "رفض غمَّامات الانعزالية، تمامًا كما نرفض تاج الإمبراطورية. دعونا لا نهيمن على الآخرين بقوتنا - أو نخونهم بلامبالاتنا."(١١)

حاولت رسالة الحملة الانتخابية التغلب على أية أسئلة تتعلق بخبرة بوش وفهمه للسياسة بتصويره على أنه مدير تنفيذي ماهر لديه غرائز جيدة ومستشارون جيدون. وكان المقصود باختيار ديك تشيني نائبًا له هو زيادة طمأنة الناخبين بأن الفريق الجديد يمكنه معالجة السياسة الخارجية. وجعلت خبرة بوش الدولية المحدودة - إذ لم يكد يغادر الولايات المتحدة - من المهم أن يختار على بطاقته مرشحًا معروفًا بقدرته في الحلبة الخارجية. وأعطت خلفية تشيني باعتباره رئيسًا سابقًا لموظفي البيت الأبيض وعضواً بالكونجرس لست دورات ورئيسًا لهاليبرتون، شركة التشييد وخدمات الطاقة الكبرى، ثقلاً قيمًا من الخبرة لبطاقة بوش.

وقد جرى تجميع مجموعة مختلفة من مستشاري السياسة الخارجية لتدريب المرشح، وكانت تتكون في أغلبها من مسئولي حقب بوش وريجان وحتى فورد متوسطي المستوى. وعلى الرغم من استشارة برنت سكوكروفت وچيمس بيكر الأكثر خبرة وتجربة من حين لآخر، فقد كانا غائبين بشكل ملحوظ عن الفريق. وكانت المجموعة، التي سُمِّيت Vulcans على اسم تمثال إله الحدادة الروماني ڤولكان في مدينة مستشارة الأمن القومي للشئون السوڤيتية السابقة كوندوليزا رايس برمنجهام بولاية ألاباما، خليطًا من الواقعيين والمهيمنين.

انعكس هذا التوازن في الرئاسة المشتركة للمجموعة. فقد كانت كوندوليزا رايس المسماة "الظهير الربعي" للڤولكانز في إجازة من منصبها كرئيسة لجامعة ستانفورد.

ولأنها تعلمت على يد سكوكروفت في مجلس الأمن القومي ووالد مادلين أولبرايت المحافظ چوزيف كوربل في جامعة دنڤر، فقد كانت رايس على دراية تامة بالتراث الواقعي. وقد كتبت أثناء الحملة الانتخابية في مجلة "فورين أفيرز": "حتى هؤلاء الراضين بأفكار 'المصلحة القومية' لا يزالون غير مرتاحين للتركيز على علاقات القوة وسياسة القوة العظمى. والواقع هو أن بضع قوى كبرى يمكن أن يكون لها تأثير جذري على السلام والاستقرار والرخاء العالميين ... وتتمكن من التأثير على الرفاه الأمريكي سلبًا أو إيجابًا."[١٢] وكان شريكها في الرئاسة پول وولفويتز، نائب وزير الدفاع للسياسات السابق في إدارة بوش، الذي كان منصبه مسئولاً عن ورقة إرشاد التخطيط الدفاعي المثيرة للجدل في عام ١٩٩٢، مقتنعًا بضرورة استخدام الوضع العسكري القوي لتعزيز الاستقرار وتحدي الطغيان وبدء الإصلاح الديمقراطي. ومن بين المهيمنين الآخرين دوف زاكهايم، وهو مسئول دفاع سابق في إدارة ريجان، وريتشارد پيرل، وهو مسئول دفاع آخر من حقبة ريجان. وعلى الطرف الواقعي الأكثر اعتدالاً من الطيف كان هناك روبرت بلاكويل، وهو مستشار الشئون الأوروبية والسوڤيتية في مجلس الأمن القومي بإدارة بوش، وريتشارد أرميتاچ، وستيفن هادلي، وقد عمل كلاهما وكيلا وزارة في وزارة دفاع إدارة الرئيس بوش الأول.

أثناء الحملة الانتخابية، وضع الڤولكانز سياسة خارجية محافظة وحازمة تقوم على التراث الواقعي ورافضة لمشاركات كلينتون الأخلاقية ذات الصبغة الدولية. وكتبت رايس تقول إن فريق بوش سوف يعالج الإحساس بالانجراف في السياسة الخارجية الأمريكية بـ"الحفاظ على سياسة خارجية منضبطة ومتسقة تفصل الغث عن السمين". واتفاقًا مع مبادئ الواقعية، كانت رايس تعتقد أن "المهمة الحاسمة للولايات المتحدة هي تركيز العلاقات مع الدول القوية الأخرى".[١٣] وفي ظل رئاسة بوش، سوف تتبنى أمريكا مقاربة حازمة وقوية للمنافسين المحتملين، وهو الموقف الذي جرى إيضاحه بجلاء مع العدو الجديد الصين، التي ستكون طبقًا لما قاله بوش "منافسًا وليس شريكًا

استراتيجياً".[١٤] وبينما كانوا غير متساهلين في مقاربتهم للدول المارقة - حيث دعوا إلى استخدام الولايات المتحدة لأية موارد تتوفر لديها لـ"الإطاحة" بصدام حسين - فقد أكدت رايس على الرغم من ذلك الواقعية المنهجية التي سوف تحدد المقاربة الجديدة. كما قالت: "تعيش هذه الأنظمة الحاكمة على وقت مستعار، لذلك لا بد أن لا يكون هناك إحساس بالألم بشأنها. بل ينبغي أن يكون خط الدفاع الأول بيان ردع واضح وكلاسيكي."[١٥]

أيد بوش الجيش القوي المستخدم بحرص وعلى نحو متعمد لدعم المصلحة القومية المحددة بوضوح. ولتحاشي السياسات الأكثر تطرفًا، رسم بوش مقاربة السياسة الخارجية خلال الحملة الانتخابية على منوال مقاربة والده إلى حد كبير. وقد طفت الهموم البراجماتية على رؤية المهيمنين.

لسنا مضطرين لأن تصاحب الفرقة ٨٢ المحمولة جوّا الأطفال إلى الحضانة.

خلال عام ٢٠٠٠، رفض بوش مرارًا جهود كلينتون لمعالجة صراعات التسعينيات، باعتبارها عشوائية، حيث لم تضع أولويات استراتيجية واضحة وكانت بعيدة عن المصلحة القومية الأمريكية. وقالت رايس موضحةً: "سوف تكون السياسة الخارجية في الإدارة الجمهورية بكل تأكيد ذات صبغة دولية، لكنها سوف تنطلق كذلك من أرضية المصلحة القومية الثابتة، وليس من مصالح مجتمع دولي وهمي."[١٦] واحتفظ بوش وفريقه بانتقاد خاص لسياسات حفظ السلام وبناء الدول الخاصة بكلينتون. فقد أعلن بوش أثناء مناظرة مع نائب الرئيس آل جور في جامعة ويك فوريست بنورث كارولينا: "لا أرى أن مهام بناء الدول جديرة بالاهتمام." كما قال: "أرى أن جنودنا ينبغي استخدامهم لخوض الحروب والانتصار فيها."[١٧] وكان الفولكانز ينظرون إلى الجيش على أنه أداة قاتلة خاصة بالقتال والانتصار في الحروب. وليس هناك دور

للجيش فى السياسة أو حفظ النظام أو الشئون المدنية. ومن المؤكد أنه ليس مقصوداً به أن يبنى الدول. وقالت رايس على نحو لا يُنسى: "إن تنفيذ وظائف الإدارة المدنية والشرطة يحط فحسب من شأن القدرة الأمريكية على عمل الأشياء التى لا بد لأمريكا أن تقوم بها. لسنا مضطرين لأن تصاحب الفرقة ٨٢ المحمولة جواً الأطفال إلى الحضانة."(١٨)

على الرغم من الاتفاق مع قرارات كلينتون الخاصة بالتدخل فى البلقان، فقد دعا بوش إلى مراجعة فورية لنشر القوات خارج البلاد على نحو يؤدى إلى سحب القوات الأمريكية فى التوقيت المناسب وعلى نحو منظم من أماكن تنتشر فيها ككوسوفو والبوسنة.(١٩) وردد نائب الرئيس المرشح ديك تشينى ورايس هذا الاتجاه. حيث أكدا ضرورة تولى الأوروبيين مسئولية مهام البلقان، مدعين أن القوات الأمريكية فى الخارج بحاجة إلى الراحة. وإساءة لفهم خطر الحرب فى البوسنة على المصالح الأمريكية. بشكل خاص احتمال اندلاع صراعات تاريخية شبيهة فى جزء كبير من أوروبا، شارك الكثيرون من مستشارى بوش هنرى كيسنجر رأيه القائل إنه "ليس للولايات المتحدة مصلحة قومية يجب عليها بمقتضاها المخاطرة بحياة القوات أو نشرها لإقامة دولة متعددة الأعراق فى البوسنة، أو السماح بربط نفسها للأبد فى مستنقع سياسى."(٢٠)

المزيد للدفاعات الصاروخية، المزيد لكل شيء

على مدى عقود، كان الجمهوريون يسخرون من التأييد الديمقراطى للجيش. ولم يكن بوش استثناءً لذلك. ففى خطاب ألقاه فى سبتمبر من عام ١٩٩٩ منتقداً طلب إدارة كلينتون من الجيش أن "يفعل أكثر ما يمكن بأقل ما يمكن"، دعا المرشح الرئاسى بوش إلى زيادة ميزانية الجيش وتقليل حجم نشر القوات، وتحسين الروح المعنوية بصورة عامة. وقد قال: "إذا انتُخِبت فسوف أضع ثلاثة أهداف: سوف أجدد

عهد الثقة بين الرئيس الأمريكي والجيش الأمريكي. وسوف أدافع عن الشعب الأمريكي ضد الصواريخ والإرهاب. وسوف أبدأ إنشاء جيش القرن المقبل." وقد تعهد بإضافة مليار دولار في زيادة الرواتب للجيش في أول ميزانية له، وتخصيص ٢٠ بالمائة على الأقل من ميزانية المشتريات للحصول على التكنولوجيا الحربية، وإضافة ٢٠ مليار دولار أخرى فيما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٦[٢١] وبالإضافة إلى ذلك، دعا بوش في سبتمبر من عام ٢٠٠٠ إلى إنفاق ٤٥ مليار دولار من زيادة الميزانية المقترحة للدفاع على مدى ١٠ سنوات.[٢٢] وربما كانت "ذا ويكلي ستاندارد" أفضل من لخص مقاربة بوش الأساسية للدفاع: "لا بد لنا من إنفاق ما هو أكثر بكثير على قواتنا المسلحة. ونحن بحاجة إلى المزيد من المال للاستعداد، والمزيد من أجل الأبحاث والتطوير، والمزيد من أجل المشتريات، والمزيد من أجل الجنود، والمزيد من أجل الدفاعات الصاروخية، والمزيد من أجل كل شيء."[٢٣]

كانت القضية الأساسية بالنسبة للمهيمنين هي بناء دفاع صاروخي قومي. ومنذ إقرار رونالد ريجان هدف الدفاع الصاروخي القومي – الذي أسماه النقاد "حرب النجوم" – يعتزم الحزب الجمهوري بناء هذه المنظومة. وهو يتناسب بشكل جيد مع ولع الحرب الباردة بالحرب النووية والهجوم المباغت والحفاظ على الميزة الاستراتيجية. وكان المد المنطقي لتهديد من العالم القديم إلى بيئة العالم الجديد، حيث يلبي أولويات الانعزاليين والمهيمنين على السواء.

على الرغم من رفض الجمهوريين لجهود كلينتون، فقد أدرك هو كذلك الضرورة السياسية والعملية لخلق هذه المنظومة. لكنه أصر على أن يكون تمويل هذا البرنامج مربوطاً بنظام يعمل بالفعل. وكان إلغاء معاهدات دولية متينة ومعمرة من أجل ما أشار إليه المنتقدون على أنه مظلة بها ثقوب – أو برميل لحم خنزير في الفضاء – أمراً يفتقر إلى الحكمة، بالتأكيد قبل إيجاد نظام ناجح. وأثناء فترة رئاسته، أنفق كلينتون ١,٦ مليار دولار على الدفاع الصاروخي القومي وجعل له ميزانية إضافية مقدارها ١٠,٣ مليار دولار في الأعوام المالية من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ لدعم النشر المحتمل لبنية الدفاع

الصاروخي القومي المبدئي. وفي عام ٢٠٠٠ اتخذ أخيرًا قرارًا ضد نشر المنظومة، متحججًا بالعيوب التكنولوجية – وهو قرار صعب في عام الانتخابات. وقلل ريتشارد بيرل، مسئول وزارة الدفاع السابق الذي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بترويج مشروع حرب النجوم، من شأن برنامج كلينتون باعتباره "منظومة شديدة التواضع وغير فعالة (حتى عندما تعمل) ذلك أنه غير صالح لشيء سوى الأغراض السياسية"، ودعا إلى منظومة "تفعل أكثر مما هو دفاع عن آمال انتخاب جور نائب الرئيس."(٢٤)

وافق المرشح للرئاسة بوش بحماس على الدعوة إلى الدفاع الصاروخي القومي في سبتمبر من عام ١٩٩٩. وفي خطاب محوري ألقاه في القلعة أعلن أنه سوف ينشر منظومة مضادة للصواريخ البالستية في أقرب وقت ممكن وأنه سوف ينسحب من معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية الموقعة في عام ١٩٧٢ إذا رفضت روسيا الموافقة على التعديلات الشاملة الضرورية. وسوف تفوق قدرة التكنولوجيا غير المجربة القيمةَ المثبتة للمعاهدة الدولية التي قيدت سباق التسلح على مدى ثلاثة عقود تقريبًا.

قال بوش خلال حملته الانتخابية إنه ينبغي أن تقود الولايات المتحدة العالم بتواضع. فقد أثارت القدرة الكلية للولايات المتحدة الاستياء. وكان بوش يرى أنه أدرك سبب ذلك. فقد كان رده في إحدى المناظرات هو: "إذا كنا دولة متغطرسة، فسوف يرونا على هذا النحو، لكن إذا كنا دولة متواضعة، فسوف يحترموننا." وعندما سُئل بوش عن دور الولايات المتحدة في العالم، أجاب قائلاً: "لا أظن أن دور الولايات المتحدة هو دخول بلد من البلدان ثم نقول نحن نتصرف على هذا النحو، وينبغي عليكم التصرف على النحو نفسه. ... أنا أرى أنه يجب على الولايات المتحدة أن تكون متواضعة ولا بد أن تكون فخورة بقيمها وواثقة فيها، لكننا نتواضع في الطريقة التي نعامل بها الدول التي تحاول اكتشاف الطريقة التي ترسم بها مسارها."(٢٥) وأوضحت رايس أن "أمريكا يمكنها ممارسة القوة بلا غطرسة وتسعى لتحقيق مصالحها دون غطرسة أو تبجح."(٢٦)

الفريق الجديـد

أصبح چورچ بوش الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية المقسمة تقسيماً يبعث على المرارة. فطوال شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٠ كانت البلاد تسيطر عليها معركة بشأن ما إذا كان بوش أم جور هو الذى فاز فى ولاية فلوريدا المهمة وبالتالى بالبيت الأبيض. وفى ١٢ ديسمبر تدخلت المحكمة العليا - وهو ما اعتبره معسكر جور عملاً سياسياً صريحاً - وأعطت الانتخابات لبوش. وأصبح بوش رئيساً بـ٥٣٧ صوتاً من فلوريدا. وظلت مسألة إن كان جور قد فاز فى سباق الانتخابات بالفعل أم لا موضع جدل بالنسبة لمؤيديه والمؤرخين.

لم يكن من المفترض أن تكون نتيجة السباق متقاربة على هذا النحو. فالناخبون الأمريكيون، الذين اعتادوا على كلينتون الفائر، لم يتحمسوا قط لجور الذى اعتبروه أقل كاريزمية من صورته المصنوعة من الكرتون. وقد أفقده تجنبه بيل كلينتون، الرئيس المنصرف المنصرف لكنه كان لا يزال يحظى بشعبية هائلة بسبب فضيحة مونيكا ليونسكى، دعماً أساسياً فى العديد من الولايات. وعلى الرغم من أن جور كان نائب الرئيس الأكثر تأثيراً فى التاريخ الأمريكى، فقد فشل بمفرده فى كسب قلب الناخبين الأمريكيين، على الرغم من أنه حصل بالفعل على نسبة مئوية من التصويت الشعبى تزيد على ما حصل عليه بوش.[٢٧]

أكد بوش فى البداية على الوحدة فى أعقاب المعركة الانتخابية المؤلمة، حيث أبرز الحاجة إلى مقاربة ثنائية الأحزاب. وعندما كان يتحدث فى مجلس نواب تكساس، حيث اختير رمزاً للتعاون بين الحزبين، قال بوش: "أتمنى أن يزيد الانتظار الطويل خلال الأسابيع الخمسة الماضية الرغبة فى تجاوز مرارة الماضى القريب وحزبيته. لا بد أن تعلو دولتنا فوق المجلس المقسَّم." وبعد شهر، وفى العشرين من يناير عام ٢٠٠١، وقف چورچ دابليو بوش على دَرَج الكابيتول وألقى قسم التنصيب. وقد أبلغ أمريكا أنه يعتزم بناء "دولة العدل والفرصة الموحدة". وتوقع الأمريكيون أن يفى بوش بتعهده ويتبع سياسات معتدلة ثنائية الأحزاب فى الداخل والخارج.

قرارات أي رئيس بشأن مجلس وزرائه هي الأكثر أهمية في أيامه الأولى في منصبه. فالمسئولون هم الأدوات، الجيدة أو السيئة، القادرة أو غير الفعالة، التي يشكل بها ميراثه. وعيَّن بوش مجلس وزرا، مختلف من ناحية الجنس والنوع والأيديولوجيا. فقد عكس مجموعة عريضة من الفلسفات والخلفيات، بما في ذلك ثلاث نساء وأربعة أمريكيين أفارقة وهسبانيين وأمريكيين آسيويين، بل وأحد الديمقراطيين. ولا يعني هذا أنه لم تكن هناك بعض القرارات المسببة للخلاف على نحو صريح. فتعيين چون أشكروفت وزيراً للعدل، في ظل مواقفه المتطرفة بشأن الإجهاض ودور الدين والحريات المدنية، كشف عدم التزام بوش بالبرنامج الانتخابي الخاص بـ"النزعة المحافظة المتعاطفة".

كان لنائب الرئيس ديك تشيني وجود قوي على الفور في إدارة بوش الجديدة. فقد كانت خبرته الواسعة في الحكم والأعمال التجارية تتناقض تناقضاً جلياً مع السيرة الذاتية الفقيرة للرئيس الجديد. وخلال أيام الإدارة الأولى، أثار التناقض في الخبرة بين الرئيس ونائب الرئيس النميمة والنكات. فقد أسمت مجلة "تايم" تشيني "الرجل المسئول" وكررت النكتة الشائعة في واشنطن: "لا بد لنا من المحافظة على صحة تشيني. وإلا فستكون المرة الأولى في التاريخ التي يتولى فيها رقم واحد المسئولية بعد نائبه."[٢٨]

في عام ١٩٩٢ كان يُنظر إل ديك تشيني على أنه محافظ تقليدي، وليس المهيمن الذي يُرى على هذا النحو الآن. وكان سجل تصويت تشيني كعضو في الكونجرس منذ ويومينج محافظاً على نحو ثابت؛ فقد صوَّت ضد تقييد الحق في امتلاك الأسلحة، وضد استخدام أية أموال عامة من أجل الإجهاض، ولو لإنقاذ حياة امرأة، وضد إطلاق سراح نيلسون مانديلا من السجن، حيث دعا حزب المؤتمر الوطني منظمة إرهابية، وضد إنشاء وزارة التعليم، وضد تمويل اختبار الأيدز الطوعي وأبحاث الإيدز. وعلى الرغم من ذلك فقد بدأ وهو وزير للدفاع في إدارة الرئيس بوش الأول، على مضض، خفض الإنفاق الضروري لتكييف البنتاجون بعد انتهاء الحرب الباردة. وقد أعلن على

نحو ملحوظ أثناء حرب الخليج في عام ١٩٩١ أنه عارض السير إلى بغداد، موضحًا أنه "ما إن تحصل على بغداد حتى لا يكون واضحًا ما نوع الحكومة التي تضعها بدلاً من الحكومة الموجودة هناك حاليًا. هل سيكون نظامًا حاكمًا شيعيًا أم سنيًا أو كرديًا؟ ... ما مقدار ما ستتمتع به تلك الحكومة من مصداقية إذا أقامها جيش الولايات المتحدة عندما يكون هناك؟ ما هي المدة التي ينبغي على جيش الولايات المتحدة أن يقضيها لحماية الأشخاص الذين يتولون أمر هذه الحكومة، وما الذي يحدث لها عندما نرحل؟"[٢٩] ومع ذلك كانت هناك بعض إرهاصات الآراء المتطرفة التي يؤمن بها تشيني. وقد وصفه أحد زملائه من إدارة بوش قائلاً: "عندما كانت أيديولوجيته الخاصة تُكشَف كان يبدو إلى حد ما على يمين فورد أو رامسفلد، أو في هذا الخصوص جنكيز خان."[٣٠]

نادرًا ما وصل نائب رئيس إلى البيت الأبيض دون أن يكون طامحًا إلى منصب الرئيس. ولأن ديك تشيني كان يعرف أنه يفتقر إلى القاعدة السياسية للمستقبل الكبير في البيت الأبيض ويعاني من مشكلة خطيرة في القلب، فلم يركز على مستقبله السياسي وإنما على أجندة المهيمن الخاصة به. إذ خاض في البداية - وخسر - لعبة قوة كبرى بشأن السياسة الخارجية. فطالما كان دور مستشار الأمن القومي هو رئاسة لجنة المبادئ، وهو مجموعة الأمن القومي فيما بين الوكالات على مستوى مجلس الوزارات التي تضع سياسة الرئيس الخارجية وتضمن تنفيذها. وسعى تشيني للحصول على هذا الدور لنفسه، وهو تحد غير عادي للتقاليد، وربما كان غير واقعي بالمرة في ظل ما تتطلبه السياسة الداخلية من أي نائب رئيس. وفي النهاية وقف بوش إلى جانب كوندوليزا رايس. وكان تشيني، كسابقيه، حرًا في حضور اجتماع لجنة المبادئ حين يرغب في ذلك. وبالرغم من النكسة، فقد نجح نائب الرئيس في مضاعفة عدد العاملين معه في مجال الأمن القومي وتعزيز سلطته في وضع السياسات وتنفيذها فيما بين الوكالات. وفي خروج آخر عن السوابق، كان يشارك في غداء رايس الأسبوعي مع وزير الدفاع رامسفيلد ووزير الخارجية باول.

نُظِر إلى تعيين بوش لمستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس ووزير الخارجية كولين پاول على أنه معتدل. وفي ذلك الحين كان يُفتَرَض أن رايس واقعية، حيث كان برنت سكوكروفت يُعتبر أحد معلميها. وبينما لم تكن لها خبرة في الحكومة خارج بيئة الحرب الباردة، فقد توقع المراقبون أن تتبع مقاربة أشبه بمقاربة سكوكروفت. وقد حمتها علاقتها الوثيقة بالرئيس، من خلال الحملة الانتخابية، من ألعاب السلطة التي يمارسها زملاؤها الأكبر سنًا والأكثر خبرةً. وكانت رايس أول امرأة وثاني شخص أمريكي إفريقي (بعد كولين پاول) يتولى المنصب. وباعتبار رايس مستشارة لشئون الاتحاد السوڤيتي وشرق أوروبا في مجلس الأمن القومي من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩١، فقد كونت علاقات وثيقة مع عائلة بوش وظلت على اتصال بعد خروجها من الحكومة لتولي وظيفة جديدة في جامعة ستانفورد. كما استطاعت كذلك ضمان أماكن يُحسَد عليها في مجالس إدارة الشركات، مثل تشيڤرون التي أطلقت اسمها على إحدى ناقلات النفط لديها. وأثناء الحملة الانتخابية، كونت علاقة شخصية وثيقة مع چورچ بوش. وقد اشتُهرت رايس، المتدينة من أتباع المذهب المشيخاني، بالنظام ودقة المواعيد وبأنه يصعب إرضاؤها. وهي كذلك عازفة بيانو ماهرة ومتزلقة على الجليد ومشجعة بشغف لدوري كرة القدم القومي. وعلى الرغم من سيرتها الذاتية المبهرة وسمعتها، فقد تولت وظيفة البيت الأبيض ذات النفوذ بعدد قليل من سنوات الخبرة الفعلية في الحكومة.

مع أن والدي رايس كانا جمهوريين، فقد سجلت نفسها في البداية كديمقراطية، ثم غيرت انتماءها الحزبي في وقت لاحق لأنها شعرت أن الديمقراطيين متساهلين في مسألة الدفاع. وقيل إنها أصبحت جمهورية بعد ملاحظة چيمي كارتر في عام ١٩٨٠ التي قال فيها إن غزو الاتحاد السوڤيتي لأفغانستان أصابه بـ"صدمة": فقد صدم رايس أن يصدم الغزو أي شخص.[٢١] فهولاء منا الذين يعملون في الحملات الانتخابية الرئاسية في أوائل الثمانينيات كانوا يفترضون أنها ديمقراطية، حيث كانت تتولى مشورة جاري هارت بشكل غير رسمي في حملته الانتخابية عام ١٩٨٤ لتولي منصب

الرئيس. وفي وقت لاحق، عندما كانت مادلين أولبرايت وچيمس ستاينبرج وأنا نعمل معًا في حملة دوكاكيس في عام ١٩٨٨، فوجئنا جميعًا برفض رايس دعوة أولبرايت للمساعدة في الحملة، حيث أعلنت بأدب أنها جمهورية.

كان پاول يحظى بشعبية طاغية في أنحاء البلاد، حيث كان يُعتبر على نطاق واسع جنرالاً معتدلاً. وكان يُحتفى به لإصراره على استخدام القوة بحرص وبشكل ساحق. وبينما لم يكن پاول مستشارًا مقربًا أثناء الحملة الانتخابية، فقد كان دعمه لبوش مطمئنًا إلى حد كبير للناخبين. وقد كان له ظهور مهم في أماكن عامة أثناء الحملة الانتخابية الضيقة كان المقصود بها طمأنة الناخبين أن بوش سوف يدعم المشاركة في السياسة الخارجية وتعزيز رؤية بوش باعتباره محافظًا متعاطفًا. وكان للجنرال پاول كاريزما وخبرة. كما كان بطل حرب، ومستشار أمن قومي سابق، ورئيس هيئة الأركان. وكان متوقعًا أن يكون قوة مهيمنة ومديرًا ماهرًا ومتحدثًا رسميًا مقنعًا، وصوتًا للعقل. وقال پاول إنه ينبغي للولايات المتحدة أن تقود "ليس فقط باستخدام قوتنا وموقع قوتنا كي نعود إلى ما وراء أسوارنا، بل كذلك بمشاركتنا في العالم."[٣٢]

جاءت المفاجأة الوحيدة في مجلس السياسة الخارجية في البنتاجون. فقد اختير دونالد رامسفلد، المحافظ القوي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الذي تضافرت حياته العملية مع حياة تشيني العملية منذ إدارة نيكسون، وزيرًا للدفاع. وعندما طُلب من رامسفلد أن يكون وزيرًا للدفاع – للمرة الثانية – كان قد مر ربع قرن تقريبًا على آخر مرة كان فيها ضمن الحكومة. وبينما كان رامسفلد في الثامنة والستين، فقد جاء معه بخبرة عريضة في الحكومة والأعمال إلى فريق بوش وبشهرته كداهية بيروقراطي صلب. وكان قد انتُخب لعضوية مجلس النواب في عام ١٩٦٢ واستقال في عام ١٩٦٩ لينضم إلى إدارة نيكسون. كما عمل لفترة قصيرة مندوبًا للولايات المتحدة في الناتو قبل عودته للعمل كرئيس للانتقال إلى رئاسة چيرالد فورد في أعقاب

استقال نيكسون. وبعد تولى مهمة رئيس موظفى البيت الأبيض، أصبح رامسفلد، ابن الثالثة والأربعين فى عهد فورد، أصغر وزير دفاع فى التاريخ. وفى عهد بوش أصبح أكبر وزير دفاع.

فى القطاع الخاص، بنى رامسفلد حياة عملية ناجحة فى الأعمال التجارية، حيث عمل مديرًا تنفيذيًا ورئيسًا ورئيس مجلس إدارة لمجموعة من شركات الأدوية والتكنولوجيا الفائقة والتكنولوجيا الحيوية. وكان يتولى من حين لآخر مناصب خدمات عامة مختلفة، بما فى ذلك مهمة قصيرة كمبعوث خاص للرئيس ريجان إلى الشرق الأوسط فى عام ١٩٨٣ وكعضو فى لجان مختلفة. ورأس فى عام ١٩٩٨ لجنة تقييم خطر الأسلحة الباليستية المعروفة بلجنة رامسفلد، ورأس فى عام ٢٠٠٠ لجنة تتعلق بالحاجة إلى استغلال الفضاء على نحو أكثر جرأة.

كان رامسفلد داعمًا لزيادة إنفاق الدفاع، ومعارضًا للحد من الأسلحة، ومدافعًا متحمسًا عن الدفاع الصاروخي القومى. وعلى الرغم من أن عمله فى لجان مختلفة قد حافظ على مؤهلاته السياسية، فقد جعل عمره وحقيقة أنه كان لزمن طويل منافسًا للرئيس بوش الأب اختياره مفاجأة لكثيرين. ونسق رامسفلد، عندما كان رئيسًا لهيئة أركان الرئيس فورد عام ١٩٧٥، انتقال بوش من سفير الولايات المتحدة فى الصين إلى مدير وكالة الاستخبارات المركزية. ورأى رامسفلد، الذى كانت لديه فى ذلك الحين طموحات رئاسية خاصة به، تلك الخطوة على أنها طريقة لوضع بوش الكبير فى منصب غير جذاب من الناحية السياسية. وما إن أصبح بوش فى وكالة الاستخبارات المركزية لم يتردد رامسفلد فى الإعلان عن رأيه القائل إن الوكالة أساءت تقدير مستوى الإنفاق العسكرى السوفيتى بشكل كبير، وهو ما يعيد إلى الأذهان أعماله اللاحقة الخاصة بالإفراط فى تقدير الخطر القادم من العراق. وقد خسر رامسفلد

(*) ألقى القبض على كاراجتش فى الحادى والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٨ وألقى القبض على ملادتش فى السادس والعشرين من مايو عام ٢٠١١. (المترجم).

لمصلحة بوش عند اختيار المرشح لمنصب نائب الرئيس في مؤتمر الحزب الجمهوري لعام ١٩٧٩. وبعد سنوات عديدة سأل رامسفلد ريتشارد إليان مستشار الأمن القومي في حكومة ريجان عن سبب تجاهل ريجان ومستشاريه لمؤهلاته. فقال إليان موضحاً: "لأن رقم تليفونك لم يكن متوفراً لي وكان لدى تليفون بوش."

تساءل كثيرون في العلن عما إذا كان يمكن لرايس، التي هي أصغر من الباقين بشكل كبير وأول امرأة في المنصب، أن تدير هذا الفريق المحنك. كان بوش واثقاً: ذلك أن "الجنرال باول شخصية قوية وديك تشيني ليس شخصاً خجولاً، وكذلك دون رامسفلد وكوندي رايس. إني أرى أن الأربعة يكملون بعضهم."[٣٢]

في أوائل عام ٢٠٠١، بدأ الاستقطاب في الظهور بين المدراء بتعيين الفئة الثانية والثالثة من الموظفين في وزارتي الخارجية والدفاع. فقد عُيِّن بول وولفويتز وكيلاً لوزارة الدفاع. وكان وولفويتز العميد السابق لمدرسة الدراسة الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز القوة الفكرية المرشدة للإدارة. وقد أتم وولفويتز دراسة الدكتوراه في جامعة شيكاغو، حيث حضر دورات دراسية مع الاستراتيجي النووي الشهير ألبرت هولستتر. وقد أكسبه تعليمه إحساساً بأهمية السياسة وبعد النظر والشجاعة الأخلاقية وضرورة الإجراء الوقائي ضد الطغيان ووحشية الإنسان فاقدة الحس. وكان في الحكومة معنياً على نحو وثيق بمراقبة السياسة الخاصة بالعراق، منذ إدارة كارتر – حيث أشار بضرورة أن تكون الولايات المتحدة أكثر حرصاً مع حليفها صدام حسين – إلى حرب الخليج الأولى، حيث دعا إلى ضرورة مواصلة القوات العراقية سيرها إلى بغداد وانتقد بشدة قرار عدم تأييد انتفاضة الشيعة في عام ١٩٩٢. وشملت تعيينات المتشددين الأخرى دوجلاس فيث وكيلاً لوزارة الدفاع للسياسات وريتشارد بيرل، المكنى بـ"أمير الظلام"، رئيساً لمجلس سياسات الدفاع، وهو مجموعة استشارية للوزير رامسفلد.

ومع أن فلسفته أكثر تعقيداً من فلسفة المهيمنين الأقحاح، فقد أتى وولفوتز ببعد أخلاقي أكثر فكرياً إلى تفكيرهم أمدهم بتبرير لسياساتهم. ولأنه ويلسوني

جديد، أو إمبرياليًا ديمقراطيًا كما قد يقول البعض. فهو يرى أن مسئولية الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة هى تخليص العالم من الشر. ويعتقد وولفويتز أن عالمًا أقرب شبهًا لأمريكا، مع الفوائد العالمية للديمقراطية والحرية وتقرير المصير، سوف يشكّل قدرًا أقل من التهديد لأمريكا. وهو يقول موضحًا: "إذا كان الناس يحرّرون بالفعل كى يديروا بلادهم بالطريقة التى يريدونها، فسيكون لدينا عالم ملائم للمصالح الأمريكية."[٣٤] وقد أعطت صياغة وولفويتز لأعمال المهيمنين العدوانية باللغة الويلسونية "اللينة" سياستهم مشروعية أخلاقية مفهومة ساعدت على الدفع بها إلى المقدمة بعد الحادى عشر من سبتمبر. وعلى الرغم من أن باول كان قادرًا على اختيار شخص معتدل، هو ريتشارد أرميتاج، نائبًا له، فقد فرض عليه البيت الأبيض عددًا من الترشيحات المتشددة. وعُين جون بولتون، المشهور بكلماته المسمومة ضد مبدأ القانون الدولى نفسه، نائبًا لوزير الخارجية لشئون الحد من الأسلحة والأمن الدولى، مما أرسل موجات من القلق فى أنحاء المجتمع الدولى. كما سعى البيت الأبيض إلى إرجاع الكثير من المسئولين الذين تورطوا فى فضيحة سياسات الرئيس ريجان المثيرة للجدل الخاصة بأمريكا الوسطى. فقد دفع بأوتو ريتش، وهو أمريكى كوبى شديد المحافظة تورط فى أنشطة الدعاية غير القانونية التى شملت استخدام الأموال العامة فى الترويج لسياسة إدارة ريجان فى أمريكا اللاتينية فى الثمانينيات، لمنصب مساعد وزير الخارجية لشئون نصف الكرة الغربى.[٣٥] ولم يقر مجلس الشيوخ تعيينه قط. أما إليوت ابرامز، الذى أُدين بتهمة إخفاء معلومات عن الكونجرس فى مسألة إيران - كونترا فى عام ١٩٩١ إلا أن الرئيس جورج بوش الأول عفا عنه فيما بعد، فقد اختارته رايس أولاً لرئاسة مكتب مجلس الأمن القومى للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمليات الدولية، ثم عُيِّن بعد ذلك كبير مديرين لشئون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[٣٦]

قاعدة أ غ ك

كما الحال مع كل فريق جديد، كانت هناك أخطاء مبكرة وبيانات سياسية غير منسقة. وكان هناك كذلك منحنى تعليم منحدر - فقد كان الجمهوريون خارج مناصبهم طوال فترتى رئاسة، ولم يكن العالم ينتظرهم. وكشأن الرؤساء الجدد، كان تحدى توفيق خطاب المعارضة السهل مع واقع التنفيذ السياسى سيأخذ وقتًا. ففى الشهور التسعة الأولى، كافح الفريق الجديد مع قيود وقدرة الحكم كقوة عظمى وحيدة فى العالم.

عرض بوش بسرعة النأى بسياساته عن سياسات كلينتون، مما دفع البعض إلى الادعاء بأن سياساته اتبعت قاعدة "أ غ ك" - أى شىء غير كلينتون. وقال دبلوماسى سابق: "إذا كان كلينتون يحث بشدة على شيء ما، فإنهم يتراجعون عنه إلى حد بعيد."[٣٧] وعلى الفور بعث بوش ومستشاروه بإشارات تفيد بأن هذه الإدارة سوف تكون أقل تورطًا فى كثير من الصراعات الدولية. وألغى بوش أكثر من ثلثى مناصب المبعوثين الخاصين البالغ عددهم خمسة وخمسين التى أوجدها كلينتون لمعالجة الصراعات الكثيرة فى أنحاء المعمورة، بما فى ذلك المبعوثين إلى هايتى والكونغو وقبرص والبلقان.[٣٨] وأوضح بوش أنه سوف "ينتظر إلى أن يُطلب منه"[٣٩] قبل المشاركة فى عملية سلام أيرلندا الشمالية. ورفض بوش، المختلف علنًا مع وزير خارجيته، جهود المصالحة مع كوريا الشمالية ونأى بنفسه عن المشاركة فى مفاوضات الشرق الأوسط.

ظهرت معركة أيديولوجية على قدر كبير من العلنية بين المبادئ فى التسعة شهور الأولى. وفاز باول بالجولة الأولى بشأن العراق. وكان بوش قد استهزأ أثناء المناظرات الرئاسية بسياسة كلينتون فى العراق باعتبارها "فشلاً تامًا".[٤٠] وبينما تولى رامسفلد وولفويتز منصبيهما وهما مصممان على الإطاحة بصدام حسين، ففى أوائل عام ٢٠٠١ كان هذا الخيار لا يزال غير مطروح للنقاش. وبدلاً من ذلك سعت الحكومة إلى تحسين

احـتـواء المنطـقـة الذى دام عـقـداً من الزمـان. وكـانت أولى مـبـادرات پاول كـوزير خارجية هى ضمان الاتفاق فى الأمم المتحدة على فرض نظام عقوبات أشد صرامة ضد العراق.

بحلول عام ٢٠٠٠، كان إجماع ما بعد الحرب على العقوبات فى مجلس الأمن قد تفكك. إذ حضت فرنسا وروسيا على رفع العقوبات فى الوقت الذى تفاوضتا فيه على عقود قيمتها عشرات المليارات من الدولارات للنفط والبنية التحتية مع نظام صدام حسين. وكانت شركة النفط الروسية لوك أويل قد فازت فى عام ١٩٩٧ بعقد لتطوير حقل القُرنة الغربية، وهو امتياز قيمته ٣٫٧ مليار دولار.[٤١] وكانت فرنسا ثالث أكبر شريك تجارى وكانت لها حصة كبير فى صناعة النفط العراقية. وكانت شركة توتال فينا إلف تقوم بتطوير حقلى مجنون ونهر عمر العراقيين، اللذين تبلغ قيمتهما ٦٥٠ مليار دولار.[٤٢] وبالإضافة إلى ذلك، كان صدام حسين قد نجح فى تقويض الدعم الدولى للعقوبات بتحويل اللوم فيما يتعلق بمعاناة الشعب العراقى من نفسه إلى العقوبات، بينما غيَّر مسار مليارات الدولارات المخصصة لأغراض إنسانية. وكان مفتشو الأمم المتحدة غائبين منذ عام ١٩٩٨ وكان هناك إحباط متزايد بشأن العملية المملة الخاصة بالموافقة على أى بيع للمعدات للعراق من خلال لجنة عقوبات الأمم المتحدة. وبذلك سعى پاول إلى إعادة تنظيم جهد العقوبات بتخفيف العقوبات ضد العراق مقابل قيد أشد على الصادرات ذات الاستخدام العسكرى. وتحظر ما تُسمى "عقوبات ذكية" هذه الواردات العسكرية بينما تسمح بالتجارة فى السلع الإنسانية. وسوف تمحص الأمم المتحد ما تُسمى السلع ذات "الاستخدام المزدوج"، وهى تلك التى يمكن استخدامها لأغراض عسكرية ومدنية. وكانت الأهداف الإضافية هى تجميد الحسابات المصرفية وحظر سفر الأشخاص المستهدفين.

بينما ضمن پاول بسرعة اتفاق الآخرين فى مجلس الأمن على تخفيف العقوبات، فقد فشل فى التوصل إلى اتفاق بشأن القيود الأشد على الأصناف العسكرية أو مزدوجة الاستعمال. ولم تُرضِ جهود پاول المتشددين فى الإدارة. فعلى

سبيل المثال، أبلغ وولفويتز أعضاء البرلمان الأوروبي أن باول ليس بيده الكلمة الأخيرة بشأن سياسة العراق.[٤٣] ورفض ريتشارد بيرل ذلك المسعى، معلنًا أن "العقوبات المحسّنة أو العقوبات الأكثر ذكاءً، لن يقضي أي منها على التهديد الصادر عن صدام حسين."[٤٤]

جئنا معًا وسنغادر معًا

قضت جرعة الواقعية الحادة بسرعة على أية آمال تبناها مسئولون عديدون للحد من تعهدات حفظ السلام الأمريكية. فقد كان الادعاء بأن عمليات حفظ السلام تضع ضغطًا هائلاً على الجيش باطلاً. وبحلول شهر يناير من عام ٢٠٠١، لم تكن هناك في واقع الأمر قوات أمريكية تخدم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: بل كان هناك ٤٤ جنديًا فقط يخدمون في تلك العمليات، في المقام الأول باعتبارهم مستشارين، وكان هناك ٨٦٥ يخدمون في سيناء، وليس تحت قيادة الأمم المتحدة. وكانت الولايات المتحدة تشارك في قوات الناتو لحفظ السلام في البوسنة والهرسك البالغ قوامها ٦٥ ألف جندي بـ١١٤٠٠ جندي أمريكي في تلك العمليات. وبذلك فإنه من بين ١.٤ مليون جندي أمريكي، كان ١٢٢٠٠ جندي فقط قد تم نشرهم في مهام حفظ السلام. وكانت تكلفة مهام البلقان ٣.٥ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٠، وهو ما يزيد قليلاً على ١ بالمائة من ميزانية الدفاع البالغة ٢٨٠ مليار دولار. وقال ويزلي كلارك جنرال الجيش الذي كان يقود الحرب في كوسوفو: "عندما يسهم الحلفاء بأكثر من ٨٠ بالمائة من الجهد، لا تكون هناك مساحة كبير لأية حجة تتعلق بالمشاركة في العبء. وإذا كنا نرغب في أن نكون جزءًا من هذا، فلا يمكننا أن نفعل ما هو أقل من ذلك."[٤٥]

بدأت الإشارات المتضاربة والمربكة بشأن عمليات حفظ السلام في الانطلاق من واشنطن بعد وقت قصير من تولي بوش منصبه. وفي أول فرصة، زاد وزير الدفاع

رامسفلد من احتمال سحب الجنود الأمريكيين من سيناء. وكان الوجود العسكرى الأمريكي، الذى يعود إلى اتفاقيات كامپ ديڤيد لعام ١٩٧٨، يشرف على تنفيذ المعاهدة التى أعادت بمقتضاها إسرائيل سيناء إلى مصر. وفى اجتماعات منفصلة مع الرئيس المصرى حسنى مبارك فى ٣ أبريل ورئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون فى ١٩ مارس، قال رامسفلد - دون التشاور مع وزارة الخارجية أو البيت الأبيض على ما يبدو - إن "الولايات المتحدة لها جنود فى صحراء سيناء بين إسرائيل ومصر منذ عشرين عامًا. وكان شيئًا طيبًا أن يتم ذلك فى البداية، لكن الآن قد يكون هو الوقت المناسب لسحبهم".(٤٦) وقضت وزارة الخارجية بسرعة على أى توقع للانسحاب. إذ قال پاول للجنة استماع فرعية فى الكونجرس: "إنها ليست مهمة مثيرة جداً، وهى تكلف الشيء القليل. إلا أن علينا فى الوقت الراهن التزامًا تجاه إسرائيل ومصر لدعم القوة متعددة الجنسيات."(٤٧)

وفى مارس من عام ٢٠٠١ أعلن رامسفلد أنه ليس لدى الإدارة خطط لوضع جنود فى مقدونيا أو إرسال المزيد من قوات حفظ السلام إلى كوسوڤو، على الرغم من دعوات الناتو إلى مثل هذا الدعم فى مواجهة التوترات المتجددة. وبعد ذلك حض على سحب قوات حفظ السلام من البوسنة، زاعمًا أن "المهمة العسكرية تمت قبل ثلاث أو أربع سنوات."(٤٨) وفيما يتعلق بمقدونيا، تراجع پاول تاركًا الباب مفتوحًا لمشاركة الجنود الأمريكيين فى عملية محتملة للناتو لنزع سلاح المقاتلين الألبان العرقيين كجزء من خطة تسوية.(٤٩) وبالمثل، فإنه فيما يتعلق بالجنود الأمريكيين فى كوسوڤو، قال پاول فى مايو من عام ٢٠٠١ فى اجتماع لوزراء خارجية الناتو: "لقد ذهبنا إلى هذا معًا وسنخرج منه معًا."(٥٠) وقد ذاع الحديث عن الشقاق بين وزارتى الدفاع والخارجية. وعندما قوبل رامسفلد بتحدٍ بشأن الخلافات حول سحب الجنود من البوسنة أجاب قائلاً: "ليست لدى مشكلة مع كولين بخصوص هذا الأمر. لكن هل صحيح أنى أحض عليه؟ نعم."(٥١)

في يوليو من عام ٢٠٠١، وفي رحلته الأولى إلى كوسوفو، أنهى بوش الجدل الدائر في الإدارة. فقد قال متحدثًا في إحدى القواعد الأمريكية: "لن نسحب جنودنا من البوسنة أو كوسوفو. فنحن ندرك أن إسهام أمريكا ضروري عسكريًا وسياسيًا." وأجبرت الإدارة على توفيق اعتقادها السياسي بأنه ينبغي استخدام الجيش لخوض الحروب مع واقع كون التزامات حفظ السلام مهمة لضمان مصالح أمريكا في الخارج. وردد بوش تعليقات باول السابقة بقوله: " لقد جئنا معًا وسنخرج معًا."(٥٢) كما حل بوش النزاع على ذهاب الجنود الأمريكيين إلى مقدونيا حين قال: "لا أستبعد أي خيار فيما يتعلق بالجنود. فنحن مشاركون في الناتو."(٥٣) وفي شهر أغسطس جرى نشر ما بين ثلاثمائة وخمسمائة جندي أمريكي في مقدونيا لمساعدة حامية قوامها ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي تابعين للناتو.(٥٤)

وفي هجوم آخر على حفظ السلام، في يونيو من عام ٢٠٠١، قرر الوزير رامسفلد إغلاق معهد حفظ السلام في كلية حرب الجيش بكارليزل بولاية بنسلفانيا. وكان كلينتون قد أنشأ المعهد في عام ١٩٩٣ لمعالجة نقص الاستعداد لحفظ السلام في الجيش. وكان الوكالة الوحيدة من نوعها في الجيش الأمريكي. إلا أنه في أعقاب جهود حفظ السلام الضخمة في أفغانستان والعراق، أحيا مسئولو البنتاجون في يوليو من عام ٢٠٠٣ المعهد باسم معهد عمليات حفظ السلام والاستقرار. والواقع أن الإدارة ضاعفت عدد العاملين وزادت الميزانية الأصلية التي كانت ٢٠٠ ألف دولار.(٥٥)

متنافسون استراتيجيون وليسوا شركاء

جاءت الإدارة إلى الحكم وهي تعتزم غرس "الواقعية القاسية في تعاملاتنا مع الصين وروسيا".(٥٦) لكن الواقع تدخل كذلك. ففي مارس من عام ٢٠٠١، ظهرت أكبر فضيحة تجسس منذ طرد رونالد ريجان ثمانين دبلوماسيًا في عام ١٩٨٦. لكن إدارة

بوش أعطت مهلة قدرها عشرة أيام لأربعة دبلوماسيين كي يغادروا البلاد، وهو طرد رسمي بسبب "الإدارة" المباشرة لروبرت هانسن، كبير خبراء التجسس المضاد السابق بمكتب التحقيقات الفدرالي المتهم بالتجسس لمصلحة روسيا. وكان هانسن ينقل معلومات على قدر شديد من السرية للروس منذ عام ١٩٧٩، بما في ذلك هويات ما لا يقل عن أربعة عملاء روس كانوا يتجسسون لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي. وقد أُعدِم ثلاثة من الرجال الذين كشفهم. وطُلِب من ستة وأربعين دبلوماسيًا آخرين الرحيل بحلول الصيف في محاولة لتقليل عدد عمليات الاستخبارات الروسية.

ومع أنه كان من الواضح أن واشنطن لديها ما يبرر مطالبتها بالطرد، فقد أدت الأعداد الكبيرة إلى نبرة جديدة تتسم بالتوتر في العلاقات بين خصمي الحرب الباردة السابقين. ورداً على حادث التجسس، لم توقف موسكو نقدها. فقد دعا وزير الخارجية إيجور إيڤانوف تلك الخطوة "عملاً عدائيًا يهدف إلى زيادة التوتر في العلاقات الروسية الأمريكية ... وسوف تفشل سياسة هؤلاء الذين يحاولون دفع البشرية والولايات المتحدة إلى الحرب الباردة والمواجهة".[٥٧] واقترانًا بتأكيد رامسفلد أن الروس يعملون كـ"ناشرين نشطين" لتكنولوجيا الصواريخ النووية إلى الدول المارقة، غذت إجراءات واشنطن قلقًا عميقًا في موسكو، إذ حذر سيرجي إيڤانوف، أقرب مساعدي بوتين إليه، من أن الإدارة الأمريكية تعود إلى رؤيتها لروسيا الخاصة بحقبة ريجان على أنها "إمبراطورية الشر التي تواصل تجارة الصواريخ والتجسس في كل مكان".[٥٨]

ميزت مقاربة على نحو مشابه من الصراحة نبرة حكومة بوش مع الصين. وكانت إحدى خطب بوش في الحملة الانتخابية بمكتبة ريجان العامة في عام ١٩٩٩ قد أثارت قلق بيجين، إذ دعا الصين "خطرًا جاسوسيًا على بلادنا" و"منافسًا وليس شريكًا استراتيجيًا"، وتعهد بـ"مساعدة تايوان على الدفاع عن نفسها".[٥٩] وما إن تولى بوش منصبه حتى واجه أزمة مبكرة مع منافسه الجديد. وفي وقت مبكر من صباح أحد أيام

شهر أبريل من عام ٢٠٠١، وفوق بحر الصين الجنوبي، اصطدمت طائرة مراقبة جوية من طراز EP-3E مع طائرة مقاتلة صينية من طراز F-8 في المجال الجوي الدولي. وبينما تحطمت المقاتلة الصينية وسقطت في البحر، هبطت الطائرة الأمريكية هبوطاً اضطرارياً على جزيرة هاينان قبالة ساحل الصين دون طلب الإذن بذلك أولاً. ورفض الصينيون الغاضبون وصول الولايات المتحدة إلى أفراد الطاقم الأربعة والعشرين أو الطائرة. لكن المشكلة لم تقتصر على استعادة الطاقم الأمريكي فحسب، إذ كانت الطائرة تحتوي على بعض معدات التجسس الأمريكية شديدة التقدم. وواجه بوش أول اختبار له في الأزمات الدبلوماسية.

وعلى الفور صعّدت الإدارة الحادث إلى المكتب البيضاوي، بدلاً من إعطاء فرصة للدبلوماسية الهادئة. وفي اليوم التالي لحادث الطائرة طلب الرئيس من الصينيين إتاحة "الوصول الفوري" إلى أفراد الطاقم قائلاً إنه شعر بـ"انزعاج" من عدم وصول رد صيني في حينه. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، وأثناء الحديث في المكتب البيضاوي، وكان بوش أكثر صراحةً بقوله: "نتوقع أن يكون هناك اتصال، بأسرع ما يمكن، مع أفراد طاقمنا. ونتوقع إعادة هذه الطائرة إلينا."[٦٠] وقد أدخل أسلوباً سيصبح علامة بارزة لمقاربته المبكرة للمهام الدبلوماسية الحساسة. فلم تكن هناك إشارة في اتجاه الخارج بالحل الوسط أو الرقة أو الصبر أو التفاهم – الأمر ببساطة أنه "توقع" من القادة الأجانب الاستجابة لمطالبه.

كان من المتوقع تصاعد التوترات بسرعة. فقد طالب وزير الخارجية الصيني تانغ جياشوان باعتذار وقال إن الولايات المتحدة "أبدت وجهاً متغطرساً واستخدمت حججاً واهية وخلطت بين الخطأ والصواب وقدمت اتهامات لا أساس لها من الصحة ضد الصين."[٦١] وعلى الرغم من أن بوش كان لا يزال يرفض الاعتذار، فقد أرسل خطاباً إلى زوجة الطيار المفقود يعبر فيه عن "الأسف" بشأن الحادث. وقال إن "فكرة اعتذارنا عن كوننا في المجال الجوي الدولي ... أمر لا نقبله". وبحلول التاسع من أبريل كان بوش يحذر من أن العلاقات مع الصين يمكن أن "تُضار"، وكان مسئولو الحكومة

يقترحون سحب الولايات المتحدة تأييد لعرض الصين استضافة الألعاب الأوليمبية الصيفية لعام ٢٠٠٨ وكذلك إلغاء زيارة بيجين التي كان بوش يعتزم القيام بها في أكتوبر من عام ٢٠٠١.[٦٢]

بعد عشرة أيام من الحادث، تراجعت واشنطن. إذ قالت الولايات المتحدة إنها "آسفة جداً" لوفاة الطيار الصيني و"آسفة جداً" لدخول طائرة البحرية المجال الجوي الصيني وهبوطها اضطرارياً دون إذن من الصين. وأطلق الصينيون سراح الطاقم في اليوم نفسه، وإن كانت الطائرة نفسها - المفككة - لم تتم إعادتها إلا في يونيو. وبينما جرى حل ذلك الحادث سلمياً، فقد ترك العلاقات الصينية الأمريكية على أسس قوية. وكان ذلك أيضاً أول درس لبوش عن الحاجة إلى الدبلوماسية المتطورة، وليس إملاءات المكتب البيضاوي.

في أعقاب هذه الوقفة التي اتسمت بالتوتر، انتقل بوش إلى أكثر مخاوف الصين حساسية، وهي مبيعات السلاح لتايوان. فقد انطوت سياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان على غموض شديد ومتعمد منذ اعتراف الرئيس نيكسون بالصين في عام ١٩٧٢. ومنذ ذلك الحين تعهدت الولايات المتحدة بالمساعدة في دفاع تايوان في سلسلة من الاتفاقيات التي تجسدت في قانون علاقات تايوان في عام ١٩٧٩. ولتايوان جماعة ضغط قوية في الكونجرس والقرارات الخاصة بمبيعات السلاح منذ زمن طويل توازناً دقيقاً بين ضمان حاجات تايوان الدفاعية وأخذ مخاوف الصين في الاعتبار.

في فترة مبكرة من رئاسة بوش، حثه مستشاروه ومؤيدوه في الكونجرس بتحديث مبيعات السلاح الأمريكية لتايوان. وقد عززت التحسينات التي أُدخلت على الأسطول والقوات الجوية الصينية الرأي السائد بين جوانب الإدارة بأنه لا بد للولايات المتحدة من تأكيد حقها في المرور من مضيق تايوان ومعايرة التوازن العسكري من جديد. وكان وولفويز وأرميتاج قد وقعا خطاباً قبل تولي منصبيهما حثا فيه الولايات المتحدة على أن تقول بوضوح إنها تدافع عن تايوان.[٦٣] وفي الرابع والعشرين من أبريل عام

٢٠٠١. وافق بوش على أكبر برنامج مبيعات سلاح لتايوان خلال عشر سنوات تقريباً تقدر قيمته بأربعة مليارات دولار وشمل أصنافاً من قبيل أربع مدمرات من فئة كيد، واثنتي عشرة طائرة أوريون P-3C، وثمانية غواصات تعمل بالديزل مصممة لمواجهة الحصار والغزو، ومنظومة صواريخ أرض جو من طراز أفنجر. وعلى الرغم من الضغط من جانب رامسفلد وآخرين، فقد قرر بوش عدم تزويد تايوان بمدمرات آرلي بيرك التي عارضتها الصين بقوة. وغضب محرر صفحة الرأى فى صحيفة "الواشنطن تايمز" المحافظة لأن "الصين فازت فى أول جولة مع إدارة بوش".[٦٤]

بالإضافة إلى مبيعات السلاح، بدا أن بوش غيَّر موقف الولايات المتحدة القديم بشأن تايوان. وعندما سُئل بوش عما إذا كانت الولايات المتحدة مضطرة للدفاع عن الجزيرة، أجاب: "نعم، نحن مضطرون، ولا بد أن يفهم الصينيون ذلك." وعندما سئل عما إذا كان ذلك يعني استخدام قوة الجيش الأمريكي بكاملها، أجاب: "مهما احتاج الأمر لمساعدة تايوان للدفاع عن نفسها."[٦٥] وخلقت تلك الملاحظة عاصفة نارية من الاحتجاجات حيث بدا أن بوش غيَّر الالتزام الأمريكي تجاه تايوان، الذى طالما كان يلفه الغموض بنية تقييد أعمال تايوان، تغييراً هائلاً. وانبرى معاونوه لتصحيح الأمر بقولهم إن بوش لم يكن يغير السياسة الأمريكية. فقد قال فيليب ريكر المتحدث باسم الخارجية: "لم يتغير شيء فى سياستنا. لم تتغير سياستنا اليوم. ولم تتغير بالأمس. ولم تتغير العام الماضى. لم تتغير ... أظن أنه أكد ما نقوله باستمرار."[٦٦] لم يأسف بوش على ما قاله. وأضاف: "أرى أن الصينيين بدأوا يتعلمون ما تعنيه إدارتي عندما قلت في جولاتي أثناء الحملة الانتخابية من أننا سنكون منافسين استراتيجيين."[٦٧]

ميزانية الدفاع

قاد نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفلد مهمة تغيير الجيش. وأعلن رامسفلد اعتزامه السعي لإحداث إصلاحات ضخمة فى الطريقة التى يتم بها

تنظيم القوات المسلحة للدولة. مؤكداً أنه من الأرجح أن يكون المحيط الهادى مسرح عمليات أمريكية مهمة. وسوف تتغير سياسة الدفاع من حفظ السلام فى أوروبا وردع الاتحاد السوفيتى إلى توجه جديد أكثر حذراً من الصين ويتطلب تأكيداً جديداً على "استعراض القوة طويل المدى". ولمواجهة تهديد انتشار الصواريخ، دعا إلى خفض الإنفاق على منظومات الأسلحة القديمة والتأكيد بشكل أكبر على امتلاك الطائرات والسفن والمركبات القادرة على التسلل القادرة على تحاشى الرادار.[٦٨] واعتمدت مراجعة رامسفلد الداخلية على المستشارين من خارج الوزارة والجنرالات المتقاعدين، مما أحبط كبار ضباط الجيش فى البنتاجون.[٦٩] وأثار رامسفلد قدراً أكبر من المخاوف عندما قال إنه يفكر فى الفضاء الخارجى كميدان معركة محتمل فى المستقبل.

كان تشينى قد وعد القوات المسلحة أثناء الحملة الانتخابية بأن "العون فى الطريق"، وهو ما يعكس اتهامات الجمهوريين التقليدية بأن الديمقراطيين ضعاف فيما يتعلق بالدفاع.[٧٠] إلا أنه عندما تولى منصبه لم تقترح الإدارة تغييراً كبيراً فى ميزانية الدفاع، قائلةً إنه يمكنها دفع تكاليف الأنظمة الجديدة الخاصة بتحول رامسفلد من خلال تبديل الأنظمة القديمة وتقليل حجم القوة. ولم يكن تركيز الإدارة على زيادة إنفاق الدفاع وإنما على ضمان الموافقة على تخفيض الضرائب الخاص بالرئيس. وزعم آرى فلايشر المتحدث باسم البيت الأبيض أن إدارة بوش لن "تلقى بالمال فى اتجاه الدفاع" قبل أن تقدِّر استراتيجيتها طويلة المدى.[٧١] واتبعت الحكومة ميزانية دفاع كلينتون بشكل أساسى، وذلك إلى حد ما لأن قيود الوقت قيدت جهود وضع خطة مختلفة. وفشل بوش مراراً فى إبلاغ وزير دفاعه بقرار عدم البحث عن تمويل أكبر للبنتاجون.[٧٢]

مرة أخرى بدأت فجوة فى الظهور بين خطاب الحملة الانتخابية وواقع الحكم. فقد جرى تخفيف حدة تغيير القوة المعلن عنه "لانتهاز هذه الفرصة لتخطى جيل من التكنولوجيا"[٧٣] بشكل كبير. إذ تم الحفاظ على أنظمة السلاح القائمة، ولم تُمَس بنية

القوة القتالية تقريبًا، ولم يخفِّض نشر القوات في الخارج. وكما أشار أحد المحللين، فإن مراجعة عام ٢٠٠١ "تضمنت أقل قدر من المبادرات البرامجية والخاصة ببنية القوات مقارنة بأي من مراجعات الدفاع الأمريكي الرئيسية الأربع منذ انتهاء الحرب الباردة (حيث إنها لا تتضمن أية مبادرات في واقع الأمر) ... وكان رامسفلد قد استقر في المقام الأول على وثيقة مراجعة الدفاع المحافظة التي تُعَد كل أربع سنوات".(٧٤) ومع ذلك رفض خطاب المراجعة استراتيجية المشاركة الخاصة بكلينتون، أو "الدفاع الوقائي"، ووُضِعت بدلاً من ذلك سياسةٌ قسمت العالم إلى من هم مع الولايات المتحدة ومن هم ضدها. وسوف تصمَّم سياسة الدفاع لطمأنة الحلفاء وإثناء الأعداء أو ردعهم أو هزيمتهم إذا استدعى الأمر. وكان هناك فرق ضئيل بالنسبة لبلدان مثل روسيا والصين والهند.(٧٥)

جرى تنفيذ زيادات متواضعة في التمويل. ففي شهر فبراير من عام ٢٠٠١ اقترحت إدارة بوش ميزانية للدفاع قدرها ٣١٠,٥ مليار دولار، بزيادة طفيفة عن مبلغ ٢٩٦ مليار دولار عندما ترك كلينتون منصبه، لكنها تتوافق مع ما اقترحه كلينتون لميزانية ٢٠٠٢ وهو ٣١٠ مليار دولار. وفي يونيو أضاف رامسفلد ٦.٥ مليار دولار من خلال طلب اعتماد تكميلي، ثم ١٨,٤ مليار دولار إضافية، مخصصة بالكامل تقريبًا للتدريب المضاف وقطع الغيار ورواتب الجيش. وإجمالاً، اقترحت إدارة بوش قبل سبتمبر ٢٠٠١ ميزانية تزيد بمقدار ٢٥,٥ مليار دولار تقريبًا على مقترح كلينتون للعام المالي ٢٠٠٢.(٧٦) واحتجاجًا على عدم القيام بما هو أكثر من ذلك، عرض مقال افتتاحي في "ذا ويكلي ستاندرد" "نصيحة لم تُطلَب للصديقين القديمين دونالد رامسفلد وبول وولفويتز: استقيلا."(٧٧)

تجاهل جزء كبير من الخطاب المحيط بقضايا الدفاع حالة الجيش عندما ترك كلينتون منصبه. وكان كلينتون قد ركز بالفعل على ضمان الموارد المناسبة للتأهب والتحديث. وبالنسبة لميزانية لعام المالي ٢٠٠٠، فقد سعى لزيادة تتجاوز المليارى دولار

للتأهب والتحديث، بالإضافة إلى ١١٢ مليار دولار فى أول زيادة مستدامة طويلة المدى فى إنفاق الدفاع خلال أكثر من عقد، بما فى ذلك أموال للأموال والتأهب والتحديث والمنشآت. وكان البنتاجون قد ناقش لأول مرة مدى الموارد العسكرية ليشمل الضربات الدقيقة، والحماية فائقة التطوير للقوات، واللوجستيات المركزة بدقة. وفى عام ١٩٩٧ وصف وزير الدفاع ويليام كوين، فى تقرير الدفاع الذى يصدر كل أربع سنوات، مفهومًا عملياتيًا جديدًا يسمى "مشاركة الدقة"، وهو ما يعنى معلومات حقيقية عن الهدف وتصويب أكثر دقة، مع زيادة قدرة كل القوات والأسلحة ومنصات الهجوم على البقاء.

فى عام ٢٠٠٣، كتب ويزلى كلارك باعتباره جنرالاً متقاعداً: "رؤية التغيير - أصبح ميدان معركة فائق التكنولوجيا الذى يُرى من خلال مجموعة من الحساسات، مع معارك تُخاض ويتم الفوز فيها بالضربات الدقيقة ومكوِّن برى أقل، وهو ما روَّجت له إدارة بوش وبخاصة دونالد رامسفلد، واقعًا إلى حد كبير عندما تولوا مناصبهم فى عام ٢٠٠١.[٧٨] وفى السر، كان كبار المسئولين العسكريين غاضبين من تكتيكات رامسفلد المستبدة ونقص المعلومات عن التغييرات التى تمت منذ آخر مرة خدم فيها فى واشنطن. وقد وجد كبار ضباط الجيش الذى يسعون لتقديم ملخص عن القضايا له، من توسيع الناتو إلى الأنشطة التى فى الاتحاد السوفيتى السابق، أن ما "يذهل هو أنه بالنسبة لشخص بما عليه من ذكاء، لم يكن مشغولاً فحسب". وقال لى شخص كان يعمل حينذاك جنرالاً بأربعة نجوم: "نحن نسميه ريپ ڤان وينكل[*]. فهو مذهول جداً من أن العالم تغير خلال الثلاثين عامًا الماضية."[٧٩]

(*) Rip van Winkle شخصية سغيرة فى قصة لواشنطن إيرفنج عن رجل ينام لمدة ٢٠ عامًا ولا يتعرف على العالم عندما يستيقظ من نومه. (المترجم)

الدفاع الصاروخي القومي ومعاهدة الحد من الصواريخ البالستية

في الشهور الأولى في الحكم، أنهكت الحكومة نفسها لتحقيق هدف تطوير الدفاع الصاروخي القومي ونشره. وكان ذلك هو العنصر الأساسي لردود الإدارة على تحديات وضع الدولة العظمى الجديد. وكان المبرر هو ذلك المزيج المعقد من ميراث تهديد الحرب الباردة، واعتقاد أن الدول لا تزال تمثل الخطر الأكبر على الولايات المتحدة والثقة في قدرة أمريكا على استخدام التكنولوجيا للدفاع عن نفسها أمام العالم، بينما يدعم في الوقت نفسه ميزة استراتيجية لا يمكن النيل منها. ومرة أخرى، بالغ رامسفلد في المشكلة بطرحه أسوأ سيناريو. وقد انتهت اللجنة ثنائية الأحزاب - لجنة تقييم خطر الصواريخ البالستية ثنائية الأحزاب - في عام ١٩٩٨ برئاسة دونالد رامسفلد، إلى أن الخطر الذي يأتي من بلدان كالعراق وإيران وكوريا الشمالية "أوسع وأكثر نضجًا ويتطور على نحو أسرع" من التقديرات السابقة. وكانت المشكلة هي أنه لتوفير الحماية الكافية من تلك الهجمات الصاروخية، سيكون من اللازم التخلي عن المشكلات السياسية.

كانت العقبة السياسية الرئيسية أمام نشر نظام الدفاع الصاروخي هي معاهدة الحد من الصواريخ البالستية لعام ١٩٧٢ التي حظرت نشر الدفاعات المضادة للصواريخ. وكان الغرض منها هو الحد من قدرة القوى العظمى على حماية نفسها من الضربات الانتقامية، وبالتالي الحفاظ على رادع فعال ضد أي جانب يحاول توجيه الضربة الأولى للأسلحة النووية. وكانت نظرية التدمير المؤكد المشترك تتضمن أن الاستقرار يتعزز إذا كان الجانبان متأكدين من الدمار إذا ما هوجم أي منهما. وطبقًا لمنطق التدمير المؤكد المشترك، لن تقوم الجهات الفاعلة العاقلة بالانتحار المتبادل.

كان مؤيدو التدمير المؤكد المشترك يرون أن انتهاء الحرب الباردة ينبئ بفرصة لتحقيق هدف الدفاع الصاروخي الخاص بحرب النجوم. ولم يعد تطبيق نظرية التدمير المؤكد المشترك باعتبارها التهديد الذي يأتي من دول من غير المرجح ردعها بأي تهديد

بالثأر الضخم. وهكذا لم تعد معاهدة حظر الصواريخ البالستية تهم. فقد قالوا إنه لا بد من تعديلها أو التخلص منها بما يسمح للولايات المتحدة ببناء درع دفاعية تحمى من الخطر الناشئ الجديد. وفى المقابل قال مؤيدو معاهدة حظر الأسلحة البالستية إنها بمثابة حجر الزاوية بالنسبة للحد من الأسلحة. وهكذا فإنه إذا ما تم التخلص منها فإن سباق الأسلحة النووية قد ينجم عن ذلك، حيث تسعى دول، كروسيا والصين بشكل خاص، لبناء قدرة هجومية نووية يمكنها اجتياح القدرة الدفاعية الأمريكية الجديدة. وقال السناتور جوزيف بايدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ: "هذه هي المشكلة الحقيقية في هذا الأمر. فالصين تسرع. وقد رأيت السفير الهندى للتو، حيث أومأ وقال إن هذا سوف يضغط على الهند كي تفعل الشيء نفسه. وحينئذ سيجارى الباكستانيون الهنود. وفى وقت قريب جداً تكونون قد بدأتم سباق تسلح جديد."[٨٠]

إدراكًا لخطر الهجوم الصاروخى المتزايد من الدول المارقة أو الإرهابيين، أيد كلينتون جهود خلق دفاع صاروخى قومى، لكنه دفاع سوف يبقى على معاهدة الحد من الصواريخ البالستية. وفى يوليو من عام ١٩٩٩، وقَّع كلينتون قانون الدفاع الصاروخى القومى، حيث قال: "إن سياسة الولايات المتحدة هى نشر منظومة دفاع صاروخى قومى فعالة بمجرد أن يصبح ذلك ممكنًا من الناحية التكنولوجية."[٨١] وتضمن مقترح كلينتون نشراً محتملاً يبدأ فى عام ٢٠٠٥ لمنظومة سوف تشمل مائة صاروخ اعتراضى ذات قواعد أرضية منشورة فى ألاسكا، ومحطة رادار مضادة للصواريخ البالستية، وخمسة أجهزة رادار إنذار مبكر معدلة.[٨٢] وكما خطط موقعًا ثانيًا يبدأ فى عام ٢٠١٠ أو عام ٢٠١١ فسوف يشمل صواريخ اعتراضية وأجهزة رادار إضافية. وكان الهدف هو توفير دفاع لخمسين دولة ضد الأخطار الناشئة من كل من كوريا الشمالية والشرق الأوسط، مع التركيز على الخطر الأكثر "عجلةً وتأكيداً"، وهو كوريا الشمالية.

وكان كلينتون قد ناقش بحرص التعديلات المحتملة لمعاهدة حظر الصواريخ البالستية مع الرئيس ڤلاديمير پوتين وحقق اعترافًا بالمشكلات ذات الصلة - وتلك علامة على التقدم المحتمل فى المستقبل. ولم يتأثر مؤيدو منظومة الدفاع الصاروخى القومى، حيث قللوا من شأن برنامج كلينتون وانتقدوا سياسته الخاصة بالبحث عن حلول تكون متسقة مع معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية. وقال الدبلوماسى المخضرم چين كيركپاتريك إن "معاهدة حظر الصواريخ البالستية معاهدة ضارة جداً جداً جداً لنا. ولذلك لا بد من تغيير جزء كبير منها كي تسمح بالدفاعات الصاروخية غير الواقعية."(٨٣)

كان بوش مصراً على تعديل معاهدة حظر الصواريخ البالستية - بشكل كبير - أو الانسحاب منها. وعقب اختبارين فاشلين فى عام ٢٠٠٠، أعلن بوش أنه مازال "واثقًا من أنه في ظل القيادة الصحيحة يمكن لأمريكا أن تقيم نظامًا دفاعيًا صاروخيًا فعالاً".(٨٤) وبعد أن قال بوش إن سياسة الحرب الباردة الخاصة بالتدمير المؤكد المتبادل قد عفّي عليها الزمن، دعا إلي "مفاهيم جديدة للردع تعتمد على كل من القوات الهجومية والدفاعية".(٨٥) ورفضًا منها لنظرية التدمير المؤكد المتبادل، أوضحت رايس أن "السلام لا يعنى عدم الحرب، ولا يعنى الاستقرار توازن الرعب ... ولا يمكن أن نتمسك بنظام قديم كتمسك علماء العصور الوسطى بنظام بطليموس الفلكي حتى بعد ثورة كوپرنيكوس. لا بد أن نعترف بأن العالم الاستراتيجى الذى نشأنا فيه انقلب رأسًا على عقب".(٨٦) وحدد بوش الخطوط العريضة لمقترحاته فى مايو من عام ٢٠٠١ فى جامعة الدفاع القومي خارج واشنطن العاصمة، حيث أعلن أن معاهدة حظر الصواريخ البالستية عفّي عليها الزمن. وصرح بأن الاتفاقية التى مضى عليها ثلاثون عامًا لا "تعترف بالحاضر ولا توجهنا نحو المستقبل. ... والمعاهدة التى تمنعنا من معالجة أخطار الوقت الراهن، وتمنعنا من السعى للحصول على التكنولوجيا الموعودة للدفاع عن أنفسنا وأصدقائنا وحلفائنا ليست فى مصلحتنا أو مصلحة السلام العالمي".(٨٧)

في البداية، سعى بوش إلى التفاوض على إطار أمني جديد. وأُرسلت وفود رفيعة المستوى، تضم نوابًا من مجلس الأمن القومي والخارجية والدفاع إلى أوروبا وآسيا وأستراليا وكندا يحضون على الاتفاق على التخلي عن معاهدة حظر الصواريخ الباليستية. وكان الهدف هو خلق "إطار جديد للأمن والاستقرار يعكس عالم اليوم".[٨٨] وعادت الوفود خالية اليدين. وزارت رايس موسكو لتشجيع التعاون الروسي. لكنه لم يكن قريبًا. وقوبلت مناقشات الرئيس بوش مع الرئيس بوتين وغيره من قادة العالم بالشك.

الواقع أنه بالإضافة إلى المعارضة المتزايدة للمبادرة، فقد أثارت دبلوماسية إدارة بوش المقاومة. إذ رأى وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجييف أن معاهدة حظر الصواريخ الباليستية تعكس فحسب "الرغبة" الأمريكية "في تحقيق الهيمنة الاستراتيجية على العالم".[٨٩] ومع ذلك مضى بوش قُدُمًا. وخلال الرحلة إلى أوروبا في يناير من عام ٢٠٠١، أوضح أنه يرغب في القدرة على استكشاف كل الخيارات، قائلاً إن "معاهدة حظر الأسلحة الباليستية من مخلفات الماضي. وهي تمنع الشعوب المحبة للحرية من استكشاف المستقبل."[٩٠] وراقب الحلفاء الأمر بقلق عميق ومتزايد، لأن المعاهدة التي كان أساس الاستقرار النووي طوال ثلاثين عامًا تقريبًا باتت معرضة للخطر.

أحادية لا ضرورة لها

كان السعي الأمريكي لإلغاء معاهدة حظر الصواريخ الباليستية أبرز جهد للنأي بالإدارة عن أنظمة الحد من الأسلحة الدولية. لكن خلال عامه الأول في منصبه، نأى بوش بنفسه عن عدد هائل من الاتفاقيات والسياسات الأخرى كذلك. وكان أحد أعمال بوش في عامه الأول من فترة رئاسته هو أن يرسل مذكرة إلى مدير وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية يجدد فيها ما يُعرَف بـ"سياسة مكسيكو سيتي". وتقتضي هذه السياسة، التي أعلنها الرئيس ريجان لأول مرة في عام ١٩٨٤ في مؤتمر سكاني بمكسيكو سيتي، من المنظمات غير الحكومية، كشرط لتلقي التمويل الفدرالي،

الموافقة على أن لا تقوم بالإجهاض أو تشجعه بفاعلية كوسيلة لتنظيم الأسرة فى الخارج، ولو بأموالها. وكان هذا الحكم قد استخدم لتغطية الحديث تأييداً للإجهاض القانونى وتقديم المعلومات للنساء عن خياراتهن الطبية، بما فى ذلك الإجهاض. وقد اعترضت الوكالات الدولية بقوة على هذا القانون المسمى "قانون تقييد النقاش"، حيث نظرت إليه على أنه يتدخل فى المشورة التى يمكن أن يقدمها الطبيب أو المعالج للنساء.

كانت هذه السياسة، التى تعد قضية مثيرة للجدل بالنسبة لليبراليين والمحافظين، قد ألغاها الرئيس كلينتون في ثاني يوم له فى منصبه، فى الثانى والعشرين من يناير عام ١٩٩٣. وفى اليوم الثانى لبوش فى منصبه، فى الثانى والعشرين من يناير عام ٢٠٠١، فى اليوم نفسه، أرسل رسالة تقدير إلى المشاركين فى مسيرة من أجل الحياة مجدداً السياسة، حيث قال: "إنى مقتنع بأن أموال دافعى الضرائب لا ينبغى استخدامها لدفع تكاليف عمليات الإجهاض أو الدفاع عن الإجهاض أو الترويج له بنشاط، هنا أو فى الخارج."[٩١] واقترانًا بقرار لاحق فى أبريل من عام ٢٠٠١ للاعتراض على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ومؤتمر الأمم المتحدة عن هذا الموضوع بشأن الإشارة فى مسودة البيان الختامى إلى "خدمات الصحة الإنجابية"، أرسل إجراء مكسيكو سيتى إشارة قوية إلى المحافظين بأن بوش سوف يدافع عن مواقفهم؛ كما بعث برسالة قوية إلى أنحاء العالم مفادها أن هذا الرئيس سوف يعطى أولوية لمخاوف المحافظين الدينيين ويتخذ قرارات دون تشاور فى واقع الأمر.

سرعان ما نأت الإدارة بنفسها عن الكثير من جهود الأمم المتحدة. وكان هناك كره خاص للمحكمة الجنائية الدولية التى اعتبروا أنها تقوض سيادة الولايات المتحدة وسياستها الخارجية. وكان كلينتون قد وقع معاهدة المحكمة الجنائية الدولية فى الأيام الأخيرة من فترة رئاسته، مما دفع السناتور چيسى هيلمز أن يعلن: "لن تقوم قائمة لهذا القرار. وسوف أجعل إلغاء هذا القرار، وحماية الأمريكيين والأمريكيات العسكريين

من سلطة محكمة الكنجارو هذه، على رأس أولوياتى فى الكونجرس الجديد."[٩٢] وفى مايو من عام ٢٠٠٢ اتخذت إدارة بوش الخطوة غير المسبوقة الخاصة بـ"سحب التوقيع" على المعاهدة. وبعد بضعة أشهر أصبح "حماية أفراد القوات المسلحة الأمريكيين" قانونًا، حيث يسحب المساعدات العسكرية المقدمة للبلدان التى صدقت على لائحة المحكمة الجنائية الدولية، ويجيز استخدام القوة لتحرير المواطنين الأمريكيين الذين تحتجزهم المحكمة الدولية فى لاهاى.

فى يوليو من عام ٢٠٠١، أذهل ممثل الإدارة، وكيل وزارة الخارجية چون بولتون أعضاء الوفود فى مؤتمر الأمم المتحدة للحد من الأسلحة الصغيرة عندما أعلن معارضة الأمم المتحدة للجهد الطوعى الصرف لـ"منع القتال والقضاء على" التجارة غير المشروعة فى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وألقى بولتون فى الأساس كلمة من اتحاد البنادق القومى ادعى فيها زورًا أنه يتعارض مع الحق الدستورى فى حمل السلاح. وكان على القدر نفسه من إثارة القلق القرار الخاص بانسحاب الولايات المتحدة من جهود ضمان الدعم لنظام تحقق ملزم قانونًا لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة التى تلزم الموقعين عليها بعدم تطوير وابتكار وتخزين العوامل البيولوجية أو السموم من أجل الأغراض العسكرية. وعلى الرغم من أن المعاهدة سارية منذ تصديق الولايات المتحدة عليها فى عام ١٩٧٥، كانت لا تزال هناك مخاوف بشأن عدم تطبيق البنود والتحقق منها، وكانت المفاوضات تجرى لمعالجتها. وطبقًا لما قاله كبير المفاوضين الأمريكيين، وطبقًا لما قاله كبير المفاوضين الأمريكيين، فقد كانت مسودة القانون سوف "تجعل الأمن القومى ومعلومات الأعمال السرية فى خطر".[٩٣]

كان الذعر الدولى من أن تكون تلك التشنجات الأحادية مصحوبة بما كانت الإدارة توشك أن تعلنه. وفى الحادى عشر من يونيو عام ٢٠٠١ خرج الرئيس بوش إلى حديقة الورود فى الساعة العاشرة وعشر دقائق صباحًا ليعلن أن جهد كيوتو الذى استغرق سنوات عديدة قد مات. وبعد أن وصف بوش بروتوكول كيوتو بأنه "معيب على

نحو قاتل في الطرق الأساسية"، تعهد بأنه سيعمل بدلاً من ذلك على إيجاد "حل فعال يقوم على أسس علمية لقضية الاحترار العالمي".[٩٤] ولم يكن هناك ما يغضب الحكومات الأوروبية أكثر من ذلك. فقد كانت المعاهدة من أكثر منجزات القارة تقديراً، وقد جرى تجاهلها عشية أولى رحلات الرئيس إلى أوروبا.

لقد تحطمت سنوات من المفاوضات كانت قد بدأت في قمة الأرض في ريو دى چانيرو عام ١٩٩٢ التى حضرها الرئيس چورچ دابليو إتش بوش على مضض. وكانت كيوتو تدعو الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية إلى خفض معدلات ثاني أكسيد الكربون وغيره من الملوثات التي تحبس الحرارة إلى أقل من مستويات ١٩٩٠. حيث وضعت أول حدود ملزمة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الحابسة للحرارة التي يقول العلماء إنها تسهم في رفع درجة الحرارة وتهدد بحدوث تغير مناخي مفجع. وكان التوصل إلى اتفاقات كيوتو عام ١٩٩٧ عملية شاقة. لكن بما أن الأمريكيين يبعثون بأكبر كمية من غازات الصوبة الزجاجية، تصل إلى ٢٦ بالمائة من المُخْرَج العالمي، فلم تكن كيوتو قابلة للنجاح بلا قيادة أمريكية.[٩٥]

يقول المعارضون لكيوتو إن الاتفاقات تضع في المقام الأول عبئًا غير عادل على الولايات المتحدة وإن النمو الاقتصادي يمكن أن يساعد في حل المشكلات البيئية وليس إحداثها. وبينما شارك والد بوش وكلينتون في الكثير من تلك الهموم، فقد حسبا في النهاية أنه من المهم البقاء على طاولة التفاوض للضغط من أجل التحسينات.

سرعان ما كان هناك شعور بالتداعيات الدبلوماسية. فقد أعلن بيان من البرلمان الأوروبي: "أفزعنا أن المصالح طويلة المدى لغالبية سكان العالم يجرى التضحية بها من أجل جشع الشركات قصير المدى في الولايات المتحدة".[٩٦] وأعلنت إحدى صحف لندن الكبرى أن سياسة بوش "عمل على غرار ما تقوم به طالبان من تدمير فاسق".[٩٧] وقالت وزيرة البيئة الفرنسية دومينيك ڤوانيه: "موقف السيد بوش الذى

اتخذه من جانب واحد فضيحة."[٩٨] وعندما ذُهل كبير موظفي البيت الأبيض أندرو كارد من الاحتجاج، قدم اعترافًا نادرًا بقوله: "لم نقم بما يلزم من عمل لإعداد المسرح لمناقشة واضحة لعيوب كيوتو."[٩٩] بل قال باول المتحفظ: "كنت سأفعل ذلك بطريقة مختلفة."[١٠٠]

فى اجتماع بون الذى عُقِد فى يوليو من عام ٢٠٠١ بشأن هذه القضية، حاولت وكيلة وزارة الخارجية پولا دوبريانسكى شرح الوضع بقولها: "تتعامل إدارة بوش مع قضية التغير المناخى بقدر كبير من الجدية ولن نتخلى عن مسئوليتنا." وأدت ملاحظتها إلى همهمات الاعتراض داخل قاعة المؤتمر. وسعى بوش إلى تهدئة المؤيدين الأوروبيين بتعهده بالتوصل إلى خطة للمؤتمر الدول التالى عن الاحترار العالمى فى المكسيك فى أكتوبر من عام ٢٠٠١. لكن فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر، طرحت الإدارة مراجعتها لبدائل كيوتو جانباً. ولذلك فإن وكيلة وزارة الخارجية دوبريانسكى، رئيسة الوفد الأمريكى فى المغرب "وصلت إلى المؤتمر بلا عروض جديدة وبقيت إلى حد كبير فى الخلفية بينما مضت المحادثات بتردد".[١٠١]

كان جزء كبير من مشكلات وضع إدارة بوش بشأن كيوتو هو عدم تشاورها مع الحلفاء بشأن اعتزامها إعلان موت المعاهدة، ناهيك عن إبلاغهم به، وهو ما تم بطريقة دعاها دبلوماسى سابق "أحادية ليس هناك ما يدعو إليها".[١٠٢] والواقع أن رفض بوش لكيوتو كان صفعة لا مبرر لها على وجه المدافعين عن البيئة. وقد تعطل الاتفاق بسبب اعتراضات من كندا واليابان وروسيا وأستراليا. وما كان للمعاهدة أن تدخل حيز التنفيذ حيث لم يكن قد تم تصديق بلدان كثيرة عليها.[١٠٣] وبما أنها رُفضت من مجلس الشيوخ بعد التصويت عليها بنسبة ٩٥ مقابل لا شىء، فلم يكن بالإمكان التغلب على الصعوبات العملية على المدى القصير. ولو كانت حكومة بوش قد تجاهلت المعاهدة فحسب، لكان الأثر العملى هو نفسه. لكن بوش اختار أن يثير غضب العالم.

رفض بوش فى المقام الأول مقاربة كلينتون الخاصة بالسعى للتغيير والتحسينات من خلال المشاركة فى المعاهدات الدولية. وكان الرئيس بوش يأمل فى أن يجبر الانسحاب من المفاوضات المجتمع الدولي على العودة من جديد إلى البحث عن اتفاق أكثر ملاءمة للولايات المتحدة. ومع ذلك فإن معالجة الإدارة لكيوتو، ومعاهدة حظر الصواريخ البالستية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وإعلانها فى عام ٢٠٠٢ أنها تعارض معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة، ومعارضتها الغريزية للمحكمة الجنائية الدولية، تركت حلفاء أمريكا المذهولين والخائفين من الولايات المتحدة ذات النزعة الأحادية التى سوف تتجاهل مخاوفهم. وبحلول أغسطس من عام ٢٠٠١، وصفت غالبية ساحقة من الأوروبيين بوش بأنه أحادى النزعة ومهموم بالمصالح الأمريكية فحسب. وقال أكثر من سبعة من كل عشرة ممن شملهم الاستطلاع إن بوش عمل بشكل منفرد بناءً على المصالح الأمريكية فى اتخاذ القرارات. ورأى اثنان فقط من بين كل عشرة أنه يأخذ أوروبا فى الاعتبار عند اتخاذ القرارات. وعبر الأوروبيون عن قدر قليل من الثقة فى بوش. وأجاب ٢٠ بالمائة من الفرنسيين و٣٠ بالمائة من البريطانيين و٣٣ بالمائة من الإيطاليين في استطلاع للرأى أُجرى فى أغسطس من عام ٢٠٠١ بأن لديهم درجة معقولة من الثقة في سلوك بوش فى الشئون العالمية.(١٠٤)

كتبت "الإيكونوميست": "توقع الأوروبيون نكهة القيادة الاكثر حزمًا من الإدارة الجديدة فى واشنطن لكنهم دُهشوا. فحتى الآن ليس هناك سوى النكهة والقليل من القيادة."(١٠٥)

سوف تقوم سياسته الخارجية على الواقع

اتسمت شهور بوش الأولى في منصبه بالصعوبة، كشأن الشهور الأولى لكثير من الرؤساء الذين كانت تجربتهم الأولى العمل حكامًا للولايات. ففى عام ١٩٧٧ أثار چيمى كارتر عاصفة عندما قال إنه يرغب فى سحب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية.

ومن المؤكد أن شهور كلينتون الأولى لم تكن هي أفضل شهوره. وأدخلت الشهور التسعة السابقة للحادي عشر من سبتمبر من فترة رئاسة چورچ دابليو بوش الولايات المتحدة في صدام مع جزء كبير من بقية العالم. ومن الصعب تقييم كيف كانت ستتطور دون مأساة الحادي عشر من سبتمبر.

بحلول العاشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ كان فريق بوش لا يزال مشوشًا. وبصورة عامة، طرح پاول مقاربة ذات صبغة دولية لتعزيز مصلحة أمريكا انطوت على العمل مع الحلفاء. لكن البيت الأبيض رفض ما يقوله مرارًا، مع تأييد نشط من وزير الدفاع رامسفلد ونائب الرئيس تشيني، وبشكل كبير من مستشارة الأمن القومي رايس. وكثيرًا ما نُقِضَ ما قاله وزير خارجية بوش المتسم بقدر كبير من التباهي علنًا فيما يتعلق بالسياسة المتبعة مع كوريا الشمالية، والمشاركة في السعي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. كما خسر معارك داخلية متكررة حول كيفية مقاربة المفاوضات الخاصة بكثير من المعاهدات والسياسات الدولية. ومن المؤكد أنه من الطبيعي أن يوجه اللوم إلى پاول بعد صعوده إلى المنصب بـ"بسمعة تكاد تكون إلهية". كما قال أحد أعضاء مجلس الشيوخ. فقد انتقده مستشار بوش السياسي كارل روف قائلاً عن پاول: "كما تعلم، أنا مسئول باستمرار، وسوف أفوز في المباريات السياسية المميتة."[١٠٦] لكن بحلول سبتمبر من عام ٢٠٠١، كان مراقبو واشنطن يتكهنون علنًا بما إذا كان پاول سيستقيل أم لا. وقد وضعت مجلة "تايم" على غلاف عددها الصادر في العاشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١ صورة پاول متسائلةً: "أين ذهبت يا كولين پاول؟"

كان نجم رامسفلد قد فقد بريقه كذلك. إذ خسر طلبه موارد جديدة ضخمة للدفاع، وأُجبِر على التراجع عن معارضته لقوات حفظ السلام في الخارج، وفقد دعم جزء كبير من الجيش. وانتشرت تكهنات بأنه سيُطلب منه ترك منصبه. ففي العاشر من سبتمبر، على سبيل المثال، كان المشاركون في "فوكس نيوز" يتساءلون علنًا: "هل يؤخذ كلام رامسفلد على محمل الجد؟ على أي الأحوال هناك شائعات تدور في واشنطن

مفادها أنه قد يستقيل قريباً."[١٠٧] وحتى نائب الرئيس ديك تشينى كان يتعرض لنقد متزايد، فى المقام الأول بسبب فريق عمل الطاقة السرى التابع له ورفضه قطع كل الصلات المالية مع شركته السابقة هاليبرتون.[١٠٨]

تميزت الشهور التسعة الأولى بمحاولة الإدارة تطبيق نموذج غير مناسب على العالم المتردد، بعجرفة أحياناً وعلى نحو مثير للسخط باستمرار. وبعد إثارة قدر كبير من الكرب فى الخارج، حد الواقع من وعود الحملة الانتخابية غير العملية الكثيرة. وعملت قيود الحكم على احتواء الحلول المتطرفة. ولم تكن الغلبة لدوافع الواقعيين أو المهيمنين فى صياغة سياسة الرئيس الجديد. ولم تسحب الولايات المتحدة جنودها من البلقان ولا من أى نشر آخر فى الخارج. وكانت لا تزال تسعى للحصول على موافقة روسيا لتغيير معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية أو إلغائها، وبدأت مشاركة الحلفاء بشأن قضايا أساسية كالتجارة. ودفاعًا عن الإدارة ضد الاتهامات التى تعود إلى الحرب الباردة، قال فلايشر: "الرسالة التى يبعث بها الرئيس هى أن السياسة الخارجية ستقوم على الواقع. ... فهو ستكون له مقاربة واقعية للسياسة الخارجية."

وسوف يتحقق الواقع فى الحادى عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١ وكل شىء سيتغير.

الهوامش

(1) Keen, Judy, "Dole Sharply Critical of President's Foreign Policy Record." USA Today, October 4. 1996, 6A.

(2) Eilperin, Juliet, and William Claiborne, "Troop Deployment Narrowly Approved." Washington Post, March 12, 1999, A28.

(3) Kissinger, Henry, Does America Need a Foreign Policy? (New York: Touchstone, 2002), 29-30.

(٤) كان العقد مع أمريكا برنامجًا تشريعيًا من عشر نقاط ركز على خفض حجم ومجال الحكومة، وشمل البرنامج الذى تقدمه رئيس مجلس النواب نيوت جنجريتش وأقره الكثير من المرشحين الجمهوريين خفضاً فى البرامج الحكومية، وتدقيق الكونجرس لهدر الأموال والتلاعب. وبالإضافة إلى ذلك، وعد البرنامج بالتصويت خلال مائة يوم على قضايا كإصلاح الميزانية المتوازن وخفض الضرائب ومشروع قانون لمنع الجنود الأمريكيين من الخدمة فى تحت قيادة الأمم المتحدة. انظر:

http://usinfo.state.gove/ products/pubs/archive/electOO/congress .htm. The full text of the Contract is available at http://www.whitehouse.gov/house/ Contract/ CONTRACT.html.

(5) Kristol, William, and Robert Kagan, Foreign Affairs vol. 75:4 (July/August 1996): 19.

(6) Project for a New American Century (PNAC), "Statement of Principles," June 3, 1997.

(7) PNAC, "Letter to Pres. Clinton." January 26, 1998, http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm.

(8) Gellman, Bart, Washington Post, March 11, 1992, AI.

(9) Mann, James, Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet (New York: Viking, 2004), 211.

(10) Sciolino, Elaine, "Bush's Foreign Policy Tutor; An Academic in the Public Eye," New Tork Times, June 16, 2000, Al.

(11) Bush, Governor George W., "A Distinctly American Internationalism," speech at the Ronald Reagan Presidential Library, Simi Valley, California, November 19, 1999,

http://www.fas.org/news/usa/! 999/11 /991119-bush-foreignpolicy.htm.

(12) Rice, Condoleezza, "Promoting the National Interest," Foreign Affairs, (January/ February 2000).

(13) Rice, Condoleezza, "How to Pursue the National Interest," Hoover Digest no. 2 (November 6, 2004), http://www .hooverdigest.org/002/rice/html.

(14) Bush, "A Distinctly American Internationalism."

(15) Op. cit.,61.

(١٦) المرجع السابق، ص ٦٢

(17) Quoted in the Atlantic Monthly, http://www.theadantic.com/doc/200401/ ftikuya-ma.

(18) Gordon, Michael, New York Times, October 21, 2000, Al.

(19) Bush, George W., speech given at The Citadel in Charleston, South Carolina, September 23, 1999. Full text of speech available at http://usinfo.state.gov/topi cal/pol/terror/01121002.htm.

(20) Kissinger, Does America Need a Foreign Policy?, 268.

(21) Bush, Citadel speech.

(22) CNN.com, "With eye on polls, Bush addresses military readiness," September 7, 2000, http://www.cnn.com/2000/ALL POLITICS/stories/09/07/ campaign .wrap/index. html.

(23) The Weekly Standard, September 7,1998,7.

(24) Perle, Richard, "New Weapon for a New World Order," American Enterprise (April 2001).

(٢٥) مناظرة رئاسية في جامعة ويك فوريست بولاية نورث كارولينا، الحادي عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٠، http://www.issues2000.org/2000/ Wake_Forest_debate_Foreign_Policy.htm.

(26) Rice, Condoleezza, "Promoting the National Interest."

(٢٧) حصل آل جور على ٥١٠٠٢٨٩٤ صوتًا مقابل ٥٠٤٥٩٢١١ صوتًا لبوش. ومع ذلك فقد أُعلن فوزبوش بـ ٢٧١ صوتًا انتخابيًا مقابل ٢٦٦ صوتًا لجور، بعد أن كافأته فلوريدا من خلال المحكمة العليا.

(28) Carney, James, and John F. Dickerson, "Man in Charge," Time (December 1, 2000).

(29) Tyler, Patrick E., "After the War; U.S. Juggling Iraq Policy," New Tork Times, April 13, 1991, 5.

(30) Hartmann, Robert Trowbridge, Palace Politics: An Inside Account of the Ford Tears (New York: McGraw-Hill, 1980), 283, quoted in James Mann The Rise of the Vulcans.

(31) Lemann, Nicholas, "Without a Doubt: Has Condoleezza Rice Changed George W. Bush, Or Has He Changed Her?," The New Torker (October 14, 2002): 164.

(32) نص خطابُ كولين باول متوفر في New York Times, December 17, 2000, 51.

(33) Daalder, Ivo H., and James M. Lindsay, America Unbound (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2003), 54.

(34) Steinberg, James B., "The Bush Foreign Policy Revolution," New Perspectives Quarterly (Summer 2003).

(35) Comptroller General of the United States, B-229069, September 30, 1987, http:/ / www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSA EBB40/04287.pdf.

(36) Dobbs, Michael, "Back in Political Forefront: Iran-Contra Figure Plays Key Role on Mideast," Washington Post, May 27, 2003,. http://www.washingtonpost .com/ac2/wp-dyn/A41843-2003May26?language=printer.

(37) McGeary, Johanna, Time (September 10, 2001): 24.

(38) Sipress, Alan, Washington Post, March 17, 2001, A24.

(39) Statement made following Bush's meeting with UK Prime Minster Tony Blair, February 23,2001. See: Public Papers of the President, George W. Bush, vol. 1 (2000), 128.

(٤٠) مناظرة رئاسية في جامعة ويك فوريست بولاية نورث كارولينا، الحادى عشر من أكتوبر عام ، ٢٠٠٠
http://www.issues2000.org/ 2000/Wake_Forest_debate_Foreign_Policy .htm.

(41) انظر Florence C., "Russia and Iraq: The Question of the Russian Oil Contracts," Middle East Economic Survey Report (April 7,2003).

(42) Shribman, David, Boston Globe, March 12, 2002, A3.

(43) McGeary, Johanna, "Odd Man Out," Time (September 10, 2001).

(44) Perlmutter, Amos, Washington Times, March 15, 2001, A17.

(45) Gordon, Michael R., New York Times, October 21, 2000, Al.

(46) Garamone, Jim, "Rumsfeld Reflects on Military Service," American Forces Press Service, Washington, May 20, 2002.

(47) Hassan-Gordon, Tariq, "Washington's decision on Sinai forces still uncertain," Middle East Times, May 11, 2001.

(48) Ricks, Thomas, "Possible Military Overhaul Outlined," Washington Post, May 18, 2001, Al.

(49) Dannheisser, Ralph, "Powell Says U.S. Troops Could Help at Macedonia Disarmament Points Secretary Briefs Senate Panel after Europe Trip with Bush," Washington File Congressional Correspondent (June 21, 2001), http://www .uspolicy.be/Issues/Balkans/powmace 062101.htm.

(50) Marc Lacey, "Powell Fails to Persuade 71.

NATO on Antimissile Plan," New York

Times, May 30, 2001, A14. 72.

(٥١) المرجع السابق

(52) US troops will remain in Bosnia, Kosovo:

Bush," Age nee France-Presse, July 24,2001. 73.

(53) "Bush Keeps Troops Option Open on 74. Macedonia," Washington Post, June 28, 2001, A23.

(54) "Macedonia Peacekeeping," Online 75. NewsHour, PBS, August 22, 2001, http: 76. //www.pbs.org/newshour/bb/europe/jul y-decO l/ macedonia_8-22 .html.

(55) Holt, Douglas, "Army to close Peacekeeping Institute," Chicago Tribune, April 14, 2003, http://www.tallahassee .com/mld/tallahassee/news/ politics/ 5634135.htm.

(56) Bush, Citadel speech.

(57) Deans, Bob. "Bush Tougher Stance on Foreign Policy, Reflects New 'Realism,'" Cox News Service, March 22, 2001. 77.

(58) Cottrell, Robert, "The partners who returned to the cold: The US-Russia spy 78. row has exposed the cracks in an already fragile relationship" Financial Times, March 26, 2001,21. 79.

(59) Bush, "A Distinctly American Internation alism." 80.

(60) Public Papers of the President, George W. Bush, vol. 1 (2000), 355.

(61) Alien, Mike, and Steven Mufson, "U.S. Voices Regret Over Chinese Pilot," 81. Washington Post, April 5, 2001, Al.

(62) Alien, Mike, and Steven Mufson, "Bush Backs Diplomacy, But Also Warns China," 82. Washington Post, April 10, 2001, Al.

(63) Barber, Ben. "Bush's remarks leave in doubt U.S. policy on Taiwan," Washington 83. Times, April 26, 2001, A12.

(64) Bering, Helle. "No Aegis shield for Taiwan; Bush White House defers to China," 84. Washington Times, April 25, 2001, A19.

(65) Raum, Tom, "Bush words on Taiwan trig- 85.

ger new controversy," Associated Press,

April 25, 2001. 86.

(66) Sammon, Bill, "White House sees 'no

change' in Taiwan policy; Tougher stance

angers Beijing," Washington Times, April

26, 2001, Al. 89.

(67) Editors. "The End of Strategic Ambiguity,"

Washington Times, April 27, 2001, A20. 90.

(68) Ricks, Thomas E., "Rumsfeld Outlines 91. Defense Overhaul; Reorganization May

Alter, Kill Weapons Systems," Washington

Post, March 23, 2001, Al.

(69) Arkin, William M., "Rumsfeld Stumbles,"

Washingtonpost.com, March 26, 2001. 93.

(70) Roedemeier, Chad, "GOP vice presidential nominee brings pro-military message to Georgia," Associated Press, August 30, 2000. 94.

White House briefing, Press Secretary Ari Fleischer. January 31, 2001. Kondracke, Morton M., "After China Crisis, Bush Must Explain His Foreign Policy," Roll Call, April 9, 2001. Bush, Citadel speech. O'Hanlon, Michael, "Rumsfeld's Defence Vision," Survival, vol. 44, no. 2 (Summer 2002): 103-117.

Ibid., 112. /<'"/'

Rumsfeld's $5.6 billion through a supple

mental appropriation request and addi

tional $18.4 billion, almost entirely

devoted to added training, spare parts, and

military pay, brought the total to $335 bil

lion. Before September 11, the Bush

administration proposed a budget roughly

$25.5 billion higher than Clinton's pro

posal. During the campaign, Bush had pro

posed increasing by $45 billion to a total of

$341 billion.

Kagan, Robert, and William Kristol, editorial, Weekly Standard, July 23, 2001. Clark, Wesley, "Iraq: What Went Wrong," New York Review of Books, vol. 50, no. 16 (October 23, 2003).

Interviews with a retired four-star general, July 12, 2004.

Sanger, David E., "After ABM Treaty: New Freedom for U.S. in Different Kind of Arms Control," New York Times, December 15, 2001, A8. "National Missile Defense Act of 1999," sec. 2, at GDI Web site, http://www.cdi .org/hotspots/missiledefense/act.html. See: Elisabeth Becker, "U.S. Seeks Missile System Despite Treaty Risk," New York Times, November 6, 1999, A8. Gertz, Bill, "ABM Treaty update apt to be next fight," Washington Times, October 14, 1999, A15.

Gertz, Bill, "Missile Test Fails, But System Solid," Washington Times, July 9,2000, Cl. Public Papers of the President, George W. Bush,voL 1 (2000), 472. Rice, Condoleezza, remarks at the National Press Club, July 12, 2001. Public Papers of the President, 644. 87 87. المرجع السابق، ص

(88) "George Bush's Revolution," Economist (May5, 2001).

Public Papers of the President, 644. http://www.whitehouse.gov/news/ releases/20010123-5 .html. Bone, James, "Republicans to Block War Crimes Treaty," Times (London), January 2,2001.

(92) BBC News Online, "Dismay over US germ warfare stance," July 25, 2001, http://news.bbc.co.uk/2/low/americas/ 1457324.stm. Public Papers Bush, vol. 1 (2000), 634.

(٩٥) كان البروتوكول المشاركة الوحيدة في القوة بعد التصديق عليه من خمسة وخمسين عضواً على الأقل في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، بما في ذلك الدول المتقدمة التي تمثل ٥٥ بالمائة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ١٩٩٠. وأنتجت الولايات المتحدة ٣٦ بالمائة هذه الانبعاثات ويجعل غيابها من الصعب تنفيذ البروتوكول. وفي يوليو من عام ٢٠٠١ في بون بألمانيا، تبنى أكثر من ١٨٠ دولية اتفاقية بون التي تحل محل معظم القضايا البارزة. واتفاقية بون التي جرى تبنيها كانت نسخة مخففة من الرؤية الأصلية. وقللت الاتفاقية الجديدة متوسط خفض انبعاثات غازات الصوبة المطلوبة بحلول عام ٢٠١٢ من ٢.٥ بالمائة إلى أقل من مستويات ١٩٩٠ إلى ١.٨ بالمائة أقل من مستويات عام ١٩٩٠، وأدمجت عدداً من مواقف التفاوض التي حسنتها من قبل إدارة كلينتون، مثل تقدير الدول على حفاظها على غابات شاسعة لتكون بمثابة "أحواض كربون" يُنقّع فيها الغاز المزعج؟ ولم تكن الولايات المتحدة طرفًا متبنيًا. وبعد ذلك أعدت اتفاقيات مراكش في نوفمبر من عام ٢٠٠١ المسرح للبلدان كي تصدق البلدان على البروتوكول وتضعه موضع التنفيذ. وشاركت الولايات المتحدة في المؤتمر لكنها أكدت من جديد أنها لا تعتزم التصديق على البروتوكول.

(96) Evans-Pritchard, Ambrose, and Charles Clover, "Europe Fights to Save Kyoto Treaty," Daily Telegraph, April 6,2001,19.

(97) Prestowitz, Clyde, Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions (New York: Basic Books, 2003), 113.

(98) "Sharp European reaction to Bush repudiation of Kyoto," Agence France-Presse, March 29, 2001.

(99) Alien, Mike, and Eric Pianin, "Bush Raises Doubts on Global Warming Causes," Washington Post, June 12, 2001, Al.

(110) McGeary, Johanna, "Odd Man Out," Time (September 10, 2001): 24, http :// www. time .com/time/asia/news/ printout/0,9788,173496,00.html.

(101) See: Eric Pianin, "160 Nations Agree To Warming Pact_U.S. Was on Sidelines in Morocco Talks," Washington Post, November 10, 2001, Al.

(102) McGeary, Johanna, "Odd Man Out," Time (September 10, 2001): 24, http://www.time.com/time/asia/news/ printout/0,9788,173496,00.html.

(103) Prestowitz. Clyde. Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions (New York: Basic Books, 2003). 139.

(104) Knowlton, Brian. "Bush Gets Low Marks in Europe; Poll Finds Wide Disapproval of

President's Conduct of Foreign Policy," International Herald Tribune, August 16, 2001, 1.

(105) "Doubts on Both Sides of the Atlantic," The Economist (March 31, 2001).

(106) Woodward. Bob, Bush at War (New York: Simon & Schuster, 2002), 13.

(107) Wilson, Brian, "Secretary Rumsfeld Interview with Fox News," News Transcript, U.S. Department of Defense, September 10,2001, http://www.defense link.mil/news/Sep200 l/t09172001_t09 10fox.html.

(108) Alien, Mike, and Dana Milbank, "Cheney's Role Offers Strengths And Liabilities," Washington Post, May 17, 2001, Al.

الفصل السادس

سلالة جديدة من الإرهابيين

إن حكم قتل الأمريكيين وحلفائهم مدنيين وعسكريين، فرض عين على كل مسلم في كل بلد متى تيسر له ذلك.

- برنامج الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين، بقيادة أسامة بن لادن، ٢٣ فبراير ١٩٩٨

كما حدث عند اغتيال الرئيس كنيدى فى عام ١٩٦٣، يتذكر الأمريكيون جميعًا أين كانوا عندما سمعوا خبر اصطدام الطائرات المخطوفة الأربعة بمركز التجارة العالمي بنيويورك والبنتاجون وأحد الحقول في بنسلفانيا. فقد حدث أنى كنت فى بلجراد بيوغوسلافيا أقود السيارة أمام بقايا المباني التي جرى قصفها أثناء حملة كوسوفو. وفى حوالى الساعة الثالثة بعض الظهر تلقى أحد زملائى مكالمة على الهاتف المحمول وعلم أن طائرة اصطدمت بمركز التجارة العالمي. وقد رفضت الخبر باعتباره شائعة أخرى ضمن المؤامرة الصربية الشرسة.

عند وصولي إلى سفارة الولايات المتحدة بعد ذلك بوقت قصير لحضور اجتماع مقرر مع السفير ويليام مونتجمرى، رأينا طائرة تضرب أحد البرجين على السي إن إن. وفجأة أدركنا أن ذلك ليس إعادة بل طائرة ثانية تضرب البرج الثاني. وقد شاهدنا مذهولين الناس وهم يقفزون من البرجين المحترقين، وبعد ساعتين انهار المبنيين.

كان مستحيلا فهم الرعب الذى يحدث فى مانهاتن ونحن فى بلجراد. فقد بدا الأمر وكأنه فيلم جودزيلا يابانى سيئ وليس حياة واقعية. لكن الأمر كان كله واقعيًا تمامًا. إذ هاجم الإرهابيون أمريكا فى عقر دارها. وفى ذلك اليوم توفى ثلاثة آلاف شخص فى الهجمات، وهو ما يزيد على عدد من ماتوا فى بيرل هاربر أو أى حادث إرهابى آخر فى أنحاء العالم.[١]

أثناء عودتى بالطائرة إلى مطار جون كنيدى بعد أسبوع، كان الدخان لا يزال يتصاعد من موقع مركز التجارة العالمى. وكان أفق مدينة نيويورك الخالى من البرجين التوأم يشبه بطاقة بريدية تعود إلى الخمسينيات كانت فيه الإمپاير ستيت هى أعلى مبنى فى نيويورك. وكان لابد لأمريكا أن ترد.

أراك فى البيت الأبيض

عندما اتضح على نحو مخيف أن أمريكا تتعرض لهجوم - وكان مستحيلاً أن نعرف إن كانت هناك هجمات أخرى ستقع أم لا - تحرك الرئيس بسرعة فى أنحاء البلاد وكأنه رجل يهرب على عجل من مكان لآخر. وكان قد بدأ يومه بشكل طبيعى فى إحدى المدارس الابتدائية بساراسوتا بولاية فلوريدا. وفجأة تغير كل شىء. لقد تحطمت أسطورة كون أمريكا بعيدة عن متناول الإرهابيين.

هناك فى واشنطن، دفع أفراد الخدمة السرية بنائب الرئيس تشينى من مكتبه فى الجناح الغربى إلى الملجأ الخاص بمركز عمليات الطوارئ الرئاسية تحت الأرض أسفل الجناح الشرقى بالبيت الأبيض. والمركز الذى بُنى إبان الحرب الباردة مصمم على نحو يوفر للرئيس وكبار مسئوليه موقعًا آمنًا محصنًا به المعدات الأساسية اللازمة لمواصلة وظائف الحكومة أثناء الأزمة.[٢] وفى عام ١٩٩٣، عندما أرتنى الخدمة السرية المنشأة بعد انضمامى للبيت الأبيض، أدهشنى إحساس الخمسينيات الخاص بالمنطقة. أبواب فولاذية سميكة، كتلك التى كانت تُصفَق فى برنامج الستينيات GetSmart، تُفتَح

وتُغلق بينما يمر المرء خلال ممرات ضيقة مليئة بالأغذية المعلبة والمجففة، والأسرَّة ذات الطابقين من الطراز الخاص بالجيش، وكيماويات للمراحيض. وكانت هناك غرفة مناقشة أزمات مدمجة، وهي قاعة اجتماعات في الغالب بها تليفونات آمنة ومعدات مؤتمرات الفيديو توفر للمسئولين مكانًا للاجتماع. وهناك غرفة نوم صغيرة وغرفة معيشة للرئيس أو كبار مسئوليه، إذا لزم الأمر، ونفق متعرج يؤدي إلى خارج البيت الأبيض. ومازال موقع المخرج سريًا. وعندما أراني أفراد الخدمة السرية الباب المؤدي إلى الخارج أشاروا إليه على أنه "نفق مونرو". وأدركت أنهم يقصدون مارلين، وليس الرئيس جيمس مونرو. وكانت هناك شائعات تقول إن الرئيس كنيدي استخدمه لإدخال النجمة البيت الأبيض خلسة. ولم أسأل قط عما إذا كان هذا التعليق خرافة أم واقع.

من أثر الحرب الباردة هذا الموجود تحت الأرض كان تشيني يقوم بالاتصال بالرئيس وكبار المسئولين الحكوميين. وبعد مقاومة الاقتراحات بمغادرة المنطقة، بقي نائب الرئيس في الغرفة المحصنة التي تحت الأرض طوال اليوم الأول من حرب الدولة الجديدة بكامله.[٣]

بعد ساعات من إصدار البيانات والتنقل في أنحاء البلاد، رفض بوش تحذيرات الخدمة السرية بالبقاء بعيداً عن البيت الأبيض وقرر العودة إلى البيت وقيادة البلاد. وقد اتصل بزوجته لورا ليقول لها: "أنا عائد إلى البيت، أراك في البيت الأبيض."[٤] ما إن وصل إلى البيت حتى أصبح بسرعة كذلك صوت الطمأنينة والقوة للأمريكيين المصدومين. وبعد مرور ثمانية أشهر في منصبه، بدأ جورج دابليو بوش العمل بصفته القائد الأعلى للبلاد.

وعند حديثه إلى أمريكا التي كانت لا تزال غير متأكدة مما إذا كانت الهجمات قد انتهت أم لا، وضع الرئيس بوش إطارًا للتحالف العالمي ضد الحرب على الإرهاب معلنًا: "تنضم أمريكا وأصدقاؤنا حلفاؤنا إلى كل من يريدون السلام والأمن في العالم، ونحن نقف معًا لنكسب الحرب ضد الإرهاب." وإيذانًا بإملائه اللاحق "إما معنا أو

ضدنا". حذر الرئيس بوش من الدول الراعية للإرهاب قائلاً: "لن نفرق بين الإرهابيين الذين ارتكبوا تلك الأعمال ومن يؤونهم. ..."[٥] وفي اليوم التالي عندما التقى الرئيس بوش بفريق الأمن قال: "هذا العدو لم يهاجم شعبنا فحسب، بل كل شعب محب للحرية في كل مكان في العالم. وسوف تستخدم الولايات المتحدة كل مواردها لدحر العدو. وسوف نحشد العالم."[٦]

"Ich bin ein New Yorker"

وسرعان ما لبى العالم النداء. فخلال أربع وعشرين ساعة اجتمع المجتمع الدولي، الذي كان يسخر من سياسة بوش وأعماله، في عرض غير مسبوق ومؤثر لدعم أمريكا. وترددت أصداء السلام القومي الأمريكي من داخل قصر باكنجهام، وفي شوارع باريس، وعند بوابة براندبورج في برلين. وتجمع أطفال كوريا الجنوبية في صلاة عند السفارة الأمريكية في سول. وتدفقت صلوات التعاطف من المساجد في القاهرة. وأرسلت التعازي إلى الولايات المتحدة من إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومن أنحاء العالم. وكان عنوان الصحيفة الفرنسية الكبرى "لو موند" هو: "Noussommes tous Americaines (نحن جميعًا أمريكيون). وتجمع آلاف الألمان حول بوابة براندبورج وهم يهتفون وقد رفعوا لافتات مكتوب عليها "Ich bin ein New Yorker" (أنا نيويوركي).

قام مواطنو سلوفاكيا بتعويم مراكب ورقية تحمل رسالة تقول "نحن جميعًا في مركب واحد" في البرك والبحيرات في أنحاء البلاد. وقدم بعض أفراد قبيلة الماساي في كينيا هدايا من الماشية وأشغال الخرز على شكل العلم الأمريكي إلى مسئول بالسفارة الأمريكية، لكن كان ذلك في مايو من عام ٢٠٠٢ فحسب، عندما وصل خبر المأساة أخيراً إلى إحدى القبائل المنعزلة. بل إن لاعبي كرة القدم في إيران وقفوا دقيقة صمت حداداً قبل إحدى المباريات. وسجل الأطفال الصينيون تعازيهم في السفارة الأمريكية ببيجين. وتدفقت مساعدات من الشرطة ورجال الإطفاء والمحققين من أنحاء العالم.

تُركت انقسامات الحلفاء الأطلسيين بشأن سياسة الدفاع الصاروخي الخاصة ببوش وكيوتو والرفض من جانب واحد لكثير من الاتفاقيات الدولية جانبًا حيث قرر القادة الأوروبيون الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة والحرب ضد الإرهاب العالمي. ووصف المستشار الألماني جيرهارد شرودر الهجمات بأنها "إعلان حرب ضد العالم المتحضر كله".[٧] وأعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك، الذي ربما كان أشد منتقدي بوش، أن الفرنسيين "بكاملهم مع الشعب الأمريكي".[٨] وفي برقية شخصية إلى الرئيس بوش، قال الرئيس الروسي بوتين: "يجب أن لا يمر هذا العمل غير الإنساني بلا عقاب. ... ينبغي أن يتحد المجتمع الدولي كله في الكفاح ضد الإرهاب."[٩] أما الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسات الأمنية خافيير سولانا والأمين العام لحلف الناتو اللورد چورچ روبرتسون فقد أقسما أن يقفا إلى جانب الولايات المتحدة. وأوفى الناتو بعهده وفعَّل الدفاع الجماعي بموجب ميثاق الناتو، لأول مرة في التاريخ، معلنًا أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر هجوم على الأعضاء جميعًا.[١٠]

بعد تخليه عن الثمانية شهور التي كان يسخر فيها من المجتمع الدولي، اعترف بوش بحاجته إلى دعم هذا المجتمع كي يكسب الحرب ضد الإرهاب. وبسرعة حوَّل تدفق التضامن الدولي إلى عمل ملموس. وكانت الأمم المتحدة أولى محطاته. وعلى الرغم مما كانت عليه الشهور التسعة السابقة من حدة، فقد عملت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وواشنطن معًا، بوحدة وسرعة تاريخيتين، للموافقة على قرارات شاملة مضادة للإرهاب. وفي الثاني عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار١٣٦٨ الذي يحث الدول الأعضاء على "مضاعفة الجهود لمنع الهجمات الإرهابية وقمعها" مؤكدًا على أن "هؤلاء المسئولين عن معاونة مرتكبي تلك الأعمال ومنظميها ورعاتها ومن يدعمونهم ويؤونهم سوف يتحملون المسئولية".[١١] وفي اليوم نفسه وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار مماثل.[١٢]

أسرعت الولايات المتحدة بوضع عدد من الإجراءات لتنفيذ التعهد ونقلتها إلى الأمم المتحدة. وفي الثامن والعشرين من سبتمبر وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار رقم ١٣٧٣، وهو الإجراء الأكثر شمولاً ضد الإرهاب في التاريخ. وتأكيداً لحق الدفاع عن النفس في مواجهة التهديدات الدولية، ناشد القرار الدول جميعًا أن "تمتنع عن تنظيم الأعمال الإرهابية أو الحض عليها أو مساعدتها أو المشاركة فيها" بينما قرر أن الدول جميعًا سوف "تجمد بلا تأخير" الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية للإرهابيين والمتعاونين معهم، و"لا تقدم الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يخططون لدعمها أو يرتكبونها". وفي شهر نوفمبر، وافقت الجمعية العامة على قرار آخر قدم المساعدة الضرورية للدول التي تفتقر إلى القدرة الفنية أو الموارد لتنفيذ الإجراءات المضادة للإرهاب التي حددها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ وجعل مجلس الأمن أقدر دبلوماسييه، وهو المندوب البريطاني السير چيريمي جرينستوك، مسئولاً عن لجنة تنفيذ القرار.

كان مديح الرئيس بوش ودعم جهوده عالميين تقريبًا. وقد قال مسئول ألماني: "شيء ما غير عادي بعض الشيء قد حدث، وكان رد فعل الإدارة حتى الآن، على عكس بعض المخاوف التي كانت قائمة، شديد الاختلاف وشديد الحذر ومؤكدًا للحاجة إلى العمل مع الآخرين." ونتيجة لذلك، وفي ذلك الحين على الأقل، "اختفت صورة راعي البقر الذي يتصرف بسرعة دون مراعاة للآثار المحتملة".[١٣]

في الداخل، توحد الكونجرس والجمهور الأمريكي في الموافقة على رد الرئيس على الهجمات الإرهابية. وفي الرابع عشر من سبتمبر وافق الكونجرس على قرار بنسبة ٩٨ إلى صفر في مجلس الشيوخ و٤٢٠ إلى واحد في مجلس النواب، وهو ما خوَّل الرئيس سلطة القيام بعمل عسكري لـ"استخدام كل القوة الضرورية والمناسبة ضد تلك الدول والتنظيمات ... التي خططت الهجمات الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ أو أجازتها أو ارتكبتها أو عاونتها".[١٤] وصدَّق مجلس الشيوخ على مرشح بوش لمنصب مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة چون

نجروبونتي في الرابع عشر من سبتمبر، بعد تعطيل تعيينه في مارس السابق بسبب اعتراضات على دوره في سياسة الرئيس ريجان في الثمانينيات تجاه أمريكا الوسطى. وقد اختفى الجدل بشأن النزعة الانعزالية الذى كان قد اندلع خلال التسعينيات. فأمريكا لم تعد في منعة. ولجأ المهيمنون إلى صمت مؤقت بينما كانت الإدارة تحشد الدعم المحلى والدولي، كما نحوا دعواتهم السابقة إلى اتخاذ إجراء ضد العراق جانباً.

في الثامن من أكتوبر عام ٢٠٠١، أصدر زعماء الحزبين في الكونجرس موافقة على قرار الرئيس بوش بدء ضربات عسكرية في أفغانستان، حيث أعلنوا: "نحن نقف موحدين مع الرئيس وجنودنا ونتعهد بالعمل معًا للقيام بما هو ضرورى لتنفيذ العدل في هؤلاء الإرهابيين ومن يؤونهم."[١٥] وفي الثاني عشر من أكتوبر، وافق مجلس الشيوخ بأغلبية ٩٦ صوتًا مقابل صوت واحد على مشروع قانون يمنح الحكومة سلطات مراقبة وتحقيق زائدة لمحاربة الإرهاب، بما في ذلك بنود كانت قد رُفِضت من قبل من السلطات الجديدة خاصة بالتنصت على المكالمات التليفونية وغسيل الأموال ومراقبة الكمبيوتر.[١٦] وبحلول الأول من نوفمبر، وافق ٨٩ بالمائة من الجمهور على معالجة بوش للهجمات منذ الحادى عشر من سبتمبر. وكان ذلك أعلى معدل موافقة عامة على رئيس أمريكي في حقبة ما بعد فيتنام.[١٧] إذ لم يحدث من قبل أن حصل رئيس أمريكي على ذلك التأييد الشامل في الداخل والخارج. ففي لحظة قصيرة كان العالم موحداً بحق.

لكن هذه الحرب، التي أصبحت فجأة أبرز بند على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، كان عمرها عقد من الزمان، حيث بدأت بوصول أسامة بن لادن إلى السودان في عام ١٩٩١، وخلال السنوات التي تلت ذلك، فشل المسئولون الأمريكيون في إدراك الحجم الكامل لخطره، وفشلوا في تنسيق المعلومات التى بحوزتهم، وفشلوا في تعطيل قدرة بن لادن على مهاجمة أمريكا على نحو فعال. وحدث مراراً أن كان دعم الجمهور والكونجرس للعمل الأكثر جرأة يأتي بعد موت الأمريكيين

فحسب. وقد توصل تحقيق الكونجرس المشترك لعام ٢٠٠٢ فى أنشطة مجتمع الاستخبارات قبل هجمات الحادى عشر من سبتمبر وبعدها إلى أنه "لا الرئيس كلينتون ولا الرئيس بوش ولا مجلسا الأمن القومى الخاصان بهما وضعوا الحكومة أو مجتمع الاستخبارات فى حالة حرب قبل الحادى عشر من سبتمبر".[١٨] فلماذا لم تتصرف أمريكا على نحو أسرع؟

خطر شديد الاختلاف

فى عام ١٩٩٣، عندما تولى كلينتون منصبه، لم يكن التهديد المنظم من الإرهاب هو القاعدة بل الإرهاب الذى ترعاه الدول وتحويل أسلحة الدمار الشامل، بشكل خاص من الاتحاد السوفيتى السابق. فقد كان الأمريكيون مستهدفين، لكن فى الخارج فحسب، من جماعات شرق أوسطية فى المقام الأول.[١٩] وسعى كلينتون إلى محاربة تهديدات زمنه فى المقام الأول بالقضاء على انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحل الصراع بين البلدان وداخل كل منها، وتعزيز التنمية المستدامة، التى هى مكوِّن أساسى من مكوِّنات الاستقرار. وفى سبتمبر من عام ١٩٩٣، وفى أول خطاب له يلقيه فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحدث عن خطر الإرهاب، الذى يشمل أسلحة الدمار الشامل. وبعد أن تعهد بجعل منع انتشار الأسلحة النووية إحدى كبرى أولوياته، أعلن كلينتون لوفود الأمم المتحدة المجتمعة سلسلة من الخطوات الجريئة للحد من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، بما فى ذلك حظر إنتاج المواد النووية للأسلحة، والحظر الشامل على التجارب النووية، والدعوة إلى التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيماوية. كما اقترح خطوات للتصدى لانتشار الصواريخ البالستية، بما فى ذلك دفع نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ كى يتوافق مع نسق القواعد العالمية. وسعى كذلك إلى نسق جديد للرقابة على الصادرات داخل الولايات المتحدة لمنع التكنولوجيا القاتلة من الوقوع فى الأيدى الخطأ.

كان كلينتون قد نجح خلال فترة رئاسته في تنفيذ الكثير من تلك الجهود. ولا شك في أنها جعلت أمريكا أكثر أمنًا من الاحتمال الحقيقي نفسه الخاص بإمكانية وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. وباستثناء الهجوم بغاز السارين في مترو طوكيو في العشرين من مارس عام ١٩٩٥ الذي شنته طائفة دينية يابانية يعتقد زعيمها أووم شينريكيو أن نهاية العالم قريبة، لم تقع أية هجمات إرهابية منذ نهاية الحرب الباردة تشمل أسلحة الدمار الشامل. ولم تنقل الدول الراعية للإرهاب تلك الأسلحة للإرهابيين؛ فقد توقف برنامج كوريا الشمالية النووي إلى حد كبير، وتم احتواء جهود صدام حسين لتكديس تلك الأسلحة. وفي عام ١٩٩٩ سلمت ليبيا متهمين أساسيين في تفجير طائرة بان أمريكان الرحلة ١٠٣.[٢٠]

لكن هجمات الحادي عشر من سبتمبر وقعت على الرغم من ذلك. وسوف يقضي المؤرخون عقودًا يحددون سبب وقوع الهجوم والمسئول عنه. ولم يدخل كلينتون الحرب مبكرًا ضد أفغانستان - فربما كانت تلك هي الطريقة الوحيدة لضمان القضاء على خطر أسامة بن لادن. ولم تر إدارة بوش الخطر الوشيك، على الرغم من التحذيرات الواضحة. ومن المهم فهم ما هو الخطأ الذي وقع كي نفهم الأخطار المتصورة، والإشارات المفتقدة، ولماذا يشعر الأمريكيون بأنهم عرضة للخطر.

بصورة عامة، كان الأمريكيون يشعرون بالأمان قبل الحادي عشر من سبتمبر، ونتيجة لذلك كانوا مترددين في اتخاذ إجراءات قوية ضد الإرهاب أو الإرهابيين. وقصة مكافحة الإرهاب في التسعينيات هي قصة رجال ونساء مخلصين يجمّعون ببطء قطع "باظل" معقد، وهو الرد الذي حَشَدَ الموارد الأمريكية والعالمية لمواجهة خطر عالمي، لكنه - لو عدنا بالنظر إلى الوراء - ردٌ هوّن من شأن قوة العدو وصبره وخياله وتصميمه. وهي كذلك قصة توافق الجمهور الأمريكي ببطء مع فكرة أن الإرهاب هو الخطر الأساسي الذي يواجه أمريكا؛ ذلك أن كل حادث جديد - من تفجير مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣ إلى مدينة أوكلاهوما إلى الهجوم على المجمع العسكري في المملكة العربية السعودية إلى تفجيرات السفارة في إفريقيا، ومؤامرة الألفية، وأخيرًا السفينة

الأمريكية كول - كان يزيد رغبة الجمهور والكونجرس فى الرد. وهى فى النهاية قصة تصديق أناس كثيرين جداً، فى وكالات كثيرة جداً، وفى كل من الحزبين الجمهورى والديمقراطى، كانوا يعتقدون أن القواعد القديمة لا تزال سائدة - أى أن الدولة الكبيرة لا يمكن أن يهددها سوى خصم كبير، وأن الولايات المتحدة يمكنها أن تنأى بنفسها عن العالم متباهيةً دون أن يعرضها هذا للخطر. وكانت الجهود المضادة للإرهاب فى التسعينيات تتعارض مع هذه الخرافة داخل الحكومة الأمريكية، لكن لم يدرك أحد أن الخطر وشيك. وأخيراً كانت الولايات المتحدة معرَّضة للخطر عندما جرى انتقال السلطة من حزب سياسى إلى آخر. وكما هو حال كل الإدارات الجديدة، استغرق فريق بوش الجديد وقتًا كى يحدد أولوياته. إلا أنه أثناء قيامه بذلك، لم تنتبه إدارة بوش إلى تحذيرات سلفها بشأن الخطر الآتى من القاعدة. فقد ظهر هذا الخطأ على مدى سنوات طويلة.

مركز التجارة العالمى ١

فى الساعة ١٨ , ١٢مساء يوم السادس والعشرين من فبراير عام ١٩٩٣ انفجرت قنبلة قوية فى جراچ تحت الأرض فى مركز التجارة العالمى بمانهاتن أدت إلى مقتل ستة أشخاص وجرح أكثر من ألف. وكانت تلك المرة الأولى التى يقع فيها هجوم إرهابى على التراب الأمريكى، وقد اكتُشِف فيما بعد أنه جرى تنفيذه على أيدى إرهابيين لهم صلات بن لادن.

كان أحد الإرهابيين قد أوقف سيارة ڤان مؤجرة من شركة رايدر فى الجراچ، وكانت مملوءة بمادة متفجرة يدوية الصنع أساسها من السماد وتزن حوالى ألف وخمسمائة رطل. وقد خلَّف الانفجار، الذى بلغت سرعة تفجيره حوالى خمسة عشر ألف قدم فى الثانية، حفرة عرضها ١٢٥ قدمًا وعمقها ستة طوابق، بينما التوى عدد كبير من السيارات كأنه علب صفيح بين الركام. وكافح الجرحى للخروج من المبانى وسط دخان كثيف متدافع. وفر آلاف آخرون أصابتهم الدهشة والذعر إلى داخل

القطاع المالي من مانهاتن. في مشهد سوف يتذكره الكثيرون من أبناء نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١, وهز الانفجار البرجين التوأم من القاعدة إلى القمة وأدى إلى سقط قطع من سقف محطة پاث الموجودة تحت البرجين على الركاب الذين أصابهم الخوف. وكانت الفكرة هي هدم البرج بكامله بتدمير أساساته.

سوف يكتشف المسئولون الأمريكيون فيما بعد أن قائد مجموعة المؤامرة باكستاني فلسطيني اسمه رمزي يوسف. وكانت تربطه صلات بن لادن، وإن لم يكن بن لادن مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بتفجير مركز التجارة العالمي الأول. وسوف تقوى الصلات بين الإرهابيين في وقت لاحق فحسب. إذ هرب يوسف من الولايات المتحدة بعد التفجيرات وعاش في باكستان في دار ضيافة يمولها بن لادن، حيث أُلقي القبض عليه في النهاية.[٢١] وكانت ليوسف ارتباطات أخرى بين لادن. وكان محمد جمال خليفة، الممول المزعوم للمشروع، صهر بن لادن. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يصبح خالد شيخ محمد أحد أكبر قادة القاعدة وسيُعتبر العقل المدبر للحادي عشر من سبتمبر.

بينما فر يوسف في البداية من العدالة، فقد أُلقي القبض بسرعة على الأربعة الآخرين المتورطين في المؤامرة وحُكِم على كل منهم بمائتين وأربعين عامًا في السجن. وكانت بحوزة أحد الرجال الذين صدرت ضدهم أحكام وثيقة تحمل العنوان "القاعدة الأساسية". وأظهرت الترجمة اللاحقة أن العنوان معناه تنظيم "القاعدة"، تلك الشبكة الإرهابية التي يتزعمها بن لادن. ومع ذلك ففي الوقت الذي لم يسْعَ فيه المسئولون الحكوميون وراء صلات أوسع توحي بها حقيقة أن للمفجرين صلات بباكستان وأفغانستان. وسوف يحتاج الأمر إلى ثلاث سنوات أخرى قبل أن يدرك المسئولون أن القاعدة الوليدة كانت قد بدأت الخروج من بين المجاهدين الأفغان الذي دعمهم بن لادن – والولايات المتحدة. وسوف تمر سنوات كذلك قبل أن يربط المسئولون الأمريكيون بن لادن بالهجمات على القوات الأمريكية في اليمن عام ١٩٩٢ والصومال عام ١٩٩٣.[٢٢]

جزء من السبب فى عدم إحداث تفجير مركز التجارة العالمى الأول رد أقوى هو أن هناك مؤامرات أخرى أكثر هلاكًا تم الكشف عنها ومُنعت بعد ذلك بوقت قصير، مما دعم الانطباع بأن الولايات المتحدة قادرة على إحباط الإرهابيين. وفى يونيو من عام ١٩٩٣ قضت عملية جريئة لمكتب التحقيقات الفدرالى سُميت TERRSTOP على مؤامرة ضخمة تسمى "يوم الرعب" لتفجير نفقى لنكولن وهولاند والأمم المتحدة، واغتيال السناتور ألفونس داماتو نائب نيويورك والأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى. وكانت الشخصية الرئيسية فى المؤامر الشيخ الكفيف عمر عبد الرحمن، الزعيم الروحى للجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الإسلامى المصرية. ويعتقد البعض أن عبد الرحمن كان قدوة بن لادن؛ بالإضافة إلى أن ابن عبد الرحمن كان مشاركًا فى القاعدة.[٢٤]

وكما اكتشف تحقيق ٢٠٠٢ المشترك لاحقًا، فقد استغرق الأمر "بعض الوقت" كى يتعرف المسئولون الأمريكيون على ظهور "السلالة الجديدة" من الإرهابيين، وهم أفراد ليس لهم دول راعية، ومنظمون تنظيمًا فضفاضًا، ويؤيدون أجندة إسلامية، ولديهم "ميل شديد إلى العنف". والواقع أن الأمر سيستمر حتى عام ١٩٩٥ حين تدرك الاستخبارات التحول وتدخله فى تحليلاتها.[٢٥]

فجوات واسعة فى الولايات المتحدة

حث تفجير مركز التجارة العالمى فى عام ١٩٩٣ على مسعى جديد لتعزيز الإجراءات المضادة للإرهاب. وأرسل السفير فوق العادة توماس مكنمارا إلى البيت الأبيض فى الثامن من مارس عام ١٩٩٣ قائمة بـ"المبادرات الاستباقية المضادة للإرهاب" التى يمكن للرئيس اتخاذها، حيث استعرض الكثير من الخطوات المهمة التى لن يتم اتخاذها إلا بعد الحادى عشر من سبتمبر. ومن بين تلك الخطوات اقتراح الإبعاد الموجز للأجانب الذين يصلون بعد إتلاف وثائق السفر. وفحص تأشيرة الدخول

وممارسات الفحص بالأشعة، وتغليظ العقوبات الجنائية على أعمال الإرهاب لتصل إلى حكم الإعدام، وتوسيع تعريف الدعم المادى المقدم للإرهابيين ليشمل كل جمع للأموال والتدريب في الخارج.

على المدى الطويل، اقترح مكنمارا تعيين لجنة مراجعة رفيعة المستوى لفحص مكافحة الإرهاب وأمن الحدود ومراجعة معايير أمن الطيران الداخلى الأمريكى. كما اقترح أن تبحث الإدارة استخدام جزيئات ميكرسكوبية هى علامات كيماوية خاصة تمكِّن من تتبع مصدر المواد بعد التفجير. وبينما حض كلينتون على تلك التوصيات، فقد حجب الكونجرس الكثير منها حتى تفجير أوكلاهوما سيتى بعد ذلك بعامين، وحجب البعض الآخر حتى هجمات الحادى عشر من سبتمبر، بل ومازال بعضها محجوباً حتى الآن.

راجع مجلس الأمن القومى كذلك النظام القائم المتعلق بتنسيق المعلومات الخاصة بالإرهابيين المحتملين. وكانت هناك مشكلات خطيرة. إذ رأى المسئول عن تتبع الإرهاب فى مجلس الأمن القومى، ريتشارد (ديك) كلارك، أن هناك فجوات واسعة فى نظام تأشيرات الدخول الأمريكى. وأحد أمثلة ذلك هو أن الحكومة ألقت القبض على مشتبه به فى تفجير مركز التجارة العالمى الأول يدعى محمد سلامة واكتشفت أن تأشيرة الزيارة لمدة ستة أشهر التى يحملها قد انتهت قبل ذلك بخمس سنوات. والأسوأ من ذلك أنه مُنِح التأشيرة على الرغم من كونه على قائمة الأشخاص المستبعدين لمشاركتهم فى جماعات إرهابية. والمثال الآخر هو أنه على الرغم من كون الشيخ الكفيف عمر عبد الرحمن على قائمة مراقبة وزارة الخارجية لتورطه المشتبه فيه فى اغتيال الرئيس أنور السادات، فقد سُمِح له بدخول الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٠، فيما يبدو لأن اسمه كُتِب بطريقة خاطئة. وقد منحته إدارة الهجرة والجنسية إقامة دائمة فى أبريل من عام ١٩٩١.[٢٦] وقد أُدين فيما بعد بتورطه فى مؤامرة يوم الرعب.

فى مقابلة مع أنتونى ليك، أوضح كلارك أن القنصليات فى الخارج تمنح تأشيرات الدخول دون مراجعة بيانات الإرهاب الحالية. وكانت وزارة الخارجية تحتفظ بملف،

لكن الكثير من قنصليات الشرق الأوسط لم تكن على اتصال من خلال الكمبيوتر بقاعدة البيانات. وقال كلارك لليك: "وهكذا تصدر التأشيرات دون مراجعة قاعدة البيانات الحالية. وعلاوة على ذلك، لا تراجع قاعدة البيانات الحالية التهجيات البديلة. وليس هناك نظام يخبر القسم القنصلى بأن الطلب قد رُفِض فى مكان آخر." وأبرز كلارك كذلك حقيقة أن القانون الحالى لا يعتبر عضوية إحدى المنظمات الإرهابية أساسًا لمنع تأشيرة الدخول أو الحق فى جمع الأموال داخل الولايات المتحدة. وهكذا، كانت الجماعات الإرهابية المعروفة حرة فى تشغيل الخلايا وجمع الأموال داخل الولايات المتحدة، بما ذلك الطريق المنير فى بيرو والجيش الجمهورى الأيرلندى وحماس.

تتبعت حياة ديك كلارك العملية زيادة الاهتمام بالإرهاب فيما بعد الحرب الباردة. فهو باعتباره موظف حكومة كان مساعدًا لوكيل وزارة الخارجية للاستخبارات أثناء إدارة ريجان، ومساعدًا لوزير الخارجية للشئون السياسية والعسكرية، وانتقل فى عهد چورچ دابليو إتش بوش إلى مكان خاص بمكافحة الإرهاب فى البيت الأبيض حيث عمل فيه حتى تقاعده فى عام ٢٠٠٢[٢٧] خلال انتقال ١٩٩٢-١٩٩٣ كان من بين عدد قليل من المسئولين فى مجلس الأمن القومى فى الفترة الانتقالية الذى أوصى فريقه الانتقالى، بقيادة مادلين أولبرايت، ليك ببقائه. وفى عام ٢٠٠١ اتخذت كوندوليزا رايس القرار نفسه، حيث أبقت على كلارك لأنه كان يُنظر إليه على أنه مقاتل ترغب فى وجوده ضمن فريقك.

ردًا على خطر الإرهاب المتزايد، أنشأ المدراء مجموعة تنسيقية لمكافحة الإرهاب تديرها "مجموعة أساسية" على مستوى وكلاء الوزارة، وتشمل الخارجية والدفاع والعدل وهيئة الأركان ووكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالى وممثل نائب الرئيس ومجلس الأمن القومى. وقد رأسه ديك كلارك. وكانت المجموعة على استعداد للاجتماع خلال ساعتين إذا طلب أحد الأعضاء ذلك. وخلال التسعينيات كانت المجموعة تجتمع بانتظام، وغالبًا دون حاجة إلى التنبيه إلى ذلك قبل وقت طويل، وهو

ما ظلت تفعله حتى الحادى عشر من سبتمبر. واجتمعت المجموعة مرات عديدة فيما بين يوليو وأغسطس من عام ٢٠٠١.[٢٨]

فى مذكرة موجهة إلى ليك، لخص كلارك التحديات فى عام ١٩٩٣: "الانطباع العام للمجموعة هو أن أى إرهابى يرغب فى دخول الولايات المتحدة يمكنه ذلك دون أن تبذل الحكومة الأمريكية جهداً كبيراً لمنعه. وهم يمكنهم تشغيل خلايا فى الولايات المتحدة، بل يقومون بذلك بالفعل، فى الغالب مع قدر قليل من تنفيذ المراقبة أو عدم تنفيذها." وفى خطوة بيروقراطية كلاسيكية لكلارك، سأل ليك حينذاك إن كان يفضل أن ينتظر كلارك رأى الوكالة أم يجعل المجموعة تضع التوصيات. واختار ليك الخيار الثانى الأكثر استباقاً.

على مدى السنوات الست التالية اتخذت الإدارة مجموعة من إجراءات مكافحة الإرهاب، بما فى ذلك تجميد أصول ثلاثين من جماعات الشرق الأوسط الإرهابية فى يناير من عام ١٩٩٥. وكان الجهد الأكثر شمولاً هو قانون مكافحة الإرهاب الشامل لعام ١٩٩٥ الذى قُدِّم للكونجرس فى التاسع من فبراير عام ١٩٩٥. وزاد مشروع القانون من السلطة القضائية الفدرالية بشأن قضايا الإرهاب، وسلطة ترحيل الإرهابيين، وسلطة منع جمع الأموال للإرهابيين داخل الولايات المتحدة. وضَعُف مشروع القانون فى الكونجرس، حيث انتقده اليمين باعتباره متحرراً إلى حد كبير واعتبره اليسار هجوماً على حريات الأمريكيين المدنية. وعلى سبيل المثال، قال أنتونى ليويس فى النيويورك تايمز إن "إدارة كلينتون اقترحت تشريعاً سوف يعيدنا فى الجوانب المهمة إلى ... الخمسينيات".[٢٩] وعلى اليمين، كانت المعارضة قوية كذلك بقيادة "أصحاب البنادق الأمريكيين" واتحاد البنادق القومى والمحافظين اليمينيين الذين لديهم كراهية شديدة للحكومة الفدرالية. واحتشد المعارضون وراء جهود نيوت جنجريتش لوقف مشروع القانون، قائلين إن الناس فى المناطق الريفية بشكل خاص لديهم أسباب مبررة للخوف من قانون الحكومة الجنائى المقيد.[٣٠]

أوكلاهوما سيتى

فى التاسع عشر من أبريل عام ١٩٩٥، فجرت شاحنة مفخخة، عبارة عن توليفة من الوقود والسماد، مبنى ألفرد مورا الفدرالى فى أوكلاهوما سيتى. وقتل الانفجار ١٦٨ شخصًا بينهم ١٩ طفلاً. وعلى الفور أعادت صور المبنى المفجر إلى الأذهان صورة تفجير ثكنات المارينز في لبنان التى أدت إلي قتل ٢٤١ جنديًا أمريكيًا قبل عقد من الزمان.

فى الساعة التاسعة صباحًا، عندما أحضر لى العاملون فى غرفة مناقشة الأزمات إنذار "نقطتين حمراوين"، وهو ما يعني بث عاجل لتقارير إخبارية عن تفجير، وكان أول المشتبه فيهم متطرفي الشرق الأوسط الذين بدأوا باستخدام السيارات المفخخة فى الثمانينيات.(٢١) وبعد وقت قصير من التفجير ألقت السلطات القبض على رجل تعيس ليس محل شك، وهو أمريكي من أصل أردني كان مسافرًا من أوكلاهوما سيتي إلى الأردن. وقد استجوبه مسئولو الهجرة البريطانيون فى مطار هيثرو بلندن، واعتُقل لفترة وجيزة ثم أعادوه بالطائرة إلي الولايات المتحدة للتحدث مع مسئولين فدراليين. إلا أن المحققين الفدراليين سرعان ما تحولوا إلى أمريكي اسمه ماكڤاى كان قد أغضبه هجوم مكتب التحقيقات الفدرالى فى عام ١٩٩٣ على مجمع الطائفة الداودية الدينية في واكو بولاية تكساس الذى قُتل فيه ثمانون من أفراد الطائفة بينهم سبعة عشر طفلاً. وبعد ثمان وأربعين ساعة من التفجير كان ماكڤاى رهن الحبس.

وبينما كان مريحًا إلى حد ما أن جماعات الشرق أوسطية لم ترتكب عملاً على التراب الأمريكى، ربما كان الأمر المخيف أكثر لمواطني أمريكا كافةً هو أن عملاً بهذا الحجم يمكن أن يحدث على التراب الأمريكى وينفذه أحد أبنائها. وبعد أربعة أيام من التفجير صاحبتُ الرئيس كلينتون إلي قداس تذكارى للضحايا، وهو مشهد سأتذكره بعد ست سنوات وأنا أشاهد المعزين فى ضحايا الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وكانت مدرستى الثانوية فى نوزلا القريبة وأردت أن أشارك فى الحداد الرسمى. وكان

الاستاد مكتظًا بالأسر، وبينهم الحاكم فرانك كيتنج وزوجته، والإنجيلي بيلي جراهام ومسز كلينتون. وحيثما نظرت كانت هناك أسر مذهولة ممسكة ببعضها وكذلك مئات الدببة المحشوة التي تبرع بها محل تجاري متعدد الأقسام وأرسلتها برندا إدجار زوجة حاكم إلينوي چيم إدجار.

جميعنا جعلَنا التفجيرُ نتوقف لبعض الوقت. فقبيل مغادرتي أوكلاهوما سيتي، تلقيت رسالة على بريدي الإلكتروني من كبير مديري مجلس الأمن القومي للاستخبارات چورچ تينت، الذي سيصبح فيما بعد مدير الاستخبارات المركزية. وكنا قد تعرفنا عندما كنا نعمل معًا في مجلس الشيوخ، حين كان تينت يعمل أولاً مع السناتور الجمهوري چون هاينز نائب بنسلڤانيا ثم مع السناتور الديمقراطي ديڤ بورين نائب أوكلاهوما، وهي وظيفة نادرة خاصة بالعمل مع الحزبين ساعدت فيما بعد على الدفع بتينت إلى قمة وكالة الاستخبارات المركزية والعمل مع كلٍّ من كلينتون وبوش. وكان دان ويبر، وهو أحد أصدقاء تينت، في مكتبه على الجانب المقابل لمبنى مورا في أوكلاهوما سيتي عندما انفجرت القنبلة. وكان ابنه على الجانب المقابل في مركز الرعاية النهارية بمبنى مورا. كتب لي تينت الذي كان له ابن صغير كذلك في رسالته الإلكترونية: "جرى على الفور عبر الشارع محاولاً العثور على ابنه. وكانت صورة الأب الشاب وهو يتساءل عما إذا كان ابنه الصغير ميتًا أم حيًا أكبر من أن يمكن لمعظمنا التفكير فيها، ناهيك عن تجربتها."

نجا الطفل البالغ من العمر عشرين شهرًا بمعجزة، على الرغم من أنه كان في حالة حرجة لوجود كسور مركبة في أحد الذراعين وكسر في الفك الأسفل. كما فقد أجزاء من طبلتي الأذن وأجريت له عمليتان جراحيتان. وكتب تينت: "أخبرك بهذا كله لأن عملنا هنا غالبًا ما يكون شديد الواقعية والموضوعية – مطاردة الإرهابيين وغيرهم من البلطجية الذين يقومون بأعمال ضد أناس غالبًا ما لا نعرفهم. وفي هذه الحالة، فإن العمل للقيام بكل ما يمكننا للعثور على الأشرار الذين يرتكبون هذه الجريمة الشنيعة قد اكتسب معنى أكبر." وكانت المعركة ضد الإرهاب قد بدأت بداية جادة.

بدء الحرب على الإرهـاب

احتاج الأمر عملاً على التراب الأمريكي راح ضحيته أكثر من مائة شخص لخلق الدعم داخل الإدارة والكونجرس وبين الجمهور لإجراء حقيقي لمكافحة الإرهاب. إذ لم يكن الخطر حـينذاك ياتي من هؤلاء الإرهابيين والدول المارقـة التي يمكن أن تمتلك أسلحـة الدمار الشامل فحسب، بل كذلك من الجماعات المنظمة التي يمكن أن تهدد أمريكا بأسلحة تقليدية بسيطة لكنها مميتة.

في أعقاب أوكلاهوما سيتي، عرض كلينتون رداً تشترك فيه الوكالات المختلفة تحت إدارة رئيس هيئة أركانه ليون پانيتا لتنسيق رد الحكومة الفدرالية على أي هجوم إرهابي في المستقبل. كما سعى إلى تقوية قدرة الحكومة على منع تلك الهجمات. وفي الرابع والعشرين من أبريل أعلنت الحكومة عن مجموعة من الخطوات الجديدة التي تتضمن تمويل الأبحاث لتحسين استخدام المراقبة الإلكترونية التي تصرح بها المحاكم للأنشطة الإرهابية والإجرامية الأخرى، وإنشاء صندوق خاص لمكافحة الإرهابيين والاستخبارات المضادة، وزيادة قدرة مكتب التحقيقات الفدرالي على الوصول إلى الإفشاءات من خلال وكالات الإبلاغ عن المستهلكين كالفنادق، وتوجيه وزير العدل لرئاسة لجنة وزارية لإدارة مراجعة قابلية المنشآت الفدرالية للخطر وعرض توصياتها خلال ستين يوماً.

طلب الرئيس كذلك من وكالات تنفيذ القانون الفدرالية تقييم حاجاتها في المعركة ضد الإرهاب المحلي. وفي الأول من مايو عام ١٩٩٥، أرسل الرئيس إلى الكونجرس مشروع قانون أخر مقصوداً به تعزيز مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي سبق أن قدمه في شهر فبراير، وهو قانون تعديلات مكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٥. وبالإضافة إلى أمور أخرى، سوف يقيم التشريع المركز الديمقراطي لمكافحة الإرهاب الجديد الذي يرأسه مكتب التحقيقات الفدرالي ويضم ألفاً من العملاء والمحققين وغيرهم من أفراد تنفيذ القانون الجدد للتحقيق في النشاط الإرهابي وردعه ومقاضاته.

فى الرابع والعشرين من أبريل عام ١٩٩٦، وبعد عام وخمسة أيام على تفجير أوكلاهوما سيتى، وأمام مجموعة من الناجين وأفراد أسر من قتلهم الإرهابيون، وقّع الرئيس كلينتون على مشروع ما أصبح أول قانون شامل فى البلاد ضد الإرهاب. وتضمن مشروع القانون، الذى أسماه كلينتون "الضربة الجبارة" ضد الإرهاب، معظم بنود المقترحات التشريعية السابقة لكلينتون. وحظر قانون مكافحة الإرهاب وعقوبة الإعدام الفعالة لعام ١٩٩٦ المساعدة الخارجية من أمريكا للحكومات التى تساعد الإرهابيين، وطالب بجزيئات الكشف الميكروسكوبى فى المتفجرات البلاستيكية taggants، وطالب شركات الطيران الأجنبية فى الولايات المتحدة باستخدام الإجراءات نفسها التى تستخدمها شركات الطيران الأمريكية، وترحيل أسرع ميسّر للإرهابيين الأجانب، وتجريم تقديم الدعم المادى لمنظمات إرهابية بعينها.[٣٢] كما حظر جمع الأموال داخل الولايات المتحدة من أجل منظمات إرهابية بعينها، ويسّر منع الإرهابيين من دخول الولايات المتحدة. وفى وقت لاحق، فى أكتوبر من عام ١٩٩٧، حددت وزيرة الخارجية أولبرايت أسماء ثلاثين منظمة أجنبية، معلنةً عدم مشروعية تقديم المواطنين الأمريكيين والمؤسسات الأمريكية أموالاً أو غير ذلك من الدعم المادى لتلك الجماعات.[٣٣] لم تكن القاعدة ضمن القائمة بعد. واللافت للانتباه أن الجيش الجمهورى الأيرلندى ومنظمة التحرير الفلسطينية كانا معفيين كذلك، ذلك أن كلتا المنظمتين تحركت فى اتجاه الأساليب السلمية.[٣٤]

وعلى الرغم من ذلك، فإنه عند مناقشة مشروع القانون، اعترض الكونجرس على العديد من البنود التى سعى إليها كلينتون. فقد رفض توسيع المراقبة الإلكترونية لتشمل السلطة "الجوالة" لاعتراض الاتصالات السلكية والشفاهية والإلكترونية.[٣٥] كما أعفى البارود والبارود بلا دخان من شرط إضافة الجزيئات الكاشفة إلى المتفجرات.[٣٦] والكثير من هذه البنود سوف يُسَن بعد الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ فحسب. فقانون الوطنية الأمريكى الذى تم التوقيع عليه فى السادس والعشرين من أكتوبر عام ٢٠٠١ يجيز التنصت الجوال على المكالمات التليفونية ويوسع المراقبة

الإلكترونية. إلا أن البند الخاص بالجزيئات الكاشفة لم يتم تنفيذه بعد بسبب اعتراضات من اتحاد البنادق القومي ومصانع المتفجرات، الذين يعترضون على تكلفة تلك الإجراءات. ويزعم اتحاد البنادق القومي أن الجزيئات الكاشفة سوف تقلل من نوعية البارود. وأن وكالات تنفيذ القانون الفدرالية غير موثوق بها إلى حد كبير للقيام بدراسة غير منحازة للجزيئات الكاشفة.[٣٧]

ومع ذلك، وعلى الرغم مما جرى فى أوكلاهوما سيتى، كان الإرهاب فى تلك الأيام المبكرة لا يُنظر إليه على أنه الخطر الذى نراه الآن. وقد وصف ليون پانيتا الحالة المزاجية فى فترة رئاسة كلينتون الأولى بقوله: "كان كلينتون يدرك الخطر وكان يذكره فى بعض الأحيان ... [لكن القضية الكبرى هى] روسيا والكتلة الشرقية وسلام الشرق الأوسط وحقوق الإنسان والدول المارقة ثم الإرهاب."[٣٨] وقال چورچ ستيفانوپولس مستشار كلينتون السياسى السابق: "لم يكن ذلك الشيء حيث تدخل اجتماعًا للعاملين ويسأل الناس: ما الذى نفعله اليوم فى الحرب ضد الإرهاب؟"[٣٩] لكن مع ظهور خطر أسامة بن لادن، سوف يبدأ هذا فى التغير.

بِجنكة : الانفجار

بدأ ذلك النوع من الخطر المميت الذى تمثله القاعدة فى الاتضاح فى عام ١٩٩٥، قبل شهور من تفجيرات أوكلاهوما سيتى. وأول دليل حقيقى على مجاله العالمى كان فى الفلبين. ففى ليلة يوم جمعة من شهر يناير عام ١٩٩٥ تلقى مركز شرطة مانيلا رقم ٩ مكالمة تليفونية تنبه الضباط إلى أنه شوهد دخان ينبعث من الدور العلوى لأحد المبانى فى آخر الشارع. ذهبت أيدا فاريسكال قائدة النوبة للتحقق من الأمر. وعند دخول الغرفة التى كان الدخان ينبعث منها وجدت فاريسكال قدرًا كبيرًا من معدات صنع القنابل. وبينما كانت داخل الغرفة. عاد أحد شاغليها، واسمه سعيد، وألقى القبض عليه. لكن رمزى يوسف شريكه فى المؤامرة والعقل المدبر لهجوم مركز التجارة العالمى فى عام ١٩٩٣، هرب.

كان الهدف الأول ذلك اليوم هو البابا يولس الثاني، الذى كان من المقرر أن يزور مانيلا. وكان في الغرفة زى ربما كان سيسمح لمنفذ الاغتيال بالاقتراب من البابا لتفجير القنبلة. لكن كانت هناك كذلك مادة على قدر كبير من التطور لصنع القنابل لكي يوم الهجوم على البابا هو الهدف الوحيد. ومن بين المواد التى عُثر عليها داخل الغرفة أربعة أسطوانات كمبيوتر مرنة، أعلن أحدها أن "كل من يؤيدون الولايات الحكومة الأمريكية هم أهدافنا".[٤٠]

فيما سيثبت بعد ذلك أنه مؤشر على الحادى عشر من سبتمبر، أشار ملف داخل الكمبيوتر الذى عُثر عليها في الغرفة إلى خطة لخطف إحدى عشرة طائرة تجارية كبيرة وتفجيرها فوق المحيط الهادى. وكان على الكمبيوتر كذلك مجموعة من جداول مواعيد شركات الطيران الأمريكية، بما في ذلك خط سير إحدى عشرة رحلة بين أسيا والولايات المتحدة. وكان مسجلاً على خطوط السير مواعيد من قبيل "ضبط: ٩.٣٠ مساءً إلى ١٠.٣٠ مساءً. مؤقّت: ٢٣ ساعة. بُچكنة: ٢٠: ٣٠ - ٢١: ٣٠" و"بُچكنة" كلمة عامة تعنى "انفجار" فى الكثير من اللهجات العربية.[٤١] وفى ديسمبر من عام ١٩٩٤ قام يوسف بتهريب قنبلة صغيرة إلى إحدى الطائرات حيث نجح فى تفجير علبة عدسات ملتصقة مليئة بالنتيروجلسرين وُضعت تحت أحد مقاعد طائرة تابعة للخطوط الجوية الفلبينية المتجهة إلى طوكيو، مما أدى إلى قتل الراكب اليابانى التعس الجالس فى المقعد الذى زرع يوسف القنبلة تحته.[٤٢] وكان من المقرر تفجير الطائرات الإحدى عشرة فوق المحيط يوم الحادى والعشرين من يناير، أى بعد أسبوعين فقط.

أثناء التحقيق، كشف سعيد عن معلومات تؤذن على نحو أكبر بهجمات الحادى عشر من سبتمبر. وكان قد التحق بمدارس للطيران فى تكساس ونيويورك ونورث كارولينا، وكان من المفترض أن يستولى على طائرة صغيرة ويسقطها على مقر وكالة الاستخبارات المركزية. ومع ذلك، وبما أن سعيد كان متهمًا فقط بتورطه فى مؤامرة الخطوط الجوية، فلم توضع مؤامرات إسقاط طائرة على وكالة الاستخبارات المركزية

ضمن ملفات تحقيقات مكتب التحقيقات الفدرالى، حيث كان من المكن أن تساعد فى تنبيه المسئولين الأمريكيين بهجمات الحادى من سبتمبر.[٤٣]

وجد تقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر الذى نُشر فى عام ٢٠٠٤ عن الهجمات الإرهابية أن تورط بن لادن فى البُچنكة "غامض على أحسن تقدير".[٤٤] لكن الصلات بين أفراد القاعدة كانت تتكون. فقد كان على كمبيوتر يوسف قائمة بأرقام تليفونات محمولة، كان أحدها يخص والى خان أمين شاه، وهو متآمر ثالث فى مؤامرة البُچكنة تربطه صلات بشبكة غسيل الأموال الخاصة بصهر بن لادن. وفى أعقاب تفجير مركز التجارة العالمى فى عام ١٩٩٣ قادت الولايات المتحدة مطاردة عالمية لإلقاء القبض على يوسف شملت طبع صورته على غلاف أمشاط الكبريت وعرض جائزة قدرها ٢٥ مليون دولار أمريكى لمن يقبض عليه.

أُلقى القبض عليه فى إسلام آباد بباكستان فى فبراير من عام ١٩٩٥ بخيانة من عضو آخر بالقاعدة، وهو يقضى مع شركائه فى المؤامرة حكمًا بالسجن مدى الحياة فى أحد السجون الفدرالية الأمريكية. وقد قُضى على حلقة إرهابية كبيرة، إلا أن بن لادن واصل بناء شبكته المعادية للولايات المتحدة.

ظهـور أسـامة بن لادن

فى بداية التسعينيات نظر المسئولون الأمريكيون إلى بن لادن على أنه الممول الرئيسى للإرهاب، لكن ليس باعتباره شخصًا يدير شبكة إرهابية بنفسه. وكان بن لادن مركز اهتمام تحقيق سعودى مصرى مشترك كشف فى مايو من عام ١٩٩٣ أنه استخدم مصالحه التجارية لتوصيل أموال إلى المتطرفين المصريين. وفى عام ١٩٩٣ موَّل سفر مئات المحاربين الأفغان القدماء إلى السودان من أجل التدريب الإرهابى. وفى يوليو من عام ١٩٩٥، زعم أحد أعضاء الجهاد الإسلامى المصرى أن بن لادن ساعد فى تمويل الجماعة وكان على علم بهجمات إرهابية بعينها ضد المصالح المصرية.

وعمل مصطفى حمزة رئيس الجماعة الإسلامية، التى كانت وراء محاولة اغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك فى عام ١٩٩٥، فى أواخر عام ١٩٩٣ مديرًا تنفيذيًا لشركة وادى العقيق التابعة لبن لادن. وبحلول عام ١٩٩٥ قيل إن بن لادن هو الممول الرئيس وراء معسكر كونار فى أفغانستان، وهو معسكر تدريب إرهابى لأعضاء جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية المصريتين.(٤٥)

بدأت البلدان العربية التركيز بشكل كبير على بن لادن. واتهمته حكومات مصر والجزائر والمغرب واليمن جميعًا بتمويل الجماعات الإسلامية المتشددة على أراضيها. وفى أوائل عام ١٩٩٣، وصف مسئولون يمنيون بن لادن بأنه الأب المؤسِّس للجهاد الإسلامى اليمنى، وهى المنظمة المسئولة عن الهجوم ضد الجنود الأمريكيين المتمركزين فى اليمن فى العام السابق. وبحلول شهر أبريل اتفق مسئولو الاستخبارات على أن بن لادن "أدى دورًا مؤكدًا تقريبًا" فى ذلك الهجوم.(٤٦)

عند اتضاح شبكة بن لادن الإرهابية، نأت المملكة العربية السعودية بنفسها عنه. ففى فبراير من عام ١٩٩٤ خلعته عائلته وسحبت الرياض جنسيته بسبب سلوكه الذى "يتناقض مع مصالح المملكة ويحتمل أن يضر علاقتها من البلدان الشقيقة". وأصبح بن لادن معارضًا متحمسًا للنظام الحاكم السعودى، حيث شكَّل لجنة استشارية وإصلاحية تتخذ من لندن مركزًا لها وأصدرت فى عام ١٩٩٥ أكثر من ثلاثمائة وخمسين منشورًا ينتقد الحكومة السعودية.

فى عام ١٩٩١ رحل بن لادن إلى السودان حيث حظى بترحيب زعيم الجبهة الإسلامية الوطنية القومية حسن الترابى، وهو زعيم طغمة عسكرية حاكمة موالية للإسلامويين استولت على السلطة فى السودان عام ،١٩٨٩ ولم يكن واضحًا على وجه الدقة متى بدأ بن لادن عملياته التجارية في السودان، على الرغم من أن بن لادن زعم فى مقابلة أُجريت معه فى عام ١٩٩٤ أنه استعرض العمليات التجارية والزراعية فى السودان عام ١٩٨٣. وسرعان ما أقام علاقات أعمال تكافلية مع أعضاء الجبهة

الإسلامية القومية من خلال تنفيذ مشروعات تطوير البنية التحتية المدنية بالنيابة عن النظام الحاكم. ومثال ذلك الطريق الذى يُربط الخرطوم ببورسودان.

كان لبن لادن أربع زوجات أسكنهن في أربعة مساكن منفصلة في الخرطوم. وكان يعيش في شبه عزلة تحت حراسة مشددة، لخوفه من احتمال اختطاف حكومة معادية له أو اغتياله على يد جماعة إسلامية متطرفه تعتنق مبادئ دينية أكثر تطرفًا من مبادئه. وقيل إن بن لادن بدأ الخوف على أمانه الشخصى فى أوائل عام ١٩٩٣ بعد أن بدأت التقارير الإعلامية تتحدث بالتفصيل عن دعمه للجماعات الإرهابية، كالجماعة الإسلامية المصرية والجهاد الإسلامى اليمنى. ومثلما هو صعب الآن تصديق أن بعض المتطرفين كانوا ينظرون إلى بن لادن على أنه معتدل، فقد عزز مخاوف بن لادن هجوم وقع في فبراير من عام ١٩٩٤ على أحد مساكنه فى الخرطوم شنته جماعة التكفير والهجرة، وهى جماعة متطرفة إسلامية حكمت على بن لادن بأنه "كافر وزنديق".

لماذا لا يمكننا القبض عليه ؟

فى أوائل عام ١٩٩٣ لفت بن لادن اهتمام المسئولين الأمريكيين حيث بدأت صلاته بتمويل الإرهاب تتضح. ويتذكر أنتونى ليك مرارًا سؤال مدير وكالة الاستخبارات المركزية ووزلى عنه فى وقت مبكر. وخلال السنوات العديدة التالية بدأنا جميعًا نطرح أسئلة عن الرجل المراوغ المتورط فى أفعال الكثير من الجماعات الإرهابية. على سبيل المثال، في أوائل ديسمبر من عام ١٩٩٥، طلبت ممن يوافينى بموجز وكالة الاستخبارات المركزية خلفية عمن هو بن لادن، ومن يدعمه، وما الذى يحاول إنجازه. وكان رد وكالة الاستخبارات المركزية مشوشًا، حيث وصف بن لادن بأنه "أحد أهم رعاة الأنشطة المتطرفة الإسلامية فى العالم الآن". وقد أقام علاقة وثيقة مع الزعماء الإسلاميين المتشددين كالزعيم السودانى حسن الترابى، ورئيس الوزراء الأفغانى قلب

الدين حكمتيار، وزعيم فصيل في حزب الإصلاح اليمني عبد الماجد الزنداني. وقد دعم هؤلاء الساعون إلى الإطاحة بالدول العلمانية المعتدلة في الشرق الأوسط، كمصر والجزائر. وأرسلت المذكرة إلى ريتشارد كلارك، المسئول عن الإرهاب في مجلس الأمن القومي، وإلى زميلين يعالجان القضايا القانونية والاستخباراتية مع ملاحظة تقول: "لماذا لا يمكننا القبض عليه في أوروبا؟ هل يمكننا بحث الاستيلاء على أصوله؟" وبدأ المسئولون في أنحاء الحكومة طرح السؤال نفسه.

بحلول يناير من عام ١٩٩٦، كانت وزارة الخارجية تقدم بيانات موجزة عن بن لادن في بياناتها الموجزة الصباحية التي كانت توزَّع على نطاق واسع خلال الحكومة (وإن لم يظهر أول ذكر للقاعدة في المادة التي رأيتها حتى الشهر التالي)، حيث كانت تعترف بأن حرية العمل التي يتمتع بها بن لادن جعلته "تهديداً للمصالح الغربية والعربية المعتدلة بسبب قدرته".

كان المسئولون الأمريكيون حينذاك يعتقدون أن بن لادن متورط في الهجمات التي تعرضت لها دور السينما في عمَّان بالأردن عام ١٩٩٤، ومؤامرة رمزي يوسف التي اتخذت مانيلا مركزاً لها في يناير عام ١٩٩٥ لتفجير طائرات أمريكية واغتيال البابا، وتفجير الصيف السابق في فرنسا بواسطة متطرفين جزائريين، وخطف الرهائن الغربيين، وبينهم أمريكي، في شهر يوليو في كشمير التي تسيطر عليها الهند. وكان هناك شك في أنه متورط كذلك في تفجير نوفمبر من عام ١٩٩٥ الذي دمر المبنى الذي كانت الولايات المتحدة تدرب فيه الحرس الوطني السعودي وأدى إلى مقتل سبعة أشخاص بينهم خمسة أمريكيين، ومحاولة اغتيال الرئيس المصري مبارك في يونيو من عام ١٩٩٥.[٤٧] وقيل إن العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز أرسل ثلاثة ضباط من التحقيقات العامة بوزارة الداخلية إلى لندن في أوائل يوليو من عام ١٩٩٥ لتحديد ما إذا كان بن لادن متورطاً أم لا.[٤٨]

في الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩٩٥، هز انفجاران مكتب إدارة البرامج في مبنى الحرس الوطني السعودي بالرياض، وهو ما أدى إلى مقتل خمسة أمريكيين

وجرح ما يزيد على ستين شخصًا. وكان أكثر من خمسة آلاف جندي وطيار أمريكي قد تم نشرهم في عام ١٩٩٠ في أعقاب غزو العراق للكويت بقوا في البلاد في عام ١٩٩٦. وعلى الفور أرسل فريق تحقيقات وأدلة جنائية تابع لمكتب التحقيقات الفدرالي للمساعدة في التحقيق، وهو ما أسفر عن أربعة متهمين، وفي النهاية رُبط التفجير ببن لادن. وإن كان تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر وجد أنه "لا يثبت شيء أن بن لادن أمر بشن هذا الهجوم."[٤٩] ومع ذلك، أُجري التحقيق السعودي اللاحق في الغالب خلف أبواب مغلقة. وسرعان ما أُعدم الشبان السعوديون السُّنَّة الأربعة المشتبه فيهم، ومنهم ثلاثة محاربون قدماء في صراعات وقعت في أفغانستان والبوسنة والشيشان، لكن ليس قبل أن يذكروا بن لادن باعتباره أحد الإسلامويين الثلاثة الذين أثروا عليهم.[٥٠]

بعد ستة أشهر فحسب، وفي حوالي الساعة العاشرة مساءً يوم الخامس والعشرين من يونيو، انفجرت شاحنة "فنطاس" محملة بخمسة آلاف رطل من المتفجرات البلاستيك أمام أبراج الخُبَر، وهو مجمع سكني بالظهران، مما أدى إلى مقتل تسعة عشر شخصًا وجرح مئات الجنود والمدنيين. وكانت القنبلة أكبر من تلك التي دمرت المبنى الفدرالي في أوكلاهوما، وضعف قوة قنبلة ١٩٨٣ المستخدمة في ثكنات المارينز في بيروت.

في هذه المرة كانت الإدارة ترغب في ضمان تعاون السعوديين في التحقيق. لكن بينما رحب السعوديون في الظاهر بمدير مكتب التحقيقات الفدرالي لويس فريه ومحققيه، فقد منعوهم من الوصول إلى الأدلة والشهود، خوفًا من معرفتهم العلنية بمهاجمة المسلمين الشيعة للأراضي المقدسة واحتمال استغلال الولايات المتحدة للمعلومات في الانتقام من إيران. ومع أن مكتب التحقيقات الفدرالي مُنح في النهاية حق الوصول إلى الشهود، الذين ألقت السعودية القبض عليهم في النهاية، لم يكن التعاون من جانب السعوديين متحمسًا أو مكتملاً قط.[٥١] وكان هناك اعتقاد بأن إيران، بالتعاون مع حزب الله، وراء تفجير الخُبَر، وإن وجدت لجنة الحادي عشر من

سبتمبر أن هناك كذلك ما يدل على أن القاعدة كان لها دور ما، لم يكن معروفًا بعد.[٥٢] والشيء المذهل هو أن الإدارة علمت أن السعوديين لم يخبروها أنهم اكتشفوا مؤخرًا مؤامرة إيرانية تعمل مع حرب الله لمهاجمة منشأة عسكرية أمريكية في المملكة العربية السعودية.[٥٣]

أبرزت تفجيرات المملكة العربية السعودية تعرض النظام السعودي الحاكم للخطر من الإرهاب. لكن بن لادن سرعان ما ظهر باعتباره التهديد الأشد خطورة لأمريكا. وفي الثالث والعشرين من أغسطس عام ١٩٩٦ أصدر فتوى للحرب بعنوان "إعلان الجهاد على الأمريكيين المحتلين لبلاد الحرمين". وقد حض أتباعه على الجهاد " ضد أعدائهم وأعدائكم من الإسرائيليين والأمريكيين بالنكاية فيهم بكل ما من شأنه أن يخرجهم مهزومين مدحورين من المقدسات الإسلامية، كلٌ بحسب استطاعته ".[٥٤] لقد كان الولايات المتحدة تخوض الحرب بالفعل لكنها لم تدرك ذلك.

أهي صفقة محتملة بشأن بن لادن؟

في عام ١٩٩٦ صعَّدت الإدارة من الضغط على حكومة السودان كي تسلِّم بن لادن وتنهي كذلك دعمها للجماعات الأخرى ومنها حزب الله والجهاد الإسلامي المصري وحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وأبو نضال والجماعة الإسلامية. وكانت الحكومة تدرب كذلك المقاتلين وترسلهم لدعم الجهاد الإسلامي الإريتري الوليد والعديد من الحركات الإسلامية في جنوب إثيوبيا. وكانت هناك إشارات تدل على تورط القيادة السودانية في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في عام ١٩٩٥, وكان يُعتقد أن المشتبه بهم الثلاثة في محاولة اغتيال مبارك موجودون في السودان. وقد أعطت رعاية السودان للإرهابيين المسلمين الشرعية للحكومة في أعين الأنظمة المسلمة المتشددة مثل إيران، وهي الدولة التي ساعدت على تمويل السودان بعد عجزه عن سداد ديونه.

منذ الحادى عشر من سبتمبر هناك قدر كبير من المناقشة بشأن ما إذا كان المتشددون فى إدارة كلينتون قد أهدروا إمكانية عقد صفقة مع السودان لتسليم بن لادن أم لا. فقد قال السفير الأمريكى السابق فى السودان تيموثى كارنى فى عام ٢٠٠١ إن السودانيين "كانوا يفتحون أبوابهم، لكننا لم نكن نقبل عرضهم. لقد فشلت الولايات المتحدة فى مبادلة السودان الاستعداد لإشراكنا فى مسائل خطيرة خاصة بالإرهاب".[٥٥] ومع ذلك، كانت رسالة كارنى إلى واشنطن، عندما كان سفيراً فى عام ١٩٩٦، تقول شيئاً مختلفاً جداً. فعلى سبيل المثال، لخص كارنى لقاءاته مع المسئولين السودانيين بقوله إن "السودانيين لا يزالون غير مستعدين للاعتراف بمدى دعمهم للإرهاب. وربما تحصل الولايات المتحدة على نتائج محدودة من الحوار الذى سوف يدور حول المساومة بشأن من هو إرهابى ومن هو غير ذلك. فالبشير سيكون بحاجة إلى مقابل كبير لإعطائه غطاءً سياسياً كى يتخذ الخطوات التى تطالب بها الولايات المتحدة". وفى رسالة أخرى اتهم المسئولين السودانيين بـ"الكذب واللف والدوران". ومع ذلك قال كارنى إن "الولايات المتحدة لن تخسر الكثير بمواصلة هذه الجهود، وهناك إمكانية عقد صفقة بشأن [بن لادن]".[٥٦] لكن الحقائق تدل على غير ذلك.

فى أوائل عام ١٩٩٦ أعدت الإدارة قائمة لتوضيح الخطوات التى ينبغى على السودان اتخاذها كطريقة لبيان جديته. وتضمنت القائمة إبعاد المشتبه فيهم الثلاثة الذين لجأوا إلى السودان فى أعقاب محاولة اغتيال مبارك، وطرد إرهابيو الجماعة الإسلامية وحماس من السودان، وتقديم معلومات عن أنشطة وزارة الاستخبارات والأمن القومى الإيرانية فى السودان، وكذلك معلومات عن شخصيات إرهابية رئيسية مثل عماد مُغْنية، وهو قائد رئيسى فى حزب الله مسئول عن تفجير عام ١٩٨٣ لثكنات المارينز فى بيروت، وأبو نضال، المعقل المدبر لإسقاط إحدى طائرات الخطوط الجوية العالمية المتجهة من اليونان إلى إسرائيل فى عام ١٩٧٤ والإرهابى الفلسطينى البارز المسئول عن مئات الوفيات على مر عقدين من الزمان، وأسامة بن لادن. كما سعت القائمة إلى اعتقال بن لادن أو ترحيله إلى المملكة العربية السعودية،

ومعرفة أسماء المجاهدين الذين أتى بهم بن لادن إلى السودان وتواريخ وصولهم ومغادرتهم والجهات التي يقصدونها وتواريخ جوازات سفرهم.[٥٧]

في الأمم المتحدة، حضت الولايات المتحدة على فرض عقوبات على السودان إن لم يسلِّم المشتبه بهم الثلاثة في محاولة اغتيال مبارك. وبعد عدم امتثال السودان للمواعيد النهائية المتكررة للأمم المتحدة، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار ١٠٥٤ في أبريل من عام ١٩٩٦، الذي قيد سفر الدبلوماسيين والمسئولين الحكوميين السودانيين. وفي السادس عشر من أغسطس عام ١٩٩٦ وافق مجلس الأمن كذلك على القرار رقم ١٠٧٠ الذي يهدد بفرض حظر جوي على السودان ما لم يمتثل لقراري الأمم المتحدة رقم ١٠٤٤ ورقم ١٠٥٤ خلال تسعين يومًا. ورغم عدم امتثال السودان للقرارين، لم يتحرك مجلس الأمن لتنفيذ القرار رقم ١٠٧٠ وتزامن الجدل بشأن السودان مع المعارضة المتزايدة للعقوبات على العراق، وبذلك حال دون المزيد من العقوبات. وبالإضافة إلى ذلك، خافت البلدان المعنية من احتمال أن تكون في يوم من الأيام هدفًا للعقوبات. وتحت ضغوط من البلدان العربية الأخرى، لم تطلب مصر المزيد من العقوبات، على الرغم من كونها الدافع الأصلي للعقوبات، بسبب تواطؤ السودان في محاولة اغتيال الرئيس مبارك. وعبرت روسيا وفرنسا والصين عن ترددها في استخدام المزيد من العقوبات في تنفيذ سياسة الأمم المتحدة.[٥٨] وفي النهاية، فشل أعضاء مجلس الأمن في الاتفاق على موعد سريان الحظر الجديد.[٥٩] وفي عام ١٩٩٧ نفذت الولايات المتحدة حظرها التجاري وتجميدها للأصول ضد حكومة السودان اعتبارًا من عام ١٩٩٧[٦٠]

على الرغم من وعود التقدم المتعددة، لم يعمل السودانيون جادين بموجب القائمة. وبحلول عام ١٩٩٨ كان السودان لا يزال يقدم التدريب والسفر والملاذ الآمن والمساعدة المالية للقاعدة وحماس وحزب الله. وفي عام ١٩٩٩ كان المسئولون الأمريكيون لا يزال يقلقهم أن الخرطوم تتملق الأنظمة المنبوذة، ومنها إيران والعراق وليبيا وكوريا الشمالية. وفي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١ كان للولايات المتحدة فريق

مقيم كل الوقت فى الخرطوم لديه مهمة صريحة لجمع المعلومات الاستخباراتية التى وعد السودان بالمشاركة فيها. ولم تكن هناك معلومات مفيدة وشيكة. وفى عام ٢٠٠١ اتضح أن المسئولين السودانيين كانوا متورطين فى مؤامرة لتفجير السفارة الأمريكية فى نيودلهى.(٦١)

عقد مسئولون أمريكيون اجتماعات متكررة مع مسئولين سودانيين فى الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، لكنهم لم يتلقوا فى أية مرة أية إجراءات ملموسة تعالج دور السودان فى الإرهاب ولم يكن هناك بالتأكيد أى عرض مقبول بشأن بن لادن. ويروى ساندى برجر قائلاً: "لم نرفض أى شيء من السودان قط." كما أوضح أن السودانيين قالوا مراراً "إذا خففتم الضغط علينا سوف نساعدكم".(٦٢)

من المهم تذكر أنه فى عام ١٩٩٦ كان بن لادن يُعتبر مموّلاً أساسيًا للإرهاب، ولم يكن هو نفسه إرهابيًا نشطًا. وكما أوضح ديك كلارك فى مذكراته، كان يمكن للولايات المتحدة الحصول على قرار اتهام لبن لادن فى عام ١٩٩٦ لو كانت هناك أية فرصة لتسليم السودانيين له. والواقع أن السودانيين سلموا الإرهابى الشهير كارلوس ابن أوى إلى الاستخبارات الفرنسية فى عام ١٩٩٤، وهو الإرهابى الذى لم تكن له صلة بأية أيديولوجيا. لكن كما يوضح كلارك، كانت فرصة تسليم القيادة السودانية للمحسن والزميل الإسلامى المتشدد للولايات المتحدة صفراً.(٦٣) ولم يجد تقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر أى دليل على أن السودان عرض تسليم بن لادن للولايات المتحدة.(٦٤)

شملت المناقشة الحقيقية الوحيدة لصفقة بشأن بن لادن ما إذا كانت المملكة العربية السعودية سوف تستعيده أم لا. فقد حاولت المفاوضات السرية بين وكالة الاستخبارات المركزية والسودان والمملكة العربية السعودية الوصول إلى ترتيب تسلّم السودان بمقتضاه بن لادن للسعودية.(٦٥) وفى عدد من المناقشات فى أوائل عام ١٩٩٦، ناقش مسئولون سودانيون مع مسئولين أمريكيين إمكانية عقد صفقة بشأن أسامة بن لادن يعفو فيها السعوديون عنه ويستعيدونه بعد ذلك. وتردد أن بن لادن قال

إنه لن يذهب ما لم يفرج السعوديون عن السجناء الدينيين. ومع ذلك لم يتوصل السعوديون في النهاية إلى اتفاق مع بن لادن، حيث رفض المسئولون السعوديون قبول عودة بن لادن.[٦٦]

هناك بعض الخلاف بشأن مقدار ثقل ضغط الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية لجعلها تقبل استعادة بن لادن. وعلّق مسئول في وقت لاحق قائلاً: "لم نكن على وشك جعل الرئيس يتصل ويقول لا."[٦٧] وفي عام ١٩٩٦، حتى مع الضغط الأمريكي، لم يكن من المرجح أن يستعيد السعوديون بن لادن. فبما أن بن لادن كان له الكثير من الأقارب والأصدقاء ذوي النفوذ وكانت له شعبية كبيرة، فلم تكن العائلة الملكية السعودية على استعداد لاتخاذ إجراءات خطيرة ضد واحد منهم.

وفي الثامن عشر من مايو عام ١٩٩٦ طرد السودان بن لادن. وسافر بالطائرة إلى أفغانستان.

مبادرة بن لادن

بحلول أوائل عام ١٩٩٦، طرحت وكالة الاستخبارات المركزية "مبادرة بن لادن". وكان هدفها هو "القضاء على الدعم المالي للإرهاب المقدم من [أسامة بن لادن] ووضع أساس لتقديمه للعدالة". وكان الخطة هي تحديد "نقاط ضعف" بن لادن "وحرمانه من الموارد المالية". وكانت الطريقة هي "استخدام كل الوسائل المناسبة لتشويه سمعة بن لادن، ومؤسساته المالية وتعطيل قدراته الخاصة بجمع الأموال في المستقبل". وأنشأ مدير مركز مكافحة الإرهاب التابع للاستخبارات المركزية وحدة خاصة تضم ما بين عشرة وخمسة عشر مسئولاً للتركيز فقط على بن لادن، وهي التي توسعت في السنوات الخمس التالية ليصل عدد العاملين بها إلى حوالي أربعين مسئولاً في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١[٦٨] ومن أجل هذه المجموعة، بحثت وكالة الاستخبارات المركزية عن أفراد ذوي معرفة باللغة العربية ولديهم مهارات فنية متقدمة من قبيل الكمبيوتر

والتصوير الفوتوغرافى والاتصالات. كما أنها نظمت تدريباً جديداً فى التكنولوجيا المتقدمة شمل الكمبيوتر والتصوير الرقمى والمراقبة. وهكذا كانت الولايات المتحدة تستهدف بن لادن وشبكته اعتباراً من عام ١٩٩٦.

كانت المهمة الأولى لوحدة مركز مكافحة الإرهاب هى بحث تمويل الإرهاب وتحديد إلى أى مدى يمثل بن لادن تهديداً كبيراً. وبمرور الوقت، ركز المركز بشكل أكثر حصريةً على بن لادن وشبكته الإرهابية.[٦٩] وفى البداية ركزت الوحدة على أقل من عشرين شخصاً وضمت ضباط العمليات والمحللين والضباط المكتبيين الذين كانوا يديرون العمليات الميدانية فى الخارج من أجل جمع المعلومات الاستخباراتية أو تعطيلها، حيث يعملون من خلال إدارة العمليات فى وكالة الاستخبارات المركزية. وعلى الرغم من إضافة عاملين إلى الوحدة وتكليف المزيد من ضباط الحالات بالعمل فى الميدان، فبحلول ربيع عام ٢٠٠١ لم يكن لدى مركز مكافحة الإرهاب ما يكفى من العاملين لاستيعاب الكميات الكبيرة من المعلومات ووضع استراتيجيات الاستهداف. وكما اكتشف تحقيق الكونجرس، فقد كان من الواضح أن الوحدة اتسعت من أجل الأشخاص وليس المال.[٧٠]

كان التركيز على بن لادن جزءاً من جهد أوسع للاستخبارات المضادة للإرهاب. وفى عام ١٩٩٥ وضعت الحكومة إرشاداً عريضاً لأعلى أولويات الاستخبارات فى حقبة ما بعد الحرب الباردة الجديدة. وعرض توجيه القرارات الرئاسية ٣٥ الأولويات، مع وضع الإرهاب بينها، حيث تراوحت بين الفئة صفر والفئة ٤ وداخل القواعد الإرشادية الجديدة تلك، وضعت وكالة الاستخبارات المركزية خطة متعددة الأوجه لمكافحة الإرهاب، وهى الدخول فى منظمات الأولويات العليا الأربعة، وإعداد خطة ملزمة للقضاء على أموال بن لادن المستخدمة فى دعم الإرهاب، وتكثيف العمليات ضد الأنشطة الإرهابية لحزب الله ووزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية، والتوسع داخل الإنشطة المتطرفة فى بلد جديد واحد على الأقل، وإخضاع اثنين على الأقل من

الإرهابيين الدوليين لسلطات تنفيذ القانون، وتحسين معارف وكالة الاستخبارات المركزية الخاصة بجماعة إرهابية مهمة واحدة على الأقل.

على مدى السنوات القليلة التالية، وضعت الولايات المتحدة سياسة جديدة لمكافحة الإرهاب استهدفت الحد من القدرات الإرهابية من خلال القضاء على الدعم المالي للجماعات الإرهابية، وإغلاق المكاتب ومنشآت التدريب الإرهابية، وإلقاء القبض على المجرمين الإرهابيين ومعاقبتهم. وفيما يتعلق بالدول الراعية للإرهاب، ودعت السياسة إلى القضاء على المساعدات والاستخدام الفعال لتعطيل قدرات الجماعات الإرهابية والدول الراعية والحد منها. وركز البيت الأبيض بشكل كبير على الخطر الناشئ عن الإرهاب - وبن لادن بشكل خاص. وبحث كلينتون عن الإرهابيين المختفين في الخارج، وإلقاء القبض على المشتبه بهم من مصر وباكستان والفلبين وأماكن أخرى ومحاكمتهم. وقد أيد إبعاد الإرهابيين وإعادتهم إلى الحكومات التي تبحث عنهم لمقاضاتهم والتفاوض على ترتيبات جديدة إذا استدعى الأمر. وأوقفت الإدارة تعاملات القاعدة المالية وجمدت أصولاً لطالبان بلغت ٢٥٥ مليون دولار في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ وحظرت الخطوط الجوية الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، رفع كلينتون ميزانية الإرهاب الحيوي الخاصة بالخدمات الصحية والإنسانية من ١٦ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ٢٦٥ مليون دولار عام مع نهاية فترة رئاسته، وزاد ميزانية استجابة تدمير أسلحة الدمار الشامل الخاصة بالوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ بما يزيد على ٥٠٠ بالمائة على مدى السنوات الثلاث الأخيرة من فترة رئاسته.[٧١] وفي تلك الأثناء كان بن لادن يعد لمهاجمة أمريكا.

تفجيرا السفارتين الإفريقيتين

في الساعة ١٠.٣٥ صباحًا والساعة ١٠.٣٩ صباحًا يوم السابع من أغسطس عام ١٩٩٨ وجهت القاعدة لأمريكا ضربة في هجوم جسور مميت ومنسق تنسيقًا جيداً

ضد سفارتين أمريكيتين فى إفريقيا. وبينما كانت المسافة التى تفصل بين المدينتين هى ٤١٥ ميلاً وكان الزمن الفاصل بين تفجيرى دار السلام فى تنزانيا ونيروبى فى كينيا، قاد الانتحاريان شاحنتين محملتين بمتفجرات تى إن تى إلى السفارتين الأمريكيتين وفجرا نفسيهما، مما أدى إلى مقتل ٢٥٣ شخصًا معظمهم من الأفارقة بينهم ١٢ أمريكيًا، وجرحوا أكثر من ٥ آلاف آخرين، معظمهم كذلك من الأفارقة.

وقعت معظم الخسائر فى كينيا. وكان أحد أفراد القاعدة، ويُدعى هارون فضل، قد استأجر مسكنًا فاخرًا فى نيروبى قبل ثلاثة أشهر من الهجومين. وخلف سور المبنى المرتفع، استطاع فضل وشركاؤه تعبئة حافلة بالمتفجرات، دون أن يُكتشف أمرهم. وقاد الشاحنة إرهابيان، هما محمد راشد داود العوهلى، وهو سعودى الجنسية فى الرابعة والعشرين من عمره، وجهاد محمد على، الشاحنة فى اتجاه السفارة، حيث خططا لإطلاق النار من مسدس لإبعاد المواطنين الكينيين عن المشهد قبل تفجير السفارة. وإذا لم يعمل جهاز التفجير الذاتى على الشاحنة المفخخة كان العوهلى سيفجر القنبلة بنفسه.(٧٢)

أُحبطت المؤامرة عندما منع الحراس الكينيون المنتبهون دخول الشاحنة مجمع السفارة. وخرج العوهلى من الشاحنة تاركًا المسدس، وألقى قنبلة يدوية على حراس السفارة وهرب. وقد أُلقى القبض عليه فيما بعد، وهو الآن يقضى عقوبة السجن مدى الحياة بعد توقيعه اعترافًا مفصلاً بمشاركته فى التفجيرات. وقام على بتفجير القنبلة يدويًا وقُتل على الفور. وخلال بضع ثوان انقضت بين تفجير القنبلة اليدوية والقنبلة التى فى الشاحنة، تكدس الكثير من موظفى السفارة النوافذ لمشاهدة الاضطراب وقُتلوا نتيجة للزجاج المتطاير من التفجير. وعلى الرغم من أن البناء الداخلى الخارجى للسفارة ظل سليمًا إلى حد كبير، فقد أضر الانفجار المبانى داخل مربعين فى محيط السفارة، مما أدى إلى مقتل أكثر من مائتى مدنى كينى وجرح أربعة آلاف آخرين. ومازال شريك الانتحاريين، هارون فضل، طليقًا وعلى قائمة مكتب التحقيقات الفدرالى للإرهابيين المطلوب القبض عليهم كاشد ما يكون.(٧٣)

عكس الهجوم على السفارة الأمريكية في العاصمة التنزانية دار السلام صورة ذلك الذي وقع في نيروبي. ففي يونيو من عام ١٩٩٨، أي بعد شهر تقريباً من استئجار هارون لمنزل في نيروبي، استأجر فرد آخر من أفراد القاعدة، وهو خلفان خميس محمد، منزلاً في دار السلام. وكان يقع كذلك بعيداً عن وسط المدينة وتحميه أسوار عالية من حملقة المارة. وكان الجراج الكبير الذي يكفي لإيواء شاحنة جزءاً أساسياً في المنزلين، وتشير التحقيقات إلى احتمال أن يكون جراجا البيتين هما اللذان جرى فيهما تجهيز الشاحنتين المفخختين وتخزينهما.

ويعتقد مكتب التحقيقات الفدرالي أن سائق الشاحنة المفخخة في دار السلام كان مصرياً يدعى حمدين خلف الله عوض، المعروف كذلك بكنية "أحمد الألماني" بسبب ملامحه الشقراء. ولم يستطع دخول محيط المجمع بسبب توقف فنطاس مياه في المجمع وبذلك فجر القنبلة على بعد حوالي خمسة وثلاثين قدماً من السور الخارجي للسفارة، مما دفع بفنطاس المياه إلى ارتفاع ثلاثة طوابق في الهواء. وقُتل سائق الشاحنة وخمسة من الحراس المحليين المتعاقدين في الانفجار؛ ولم يكن أي منهم أمريكياً. ويعتقد مكتب التحقيقات الفدرالي أن العقل المدبر لكلا التفجيرين هو أحد أقرب أفراد القاعدة من بن لادن، وهو - عبد الله أحمد عبد الله (على صالح) الذي لا يزال في عام ٢٠٠٤ على قائمة مكتب التحقيقات الفدرالي للإرهابيين المطلوب القبض عليهم كأشد ما يكون، بينما لا تزال جائزة قدرها ٥ ملايين دولار لم تُدفع بعد.[٧٤]

قرر مكتب التحقيقات الفدرالي بسرعة أن الهجومين كانا من فعل أسامة بن لادن وشبكة القاعدة التابعة له. إلا أن هذين الهجومين كانا يمثلان مستوى جديداً من التهديد، حيث بات واضحاً حينذاك أن القاعدة لديها القدرة على تنفيذ هجمات متزامنة تسفر عن خسائر ضخمة. وكان بن لادن قد أعلن الحرب على أمريكا.

قتل الأمريكيين فرض عين

كان استطاعة إرهابي واحد تهديد قوة عظمى أمرًا يصعب فهمه قبل الحادي عشر من سبتمبر. وكان واضعو السياسات الأمريكيين والجهاز البيروقراطي الأمريكي مهيأين للتعامل مع الدول الراعية للإرهاب. ومع ذلك فقد كان التهديد الصادر عن بن لادن يتزايد. ذلك أنه منذ فتوى بن لادن الأولى في عام ١٩٩٦ وهو يزيد من تهديده لأمريكا على نحو مطرد. ففي فبراير من عام ١٩٩٨ سعى إلى مضاعفة الدعم لشبكة القاعدة كلها ونظم اجتماعًا على مستوى عالٍ لكل الجماعات المرتبطة بالقاعدة في معسكر لتدريب الإرهابيين في خوست بجنوب أفغانستان. وأسفر الاجتماع عن بيان جرى توزيعه على نطاق واسع عنوانه "الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين" وتضمن فتوى تبيح " قتل الأمريكيين وحلفائهم مدنيين وعسكريين، فرض عين على كل مسلم في كل بلد متى تيسر له ذلك".[٧٥] وفي السادس والعشرين من مايو عام ١٩٩٨، وأثناء مؤتمر صحفي، ناقش بن لادن "نقل الحرب إلى داخل أمريكا".[٧٦]

مع أن الولايات المتحدة كانت تتابع تهديد بن لادن المتزايد للأمريكيين عن كثب، فهي لم تتقبل المعلومات الخاصة بتهديد السفارات الأمريكية في الخارجية، ناهيك عن الداخل. ومع أنه قبل عام من الهجوم حصل المسئولون الأمريكيون على تقرير يزعم أن سفارة الولايات المتحدة في تنزانيا سيكون "من اللازم مهاجمتها" بعد تفجير السفارة التي في نيروبي، وقد رفضوا تصديقه بسبب الشك في نزاهة المصدر. والواقع أنه في وقت وقوع التفجيرين اعتبرت وزارة الخارجية تهديد الإرهاب للمصالح الأمريكية "منخفضًا" في تنزانيا و"متوسطًا" في كينيا. وجعل ذكر التهديدات المحتملة للكثير من المواقع الدبلوماسية والأهداف الشرق إفريقية الأخرى، وكذلك سيل المعلومات غير الدقيقة والمتضاربة الآتية من مصادر مشكوك فيها، أنه من الصعب إلى حد بعيد على مسئولي أمن السفارة تقييم تهديد التفجيرات.[٧٧]

الواقع أن السفير الأمريكى فى كينيا، پرودنس بوشنل، كان قد طالب فى واقع الأمر بسفارة جديدة ثلاث مرات خلال الشهور الثمانية السابقة للتفجير، وكان طلبه يُرفَض على أساس ضيق الموارد. وعلى الرغم من ذلك فقد زيدت إجراءات الأمن الشاملة وتم تنفيذ تدريب بالسفارة فى دار السلام. والواقع أنه استُكمِل تدريب أمن شمل الإجراءات الوقائية الخاصة بالقنابل قبل ثلاثين دقيقة فقط من التفجير. لكن فى عام ١٩٩٨ لم تكن السفارات الأمريكية فى الخارج فى حالة استعداد للحرب.(٧٨) ومازال المسئولون الأمريكيون يؤمنون بخرافة مَنَعة أمريكا.

الهوامش

(١) في الثلاثين من أغسطس عام ٢٠٠٤، كان مفترضًا أن ٢٩٩٢ شخصًا ماتوا نتيجة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر . ويشمل هذا الخسائر في مركز التجارة العالمي والبنتاجون وعلى متن الطائرات الأربع والخاطفين. المصادر:

Wikipedia, http://en2 .wikipedia.org/wiki/Wikipedia. On December 7, 1941, 2,395 people were killed and 1,178 were wounded in the Pearl Harbor attack. Source: Pearl Harbor Memorial, http://my.execpc.com/~dschaaf/pearl2 .html.

(2) Federation of American Scientists Online, "Communications, Command, Control and Intelligence," last updated on October 2, 2000; available online at http://www .fas.org/nuke/guide/usa/c3i/peoc.htm.

(3) "Cheney Recalls Taking Charge From Bunker," CNN.com, September 11, 2002, http://www.cnn.com/2002/ALLPOLIT ICS/09/1 l/ar911 .king.ch.eney/.

(4) September 11 News: Online Archives, "President Bush," November 16, 2003, http://www.septemberl lnews.com/ President Bush. htm.

(5) Statement by the president in his address to the nation, September 11, 2001, http://www.whitehouse.gov/news/releases/ 2001/09/2001091 l-16.html.

(6) Remarks by the president in photo opportunity with the National Security team, White House Press Release, September 12, 2001, http ://www.whitehouse .gov/ news/ . releases/2001/09/20010912-t.html.

(7) Erlanger, Steven. "Day of Terror: The World's Reaction," New York Times, September 12, 2001, A23.

(٨) المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) في الثاني عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ استعان الناتو بمبدأ الدفاع الجماعى كما يتضح فى المادة الخامسة من معاهدة واشنطن.

وقد وافق المجلس على أنه إذا كان تقرر أنه الهجوم أُدير من الخارج، فسوف يُعتبر حينذاك عملاً تغطية المادة الخامسة من معاهدة واشنطن. وبموجب هذه المادة، "توافق الأطراف على أن أى هجوم مسلح ضد طرف أو أكثر منها فى أوروبا أو أمريكا الشمالية سوف يُعتبر هجوماً ضدها جميعاً."

(11) Rozenberg, Joshua, "A Nation Challenged: The Diplomacy: World Leaders List Conditions On Cooperation," Daily Telegraph, September 18, 2001, 21.

(12) UN General Assembly Resolution A/RES/56/1. September 12, 2001, http://www.un.org/documents/ga/doc/ 56/agresolution.htm.

(13) Tyler, Patrick E.. and Jane Perlez, New Tork Times, September 19, 2001, Al.

يشير الاقتباس إلى مستشار السياسة الخارجية الألماني كارل قيصر.

(14) Rosenbaum, David E., "A Nation Challenged: The Lawmakers. Congressional Leaders Offer Strong Endorsement of Attack," New Tork Times, October 8, 2001, BII. كان الصوت المعترض الوحيد هو صوت النائبة باربرا لى (كاليفورنيا). وكانت لى تخشى من أن الهجوم المضاد السريع سوف يؤدى إلى خسائر مدنية غير ضرورية في الحرب على الإرهاب. كما عبرت عن خوفها من أن انتقام الجيش الأمريكي سوف يطلق شرارة الشعور المعادى لأمريكا وسوف يؤدى القرار إلى حرب لا نهاية لها بلا مركز اهتمام واضح أو استراتيجية خروج.

"Rep. Barbara Lee's Speech Opposing the Post 9-11 Use of Force Act." Nuclear Age Peace Foundation, September 14, 2001, http://www.wagingpeace.org/articles/ 2001/09/14_lee-speech.htm (accessed January 29, 2004).

(15) Rosenbaum, "ANation Challenged," BII.

(16) Toner, Robin, and Neil Lewis. "A Nation Challenged: the Legislation; Bill Greatly Expanding Surveillance Power in Terrorism Fight Clears Senate," New Tork Times, October 12, 2001, BII. Wisconsin Democrat Russ Feingold was the lone vote against the bill.

(17) CNN/C7SA Today/Galiup poll, September 2-4, 2002, http://www.pollingreport.com/terror3.htm. خمسة رؤساء أمريكيون فقط حصلوا على تقدير لأدائهم الوظيفي يزيد على ٨٠ بالمائة. فقد حصل فرانكلين ديلانو روزلت على ٨٤ بالمائة بعد الهجوم الياباني على بيرل هاربر، وحصل هارى ترومان على ٨٧ بالمائة عندما تولى الرئاسة، وحصل جون كنيدى على ٨٣ بالمائة فى

أعقاب حادث خليج الخنازير، وحصل جورج اتش دابليو بوش على ٨٩ بالمائة أثناء حرب الخليج.

http://www.canipaignJine.coni/conimentary/index.cfhi? id=70 (accessed February 4, 2004).

(18) U.S. Congress: U.S. Senate Select Committee on Intelligence and U.S. House Permanent Select Committee on Intelligence, Joint Inquiry into Intelligence Community Activities Before and After the Terrorist Attacks of September 11, 2001 (December 2002), 236. Referred to subsequently as die Joint Inquiry.

(١٩) بدأت تجربة أمريكا مع الإرهاب الدولي في الثمانينيات بتفجير السفارة الأمريكية في أبريل من عام ١٩٨٣ ببيروت وثكنات المارينز في أكتوبر من ذلك العام. وأعلن تنظيم الجهاد الإسلامي مسئوليته عن العملين. وفي مارس من عام ١٩٨٤، اختُطف مسئول وكالة الاستخبارات المركزية في بيروت ويليام باكلي وقُتل، وأُخذ عدد من الأمريكيين الآخرين رهائن. وفي أبريل من عام أعلنت المجموعة الإرهابية حزب الله المدعومة من إيران مسئوليتها عن تفجير مطعم يرتاده الجنود الأمريكيون في إسبانيا، وفي سبتمبر من عام ١٩٨٤ جرى تفجير ملحق السفارة الأمريكية في بيروت بلبنان. وفي عام ١٩٨٥ كانت هناك موجة من الأنشطة الإرهابية شملت السفينة أكيلي لاور في أكتوبر من عام ١٩٨٥، وخطف طائرة ركاب مصرية في نوفمبر من عام ١٩٨٥ كانت في طريقها من أثينا إلى مالطا، وهجمات ديسمبر من عام ١٩٨٥ التي شنتها منظمة أبو نضال ضد مطاري روما وفيينا. انظر:

Joint Inquiry, 229.

(٢٠) في أغسطس من عام ٢٠٠٣، سلمت ليبيا خطاباً في اجتماع لمجلس الأمن تتحمل فيه مسئولية تفجير لوكربي. وفي ديسمبر من عام ٢٠٠٣ وافق الزعيم الليبي معمر القذافي على التخلي عن برنامجه النووي والسماح للمفتشين الدوليين بالوصول إلى برامجه التي كانت سرية من قبل.

(21) Joint Inquiry, 192. See also: "Terrorists Targeted Disneyland, Space Needle," United Press International, February 1, 2001, http://www.newsmax.com/archives/ articles/2001/2/20/160738.shtml.

(٢٢) في معارضة للقوات الأمريكية في الصومال، سعى رجال بن لادن إلى تفجير فندقين باليمن يُعتقد أنهما يستضيفا جنوداً أمريكيين يدعمون العملية الإنسانية في الصومال. ومنع حارس أمن يقظ الإرهابيين من تفجير فندق عدن وانفجرت قنبلة في فندق جولدمور وأودت بحياة أحد عمال النظافة ونزيل عجوز بالفندق، لكنها لم تصب أي أمريكي. وسوف تُكتشف فيما بعد الصلات مع بن لادن كذلك في معركة أكتوبر من عام ١٩٩٣ في مقديشو بالصومال التي مات فيها ١٨ جندياً أمريكياً. انظر:

Richard Miniter, "Losing Bin Laden: How Bill Clinton's Failure Unleashed Global Terror," Regency Publising 2003, 1-4. See also:The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks

upon the United States (New York: W. W. Norton, 2004), 60, 341, 468. Hereafter referred to as the 9/11 Commission Report.

(٢٣) الجماعة الإسلامية شبكة أصولية مقرها مصر كان يرأسها فى وقت من الأوقات الشيخ عمر عبد الرحمن. ويُعتقد أنها مسئولة عن مذبحة نوفمبر من عام ١٩٩٧ التى راح ضحيتها ثمانية وخمسون سائحًا وأربعة مصريين بالأقصر.

(24) Joint Inquiry, 191-192. See also: John Miller, "Terrorism: a Family Business. Leading al Qaeda Operative Captured by Anti-Taliban Forces," ABCNews.com, November 21, 2001, http://abcnews.go .com/sections/wnt/WorldNewsTonight/rahman_capturedO 11129.html (accessed February 4, 2004).

(25) Joint Inquiry, 193-194.

(26) Miller, Judith, New York Times, March 19, 1993, Bl.

(٢٧) فى أكتوبر من عام ٢٠٠١، عين چورج دابليو بوش كلارك مستشارًا خاصًا لأمن الفضاء الإلكترونى فى مجلس الأمن القومي. وفي يوليو من عام ٢٠٠٣ انضم إلى جود هاربر كونصلتنج إل إل سى كرئيس مجلس إدارة.

(28) Remarks by National Security Adviser Condoleezza Rice at a White House hews conference on terrorism intelligence shared with the president prior to the Sept. 11 attacks." Associated Press, May 16, 2002, http://newsandviews.tripod.com/news/ 051702.html (accessed January 29, 2004).

(29) Lewis, Anthony, New York Times, February 24, 1995: A29.

(30) Blumenthal, Sidney, The Clinton Wary (New York: Farrar, Straux and Giroux, 2003), 133.

(٣١) ظهرت السيارات المفخخة لأول مرة فى عام ١٩٧٦ عندما فجرت قوة متطوعى ألستر، مجموعة الموالين الأيرلندية الشمالية، سيارة مفخخة فى دبلن وفى موناجان.

(32) Harris, John F., "Clinton Signs 'Mighty Blow' Against Terrorism," Washington Post, April 25, 1996, A4. "Anti-Terrorism Legislation Expected to Pass This Week." Pittsburgh Post-Gazette, &pri\ 16, 1996, A6. A summary of the provisions in the legislation is available at Jurist: The Legal Education Network Web site, University of Pittsburgh School of Law, http://uspoli tics.about.com/gi/dynamic/oftsite.htm?sit e=http%3A%2F%2Fjurist.law.pitt.edu%2Fter ror-ism%2Fterrorism3.htm (accessed February 20, 2004).

(٣٣) في أكتوبر من عام ١٩٩٧وافقت وزيرة الخارجية حينذاك مادلين أولبرايت على تسمية أول ثلاثين مجموعة على أنها منظمات إرهابية أجنبية.

U.S. State Department Web site, http://www.state .gov/s/ct/rls/rpt/fto/2001/5258.htm.

(٣٤) ضمت القائمة: الجماعة الإسلامية المسلحة (الجزائر) والخمير الحمر (كمبوديا) والمنشقين عن جبهة مانويل رودريجيس الوطنية (شيلي)، وجيش التحرير الوطني وقوات كولومبيا المسلحة الثورية، والجهاد (مصر)، ومنظمة ١٧ نوفمبر الثورية وكفاح الشعب الثورى (اليونان) والجماعة الإسلامية ومجاهدي خلق (إيران)، وكاخ وكاهانا حي (إسرائيل)، والجيش الأحمر الياباني وأوم شينريكيو (الحقيقة السامية) (اليابان)، والطريق المنير وحركة توباك أمارو الثورية (بيرو)، وحركة الأنصار (باكستان)، وجماعة أبو سياف (الفلبين)، وحزب العمال الكردستاني وحزب جبهة التحرير الشعبى الثورية (تركيا)، ويوزكادى تا أزكاتاسونا (إيتا: أرض الباسك والحرية)، ونمور تحرير تاميل إيلام (سريلانكا). وتدعم الجماعات التالية التى تعمل في الشرق الأوسط الفلسطينيين: جماعة أبو نضال، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين جناح حواتمة، وحماس (حركة المقاومة الإسلامية)، والجهاد الإسلام الفلسطينى جناح الشقاقي، وجبهة التحرير الفلسطينى جناح أبو عباس، وحزب الله، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة.

Steven Erlanger, "U.S. Labels 30 Groups As Terrorists; Omits I.R.A.," New York Times, October 9, 1997, A13.

(٣٥) بالنسبة لاعتراض الاتصالات الشفاهية، قد تسعى الحكومة للحصول على تصريح دون تخصيص موقع (أو مواقع) الاعتراض عندما يمكن بيان أنه القيام بذلك ليس عمليًا. انظر:

http:// www. usdoj. gov/usao/eousa/foia_reading _room/usam/title9/7mcrm.htm#9-7. 111.

(٣٦) يتم زرع المواد الكاشفة، على الرغم من أن استخدامها كان موضع نقاش ثلاث مرات خلال السنوات العشر السابقة. وهذه المواد الكاشفة عبارة عن رقائق بلاستيك دقيقة جدًا يمكن خلطها في المسحوق المتفجر. وتمد مواد التعريف، عند رؤيتها بالميكروسكوب، المحققين بالبيانات الخاصة بزمان ومكان صنع المادة المتفجرة. وتمكّن هذه المواد ضباط الأمن من التعرف على المتفجرات. وهذا مهم بشكل خاص بالنسبة للمتفجرات المفخخة، التي يمكن تحديد هويتها في واقع الأمر بدون المحدِّد (وهي لهذا السبب خطيرة في أيدى الإرهابيين). ويقتضى قانون مكافحة الإرهاب وحكم الإعدام الفعال لعام ١٩٩٦ وجود عناصر الكشف في المتفجرات المفخخة. وبينما مواد الكشف أقل عرضة للجدل، فإن فاعلية تكاليف المواد الكاشفة في المتفجرات التقليدية عليها خلاف كبير من جانب صانعي المتفجرات، والاتحاد القومي للبنادق، بسبب التكلفة المرتفعة لإضافتها إلى مادة متفجرة.

Institute Makers of Explosives Web site, http://www.ime.org/ CurrentPolicies/ taggantsinExplosives2003 .PDF (accessed January 29, 2004).

وكذلك تعارض بعض جماعات الضغط العديدة، ومنها الاتحاد القومي للبنادق، ومعهد صناع المتفجرات، ومكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات، تفويض استخدام المواد الكاشفة بسبب تكلفتها المرتفعة وفاعليتها المشكوك فيها.

Editorial, "One more Weapon Against Terrorism," Buffalo News, November 8, 2001, CIS. See also: the President's statement on signing the bill. Presidential Papers of the Presidents, William J. Clinton, vol. 1 (1996), 630-631.

(37) http://www.s-t.eom/daily/l 1 -96/ H-21-96/c06op052.htm.

(38) Miller, Judith. Jeff Gerth, and Don Van Natta Jr., "A Nation Challenged: The Response; Planning for Terror but Failing to Act," New Tork Times, December 30,2001, Al.

(39) المرجع السابق A1

(40) Brzezinski, Matthew, "Bust and Boom," Washington Post Magazine, December 30, 2001, W9.

(41) See: Benjamin, Daniel, and Steven Simon, The Age of Sacred Terror (New York: Random House, 2002), 21. Also: Matthew Brzezinski, Washington Post, December 30, 2001. W9, www.worldhistory.com and http://www.time.com/time/asia/ features/malay_terror/hambali4.html. Some wrongly claim that the word bojinka means "loud bang" or "explosion" in Serbo-Croatian. In asking several native speakers, none had heard the word.

(42) Miniter, Richard, Losing Bin Laden (Washington, D.C.: Regnery Publications, 2003), 81-82.

(43) Joint Inquiry, 192.

(44) 9/11 Commission Report, 60.

(٤٥) ما لم تكن هناك إشارة إلى غير ذلك، فمعظم المعلوما ت التي في هذا الجزء مأخوذ من ملاحظات شخصية رُفعت عنها السرية للمؤلفة اعتمادًا على الفترة التي أمضيتها في مجلس الأمن القومي من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧.

(46) Joint Inquiry, 194.

(٤٧) طبقًا للتقارير، كان حسن الترابي يعمل من أجل ثورة إسلامية في مصر تخطط لاغتيال حسني مبارك. وقد اتصل بن لادن للمشاركة في التخطيط المبكر للاغتيال أثناء انعقاد المؤتمر الشعبي العربي

الإسلامي بالخرطوم في أواخر شهر مارس من عام ١٩٩٥. ويعتقد البعض أن شبكة بن لادن ساعد في تخطيط الاغتيال.

Bodansky, Yossef, Bin Laden: The Man Who Declared War on America. (Rocklin, Calif.: Forum, 1999), 120-125.

(48) Colvin, Marie, Stephen Grey, Matthew Campbell, and Tony Allen-Mills, "Clinton Gambles All on Revenge," Sunday Times, August 23,1998.

(49) 9/11 Commission Report, 60.

(50) Benjamin, Daniel, and Steven Simon, The Age of Sacred Terror (New York: Random House, 2002), 242. See also: the Joint Inquiry, 195, and http://www.globalsecu-rity.org/military/agency/dod/opm-sang .htm.

(51) Clarke, Richard, Against All Enemies, 111-118.

(52) 9/11 Commission Report, 60.

(٥٣) للاطلاع على تحقيق في انعدام الأمن الأمريكي في الخبر، انظر تقرير لجنة داوننج في:

http://www . fas.org/irp/threat/downing/unclf 913 .html. تعود أصول هجوم الخُبَر إلى أوائل عام ١٩٩٣ عندما بدأ أعضاء حزب الله السعودي، وهو واحد من عدد من تنظيمات حزب الله العاملة في المملكة العربية السعودية ولبنان والكويت والبحرين، مراقبة الأمريكيين والأهداف الأمريكية. وعمل الناصر، رئيس الجناح العسكري لحزب الله السعودي، مع المغسيل لبدء مراقبة منظمة لأبراج الخُبر في عام ١٩٩٥. وطبقًا للائحة الاتهام التي سلّمت في النهاية عام ٢٠٠١، كان المقصود بالهجوم تعزيز مصالح إيران بطرد الأمريكيين من منطقة الخليج. انظر كذلك:

http://www.fbi.gov/ pressrel/pressrelO 1 /khobar.htm.

(54) Laden, Osama bin, "Declaration of War Against the Americans Occupying the Land of the Two Holy Places" (August 23,1996), http://www.pbs.org/newshour/terrorism/ international/fatwa_1996.html.

(55) Reiland, Ralph R., PittsburghLive.com, "The will but not the power_yet," December 31, 2001, http://www .pittsburghlive.com/x/tribune.review/ opinion/reiland/s_10329.htm.

(٥٦) ملاحظات المؤلفة التي رُفعت عنها السرية.

(٥٧) كانت القائمة الكاملة، بما أنه تم رفع السرية عنها من ملاحظات المؤلفة، هي :

- معلومات عن تسليم المشتبه بهم الثلاثة التابعين للجماعة الإسلامية الذين سعوا للحصول على حق اللجوء السياسي في السودان في أعقاب محاولة اغتيال مبارك.

- إلغاء التأييد للجماعة الإسلامية وطردها؛ وهو التاريخ المحدد الذي كان أعضاء حماس سيغادرون فيه السودان، واستغلال نفوذ السودان لدى حماس لوقف الهجمات الإرهابية في إسرائيل.

- اعتقال أسامة بن لادن أو ترحيله إلى المملكة العربية السعودية.

- تقديم أسماء وتواريخ وصول ومغادرة ومقصد وبيانات جوازات السفر الخاصة بالمجاهدين الذين أتى بهم بن لادن إلى السودان.

- معلومات عن أنشطة وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية في السودان، وقائمة بكل الإيرانيين الرسميين وغير الرسميين في السودان. ومعلومات عن الشخصيات الإرهابية الرئيسية، كعماد مغنية وأبو نضال وبن لادن.

معلومات عن لوحات السيارات التي تراقب السفارة الأمريكية وبعض المساكن في الخرطوم.

- معلومات عن القواعد العسكرية للأفراد، والأنشطة في السودان الخاصة بتنظيم أبو نضال والجهاد الإسلامي الفلسطيني والجهاد الإسلامي الإريتري وحزب الله وحماس. ومعلومات جوازات السفر والتأشيرة الخاصة بأفراد الجماعة الإسلامية والجهاد الإسلامي الجزائري وحماس.

- تدمير معسكر تدريب المرخيات الإرهابي.

- إعادة توجيه مؤتمر الإسلامي العربي بعيداً عن دوره الحالي كمنتدى لاجتماعات الجماعات المتطرفة الإسلامية العديدة المشاركة في الإرهاب. وضرورة تقليص دور السودان في قيادة دعم المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي أو وقفه.

(58) Goshko, John, "UN Remains Reluctant to Impose Tough Sanctions on Sudan for Terrorist Links," Washington Post, November 24. 1996, A32.

(59) Sudan Fact Sheet, Use of Sanctions Under Chapter VII of the UN Charter, Office of the Spokesperson for the Secretary-General, United Nations, http://www.un.org/ News/ossg/sudan.htm (accessed February 5, 2004).

(60) Executive Order No. 13067, http://www . tres. gov/offices/eotffc/ofac/sanctoins/tl lsudan.pdf.

(61) "In 2001, a Sudanese-born suspect arrested in a foiled plot to bomb the U.S. embassy in New Delhi told Indian investigators that Sudanese diplomats had given him explosives and detonators." Source: "Terrorism: Q&A, Council of For-

eign Relations," http ://www. terrorismanswers. com/spon sors/ sudan_print.html.

(62) CNN Crossfire, December 10, 2001.

(63) Clarke, 142.

(64) 9/11 Commission Report, 109-110.

(65) Gellman, Barton, "U.S. Was Foiled Multiple Times in Efforts To Capture Bin Laden or Have Him Killed; Sudan's Offer to Arrest Militant Fell Through After Saudis Said No," Washington Post, October 3,2001, Al.

(66) Ibid.

(67) Miller et al., New Tork Times, December 30, 2001, Al.

(68) Joint Inquiry, 230.

(٦٩) المرجع السابق، ٢٩٥

(٧٠) المرجع السابق، ص ٢٨٧

(71) Prepared testimony, March 24, 2004, by former national security adviser Samuel L. Berger, to the National Commission on

Terrorist Attacks Upon the United States, http://www.msnbc.msn.com/id/4593926/.

(٧٢) تفاصيل التفجيرات والتحقيق مستقاة من

FBI's "Executive Summary of the Status and Findings of the FBI Investigation into the Embassy Bombings" November 18, 1998, http://www.pbs.org/wgbh/pages/front line/shows/binladen/bombings/sum mary.html. See also: "Report of the Accountability Review Boards, Bombings of the US Embassies in Nairobi, Kenya and Dar es Salaam, Tanzania on August 7, 1998," http: //www. state. go v/www/r e gions/afri ca/board_nairobi.html.

(73) FBI's Most Wanted Terrorist List, http://www.fbi. gov/mostwant/terrorists/ termohammed.htm (November 23, 2003).

(٧٤) المرجع السابق

(٧٥) يشمل النص التهديد التالي.

Rashid, Ibid., 134.

" إن حكم قتل الأمريكيين وحلفائهم مدنيين وعسكريين، فرض عين على كل مسلم في كل بلد متى تيسر له ذلك، حتى يتحرر المسجد الأقصى والمسجد الحرام من قبضتهم ، وحتى تخرج جيوشهم من كل أرض الإسلام، مسلولة الحد كسيرة الجناح، عاجزة عن تهديد أى مسلم." وقُدمت الوثيقة المؤرخة فى الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩٨ باسم جبهة العالم الإسلامي، التى تشمل بن لادن وممثلين من جماعة الجهاد فى مصر والجماعة الإسلامية المصرية وحركة الجهاد فى بنجلاديش. للاطلاع على النص الكامل، انظر:

http://www.fas.org/irp/world/para/docs/ 980223-fatwa.htm.

(76) Joint Inquiry, 195.

(77) Crowe, Admiral William J., Chairman. "Press Briefing on the Report of the Accountability Review Boards on the Embassy Bombings in Nairobi and Dar es Salaam." January 8, 1999.

(٧٨) المرجع السابق.

فى يناير من عام ١٩٩٩، أصدرت لجنة يرأسها الأميرال كرو النتائج التى توصلت إليها فى "تقرير مجالس مراجعة المحاسبة عن تفجيرات السفارتين فى نيروبى ودار السلام" المعروف كذلك بـ"تقرير كرو". وبالإضافة إلى تفاصيل ظروف تفجيرات السفارتين، أورد التقرير كذلك اتجاهين مزعجين: "١) عدم كفاية الموارد لتوفير الأمن ضد الهجمات الإرهابية، و٢) الأولوية المنخفضة نسبيًا التى تُعطى للهموم الأمنية فى أنحاء الحكومة الأمريكية ..." وما وجده كرو أكثر إثارة للقلق هو "مقدار تشابه الدروس مع تلك المستفادة من لجنة إنمان"، وهى مراجعة مشابهة لأمن السفارات الذى تم قبل أربعة عشر عامًا. وقد وُجد أن السفارتين التزمت بالقواعد الإرشادية التى وضعتها وزارة الخارجية للأمن الدبلوماسى اللازم لمستويات التهديد التى تواجهها السفارات. وفى أعقاب الهجمات الإرهابية، روجعت تلك القواعد الإرشادية وتم تعزيزها لتشديد الأمن الدبلوماسى فى الخارج. وخصص الكونجرس أكثر من مليار دولار فى شكل ميزانيات تكميلية لتشديد الأمن فى المراكز الدبلوماسية فى أنحاء العالم. انظر:

diplomatic posts throughout the world. See: http://www.state.gov/www/policy_remarks/1999/990108_emb_rpt.html (accessed March 5,2004). An electronic version of the report is available at: http:// www.state. gov/www/regions/africa/ accountability_report.html.

الفصل السابع

خرافة المنَعَة

من يكسب الآن سيبدو منيعًا على الدوام.

جورج أورويل

أمريكا ترد الضربة

فى أعقاب هجومى القاعدة على السفارتين الأمريكيتين، بدأت أمريكا تدرك خطر تلك السلالة الجديدة من الإرهاب. وفجأة صارت القوة العظمى معرَّضة للخطر. على الرغم من أن الأمر احتاج لوقوع الحادى عشر من سبتمبر كى تفهم مقدار تعرضها للخطر فحسب. وطوال العامين ونصف العام التالية سعى كلينتون إلى استخدام أدوات القوة العظمى للقضاء على بن لادن والقاعدة، بما فى ذلك محاولة اغتياله. وقد غيّر الطريقة التى تخوض بها الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب ونجح فى منع الكثير من الهجمات ضد الأمريكيين.

سرعان ما نسب مكتب وزير العدل الأمريكى ومكتب التحقيقات الفدرالى تفجيرى السفارتين لأسامة بن لادن، وفى الرابع من نوفمبر عام ١٩٩٨ أصدر لائحة اتهام طويلة ومفصلة تضم ٢٢٨ تهمة ضد بن لادن ونائبه فى القيادة محمد عاطف فى محكمة مانهاتن الفدرالية للتآمر على قتل أمريكيين. وفى اليوم نفسه أعلنت وزارة الخارجية عن

جائزة قدرها ٥ ملايين دولار مقابل المعلومات التي تؤدي إلى القبض على الإرهابيين. وقد ورطت مكالمة على الهاتف المحمول بين اثنين من معاوني بن لادن هذين الشخصين في تفجير السفارتين. وكشفت وثائق المحكمة فيما بعد أن الحكومة الأمريكية كانت في واقع الأمر تتعقب خلية للقاعدة تعمل في كينيا قبل التفجيرين، وهو الجهد الذي جعل بالإمكان التعرف على العديد من المخططين في الهجومين والقبض عليهم.

وفي أكتوبر من عام ٢٠٠٠، كان علي محمد، وهو مواطن من أصل مصري في الثامنة والأربعين من العمر ورقيب سابق في الجيش الأمريكي، الشخص الأول الذي أُدين بالاتهامات الناتجة عن تفجير السفارة وغيره من الأهداف الأمريكية والبريطانية والفرنسية في نيروبي. وقدَّم محمد صوراً ورسومات وتقريراً لبن لادن بالخرطوم في السودان. وقيل إن بن لادن نظر إلى الصورة الفوتوغرافية للسفارة الأمريكية وأشار إلى المكان الذي يمكن أن تدخل منه الشاحنة. وقال محمد إن الأهداف اختيرت انتقاماً من الولايات المتحدة في الحرب الأهلية في الصومال.[١]

مع ثبوت إدانة بن لادن على نحو واضح تقريباً، انتقل كلينتون إلى الانتقام. وكان قد التقى بأسر ضحايا تفجير السفارتين عندما عادت الجثامين إلى الولايات المتحدة. ولم يكن هناك أي شك في أنه سيتخذ إجراءً ما. وبعد وقت قصير من هجومي السفارتين، أنشأ برجر "مجموعة صغيرة" من كبار المسئولين لتحديد الرد الأمريكي على الهجومين. وسوف تجتمع اللجنة التي تضم أولبرايت وكوين وتينت ورينو وفريه وفورث وكلارك ورئيس هيئة الأركان هيو شيلتون بانتظام لمناقشة قضايا الإرهاب بقية فترة رئاسة كلينتون. واجتمعت المجموعة في المكتب البيضاوي ذات مساء كي تتخذ قراراً بشأن الأهداف. وعرض شيلتون وكوين اقتراحاً لمهاجمة معسكرات بن لادن في أفغانستان وهدفين في السودان، هما مدبغة جلود مملوكة لبن لادن ومصنع أدوية يُشك في أنه ينتج أسلحة كيماوية. واستبعد كلينتون المدبغة من القائمة لانخفاض قيمتها.[٢]

غادر الرئيس البيت الأبيض فى العشرين من أغسطس عام ١٩٩٨ لقضاء العطلة في مارثا ڤاينيارد، لأن إلغاء العطلة المخطط لها منذ فترة طويلة سوف يخبر العالم أن هجوماً سيقع. كما أنه كان بحاجة إلى قضاء بعض الوقت مع أسرته في أعقاب شهادة أدلى به للتو تحت القَسَم بشأن فضيحة ليوينسكى. وقد عاد إلى واشنطن بعد وقت قليل من الإعلان عن الهجمات.

في العشرين من أغسطس عام ١٩٩٨ أمر كلينتون القوات الأمريكية بإطلاق خمسة وسبعين صاروخاً على ستة معسكرات تدريب في أفغانستان وثلاثين صاروخاً أخرى على مصنع أدوية فى الخرطوم بالسودان اسمه الشفا يُعتقد أنه ينطوى على إنتاج الأسلحة الكيماوية. وأتلفت الضربات معسكرات تدريب القاعدة وقتلت ما يقدر عددهم بعشرين إرهابياً وجرحت عشرات آخرين.[٣] وما يؤسف له أن بن لادن لم يكن بينهم. وأرسل كلينتون تحذيراً سيتخذ معنى جديداً بعد الحادى عشر من سبتمبر: "البلدان التى تصر على استضافة الإرهابيين ليس لها الحق في ملاذات آمنة." وأضاف أن أعضاء القاعدة "يسعون لامتلاك الأسلحة الكيماوية وغيرها من الأسلحة الخطيرة".[٤]

ورداً على الهجمات، نظمت طالبان احتجاجات مضادة لأمريكا فى الشوارع. وعندما طلبت الولايات المتحدة من طالبان تسليم بن لادن، رد مؤسس طالبان، الملا عمر محمد، بإعلانه أنه "حتى إذا اتحدت بلدان العالم كلها [فسوف] ندافع عن أسامة بدمنا."[٥]

الضربة الاستباقية الأولى

بينما شك عدد قليل فى القرار الأمريكى الخاص بقصف معسكرات تدريب القاعدة فى أفغانستان، كان قصف مصنع الشفا للأدوية موضع خلاف. فقد كان المسئولون الأمريكيون يعتقدون أن المصنع ينتج أسلحة كيماوية، ربما من أجل بن لادن،

وأن المصنع الذي يمتلكه مجمع الصناعات العسكرية كان جزءًا مهمًا من شبكة بن لادن الاقتصادية.[٦] وأنكرت الحكومة السودانية هذه الادعاءات بقوة، متهمةً الولايات المتحدة بشن "عدوان غير مبرر" ليس على "مصنع الأدوية الوحيد في السودان" الذي جرى تدميره فحسب، بل كذلك "حرمت عشرات الملايين من السودانيين وغيرهم في البلدان المجاورة من الأدوية الأساسية الخاصة بالملاريا والدرن وغيرهما من الأدوية التي تهدد الحياة".[٧]

في ذلك الوقت، ذكرت مصادر عديدة أن بن لادن يسعى للحصول على أسلحة كيماوية وربما أسلحة نووية كذلك. وبما أن السودان رفض التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيماوية التي تنص على التفتيش الدولي، فقد كان لدى الولايات المتحدة مخاوف واضحة. وهكذا، وفي عملية اتسمت بالمخاطرة، أرسلت وكالة الاستخبارات المركزية سرًا أحد عملائها إلى الخرطوم لجمع عينات من الهواء والماء والتربة لتحديد ما إذا كان هناك احتمال لقيام مصنع الشفا بصنع أسلحة كيماوية. وأوضح مسئول سابق في وكالة الاستخبارات المركزية إن العينة التي تم الحصول عليها من التربة الواقعة خارج مصنع الشفا كانت تحتوي على مادة كيميائية هي المادة الأم لغاز الأعصاب المميت VX.

وبينما كانت هناك أسباب أخرى يمكن تصورها لوجود المادة الكيميائية وتساءل البعض عما إذا كانت المصنع ينتج غاز الأعصاب أم لا، لم يجد المسئولون تفسيرًا مقبولاً لوجودها في هذا الموقع بالسودان.[٨] وكانت الخطوة الواضحة الثانية هي احتمال تزويد المسئولين السودانيين شريكهم الوثيق بن لادن بالكيماويات. وقد أُعطيت أهمية للشك في عام ٢٠٠١ عندما اعترف أحد أفراد القاعدة وهو رهن التحقيق بالسفر إلى السودان من أجل بن لادن لمتابعة العمل الذي كانت القاعدة بصدده في الخرطوم لصنع أسلحة نووية.[٩]

قال ساندي برجر فيما بعد موضحًا: "علمنا أنه تم العثور على مادة كيميائية تُستخدم فقط في صنع غاز الأعصاب القاتل VX بالقرب من هذا المصنع الذي كان

جزءاً من مجمع الصناعات العسكرية السودانية، الذى ساعد بن لادن فى تمويله وكان يجرى فيه تنفيذ برنامج الأسلحة الكيماوية السودانى. وعلمنا أن أسامة بن لادن كان يحاول الحصول على أسلحة كيماوية. وفى ظل هذه الظروف، كان عدم تدمير المصنع سيكون قمة عدم المسئولية."[١٠]

وهكذا، ففيما أصبحت أول ضربة استباقية ضد بن لادن، قضت الولايات المتحدة على المصنع والمصدر المحتمل للأسلحة الكيماوية لبن لادن وغيره من الإرهابيين. وكانت الضربة الانتقامية ضد معسكر بن لادن فى أفغانستان الإجراء الثالث من نوعة الذى تتخذه الولايات المتحدة ضد الإرهاب. وقد حدث مرتين فقط من قبل أن استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية لمعاقبة إرهاب الدولة. كانت الأولى فى عام ١٩٨٦ عندما قصف الرئيس ريجان بيت الرئيس الليبى معمر القذافى رداً على قصف ملهى ليلى فى برلين الغربية أدى إلى مقتل مجند أمريكى، وكان الثانى عندما وجه كلينتون ضربته الانتقامية ضد العراق فى عام ١٩٩٣ بسبب محاولته اغتيال الرئيس بوش الأول. ولم ينتقم الرئيس ريجان لتفجير حزب الله فى عام ١٩٨٣ لثكنات المارينز فى لبنان، أو إسقاط طائرة بان أميركان الرحلة رقم ١٠٣.

وبسرعة اصطف الكونجرس لدعم الضربات. إذ أيد الديمقراطيون الإجراء، وأيدته كذلك القيادة الجمهورية وسط السعى لمساءلة الرئيس. وامتدح رئيس مجلس النواب الجمهورى نيوت جنجريتش (نائب چورچيا)، والمعارض القوى للرئيس، الإجراء قائلاً: "أرى أن الرئيس فعل الشيء الصواب. ... ونحن بهذا نبعث بإشارة مفادها أنه ليست هناك ملاذات للإرهابيين." وقال زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ ترينت لوت (نائب مسيسيبي) وزعيم الأغلبية فى مجلس النواب ريتشارد آرمي (نائب تكساس): "يقف الشعب الأمريكى متحداً فى وجه الإرهاب."[١١] وطبقاً لاستطلاع للرأى أجرى فى العشرين من أغسطس عام ١٩٩٨، أقر ثلثا الأمريكيين الهجمات وقال ٦١ بالمائة إنهم واثقون فى الرئيس كلينتون كقائد حربى. وعلى نحو معبِّر، كان ثلث الأمريكيين فقط يعتقدون أنهم أو أحد أفراد أسرتهم سوف يقع ضحية لهجوم إرهابى.[١٢]

بعد هجمات السفارتين، كان واضحًا لأى شخص يهتم بالنظر إلى الأمر أن بن لادن وضع أمريكا نصب عينيه ـ وأنه سيتعين أن يشمل الرد الأمريكى كلاً من مطاردته هو وشبكته والإجراءات القوية، بما فى ذلك استخدام القوة، لإثناء الدول عن مد شبكته بالمأوى والدعم. ومع أن المهيمنين سوف يقللون على نحو انعكاسى من شأن تلك الجهود فيما بعد، فقد نقحت الإدارة استراتيجيتها الشاملة، سعيًا لقتل بن لادن وإفشال الخطط المستقبلية ومنع التمويل وإيواء شبكاته. لكن خرافة المَنَعَة أبعدت الولايات المتحدة عن حالة الحرب اللازمة لمنع الحادى عشر من سبتمبر.

كان بن لادن خصمًا متحديًا ـ حيث كان يخطط مؤامرات لسنوات مقدمًا، ويقسِّم العمليات إلى فئات، ويبتكر أساليب عملياتية متعددة كأسلوب التسلسل التنازلى، ويستخدم الإرهابيين ذوى المهارات العالية، وكذلك تدريب الهواة كصاحب الحذاء المفخخ ريتشارد ريد على شن الهجمات البسيطة لكنها مميتة، ومساعدة الجماعات المحلية فى خططها، كما حدث مع المتآمرين الأردنيين أثناء الألفية، وتعزيز المتمردين الذين على شاكلة التفكير نفسه. وكان بن لادن يتمتع بالخيال، وهو الشيء المفتقد على نحو واضح بين المسئولين الأمريكيين الذين يتعقبونه. وكانت شبكة بن لادن تتسم بمرونة تكتيكية واستعداد لتجاوز وسائل وأهداف التسليم التقليدية جعلته سابقًا للتحليلات الأمريكية إلى حد كبير.(١٣)

منذ منتصف التسعينيات كانت وكالة الاستخبارات المركزية تحاول جمع المعلومات عن بن لادن والقاعدة. وأصبح جمع المعلومات الاستخباراتية البشرية أولوية مهمة إلى حد بعيد، حيث كان يستخدم ثلاث آليات تقليدية لتطوير المعلومات الاستخباراتية البشرية: المصادر الأحادية والمتطوعون وعلاقات الاتصال. ومع ذلك، وفى شهادة على نجاح بن لادن فى السرية، لم تكن وكالة الاستخبارات المركزية فى الحادى عشر من سبتمبر قد اخترقت قيادة القاعدة بعد.(١٤)

كانت ميثولوجيا أمريكا الخاصة بمَنَعَتها عائقًا آخر. فقد حالت دون إجراء التغييرات فى البيروقراطية والتغييرات فى النسق العقلى، وفوق هذا وذاك كل

التغييرات في الرأى العام التى حدثت بعد رعب الحادى عشر من سبتمبر فحسب. وفى أواخر التسعينيات، كان الجيش نفسه يعارض فى الغالب الإجراء الانتقامى، وكان مجتمع الاستخبارات مشوش الهدف ومترددًا فى إعادة التركيز. ولم يكن بالإمكان تطبيق ثقل موازن ضاغط على مشكلة التنظيم الحكومى، ولم يكن الجمهور يرى الإرهاب على أنه خطرًا كبيرًا. بل كان فى بعض الأحيان يتصوره صرف متعمد للانتباه عن قضايا أشد "خطورة" تتعلق بمساءلة كلينتون فى الكونجرس.

فى وقت ضربات كلينتون الاستباقية ضد بن لادن عام ١٩٩٨، وجه البعض اتهامًا مثيرًا للضحك بأن الرئيس اتخذ ذلك الإجراء لصرف الانتباه عن التحقيقات بشأن علاقته مع إحدى المتدربات؛ وكانت خطة مشابهة بشكل غريب قد طُرِحت قبل ذلك بيوم فى فيلم (*) Wag the Dog الذى يفتعل فيه الرئيس حربًا لصرف الانتباه عن الفضيحة الجنسية. وقبل ثلاثة أيام من الضربة، فى السابع عشر من أغسطس عام ١٩٩٨. كان كلينتون قد أدلى بشهادته أمام المحلفين بشأن علاقته مع متدربة البيت الأبيض مونيكا ليوينسكى البالغة من العمر واحدًا وعشرين عامًا. وعلى سبيل المثال، قال عضو الكونجرس جيم جبسون (نائب نيفادا): "انظروا إلى فيلم Wag the Dog . أظن أن هذا الأمر فيه كل عناصر الفيلم. وينبغى أن يكون رد فعلنا تجاه تفجيرات السفارتين قائمًا على أدلة معقولة سليمة، وليس رد فعل مرتجل فى محاولة توجيه الانتباه العام بعيدًا عن المشكلات السياسية [الخاصة بالرئيس]" (١٥) لكن خطر بن لادن لم يكن فيلمًا سينمائيًا. بل كان واقعًا. ومع تزايد الخطر تزايدت الجهود الأمريكية.

قتل بن لادن

لم تكن الضربات الموجهة ضد بن لادن فى أفغانستان سعيًا لتآكل شبكة دعم الإرهابيين فحسب. فقد كان المقصود بها كذلك قتل بن لادن. وبعد تفجيرات السفارتين

(*) فيلم من نوعية الكوميديا السوداء إنتاج عام ١٩٩٧ مأخوذ عن إحدى الروايات الأكثر مبيعًا بعنوان «البطل الأمريكي»، وهو من بطولة ا داستن هوفمان وروبرت دى نيرو، ويدور حول مشكلة تقع فى البيت الأبيض قبل الانتخابات بأيام، ويطلب الرئيس الأمريكي من مستشاريه «إلهاء» الشعب وصرف انتباه الرأى العام عن متابعة تداعياتها. وعنوان الفيلم مصطلح فى اللغة الإنجليزية تعمد صرف الانتباه عن شديد الأهمية إلى شيء أقل منه أهمية. (المترجم) .

مباشرةً صرح الرئيس كلينتون سراً بتوجيه ضربات خفية ومميتة ضد بن لادن. وصدرت التفويضات الموسعة للاغتيال عندما بات واضحاً، طبقًا لأحد مسئولى الأمن، أنه "لم تكن هناك طريقة لتحاشى قتل [بن لادن] إن كنا سنطارده".(١٦)

شرح ساندى برج قرار قصف معسكرات التدريب الأفغانية فى اليوم الذى أُطلقت فيه الصواريخ بقوله إن اجتماعًا لقادة شبكة بن لادن الإرهابية فى معسكر التدريب الأفغانى فى اليوم الذى أُطلقت فيه الصواريخ "أثَّر على" قرار "الولايات المتحدة الخاص بضرب المعسكرات فى تلك المرة".(١٧) فالواقع هو أن المسئولين الأمريكيين كانوا يأملون فى قتل الإرهابيين أثناء نومهم. ويعتقد المسئولون أن الصواريخ أخطأت بن لادن بمقدار بضع ساعات فحسب.(١٨) وفى تحقيق الكونجرس المشترك اللاحق فى عام ٢٠٠٢ حول هجمات الحادى عشر من سبتمبر، الذى أجرى مقابلات مع كبار المسئولين المشاركين فى تخطيط الهجمات، أكدوا جميعًا أن أحد أهداف الضربات فى أفغانستان كان قتل بن لادن.(١٩)

وكما أوضح برجر فى وقت لاحق، فإنه منذ وقت تفجيرى السفارتين فى إفريقيا شرعت الولايات المتحدة فى "مسعى مكثفًا جداً للوصول إلى بن لادن، والوصول إلى معاونيه، من خلال الوسائل المعلنة والسرية ... للقبض عليهم وقتلهم. ... وما من شك فى أن صواريخ كروز لم تكن تحاول القبض عليهم. كما أنها لم تكن تكنيكات تنفيذ القانون. ..." وأوضحت الإدارة للناس فى الميدان، كما قال ديك كلارك، أننا "كنا نفضل إلقاء القبض]عليهم[، لكننا أدركنا أنه من المحتمل أن لا يكون ذلك ممكناً".(٢٠)

كانت الولايات المتحدة ممنوعة من القيام باغتيالات منذ عام ١٩٧٦ عندما أصدر الرئيس چيرالد فورد الأمر التنفيذى رقم ١١٩٠٥ الذى يحظر على أى موظف فى الحكومة الأمريكية المشاركة فى الاغتيال. ومازال أمر فورد، الذى أيده كل رئيس أمريكى منذ عام ١٩٧٦، سارياً فى الوقت الراهن.(٢١) ووجد محامو وزارة العدل أن

الأمر التنفيذى لم يمنع قدرة الإدارة على محاولة قتل بن لادن، لأنه كما أوضح برجر في عام ٢٠٠٢ "لم يكن ينطبق على الأوضاع التى تتصرف فيها دفاعًا عن النفس أو تتصرف بموجب أهداف القيادة والتحكم في مواجهة العدو، وهو ما كان يحدث بالفعل ... ومن الناحية العملية، لم يمنعنا من القيام بأى شيء."(٢٢)

بعد هجمات العشرين من أغسطس عام ١٩٩٨ على أفغانستان والسودان، أجاز كلينتون ثلاث هجمات أكثر دقة ضد بن لادن وكبار أعضاء القادة بناءً على تحديد وكالة الاستخبارات المركزية لموقعه. إلا أنه في كل من تلك الحالات شعر مدير وكالة الاستخبارات المركزية تينت أن المعلومات الاستخباراتية لم تكن على قدر كافٍ من الدقة لجعل الهجوم العسكرى مجديًا. وقال برجر فيما بعد موضحًا: "المؤسف أنه بعد أغسطس من عام ١٩٩٨ لم تكن لدينا معلومات استخباراتية تسمح باتخاذ قرار ما موثوق به بما يكفي لتبرير هجوم آخر ضد بن لادن ومعاونيه الأساسيين. ولو كان لدينا تلك المعلومات لأعطى الرئيس كلينتون الأمر."(٢٣)

على عكس بيئة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر، واجه كلينتون كذلك جيشًا معارضًا لـ"وجود قوات برية على الأرض" في أفغانستان. وفي أكثر من مناسبة، سأل كلينتون هيو شيلتون، رئيس هيئة الأركان منذ عام ١٩٩٧ إلى أكتوبر ٢٠٠١ وقائد العمليات الخاصة السابق، عن فاعلية إنزال فريق من القوات الخاصة داخل أفغانستان لملء فجوات المعلومات الاستخباراتية في البحث عن بن لادن.(٢٤) ومع ذلك لم يكن هناك أى دعم في البنتاجون من أجل وضع أفراد من الجيش الأمريكى داخل أفغانستان، ناهيك عن الحرب الشاملة. وقال ديك كلارك موضحًا: "كانت الرسالة القوية إلى البيت الأبيض من قيادة الجيش هى 'نحن لا نريد القيام بذلك'. ... وقد عاد الجيش مرارًا بتوصيات تقول بعدم استغلال قدراته من أجل القيام بعمليات فدائية في أفغانستان."(٢٥)

في خريف عام ٢٠٠٠، وبعد أن عبَّر برجر عن الضيق من الجهود الأمريكية للوصول إلى بن لادن، أعد شيلتون ورقة تحتوى على اثنى عشر خيارًا لاستخدام القوة

العسكرية ضد بن لادن تتضمن القوات البرية الأمريكية داخل أفغانستان. ووصف شيلتون ووزير الدفاع كوين ورقة خيار الجيش بأنها مسعى لـ"تثقيف" مستشار الأمن القومي بشأن "التعقد غير العادي لـوجود قوات برية على الأرض."[٢٦] وقال شيلتون إن الخيارات يمكن تنفيذها "بسرعة كبيرة" لكنها تعتمد على حصول مجتمع الاستخبارات على معلومات استخباراتية تسمح باتخاذ قرار موثوق به. وقال شيلتون إن وكالة الاستخبارات المركزية لم تقدم هذه المعلومات الاستخباراتية من قبل ولم يطلب الجيش قط الحصول عليها. وكان كلينتون يرى أن توجيه ضربة دون تأكد معقول من ضرب بن لادن لن تؤدى إلا إلى جعل الولايات المتحدة تبدو عاجزة ويشجع المزيد من المتطرفين من الانضمام إلى القاعدة.

في عام ١٩٩٨ أمر كلينتون كذلك القوات البحرية بأن تضع بشكل دائم غواصتين مهاجمتين من طراز لوس أنجلوس مزودتين بصواريخ كروز توماهوك بالقرب من أفغانستان في جنوب المحيط الهادى والخليج الفارسي. ومن هذين الموقعين، يمكن لصواريخ توماهوك بطيئة الطيران الوصول إلى أفغانستان خلال تسعين دقيقة. وعندما تم حساب الاستعدادات واللوجستيات الإضافية، كانت الغواصتان مستعدتين لإطلاق الصواريخ في اتجاه أفغانستان خلال ست ساعات من تلقيهما أمر الهجوم. وكان نشر هاتين الغواصتين ميزة تكتيكية كبيرة حيث إنهما قللت "زمن الضربة" مما يتراوح بين أربع وعشرين ساعة وست وثلاثين ساعة إلى ست ساعات. كما أنها حلت محل الحاجة إلى استمرار نشر صواريخ التوماهوك في القواعد الأمريكية المتنازع عليها سياسيًا في الخليج الفارسي.[٢٧] وخلال عاميه الأولين في منصبه، حافظ الرئيس بوش على استعداد هاتين السفينتين المجهزتين بالصواريخ في شمال بحر العرب، وظل يستخدم مبادرة التكنولوجيات الاستخباراتية الخاصة بالسنوات الأخيرة من إدارة كلينتون.[٢٨]

بينما ظلت واشنطن على ترددها في وضع جنود أمريكيين في أفغانستان، ففي عام ١٩٩١ دربت الولايات المتحدة ستين من جنود الكوماندوز الباكستانيين على تعقب

بن لادن والقبض عليه.[٢٩] وتم التخلى عن المهمة فى النهاية عندما أطاح برويز مشرّف بالرئيس الباكستانى نواز شريف فى أكتوبر من عام ١٩٩٩.[٣٠] ومع أن البعض فكّر فى تسليح أمراء الحرب الأفغان، وخاصةً أحمد شاه مسعود رئيس التحالف الشمالى، للسعى إلى الإطاحة بطالبان. فقد كانت تلك الاستراتيجية موضع خلاف. فعلى سبيل المثال، وكما أوضح رئيس هيئة الأركان السابق هيو شيلتون، فإن التحالف الشمالى "كانت لديه تجربته السابقة، وعندما تضم العَلَم الأمريكى إلى تشكيلهم، وتصبح شريكًا معهم، يصبح بالإمكان اعتبارك كذلك مسئولاً عن أعمالهم".[٣١] وكما ظهر فى الإطاحة بنظام طالبان فى عام ٢٠٠١، سوف يتطلب النجاح التزامًا عسكريًا أمريكيًا ضخمًا - وهو الالتزام الذى لم يكن يحظى بالدعم قبل الحادى عشر من سبتمبر.

لقد وافق كلينتون على كل عملية أوصى بها الجيش. إلا أنه فيما عدا الضربة التى تمت فى أغسطس من عام ١٩٩٨، لم تتوصل وكالة الاستخبارات المركزية والبنتاجون قط إلى "احتمال ضخم للنجاح"، وهو ما كان ضروريًا لتبرير شن هجوم. وفى اجتماعات المجموعة الصغيرة قال مدير وكالة الاستخبارات المركزية چورچ تينت: "يمكننى قول أين كان [بن لادن]، ويمكننى أن أخبرك بالمكان الذى سيذهب إليه ... المشكلة هى هل يمكننى أن أخبركم بالمكان الذى سيوجد فيه خلال الست إلى ثمانية ساعات المقبلة أم لا؟"[٣٢]

بحلول شهر فبراير من عام ١٩٩٩، كان مجتمع الاستخبارات يعتقد أن أسامة بن لادن يمثل التهديد الإرهابى الأكبر الوحيد للبلاد. فقد كان يخطط بنشاط لمهاجمة المصالح الأمريكية وكان يمكن أن يقع هجوم فى أى يوم. وفى أواخر عام ٢٠٠٠، توصل الجيش الأمريكى إلى النتائج ذاتها التى توصل إليها مجتمع الاستخبارات، وهى أن الوصول إلى بن لادن يعنى التعامل مع نظام طالبان أولاً وإغلاق الملاذ الآمن فى أفغانستان.

ومع ذلك، فلم يكن هناك قبل الحادى عشر من سبتمبر دعم داخل الولايات المتحدة، ولا فى الإدارة، ولا فى الكونجرس، ولا بين الشعب الأمريكى، للإطاحة

بطالبان. وبينما تحدث كلينتون بانتظام عن تهديد الإرهاب للشعب الأمريكي، فهو لم يكن يشعر بأنه مهدَّد بشكل مباشر في الداخل، وبالتالي لم يرَ أن هناك ما يدعو إلى تلك الإجراءات العنيفة. إلا أن الإدارة سعت بالفعل وراء كل وسيلة ما عدا الغزو.

كل وسيلة ما عدا الغزو

مع تصاعد خطر بن لادن، خطط الرئيس كلينتون ومستشاروه لأساليب متطورة إلى حد بعيد لقتله أو إلقاء القبض عليه. وبشكل خاص أثناء السنوات الأخيرة من فترة رئاسته، حث كلينتون مراراً مجتمع الاستخبارات على استخدام أساليب وتكنولوجيات جديدة لتحديد مكان بن لادن وشبكته. ووصف مستشار الأمن القومي السابق ساندي برجر تركيز كلينتون على البحث بجرأة عن بن لادن قائلاً: "كنا نفكر باستمرار في تكنيكات جديدة ... وفي فبراير من عام ٢٠٠٠، على سبيل المثال، أرسلت مذكرة إلى الرئيس كلينتون تتناول الخطوط العريضة لما كنا نفعله. وقد رد عليَّ قائلا: 'هذا ليس كافيًا ... لا بد لنا من عمل المزيد.' ودفعنا هذا إلى العمل مع مجتمع الاستخبارات والجيش للتوصل إلى تكنيك جديد لتحديد مكان بن لادن ... والواقع أنها ستكون طريقة واعدة جداً لتحديد مكان وجوده إذا كان لدينا خيط من المعلومات الاستخباراتية البشرية."(٣٣)

اعترافًا بضرورة وجود معلومات استخباراتية مُحَدَّثة لتحديد مكان بن لادن وإخراجه منه، وتحت ضغط طلب كلينتون الدائم بالتجديد والابتكار، بدأ ريتشارد كلارك يدرس فكرة تسليح طائرة بلا طيار، المسماة "بريديتور"، حيث ثبت أنها مفيدة على نحو غير عادي في جمع المعلومات الاستخباراتية أثناء حروب البلقان. فقد كانت الطائرة تجمع بيانات مصورة لمنطقة كاملة الطيران الأمن على ارتفاعات متوسطة بالليل والنهار. وسعى كلارك كذلك إلى تسليح الطائرة بدون طيار الصغيرة زنة

٩٥٠ رطلاً، وهي الفكرة التي جرى تجربتها في عام ٢٠٠٠.

ومع ذلك ظل الاقتراح موضع خلاف قبل الحادي عشر من سبتمبر، واستخدمت طائرة بريديتور فقط كأداة مراقبة في أفغانستان في شهري سبتمبر وأكتوبر من عام ٢٠٠٠. وعارضت وكالة الاستخبارات المركزية فكرة تسليحها موضحة العيوب في آليات المراقبة الخاصة بالطائرة بلا طيار ومصاحبة القدرة على إطلاق النار. وأشارت إلى أن الطائرة الصغيرة المجهزة بالحد الأدنى من القدرة الحصانية الخاصة بدراجة نارية سيكون عليها ضغط شديد حين تحمل صاروخ "هيلفاير" زنته مائة رطل تستخدمه عادة الطائرات الهليكوبتر الهجومية عبر أراضي أفغانستان الشاسعة.[٣٤] وكشيء خطر تم التخلص منه بأسرع ما يمكن، تجادلت وكالة الاستخبارات المركزية والقوات الجوية بشأن من الذي يدير العملية ويمولها. وكما شعرت وكالة الاستخبارات المركزية بأنه ينبغي أن تكون القوات الجوية مسئولة عن إخراج بن لادن، مشيرةً إلى أن عملاء الوكالة سوف يواجهون انتقامًا إذا رُبطت المسئولية عن العملية بوكالة الاستخبارات المركزية. وقد أُسكِت المنتقدون بعد الحادي عشر من سبتمبر.[*] وفي النهاية أصبحت الطائرة بلا طيار أداة استخباراتية أساسية في عام ٢٠٠١ واستُخدمت في أفغانستان للمساعدة في تحديد مكان القائد العسكري للقاعدة محمد عاطف وقتله في السادس عشر من نوفمبر عام ٢٠٠١.[٣٥]

على مدى ثماني سنوات، قامت إدارة كلينتون بمطاردة للبشر في أنحاء العالم لتتبع الإرهابيين، والقبض على أكثر من خمسين من الهاربين الإرهابيين من الخارج، بمن فيهم متآمرو تفجير مركز التجارة العالمي الأول، ومنفذو الهجوم على مقر وكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٩٣، ومتآمرو تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في كينيا

(*) أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ساعة مبكرة من صباح يوم الإثنين الثاني من مايو عام ٢٠١١ أن هجومًا أسفر عن مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في باكستان وقع في اليوم السابق بتوجيه منه. وقال إنه بعد "معركة بالأسلحة" قتل بن لادن واستحوذت الولايات المتحدة على جثته.

وتنزانيا، والعديدون الذين خططوا الهجمات أثناء الألفية. وإلقاء القبض على الإرهابيين واعتقالهم، الذي يسمى احتجازًا، من أجل إعادتهم إلى الولايات المتحدة أو بلد آخر لمقاضاتهم، غالبًا ما كان يؤدي إلى اعترافات ويقضي على مؤامرات الإرهابيين بتحطيم الخلايا وإزاحة الأفراد الأساسيين. لكن لم تنجح جميعها. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٧ كانت الولايات المتحدة مستعدة للقبض على عماد مغنية أحد قادة حزب الله المسئول عن تفجير ثكنات المارينز في عام ١٩٨٣ في لبنان. وكان يُعتقد أن مغنية موجود على متن سفينة تعبر المحيط الأطلسي.[٣٦] وقد أُلغيت العملية في الدقيقة الأخيرة عندما أشارت المعلومات الاستخباراتية إلى أنه ليس على السفينة. والمؤسف أن مغنية[*] سُمح له بالهرب عندما رفضت السلطات السعودية تسليمه وهو يعبر المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٧[٣٧] كما توصلت الإدارة إلى أساليب أكثر إبداعًا للسعي إلى القبض على الإرهابيين. ففي أعقاب تفجير مركز التجارة العالمي الأول، بدأت الولايات المتحدة مطاردة للعقل المدبر وراء العملية رمزي يوسف. وأذكر الجلوس في غرفة مناقشة الأزمات عندما وزع ريتشارد كلارك أمشاط كبريت عليها صورة يوسف معلنةً عن جائزة مقدارها مليوني دولار للقبض عليه. وتم توزيع أمشاط الكبريت بالإضافة إلى الملصقات والمنشورات والإعلانات المدفوعة في الصحف المحلية في أنحاء آسيا.[٣٨]

وحيثما كان ذلك ممكنًا، عملت الولايات المتحدة مع الدول الأجنبية للقبض على أفراد القاعدة وتفكيك خلاياهم الإرهابية وبدء مسعى عالمي لمنع الهجمات. وضمت جهود إعاقة عشرات الأجهزة الاستخباراتية التي اعتقلت المتشددين المشتبه بهم، على أقل تقدير لإبعادهم عن الشارع، بل كذلك أملاً في الحصول على اعترافات منهم أو

(*) أغتيل عماد مغنية، المعروف بالحاج رضوان، في دمشق في ١٢ فبراير عام ٢٠٠٨. نفذ عملاء الموساد عملية الاغتيال بتفخيخ سيارة مغنية عن طريق استبدال مسند رأس مقعد السائق في سيارته بمسند يحتوي على شحنة متفجرات قليلة لكنها شديدة الانفجار وذلك بالتعاون مع أجهزة استخبارات عربية ربما جمعت معلومات عن تحركات مغنية وقدمتها للموساد. (المترجم)

ترهيبهم كي يجهضوا هجماتهم المزمعة. ومع أن النتائج كانت مختلطة، فقد أدت جهود التعاون الخارجي بين وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي إلى تعطيل عشرات الخلايا التابعة للقاعدة في عشرين بلداً. ومنذ الحادي عشر من سبتمبر زاد عدد الاحتجازات زيادة هائلة.(٣٩) بالإضافة إلى ذلك، نجح مكتب التحقيقات الفدرالي في تعطيل مصادر التمويل الإرهابي، بما في ذلك ١١٣ مليون دولار من اثنتين وستين منظمة وإجراء سبعين تحقيقاً، أدى ثلاثة وعشرون منها إلى إدانات.(٤٠)

المال يسير في قنوات غامضة

أحد أصعب التحديات التي واجهتها واشنطن هو تفكيك شبكة بن لادن الشاسعة والمعقدة. وزعم بن لادن أنه يمكنه الوصول إلى أربع طرق لتحويل المال، وهي تهريب النقد، والنظام المصرفي العالمي، والنظام المصرفي الإسلامي والحوالات، أو شبكات تحويل الأموال غير الرسمية. وقد صرح متباهياً لصحيفة باكستانية في يوم من الأيام بأن مسارات النظام المالي الغربي مألوفة له هو وزملاؤه في القاعدة مثل خطوط راحات أيديهم.(٤١) وكان تتبع أمواله تحدياً صعباً للولايات المتحدة.

أشارت التقارير إلى أنه جمع مليارات الدولارات من مكاسب الأفيون من خلال تعاملاته مع طالبان. وقد نقل أمواله من خلال الاستحواذ على شركات في لوكسمبورج وأمستردام، حيث كان يدفع لأتباعه من غير أعضاء القاعدة ليكونوا غطاءً له. وبالإضافة إلى غسيل الأموال، كان بن لادن يحتفظ كذلك بشبكة من الأعمال التجارية المشروعة، بما في ذلك شركة أوروبية لتجارة الأسمدة بالجملة اسمها وادي العقيق، وشركة تشييد طرق سودانية تسمى الهجرة، وكذلك بنوك وشركات ذات رأسمال مشترك وشركات للتصدير والاستيراد.(٤٢) ووصف أحد مسئولي مكافحة الإرهاب السابقين بوزارة الخارجية التحدي قائلاً: "يتحرك المال من خلال قنوات غامضة. ...

وينتقل قدر كبير منه داخل حقائب السفر، وليس من السهل باستمرار تعقب ما يتدفق من أجل الإرهاب."[٤٢]

اعترف الرئيس كلينتون بأن مجتمعًا مفتوحًا وغنيًا كالولايات المتحدة سيكون مرتعًا محتملاً لغسيل الأموال الإرهابية. وقد حاول وقف تدفق الموارد المالية هذا للإرهابيين بإنشاء المركز القومي لتعقب الأصول، وهو المركز الذي سيقرر وزير مالية بوش، بول أونيل، عدم تمويله فيما بعد.[٤٤] وفي أعقاب هجمات عام ١٩٩٨ على السفارتين الأمريكيتين، أضافت الولايات المتحدة اسم بن لادن على قائمة الإرهابيين الواجب استهداف وزارة الخزانة الأمريكية لأموالهم لمصادرتها.[٤٥] واستخدم كلينتون كذلك سلطاته التنفيذية لوقف التعاملات المالية للإرهابيين لتشمل بن لادن وآخرين في شبكة القاعدة. وفي عام ١٩٩٩ أصدر أمرًا تنفيذيًا بتجميد ما يقدر بـ ٢٥٥ مليون دولار من أصول طالبان.[٤٦] وعلى المستوى العالمي، حض كلينتون دول مجموعة الثمانية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تكوين مجموعة عمل مالية متعددة الأطراف بحث البلدان التي بها تنظيمات مصرفية فضفاضة على تقييد قوانينها المصرفية. وفي عهد كلينتون، عمل أكثر من ثلاثين بلدًا على تنقية قوانينها المصرفية.

عمل ريتشارد (ديك) نيوكومب، المدير السابق لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية حتى عام ٢٠٠٤، مع ديك كلارك لوضع فهم لشبكات دعم الإرهابيين وتتبع آثار أموالهم. وقد قال موضحًا: "شمل تعقب البنية التحتية العملياتية للقاعدة تحليل أنشطتها في أفغانستان والبلقان وغيرهما من مناطق العمل المهمة. وساعدنا هذا الجهد على فهم الطريقة التي استخدمت بها القاعدة المانحين والميسرين الذين هم مصدر الثروة الهائلة، والمنظمات غير الحكومية، والملاذات الآمنة في أنحاء العالم، ومعسكرات التدريب. كما سعينا إلى فهم الطريقة التي يدفعون بها الأموال لأسر أفراد التنظيم التي تقيم في الخارج، لسنوات في الغالب."[٤٧]

ومع ذلك، كان مسئولون كثيرون يرون أن تعقب الأموال الإرهابية يبدو كالبحث

عن إبرة في كومة قش، وخاصةً في ظل المجموعة الواسعة من الصناديق، والأسماء المستعارة، والأعمال التجارية المشروعة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية، والتكلفة المنخفضة لتنفيذ الهجمات الإرهابية. وانتقد تحقيق الكونجرس المشترك لعام ٢٠٠٢ (الذي استُخدم جزءٌ كبير منه في تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٤) وكالات الاستخبارات لعدم وجود أنظمة ذات صبغة رسمية لفصل الإرهابيين عن أموالهم، وإن أشار إلى أن البيت الأبيض يركز أكثر على تعقب تمويل الإرهابيين وأصولهم.[٤٨] ودون دعم من وكالات الاستخبارات، كانت آليات تعقب الأصول الإرهابية ناقصة قبل الحادي عشر من سبتمبر.

على سبيل المثال، كانت تحقيقات مكتب التحقيقات الفدرالي غير متساوقة وتمت على أساس كل قضية على حدة فحسب، وكانت وكالات الاستخبارات مترددة في استخدام قواعد البيانات المالية لتعقب أموال المشتبه بهم الإرهابيين. وعلى الرغم من تلك القدرات، فلم يبحث مكتب التحقيقات الفدرالي عن البيانات المصرفية والمالية لمختطفي الطائرات حتى ما بعد الهجمات. وفي مذكراته، يستنكر ديك كلارك في نقده لفشل مكتب التحقيقات الفدرالي في معالجة التمويل وتعقب أموال القاعدة بجدية داخل الولايات المتحدة. وأضاف: "لم يجب أي أحد من مكتب التحقيقات الفدرالي عن أسئلتنا شديدة الأساسية بشأن عدد الحوالات في الولايات المتحدة ومكانها ونشاطاتها - ناهيك عن اتخاذ أي إجراء." وقد انتقد تركيز مدير مكتب التحقيقات الفدرالي فريه على الإرهاب المتمركز في الخارج وكون المكتب "مستغرقًا في التجسس الروسي والصيني، وقضية عميل مكتب التحقيقات الفدرالي روبرت هانسن [الذي ضُبط متجسسًا لمصلحة الروس]، وحالة ون هو لي [المتهم بالتجسس لمصلحة الصين في المعامل النووية]." كما أشار إلى تردد مكتب التحقيقات الفدرالي في إرسال تقارير مكتوبة إلى البيت الأبيض، على عكس وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي والخارجية، التي أمطرت بريد كلارك الإلكتروني بالتقارير.[٤٩]

كما لخص كلارك الأمر في عام ٢٠٠٢، فقد كان مجتمع الاستخبارات "عاجزًا عن

ان يخبرنا بما هى تكلفة أن تكون بن لادن، وما هى تكلفة أن تكون القاعدة، وما مقدار ميزانية تشغيلهم السنوية فى حدود بعض الضوابط، ومن أين يأتى المال، وأين يقيم، وعندما لا يجرى استخدامه، كيف يتم تحويله."[٥٠]

بصورة عامة، وجد تحقيق الكونجرس المشترك أن الحكومة الأمريكية عاجزة عن تعطيل الدعم المالى لأنشطة بن لادن الإرهابية بشكل فعال.[٥١] فقبل الحادى عشر من سبتمبر "لم تكن وكالة حكومية أمريكية واحدة مسئولة عن تعقب الأموال الإرهابية، وإعطاء الأولوية للجهود الحكومية وتنسيقها."[٥٢] لم تكن هناك استراتيجية منسقة لتعقب الشبكات المالية وإغلاقها ومشاركة المعلومات بشأن التحقيقات المالية بين الوكالات. كما وجد التقرير أن هناك تردداً فى اتخاذ الإجراءات، مثل مصادرة الأصول والحسابات المصرفية وإلقاء القبض على المتورطين فى التمويل، بسبب خوف وزارة المالية من أن يؤثر هذا النشاط تأثيراً عكسيًا على النظام المالى الدولى.[٥٣] ومع ذلك، وكما أوضح نيوكومب، فإن مسئولى الخزانة على استعداد الآن، وباستمرار، لبحث سبل القيام بذلك على نحو لا يخاطرون فيه بتعطيل النظم المالية الدولية.[٥٤]

نحن فى حالة حرب.

فى ديسمبر من عام ١٩٩٨، أرسل مدير الاستخبارات المركزية چورج تينت مذكرة إلى كبار مسئولى وكالة الاستخبارات المركزية تقول "لا بد لنا الآن من دخول مرحلة جديدة فى سعينا ضد بن لادن. ... فنحن فى حالة حرب. ... لا أريد ادخار أية موارد أو أشخاص فى هذا الجهد، سواء داخل وكالة الاستخبارات المركزية أو مجتمع الاستخبارات."[٥٥] ونقل تهديد بن لادن إلى فئة الأولوية العليا وفى عام ١٩٩٩ أمر بمراجعة أساسية للاستراتيجية العملياتية للوكالة فى مواجهة بن لادن. ورداً على ذلك، وضعت الوكالة فى عام ١٩٩٩ خطة هجوم عملياتية شاملة جديدة ضد بن لادن والقاعدة داخل أفغانستان وخارجها كان اسمها ببساطة هو "الخطة". وقد تضمنت

برنامجًا قويًا ومركزًا لجمع المعلومات الاستخباراتية لتعقب بن لادن وأعوانه والعمل ضدهم داخل ملاذات الإرهابيين. وكانت الخطة توليفة من جمع جرىء من المصادر البشرية - على نحو منفرد ومع شركاء أجانب - والجمع الفنى المحسَّن.

وضع مركز مكافحة الإرهاب بوكالة الاستخبارات المركزية برنامجًا قال مسئول بالوكالة إنه لـ"اختيار الضباط المناسبين وتدريبهم ووضعهم فى الأماكن الصحيحة". وفيما بين هجمات السفارتين فى أغسطس من عام ١٩٩٨ والحادى عشر من سبتمبر، تضاعف تقريبًا عدد أفراد الوكالة العاملين الذين يتولون أمر القاعدة.[٥٦] وأدخلت الوكالة أفضل ضباط العمليات وأكثرهم خبرةً فى هذا الجهد وبدأت برنامجًا على مستوى الدولة كلها للتعرف على الأفراد المؤهلين لمهام مكافحة الإرهاب فى البيئات المعادية وفحصهم وتوظيفهم. وكانت الخطة مهيأة لزيادة قدرة الوكالة على جمع معلومات استخباراتية عن بن لادن وأعوانه. وبحثت الوكالة عن مسئولين على درجة كبيرة من المهارة، وعلى معرفة جيدة بلغات الشرق الأوسط وجنوب آسيا وثقافاتهما. وقام مركز مكافحة الإرهاب بتدريب هؤلاء العملاء المختارين فى دورات تدريبية ضد الإرهاب مدة كل منها ثمانية أسابيع، حيث يتم تعليمهم مهارات العمل داخل البيئات المعادية.[٥٧] وتضمنت الخطة العمل السرى والجمع الفنى الذى يهدف إلى القبض على بن لادن وكبار معاونيه.[٥٨]

وفى المقابل، لم يضع المدير لويس فريه مكتب التحقيقات الفدرالى فى حالة حرب قبل الحادى عشر من سبتمبر. وعلى الرغم من زيادة كلينتون لميزانية المكتب من أجل مكافحة الإرهاب بشكل كبير فى منتصف التسعينيات، بما فى ذلك زيادة مقدارها ٢٥٠ بالمائة فى عدد العملاء المشاركين فى مكافحة الإرهاب وزيادة فى ميزانية المكتب لهذه الأغراض بنسبة ٣٥٠ بالمائة تقريبًا، فلم يجعل هذه القضية إحدى الأولويات. وزادت ميزانية مكتب التحقيقات الفدرالى من ١١٨ مليون دولار إلى ٢٨٦ مليون دولار وخصص المكتب ٢٦٥٠ عميلاً للمهمة، وهو ما يزيد على ضعف عدد المتخصصين فى مكافحة الإرهاب منذ عام ١٩٩٨[٥٩] وزاد عدد مناصب العملاء الخاصين والدعم

المخصصين للإرهاب لأكثر من الضعف في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٩.[٦٠] وفي عام ١٩٩٠ أنشأ مكتب التحقيقات الفدرالي وحدة بن لادن في مركزه الرئيسي، حيث كان هناك حوالي تسعة عشر شخصاً يعملون في الوحدة قبل الحادي عشر من سبتمبر.[٦١]

حسَّنت كذلك مبادرات عديدة في الداخل قدرة مجتمع الاستخبارات على معالجة تحقيقات مكافحة الإرهاب. وكانت إحدى الصعوبات في خطة الهجوم الشاملة ضد بن لادن هي عدم التنسيق بين وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي. ولمعالجة هذه المشكلة، وضعت الإدارة مسئولاً رفيع المستوى بمكتب التحقيقات الفدرالي في مركز مكافحة الإرهاب بالوكالة ومسئولاً رفيع المستوى من الوكالة في المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، تكونت قوات مهمة مكافحة الإرهاب المشتركة لتسهيل التعاون بين مكتب التحقيقات الفدرالي وإدارات الشرطة المحلية. وانضم مسئولون من وكالة الاستخبارات المركزية إلى مجموعات العمل عندما زُرِعت في خمس وثلاثين مدينة. وجمعت مجموعات العمل تلك بين وكالات فدرالية وولاياتية ومحلية لتوفير الخبرة القيمة لتحقيقات مكافحة الإرهاب.[٦٢] وكان هذا التعاون مهماً لتعقب المشتبه بهم في الداخل والخارج.

استراتيجية حكومية

سعت الإدارة إلى وضع إستراتيجية حكومية شاملة متكاملة لمواجهة خطر بن لادن. وقبيل تفجير عام ١٩٩٨ للسفارتين الإفريقيتين، أضاف كلينتون إلى توجيهه الرئاسي القرار PDD-39 لعام ١٩٩٥ بتعزيز سلطة القبض على الإرهابيين خارج الولايات المتحدة وطرق معالجة الهجمات الإرهابية التي تنطوي على أسلحة الدمار الشامل. وفي مايو من عام ١٩٩٨ وقَّع التوجيه الجديد FDD-62 الحماية من الخطر غير التقليدي للوطن والأمريكيين في الخارج". وأوجد التوجيه الرئاسي استراتيجية

لمكافحة الإرهاب تتكون من عشرة برامج وكلف الوكالات داخل مجتمع الاستخبارات بمهام محددة. ومنح التوجيه وزارة العدل مسئولية تخفيف أثر أخطار الإرهاب الأجنبى داخل الولايات المتحدة، وكذلك سلطة القبض على الإرهابيين المشتبه بهم والمتعاونين معهم داخل الولايات المتحدة وترحيلهم ومقاضاتهم. وكُلِّفت وكالة الاستخبارات المركزية بمهمة تعطيل الخلايا الإرهابية. بينما كُلِّف مجلس الأمن القومى بمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل وحماية البنية التحتية المهمة والفضاء الإلكترونى.[٦٣] وكان توجيه كلينتون PDD-62 أول استراتيجية متكاملة وشاملة لمكافحة الإرهاب تعرضها الحكومة الفدرالية. وخلقت المبادرة إطارًا للتعامل مع الإرهاب وأكدت الحاجة إلى طريقة فيما بين الوكالات لتسهيل المشاركة فى المعلومات بين وكالات الاستخبارات.

وكذلك فى مايو من عام ١٩٩٨، وقع كلينتون التوجيه PDD-63 لحماية البنية التحتية القومية الأساسية للدولة، وبشكل خاص النقل والطاقة، من خطر الهجمات غير التقليدية والهجمات الإلكترونية. وسعى التوجيه إلى حماية وتقوية تلك "البُنى التحتية المهمة"، ومنها الاتصالات والطاقة والأعمال المصرفية والتمويل والنقل وأنظمة المياه وخدمات الطوارئ. وكلف التوجيه الوكالات الحكومية بمهمة تقييم المخاطر ووضع خطط لحماية هياكلها المهمة، وأكد التعاون الوثيق بين المسئولين الفدراليين ومسئولى الولايات والحكومات المحلية لتنفيذ الخطط. وعند وضع خطة البنية التحتية القومية المهمة، سعت الإدارة إلى تنشيط التعاون بين القطاعين العام والخاص والاهتمام بأمن تلك الأنظمة كشبكات الطاقة والكهرباء وشبكات الكمبيوتر. وعلى سبيل المثال، أمرت لجنة جور لأمن الطيران باتخاذ إجراءات جديدة لزيادة السلامة والأمن تتضمن وضع معايير يتم التوصية بها على المستوى الفدرالى من أجل تحسين الأمن، كاستخدام آلات نظام كشف المتفجرات ووضع برامج اللمحات الشخصية المؤتمتة واليدوية، وإجراءات الصعود والأمن فى المطارات، وتوجيه لتشجيع إدارة الطيران الفدرالية على العمل مع وزارة الدفاع ووزارة الطاقة بشأن برامج لـ"التكهن ووضع الخطط للتهديدات المتغيرة

كالعوامل الكيماوية والبيولوجية".[٦٤] وكُلِّفت الوكالات الرائدة داخل الحكومة الفدرالية بمراقبة الأهداف المعرضة للخطر على نحو خاص.[٦٥]

مع تزايد التهديد الإرهابي للولايات المتحدة، سعت الإدارة لضمان كون المستجيبين الأوائل في أمريكا مستعدين. وقد بدأت أول تدريب لرجال الإطفاء وغيرهم من المستجيبين في أكثر من ١٥٠ مدينة للتفاعل من حدث الهجوم الكيميائي والبيولوجي. وأنشأت الإدارة فرق الحرس الوطني للانتشار السريع التي يمكنها الذهاب بسرعة إلى أية مدينة أمريكية هوجمت بأسلحة كيماوية أو بيولوجية وتنظيم تدفق المساعدات الفدرالية أو العسكرية. وعلى مدى السنوات الثلاث الأخيرة من رئاسة كلينتون، كانت هناك زيادة قدرها ٥٠٠ بالمائة في ميزانية وكالة إدارة الطوارئ الفدرالية من أجل الاستعداد للتهديدات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل والرد عليها.

أوجد كلينتون كذلك مخزونًا قوميًا من الأدوية واللقاحات، بما في ذلك مخزون المضادات الحيوية CIPRO الذي كان متاحاً عندما وقعت هجمات الجمرة الخبيثة التي وقعت عام ٢٠٠١. صنعت الإدارة كذلك لقاحات وأمصالاً جديدة للتعامل مع الهجمات الكيماوية والبيولوجية ووقعت أول عقد لصنع لقاحات الجدري كجزء من برنامج تكلفته ٣٠٠ مليون دولار لإنتاج ٤٠ مليون جرعة. وزاد كلينتون تمويل البنية التحتية الصحية المتصلة بمكافحة الإرهاب إلى ٦٠٠ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠١، بزيادة قدرها ٤٧٥ بالمائة عن مستويات إنفاق عام ١٩٩٨. كما ضمن زيادة كبيرة في الميزانية "من أجل مبادرة الإرهاب البيولوجي الخاصة بوزارة الصحة للوقاية وإدارة النتائج والأبحاث والتطوير من ١٦ مليون دولار عام ١٩٩٨ إلى ٢٦٥ مليون دولار مع نهاية الإدارة.[٦٦]

زاد إجمالي إنفاق برامج مكافحة الإرهاب على الضعف من ٥ مليارات دولار في العام المالي ١٩٩٦ إلى أكثر من ١١ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٠، على الرغم من الحض القوي على موازنة الميزانية أثناء هذه الفترة. ولأول مرة، استهدفت الميزانية

أموال مكافحة الإرهاب لوكالات خط المواجهة المشاركة فى الرد على الهجمات المحتملة كوزارتى الصحة والعمل والوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ التى نُظِّمت لأول مرة كجزء من إطار الأمن القومى.

عند وضع مقاربة أكثر شمولاً لمحاربة الإرهاب من خلال تكليف الوكالات بمهامها وأدوارها، أنشأ كلينتون كذلك منصبًا جديدًا بالبيت الأبيض المنسق القومى للأمن وحماية البنية التحتية ومكافحة الإرهاب. ومُنِح المنصب مكانة رئيسية، وهو ما يعنى مقعدًا على طاولة لجنة المدراء، وإن لم يكن فى هذه الحالة بدرجة عضو مجلس وزراء. وتولى ديك كلارك المنصب. وأدار كلارك مجموعة أمن مكافحة الإرهاب التى ضمت ممثلين لكل الوكالات الفدرالية الرئيسية التى كانت تجتمع مرة كل أسبوع وكثيرًا ما كانت تجتمع عدة مرات لتنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب بين وكالات الاستخبارات وتنفيذ القانون الرئيسية. وراجعت مجموعة أمن مكافحة الإرهاب معلومات تهديد مهمة من أجل العمل والمتابعة. وغالبًا ما كانت المجموعة تجتمع أسبوعيًا، وفى بعض الأحيان يوميًا، خاصة فى الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠١ لمعالجة التهديد المتزايد من الإرهاب. ومازالت المجموعة بين الوكالاتية موجودة فى عهد بوش وتجتمع بانتظام.

لم يكونوا يخططون لتنفيذ إرهاب، بل كانوا يخططون لثورة

فى الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٩٩، وفى عمّان، استمعت الاستخبارات الأردنية بينما كان أحد كبار معاونى بن لادن، وهو أبو زبيدة، يعطى أوامر بشن هجوم أسماه "يوم الألفية". وفى الساعة الثانية، أغار المسئولون الأردنيون على عدة منازل وألقوا القبض على ستة عشر شخصًا يشتبه فى تخطيطهم لهجوم ضخم ضد فندق راديسون ومواقع عديدة أخرى كان من المتوقع أن يوجد بها أمريكيون يزورون البلاد من أجل الألفية. وفى الخامس من ديسمبر، وبمساعدة أحد الذين ألقى القبض عليهم فى غارة

الثلاثين من نوفمبر، أغارت الشرطة الأردنية على منزل آخر ووجت إحدى وسبعين حاوية بها حمض النتريك وحمض الكبريتيك، وهو ما يوازي ستة عشر طنًا من مادة تي إن تي تكفي لتدمير معظم الحي. كما علم المسئولون أن الإرهابيين يعتزمون إطلاق غاز السيانيد داخل دار سينما مزدحمة يؤمها الأجانب."(٦٧) كما خططوا لتفجير جبل نيبو، وهو أحد أقدس الأماكن في الأردن، ومكان للحج مشهور بين المسيحيين الأمريكيين، وهو الموقع الذي يُعتقد أن موسى مدفون فيه. وقال ولي عهد الأردن: "لم يكونوا يخططون لتنفيذ إرهاب، بل كانوا يخططون لثورة."(٦٨)

لم يكن الأردن هدف الألفية الوحيد. فطوال خريف عام ١٩٩٨ وحتى تفكيك المؤامرة، كانت وكالات الاستخبارات تجمع أدلة على أن هناك مؤامرة في سبيلها للوقوع لإحداث خسائر ضخمة من الأمريكيين تقريبًا في وقت احتفالات الألفية في الحادي والثلاثين من ديسمبر عام ٢٠٠٠ فعلى سبيل المثال، في خريف عام ١٩٩٨، تلقى المسئولون الأمريكيون معلومات تتعلق بمؤامرة لبن لادن تشمل طائرة في منطقتي نيويورك وواشنطن العاصمة. وهو تكهن غريب بالحادي عشر من سبتمبر. وأشارت تقارير أخرى في نوفمبر من عام ١٩٩٨ إلى أن إحدى خلايا بن لادن الإرهابية كانت تحاول تجنيد مجموعة من خمسة إلى سبعة رجال من الولايات المتحدة للسفر إلى الشرق الأوسط من أجل التدريب فيما يتعلق بخطة لضرب أهداف أمريكية محلية. وكان هناك قلق حقيقي من أن القاعدة سوف تسعى لتعطيل شبكات الكمبيوتر والاتصالات في البلاد.

في ربيع عام ١٩٩٩، تلقت الولايات المتحدة معلومات عن هجوم مخطط لبن لادن على منشأة حكومية في واشنطن العاصمة. وفي أغسطس من العام نفسه، كانت هناك تقارير تشير إلى أن القاعدة قررت اغتيال وزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات المركزية الأمريكيين. وبحلول سبتمبر من العام نفسه كانت هناك معلومات تشير إلى أن بن لادن وآخرين يخططون لعمل إرهابي في الولايات المتحدة، ربما ضد معالم في كاليفورنيا ومدينة نيويورك. وفي وقت متأخر من عام ١٩٩٩، تلقى مسئولون

أمريكيون معلومات تتعلق بخطط محتملة لشبكة القاعدة خاصة بما يتراوح بين ٥ و١٥ هجوماً في الولايات المتحدة، بما في ذلك أهداف في واشنطن العاصمة ومدينة نيويورك أثناء احتفالات الألفية.[٦٩] وكان واضحاً أن أمريكا معرضة لتهديد، لكن أين ومتى وكيف ـ لا أحد يعرف.

بدأ ديك كلارك ومستشار الأمن القومي ساندي برجر العمل بسرعة كبيرة قبل الألفية. واستعدت مجموعة أمن مكافحة الإرهاب التي يرأسها كلارك لأسوأ الاحتمالات وألغت كل الإجازات. واجتمع المدراء بشكل يومي خلال الشهر السابق لليلة رأس السنة، حيث بحثوا كل المعلومات الاستخباراتية المتاحة لاكتشاف المؤامرة. وأبلغ برجر وزيرة العدل جانيت رينو ومدير مكتب التحقيقات الفدرالي لويس فريه ومدير وكالة الاستخبارات المركزية چورچ تينت أن "هذا هو الأمر المهم، ولا شيء أهم منه، [استخدموا] كل الأصول". وانتشر آلاف العملاء في أنحاء البلاد بحثاً عن أية أدلة يمكنهم تجميعها لاكتشاف المؤامرة. وكان هناك المزيد من التنصت على المكالمات التليفونية تم قبل أسبوع من موعده المعتاد خلال العام. ووضعت وحدات الكوارث وكاشفات الأسلحة النووية في أنحاء الدولة، وأرسل خفر السواحل الزوارق إلى موانئ نيويورك والأنهار. وأرسلت الإدارة تحذيراً من هجوم محتمل للقاعدة إلى وكالات تنفيذ القانون على المستوى الفدرالي وفي المدن والولايات.[٧٠]

منع تفكيك الخلية الأردنية هجمات كبرى في الخارج. لكن لم يحدث حتى قبل أسبوعين من الألفية أن حصلت الولايات المتحدة على دليل يتعلق بالهجمات المحتملة داخل الولايات المتحدة. ففي الرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٩٩، ألقي القبض على متطرف جزائري اسمه أحمد رسام وهو يحاول دخول الولايات المتحدة من كندا ومعه كيماويات لصنع قنابل ومعدات تفجير. وقد أمسكوا به بعد أن طلب موظف الجمارك اليقظ تفتيش سيارته وحاول هو الهروب. وكشفت التحقيقات بأن هدفه هو مطار لوس أنجلوس الدولي وأن له علاقة بشبكة بن لادن.[٧١] ووافق رسام على التعاون مع المحققين وساعد المسئولين الأمريكيين على تجميع خيوط المؤامرة الضخمة لمهاجمة أهداف في أنحاء الولايات المتحدة في الألفية.

وهكذا نجحت أكبر عملية مكافحة إرهاب في تاريخ الولايات المتحدة. ولم تكن هناك انفجارات ولا هجمات ولا انهيار في شبكة الإنترنت. فقد منع المسئولون الأمريكيون والأردنيون هجمات متعددة للقاعدة في الولايات المتحدة والأردن، بما في ذلك الهجمات المزمعة ضد مطار لوس أنجلوس الدولي وفندق راديسون عمَّان بالأردن، وكذلك موقع حجاج جبل نيبو بالأردن. ومع ذلك فقد كشفت المؤامرة الاتساع المخيف لشبكة القاعدة في الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، أدت المعلومات التي قدمها رسام إلى القبض على أحد أفراد القاعدة في بروكلين. وكشفت تحقيقات مؤامرة الأردن عن أن رئيس خلية المؤامرة في الأردن كان سائق تاكسي في بوسطن وكان فرد آخر يعيش على مسافة غير بعيدة من مطار لوس أنجلوس الدولي.

وكما قال ديك كلارك، فإنه "بالنسبة لأي شخص كان يشك في الأمر من قبل، فإن ما قاله سائق تاكسي بوسطن، ومطار لوس أنجلوس، ورابطة بروكلين وخلية مونتريال شيء واحد: إنهم هنا."[٧٢]

تجربة الدبلوماسية

من تفجير السفارتين الأمريكيتين في إفريقيا إلى الحادي عشر من سبتمبر، حذر مسئولو الإدارة طالبان بشكل مباشر وشخصي من أن الولايات المتحدة سوف تقبض على القادة المسئولين عن أعمال بن لادن. وحض كبار المسئولين الأمريكيين طالبان على تسليم بن لادن وحضوا من لهم نفوذ في كابول على الشيء نفسه. وإذا ما رفضت طالبان فسوف تضغط من أجل وقف حق الهبوط طائرات الخطوط الأفغانية وتجميد أصولهم ومنع تأشيرات الدخول لمنع سفر قيادة طالبان.[٧٣] وقد تعمدوا ترك ما يمكن أن تتخذه الولايات المتحدة من إجراءات عسكرية إذا وقع هجوم آخر غامضاً.

كان رد طالبان إما تحديًا صريحًا، داعين الرئيس كلينتون إلى الاستقالة وإلى خروج القوات الأمريكية من المملكة العربية السعودية، أو ملتبسًا. وقالوا إنه انتهاك للعرف الثقافي أن يسيئوا معاملة ضيفهم، وأن بن لادن بطل بالنسبة للأفغان بسبب دوره في معارضة الحكم السوفيتي في الثمانينيات، أو أن النظام الحاكم سيُطاح به إن هم سلموا بن لادن.(٧٤) وردًا على جائزة الخمسة ملايين دولار مقابل بن لادن ومحمد عاطف، وضع بن لادن مكافأة قدرها ٩ ملايين دولار لاغتيال أربعة من "كبار" ضباط وكالة الاستخبارات الأمريكيين.

حذر وكيل وزارة الخارجية توم بيكرنج، وهو مسئول من الدرجة الثالثة، باكستان من عواقب دعمها المستمر لدولة طالبان الداعمة للإرهاب. وفي أبريل من عام ٢٠٠٠ استدعى رئيس استخبارات باكستان محمود أحمد ليخبره أن من قتلوا الأمريكيين أعداء و"الذين يدعمون هؤلاء سوف يُعاملون كذلك على أنهم أعداؤنا".(٧٥) وبعد شهر، وفي مايو من عام ٢٠٠٠، التقى بيكرنج مرة أخرى مع الباكستانيين، وكان معهم في تلك المرة وكيل وزارة خارجية طالبان الملا أحمد جليل لنقل جدية الرّسالة. ومرة أخرى رفضت طالبان اتخاذ إجراء ضد بن لادن.

حضت الولايات المتحدة باكستان كذلك على المساعدة في تسليم بن لادن ومؤيديه. كما سعت للوصول إلى الأراضي الباكستانية لبدء مهام "اخطف واغنم" أو ضربات تفجير دقيقة ضد بن لادن. وكان دعم باكستان متفرقًا فحسب، حيث كان الجيش يعتبر بن لادن مصدرًا مفيدًا في جهوده لدعم المقاتلين في كشمير. فعلى سبيل المثال، استخدمت باكستان معسكرات بن لادن الإرهابية لتدريب المقاتلين لإرسالهم إلى كشمير.(٧٦) وفي النهاية لم تتعاون باكستان بأية طريقة مهمة مع الطلبات الأمريكية.

سعت الولايات المتحدة لمساعدة المملكة العربية السعودية، التي كانت، إلى جانب باكستان والإمارات العربية المتحدة، الدولة الوحيدة الأخرى التي تعترف بطالبان. وبالإضافة إلى ذلك، كان السعوديون ممولين أساسيين للمدارس الإسلامية المتشددة

وغيرها من المؤسسات التى تحظى بتأييد طالبان. ومع أن السعوديين أمدوا الولايات المتحدة ببعض المعلومات بشأن أنشطة القاعدة خارج أفغانستان ووافقت على حض طالبان على تسليم بن لادن، فهم لم يفعلوا الكثير لاتخاذ إجراءات صارمة ضد دعم المواطنين السعوديين للإرهابيين. وفي عام ١٩٩٨، وبالنيابة عن الولايات المتحدة، زار الأمير السعودى تركي الفيصل قندهار، وهى معقل القاعدة الرئيسى فى أفغانستان، لحض الملا محمد عمر، قائد طالبان ذو العين الواحدة، على تسليم بن لادن. ورفض عمر متهمًا كلاً من الأمير والأسرة الملكية السعودية بأنهما مدينان بالفضل للمصالح الأمريكية. وردًا على ذلك علقت المملكة العربية السعودية العلاقات الدبلوماسية والمساعدات المقدمة لطالبان ومنعت إعطاء تأشيرات دخول للأفغان المسافرين لأغراض غير الحج والعمرة.[٧٧]

بناءً على نصيحة الخدمة السرية، سافر الرئيس كلينتون إلى باكستان فى عام ٢٠٠٠ لحض مشرّف على التعاون فى جهود القبض على بن لادن أو قتله. وبما أنه كان أول رئيس أمريكى يزور باكستان منذ عام ١٩٧٨، فقد توقف كلينتون لفترة قصيرة فى إسلام أباد. وانتقد العديد من أعضاء الكونجرس وممثلون بارزون فى الجالية الأمريكية الهندية وجزء كبير من الصحافة قرار كلينتون مقابلة الجنرال مشرّف، قائلين إن الزيارة سوف يُنظر إليها على أنها تضفى المشروعية على انقلابه الحديث حينذاك. وقد حثوا كلينتون على تجاهل التوقف فى باكستان بسبب رفض الجنرال مشرّف لقطع الصلات بالجماعات الإرهابية العالمية، ومقاومته لالتزامات المعاهدة للسيطرة على مشكلة الأسلحة النووية الباكستانية ومعارضته لاتخاذ خطوات نحو استعادة الحكم الديمقراطى.[٧٨] ومع ذلك فقد كانت هذه الأسباب على وجه التحديد هو ما جعل الرئيس ومستشاريه يعتقدون أنه لا بد أن يذهب. وكانت باكستان لا تزال ترفض وقف الدعم لطالبان.

الهجوم على السفينة كول

في الثاني عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٠، وجهت القاعدة ضربة بمهاجمتها السفينة كول، وهي مدمرة أمريكية كانت راسية في ميناء عدن اليمني. وقد قُتل سبعة عشر جنديًا. وأحدث الانفجار، الذي جرى تفجيره من قارب صغير مسلح تسليحًا ثقيلاً تحرك حتى السفينة التي تقدر قيمتها بمليار دولار، وكان مقصودًا به أن ينفجر بقوة في اتجاه واحد، ليحدث ثقبًا قطره أربعون قدمًا في أحد جانبيها. ولو عدنا بالنظر إلى الوراء، فقد كان قرار تزويد السفينة بالوقود في اليمن لا يمكن تبريره، ذلك أنه في وقت الهجوم لم يكن هناك سوى أفغانستان أعلى منه على قائمة الدول التي تؤوى الإرهابيين. وأكدت البحرية الأمريكية في وقت لاحق أن قائد كول لم تكن لديه معلومات استخباراتيه أو استعداد أو معدات أمن لتوقع الهجمات على السفينة أو منعها. ولم يكن فريق حراسة السفينة مجهزًا بخطة حماية القوة. وكان هناك قليل من الاهتمام بحركة السفن داخل الميناء.[٧٩]

بعد يومين من الهجمات، ذهب فريق يضم مائتين من عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي إلى اليمن للتحقيق في الهجوم. وقد أعاقت القيود الشديدة التي فرضتها الحكومة اليمنية على الفريق التحقيق، ومع نهاية شهر أكتوبر أُجبر معظم المحققين على المغادرة، تاركين وراءهم فريقًا صغيرًا قوامه خمسة عشر محققًا لإنهاء العمل.[٨٠] وفي فصلي الربيع والصيف من عام ٢٠٠١، كانت هناك مؤشرات متزايدة على أن القاعدة تخطط لهجوم ضد الأمريكيين، على الأرجح في الخارج. وبسبب هذا القلق، طُلِب من عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي مغادرة البلاد.[٨١]

وهكذا، كانت التحقيقات جارية أثناء تنصيب بوش، على الرغم من افتراض معظم المسئولين أن الهجوم كان من فعل القاعدة. وعلى الرغم من انتقاد البعض لكلينتون لعدم الانتقام من القاعدة قبل ترك منصبه، فقد كان كلينتون يعتقد أنه من الحكمة انتظار نتائج التحقيق (التي لم تظهر قبل نهاية فترة رئاسته) وبذلك ترك القرار للرئيس التالي. وفي شهوره الثمانية الأولى في منصبه، لم يتخذ الرئيس بوش أي إجراء ضد القاعدة فيما يتعلق بالهجوم على السفينة كول. وقد ربط بوش لأول مرة بين

القاعدة وتفجير السفينة كول علنًا فى خطابه إلى الكونجرس بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر.

عقوبات الأمم المتحدة

عندما فشلت الدبلوماسية، سعت الولايات المتحدة إلى زيادة ضغطها على طالبان، ففى ديسمبر من عام ١٩٩٨، أدان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نظام طالبان لإيوائه الإرهابيين والتجارة فى المخدرات والدعم المستمر للإرهاب وهدد بفرض عقوبات. وفى مواجهة عناد طالبان المستمر، فرضت الولايات المتحدة فى يوليو من عام ١٩٩٩ عقوبات أحادية ، وفى أكتوبر من العام نفسه أمنت تصويتًا بالإجماع فى مجلس الأمن بفرض العقوبات في مسعى للضغط على طالبان كى تسلم بن لادن وتفكك الشبكة الإرهابية. وتضمنت العقوبات حظراً على حقوق هبوط طائرة الخطوط الجوية الأفغانية التى كانت تُستخدم لنقل المواد والأفراد والأموال الإرهابية، وتجميد أرصدتهم. وحظر منح تأشيرات الدخول لمنع سفر قيادة طالبان إلا للأغراض الدينية. ودعا القرار كذلك الدول إلى تجميد الأموال وغيرها من الموارد المالية التى تسيطر عليها طالبان أو الكيانات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر.[٨٢]

ومع استمرارها فى تحديها، رفضت طالبان تسليم بن لادن على الرغم من الحقيقة الواضحة التى تقول إنه كان يخطط لقتل الأمريكيين. وهكذا، ففى أعقاب الهجوم على السفينة كول، سعت الإدارة إلى زيادة الضغط على طالبان بفرض عقوبات دولية ضد النظام الحاكم تضمنت حظر تصدير السلاح وخفض العلاقات الدبلوماسية مع طالبان، وتجميد أصول بن لادن والقاعدة. كان ذلك فى ديسمبر من عام ٢٠٠٠، قبل شهر من ترك كلينتون لمنصبه. وفي ذلك الوقت كنت أنهى عملى الذى استمر لثلاث سنوات كمندوبة فى مجلس الأمن، كانت مسئوليتى خلالها هي التفاوض على سياسية البعثة الأمريكية تجاه طالبان فى مجلس الأمن. وكان الرئيس كلينتون قد عينني فى هذا المنصب فى فترة ولايته الثانية.

أثناء جلوسي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، خلف اللافتة الشهيرة المكتوب عليها United States، عملت على ضمان الاتفاق على قرار يفرض العقوبات على طالبان. ولا يتم عمل المجلس الحقيقي في القاعة الشهيرة بطاولتها التي على شكل حدوة الحصان، بل في غرفة صغيرة على الجانب الآخر من القاعة تسمى "القاعة غير الرسمية". وهناك تجمع طاولة أصغر حجمًا على شكل حدوة الحصان الدبلوماسيين مع بعضهم بشكل أقرب. وعلى الرغم من إصرار بعض الوفود على استخدام المترجمين، فإن الغالبية تفضل التحدث بالإنجليزية. ومع أن الغرفة تطل على منظر إيست ريڤر الجميل، فإن الستائر تكون مسدلة باستمرار لأسباب أمنية. ويندفع الدبلوماسيون داخلين خارجين، ويتحرك المعاونون جيئة وذهابًا في الغرفة.

داخل الغرفة غير الرسمية، عملت على الحصول على موافقة زملائي حول الطاولة على نص القرار المرسل من واشنطن. وكما هي العادة، كنت المرأة الوحيدة على الطاولة، والرجال جميعًا يكبرونني بعشرين عامًا تقريبًا. لكنني لم أكن مجرد شابة تتفاوض؛ فقد كنت أمثل الولايات المتحدة الأمريكية. وفي أعقاب تفجيرات السفارتين الأمريكيتين بواسطة القاعدة والسفينة كول قبل شهرين فحسب، لم يكن هناك بلد على استعداد لتعطيل جهودنا لفرض عقوبات على طالبان ما دام النظام يؤوي بن لادن. وعلى الرغم من أن التأييد في الأمم المتحدة للعقوبات بشكل عام قد تدهور بسبب العقوبات المثيرة للجدل ضد العراق، ففي هذه الحالة اعترفت دول أخرى بأنه لا يمكنها معارضة العقوبات ضد دولة تدعم بهذا القدر من الصراحة إرهابيًا نشطًا. بل إن الروس الذين عادةً ما كانوا يعارضون تورط دول أخرى في أفغانستان، التي كانوا لا يزالون ينظرون إليها على أنها منطقة نفوذهم، لم يعترضوا.

وبينما كنت أجلس وسماعة الترجمة البلاستيك البيضاء معلقة فوق أذني، استمعت إلى المندوبين الروسي والصيني، وكان الوفدان على قدر كبير من الحذر بشأن

العقوبات. وكانت روسيا تسعى منذ وقت طويل لتقويض عقوبات الأمم المتحدة ضد العراق وقاومت الإجراءات القاسية ضد طالبان في الماضي. وعلى مدى السنوات العديدة السابقة، عملت مع زملائي في واشنطن للرد على مخاوف الروس، للتأكيد في الغالب على أن العقوبات ستكون موجهة للقيادة وليس لشعب أفغانستان. وأخيراً، أنهى المندوب الروسي سيرجي لافروف، الذي تصادف أنه كان رئيس المجلس، بيانه بقوله إنه سيصوت بالموافقة على القرار. وكان ذلك يعني أن الآخرين سوف يحذون حذوه وسوف نحصل على أشد العقوبات صرامةً. ومع وجود الموافقة، ذهبت أنا وأعضاء الوفود الآخر عبر الردهة إلى القاعة الشهيرة الكبيرة.

جلست في المقعد نفسه الذي جعله شهيراً أدلاي ستيفنسون عندما كشف صور القمر الصناعي الخاصة بالصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ وبما أن الأمم المتحدة لم تعترف قط بمشروعية حكم طالبان لأفغانستان، فقد ظل مندوب هذا البلد هو ممثل نظام الرئيس برهان الدين رباني السابق، الذي أُطيح به عام ١٩٩٦ عندما استولت طالبان على كابول. ورفعت يدي حيث تمت الموافقة على القرار بنسبة ثلاثة عشر إلى مقابل لا شيء وامتناع الصين وماليزيا عن التصويت.[٨٣]

قلت متحدثة بعد التصويت: "تؤوي قيادة طالبان الإرهابي الأكثر طلباً في العالم – أسامة بن لادن. وعلى مدى عام مضى، فرضت هذه الهيئة عقوبات مع طلب واحد بسيط من قيادة طالبان: سلموا بن لادن دون مزيد من التأخير للسلطات المناسبة في بلد يمكن اعتقاله فيه وتقديمه للمحاكمة بالشكل الصحيح."

وبعد أن قلت إن الإرهابيين في أفغانستان مازالوا يمثلون تهديداً، أكدت أن تحذير الإدارة الذي سوف يتركه كلينتون لخلفه بالبيت الأبيض هو أن "طالبان لا يمكن أن تستمر في ازدراء المجتمع الدولي وتدعم الإرهابيين وتؤويهم دون أية تداعيات. ومادامت قيادة طالبان مستمرة في إيواء الإرهابيين - وبخاصةً أسامة بن لادن - وتشجيع الإرهاب، فهي تظل تهديداً للسلام والأمن العالميين."

فى ذلك الحين، لم تكن البلاد تعلم إن كان آل جور وبوش سوف يكلفان بمعالجة التهديد المتزايد أم لا. وكان الكثير قد تم عمله لوضع الجيش والاستخبارات والمؤسسات الدبلوماسية الأمريكية فى حالة حرب لمواجهته. لكن قليلين جداً من فهموا خطورة التهديد أو وشوك وقوعه. وكانت الاستخبارات ووكالات تنفيذ القانون لا تزال داخل النسق العقلى الخاص بمنعة القوة العظمى. وبدا تهديد الإرهاب بعيداً عن سواحل أمريكا. وأبقت خرافة عدم تعرض أمريكا للخطر الولايات المتحدة ليست فى حالة حرب بالمرة مع القاعدة قبل الحادى عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١.

هوامش الفصل السابع

(1) Zill, Oriana. "The U.S. Embassy Bombing_A Summary," in "Hunting bin Laden," PBS Frontline, September 2001. http: //www.p bs. org/wgbh/pages/ frontline/ shows/binladen/bombings/sum mary.html (accessed March 14, 2004).

(٢) مقابلة مع ساندى برجر فى السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(3) Albright, Madeleine K., Madam Secretary: A Memoir (New York: Miramax Books, 2003) 368.

(4) McKinley, James C., "U.S.-Sudanese Tensions Finally Erupt into Open Warfare," New Tork Times, August 21, 1998.

(5) Risen, James. "U.S. Seeks Means to Bring Suspect from Afghanistan," New Tork Times, August 20, 1998, A6.

(6) Mintz, John. "Bin Laden's Finances Are a Moving Target; Penetrating Empire Could Take Years," Washington Post, August 28, 1998, Al.

(7) Embassy of Sudan, "Time for the United States to take responsibility: the 1998 American attack on the al-Shifa Pharmaceutical Plant," press release, August 19, 2003, http://www.sudanem.bassy.org/ default. asp ?page=viewstory8cid= 196

(8) Pillar, Paul R., Terrorism and US Foreign Policy (The Brookings Institution, 2001). The author is a former deputy chief of the Counterterrorist Center at the CIA.

(9) Clarke, 145-177.

(10) Berger, Samuel, e-mail to the author, February 28, 2004.

للاطلاع على ملخص للنقاش الدائر حول تفجير مصنع الشفا، انظر:

Daniel Benjamin and Steve Simon's article, "A Failure of Intelligence?" New Tork Review of Books, September 20, 2001.

(11) Gugliotta, Guy, and Juliet Eilperin, "Tough Response Appeals to Clinton Critics," Washington Post, August 21, 1998, A17, http://www.washingtonpost.com/wp-srv/ politics/special/clinton/stories/react0821 98.htm.

(12) Holland, Keating, "Most Americans Support Sudan, Afghanistan Strikes," CNN, August 21, 1998, http://www.cnn.com/ ALLPOLITICS/1998/08/21/strike.poll/.

(13) U.S. Congress, U.S. Senate Select Committee on Intelligence and U.S. House Permanent Select Committee on Intelligence, Joint Inquiry into Intelligence Community Activities Before and After the Terrorist Attacks of September 11, 2001 (December 2002), 196-197. Referred to subsequently as the Joint Inquiry. Much of the information in this inquiry was used for the 2004 9/11 Commission Report.

(١٤) المرجع السابق ص ٢٨٦-٢٨٨

(15) Wag the Dog Back in Spotlight," CNN All Politics, http://www.cnn.com/ALLPOLITICS/1998/08/21/wag.the.dog/ (accessed March 2, 2004).

بينما كان اتهام بعض غير المطلعين على بواطن الأمورهو أن فضيحة لوينسكي شتت اهتمام الرئيس، فإن أى شخص يتحدث إلى مسئولي البيت الأبيض خلال تلك الفترة يعرف في واقع الأمر أن الرئيس عمل بجد فيما يتعلق بالقضايا السياسية حينذاك على نحو قد يزيد على أى وقت آخر. ومع أني انتقلت إلى الأمم المتحدة، فقد عبر أصدقائي في مجلس الأمن القومي مراراً عن دهشتهم من مدى تعليقات كلينتون على المذكرات التى كانوا يعدونها وكان يطرح أسئلة أكثر تفصيلاً من المعتاد وكان يقرأ كل مرفق.

(16) Gellman, Barton, "The Covert Hunt for bin Laden: Broad Effort Launched After '98 Attacks," Washington Post, December 19, 2001, Al, http:// www.washingtonpost .com/ac2/wp-dyn/A62725-2001Decl8 ? language =printer.

(17) Payton, Jack, "US Missiles Target Terror," St. Petersburg Times (Florida), August 21, 1991, 1A.

(18) Gellman, Al.

(19) Joint Inquiry, 297, 282.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٢٨٣

(٢١) جاء الأمر في أعقاب ما كُشف عنه بعد ووترجيت من أن وكالة الاستخبارات المركزية اعتبرت الاغتيال أداة سياسية مشروعة، حيث نظمت محاولات عديدة للتخلص من حياة الرئيس الكوبي فيدل كاسترو. وكُشف في وقت لاحق كذلك أن الولايات المتحدة خططت لقتل الزعماء اليساريين في جواتيمالا، بمن في ذلك الرئيس جاكوبو أربنس، وأيدت بقوة الإطاحة بالرئيس الشيلي سلفادور الليندي في عام ١٩٧٣، ويؤكد الجزء : (ز) من هذا الأمر، وعنوانه "حظر الاغتيال"، على أنه "لا يجب أن لا يشترك موظف بالحكومة الأمريكية في الاغتيال السياسي، أو يخطط للاشتراك فيه." وفي عام ١٩٧٨ وقع الرئيس كارتر أمرًا تنفيذيًا يؤكد من جديد على الحظر، وفي عام ١٩٨١ أصدر الرئيس ريجان الأمر التنفيذي ١٢٣٣٣ الذي يؤيد حظر الاغتيال. وهو لا يزال ساري المفعول في الوقت الحالي حيث لم تتم الموافقة على

"U.S. Policy on Assassinations." CNN.com/Law Center, November 4, 2002, http://www.cnn.eom/2002/LAW/II/0 4/us.assassination.policy/ (accessed March 1,2004).

(22) Joint Inquiry, 283-284.

(٢٣) المرجع السابق ص ٢٠٥

(24) Gellman, Al.

(25) Joint Inquiry, 105.

(٢٦) المرجع السابق ص ٢٠٦

(27) Gellman, 6.

(28) Joint Inquiry, 108.

(29) Gillan, Audrey, "On the Brink of War: Covert plots: Pakistani hit squad was trained by CIA to kill Bin Laden: US history of failure," The Guardian, October 4, 2001, 9.

(30) Hussain, Zahid, and Stephan Farrell, "Clinton Sent Hit Squad to Kill or Catch bin Laden," Times (London), September 24, 2001.7.

(31) Coll, Steve, Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden, from The Soviet Invasion to September 10, 2001 (New York: Penguin Press, 2004). 502.

(32) Gellman, 7-8.

(33) Joint Inquiry, 301.

(34) Gellman, 7-8.

(35) Benjamin, Daniel, The Age of Sacred Terror (New York: Random House, 2002), 349.

(36) Transcript, Sixty Minutes II, May 1, 2002.

(37) Clarke, 153.

(38) http://www.state.gov/secretary/rm/ 2001/dec/6844.htm.

(39) Joint Inquiry, 225.

(40) http://www.iwar.org.uk/news-archive/ 2003/02-1 l.htm.

(41) Joint Inquiry, 308.

(42) Mintz, Al

(٤٣) المرجع السابق

(٤٤) كان بول أونيل قلقًا من أن تلك الإجراءات سوف تُرى على أنها قمعية وتتناقض مع المصالح الأمريكية في الخارج وبالتالي خفض تمويل المركز القومي لتعقب الأصول. انظر:

Adam Cohen, "Banking on Secrecy," Time (October 22,2001): 73,and William Wechsler, "Follow the Money," Foreign Affairs (July/August 2001): 40.

(45) Mintz, Al.

(٤٦) في عام ١٩٩٨ وقع كلينتون الأمر التنفيذي ١٢٩٤٧ الذي يمنع التعاملات المالية الخاصة بالإرهابيين وتشمل بن لادن وأخرين في شبكة القاعدة. وفي عام ١٩٩٩ أصدر الأمر التنفيذي ١٣١٢٩ لتجميد أصول طالبان.

(٤٧) مقابلة مع المؤلفة في الثالث عشر من يوليو عام ٢٠٠٤

(48) Joint Inquiry, S08-309.

(49) Clarke, 192-193, 216-217.

(50) Joint Inquiry, 117.

(٥١) المرجع السابق، ص ١١٣

(٥٢) المرجع السابق

(٥٣) المرجع السابق، ص ١١٤

(54) Interview by author, August 13, 2004.

(55) Joint Inquiry, 114.

(٥٦) المرجع السابق، ص ٢٦١

(٥٧)المرجع السابق، ص ٢٢١

(٥٨) لمرجع السابق، ص ٩٨

(59) Rashid,Ahmed Taliban: Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia (London: IB Tauris, 2000), 135.

(60) Joint Inquiry, 256.

(٦١) المرجع السابق، ص ٢٣٠

(٦٢) المرجع السابق، ص ٥

(٦٣) المرجع السابق، ص ١١٩. تشمل العشرة: الاعتقال والترحيل والتسليم والمقاضاة (وزارة العدل)، والإبطال (وكالة الاستخبارات المركزية)، والتعاون الدولي (الخارجية)، ومنع حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل (مجلس الأمن القومي)، وإدارة النتائج (الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ)، وأمن المواصلات (وزارة النقل)، وحماية البنية التحتية المهمة وأنظمة الفضاء الإلكتروني (مجلس الأمن القومي)، واستمرارية العمليات (مجلس الأمن القومي)، ومكافحة التهديد الإرهابي الخارجي في الولايات المتحدة (وزارة العدل)، وحماية الأمريكيين في الخارج (وزارتا الدفاع والخارجية).

(64) Vice President Al Gore chairman, White House Commission on Aviation Safety and Security, Final Report to President Clinton (February 12, 1997), http:// www.fas.org/ irp/threat/212fin~l.html (accessed March 13,2004).

(65) PDD 63 on Infrastructure, May 1998, http://www.uhuh.com/laws/pdd63.htmtl PDD%2063%20White%20Paper%20May%2 022,%201988 (accessed January 4, 2004).

(66) Prepared testimony, by former national security adviser Samuel L. Berger to the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States (March 24, 2004), http://www.msnbc.msn.com/id/ 459S926/.

(67) Coll, Ghost Wars, 482.

(68) Clarke, 211.

(69) Joint Inquiry, 195-200. Information also taken from talking points drafted for Berger's testimony to congressional inquiries.

(70) Clarke, 211-213.

(71) Joint Inquiry, 201.

(72) Clarke, 211-212.

(73) Albright, Madam Secretary, 369.

(٧٤) المرجع السابق.

(75) Gellman.

(76) Rubin, Barnett R., "The Flash Point Where Afghanistan Meets Pakistan," International Herald Tribune, http://www.iht.com/ articles/124546.html.

(77) Rashid, 139.

(78) "Troubled Trip to Pakistan," editorial, New Tork Times, March 8, 2000, A28.

(79) Benjamin, 323.

(80) Thompson, Paul, 9/11 Timeline, Center for

Cooperative Research, http://www

.cooperativeresearch.org/searchResults.jsp

?searchtext=USS+Cole&events=on&

entities=on&articles=on&topics=on&

timelines=on&projects=on&titles=on&

descriptions=on&dosearch=on&search=

+Go+.

(81) Joint Inquiry, 208.

(٨٢) نص القرار متوفر على:

http:// www.un.int/usa/sresl267.htm.

(٨٢) امتنعت كل من الصين وماليزيا عن التصويت على القرار بناءً على معارضة عامة العقوبات ومناقشة الشئون الداخلية لأى بلد. فالصين وبلدان أخرى تشعر بقلق من احتمال تحقيق الأمم المتحدة فى انتهاكاتها كذلك.

الفصل الثامن

فشل البقاء فى حالة حرب

سوف تقضون وقتًا أطول من أية قضية أخرى فيما يتعلق بالقاعدة.

- إيجاز مقدَّم إلى كوندوليزا رايس كتبه صمويل برجر، يناير ٢٠٠١

تولى چورچ بوش منصبه فى يناير من عام ٢٠٠١، عندما كان يجرى التخطيط لهجمات الحادى عشر من سبتمبر. وما زال سبب فشل الفريق الجديد فى أخذ التهديد مأخذ الجد كما كان ينبغى أمرًا يصعب فهمه. فالبطء وعدم الإلحاح الذى قاربت به إدارة بوش التهديد الإرهابى قبل الحادى عشر من سبتمبر يتناقض تناقضًا هائلاً مع الرد السريع والقوى على القاعدة عقب التفجيرات مباشرةً - صوت الطمأنينة والقيادة الخاص إلى الجمهور الأمريكى المصدوم، وإنشاء التحالف الدولى واستغلاله والاندفاع السريع داخل أفغانستان، والخطوات السريعة بالقدر نفسه لإشراك الأمم المتحدة، وإعادة حكومة البلاد مرة أخرى إلى شعبها. وأبسط تفسير هو أنه لفترة قصيرة نحت الإدارةُ السياسةَ جانبًا وركزت على خطر الإرهاب.

ومع ذلك فإن ما لم يقدمه الحادى عشر من سبتمبر كان التغيير الدائم فى النسق العقلى نفسه الذى سمح بعدم ملاحظة الكثير جدًا من التحذيرات قبل الحادى عشر من سبتمبر - وهو تأكُّد المهيمنين من أن قوة أمريكا العسكرية، بمفردها إلى حد كبير، يمكنها الحفاظ على أمان أمريكا. وأصبح هذا التأكد نفسه، الذى أعاقنا فى الشهور

المهمة السابقة للحادى عشر من سبتمبر، مشكلةً لا بد من التعامل معها بعد الإطاحة بطالبان. وأدى التمسك بخرافة المهيمنين إلى فشل خطير، بما فى ذلك الفرص الضائعة التى كان يمكن أن تحدث المزيد للقضاء على خطر الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية. وأدى بغضها لبناء الدول إلى أخطاء فى السعى لبناء أفغانستان لتصبح مجتمعًا مسالمًا بحق، بل وديمقراطيًا لا تنشأ فيه تهديدات ضد مواطنيه - أو ضدنا. ولو تعلم المهيمنون درس الحادى عشر من سبتمبر - وهو أن أمريكا لا يمكنها حماية نفسها بمفردها - لتجنبت الإدارة الكثير من الأخطاء باهظة الثمن فى حرب العراق، ونجحت فى معالجة التهديدات المتزايدة من كوريا الشمالية وإيران، ولأقنعت عدداً أكبر فى العالم السير على خطانا.

ما الذى ستتمنين حينذاك لو أنك قمتِ به بالفعل؟

بما أن نتيجة انتخابات عام ٢٠٠٠ الرئاسية ظلت موضع شك حتى الثالث عشر من ديسمبر، فقد أضاع چورچ دابليو بوش نصف فترته الانتقالية فى الاستعداد للمنصب. إلا أنه خلال المعارك القانونية بشأن انتخابات فلوريدا، كان بوش قد جمع فريقًا للفترة الانتقالية. وما إن تدخلت المحكمة العليا وأعطت الرئاسة لبوش، بدأ كلينتون وإدارته إعطاء المعلومات للفريق الجديد. ويتذكر برجر قائلاً: أخبرت رايس أن القضية رقم واحد التى ستتناولها هى الإرهاب، والقاعدة على وجه الخصوص. وضممت إيجاز ديك كلارك عن التهديدات المتعدية للقوميات وقلت بشكل خاص: كوندى، أنا هنا لتأكيد أهمية هذا الأمر. وقد فعلت كل ما يمكننى لأوضح لها أن عليهم أن يهتموا. لكن هؤلاء كانوا أشخاصًا خارج الحكومة منذ سنوات، فى بعض الحالات منذ الثمانينيات، ولا يفهمون ظاهرة إرهاب جهات غير الدولة. فهم يمكنهم فقط تخيل الإرهاب الذى ترعاه الدولة. ولم يكن بإمكانهم فهم حقيقة أن الأشخاص الموجودين داخل الكهوف من ذوى اللحى يمكنهم إيذاءنا.[1] كما التقى برجر على انفراد مع رايس لنقل الرسالة نفسها.

على الرغم من ذلك، فعندما تولى بوش منصبه كان لديه هو ومستشاروه أولويات أخرى. وكشأن معظم الرؤساء الجدد، احتاجت الإدارة لشهور لإجراء المراجعات السياسية، حيث كانت ترغب فى تحديد مسارها. وكانت الأولوية بالنسبة للفريق الجديد هى بناء دفاعى صاروخى قومى، واحتواء الصين باعتبارها تهديداً صاعداً، وإقامة علاقة مع حلفاء أمريكا.

على الرغم من تحذير فريق الأمن القومى التابع لكلينتون من التهديد العاجل الصادر عن بن لادن، لم يبدأ مستشارو بوش مراجعتهم الأساسية لمكافحة الإرهاب حتى أبريل من عام ٢٠٠١ وبحلول الحادى عشر من سبتمبر، كان لا يزال على الإدارة الانتهاء من مراجعتها للإرهاب وكيفية التعامل مع الخطر الوشيك الذى يمثله بن لادن للولايات المتحدة.[٢] وبينما احتفظت رايس بالرجل المكلَّف من كلينتون بملف الإرهاب، ريتشارد كلارك، ضمن العاملين معها فى مجلس الأمن القومى، فقد خفضت درجته وجردته من مقعده على طاولة المدراء، مما يثير تساؤلاً عما إذا كانت ترغب فى الإبقاء على كل ملف كلارك العريض عن الإرهاب فى البيت الأبيض أم لا.[٣] ووجد تحقيق الكونجرس المشترك فى عام ٢٠٠٢ أنه "ربما حدث تراجع كبير فى سياسة مكافحة الإرهاب فى أواخر عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١. وكان جزء من هذا على أقل تقدير يعود إلى وضع كلارك غير الثابت باعتباره منسقًا قوميًا لمكافحة الإرهاب وتفويضه غير المؤكد لتنسيق سياسة إدارة بوش بشأن الإرهاب، وبشأن بن لادن على وجه التحديد."[٤]

بحثت المراجعة السياسية الطريقة التى يمكن بها لإدارة بوش اتخاذ موقف أكثر صرامة ضد بن لادن. وكان الهدف هو الانتقال إلى ما بعد سياسة كلينتون الخاصة بـ"الاحتواء والمقاضاة الجنائية ورد محدود على هجمات بعينها"، كما وصف المسئولون الجدد بسخرية جهود كلينتون لمكافحة الإرهاب. وبدلاً من ذلك سعوا إلى طريقة غير محددة بعد لمحاولة "دحر" القاعدة.[٥] وعلى الرغم من مطالبة كلارك العاجلة بعقد اجتماع للجنة المدراء بشأن هذه القضية، فقد أصرت رايس على أن يجعل كلارك

النواب يراجعون القضية أولاً. ولخص كلارك الأمر بقوله: "كانت لجنة المدراء مجتمعة بجدول أعمال كامل وتراكم الأعمال غير المنجزة الخاص بقضايا بوش ذات الأولوية، وهي معاهدة الحد من الصواريخ البالستية واتفاقية كيوتو الخاصة بالبيئة والعراق. ولم يكن هناك وقت للإرهاب."(٦)

لم تُعقَد أول لجنة نواب بشأن الإرهاب حتى الثلاثين من أبريل. ويقول كلارك إنه في ذلك الاجتماع لم يركز وكيل وزارة الدفاع بول وولفويتز على التهديد الصريح الذي يمثله بن لادن وأوضحه كلارك، بل على العراق. "أنا لا أفهم فحسب لماذا نبدأ بالحديث عن هذا الرجل بن لادن ... هناك آخرون [يهددون الولايات المتحدة] كذلك، بالقدر نفسه على الأقل. الإرهاب العراقي على سبيل المثال." ورداً على قول كلارك ووكيل وكالة الاستخبارات المركزية بأنه ليس هناك إرهاب يرعاه العراقيون موجه للولايات المتحدة منذ الرد الأمريكي في عام ١٩٩٣ على محاولة اغتيال الرئيس السابق بوش، رد وولفويتز بأن المسئولين أعطوا بن لادن "ما هو أكثر مما يجب من الشرف. فهو لم يستطع أن يفعل كل تلك الأشياء مثل الهجوم على نيويورك في عام ١٩٩٣ دون دولة راعية. ومجرد فشل مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية في العثور على الصلات لا يعني أنها غير موجودة."(٧)

استغرق النواب الفترة حتى أغسطس كي يعدوا خيارات لرأي المدراء، حيث وزعوا ورقة خيارات على المدراء للتعليق عليها في الثالث عشر من أغسطس عام ٢٠٠١. ووعياً من المدراء بتهديد القاعدة، فقد حاولوا الاجتماع في منتصف أغسطس للاتفاق على سياسة؛ ومع ذلك لم يتقرر موعد الاجتماع حتى الرابع من سبتمبر من عام ٢٠٠١(٨) وفي التاريخ المحدد اجتمع المدراء لأول مرة لمناقشة المقاربة الجديدة، بعد ثمانية أشهر من عمر الإدارة.

عرض إيجاز ريتشارد كلارك ومقترحاته الكثير من الأفكار التي كان يدافع عنها في السنوات الأخيرة. فقد كان يؤيد استراتيجية ثلاثية للقضاء على القاعدة. وشملت المقاربة تسليح التحالف الشمالي، وتعبئة مقاتلين معادين لبن لادن في أوزبكستان،

وتسليح طائرات بلا طيار طولها تسعة وأربعون قدمًا ووزنها تسعمائة وخمسون رطلاً مزودة بكاميرات ڤيديو وأشعة تحت الحمراء دقيقة للبحث عن بن لادن ومهاجمته. إلا أنه كما كان الحال مع فريق كلينتون، كانت الخطة الثلاثية موضع خلاف ولم تحظَ إلا بقدر ضئيل جداً من التأييد من وكالة الاستخبارات المركزية والمدراء.[٩] وكجزء من مناقشات أوسع بخصوص سياسة الإدارة الجديدة لمكافحة الإرهاب، كانت الإدارة تميل إلى زيادة سلطة وكالة الاستخبارات المركزية كي تقوم بتحقيقات سرية عندما وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر.[١٠]

انتهى اجتماع المدراء في الرابع من سبتمبر دون أية قرارات بشأن كيفية مواجهة تهديد بن لادن المتزايد. وحث كلارك مستشارة الأمن القومي رايس، رئيسة الاجتماع، على بحث ما يمكن أن تشعر به إذا قتلت القاعدة مئات الأمريكيين. وسألها "ما الذى ستتمنين حينذاك لو أنك قمتِ به بالفعل؟" ومع ذلك فقد كان الاجتماع، كما يقول كلارك، مخيبًا للآمال. ومرة أخرى، حض المسئولون، وبالأخص وزير الدفاع دونالد رامسفلد، على اتخاذ إجراء ما، ليس بشأن القاعدة، وإنما بشأن العراق. ومع ذلك فقد أكدت وكالة الاستخبارات المركزية أنها "لم تجد دولاراً واحداً فى أى برنامج آخر لتحويله إلى الجهد المضاد للقاعدة"، على الرغم من حقيقة أن تينت كان قد أبلغ كلارك أنه يشعر بأن هجومًا فى سبيله للوقوع، قائلاً: "سوف يكون هجومًا كبيرًا."[١١] وكانت وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع تتجادلان بشأن من يدير برنامج Predator. ولم يتوصل المدراء إلى اتفاق بشأن سياسة ملاحقة القاعدة. وانتهى الاجتماع بأن طلبت رايس من كلارك إرسال توجيه سياسى بشأن القاعدة إلى الرئيس.[١٢]

وهكذا عندما وقعت هجمات الحادى عشر من سبتمبر لم يكن لدى إدارة بوش سياسة شاملة لمكافحة التهديد الإرهابى، على الرغم من الدلائل المتزايدة على أن هناك هجومًا وشيكًا ضد أمريكا.[١٣]

التهديد يتجمـع

خلال فصل الربيع من عام ٢٠٠١ تلقت الولايات المتحدة تقارير تحذر بشكل كبير من أن القاعدة تخطط لهجوم ضد أمريكا. ورداً على ذلك، وأثناء الشهور الثمانية الأولى فى الحكم، اتخذ مسئولو إدارة بوش عدداً من الخطوات المحدودة للإنذار بالخطر بشأن التهديدات المحتملة وللقبض على الإرهابيين المشتبه بهم. وفيما بين يناير وسبتمبر، أصدرت الإدارة تسعة تحذيرات، كانت خمسة منها عالمية. وكانت ثلاثة من التحذيرات فيما بين مايو وأغسطس من عام ٢٠٠١. وفى كل حالة كانت التحذيرات غير محددة وتشير فقط إلى تهديدات معقولة دون أية معلومات محددة.(١٤)

كان معظم المسئولين الأمريكيين يفترضون أن الهجمات سوف تقع فى الخارج. وأصدرت وزارة الخارجية تحذيرات خاصة بالسفر فى أنحاء العالم، وحذرت إدارة الطيران الفدرالية من مؤامرة محتملة لخطف الطائرات. وأصدرت وزارة الدفاع أربعة تقارير تحذر من الإرهاب، محذرة قوات الجيش الأمريكى فى المقام الأول من دلائل على أن شبكة بن لادن تخطط لعملية إرهابية قريبة الحدوث ضد الولايات المتحدة. وظل الجنود فى الخليج الفارسى فى حالة الاستنفار "د".(١٥)

مع زيادة التقارير عن هجمات القاعدة الوشيكة فى ربيع وصيف عام ٢٠٠١، كثفت الإدارة تركيزها على القيام بالهجمات المحتملة ومنعها. وعملاً مع مكتب التحقيقات الفدرالى وخدمات الاتصال الخارجى، نجحت الولايات المتحد فى منع هجمات على السفارات الأمريكية فى باريس وألبانيا واليمن، ومنشآت أمريكية فى المملكة العربية السعودية، وعمليات خطف مواطنين أمريكيين. ويقول تينت مدير وكالة الاستخبارات المركزية إن الولايات المتحدة اتصلت بعشرين بلداً بها أهداف محددة خاصة بالتعطيل والحث على الاعتقالات.(١٦)

واصلت وزارة الخارجية، دون تحقيق نجاح، حض طالبان على تسليم بن لادن. فعلى سبيل المثال، فى السادس والعشرين من يونيو عام ٢٠٠١ حذرت الوزارة

ممثلي طالبان في باكستان من أن طالبان ستُحمَّل مسئولية الهجمات الإرهابية التي ينفذها بن لادن أو القاعدة وأشارت بشكل خاص إلى تهديدات الأمريكيين الصادرة من أفغانستان.(١٧)

في الخامس والعشرين من يونيو، أصدر مجتمع الاستخبارات تقريراً عن تهديد إرهابي يحذر وكالات الحكومة من أن هناك احتمالاً كبيراً لوقوع هجوم إرهابي وشيك يشنه المتطرفون السُّنة المرتبطين بالقاعدة سيؤدي إلى خسائر عديدة ضد المصالح الأمريكية في الخارج. وفي أوائل يوليو أكد إيجاز أُعد لكبار المسئولين الحكوميين أنه "بناءً على مراجعة للبلاغات من كل المصادر على مدى الشهور الخمسة الأخيرة، فإننا نعتقد أن [بن لادن] سوف يشن هجوماً إرهابياً كبيراً ضد المصالح الأمريكية أو الإسرائيلية أو كليهما خلال الأسابيع المقبلة. وسوف يكون الهجوم مذهلاً ومقصوداً به إحداث خسائر ضخمة في المنشآت أو المصالح الأمريكية. وقد تم الإعداد للهجوم. وسوف يقع الهجوم مع قدر قليل من التنبيه أو بلا تنبيه."(١٨)

عملت وكالة الاستخبارات المركزية ساعات إضافية في محاولة للتنسيق مع أجهزة الاستخبارات الأخرى للحصول على المعلومات. وكما أوضح ريتشارد أرميتاج وكيل وزارة الخارجية، فإن چورچ تينت "كان في كل مكان يدق على كل مكتب، بالمعنى الحرفي للكلمة، قائلاً: 'هناك شيء يحدث، هذا مستوى غير مسبوق من معلومات التهديد.' لم يكن يعلم أين سيقع، لكنه كان يعرف أنه آتٍ."(١٩)

بن لادن يخطط بنشاط ضد أهداف أمريكية

كانت أحد الأخطاء الرئيسية في فترة ما قبل الحادي عشر من سبتمبر هو أن المسئولين الأمريكيين لم يبحثوا بجدية أي هجوم داخل الأراضي الأمريكية على أنه همٌ حقيقي. وقال چورچ تينت في عام ٢٠٠٢ معترفاً: "في الأساس، كنا جميعاً نعتقد أنه لن يحدث أبداً. كنا مشغولين جداً في الخارج. ... وهم كانوا ينظرون إلى هنا طوال

الوقت ويخططون باطراد فيما يتعلق بما يفعلونه. وبذلك كانوا يعملون على جبهتين." وقال مساعد مدير مكتب التحقيقات الفدرالي لمكافحة الإرهاب في ذلك الحين إن المعلومات الاستخباراتية التي كان يراها أدت بها إلى الاعتقاد باحتمال كبير، "٩٨ بالمائة"، أن الهجوم سوف يقع في الخارج.(٢٠)

تجعل مراجعة المعلومات المتاحة قبل الحادي عشر من سبتمبر من الصعب فهم كيف ساد هذا الاعتقاد بين واضعي السياسات في مواجهة أدلة كثيرة على العكس منه. وفي الأعوام الثمانية فيما بين هجومي مركز التجارة العالمي، ترك بن لادن أدلة كثيرة على أنه يعتزم ضرب الولايات المتحدة في عقر دارها. وبالإضافة إلى الاكتشاف الذي تم عبر السنين لصلات بن لادن بالمتورطين في هجوم عام ١٩٩٣ على مركز التجارة العالمي وفتواه وغير ذلك من تهديدات، كانت مؤامرة الألفية إعلانًا واضحًا عن عزمه ضرب أمريكا.

بالإضافة إلى ذلك، واعتبارًا من عام ١٩٨٨، تلقت الحكومة الأمريكية سيلاً مطردًا من المعلومات الاستخباراتية التي تشير إلى أن بن لادن يعتزم مهاجمة الولايات المتحدة في عقر دارها. وفي أكتوبر من عام ١٩٩٨، تلقت الولايات المتحدة معلومات تفيد بأن القاعدة تحاول إنشاء خلية نشطة داخل الولايات المتحدة، وهو ما يشير إلى السعي لتجنيد الإسلامويين من المواطنين الأمريكيين والمغتربين المقيمين في الولايات المتحدة القادمين من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبعد وقت قصير من مؤتمر بن لادن الصحفي في عام ١٩٩٨ الذي هدد فيه بنقل الحرب إلى داخل أمريكا، حصل مجتمع الاستخبارات على معلومات من مصادر متعددة تفيد بأن بن لادن كان يبحث شن هجمات داخل الولايات المتحدة، بما في ذلك واشنطن العاصمة ومدينة نيويورك؛ وجرى توزيع المعلومات في أنحاء مجتمع الاستخبارات وعلى واضعي السياسات الأمريكيين.

الكثير من هذه التقارير لم يؤخذ مأخذ الجد على النحو الذي كان يجب أن يتم به، لأنها لم تتضمن معلومات محددة فيما يتعلق بأين ومتى وكيف قد يقع هجوم إرهابي،

ولم يكن هناك ما يعززها. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن المسئولون يعتقدون أن الإرهابيين سوف يضربون ضربتهم فى الداخل. لكن الجزء الأكبر من التقارير كان ينبغى أن ينبه المسئولين الأمريكيين إلى الخطر المتزايد. والواقع أنه مع نهاية عام ١٩٩٨ كان تقدير مجتمع الاستخبارات هو أن بن لادن كان "يخطط بنشاط ضد أهداف أمريكية".

زادت مؤشرات الهجوم على التراب الأمريكى بشكل كبير فى الثمانية شهور الأولى من إدارة بوش. وفى مارس من عام ٢٠٠١، زعمت مصادر استخباراتية أن مجموعة من أفراد بن لادن تخطط لتنظيم هجوم غير محدد داخل الولايات المتحدة فى أبريل من عام ٢٠٠١ وفى ذلك الشهر نفسه، تلقت السلطات معلومات عن أنواع الأهداف التى قد تضربها القاعدة. وتضمنت القائمة تمثال الحرية وناطحات سحاب وموانئ ومطارات ومحطات توليد طاقة نووية.[٢٢] وفيما بين مايو ويوليو، أورد مجلس الأمن القومى ثلاثة وثلاثين اتصالاً تشير إلى هجوم إرهابى وشيك. وكان أحدها يُعتقَد أنه ربما يمثل إشارة للمضى قُدُمًا فى العمليات الإرهابية. ومع ذلك، فلم يكن واضحًا أن أى أشخاص متورطين فى الاتصالات التى جرى اعتراضها لديه معلومات أصلية عن أين ومتى وكيف يمكن أن يحدث الهجوم، مما يلقى بظلال من الشك على مدى إلحاح التهديد.

خلال ربيع وصيف عام ٢٠٠١، كشف مجتمع الاستخبارات عن زيادة فى المعلومات التى تشير إلى أن بن لادن والقاعدة يعتزمان توجيه ضربة ضد المصالح الأمريكية فى المستقبل القريب جداً. وفى شهر يونيو، كانت هناك معلومات عن اختفاء أفراد رئيسيين فى تنظيم بن لادن، بينما كان آخرون يستعدون لنيل الشهادة، وفى يوليو، أصبحت لجنة مكافحة الإرهاب على علم بشخص كان موجوداً منذ وقت قريب فى أفغانستان يقول: "الجميع يتحدثون عن هجوم وشيك." ووصفت بعض التقارير زيادة التهديد بأنها غير مسبوقة. وبينما لم تقدم التقارير أية تفاصيل محددة يمكن

التصرف بمقتضاها، فقد كان هناك "العديد من الدلائل على هجوم إرهابي وشيك، وقد أشار بعضها بشكل محدد إلى الولايات المتحدة على أنها الهدف."[٢٣]

وفي إجراء يتناقض بشكل صريح مع المزاعم القائلة بأنه لم يكن يعلم أن القاعدة سوف توجه ضربة داخل البلاد، خلال صيف عام ٢٠٠١، وزع مجتمع الاستخبارات معلومات على مجموعة كبيرة من كبار المسئولين الحكوميين في الوكالات الفدرالية والقيادات العسكرية بشأن احتمال الهجمات الإرهابية الوشيكة داخل الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، في الثاني من يوليو عام ٢٠٠١، حذّر مكتب التحقيقات الفدرالي وكالات تنفيذ القانون على المستوى الفدرالي والولاياتي والمحلي من الإبلاغ المتزايد عن الخطر بشأن مجموعات متحالفة مع بن لادن أو متعاطفة معه. وفي أعقاب مراجعة مجموعة مكافحة الإرهاب التابعة للبيت الأبيض للكوارث المحتملة، صدر تحذير إلى كل وكالات تنفيذ القانون المحلية بشأن احتمال هجوم وشيك، خاصةً مع اقتراب عطلة الرابع من يوليو. وعُقِد اجتماع في الخامس من يوليو بين وكالات تنفيذ القانون المحلية ومكتب التحقيقات الفدرالي والجمارك وإدارة الطيران الفدرالية وخفر السواحل والخدمة المدنية بالبيت الأبيض جرى فيه التأكد من أن مراحل تخطيط الهجوم مازالت قيد الإعداد.[٢٤]

بل إن مكتب التحقيقات الفدرالي طلب زيادة سلطة استخدام المراقبة على الأفراد الذين تربطهم صلات معقولة بالقاعدة. ومع ذلك فإنه حتى الحادي عشر من سبتمبر كان المكتب يؤكد أن غالبية التقارير تشير إلى أن هجمات سوف تقع ضد أهداف أمريكية وأن المكتب ليس لديه معلومات تشير إلى تهديد يمكن تصديقه بشن هجوم إرهابي داخل الولايات المتحدة، على الرغم من أن المكتب كان يضيف باستمرار التحذير من أن هذا الاحتمال لا يمكن التقليل من شأنه.[٢٥]

في شهري يوليو وأغسطس من عام ٢٠٠١، اكتشف مسئولو مكتب التحقيقات الفدرالي اليقظين أدلة على هجمات الحادي عشر من سبتمبر الوشيكة، إلا أن المفجع هو أن العمل البيروقراطي غير المتقن منع المسئولين من تجميع خيوط المؤامرة. وفي

العاشر من يوليو أرسل عميل للمكتب مقيم في مكتب فينكس الميداني مذكرة إلى مقر المكتب الرئيسي يحث فيها على إجراء تحقيق للتقارير التي تتحدث عن متشددين إسلاميين يتلقون تدريبًا في مدارس الطيران الأمريكية.[٢٦] وحددت المذكرة، التي ربما كانت أقوى تقدم في مؤامرة الحادي عشر من سبتمبر، الخطوط العامة لمعلومات العميل "المستقاة من المصدر الأول" الخاصة بمبادرة بن لادن لإرسال أفراد إلى الولايات المتحدة للحصول على دروس في الطيران. وأشار العميل إلى أن "عددًا كبيرًا من الأفراد، يستحق تحقيق مكتب التحقيقات الفدرالي، ربما يمارسون في المستقبل نشاطًا إرهابيًا بالطائرات" وينبغي إجراء تحقيق بشأنهم. وأوصت المذكرة، التي أرسلت عبر "الاتصال الإلكتروني" إلى أربعة من العاملين في وحدة المتطرفين المتشددين بمكتب التحقيقات الفدرالي ومحللين في وحدة تحقيقات بن لادن الاستقصائية بمقر المكتب الرئيسي وعميلين في فرقة الإرهاب الدولي بنيويورك، بأن ينبه المركز الرئيسي كل مدارس الطيران المدني داخل الولايات المتحدة باختراق القاعدة المحتمل، وكذلك البحث عن سلطة للتحقيق في معلومات تأشيرات الدخول الخاصة بالطلاب الذين يسعون للالتحاق بمدارس الطيران.[٢٧]

ومع ذلك، فقد جرى تجاهل المذكرة تمامًا. فهي لم تُرسَل إلى وحدة التحليل بمكتب التحقيقات الفدرالي أو وكالة الاستخبارات المركزية. وثلاثة فقط من العملاء الثمانية الذين تسلموا المذكرة تذكروا أنهم قرأوها بالفعل.[٢٨] ولم يرَ رئيس وحدة الأصوليين المتشددين المذكرة حتى ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وقد أبلغ التحقيق المشترك أن المذكرة "كان ينبغي توزيعها على كل المكاتب الميدانية وعلى الوكالات الشقيقة، وكان ينبغي أن تثير مقاربة تحليلية أكثر اتساعًا."[٢٩] بل إن كاتب المذكرة أدرك وقت كتابة هذا الكلام أن مذكرته ربما لم تلقَ انتباهًا من المركز الرئيسي. فالمذكرة لم تطلق إنذارات هناك، وهو ما يعود في جزء منه إلى أن العملاء كانوا يعلمون أن الأشخاص المتصلين بالقاعدة قد تلقوا تدريبًا بالفعل في الولايات المتحدة. ذلك أنه قبل الحادي عشر من سبتمبر كان الكثير من العملاء يعتقدون أن بن لادن كان

بحاجة إلى طيارين لقيادة الطائرات التى كان قد اشتراها فى الولايات المتحدة لنقل الرجال والمواد.[٢٠]

ظهر الدليل الرئيسى الثانى فى السادس عشر من أغسطس عام ٢٠٠١، عندما اعتقلت إدارة الهجرة والجنسية زكريا موسوى فى منيابوليس بولاية مينيسوتا. وكان تصرفه قد أثار الشكوك بشأن سبب تعلمه قيادة طائرة تجارية كبيرة. واتصلت مدرسة الطيران المحلية بمكتب التحقيقات الفدرالى المحلى الذى اعتقد أن موسوى ربما كان يعتزم خطف طائرة وطلب من واشنطن تصريحًا للحصول على أمر بتفتيش متعلقات موسوى. لكن المقر الرئيسى لمكتب التحقيقات الفدرالى رفض الطلب، قائلاً إنه ليس هناك ما يكفى من الأدلة لإصدار أمر التفتيش.

بحلول شهر يوليو من عام ٢٠٠١، كان الإبلاغ عن التهديد قد بدأ يقل بالفعل. وافترض مسئولون كثيرون أن الهجمات كان مخطط لها احتفالات الرابع من يوليو، ولذلك تنفسوا الصعداء عندما مرت العطلة القومية دون وقوع حادث. وبحلول شهر أغسطس تلاشى جزء كبير من "الثرثرة" الاستخباراتية بشأن النشاط الإرهابى. على الرغم من أنه قُدِّم لكبار المسئولين الحكوميين فى أغسطس من عام ٢٠٠١ تقريرٌ يفيد بأن أعضاء القاعدة، بمن فيهم بعض المواطنين الأمريكيين، أقاموا فى الولايات المتحدة لسنوات، أو سافروا إلى هناك، وأورد التقرير معلومات غير مؤكدة عن رغبة بن لادن فى خطف طائرات لإطلاق سراح المتطرفين المحتجزين فى الولايات المتحدة. وفى العاشر من سبتمبر، اعترضت وكالة التنصت التابعة للدولة، وكالة الأمن القومى، اتصالين يوحيان بنشاط إرهابى وشيك، لكنهما لم تترجما إلى الإنجليزية وتُنشرا قبل الثانى عشر من سبتمبر.[٣١]

أدت بضعة اعتقالات لأفراد من القاعدة فى الخليج الفارسى، مقرونةً بمرور الرابع من يوليو دون وقوع أحداث، إلى اعتقاد كثيرين فى الحكومة خطأً بأن مؤامرات القاعدة قد أُحبِطت. واستطاع الرئيس وكبار معاونيه الذهاب إلى عطلاتهم الصيفية المعتادة.[٣٢]

لم يكن أحد يتوقع استخدام طائرة كصاروخ

فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر، دافعت مستشارة الأمن القومى كوندوليزا رايس عن تراخي إدارتها قبل هجمات الإرهابيين قائلةً: "لا أرى أن أحداً توقع أن يأخذ هؤلاء الأشخاص أنفسهم طائرة ويصدمون بها مركز التجارة العالمى ... أى أنهم سيستخدمون طائرة كصاروخ."(٣٣) ومع ذلك، فقد كان مجتمع الاستخبارات قد أصدر قبل الحادى عشر من سبتمبر تقارير عديدة على مدى فترة امتدت لسبع سنوات تشير إلى أن الإرهابيين قد يستخدمون الطائرات كأسلحة. ومع أن مصداقية المصادر كانت موضع شك فى بعض الأحيان وكثيراً ما كانت المعلومات ناقصة وسطحية، فقد أوضحت التقارير عبر الزمن أن بعض الإرهابيين يبحثون الفكرة بجدية باعتبارها احتمالاً.

كانت أول مرة يُعرَف فيها أن الإرهابيين فكروا فى استخدام الطائرات كسلاح فى شهر سبتمبر من عام ١٩٩٤ عندما اختطف إرهابيو الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية طائرة إير فرانس فى الجزائر العاصمة وهددوا بإسقاطها فوق برج إيفل بباريس.(٣٤) وفى التقييم الاستخباراتى القومى لعام ١٩٩٥، أدرك محللو الاستخبارات أنه إذا "كان الإرهابيون العاملون داخل [الولايات المتحدة [يعملون بالمنهج نفسه، فسوف يحددون نقاط الضعف الخطيرة فى النظام الأمنى الخاص بالرحلات الداخلية". وأدخل التقرير تعديلاً فى عام ١٩٩٧، قائلاً إن الطيران المدنى "مازال هدفًا جذابًا إلى حد بعيد".(٣٥)

أشارت المعلومات التى تم الحصول عليها فى غارة ١٩٩٥، التى عطلت مؤامرة البُجنكة فى الفلبين، إلى اعتزام الإرهابيين إسقاط طائرة على المقر الرئيسى لوكالة الاستخبارات المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تلقت وكالات الاستخبارات معلومات تتعلق بهجوم انتحارى مزمع على البيت الأبيض. وفى وقت لاحق فى عام ١٩٩٦، كانت هناك تقارير تتعلق بمؤامرة إيرانية لخطف طائرة يابانية وإسقاطها فى تل أبيب.

وأشـارت تقـارير أخـرى فى عـام ١٩٩٧ إلى أن الإرهابيين اشتـروا طائرة بلا طيـار لاستخدامها فى الهجمات الإرهابية.

فى سبتمبر من عـام ١٩٩٨، تلقت الولايات المتحدة معلومات تفيد بأن عملية بن لادن التـاليـة قـد تنطوى على التـحليق بطائرة مـحـملة بالمتـفـجـرات إلى أحـد المطارات الأمريكية وتفجيرها. وفي نوفمبر من عام ١٩٩٨، خططت مجموعة إسلامية تركية، يُعتقد أنها كانت متعاونة مع بن لادن، لهجوم انتحارى لإسقاط طائرة محملة بالمتفجرات في مقبرة مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك أثناء الاحتفالات التى تجرى فى ذكرى وفـاته. وفـى مـارس من عـام ١٩٩٩، علمت الولايات المتحـدة بأمر مـؤامـرة ينفذهـا عـضـو أمـريكى بالقـاعدة بقيـادة طائرة شـراعيـة إلى قـصـر الرئاسة المصرى وتفجير المتفـجرات. وكان قد تلقى تدريباً على الطيـران الشراعي فى الولايات المتحدة.[٣٦]

فى تنبؤ غريب بالحادى عشر من سبتمبر، فى أغسطس من عام ١٩٩٨، تلقى مجتمع الاستخبارات معلومات بأن مجموعة من العرب غير معلومة الهوية تخطط لقيادة طائرة محملة بالمتفجرات من بلد أجنبى إلى مركز التجارة العالمى. ومع أن المعلومات نُقلت إلى مكتب التحقيقات الفدرالى وإدارة الطيران الفدرالية، فقد رأت الوكالتان أن المؤامـرة غيـر مرجـحـة، أو أنـها ستُكتـشف فى بلد أجنبى قبل وصـولهـا إلى الولايات المتـحدة. ولم يتـخـذ فـرع مكتب التـحـقيـقـات الفـدرالى فى نيـويورك أى إجـراء بشـأن المعلومات، وحفظها فحسب.

كان مجتمع الاستخبارات كثيراً ما يسمح للأفراد بدخول مكاتبه الميدانية دون مـوعـد سـابق وتقديم مـعلومـات لمسئـولى الاسـتـخـبـارات الأمـريكيين، حـيث يسـمـون "القـادمـون بلا مـوعـد". وفى أبريل من عـام ٢٠٠٠، ذهب أحـد هؤلاء إلى مـقـر مكتب التحقيقات الفدرالى فى نيوآرك بولاية نيو جيرزى، وأبلغ المسئولين عن مؤامرة بن لادن لخطف طائرة بوينج ٧٤٧، زاعماً معرفته بتكنيكات خطف الطائرة وأنه تلقى تدريباً على السلاح فى معسكر باكستانى. كما قال إنه سيلتقى بخمسة أو ستة أشخاص فى

الولايات المتحدة، كان بعضهم ممن يتدربون ليصبحوا طيارين قد تلقوا توجيهات للاستيلاء على طائرة والطيران بها إلى أفغانستان، أو تفجيرها إذا لم يمكنهم ذلك. وبعد عام، وفى أبريل من عام ٢٠٠١، قال مصدر إن بن لادن كان مهتمًا بالطيارين التجاريين كإرهابيين محتملين. ونبه المصدر إلى أنه ينبغي على الولايات المتحدة التركيز على تفجيرات السفارات فحسب، ذلك أن الإرهابيين يسعون إلى هجمات "مذهلة وصادمة"، وأن تفجير مركز التجارة العالمي الأول سيكون هو نوع الهجوم الذى سيصبح مرعبًا. ولأن المصدر كان يقدم تأملاً شخصيًا وليس معلومات موثقة، فلم يتم توزيع المعلومات داخل مجتمع الاستخبارات. وفى أغسطس من عام ٢٠٠١، حصل المسئولون الأمريكيون على معلومات عن مؤامرة لتفجير السفارة الأمريكية فى نيروبى من طائرة أو إسقاط طائرة داخلها.[٣٧]

قبل الحادى عشر من سبتمبر، فشل تينت ومدير مكتب التحقيقات الفدرالى لويس فريه وبقية مجتمع الاستخبارات في تجميع ذلك القدر الهائل من المعلومات المتاحة. وكما يبدو عليه الأمر من عدم معقولية إذا عدنا بالنظر إلى الوراء، لم يصدر مجتمع الاستخبارات أية تقديرات محددة لاحتمال استخدام الإرهابيين الطائرات كأسلحة، وظل واضعو السياسات الأمريكيين غير واعين بالتهديد المحتمل.[٣٨] وقبل الحادى عشر من سبتمبر لم يكن هناك سعى إلى تصنيف المعلومات المتعلقة باستخدام الطائرة كأسلحة على أنها تكتيك إرهابى، ولم يكن هناك طلب لمعلومات إضافية عن هذا التهديد، ولم يكن هناك بحث لاحتمال مهاجمة القاعدة أو أية مجموعة إرهابية أخرى لمهاجمة الولايات المتحدة أو المصالح الأمريكية بهذه الطريقة.

الواقع أن تقرير الإدارة الصادر فى ديسمبر من عام ٢٠٠٠ إلى الكونجرس، تلبية للمطالبة بقيام إدارة الطيران الفدرالية ومكتب التحقيقات الفدرالى بعمل تقديرات أمنية مشتركة للتهديد والتعرض للخطر فى المطارات المختارة عالية المخاطرة، ذكر أن بلاغات مجتمع الاستخبارات "لم تشر إلى أدلة خاصة بخطط تستهدف الطيران المدنى الداخلى. فقد ركز النشاط الإرهابى داخل الولايات المتحدة فى المقام الأول على

جمع الأموال وتجنيد أعضاء جدد ونشر الدعاية. وعلى الرغم من شن الإرهابيين الدوليين هجمات على التراب الأمريكي، فإن هذه الأفعال تمثل شذوذاً في استهدافها التقليدى الذى يركز على المصالح الأمريكية فى الخارج."[39] وقد شهد مستشار الأمن القومي السابق ساندى برجر وكوندوليزا رايس ووكيل وزارة الدفاع پول وولفويتز جميعًا فى عام ٢٠٠٢ بأنهم لم يُبلَّغوا بأية معلومات محددة عن التهديد تتعلق باستخدام الطائرات كأسلحة.[40]

فى ربيع عام ٢٠٠٤، أُستفيد كثيراً من تقرير فى ملخص الرئيس اليومي بتاريخ السادس من أغسطس عام ٢٠٠١ [41] فقد تضمن معلومات عن أساليب عمل بن لادن من منظور تاريخى يعود إلى عام ١٩٩٧ قائلاً إن "بن لادن يرغب منذ عام ١٩٩٧ فى تنظيم هجمات إرهابية فى الخارج على الولايات المتحدة". كما جاء فى التقرير:

> **أقام أفراد القاعدة - وبعضهم مواطنون أمريكيون - فى الولايات المتحدة منذ سنوات أو سافروا إليها، ومن الواضح أن المجموعة تحافظ على هيكل دعم قد يُعِين الهجمات. ... ولم نتمكن من إثبات ما ورد عن تهديد أكثر إثارة، كذلك الوارد من جهاز [جرى محو الاسم] فى عام ١٩٩٨ قائلاً إن بن لادن يرغب فى اختطاف طائرة أمريكية كى يطلق سراح "الشيخ الكفيف" عمر عبد الرحمن وغيره من المتطرفين المحتجزين فى أمريكا. وعلى الرغم من ذلك، تشير معلومات مكتب التحقيقات الفدرالى منذ ذلك الحين إلى أنماط من النشاط المثير للشك فى هذا البلد يتسق مع الإعداد لعمليات خطف طائرات أو غير ذلك من أنماط الهجمات، بما فى ذلك المراقبة الأخيرة للمبانى الفدرالية فى نيويورك. ويقوم مكتب التحقيقات الفدرالى على وجه التقريب بسبعين تحقيقًا ميدانيًا فى أنحاء الولايات المتحدة**

يعتبرها ذات صلة ببن لادن. وتحقق وكالات الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي في مكالمة تليفونية وردت إلى سفارتنا في الإمارات العربية المتحدة تفيد بأن مجموعة من مؤيدي بن لادن في الولايات المتحدة تخطط لهجمات بالمتفجرات.

سبب رؤية الرئيس بوش، القارئ الجيد لملخص الرئيس اليومي، التقرير دون اتخاذ قرار بشأنه أمر موضع قدر كبير من التأمل. فالملخص يتم إعداده خلال الليل بواسطة ضباط وكالة الاستخبارات المركزية ويُعرض على الرئيس ومجموعة منتقاة من كبار المسئولين الحكوميين كي يعطي محللي الوكالة المزيد من حرية وضع المعلومات الحساسة فيه، مع قدر أقل من الخوف من التسريبات. واعتباراً من الفترة الانتقالية في ليتل روك عام ١٩٩٢، كنت أتلقى الوثيقة ستة أيام في الأسبوع إلى أن غادرت البيت الأبيض في عام ١٩٩٧ ومعظم المواد طولها صفحة واحدة، أو ثلاث صفحات على الأكثر، والمقصود بها تنبيه الرئيس إلى المعلومات المهمة في أي مكان من العالم. ولم يكن بند السادس من أغسطس الخاص ببن لادن في التقرير أكثر إثارة للفزع من أشياء كثيرة أخرى يقرؤها الرئيس وكبار مستشاريه كل صباح. وكانت مواد التقرير، وهي أخبار سيئة في العادة، تتراوح بين الحيلولة دون وقوع الانقلابات، وتقارير عن مكونات أسلحة الدمار الشامل المفقودة، واستراتيجية الزعماء الأجانب بشأن استراتيجيات التفاوض المقبلة ونجاح العمليات العسكرية أو فشلها ومجموعة من التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وقد أضيف البند الأخير في عام ١٩٩٣ بناءً على طلب كلينتون. وتُعَد بعض البنود رداً على أسئلة الرئيس.

كان سعي بن لادن لمهاجمة أمريكا معروفاً لمعظم المسئولين؛ وبذلك لم يكن مفاجئاً أن هذا البند لم يطلق أجراس الإنذار على نحو خاص. والواقع أن إيجاز الرئيس اليومي أوضح أنه لا يمكن أن يؤكد المعلومات التي تفيد بأن بن لادن يرغب في خطف طائرات أمريكية. كما أنه أعطى انطباعاً بأن مكتب التحقيقات الفدرالي يعالج المشكلة، حيث قال إن الوكالة كانت تجري على وجه التقريب سبعين تحقيقاً، وهو الادعاء الذي

ثبت كذبه فيما بعد. فأثناء شهادته أمام لجنة الحادى عشر من سبتمبر، قال توم بيكارد القائم بأعمال مدير مكتب التحقيقات الفدرالي إن العدد سبعين يشير إلى الأفراد وليس القضايا كلها - وقد استطاع تقديم تفاصيل عن سبع وعشرين قضية فحسب - واقتضت التحقيقات مراقبة أنشطة جمع الأموال وإدارة المراقبة وليس تحقيقات كاملة.[٤٢] وبالإشارة إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي كانا يحققان في فيما ورد عن تخطيط مؤيدى بن لادن داخل الولايات المتحدة لهجمات بالمتفجرات، أوحى التقرير بأنه لم يكن هناك حاجة إلى إجراء عاجل. وكشأن كثير من ملخصات الرئيس اليومية المفزعة، فهي قد تكون حقيقية وقد لا تكون. وكان بوش قد أُبلِغ بالفعل مرارًا، بدءًا من رحيل فريق بوش فى عام ٢٠٠١، بأن بن لادن يرغب فى مهاجمة الولايات المتحدة. ولم يعطِ هذا التقرير بوش انطباعًا بأنه يوشك على النجاح في مسعاه.

المدهش هو أنه أثناء إدارة بوش لم تكن هناك خطة لمواجهة مجموعة تهديدات بن لادن للمصالح الأمريكية. وحتى إذا لم يكن بوش يصدق أن بن لادن سوف ينجح فى مهاجمة أمريكا، فليس هناك ما يبرر أنه وكبار مسئوليه لم يتخذوا طوال الثمانية أشهر الأولى لهم فى السلطة أى إجراء ضد ذلك الإرهابى وشبكته. وربما ما كان لمزيد من التركيز على التهديد أن يمنع وقوع الحادى عشر من سبتمبر، لكنه كان من الممكن أن يعطل أجزاء منه وينقذ بعض الأرواح.

على الرغم من ذلك القدر الهائل من المعلومات التى تشير إلى احتمال وقوع هجوم كتلك الهجمات التى وقعت يوم الحادى عشر من سبتمبر، فلم يتخيل كبار المسئولين تلك المؤامرة. إذ وقف الرئيس بوش على المنصة مع أرملة قائد إحدى طائرات الحادى عشر من سبتمبر فى مارس من عام ٢٠٠٤ وقال مؤكدًا: "لو علمت أن العدو سوف يستخدم الطائرات لضرب أمريكا، لمهاجمتنا، لاستخدمت كل مورد، وكل ميزة وكل سلطة من سلطات هذه الحكومة لحماية الشعب الأمريكى."[٤٣]

عندما أسقط تسعة عشر خاطفاً أربع طائرات فى الحادى عشر من سبتمبر فى أكثر الهجمات قتلاً فى تاريخ أمريكا، كان لدى المسئولين الأمريكيين معلومات لو كانوا نسقوها فيما بينهم لكان من المحتمل منع بعض الهجمات الإرهابية على الأقل. فلماذا وكيف فشلوا فى تحقيق الحد الأدنى من تلك المسئوليات؟

فشل البقاء فى حالة حرب

نبع الفشل في التنسيق وتحديد الأولويات والانتباه إلى التهديد من الحقيقة الأساسية التى تقول إنه في يوم الحادى عشر من سبتمبر لم تكن أمريكا فى حالة حرب مع القاعدة، على الرغم من أن بن لادن كان فى حالة حرب ضد أمريكا. وبذلك لم يضع مجتمع الاستخبارات قط تقييمًا للتهديد الذى تمثله شبكة بن لادن للمصالح الأمريكية فى الداخل أو الخارج، وكان جهد مكافحة الإرهاب يفتقر إلى المشاركة الكبيرة لعناصر مجتمع الاستخبارات خلاف وكالة الاستخبارات المركزية، ولم تكن أولويات الموارد والمعلومات الاستخباراتية متوازنة على نحو يمكن من التصدى لتهديد بن لادن، ولم يكن مكتب التحقيقات الفدرالى مشغولاً بالكامل قط فى مكافحة التهديد الذى تتعرض له أمريكا من القاعدة.[٤٤]

الواقع أنه على الرغم من إعلان وكالة الاستخبارات المركزية الحرب على بن لادن، فلم يكن المسئولون فى مكتب التحقيقات الفدرالى ووزارة الدفاع على مجرد علم بالإعلان. وكما لخص التحقيق المشترك المشكلة، فإنه "على الرغم من إدراك مجتمع الاستخبارات المتزايد بأن أفغانستان تفرز آلاف المتشددين، فلم تدمج الحكومة الأمريكية كل أدوات القوة والسياسة القوميتين - الدبلوماسية والاستخباراتية والاقتصادية والعسكرية - لمعالجة هذه المشكلة".[٤٥] وكان عدم القيام بذلك أوضح ما يكون فى مكتب التحقيقات الفدرالى.

خلال السنوات التي سبقت الحادي عشر من سبتمبر، وبينما حذر مجتمع الاستخبارات مراراً من أن القاعدة لديها القدرة والنية على تهديد حياة آلاف الأمريكيين وترغب في توجيه ضربة داخل الولايات المتحدة، ازداد دور مكتب التحقيقات الفدرالي في جهود مكافحة الإرهاب شيئًا فشيئًا. فقد جرت العادة على أن يحقق مكتب التحقيقات الفدرالي في كل الأعمال الإرهابية على الأراضي الأمريكية. بما في ذلك تفجير مركز التجارة العالمي في عام ١٩٩٣ وتفجير أوكلاهوما سيتي ودورة الألعاب الأوليمبية في عام ١٩٩٦. ومع تزايد تهديد القاعدة، تزايدت تهديدات الإرهاب العامة ضد الأمريكيين في الداخل. وهكذا جرت الاستعانة إلى حد كبير بموارد مكتب التحقيقات الفدرالي.

اتخذ مكتب التحقيقات الفدرالي خطوات مهمة لتحسين قدراته الخاصة بمكافحة الإرهاب خلال التسعينيات، بما في ذلك زيادة عدد الأفراد العاملين في مكافحة الإرهاب إلى أكثر من ضعفه وزيادة ميزانيته الخاصة بمكافحة الإرهاب إلى أكثر من ثلاثة أضعافها. وفي عام ١٩٩٩، جعل مكتب التحقيقات الفدرالي مكافحة الإرهاب قسماً منفصلاً في مقره الرئيسي، مما زاد من أهميتها داخل المكتب. كما أنه أنشأ وحدة عملياتية تركز على بن لادن. وبدأ المكتب اتصالات شخصية مع وكالة الاستخبارات المركزية وزاد من وضع ممثلي مكتب التحقيقات الفدرالي في السفارات الأمريكية في الخارج لتعميق قدرة المكتب على ربط التهديدات الداخلية والدولية.(٤٦)

جرى مد مجموعات العمل المشتركة الخاصة بالإرهاب، التي أُنشئت في الأصل لتحسين التنسيق بين مكتب التحقيقات الفدرالي وإدارة شرطة نيويورك، إلى مدن أخرى بعد الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي، وأُعطيت أهمية متزايدة خلال التسعينيات. وكان المقصود بمجموعات العمل هذه ربط قدرات تنفيذ القانون والاستخبارات الفدرالية والمحلية معًا في وحدة متماسكة لمعالجة تحقيقات الإرهاب الدولية والمحلية المعقدة. وبحلول الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، كان خمسة

وثلاثون من مكاتب مكتب التحقيقات الفدرالى الأمريكى الميدانية الستة والخمسون بها مجموعات عمل مشتركة خاصة بالإرهاب.[٤٧]

نتيجة لتلك التحسينات، منع مكتب التحقيقات الفدرالى عدداً من الهجمات الإرهابية الكبيرة، وهو ما أنقذ أرواح الكثيرين بلا شك. فقد شهد مدير مكتب التحقيقات الفدرالى فى عهد بوش، روبرت مولر، بأنه خلال التسعينيات أحبط المكتبُ خططاً شملت مؤامرات للهجوم على معالم بارزة فى مدينة نيويورك وتفجير طائرة أمريكية ووضع قنابل أنبوبية فى مترو أنفاق مدينة نيويورك وتفجير مطار لوس أنجلوس. وثبتت قيمة مصادر المكتب الكبيرة فى منع مؤامرة يوم الرعب ومقاضاة مرتكبى تفجير مركز التجارة العالمى الأول. وقام مكتب التحقيقات الفدرالى بتصنتات عديدة إلى جانب العديد من المخبرين البشريين فى مسعاه لاستهداف المنظمات الإسلامية المتشددة المختلفة. [٤٨]

قيدت مسئوليات مكافحة الإرهاب المتزايدة داخل مكتب التحقيقات الفدرالى هذه الهيئة. فقد كُلِّف المكتب إلى حد بعيد بمهمة توفير الأمن من الإرهاب عند المحاكمات والمناسبات الخاصة واجتماعات زعماء العالم. كما اقتضت التهديدات الإلكترونية وأسلحة الدمار الشامل انتباه المكتب. وعلى الرغم من قول مدير المكتب لويس فريه إن "المخصصات لم تكن كافية للحفاظ على النمو الضرورى لبرنامج مكافحة الإرهاب الخاص بمكتب التحقيقات الفدرالى"،[٤٩] فقد أكد التحقيق المشترك أن المكتب لم يغير أولوياته تجاه مكافحة الإرهاب والهجمات المحتملة داخل الولايات المتحدة بالشكل المناسب. وكانت المشكلة بالأحرى سوء تخصيص للموارد، وليس نقص الأموال كما اتهم فريه. وفى وقت هجمات الحادى عشر من سبتمبر، كان ٦ بالمائة من أفراد مكتب التحقيقات الفدرالى، حوالى ١٣٠٠، يعملون فى مكافحة الإرهاب. وكان لدى المكتب أقل من عشرة محللين تكتيكيين ومحلل استراتيجى واحد مخصصين للقاعدة. وركز المحللون بدلاً من ذلك على البنية التحتية المهمة ودعم القضايا والإرهاب الداخلى.[٥٠]

لم يجمع مكتب التحقيقات الفدرالي قط معلومات استخباراتية عبر قضايا في أنحاء البلاد لعمل تقييم شامل لوجود القاعدة في الولايات المتحدة.[٥١] وعبْر المكاتب الميدانية لمكتب التحقيقات الفدرالي، كانت هناك مجموعة كبيرة من الأولوية لبن لادن والقاعدة. ووصف ريتشارد كلارك، المنسق الخاص السابق لمكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي، كيف كانت المكاتب الميدانية التابعة لمكتب التحقيقات الفدرالي في أنحاء البلاد "تفتقر إلى المعلومات" بشأن مكافحة الإرهاب والقاعدة. وشهد مستشار الأمن القومي السابق برجر أمام التحقيق المشترك بأن مكتب التحقيقات الفدرالي لم يكن مُرَكَّزًا بشكل كافٍ على مكافحة الإرهاب قبل الحادي عشر من سبتمبر. بل إنه حتى مكتب نيويورك، الذي كان سَبَّاقًا في تحقيقات بن لادن، ركز في المقام الأول على التحقيق في الهجمات ضد الأمريكيين في الخارج.[٥٢]

تعرض مدير مكتب التحقيقات الفدرالي أثناء فترة تجمع تهديد بن لادن، لويس فريه، لقليل من التمحيص بسبب إدارته للمكتب الذي تركه في الثاني والعشرين من يونيو عام ٢٠٠١، قبل أقل من ثلاثة من هجمات الحادي عشر من سبتمبر. فبينما أعلن نظيره في وكالة الاستخبارات المركزية الحرب على القاعدة، لم يضع فريه قط خطة ضد التنظيم الإرهابي. وعلى سبيل المثال، قال المدير المساعد لقسم مكافحة الإرهاب بمكتب التحقيقات الفدرالي للتحقيق المشترك "على الإطلاق، لم يكن" لدينا خطة للتعامل مع بن لادن في ذلك الحين. وهو لم يكن يعلم كيف كان برنامج مكتب التحقيقات الفدرالي لمكافحة الإرهاب متوافقًا مع برنامج مجتمع الاستخبارات الشامل.[٥٣] ولم يبلغ مكتب التحقيقات الفدرالي واضعي السياسات بمدى النشاط الإرهابي داخل الولايات المتحدة، على الرغم من أن فريه كان يلتقي بانتظام مع كبار المسئولين الحكوميين لمناقشة مكافحة الإرهاب.

ومن بين المشكلات التي واجهها مكتب التحقيقات الفدرالي أثناء مكافحة الإرهاب بفاعلية قبل الحادي عشر من سبتمبر كان بعضها هيكليًا. على سبيل المثال، فإنه باعتبار المكتب في المقام الأول للتحقيق وتنفيذ القانون، فإن نقاط قوته غالبًا ما تكون

في رد الفعل تجاه الجرائم التي ارتُكبت بالفعل وليس اتخاذ الإجراءات الوقائية. وكان يُنظَر إلى التهديد الإرهابي من خلال عدسة أضيق بسبب مقاربة مكتب التحقيقات الفدرالي القائمة على القضايا. وكان المحللون يُرسَلون إلى الوحدات العملياتية للمساعدة في بحث الحالة وليس لتقييم البيانات التي جمعتها المكاتب الميدانية المختلفة. ويصف التحقيق المشترك كيف أسهم هيكل مكتب التحقيقات الفدرالي اللامركزي وتكنولوجيا المعلومات غير المناسبة في عدم ربط المعلومات الاستخباراتية والبيانات التي جمعتها مكاتبه الستة والخمسون الأمريكية والأربعة والأربعون في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، كان تدريب مكافحة الإرهاب الخاص بمكتب التحقيقات الفدرالي محدوداً للغاية قبل الحادي عشر من سبتمبر، وكثيراً ما كان المكتب يفتقر إلى اللغويين من أجل اللغات واللهجات التي يتحدثها متشددو القاعدة.

ولأن الولايات المتحدة لم تكن في حالة حرب، فقد ظل الإرهاب، كما كشف التحقيق المشترك، مجرد "همٍّ واحدٍ من بين هموم كثيرة، وكان لا بد لجهود مكافحة الإرهاب من التنافس مع الأولويات الأخرى. وكانت طريقة تحديد الأولويات الاستخباراتية غامضة ومحيرة، ولم تضع إدارة كلينتون أو إدارة بوش استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب تعتمد على كل عناصر القوة القومية قبل الحادي عشر من سبتمبر".(٥٤)

على الرغم من جهود البيت الأبيض لإعطاء أولوية للمعلومات الاستخباراتية من خلال التوجيه الرئاسي ٦٢، فلم يشر إليه أي من الشهود الذي أجرى التحقيق المشترك مقابلات معهم، باستثناء كاتب التوجيه ديك كلارك، باعتباره السياسة المرشدة في رد الحكومة على تهديد القاعدة المتزايد.(٥٥) وبلا توجيه قوي على قمة كل وكالة، وهو ما كان يُحتمَل وجوده فقط لو أن أمريكا كانت في حالة حرب بالفعل، فلم يكن هناك وجود للتنسيق والتركيز وتحديد الأولويات التي كانت ضرورية لاكتشاف مؤامرة الحادي عشر من سبتمبر ومنعها.

سيموت البعض، سواء أكان هناك سور أم لا

بينما عانى مكتب التحقيقات الفدرالي وغيره من الوكالات من عدم وجود استراتيجية ثابتة لمكافحة الإرهاب، أدت العلاقة بين تلك المؤسسات وأدوارها إلى تفاقم المشكلة بشكل واضح. والعلاقة المختلة بين المكتب ووكالة الاستخبارات المركزية نتيجة للقيود التي بين الوكالات وداخل كل منها التي تكونت على مدى ستين عامًا نتيجة للعوامل القانونية والسياسية والمؤسسية والشخصية. و"الأسوار" التي تفصل بين الأنشطة الخارجية والداخلية، والمعلومات الاستخباراتية الخارجية عن عمليات تنفيذ القانون، ومكتب التحقيقات الفدرالي عن وكالة الاستخبارات المركزية، واستخبارات الاتصالات عن غيرها من أنواع المعلومات الاستخباراتية، ومجتمع الاستخبارات عن الوكالات الفدرالية الأخرى، ومعلومات الأمن القومي عن غيره من أشكال الأدلة. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، أنشأ قانون الأمن القومي لعام ١٩٤٧ وكالة الاستخبارات الأمريكية، وهي أول هيئة استخبارات مدنية أمريكية في وقت السلم. وكانت القيادة وهي تفعل ذلك لديها اعتباران أساسيان، هما أن الولايات المتحدة سوف تنشئ هيئة تجمع بين الوظائف الاستخباراتية الخارجية والداخلية، وسوف يتم الحفاظ على اختصاصات مكتب التحقيقات الفدرالي الداخلية. وهكذا نصَّ القانون على أن لا يكون لوكالة الاستخبارات المركزية شرطة أو الحق في إصدار مذكرات إحضار الشهود، أو سلطات تنفيذ القانون ولن تؤدي وظائف أمنية داخلية.[٥٦]

تتابع وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي الأحداث في الخارج. وهما حذرتان من النشاط الذي يوحي بأنهما تراقبان المواطنين الأمريكيين أو يقومون بتقييمات ترتبط بأنشطة أشخاص داخل الولايات المتحدة، وهي المهمة التي تعتقدان أن تخص مكتب التحقيقات الفدرالي بشكل حصري. وهذا التقسيم للمسئولية جعل التنسيق صعبًا. وبالإضافة إلى ذلك ليس لدى مكتب التحقيقات الفدرالي القدرة التحليلية على إعداد تقييمات تعرض الولايات المتحدة للخطر وكان يعتمد بشكل كبير على الوكالة في كثير من تحليله.

أدى ميراث هذا السور الفاصل بين الوكالتين إلى علاقة منعت الوكالتين من "توصيل النقاط" الذى ربما كان سيحول دون مأساة الحادى عشر من سبتمبر. فعلى سبيل المثال، فى أواخر شهر أغسطس من عام ٢٠٠١ أبلغت وكالة الاستخبارات المركزية مكتب التحقيقات الفدرالي والدولة ودائرة الهجرة والتجنيس والجمارك أن خالد المحضار ونواف الحازمى وغيرهما "من الأشخاص ذوى الصلة بن لادن" موجودون داخل المملكة، ومع ذلك رفض المقر الرئيسى لمكتب التحقيقات الفدرالى الموافقة على توصية مكتب نيويورك الميدانى بفتح تحقيق جنائى.

كان عناد مكتب التحقيقات الفدرالي يقوم على تردد المقر الرئيسى للمكتب فى الاستفادة من المعلومات الاستخباراتية للربط بين المحضار وتفجير السفينة كول الضرورى لفتح تحقيق جنائى. وكان الموقف الذي اتخذه محامو مكتب التحقيقات الفدرالى هو أن المحققين الجنائيين "لا يمكن" إشراكهم وأن المعلومات الاستخباراتية المكتشفة فى قضية الاستخبارات سوف "تعبر السور" طبقًا للإجراءات المناسبة. ورد عميل فى المكتب الميدانى لمكتب التحقيقات الفدرالى فى نيويورك بالبريد الإلكترونى قائلاً: "مهما كان ما حدث لهذا، فسوف يموت شخص ما فى يوم ما، سواء أكان هناك سور أم لا، ولن يفهم الجمهور لماذا لم نكن أكثر فاعلية فى إلقاء كل مصدر كان لدينا مشكلات بعينها."[٥٧]

منع موقفٌ مشابهٌ مكتبَ التحقيقات الفدرالى من اتخاذ إجراء بشأن القبض على زكريا موسوى قبل شهر من هجمات الحادى عشر من سبتمبر، بعد أن كان لدى عملاء المكتب فى منيابوليس سبب لاعتقاده أنه قد يحاول خطف طائرة. ونصح مقرُ المكتب الرئيسى عميلَ منيابوليس بأن الأدلة غير كافية لربط موسوى بقوة خارجية وبالتالى الحصول على أمر بالقبض عليه بموجب قانون مراقبة المعلومات الاستخباراتية الأجنبية.[٥٨] كما أنهم لم يربطوا تلك المعلومات بغيرها من المعلومات الاستخباراتية بشأن الإرهاب المزمع الذى يشمل طائرات. وبالمثل، لم تُلْقَ مذكرة فينكس الميدانية فى العاشر من يوليو عام ٢٠٠١، التى تحث المقر الرئيسى لمكتب التحقيقات الفدرالى على

إجراء تحقيق بشأن تقارير عن متشددين إسلاميين يتلقون تدريبًا في مدارس طيران أمريكية، استجابة. وتراوحت المشكلات بين فجوات في السلطات المتصوَّرة لوكالات الاستخبارات، والحواجز التي تفصل بين التحقيقات الجنائية والاستخباراتية، وفجوات المعلومات والتكنولوجيا.

خلال ربيع وصيف عام ٢٠٠١، لم ير أحدٌ في مقر مكتب التحقيقات الرئيسي أية صلة بين قضية موسوى واتصال فينيكس ووجود المحضار والحازمي المحتمل داخل الولايات المتحدة وسيل التحذيرات بشأن هجوم إرهابي محتمل داخل الولايات المتحدة، حيث يستخدم بعضها الطائرات كأسلحة.[٥٩] وتكشف مراجعة الأدلة الاستخباراتية المؤدية إلى الحادي عشر من سبتمبر عن الكثير من التقارير الاستخباراتية المتشظية التي لم يتم تجميعها ومشاركتها بين وكالات الاستخبارات. فعلى سبيل المثال، شهد كاتب مذكرة فينكس بأنه رغم علمه بالمحاولة المجهضة لإسقاط طائرة على مبنى وكالة الاستخبارات المركزية، فهو لم يكن يعلم بالتقارير الأخرى الخاصة بالاستخدام المحتمل للطائرات كأسلحة.[٦٠] وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لو أجرى مكتب التحقيقات الفدرالي تحليلاً لتذاكر الطائرات التي اشتراها إرهابيو الحادي عشر من سبتمبر، وكذلك لنموذج الدفع، لكان من المحتمل اكتشاف شبكة العلاقات بين الخاطفين. فقد كان اثنان من الخاطفين على قائمة ترقب المسافرين الخاصة بوزارة الخارجية باعتبارهما إرهابيين مشتبه بهما. وربما كانت مراجعة العناوين الشائعة وأرقام التليفونات وأرقام الطيارين المتكررة ستؤدي إلى إلقاء القبض على بعض الأشخاص قبل الهجمات.[٦١] وإذا عدنا بالنظر إلى الوراء لوجدنا أن مجتمع الاستخبارات لم يدرك بالقدر الكافي أهمية المعلومات المختلفة ولم ينشر المعلومات التي كان من المحتمل أن تقدم أدلة مقنعة عند تجميعها مع معلومات الوكالات الأخرى. وانتهى التحقيق المشترك إلى أن عدم أخذ مجتمع الاستخبارات الطبيعة الانتقالية للإرهاب في الاعتبار أدى إلى رفض أدلة استخباراتية مهمة ضمن تدفقات المعلومات الاستخباراتية الهائلة التي جرى تلقيها.[٦٢]

من المسئول عن الحادى عشر من سبتمبر؟

لم يُحمَّل أى مسئول حكومى أمريكى مسئولية عدم منع وقوع الحادى عشر من سبتمبر. وكان ريتشارد كلارك، الذى استقال من إدارة بوش بسبب الإحباط فى عام ٢٠٠٣، المسئول الأول - والوحيد حتى الآن - الذى اعتذر لأسر من ماتوا فى الحادى عشر من سبتمبر. وعندما استدار ليواجه أسر ضحايا الحادى عشر من سبتمبر الذين تجمعوا داخل غرفة كبيرة مبنى هارت التابع لمجلس الشيوخ لسماع شهادة لجنة الحادى عشر من سبتمبر، قال: "لقد خذلتكم حكومتكم. هؤلاء الذين أوكل لهم حمايتكم، وأنا خذلتكم ... وإنى أطلب تفهمكم وعفوكم."[٦٣] وظل مدير وكالة الاستخبارات المركزية چورچ تينت فى منصبه حتى الثالث من يونيو عام ٢٠٠٤، على الرغم من أن التحقيق المشترك انتهى فى ديسمبر من عام ٢٠٠٢ على نحو قاس إلى أنه "إما عاجز عن تنفيذ الأولويات المتسقة وإدارة الموارد فى أنحاء مجتمع [الاستخبارات] أو غير راغب فى ذلك."[٦٤] وقد أعلن عن استقالته بعد قراءة النتائج القاسية لتقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر. وحقق مدير مكتب التحقيقات الفدرالى لويس فريه حياة عملية ناجحة فى قطاع الأعمال كنائب أول لرئيس مجلس الإدارة لشئون الإدارة فى شركة إم بى إن إيه، وهى أكبر شركات بطاقات الائتمان المستقلة فى العالم، مع قليل من الضغط عليه ليتحمل عدم إدراك خطر القاعدة داخل أمريكا. ولم يُستهدف أى مسئول فى البيت الأبيض لتحمل اللوم.

السبب هو أن الفشل فى الحيلولة دون وقوع الحادى عشر من سبتمبر هو الفشل النظامى على مستوى الحكومة فى فهم التهديد الذى يمثله بن لادن لأمريكا. فقد تحركت الوكالات الحكومية ببطء؛ فإذا لم يُرَ التهديد على أنه حقيقى ووشيك تكون الصدارة للأولويات الأخرى. وكما أوضح مدير وكالة الأمن القومى اللفتنانت جنرال مايكل هايدن، فإن "الحرب ضد الإرهاب كانت الأولوية رقم واحد. وكان لدينا حوالى خمس أولويات رقم واحد."[٦٥]

لو لم تشتت الحكومةَ انتخاباتُ عام ٢٠٠٠ المتنازعَ عليها، ولو لم تسعَ رايس لخفض درجة كلارك، ولو كانت وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي في حالة حرب حقًا، ولو تعقب مكتب التحقيقات الفدرالي عناوين الإرهابيين وبطاقاتهم الائتمانية ونسَّق مع قائمة الترقب الخاصة بوزارة الخارجية، أو لو جعل الرئيس بوش القاعدة أولويته رقم واحد وليس الصين والدفاع الصاروخي القومي، هل كان سيُحال دون الحادي عشر من سبتمبر؟ بالحظ، وفي عالم يتسم بالكمال، ربما كان سيوقف بعض الخاطفين. لكن الفشل الذي كان على مستوى الحكومة في فهم قابلية انفتاح المجتمع الأمريكي للتعرض للخطر، وحقيقة أن بن لادن تعلَّم كيف يستغل ذلك، كانا ببساطة أوسع من أن يمكنا الولايات المتحدة من وقف الخاطفين التسعة عشر جميعهم. فليست هناك حكومة قادرة على تغيير نسقها العقلي أو أولوياتها بالسرعة التي يتطلبها هذا التهديد. بل إنه ليس واضحًا أنه إذا الولايات المتحدة قد نجحت في قتل بن لادن، هل كانت المؤامرة التي يُخطط لها من زمن طويل ستحبَط أم لا.

عندما سُئل مدير وكالة الاستخبارات المركزية تينت في عام ٢٠٠٢ عما كان ينبغي عمله على نحو مختلف، أجاب بأنه كان ينبغي على الولايات المتحدة القضاء على ذلك الملاذ الذي وفرته طالبان لبن لادن "على نحو أسرع بكثير". ومع ذلك فقد وجد تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر أن كل مسئول استجوبته في كل من إدارتي كلينتون وبوش قال إن غزو أفغانستان كان "أمرًا يكاد لا يفكر فيه أحد" أو "غير متصوَّر"، في حال عدم وجود استفزاز هجمات الحادي عشر من سبتمبر.[٦٦] وإذا عدنا بالنظر إلي الوراء لوجدنا أن الطريقة الوحيدة المؤكدة لمنع الحادي عشر من سبتمبر هي غزو الولايات المتحدة لأفغانستان قبل الحادي عشر من سبتمبر بكثير، أو أن نكون محظوظين بحيث نقتل بن لادن قبل وقت طويل من تخطيط الهجمات. والسؤال الآن هو كيف واجهت إدارة بوش تهديد بن لادن بعد الهجمات؟

فرصة طالبان الأخيرة

فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر، أعلنت الولايات المتحدة الحرب على القاعدة وبن لادن. ففي الخامس عشر من سبتمبر قال الرئيس بوش: "نحن فى حالة حرب ... سوف نعثر على من فعلوها، وسوف نخرجهم من جحورهم، وسوف نجعلهم يفرون وسوف نقدمهم للعدالة."[٦٧] وعندما كان بوش يتحدث فى البنتاجون بعد ذلك بيومين، وصف الحرب بأنها مطاردة بن لادن وحلفائه الإرهابيين قائلاً: "أريد العدل. وأتذكر أنه كان هناك ملصق فى الغرب الأمريكى مكتوب عليه 'مطلوب، حيًا أو ميتًا'."[٦٨]

جرى صقل اللغة المبكرة المتهورة لتصبح إعلانًا استراتيجيًا عن نوايا الإدارة قُدِّم لجلسة مشتركة للكونجرس والشعب الأمريكى فى العشرين من سبتمبر. فقد قال الرئيس: "حربنا على الإرهاب تبدأ بالقاعدة، لكنها لا تنتهى هناك. فهى لن تنتهى حتى يتم العثور على كل جماعة إرهابية على ظهر الأرض وإيقافها وهزيمتها. ... هذه هى معركة العالم."[٦٩] لم يتوانَ الرئيس بوش فى إعداد استراتيجية عسكرية لمقاتلة قوات القاعدة. ففى الرابع عشر من سبتمبر، وهو اليوم نفسه الذى وافق فيه الكونجرس على قراره المؤيِّد لأية حرب ممكنة ضد القاعدة وأفغانستان، تم إبلاغ بوش بإيجاز عن الخيارات العسكرية والسرية لملاحقة شبكة بن لادن والقاعدة، وكذلك خطط وكالة الاستخبارات المركزية القائمة لاحتواء القاعدة. وفى الخامس عشر من سبتمبر، التقى الرئيس بوش بكبار مستشاريه فى كامب ديڤيد واتخذ مجموعة من القرارات المهمة لشن حملة جوية ضخمة تعقبها، إذا دعت الحاجة، حملة برية كبيرة.[٧٠]

وفى تناقض صارخ مع الحرب على العراق بعد عام ونصف من ذلك، عمل بوش وفريقه على كسب دعم دولى قوى للعمل العسكرى إذا رفضت طالبان تسليم زعماء القاعدة. وأجرى الرئيس بوش والوزير پاول اتصالات تليفونية حضًا فيها زعماء العالم على التأييد – العلنى أو السرى – للحملة ضد القاعدة وطالبان. وقام دونالد رامسفلد

بزيارات مكوكية إلى عواصم الشرق الأوسط ووسط آسيا المهمة لحثها على تأييد العمل العسكري الذي تقوم به الولايات المتحدة وتقديم تعهدات بمساعدات الدعم الاستخباراتي واللوجيستي من المملكة العربية السعودية ومصر وعُمان وتركيا وأوزبكستان. وفي الوقت نفسه، زار رئيس وزراء المملكة المتحدة توني بلير روسيا وباكستان والهند لتعزيز الدعم للمهمة الوشيكة.(٧١) واصطف العالم خلف الولايات المتحدة.

في الثاني من أكتوبر، أعلن الأمين العام لحلف الناتو اللورد چورچ روبرتسون أن الولايات المتحدة أمدت حلفاءها الثمانية عشر في الناتو بأدلة "واضحة ومقنعة" بتورط بن لادن في الهجمات.(٧٢) وأكد الرئيس الروسي ڤلاديمير پوتين للرئيس بوش أن روسيا سوف تشارك بمعلوماتها الاستخباراتية، وتوفر ممرًا جويًا للمهام الإنسانية في أفغانستان، وتنفذ مهام البحث والإنقاذ. كما تعهد پوتين بتقديم الأسلحة للتحالف الشمالي لدعم الحرب على طالبان.(٧٣)

وكانت الرسالة الأقوى إلى باكستان، جارة أفغانستان وواحدة من ثلاث دول فقط اعترفت رسميًا بطالبان حكومةً شرعيةً لأفغانستان.(٧٤) وقال المسئولون الأمريكيون للمسئولين الباكستانيين صراحةً: "ساعدونا وعيشوا القرن الحادي والعشرين مع المجتمع الدولي أو استعدوا للعيش في العصر الحجري."(٧٥)

حتى قبل أن تستولي طالبان على السلطة في عام ١٩٩٦، كان جيش باكستان الراعي الرئيسي للنظام، حيث كان يقدم الدعم العسكري والسياسي والمالي.(٧٦) ونتيجة لذلك كان كثيرون يشكُّون فيما إذا كان الرئيس الباكستاني برويز مشرَّف سوف يخضع للضغط الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر ويساعد في الإطاحة بحليفه السابق أم لا. وعلى الرغم من ذلك، فإنه عندما وُجه مشرَّف بالإنذار الأمريكي تعهد بإبداء التعاون التام مع الولايات المتحدة، حيث وافق على منحها الحق في استخدام المجال الجوي الباكستاني لغارات القصف، ووقف إمدادات الوقود لطالبان، وغلق الحدود لمنع هروب الأطراف المعادية الفارة، وزيادة مستوى المشاركة

الاستخباراتية.[٧٧] إلا أنه بمرور الوقت فتر دعم إسلام أباد. فلم تُحْكِم باكستان غلق الحدود مع أفغانستان، ورفضت حكومة مشرَّف السماح للقوات الأمريكية بتعقب طالبان والقاعدة داخل الأراضي الباكستانية.[٧٨] وعلاوة على ذلك، أشار عدد من التقارير إلى أن أعداداً من جهاز الاستخبارات الباكستاني، آي إس آي، الذين كانوا يعملون مع الحكومات الإقليمية الحدودية التي يسيطر عليها الملالي يساعدون سراً أفراد القاعدة وطالبان.[٧٩] وقال أحد المراقبين في مايو من عام ٢٠٠٣: "من المحتمل أن تسمح باكستان لحكوماتها الإقليمية بإدارة سياستها الأمنية الخارجية، لدعم طالبان وليس لتسليم أفرادها، وهو الأمر المريح للحكومة الفدرالية."[٨٠]

في العشرين من سبتمبر، وفي خطاب أمام جلسة مشتركة للكونجرس، هدد الرئيس بوش العالم وطالبان معلناً أنه "إما أن تكونوا معنا أو تكونوا ضدنا. من الآن فصاعد، أية دولة تستمر في إيواء الإرهاب أو دعمه سوف تعتبرها الولايات المتحدة نظاماً معادياً." وبالنسبة لطالبان، أعلن بوش إنذاراً صارماً يطالب فيه القيادة بـ"تسليم كل إرهابي ... وإلا فلتشاركوا مصيرهم". وناشد الرئيسُ طالبان أن تسلم للولايات المتحدة "كل زعماء القاعدة" وأن تغلق "على الفور وللأبد كل معسكر تدريب في أفغانستان"، مؤكداً أن تلك المطالب غير قابلة للتفاوض أو المناقشة.[٨١]

في أعقاب رحيل القوات السوفيتية في عام ١٩٨٩، غرقت أفغانستان في الفوضى. فقد استولت طالبان، التي تدعمها قوات الاستخبارات الباكستانية، على العاصمة كابول في عام ١٩٩٦ وشيئاً فشيئاً وسعت منطقة نفوذها على حساب أمراء الحرب الذين كانت الولايات المتحدة تدعمهم من قبل في مسعى لإخراج القوات السوفيتية. وبحلول عام ٢٠٠١، سيطرت طالبان على ٩٠ بالمائة من البلاد. لكن الاستقرار الذي جاءت به طالبان كان غالي الثمن. إذ نفذوا تفسيراً على قدر كبير من التشدد للشريعة الإسلامية، وقمعوا الأقليات، وحرَّموا التليفزيون والسينما والغناء والرقص، وفرضوا حكم الإعدام على مرتكبي مجموعة كبيرة من الجرائم. وبالنسبة للنساء الأفغانيات، كانت القيود شديدة الصرامة. فإلى جانب إجبارهن

على ارتداء البرقع الذى يغطى أجسامهن من الرأس إلى أصابع القدمين، كانت النساء كافةً، بما فى ذلك المعلمات والطبيبات والمهندسات، ممنوعات من العمل خارج البيت أو حضور أى نوع من المؤسسات التعليمية. وكانت أية امرأة تخالف تلك القواعد تُجلَد علنًا.[٨٢]

عندما وصل أسامة بن لادن في عام ١٩٩٦ وجد ملاذًا آمنا جاهزًا فى أفغانستان. وقد أقرت طالبان معتقداته الإسلامية المتشددة؛ وأمد هو بدوره طالبان بالقوات والأسلحة والتمويل لمحاربة التحالف الشمالى.[٨٣] وكما أشار مدير وكالة الاستخبارات المركزية چورچ تينت فى عام ٢٠٠٢، فقد قلبت العلاقة فكرة الإرهاب الذى ترعاه الدولة رأسًا على عقب. وقال فى أفغانستان: "ما كان لدينا شىء جديد تمامًا؛ إرهابيٌ يرعى دولةً".[٨٤] وفى مقابل دعم بن لادن اللوجيستى والمالى، منحته طالبان ملاذًا آمنًا وحرية إقامة معسكرات تدريب الإرهابيين فى أفغانستان. ويُعتقد أن كلاً من طالبان وبن لادن تمتعوا بأرباح تجارة المخدرات المربحة، على الرغم من أن تقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر لم يجد دليلاً موثوقًا به على أن بن لادن كان يشارك تجارة المخدرات أو حقق ثروته منها. وكذلك خصصت له طالبان حرسًا للأمن ورفضت التعاون مع جهود المجتمع الدولى لترحيله.[٨٥]

فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر، رفض زعماء طالبان مرارًا وبتحدٍ مطالب الرئيس بوش الخاصة بتسليم بن لادن. وأجرت المحكمة العليا لطالبان ما يسمى تحقيقًا لتحديد ما إذا كان بن لادن يمول الإرهابيين الإسلاميين ويدعمهم أم لا. وقررت المحكمة الأفغانية أن الأدلة لم تبرر ترحيل بن لادن إلى الولايات المتحدة. وقال وزير داخلية أفغانستان محمد خقسار : "أمريكا تريد بن لادن دون تقديم أى دليل أو برهان. إن أمريكا تسعى فحسب إلى بيان كم هى قوية".[٨٦] ورفضًا للمطالب الأمريكية، أعلنت طالبان أنه تمشيًا مع التقاليد الأفغانية، فإن بن لادن ضيف مكرَّم فى البلاد ولا يمكن إبعاده دون أدلة ضده تبرر الترحيل.[٨٧] وفشلت الدبلوماسية.

في الأسبوع السابق لبدء الحرب، أكد بوش مطالبه مرات عديدة. ففي اجتماع بالبيت الأبيض لزعماء الكونجرس الجمهوريين والديمقراطيين في الثلاثين من سبتمبر، حذر بوش طالبان من العواقب إن هم لم يحققوا المطالب الأمريكية. "ليست هناك مفاوضات. ليس هناك جدول زمني. سوف نعمل بناء على توقيتنا نحن"[٨٨]

بحلول السادس من أكتوبر، كانت الدبلوماسية قد استُنفدت. ونُشر أكثر من ثلاثين ألف جندي أمريكي وثلاثة وعشرين ألف جندي بريطاني في المنطقة، وكانوا على أهبة الاستعداد.[٨٩]

أمريكا ترد الضربة

في السابع من أكتوبر، أطلقت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية حملة عسكرية ضد طالبان في أفغانستان، بهدف القضاء على كل من شبكة القاعدة ونظام طالبان الذي يدللها. وشملت الاستراتيجية ضربات جوية منسقة ضد كابول ومراكز دعم طالبان الرئيسية في قندهار في الجنوب وجلال أباد في الشرق لخلق تفوق جوي قبل إدخال الجنود البريين. ومع انطلاق العملية، انضمت قوات أخرى إلى المجهود، بما في ذلك تلك الآتية من النمسا وأستراليا وبريطانيا وكندا والدنمارك وفرنسا وألمانيا والنرويج. ومنح أكثر من أربعين بلداً في الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا وعبر آسيا حق عبور الأجواء أو الهبوط؛ وشاركت بلدان كثيرة أخرى بالمعلومات الاستخباراتية.[٩٠] بل إن روسيا، تلك الدولة المعادية بقوة للغرب، ساعدت بإمداد الولايات المتحدة بمعلومات قيمة عن أبرز خاطفي طائرات الحادي عشر من سبتمبر محمد عطا ومعلومات استخباراتية مهمة عن القاعدة، قال عنها المسئولون الأمريكيون فيما بعد إنها أنقذت حياة أمريكيين.[٩١]

كانت الولايات المتحدة قد لجأت كذلك إلى أمراء الحرب الذين دعمتهم قبل خمسة وعشرين عاماً ضد السوفيت، حيث كانت تعتزم الاستفادة منهم على الخطوط الأمامية

للإطاحة بطالبان. واعتمدت الولايات المتحدة أشد ما يكون على عشرين ألف جندى من التحالف الشمالى، وهو مجموعة يغلب عليها الطاجيك يقودها أحمد شاه مسعود حتى اغتياله على يد رجلين تظاهرا بأنهما طاقم أخبار تلفزيونى وربما كانت لهما صلة بالقاعدة، قبل يومين فقط من الحادى عشر من سبتمبر. وحاربت قوات أمراء حرب أخرى إلى جانب التحالف الشمالى، ومنها عشرون ألف جندى تابعون لإسماعيل شاه من الغرب وعشرة آلاف جندى تابعين للجنرال عبد الرشيد دوستم من الشمال. وكان أمراء الحرب هؤلاء فى حالة حرب طوال جيل كامل - فى البداية بدعم من الولايات المتحدة ضد المحتلين السوفيت، ثم فيما بينهم من أجل السيطرة على البلاد، وأخيراً ضد نظام طالبان الذى استولى على البلاد فى عام ١٩٩٦. وفى النهاية أتيحت لهم فرصة الانتصار.

ظهرت فى حرب أفغانستان مجموعة من قدرات خوض الحرب والتكنولوجيا والاستراتيجيات الجديدة التى تطورت على مدى العقد المنصرم. وعلى الرغم من بيانات حملة بوش الانتخابية المنتقدة لتخفيض كلينتون للإنفاق العسكرى، فقد واصلت مراجعة بوش العسكرية فى الثلاثين من سبتمبر عام ٢٠٠١ بشكل أساسى برامج الإدارة السابقة. وطبقًا لما قاله مايكل أوهانلون من مؤسسة بروكينجز فقط "كان جيش كلينتون هو الذى كان يكسب هذه الحرب [فى أفغانستان]. وكانت إدارة بوش قد بدأت للتو وضع سياسة دفاع قبل بدء العمليات العدائية فى أفغانستان. [وفى]الربيع، قدمت ٥ مليارات دولار كمخصصات تكميلية لميزانية دفاع عام ٢٠٠١، لكن ذلك كان يمثل أقل من ٢ بالمائة من إنفاق الدفاع لذلك العام ولم يكن ملحوظًا قبل بدء الحرب."[٩٣] وعلّق جنرال ذو أربع نجوم على نجاح الحرب الأفغانية بقوله: "لا يمكنك تحقيق ذلك بجيش خاوٍ."[٩٤] وغطت القاذفات B-52 مساحات شاسعة من الأرض، بينما ألقت القاذفات الدقيقة B-2 القنابل مستعينة بأنظمة تحديد المواقع العالمية. ومع ذلك كانت بنية طالبان العسكرية العتيقة تحديًا قاسيًا للجيش الأمريكى المدرَّب على مواجهة الجيوش الأكثر تقدمًا. وبذلك أمدت قوات التحالف الشمالى القوات المتحالفة بالخبرة الضرورية فى قتال الجبال والمعلومات الاستخباراتية بشأن الأرض والجنود.

في أوائل شهر نوفمبر زاد التحالف والقوات المناوئة لطالبان من ضغطهم على طالبان، بما في ذلك استخدام القوات الخاصة وطائرات الهليكوبتر المقاتلة الأمريكية في الهجوم على مواقع طالبان بالقرب من كابول. وبحلول التاسع من نوفمبر، كان التحالف الشمالي قد استولى على المدينة الشمالية الرئيسية مزار شريف، التي كانت قاعدة دعمه فيما مضى. وقد أعطى هذا الانتصار، والانتصارات التي تحققت في البلدات الخمس المحيطة القوات المناوئة لطالبان السيطرة على ثلث أفغانستان وفتحت طريقًا للقوات الأمريكية لإقامة قواعد في الشمال، مما سهَّل الهجمات الأرضية داخل كابول وشمال أفغانستان. ومع وجود تحالف مخيف من المقاتلين الأمريكيين والبريطانيين والمناوئين لطالبان، فرت طالبان من كابول بلا قتال. وفي الثالث عشر من نوفمبر أعلن التحالف الشمالي المبتهج الانتصار على كابول.

في أعقاب إخراج طالبان من كابول، واصل الحلفاء مواجهة قوات طالبان في ما تبقى من معاقلها. وفي الرابع والعشرين من نوفمبر، سلمت طالبان المنهكة كندوز، حيث لجأت إلى الجبال ونظمت مقاومة محدودة. وفي الخامس والعشرين من نوفمبر عام ٢٠٠١، حاصرت القوات الأمريكية البرية قندهار، المعقل المتبقي لطالبان ومركز أفغانستان الروحي. وتوافقًا مع الخطة الأولية لنشر ضربات جوية ضخمة قبل إدخال القوات البرية، قصفت القاذفات الأمريكية B-2 قندهار بشدة لمدة ثمانية أيام وليال. وبعد ذلك حاصرت القوات الأمريكية والمناوئة لطالبان قندهار استعدادًا للعمل. وقبل أن يضع الجنود أقدامهم في قندهار، فرت طالبان متجهة إلى الجبال الوعرة الواقعة على الحدود مع أفغانستان المسماة تورا بورا.

كان سقوط قندهار في أوائل ديسمبر بمثابة هزيمة حقيقية لطالبان، لكن ليس للقاعدة. وتنبأ خبراء الاستخبارات الأفغانية بحق أن "القاعدة لن تستسلم ... فالطريقة الوحيدة الباقية لهم هي أن يُقتلوا، أو يموتوا ببطء من البرد والجوع في الجبال".[٩٥] وظلت الشخصية الرئيسية في الحرب، أسامة بن لادن، طليقة. وكانت المعلومات

الخاصة بأماكن تواجده ناقصة وسطحية أثناء الحرب، بينما كانت هناك شائعات متداولة في منتصف نوفمبر تفيد بأنه فر من أفغانستان. وفي أوائل ديسمبر، اعتقدت الولايات المتحدة أنه وحوالي ألفي مقاتل موجودون في تورا بورا. وفي نوفمبر رفعت الولايات المتحدة قيمة جائزة القبض على بن لادن من ٥ ملايين دولار إلى ٢٥ مليون دولار وأعلنت عن الجائزة في منشورات ألقتها على أفغانستان.

كانت الأرض المتحدية بما فيها من كهوف وأنفاق وتلال منحدرة في تورا بورا تمثل تحديًا كبيرًا للمقاتلين الأمريكيين والبريطانيين. ومع تصعيد الولايات المتحدة لحملة القصف، أصدرت قوات التحالف الشمالي المناوئة لطالبان إنذارًا لأفراد القاعدة في تورا بورا كي يستسلموا أو يموتوا.[٩٦] وذهب ألفان من المقاتلين الأفغان، الذين لديهم معرفة وثيقة بأرض تورا بورا من خلال مقاتلة القوات السوفيتية، للمساعدة في اقتلاع القاعدة، لكن القوات البرية الأمريكية لم تنضم إليهم لسبب لم يوضَّح. وبعد ستة عشر يومًا من القصف المكثف، كانت المنطقة تحت سيطرة التحالف الشمالي. ومع ذلك، فقد استطاع أسامة بن لادن ورجله الثاني، محمد عاطف (الذي سوف تقتله الولايات المتحدة في نوفمبر من عام ٢٠٠١) وزعيم طالبان الملا محمد عمر أن يفروا جميعًا. ولو انضمت القوات البرية الأمريكية إلى المقاتلين الأفغان لكان من المحتمل منع بن لادن وأفراد القاعدة من الهرب.

دمرت الحرب التي استمرت شهرين قاعدة دعم تنظيم القاعدة وبعثرت شبكة بن لادن الإرهابية. وقد مات تسعون جنديًا أمريكيًا. وليست هناك أرقام موثوق بها لوفيات الأفغان. وأثبت الاستثمار في التكنولوجيا الخاص بالعقد الأخير وجوده. إذ فر بن لادن ورجاله وكانت أمريكا أكثر أمانًا. وكان المجتمع الدولي مؤيدًا بقوة لإجراءات أمريكا وأعد لمواصلة تقديم دعم غير مسبوق في الحرب ضد الإرهاب. وخرج چورچ دابليو بوش قائدًا قويًا ثابت العزم يحظى بدعم شامل من الشعب الأمريكي وحلفاء أمريكا في أنحاء العالم.

سوف نشارك بنصيبنا فى إعادة بناء أفغانستان

فى أعقاب الإطاحة بنظام طالبان بقيادة الولايات المتحدة فى أكتوبر من عام ٢٠٠١، وعد الرئيس بوش بأن "أمريكا وحلفاءها سوف نقوم بدورنا فى إعادة بناء أفغانستان". وفى احتفال بالمتحف القومى للنساء فى الفن، فى الثالث عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، تعهد بوش قائلاً: "لقد تعلمنا دروسنا من الماضى. ولن نغادر حتى تكتمل مهمتنا. وسوف نعمل مع المؤسسات الدولية بشأن تنمية أفغانستان طويلة المدى."(٩٧) وفى أبريل من عام ٢٠٠٢، ذكر الرئيس حاجة الولايات المتحدة إلى العمل "بأفضل تقاليد چورچ مارشال"، حيث شبَّه جهود الولايات المتحدة فى أفغانستان بخطة الجنرال مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.(٩٨)

تحركت الإدارة بسرعة لإقرار الأمن فى العاصمة كابول وإقامة حكومة أفغانية مؤقتة بقيادة حامد كرزاى. واختارت الولايات المتحدة كرزاى لأنه كان مقاتلاً مناوئًا للسوفيت، وكان ملكيًا، وبشتونيًا من الجنوب - وهى جميعها الصفات الأساسية التى تحظى بدعم من جزء كبير من السكان. ومرة أخرى، وفى تناقض صارخ مع إغفال بوش الأمم المتحدة فيما بعد، لجأت الولايات المتحدة بسرعة إلى الأمم المتحدة لخلق حكومة يراها الأفغان شرعية. وفى أواخر عام ٢٠٠١، دعت الأمم المتحدة مجموعة كبيرة من الفصائل الأفغانية للاجتماع فى بون بألمانيا لبناء حكومة جديدة. وأسفرت العملية عن ترتيب مؤقت للمشاركة فى السلطة وخارطة طريق لإقامة الإدارة الانتقالية الأفغانية ووضع الدستور.

فى قرار سوف يعقِّد تحديات الحكومة الجديدة بشكل كبير، تركت الولايات المتحدة السيطرة على الأمن والموارد القيِّمة فى أيدى أمراء الحرب بالبلاد. وعلى الرغم من المخاوف الأمنية الخطيرة، دعت اتفاقية بون إلى قوة دولية صغيرة فحسب تؤمِّن بمفردها منطقة كابول وليس البلاد بكاملها، حيث تحد بشدة من سيطرة حكومة كرزاى الجديدة على أمراء الحرب خارج العاصمة. ومع إعطاء الأولوية للحاجة إلى الاستقرار

الفورى وهدف اقتلاع الإرهابيين على الاستقرار طويل المدى، شجعت الولايات المتحدة الزعماء الإقليميين الذين يمكنهم تأييد مصلحتها الحقيقية فى الحفاظ على السلام على حساب نفوذهم.(١٠٠) وسرعان ما رفض أمراء الحرب مطالبة حكومة كرزاى باستسلامهم للسلطة المركزية.

أحدثت الإطاحة بطالبان وإدخال أموال المساعدات الدولية تحسينات هائلة فى العام الأول من الإدارة الانتقالية. واعتباراً من أكتوبر عام ٢٠٠١ حتى نهاية عام ٢٠٠٢، أسهمت الولايات المتحدة بثلاثمائة وخمسين مليون دولار مساعدات لأفغانستان.(١٠١) وأجاز قانون دعم الحرية الأفغانية تقديم ٣,٤٧ مليار دولار لأفغانستان على مدى الأعوام المالية من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦. وفى يناير من عام ٢٠٠٤ كان أكثر من أربعمائة ألف طن مترى من الغذاء قد تم تسليمها، وساعد المجتمع الدولى أفغانستان فى إصلاح ما يزيد على السبعة آلاف كيلومتر من الطرق، وإعادة بناء أكثر من سبعين جسراً، وإعادة تأهيل ما يزيد على أحد عشر ألف بئر وقناة وسد ونظام رى.(١٠٢)

عاد أكثر من مليونى لاجئ أفغانى إلى البلاد فى أعقاب هزيمة طالبان. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين مساعدتهم بالغذاء والإسكان والدمج. وقد تحسن إنتاج الغذاء بشكل كبير مع نهاية عام ٢٠٠٢، وكان مَن تعرضوا للخطر بسبب انعدام الأمن الغذائى والشتاء الأفغانى القارس هدفًا للمساعدات من الأمم المتحدة والوكالات الدولية. وبدأ تسريح المقاتلين وتدريب الشرطة فى بعض أنحاء البلاد، وإن كان التقدم بطيئاً.(١٠٣)

وبشكل عام، نجحت العملية فى إقامة نظام وضع البلاد على الطريق إلى انتخابات ٢٠٠٤. وكما قال لى أحد مسئولى الأمم المتحدة فى ربيع عام ٢٠٠٤، مقارنًا عملية إقامة حكومة جديدة بتلك التى يُنظَر إليها على أنها غير شرعية فى العراق: "لم تكن مثالية لكنها شرعية فى أعين الأفغان. وهذا هو ما يهم فى نهاية الأمر".(١٠٤) وفى الثالث عشر من يونيو عام ٢٠٠٣، وبعد سبعة أشهر من الإطاحة بطالبان، أدى

الرئيس حامد كرزاى اليمين الدستورية. ولأول مرة خلال جيل كانت لأفغانستان فرصة حقيقية للسلام.

ومع ذلك، فبدلاً من مواصلة مطاردة أسامة بن لادن والقاعدة فى جبال تورا بورا، والاستمرار فى ضمان استقرار أفغانستان وتقوية التحالف العالمى ضد الإرهاب، اختار الرئيس بوش غزو العراق.

الهوامش

(١) مقابلة مع المؤلفة وصمويل برجر في السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٨

(٣) عيّن ريتشارد كلارك مديراً لأمن الفضاء الإلكتروني بمجلس الأمن القومي في أكتوبر من عام ٢٠٠١.

Becker, Elizabeth, and Elaine Sciolino, "A New Federal Office Opens Amid Concern That Its Head Won't Have Enough Power," New Tork Times. October 9, 2001, BII.

(4) Joint Inquiry, 218.

(٥) المرجع السابق

(6) Clarke, 234.

(7) Clarke, 231-232.

(8) Benjamin, Daniel, The Age of Sacred Terror, 343.

(9) Clarke, 234.

(10) Joint Inquiry, 104.

(11) Clarke, 235.

(12) Clarke, 237.

(١٣) مع شكر خاص لإليزابيث بيسترونج على المساعدة في تنظيم الكثير من المصادر الصحفية المستخدمة في هذا الفصل والفصول التالية عن العراق.

(14) Benjamin, 341.

(١٥) المرجع السابق

(16) Joint Inquiry, 226.

(١٧) المرجع السابق، ص ١٢٠ .

(١٨) المرجع السابق، ص ٢٠٤

(١٩) لمرجع السابق، ص ٨ .

(٢٠) المرجع السابق، ص ١١٩

(٢١) المرجع السابق، ص ١٩٨ - ٢٠٠.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٢٠١ .

(٢٣) المرجع السابق، ص ٢٠٢

(24) Benjamin, 341.

(25) Joint Inquiry, 207'.

(26) Benjamin, 349

(27) Joint Inquiry, 20.

(٢٨) المرجع السابق، ص ٣٢٥.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٢١-٢٢.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٣٢٩.

(٣١) ومع ذلك فقد كانت التقارير غير محددة.

The reports, however, were unspecific and

ولم تكن بالضرورة متصلة بهجمات الحادى عشر من سبتمبر.

(32) Benjamin, 342-343.

(33) Joint Inquiry, 209.

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٢١١ .

(٣٧) المرجع السابق، ص ٢٠١.

(38) Ibid., 212.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٤٠) المرجع السابق، ص ١٠.

(٤١) كانت فقرة الإيجاز الرئاسي اليوم بتاريخ السادس من أبريل عام ٢٠٠١ كما نُشر في العاشر من أبريل عام ٢٠٠٤ كان عنوانها "بن لادن عازم على ضرب الولايات المتحدة". النص من

http://fpc.state.gov/fpc/31435 .htm.]

النص هو:

تشى التقارير السرير وتقارير الحكومات الأجنبية والإعلام إلى أن بن لادن يرغب منذ عام ١٩٩٧ فى شن هجمات إرهابية خارجية على الولايات المتحدة. وأشار بن لادن في مقابلات مع التليفزيون الأمريكى في عام ١٩٩٧ و١٩٩٨ إلى أن أتباعه سوف يحذون حذو مفجر مركز التجارة العالمى رمزى يوسف و"يأتون بالقتال إلى أمريكا". وبعد الضربات الصاروخية الأمريكية على قاعدته فى أفغانستان فى عام ١٩٩٨، أبلغ بن لادن أتباعه أنه يرغب في الانتقام في واشنطن، طبقًا لما ذكره أحد أفراد جهاز [ممحو].

أبلغ أحد أفراد الجهاد الإسلامي المصرى أحد أفراد جهاز [ممحو [فى الوقت ذاته أن بن لادن يخطط لاستغلال وصول رجاله إلى الولايات المتحدة لتنظيم ضربة إرهابية. وربما كان تخطيط الألفية فى كندا عام ١٩٩٩ جزءًا من محاولة بن لادن الجادة الأولى لتنفيذ ضربة إرهابية داخل الولايات المتحدة. وأبلغ المتآمر المدان أحمد رسام مكتب التحقيقات الفدرالية أنه فكر فى مهاجمة مطار لوس أنجلوس الدولى بنفسه، لكن مساعد بن لادن أبو زبيدة شجعه وساعد على تسهيل العملية. كما قال رسام إنه فى عام ١٩٩٨ كان أبو زبيدة يخطط لهجومه هو على الولايات المتحدة. ويقول رسام إن بن لادن كان على علم بعملية لوس أنجلوس. ومع أن بن لادن لم ينجح، فإن هجماته ضد السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨ تبين أنه يعد للعمليات قبلها بسنوات ولا تردعه النكسات. وقد راقب أعوان بن لادن السفارتين فى نيروبى ودار السلام فى عام ١٩٩٣، وألقى القبض على بعض أفراد الخلية التى كانت تخطط للتفجيرات وتم ترحيلها في عام ١٩٩٧، وأقام أفراد القاعدة - ومن بينهم بعض المواطنين الأمريكيين - في الولايات المتحدة أو سافروا إليها لبضع سنوات، ومن الواضح أن المجموعة لديها هيكل دعم يمكنه مساعدة الهجمات. وكان اثنان من أفراد القاعدة الذين أُدينوا فى مؤامرة لتفجير سفاراتنا فى شرق إفريقيا مواطنين أمريكيين، وكان عضو رفيع المستوى يعيش في كاليفورنيا فى منتصف التسعينيات.

وقال مصدر سرى فى عام ١٩٩٨ إن إحدى خلايا بن لادن فى نيويورك كانت تجند الشباب الأمريكى المسلم من أجل الهجمات. ولم نكن قادرين على تأكيد بعض تقارير التهديد الأكثر حساسية، كذلك القادم من جهاز [ممحو [فى عام ١٩٩٨ قائلاً إن بن لاد يرغب فى اختطاف طائرة أمريكية من أجل إطلاق سراح "الشيخ الكفيف" عمر عبد الرحمن ومتطرفين أخرين تحتجزهم الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، تشير معلومات مكتب التحقيقات الفدرالى منذ ذلك الحين إلى أنماط من النشاط المثير

للشك في هذا البلد تتساوق مع استعدادات خطف الطائرات أو أنماط أخرى من الهجمات، بما في ذلك المراقبة الأخيرة للمباني الفدرالية في نيويورك. ويجرى مكتب التحقيقات الفدرالي في المتوسط ٧٠ تحقيقًا ميدانيًا في أنحاء الولايات المتحدة يعتبر أنها ذات صلة بين لادن. وتحقق وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالية في مكالمة مع سفارتنا في دولة الإمارات العربية المتحدة في مايو تقول إن مجموعة من مؤيدى بن لادن موجودة بالولايات المتحدة حيث تخطط لهجمات بالمتفجرات.

للرئيس فقط.

٦ أغسطس ٢٠٠١

(42) Eggen, Dan, and Walter Pincus, "Ashcroft's Efforts on Terrorism Criticized, Ex-FBI Official Doubted Priorities," Washington Post, April 14, 2004. Al. See also: Charlie Savage, "FBI overstated investigations, Shortcomings attributed to lack of resources," Boston Globe, April 14,2004.

(43) President George W. Bush, remarks at New Hampshire Community Technical College, March 25, 2004, http:// www. whitehouse. gov/news/releases/2 00 4/ 03/20040325-l.html.

(44) Joint Inquiry, 237-238.

(٤٥) المرجع السابق، ص ١٢١ و٢٢٢.

(٤٦) المرجع السابق، ص ٢٤٣.

(47) .Today, all fifty-six U.S. FBI field offices operate joint terrorism task forces.

(48) Joint Inquiry, 243, 246.

(٤٩) المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(٥٠) المرجع السابق، ص ٢٦٦-٢٦٧ .

انظر كـذلك "Law Enforcement, Counterterrorism, and Intelligence Collection in the United States Prior to 9/11," Staff Statement No. 9, National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States," http://www.9-l lcom mission. gov/ hearings/hearing 10/staff_st atement_9 .pdf.

(٥١) المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(52) Ibid., 244.

(٥٣) المرجع السابق، ص٢٢٨.

(54) Joint Inquiry, 215.

(٥٥) المرجع السابق، ص٢٢٠و ٢٢٥.

(٥٦) المرجع السابق، ص ٣٦٢.

(٥٧) المرجع السابق، ص ٣٦٧.

(58) .Bash, Dana, and Terry Frieden, "FBI Agent Blows Whisde on Moussaoui Probe," CNN.com, May 23,2002, http://www.cnn .com/2002/US/05/23/fbi.minnesota .memo/.

(59) Joint Inquiry, 324.

(٦٠) المرجع السابق، ص ١٠.

(61) Protecting America's Freedom in the Information Age, a report of the Markle Foundation Task Force (October 2002).

(62) Joint Inquiry, 10.

(63) Shenon, Philip, and Richard W. Stevenson, "Threats and Responses: The Overview: Ex-Bush Aide Says Threat of Qaeda Was Not a priority," New York Times, March 25, 2004, Al.

(64) Joint Inquiry, 236.

(٦٥) المرجع السابق، ٤٢ و ٢٣٢و ٢٣٩.

(٦٦) المرجع السابق، ١٣٧ و ٢٤٩.

(67) Miga, Andrew, and Joe Battenfeld, "Bush: 'We're at War'_President Points Finger at bin Laden," The Boston Herald, September 16,2001,3.

(68) Buzbee, Sally, "Rumsfeld: bin Laden Hard to Catch," Associated Press, October 26, 2001.

(69) President George W. Bush, "Address to a Joint Session of Congress and the American People" (September 20, 2001), http://www.whitehouse.gov/news/relea ses/2004/01/20040120-7.html (accessed February 14. 2004).

(70) Baltz, Dan, and Bob Woodward, "A Day to Speak of Anger and Grief: After Bush's Pivotal Speech and New York Visit, Time to Decide Strategy," Washington Post, January 30, 2002, Al. See also: Baltz and Woodward, "At Camp David. Advise and Dissent, Bush Aides Grapple with War Plan," Washington Post, January 31, 2002, Al.

(71) "Fighting on Two Fronts: a Chronology," PBS Frontline, http:// www.pbs.org/ wgbh/pages/frondine/shows/cam-paign/etc/cron.html (accessed February 14, 2004).

(72) September l.lth News.Com, http://www .septemberllnews.com/DailyTimelineOct .htm (accessed January 27, 2004).

(73) Sipress, Alan, "U.S., Russia Recast Their Relationship: Anti-Terror Agenda Appears To Be Framework for Future," Washington Post, October 4, 2001, Al.

(٧٤) الدول الثلاث التي اعترفت بطالبان باعتبارها حكومة أفغانستان الشرعية هي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وباكستان. وقطعت الإمارات علاقتها الرسمية بطالبان في الثاني والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠١، وقطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية في الخامس والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠١، وكانت باكستان آخر من سحب اعترافه بطالبان وقطع علاقاته معها في نوفمبر من عام ٢٠٠٢.

DunofF, Jeffrey Stephen Ratner, and

David Wippman, International Law: Norms, Actors, Process (New York: Aspen Publishers, 2002), 941.

(74) Rind, Ahmed, "New World Disorder: Unholy Ends." LA Weekly, November 9-15, 2001. http://www.laweeldy.com/ ink/01/51/new-rind.php (accessed January 28, 2004).

(76) Rashid, Ahmed, "Pakistan, the Taliban and the U.S.," The Nation (September 20, 2001). See also: Ted Galen Carpenter, "Uncooperative Pakistan Rates Less U.S. Aid," Newsday(July 10, 2003).

(٧٧) المرجع السابق

(78) .Carpenter. "Uncooperative Pakistan Rates Less U.S. Aid."

(٧٩) المرجع السابق.

(80) Baldauf, Scott, and Owais Tohid, "Taliban appears to be regrouped and well-funded," Christian Science Monitor, May 08, 2003, quoting Barnett Rubin of New York University.

(81) Bush address to Congress, September 20, 2001.

(82) Revolutionary Association of the Women of Afghanistan, Restrictions Placed on Women by the Taliban, http://www.islam-fortoday.com afghanistanwomen4.htm.

(83) The Dossier Against Bin Laden, Responsibility for the Terrorist Atrocities in the United States, September llth, 2001, http://image.guardian.co.uk/sys-files/ Guardian/documents/2001/11/14/Cul pability_document.pdf (accessed September 9, 2004).

(84). Joint Inquiry, 227. Emphasis in the original.

(85) Ibid., 171,227.

(86) Associated Press, "Taliban Rejects U.S. bin Laden Bid," USA Today, http:// www.usa today.com/news/world/bomb 164 .htm September 2001 (accessed January 26, 2004).

(٨٧) المرجع السابق.

(88) NATO Finds that Terrorist Attacks Against U.S. Were Directed from Abroad," U.S. Department of State Information International Information Programs (October 1, 2002), http://usinfo.state.gov/ topical/pol/nato/01100201.htm (accessed February 5, 2004).

(89) Burgess, Lisa, "Bush sends Rumsfeld to Middle East for 'wide-ranging conversations,'" Stars and Stripes, October 3,2001, http ://www.stripes. com/01 /octO 1 /ed 1 00301q.html and http ://www. opera tions.mod.uk/veritas/statements/ press _brief_08oct.html. Hoon, Geoff, UK secretary of state for defence, and Admiral Sir Michael Boyce, chief of the defence staff, press conference, October 8, 2001, http://www.operations.mod.uk/veritas/ statements/press_brief_0 8 oct. htm.

(90) Bush, George W., "Presidential Address to the Nation," the White House, http:// www.whitehouse .gov/news/releases/2001 / 10/20011007-8.html (accessed February 14, 2004).

(91) "Q&A: U.S.-Syrian Relations." New York TimesVfcb site. Published from the Council on Foreign Relations, April 2, 2004. See also: Nikolas Gvosdev, "The Road to Damascus?" The National Interest (April 16, 2003). http:// news.bbc.co.Uk/l/hi/ world/middle_east/786287.stm.

(٩٢) بينما كان التحالف الشمالي يغلب عليه الطاجيك، فقد كانت قيادة التحالف في الغالب من الأوزبك، ومن أبرزهم الجنرال الأوزبكي عبد الرشيد دوستم.

(93) O'Hanlon, Michael, "Winning With the Military Clinton Left Behind," New York Times, January 1, 2002, A21.

(94) Author's interview with a retired senior military officer, July 12, 2004.

(95) Gordon, Michael R., "Shifting Fronts, Rising Danger: The Afghanistan War Evolves." New York Times. December 9, 2001. Accessed online.

(96) Tyson, Ann Scott, "US worries bin Laden will escape." Christian Science Monitor, December 12, 2001, 1.

(97) Donnelly, John, Boston Globe, January 9, 2002. Al.

(98) President George W. Bush, remarks by the president to the George C. Marshall ROTC Award Seminar on National Security, Virginia Military Institute, April 17, 2002, http ://www. white house. gov/ne ws/re leases/2002/04/20020417-1 .html.

(99) Gordon, Michael, "Less Ambitious Security Force Is Favored by Afghan Leaders," New York Times, December 5, 2001. B2.

(100) International Crisis Group. The Afghan Transitional Administration: Prospects and Perils, July 30, 2002.

(101) United States Agency for International Development, press release, September 2002.

(102) The White House Office of the Press Secretary, "Progress in the War on Terror," January 22, 2004, http://www.fas.org/ irp/news/2004/01/ wh012204.html (accessed April 25, 2004).

(103) United Nations Assistance Mission in Afghanistan, press briefings and fact sheets, 2003.

(104) UN official, interview with author, April 14, 2004.

الفصل التاسع

العراق: عقد من الخداع

ليس هناك خطأ فى القيادة العامة أسوأ من أن نؤمل الآمال الزائفة لكى نتخلص منها بسرعة.

– ونستون تشرشل

فى الخامس من فبراير عام ٢٠٠٢، جلس وزير الخارجية كولين پاول أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى محاولة لإقناع المتشككين بأن العراق يخدع مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بفاعلية. وفى بداية اتهامه العراق بعدم الامتثال لمطالب المجتمع الدولى، قال پاول: "لا يمكن أن أخبركم بكل ما نعرفه لكن ما يمكننى أن أشرككم فيه مثير للقلق إلى حد بعيد، عندما يكون مقرونًا بما علمناه جميعًا على مر الأعوام." وفى عرضه الذى استمر ساعة ونصف الساعة، قدم پاول صورًا للأقمار الصناعية، واعتراضات إلكترونية، وغيرها من المعلومات الاستخباراتية التى تثبت أن العراقيين يقوضون جهود مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة تجاه نزع السلاح. وقد أدار أشرطة مسموعة غامضة لضباط عراقيين توحى بحملة لإخفاء معلومات عن المفتشين وعرض قائمة مفصلة بالأسلحة البيولوجية والكيماوية المملوكة والمستخدمة فى الماضى.[1]

علاوة على ذلك، أوضح باول بالتفصيل الصلة بين صدام حسين والمنظمات الإرهابية كالقاعدة، قائلاً إن العراق يؤوى إرهابيى القاعدة ويدربهم. "يؤوى العراق الآن شبكة إرهابية مميتة يرأسها أبو مصعب الزرقاوى، وهو شريك لبن لادن وأعوانه ومتعاون معهم. ... وينكر المسئولون العراقيون الاتهامات الخاصة بصلاتهم بالقاعدة. وهذا الإنكار ببساطة غير معقول."(٢)

قدم باول رسومًا مفصلة لمنشآت إنتاج متنقلة للأسلحة البيولوجية مموهة فى شكل شاحنات أو عربات قطار، ومناقشة مفصلة لأنابيب ألمونيوم يُعتقد أن المقصود بها أن تكون لتخصيب اليورانيوم. واعترف باول بأنه لا يزال هناك نقاش فى مجتمع الاستخبارات بشأن أهمية هذه الأدلة. ومع ذلك فقد عبَّر عن الثقة فى أن العراق يشكل تهديداً، من ناحية أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وأضاف باول: "يعتقد البعض، ويدعى البعض، بأن هذه الصلات لا أهمية لها. فهم يقولون إن طغيان صدام حسين العلمانى وطغيان القاعدة الدينى لا يجتمعان. وأنا لست مرتاحًا لهذه الفكرة. ... فعندما نواجه نظامًا حاكمًا يؤوى طموحات للهيمنة الإقليمية، ويخفى أسلحة الدمار الشامل، ويوفر ملاذاً آمنًا ودعمًا فعالاً للإرهابيين، فإننا لا نواجه الماضى، بل نواجه الحاضر. وما لم نتحرك، فسوف نواجه مستقبلاً أكثر رعبًا."(٣)

سعى باول إلى تقديم حجة على أن العراق بتصرفه وكأن لديه شىء يخفيه، لا بد أن لديه أسلحة دمار شامل. كما قال: "الولايات المتحدة لن تدخل فى هذه المخاطرة من أجل الشعب الأمريكى، ولا يمكنها ذلك. فترك صدام يمتلك أسلحة الدمار الشامل لبضعة أشهر أو سنوات ليس خياراً، ولا يمكن أن يكون خياراً فى عالم ما بعد الحادى عشر من سبتمبر."(٤)

كان باول يأمل فى أن يقنع العرضُ أعضاء المجلس الآخرين بأن العراق ينتهك ماديًا قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٤١. وقال: "لدينا التزام نحو هذه الهيئة برؤية قراراتنا تُحتَرَم. ... ويجب أن لا نتهرب مما هو أمامنا مهما كان. ولا بد أن لا نفشل فى أداء واجبنا ومسئوليتنا نحو مواطنى البلدان التى تمثلها هذه الهيئة." ومن خلال تصوير

صدام على أنه المنبوذ الذى أخل بالتزاماته تجاه الأمم المتحدة وتصوير الولايات المتحدة على أنها القائد متعدد الجوانب الذى يدافع عن أهمية الأمم المتحدة ومطابقتها لمقتضى الحال، رأى الرئيس بوش أنه يمكنه حشد العالم وراء مسعاه. وقد فعل ذلك - لبعض الوقت. إذ سيفقد ذلك التحالف العالمى عندما يصبح الهدف الأمريكى بوضوح هو الإطاحة بصدام حسين وليس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

عَقْدٌ من التخطيط

للولايات المتحدة تاريخ طويل وصعب مع نظام صدام حسين. فالعراق، الذى تأسس كمملكة مستقلة فى عام ١٩٣٢ عند رحيل السلطات الاستعمارية البريطانية، يتكون من جماعتين عرقيتين سائدتين، هما الأكراد والعرب، وطائفتين مسلمتين مميزتين، هما السنة والشيعة. والأرقام الخاصة بعدد السكان ليست دقيقة؛ فما يتراوح بين ٧٥ و٨٠ بالمائة من العراقيين عرب، بينما يعيش الأكراد فى الغالب فى الشمال حيث يمثلون ما بين ١٥ إلى ٢٠ بالمائة من السكان. ويعيش المسلمون السُنة فى بغداد وما حولها ويمثلون ما بين ٣٢ و٣٧ بالمائة من السكان المسلمين، بينما يعيش المسلمون الشيعة فى الجنوب ويمثلون ما بين ٦٠ و٦٥ بالمائة من السكان المسلمين.[٤] وعندما استولى صدام حسين على السلطة فى عام ١٩٧٩، اقترح برنامجًا سياسيًا للديمقراطية الاجتماعية المعتدلة يقوم على النموذج الأوروبى وهدف تجميع الجماعات العرقية والدينية المختلفة فى البلاد معًا. وعلى مدى ثلاث إدارات، كانت الحكومة الأمريكية تهتم بصدام حسين كى يكبح الحماس الإسلامى فى إيران المجاورة والمساعدة فى تأمين واردات النفط المستقرة. وعلى الرغم من الحكم السلطوى الغاشم واستخدام الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد فى عام ١٩٨٨، كانت الولايات المتحدة تعتبر نظامه حليفًا فى المنطقة.

تغيرت العلاقة تغيرًا هائلاً فى عام ١٩٩٠ فلكونه محملاً بعبء دَين ضخم نتيجة لثمانية أعوام من الحرب الإيرانية العراقية وانخفاض أسعار النفط وتردد الشركاء فى

أوبك خفض إنتاج النفط، فقد حشد صدام حسين في صيف عام ١٩٩٠ سبع فرق على الحدود العراقية الكويتية. وأرسلت الولايات المتحدة إشارة مختلطة بشأن كيفية الرد على غزو الكويت. وفي محادثة سيئة السمعة الآن أنهت حياتها العملية، التقت السفيرة الأمريكية لدى العراق أبريل جلاسبي بالرئيس صدام حسين في الخامس والعشرين من يوليو. وبينما لم تصدر الولايات المتحدة مذكرات خاصة باللقاء قط، فمن الواضح أن جلاسبي أبلغت صدام حسين أن الولايات المتحدة ليس لديها الكثير لتقوله بشأن النزاعات الحدودية العربية وكانت حريصة على تحسين العلاقات مع العراق.[٦] وقيل إنها عبَّرت عن قلقها وسألت "بروح من الصداقة" عما هي نواياه.[٧]

في الصباح الباكر من يوم الثاني من أغسطس، غزا الكويتَ مائةُ وعشرون ألف جندي عراقي تصحبهم ألفا دبابة.[٨] وفي اليوم نفسه، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار رقم ٦٦٠ الذي يدين الغزو ويطالب بانسحاب كامل للقوات العراقية.[٩] وفي تناقض صارخ مع حرب العراق لعام ٢٠٠٣، شنت الولايات المتحدة واحدة من أنجح الحملات الدبلوماسية، حيث جمعت تأييداً دوليًا قويًا، بما في ذلك دعم العالم العربي. وأعلن الرئيس بوش في الخامس من أغسطس أن العمل العدواني "لن يستمر". وبعد أقل من أسبوع من الغزو العراقي، وفي الثامن من أغسطس، أعلن صدام حسين ضم العراق للكويت باعتبارها المحافظة التاسعة عشرة بالعراق.[١٠]

في يوم الاثنين السادس من أغسطس، وافق مجلس الأمن على القرار رقم ٦٦١ الذي يفرض عقوبات اقتصادية على العراق.[١١] وفي اليوم نفسه التقى وزير الدفاع ريتشارد تشيني بالملك فهد في الرياض لمناقشة وجود قوات أمريكية في المملكة العربية السعودية. وأثناء الاجتماع الذي استغرق ساعتين، أقنع تشيني السعوديين بضرورة بدء تعبئة فورية للقوات الأمريكية على الأراضي السعودية، إذا كان لا بد من حمايتها لحقول النفط المربحة من العدوان العراقي المحتمل.[١٢] وفي اليوم التالي، أمر الرئيس جورج بوش بذهاب الطائرات الحربية والقوات البرية إلى المملكة العربية السعودية

كبداية لعملية درع الصحراء. (وحد الرئيس بوش العالم بشأن مبدأ السيادة الكويتي. وكان النفط هو ما يحرك الإدارة كذلك.)

وفي تعليق لا يتسم بأي قدر من الحذر، على نحو مدهش، قال الزعيم الجمهوري بمجلس الشيوخ روبرت دول، متحدثًا من قاعة المجلس في أكتوبر من عام ١٩٩٠: "نحن في الشرق الأوسط من أجل ثلاثة حروف: ن ف ط."(١٣) وبعد أيام من الاحتلال العراقي للكويت، نُقِل عن مسئول أمريكي رفيع المستوى لم يُذكَر اسمه، يُعتقد أنه وزير الخارجية جيمس بيكر، قوله: "نحن نتحدث عن النفط. فهمتم؟ النفط، المصالح الحيوية الأمريكية."(١٤) ومع نهاية نوفمبر كان مجلس الأمن قد وافق على القرار رقم ٦٧٨ الذي يجيز للدول الأعضاء، بالتعاون مع الكويت، استخدام "كل الوسائل الضرورية" لدعم القرار رقم ٦٦٠ وكذلك القرارات العشرة السابقة(١٥) لإعادة السلام والأمن الدوليين للمنطقة. وحدد القرار موعداً نهائيًا هو الخامس عشر من يناير للامتثال التام.(١٦)

في التاسع من يناير عام ١٩٩١، التقى بيكر بوزير الخارجية العراقي طارق عزيز في جنيف في مسعى أخير لإيجاد حل سلمي. وتحدث بيكر في وقت لاحق عن الغرض من الاجتماع قائلاً: "ما لم نبين أننا فعلنا كل ما يمكننا، دبلوماسيًا وسياسيًا، لتحقيق الانسحاب العراقي من الكويت، ربما أمكن انتقادنا على التسرع في دخول الحرب."(١٧) وفي تناقض مع رفضه للدبلوماسية قبل عقد مضى، قال ديك تشيني إن الاجتماع "أوضح بشكل حاسم للجمهور وللكونجرس أننا كنا في واقع الأمر شديدي الجدية بشأن تجربة كل خيار أخير لإخراجه [من الكويت] وسوف نستخدم القوة كملاذ أخير فحسب."(١٨)

فشل اجتماع جنيف في تحقيق تقدم. وفي الثاني عشر من يناير، أجاز الكونجرس الأمريكي للرئيس استخدام القوة لفرض الامتثال العراقي لقرارات الأمم المتحدة. وقال بيكر: "ما كنا لنكسب التصويت [في الكونجرس] دون جنيف. ما كان

ليتحقق لنا هذا فحسب."[19] ومر موعد الأمم المتحدة النهائى فى الخامس عشر من يناير دون تلبية العراق لمطالب الأمم المتحدة.

وفى السادس عشر من يناير، بدأت عملية عاصفة الصحراء بالقصف الجوى للعراق. وطوال ثلاثة وأربعين يومًا، قامت قوات التحالف الجوية بآلاف الطلعات فى اليوم، حيث هاجمت أكثر من سبعة وعشرين ألف هدف.[20] ولأول مرة، شاهد الأمريكيون حربهم على التليفزيون تبثها السى إن إن. وبدأ الغزو البرى بقيادة الولايات المتحدة فى الرابع والعشرين من فبراير عندما اقتحمت قوات التحالف الخطوط العراقية على جبهة طولها ثلاثمائة ميل واخترقتها إلى مسافات بعيدة فى جنوب العراق. وحُررت الكويت بحلول السابع والعشرين من فبراير. وأعلن الرئيس بوش وقف إطلاق النار فى الثامن والعشرين من فبراير وانتهاء الهجوم البرى الذى استمر مائة ساعة. ومات مائة وثمانية وأربعون أمريكيًا نتيجة للقتال، ومات ١٤٥ آخرون نتيجة للأمراض أو الحوادث، بينما جُرح ٤٦٧ [21]

عالجت إدارة بوش الأول الوضع بمهارة، حيث أعطت الدبلوماسية ستة أشهر وكانت تعمل بجد على تجميع أصدقاء أمريكا وحلفائها. وكانت النتيجة تحالفًا دوليًا قويًا أثناء حرب احتواء صدام حسين وما بعدها. وفى عام ٢٠٠٣ سوف تحاول إدارة بوش الثانى دون قدر كبير من الحماس وتفشل فشلاً ذريعًا.

وقف إطلاق النار

فى الثانى من مارس عام ١٩٩١، وافق مجلس الأمن على القرار رقم ٦٨٦ الذى يحدد شروط وقف إطلاق النار بين العراق والكويت. وقد طالب المجلس بتنفيذ القرارات الاثنى عشر السابقة، وإلغاء أية إجراءات ذات صلة بضم الكويت أو الأعمال العدائية، ودفع تعويض للكويت والآخرين الذين لحقت بهم أضرار بسبب الحرب، واتخاذ عدد من الخطوات الإنسانية.[22] وقَبِل ممثلون للحكومة العراقية شروط وقف إطلاق النار رسميًا

من القادة العسكريين الأمريكيين في الثالث من مارس، ووقعوا اتفاقية لوقف إطلاق النار الدائم في السادس من أبريل.

كان قرار الرئيس بوش عدم مواصلة الحرب حتى بغداد والإطاحة بصدام حسين قراراً مثيراً للجدل. فقد سلب القوات العراقية الراحلة عزمها لكنه أوقف هجومها عند الحدود. وأذكر السفر إلى الكويت في مارس من عام ١٩٩١، حين علت المدينة سحابة سوداء نتيجة لحرق آبار النفط التي تنفث لهبًا ارتفاعه مئات الأقدام. وكان الطريق المؤدي من مدينة الكويت إلى العراق مازالت تتناثر عليه الدبابات والشاحنات والجثث العراقية التي قصفتها القوات الأمريكية أثناء فرارها. وحث كثيرون بوش على مواصلة الحرب والإطاحة بصدام. ومع ذلك فهم بوش أنه سوف يفقد تحالفه العربي إن هو فعل ذلك. كما قدَّر الرئيس التكلفة المرتفعة من ناحية الدم الأمريكي والأموال التي سيتطلبها احتلال العراق. وأوضح في عام عام ١٩٩٨ قائلاً: "كنا سنُجبَر على احتلال بغداد، وحكم العراق في واقع الأمر. وكان التحالف سينهار على الفور، إذ سيهجره العرب غاضبين وينسحب الحلفاء الآخرون كذلك. ... ولو سرنا في طريق الغزو، فسوف يكون هناك تصور بأن الولايات المتحدة مازالت قوة محتلة في أرض شديدة العداء. وكانت النتيجة ستصبح مختلفة اختلافًا هائلاً - وربما أصبحت عقيمة."[٢٣]

أوضح وزير الخارجية جيمس بيكر كذلك تكاليف الإطاحة بصدام حسين، حيث تنبأ على وجه الدقة بصعوبات غزو ٢٠٠٣. فقد قال: "أرى أننا لو سرنا إلى بغداد لحطمنا التحالف، إذ كان الأعضاء العرب سيرحلون. فالبلدان داخل المنطقة تخشى لبننة العراق ... ولم نكن نرغب في فقدان أرواحًا أمريكية أكثر بكثير كانت ستضيع لو احتللنا العراق، واضطررنا لخوض ... حرب عصابات هناك. ... والواقع أنه ليست هناك حجة نقدمها للذهاب إلى العراق - للذهاب إلى بغداد."[٢٤] وأضاف بيكر أن التقدم في عملية السلام العربي الإسرائيلي ما كان ليحدث. ذلك أنه "ليست هناك عملية سلام في الشرق الأوسط حاليًا."[٢٥]

مع أن ديك تشيني سيكون بطلاً نهماً للإطاحة بصدام حسين بعد عقد من الزمان، فقد وافق في عام ١٩٩١، وكان وقتها وزيراً للدفاع، على مبرر بيكر. وقال تشيني: "أرى أننا لو فعلنا ذلك لغصنا هناك لفترة طويلة جداً من الزمن مع احتمال حقيقي لأن لا يحالفنا النجاح."[٢٦] وأوضح كولين باول قائلاً: "ما بات علينا القيام به، وما أجازت لنا الأمم المتحدة القيام به، وما أجاز لنا الكونجرس الأمريكي القيام به، كان هو طرد الجيش العراقي من الكويت، وإعادة حكومة الكويت الشرعية، وإحداث علاقة جديدة في المنطقة مع رجاء بأن يتم ذلك بأقل قدر من الخسائر في الأرواح. وقد تحقق هذا كله."[٢٧]

بالنسبة للعقد التالي، سوف تحتوي الولايات المتحدة صدام حسين، حيث تواصل دعم هدف رحيله بوسيلة أخرى غير الغزو العسكري. وعلى الرغم من أن هذه السياسة محبطة في الغالب، فقد نجحت في حماية المصالح الأمريكية، واحتواء أي تهديد من صدام حسين.

العقـــوبات

خلال التسعينيات، استغلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة العقوبات الاقتصادية التي تدعمها الأمم المتحدة ومناطق حظر الطيران ومفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة لاحتواء التهديد الذي يمثله صدام حسين. وظلت العقوبات التي وُضعت موضع التنفيذ بموجب القرار رقم ٦٦١ الصادر في السادس من أغسطس عام ١٩٩٠ معمولاً بها حتى حرب ٢٠٠٣ وجرى ربطها على وجه التحديد بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل في القرار ٦٨٧ الذي تمت الموافقة عليه في الثالث من أبريل عام ١٩٩١ [٢٨] وقبل حرب الخليج، حين اعترض العراق على تفويض قوي، فشل مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة في اكتشاف المدى الكامل لبرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. وبعد انتهاء الحرب فحسب في عام ١٩٩١ كشف المفتشون عن أدلة مهمة على

وجود منشآت أسلحة دمار شامل، وبشكل خاص برنامج الأسلحة النووية. ومنذ ذلك الحين، أصر المفتشون على التفتيش الأكثر صرامةً. وفي ذلك الحين، كان معظم المراقبين يعتقدون أن صدام سوف يمتثل لمطالب نزع السلاح خلال فترة معقولة وأن العقوبات سوف تُرفَع.

كانت العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد العراق منذ عام ١٩٩٠ تمثل نظام العقوبات الدولي الأكثر شمولاً في التاريخ.[٢٩] وأوضح مجلس الأمن أنه إذا كان العراق يرغب في استيراد أو تصدير أي نوع من السلع (ما عدا الإمدادات الطبية والضروريات الإنسانية) فلا بد له من النزع الكامل للأسلحة من منشآته الكيميائية أو البيولوجي أو النووية. وفي مارس من عام ١٩٩١، انتهت الأمم المتحدة إلى أن "الشعب العراقي قد يواجه قريبًا كارثة توشك على الوقوع على نحو أقرب ويمكن أن تشمل وباءً أو مجاعة، ما لم يتم تلبية الحاجات الضخمة الداعمة للحياة بسرعة."[٣٠] وردًا على ذلك، اقترحت الولايات المتحدة برنامجًا لمقايضة النفط العراقي بالغذاء والسلع الإنسانية.

قاوم النظام العراقي الخطة في البداية، لكنه وافق في النهاية على الشروط في عام ١٩٩٥ بعد تأخير دام خمس سنوات تقريبًا.[٣١] ففي ذلك الحين كان ما يحصل عليه الفرد من السُعرات قد انخفض إلى ما دون الألف سعر في اليوم.[٣٢] وقد بدأ تنفيذ البرنامج في ديسمبر من عام ١٩٩٦، مما سمح للعراق باستئناف تصدير نفط بكمية تصل قيمتها إلى مليارى دولار مرتين في العام لشراء الغذاء والدواء وغيرهما من السلع الإنسانية. وكان برنامج "النفط مقابل الغذاء" الخاص بالأمم المتحدة فريداً لكونه يمثل لأول مرة اضطرار دولة خاضعة لعقوبات اقتصادية لاستخدام عائداتها لمعالجة حاجات مواطنيها الإنسانية.[٣٣]

ومع أن نظام العقوبات تضمن بنوداً خاصة بتوفير الإغاثة الإنسانية للشعب العراقي، فقد أنفق صدام حسين المليارات بدلاً من ذلك على ما يقدر عدده بثمانية وأربعين قصراً رئاسيًا ومنتجع يمتد على شاطئ إحدى البحيرات لقضاء العطلات

يحتوى على ملاعب رياضية ومدينة ملاه ومستشفيات ومتنزهات و٦٢٥ بيتًا يستخدمها مسئولون حكوميون. وتكلف هذا المشروع ملايين الدولارات.[٣٤] وفي يوليو من عام ١٩٩٩ قدرت مجلة "فوربس" ثروة صدام حسين الخاصة بستة مليارات دولار، حصل عليها في المقام الأول من النفط والتهريب.[٣٥]

نجح صدام حسين في إقناع معظم العالم بأن العقوبات كانت سبب معاناة الشعب العراقي، وليس فشله في استخدام المليارات المتاحة له لتوفير الغذاء والدواء للسكان. إلا أنه في الشمال، الذي كان يسيطر عليه الأكراد وليس صدام حسين، نجح برنامج الأمم المتحدة بشكل كبير. وأثناء إلقاء الكلمات، داخل الولايات المتحدة وخارجها، كان هناك باستمرار تقريبًا شخص يسألني لماذا تقتل الولايات المتحدة الأطفال العراقيين. فبينما بنى صدام القصر بعد الآخر، كان الشعب العراقي يعاني، مع زيادة حادة في وفيات الأطفال وسوء التغذية والأمراض. وتقدر إحدى الدراسات أن ما بين مائة ألف ومائتين وسبعة وعشرين ألف طفل دون الخامسة ماتوا فيما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٨ نتيجة لحرب الخليج والعقوبات التي أعقبتها. وقدر تقرير لليونيسيف أن خمسمائة ألف طفل دون الخامسة ماتوا.[٣٦] كما تسببت البنية التحتية المتدهورة، نتيجة للحرب الإيرانية العراقية وعملية عاصفة الصحراء كذلك في زيادة في الأمراض وسوء التغذية والوفاة.[٣٧] ومن المؤكد أن العقوبات أسهمت بشكل أكبر في تدهور العراق بالحد من توافر أصناف معينة مزدوجة الاستعمال، ومع ذلك كان صدام حسين يمسك بمفتاح رفع العقوبات. لكنه رفض إدارة هذا المفتاح.[٣٨] وفي النهاية رفع مجلس الأمن العقوبات في الثاني والعشرين من مايو عام ٢٠٢٣ في أعقاب الإطاحة بصدام حسين.

خلال التسعينيات، تزايد الضغط كي تسقط الأمم المتحدة العقوبات، وليس كي يمتثل صدام حسين. تناوبت أنا وزميلي السفير أ. بيتر بيرلي عرض العديد من القضايا في مجلس الأمن. وكان، وهو النابه والرقيق واللاسياسي والمحبوب كثيرًا في الأمم المتحدة وواشنطن، لديه محفظة العراق والأمم المتحدة الصعبة في الأمم المتحدة

من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩. وعندما وصل إلى الأمم المتحدة في أغسطس من عام ١٩٩٧، كان الإجماع على العقوبات في المجلس قد تبخر بالفعل. وكان أول جهد له لمعالجة عدم تعاون العراق بالشكل الكامل مع مفتشي الأمم المتحدة هو السعي لفرض العقوبات. وتضمنت البنود حظراً على تأشيرات الدخول لكبار المسئولين العراقيين. ويقول بيرلي عن تلك الفترة: "تفاوضنا على رفع العقوبات الأشد قسوة على افتراض خاطئ هو أن الفرنسيين والروس سوف يصوتون بالتأييد إن نحن فعلنا ذلك." لكن روسيا والصين وفرنسا ومصر وكينيا امتنعت عن التصويت على القرار. ويضيف بيرلي: "كانت تلك بالنسبة لنا كارثة تعكس تفكك إجماع المجلس بشأن العراق الذي زاد بالفعل. وكان [فشل ذلك القرار] مقدمة للأعوام المرعبة ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ عندما عارضت فرنسا وروسيا كل جهد للتشدد مع العراقيين."[٣٩]

كانت أسباب تعطل مجلس الأمن كثيرة. ومن المؤكد أن معاناة الشعب العراقي الزائدة كانت سبباً مهماً. لكن كما أوضح بيرلي، فإن "المحاولات الدولية لمنع برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي [أو] القضاء عليه كانت بلا طائل. بل إن [روسيا وفرنسا] كانت لكلتيهما عقود مربحة مع العراق وكانت السلطات العراقية ماهرة في استخدام تلك العقود، وإشراك أصدقاء من الزعماء السياسيين المهمين في العقود. وأخيراً، أظن أنهما حسبتا (بشكل صحيح) أن هناك بالفعل تهديداً وشيكاً من العراق على نحو يجعل الولايات المتحدة تعتني بالمشكلة."[٤٠]

أوضح فرانسوا بوجو ديستان سفير فرنسا في واشنطن في ذلك الحين أنه لم يكن هناك خلاف على الجوهر، بل على التكتيكات. وأضاف: "الأمر أشبه بطبيبين استُدعيا إلى سرير مريض اتفقا على التشخيص لكنهما وصفا علاجين مختلفين. فقد كانت الولايات المتحدة قاسية، ونحن كنا نحاول توضيح أننا يمكن أن ننجح إذا تمكنا من اجتذاب بعض النوايا الطيبة والتعاون من العراقيين، كأن نعد برفع العقوبات. وكان رأينا باستمرار هو أنه ينبغي علينا مواصلة حض المفتشين بإظهار الضوء الذي في آخر النفق. ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة لعمل ذلك."[٤١]

ربما لخص بيرلي الموقف كأحسن ما يكون بتوضيحه "أن الفرنسيين والروس، وإلى حد ما الصينيين، وغيرهم، ينظرون إلى مجلس الأمن على أنه المكان الذى يمكنهم فيه كبح جماح القوة فائقة العظمة، الولايات المتحدة، وجعلنا نغرق فى بناء الإجماع، والتفاوض معنا، وبعد ذلك لا يمضون قدما [كما فعل الفرنسيون مع كولين باول فى عام ٢٠٠٣ وما قبله]، وهو ما يضمن أن الشرعية الدولية تنعدم نتيجة للإجراءات الأمريكية اللاحقة."(٤٢)

بالإضافة إلى نظام العقوبات، ثبت أن "منطقة حظر الطيران" قضية عليها خلاف كبير. ففي عام ١٩٩١بدأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا القيام بأعمال الدورية في شمال العراق جواً من أجل حماية الأكراد، وذلك بخلق منطقة حظر طيران شمال دائرة عرض ستة وثلاثين. وبعد الهجمات المستمرة على السكان الشيعة فى الجنوب والخطوات المثيرة للقلق من جانب صدام التى تشير إلى أنه يفكر فى شن هجوم آخر على جيرانه، فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها منطقة حظر طيران مشابهة جنوب دائرة العرض اثنتان وثلاثين فى السادس والعشرين من أغسطس عام ١٩٩٢ ووسع الناتو هذه المنطقة إلى دائرة العرض ٣٣ فى الثالث من سبتمبر عام ١٩٩٦، جنوب بغداد مباشرةً، لكن القوات الفرنسية والأمريكية والبريطانية فقط هى التى فرضتها. ولمدة اثنى عشر عامًا، عملت القوات الجوية، إلى جانب البحرية والمارينز، جنبًا إلى جنب مع القوات الجوية الملكية، حيث كانت أخرجت حوالي أربعمائة ألف طلعة جوية لفرض منطقتى حظر الطيران. وقال نائب رئيس القوات الجوية فى مارس من عام ٢٠٠٤: "خلال تلك الفترة صقل طيارونا مهاراتهم القتالية، واكتسبوا معرفة بالمنطقة، واستطاعوا خلق ظروف مواتية لـ [الحرب في العراق] وطوال أكثر من عقد، ارتقى طيارونا إلى واحد من أهم تحديات دولتنا وهو احتواء صدام حسين."(٤٣)

كان هناك نزاع ساخن على منطقتى حظر الطيران مع العراق تدعمه روسيا والصين وفى النهاية فرنسا، بزعم أنه ليس هناك ما يجيزهما فى قرارات الأمم المتحدة

القائمة. ومن ناحية أخرى أكدت الولايات المتحدة وبريطانيا أن هناك ما يكفى من الإجازة فى القرارات السابقة التى تسمح بالقوة للحفاظ على السلام والأمن فى المنطقة.[٤٤] وفى أعقاب انسحاب مفتشى الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٨، أنهت فرنسا مشاركتها فى فرض منطقتى الحظر قائلةً إنهما أصبحتا امتداداً للعمليات الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة وليستا وسيلة فعالة لحماية الناس فى جنوب العراق. ولم تتوقف الطائرات الأمريكية والبريطانية عن أعمال الدورية فى هاتين المنطقتين حتى الحرب فى عام ٢٠٠٣. وفى عام ١٩٩٨ بدأت عملية أكثر عدوانية استتبعت القصف الدورى للدفاعات الجوية رداً على الاستهداف العراقى المتزايد للطائرات التى تفرض المنطقتين. وفى بعض الأوقات، وجهت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضربات جوية ضد مواقع أسلحة مشتبه بها كانت انتهاكًا لاتفاقيات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، دخل طيارو الحلفاء فى الفترة ما بين فبراير ٢٠٠٠ وفبراير ٢٠٠١ المنطقة الجنوبية عشرة آلاف مرة، وثبت العراقيون رادارهم على الطائرات أو ربطوها بالأسلحة المضادة للطائرات خمسمائة مرة.[٤٥]

فى عام ١٩٩٨ زرت القوة الضاربة لحاملة الطائرة أيزنهاور بينما كانت تقوم بتدريبات صقل المهارات السابقة للنشر أمام ساحل بورتوريكو استعداداً للنشر فى الخليج لفرض منطقتى حظر الطيران. والحاملة 7/b التى تعمل بالطاقة النووية وعلى متنها أكثر من مائة طائرة واحدة من أكبر السفن الحربية فى العالم. وأغنت مساحتها البالغة ٤,٥ فدان عن الحاجة إلى إقامة قاعدة أجنبية لطائراتها أو أفرادها، مما يمكِّن الولايات المتحدة من ترك أثر أخف فى عالم عربى لديه حساسية من وجود قوات أمريكية. وعندما هبطنا فى طائرة نقل من طراز C-2، توقفت الطائرة فجأة عندما أمسكت بثالث الكابلات الفولاذية الأربعة الكبيرة المسماة بكابلات الإمساك. وقد غادرنا بواسطة منجنيق بخارى، أو CAT، الذى دفع بالطائرة C-2 من على السفينة بسرعة ١٥٠ ميلاً فى الساعة فى أقل من ثانيتين. وبلغة طيارى البحرية، قمت بعمل TRAP و CAT على الطائرة C-2.[٤٦]

بعد جولتي الخاصة بالسفينة، انضممت إلى واحدة من فرق الطيارين المقاتلين من الحاملة Airwing Seven في "غرفة الاستعداد بها" حيث يستعد الطيارون ويتلقون التعليمات الأخيرة قبل المهام. والتحول إلى طيار مقاتل واحدة من أكثر العمليات تنافسيةً في الجيش الأمريكي، ووحدات قليلة ذات وضع أكثر "استعداداً لمعالجة المهام وتحقيقها". وأطلقت هذه الفرقة على نفسها "كلاب بوكين الشهيرة العالمية". وكانت هناك صورة كلب صارم على نحو مناسب تحملها رقاع على ستراتهم ومرسومة على طائرات من طراز F-14 Tomcat . وفي أعقاب حديثي عن السياسة الأمريكية تجاه العراق، وقف أحد الطيارين في المؤخرة وقال: "سيدتي، لماذا لا يعير أحدٌ اهتمامًا بمهمتنا؟"

استوقفني ذلك السؤال من هذا الشخص الصارم، وأوضحت أنه بينما لا تولي الصحافة اهتمامًا، "يمكنني أن أؤكد لك أن رئيس الولايات المتحدة يولي اهتمامًا". فقد كانت تقارير عمليات منطقة حظر الطيران موجودة في ملخص الرئيس اليومي الصباحي وغيره من الملخصات الاستخباراتية التي توزع يوميًا على المسئولين. وكان أحد مخاوفي طوال سنواتي الثماني في الإدارة هو باستمرار إسقاط إحدى الطائرات وقتل الطيارين أو أخذهم رهائن. ومازلت أستغرب عدم وقوع هذه المأساة خلال سنوات فرض منطقتي حظر الطيران الاثنتي عشرة، إذ لم تفقد الولايات المتحدة طيارًا أو طائرة على الرغم من مئات الآلاف من الطلعات فوق العراق.[٤٧] وعدم حدوث ذلك شهادة لكلاب بوكين وكل طيار أو ملاح أو بحار يطير أو يدعم تلك المهمة. واستمرت المهام في عهد الرئيس بوش. وفي فبراير من عام ٢٠٠١، ولأول مرة منذ إقامة منطقتي حظر الطيران، ضربت الولايات المتحدة بغداد وغيرها من التوابع خارج المنطقتين، مما أدى إلى تصعيد الغارات بشكل هائل.

في أعقاب حرب الخليج، وضع مجلس الأمن نظامًا لمراقبة امتثال العراق للحظر المفروض على أسلحة الدمار الشامل وإنتاج الصواريخ والتأكد منه. وعملت هيئة التحقيق، المسماة لجنة الأمم المتحدة الخاصة، بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبعد الفشل في العثور على برنامج العراق السابق للحرب، أمَّنت الوكالة قواعد قوية جديدة أعطتها حرية أكبر لإجراء أبحاث عشوائية غير مجدولة كشفت عن سموم كيماوية وبيولوجية متطورة على نحو مخيف ورؤوس حربية مجهزة لتوصيل هذه السموم، وبرنامج نووي مزدهر.[٤٨] وأجرى مفتشو لجنة الأمم المتحدة الخاصة أولى أعمال التفتيش على منشآت الأسلحة الكيماوية العراقية في التاسع من يونيو عام ١٩٩١، لكن مع نهاية الصيف كان العراق يمنع أعمال التفتيش. وخلال التسعينيات، كذب العراق وضلل ولم يتعاون مع مفتشي الأمم المتحدة. على سبيل المثال، أعلنت مراجعة للجنة الأمم المتحدة الخاصة لعام ١٩٩٤ أن العراق لن يسعى لصنع أسلحة بيولوجية على الرغم من إنكار وجود هذا البرنامج. وفي أغسطس من عام ١٩٩٥، اعترف العراق رسميًا بأنه أخفى معلومات مهمة عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لكن التعاون مع المفتشين لم يُتَّبَع قط.[٤٩]

كما اتضح منذ حرب ٢٠٠٣، فقد أدت أعمال التفتيش التي قامت بها الأمم المتحدة، مقرونة بالضربات الأمريكية والبريطانية الموجهة ضد مواقع الأسلحة، إلى تآكل أسلحة الدمار الشامل العراقية. وتعرض تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة الخاصة في التسعينيات مجموعة مخيفة من مواد الأسلحة المصادرة من العراق. ومنذ عام ١٩٩١، أكد مفتشو الأمم المتحدة وجود برنامج للحرب البيولوجية وكذلك غاز الأعصاب القاتل VX. بل إن الأمم المتحدة صادرت صواريخ ورؤوس كيماوية و٣٨٥٠٠ ذخيرة كيماوية، و٦٩٠ طنًا من عنصر الأسلحة الكيماوية، وما يزيد على ٣ آلاف طن متري من السلائف الكيماوية، ومجموعة من المواد والمعدات المستخدمة في إنتاج الأسلحة البيولوجية.[٥٠] وكان المحللون يعتقدون أن العراق يطور

رؤوسًا كيماوية أو بيولوجية؛ وسيكون تحقيق هذا البرنامج أكبر تهديد يمثله العراق لجيرانه. وبعد رؤية التقارير الاستخباراتية بشأن العراق منذ عام ١٩٩٢، كنت مقتنعة، شأن كل مسئولي حكومة بوش، بأن صدام حسن لديه برنامج سرى لإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وإن لم تكن على الأرجح النووية. وكنت مندهشة بالقدر نفسه عندما لم تكتشف إدارة بوش أيًا منها بعد حرب ٢٠٠٣.

بلغ عدم تعاون العراق مع المفتشين حد الأزمة فى أكتوبر من عام ١٩٩٧ عندما طالب العراق كل الأفراد الأمريكيين العاملين مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بمغادرة العراق فورًا. وزعم العراق أن الولايات المتحدة تضغط بشكل كبير جدًا على مجلس الأمن كي يزيد العقوبات.[٥١] وبدلاً من السماح للعراق بالتفريق بين مفتشى الأمم المتحدة، سحبت الأمم المتحدة معظم العاملين مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة، وكانت محقة فى ذلك. وأعلن العراق أيضًا أنه لن يسمح لمفتشى الأمم المتحدة بدخول مواقع بعينها وصفها بأنها "رئاسية" على أساس من السيادة القومية وفى يناير من عام ١٩٩٨ أعلن سحبه للتعاون مع فريق التفتيش بحجة أن الفريق يشمل عددًا أكبر من اللازم من الأمريكيين والبريطانيين.

فى مقامرة فشلت فى نهاية الأمر، زار الأمين العام للأمم المتحدة العراق فى فبراير من عام ١٩٩٨ فى مسعى لضمان تعاون العراق مع المفتشين. وقد فعل ذلك ضد رغبات إدارة كلينتون التى لم تكن تثق بالكامل فى تفاوض الأمين العام على اتفاق يتسم بالقدر الكافى من الصرامة. وكان تحدى أنان للولايات المتحدة قرارًا صعبًا، ذلك أن الولايات المتحدة العضو الأكثر نفوذًا فى الأمم المتحدة وهى التى حصلت لأنان على وظيفته. ومع ذلك فقد شعر أن مسئوليته هى تجنب ما كان يعرف أنه سيكون الإجراء العسكرى الأمريكى إذا فشل فى حل المواجهة.

أسفرت رحلة أنان عن توقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة وجمهورية العراق فى الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩٨.[٥٢] وفى اتفاق مع العراق، أكد العراق قبوله لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتعهد "بوصول فورى وغير مشروط وبلا قيد"

لمفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي المقابل، أكدت الأمم المتحدة التزام كل الدول الأعضاء باحترام سيادة العراق وسلامة أراضيه، وأن لجنة الأمم المتحدة الخاصة سوف "تحترم مخاوف العراق المشروعة من ربط فيما يتعلق بالأمن القومي والسيادة والكرامة".[٥٣] وحددت مذكرة التفاهم كذلك إجراءات ما تُسمى المواقع الرئاسية. وعاد المفتشون في السادس والعشرين من مارس.

لم يعش الاتفاق طويلاً. ففي أغسطس من عام ١٩٩٨ قرر العراق وقف التعامل مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية انتظاراً لاتفاق مجلس الأمن على رفع الحظر عن تصدير النفط وإعادة تنظيم اللجنة ونقلها إما إلى جنيف أو فيينا. وفي أكتوبر من عام ١٩٩٨، أعلن العراق أنه سيوقف كل أشكال التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة. وقد اتهم الأمم المتحدة مراراً بالتجسس لمصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل (اعترفت الأمم المتحدة أنها سمحت لمفتشيها بنقل معلومات استخباراتية للولايات المتحدة). وفي الرابع من نوفمبر أبلغت لجنة الأمم المتحدة الخاصة مجلس الأمن أنه نتيجة لأعمال العراق، لا يمكن للجنة تحديد ما إذا كان العراق يوفي بالتزاماته أم لا. وأُعِد المسرح للمواجهة.

العملية ثعلب الصحراء

كنت جالسة في غرفة مجلس الأمن غير الرسمية في السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٩٨ عندما بدأت التليفونات المحمولة في الرنين. وخرج المندوبون والعاملون من الغرفة لعمل المكالمات أو تلقيها. وفجأة جرى تعليق مناقشتنا بشأن الحفاظ على السلام والأمن وبناء سلام ما بعد الصراع. وكان المندوب البرازيلي سيلسو أموريم أول من أخبرني أن الولايات المتحدة بدأت حملة القصف. وقال لي بابتسامة تبعث على الحيرة إنهم يسمونها "ثعلب الصحراء".

فى الليلة السابقة، تلقى بيتر بيرلى مكالمة من واشنطن تطلب منه توجيه الأمم المتحدة لسحب موظفيها من بغداد. كما طلب منه الاحتفاظ بقرار شن حملة عسكرية شديد السرية لنفسه. وما إن خرج موظفو الأمم المتحدة حتى بدأت الولايات المتحدة بدعم بريطانى عملية تدمير برنامج الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية العراقى. وقد شملت العملية ما يزيد على ثلاثين ألف جندى فى مسرح العمليات وعشرة آلاف آخرين يؤدون أدوار مساندة خارج المنطقة. وكانت هناك ستمائة طلعة جوية فى أربعة أيام، نصفها بالليل. وقامت أربعون سفينة بأدوار ضرب ومساندة، حيث أطلقت عشر منها ما يزيد على ثلاثمائة صاروخ توماهوك للأهداف الأرضية وتسعين صارخ كروز. ونشر الآلاف من القوات البرية لحماية الكويت ولصد أى هجوم مضاد.(٥٤)

شرحت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت الغرض من العملية بقولها: "أعطينا الشهر تلو الآخر العراق الفرصة تلو الأخرى كى ينتقل من المواجهة إلى التعاون. وقد بحثنا كل خيار دبلوماسى وقتلناه بحثًا كى نرى ما إذا كان يمكن للقوة أن تقنع قادة العراق المضللين على تغيير مسارهم وقبولهم بعد طول لأى ضرورة الامتثال لحكم القانون وإرادة العالم" كما ذكرت أولبرايت ما بات الكثيرون فى الإدارة يعتقدونه، وهو أن صدام حسين لا بد أن يرحل. وأضافت: "أوضحنا الآن بشكل كبير أننا مستعدون للعمل مع جماعات المعارضة هذه لتغيير النظام."(٥٥) وبينما لم يكن التهديد يبرر الغزو، فقد أوضح الإجراء الأمريكى أن الولايات المتحدة سوف تستخدم القوة العسكرية ضد تهديد أسلحة الدمار الشامل.

قضى العمل العسكرى على أى أثر للإجماع داخل مجلس الأمن بشأن العراق. وقال مسئول فرنسى رفيع المستوى قريب من الرئيس شيراك: "كان ديسمبر من عام ١٩٩٨ كارثة. فكشأن معجون الأسنان، ما إن يخرج المفتشون لن يعودوا أبدًا. وكان كلينتون مستعدًا لخوض الحرب لإعادة المفتشين" وأوضح الموقف الفرنسى وهو أن الحل المفضل سيكون رفع العقوبات مقابل المراقبين الدائمين على الأرض.

وكان النظام سيتداعى نتيجة الانفتاح وليس الانغلاق، مثل كوبا. وقالوا: "ربما نكون مخطئين، لكننا نرى أن العقوبات ساعدت النظام فى العثور على من يتحمل تبعة كل مشكلاته."(٥٦)

نجحت العملية ثعلب الصحراء، مع وجود حوالى مائة هدف فى أنحاء العراق، فى خفض قدرة العراق على إنتاج أسلحة الدمار الشامل. وقال الجنرال أنتونى زينى القائد العام للقيادة المركزية: "كانت أهدافنا بالنسبة لهذه العملية هى الحد من قدرة العراق على إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وإضعاف منشآت القيادة والسيطرة الاستراتيجية والتكتيكية، وتدمير البنية التحتية الصناعية المستخدمة فى تهريب الغاز والنفط، والتخفيض الشامل لقدرة العراق على تهديد جيرانه فى المنطقة."(٥٧) وطبقًا لتقدير زينى، فقد جرى تأخير تقدم برنامج الصواريخ الباليستية العراقى عامًا أو عامين. وبينما لم تكن إدارة كلينتون تعرف مقدار تأخيرها لبرنامج أسلحة العراق فى ذلك الحين، فمن الواضح الآن أن العملية قضت بفاعلية على جزء كبير مما تبقى من برنامجها. وعلَّق ساندى برجر قائلاً: "لقد حضضت كلاً من هيو شيلتون وجورج تينت على وضع المزيد من أسلحة الدمار الشامل على قائمة الأهداف. تلك الأهداف عالية القيمة. ومع وقوع الهجمات، جرى تأخير تقدم أسلحة الدمار الشامل لصدام وزعزع الهجوم وضعه فى السلطة. فقد أمضى العامين التاليين فى مخبأ تحت الأرض. وكان أكثر هدوءًا مما لو كان الحال غير ذلك."(٥٨)

فى الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١ سعت الولايات المتحدة إلى منع صدام حسين من تطوير أسلحة الدمار الشامل وتهديد المنطقة. وكما بات واضحًا منذ ذلك الحين، فقد نجحت بشكل واضح فى تحقيق ذلك، على الرغم من أن العملية كانت تتسم بالفوضى والإحباط وبعيدة عن كونها مثالية. ومع ذلك فقد بات واضحًا أن صدام حسين لن يمتثل بشكل كامل لمطالب مجلس الأمن. ولهذا السبب بحثت الولايات المتحدة عن بدائل لتحقيق الإطاحة به، مع التركيز على منح التأييد لجماعات المعارضة العراقية كى تقوم بالمهمة بنفسها.

وعلى الرغم من القيام بمحاولات عديدة بعد عام ١٩٩٨ لضمان عودة المفتشين، بما فى ذلك مهمة منقحة أعيد تسميتها "لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش" فى ديسمبر من عام ١٩٩٩، فلم يعودوا إلا بعد ضمان الرئيس بوش لقرار بالإجماع فى نوفمبر من عام ٢٠٠٢ تحت التهديد بالحرب.

إدارة بوش تدخل فى جدل مع العراق

عندما تولى بوش منصبه فى يناير من عام ٢٠٠١، لم يكن العراق مركز اهتمام كبير. وكان مسئولوه منقسمين بشأن كيفية معالجة تهديد صدام حسين المستمر. ومن ناحية، أيد مسئولو وزارة الخارجية وجود سياسة احتواء محسَّنة. ولم يكن وزير الخارجية كولين باول مؤيداً للإطاحة بصدام حسين. وعندما أصبح وزيراً للخارجية فى عام ٢٠٠١ عمل على تحسين العقوبات وعارض جهود زملائه للاستعداد للحرب.

وصل المهيمنون، بقيادة نائب الرئيس تشينى ووزير الدفاع رامسفلد ونائبه بول وولفويتز إلى السلطة وهم يركزون على تغيير النظام الحاكم فى العراق. وبدعم من مراكز الأبحاث المحافظة، كان أكثر المؤيدين للحرب هو ريتشارد بيرل وكذلك المنفيون العراقيون مثل أحمد الجلبى. وكان هؤلاء الرجال قد أمضوا جزءاً كبيراً من العقد السابق فى الدعوة إلى اتخاذ إجراء ما والتقليل من شأن عقوبات الأمم المتحدة. وما إن وصلوا إلى السلطة حتى حضوا على اتخاذ إجراء. وطبقًا لما قاله وزير الخزانة السابق بول أونيل، فقد كانوا منذ البداية "يبنون الحجة ضد صدام ويبحثون كيف نطيح به ونحوِّل العراق إلى بلد جديد. وإذا ما فعلنا ذلك، فسوف يُحَل كل شىء. وكان الأمر كله يتعلق بالعثور على طريقة لتحقيق ذلك. وكان ذلك هو الجو العام. وكان الرئيس يقول: 'لا بأس. فلتبحثوا لى عن طريقة لتحقيق ذلك.'"[٥٩] وترك بوش النقاش بين باول وزملائه يستمر دون أن يتخذ قراراً.

أنهت هجمات الحادى عشر من يناير عام ٢٠٠١ بشكل أساسى النقاش داخل الإدارة حول العراق. وبينما سيستغرق الأمر عاماً ونصف العام كى يتبلور، فقد جعلت الهجمات الإرهابية اليد العليا للمهيمنين الذين قالوا إن أمريكا ليس لها اختيار سوى محاربة صدام حسين.

بعد الهجمات مباشرة، صعَّد رامسفلد وولفويتز حملتهما لدخول الحرب. ويصف ريتشارد كلارك العودة إلى البيت الأبيض من أجل اجتماع طارئ فى منتصف ليل اليوم التالى لهجمات الحادى عشر من سبتمبر، متوقعاً مناقشة حول الهجمات: "وبدلاً من ذلك دخلت فى سلسلة من المناقشات بشأن العراق. فى البداية كنت غير مصدِّق أننا نتحدث عن شيء غير النيل من القاعدة. ثم أدركت مع ألم بدنى حاد أن رامسفلد وولوفويتز سوف يحاولان انتهاز فرصة هذه المأساة القومية للترويج لأجندتهما الخاصة بالعراق."(٦٠)

كان انفصال المهيمنين عن الواقع - والانشغال بصدام حسين - أمرين واضحين فى الأيام والشهور التالية للحادى عشر من سبتمبر. وبعد ظهر الثانى عشر من سبتمبر، ناقش رامسفلد إمكانية توسيع أهداف الرد على الهجمات و"النيل من العراق" قائلين على نحو غريب إن هناك عدد قليل نسبيًا من الأهداف الجوية فى أفغانستان. وكان وولفويتز على وجه التحديد مقتنعاً بأنه لا بد أن يكون العراق الدولة الراعية للقاعدة، على الرغم من عدم وجود تأييد للنظرية فى المجتمع الاستخباراتى. فعلى سبيل المثال، قال فى أبريل من عام ٢٠٠١ لزملائه: "إنكم تعطون أهمية كبيرة جداً لبن لادن. إنه لا يمكنه عمل كل هذه الأشياء مثل الهجوم على نيويورك [مركز التجارة العالمى] فى عام ١٩٩٣ دون دولة راعية. وكون مكتب التحقيقات الفدرالى ووكالة الاستخبارات المركزية فشلت فى العثور على الصلات لا يعنى أنها غير موجودة."(٦١)

انتبه الرئيس بوش فى البداية لنصيحة الوزير باول بضرورة أن يظل التركيز على القاعدة.(٦٢) وتأجلت مناقشة ما إذا كانت غزو العراق سيتم أم لا، بينما ركزت الولايات

المتحدة على إخراج طالبان من أفغانستان. ومع ذلك فقد كان هذا نصرًا لم يدم طويلاً لباول، حيث عاد المهيمنون بسرعة إلى القضية بمجرد فرار طالبان من كابول. وبدأت الخلافات بشأن السياسة الأمريكية تجاه العراق تظهر على السطح في ديسمبر من عام ٢٠٠١، مع حض وولفويتز ورامسفلد على الغزو بينما خسر باول ونائبه ريتشارد أرميتاج فيما يتعلق بمواصلة السير في الطريق الدبلوماسي. وبحلول أوائل عام ٢٠٠٢ كان النقاش يدور حول الأساليب والتوقيت أكثر منه حول ما إذا كان تغيير النظام الحاكم في العراق مبررًا أم لا. وكما وصف أحد كبار المسئولين الأمريكيين الأمر، فإن "المسألة ليست ما إذا كانت الولايات المتحدة ستضرب العراق أم لا، بل هي متىَ تضربه."[٦٣] وأوضح مسئول عسكري رفيع المستوى أن التخطيط للحرب كان يجري مع بداية عام ٢٠٠٢ عندما زار القيادة المركزية الأوروبية في مهمة للتخطيط. وقد فاجأه أن يجد المخططين يعملون على افتراض أن هناك مشاركة حماسية للدول الأوروبية. وأبلغ المخططين أنه من الأفضل "مواجهة الأمر ومعالجته معالجةً مباشرة. فنحن ستكون معنا المملكة المتحدة فحسب. وربما تركيا." كما قال: "بحلول نوفمبر، كنا حتى ذلك الحين نميل إلى أنه سيكون من الصعب تأجيل الأمر، في ظل تهديداتنا ووجود خمس حاملات هناك."[٦٤]

محور الشر

مع أن أسامة بن لادن ظل طليقًا ولم تكن الحرب على الإرهاب قد انتهت، فقد اتخذ المؤيدون للحرب على العراق خطواتهم وبدأوا بناء حجتهم داخل الإدارة وعلى الملأ. فسوف تبحث الولايات المتحدة الآن عن الإرهابيين ومؤيديهم قبل أن يمكنها اتخاذ إجراء ما. وبيعت هذه الاستراتيجية العدوانية للرئيس بوش على أنها العنصر الأساسي في السعي لحماية الأمريكيين في الحرب الجديدة على الإرهاب. وكان صدام حسين الهدف الأساسي.

عرض الرئيس بوش مبدأ جديداً للاستباق فى خطاب حالة الاتحاد فى التاسع والعشرين من يناير عام ٢٠٠٢، وبعد إعلانه أنه لا بد للولايات المتحدة من مطاردة الإرهابيين، "حيثما كانوا"، قال بوش إن أمريكا لن تسمح لمعسكرات تدريب الإرهابيين بالعمل أو تسمح للدول بإيواء الإرهابيين. بل كان الأمر الأهم هو أن الرئيس أوضح أن الأعداء، سواء أكانوا إرهابيين أو أنظمة تقدم الدعم للإرهابيين، سوف تواجههم الولايات المتحدة قبل أن تعانى على أيديهم. وذكر بوش العراق وإيران وكوريا الشمالية على وجه التحديد باعتبارها تشكل "محور الشر الذى يتسلح لتهديد سلام العالم".(٦٥) وكانت السياسة تنفيذاً لوثيقة إرشاد تخطيط الدفاع لعام ١٩٩٢ التى تقول إن الولايات المتحدة سوف تحتفظ بـ"المسئولية الاستباقية لمعالجة تلك الأخطاء" التى تهدد المصالح الأمريكية "على نحو انتقائى". وسوف تتاح الفرصة أخيراً للمهيمنين كى ينفذوا رؤيتهم.

بينما لم يُسَمِّ بوش مبدأه الجديد الخاص بالاستباق فى الحرب ضد الإرهاب بهذا الاسم فى ذلك الوقت، فقد عرضه مستعيناً بعنوان مجلد وينستون تشرشل الأول عن تاريخ الحرب العالمية الثانية، "العاصفة المتجمعة"، حيث قال: "لن أنتظر الأحداث، بينما تتجمع الأخطار. لن أقف متفرجاً بينما الخطر يقترب أكثر وأكثر." وفى خطاب حفل التخرج بكلية ويست پوينت فى الأول من يونيو عام ٢٠٠٢، نقح الرئيس بوش النظرية وأوضح حجة الاستباق، رافضاً مبادئ الحرب الباردة الخاصة بالاحتواء والردع. كما قال: "سوف يقتضى أمننا أن يكون تفكير الأمريكيين جميعاً استشرافياً، وأن يكونوا حازمين وعلى استعداد للعمل الاستباقى حين يستدعى الأمر الدفاع عن حريتنا والدفاع عن أرواحنا."(٦٦)

كان مبدأ الاستباق مبرراً للإطاحة بصدام أكثر منه سياسة واقعية للبحث عن الإرهاب ومنعه. وفى أوائل مارس كانت الإدارة تجعل العراق مركز اهتمام مبدئها الجديد. وفى مؤتمر صحفى فى الثالث عشر من مارس، واصل الرئيس بوش تقديم الحجج ضد صدام حسين والعراق. وتكراراً للاتهامات التى باتت مألوفة فيما يتعلق

بالأسلحة الكيماوية وعدم التعاون مع مفتشى الأمم المتحدة، وصف بوش صدام حسين بـ"المشكلة" قائلاً "سوف نتعامل معه. لكن المرحلة الأولى هى التشاور مع حلفائنا وأصدقائنا، وهذا ما نفعله على وجه الدقة."[٦٧]

عند شرح ضرورة الحرب، ذكرت الإدارة على نحو نمطى تهديد العراق الخاص بأسلحة الدمار الشامل، وعدم الامتثال للمفتشين، والنظام الحاكم القمعى والميال للقتال، وانتهاكات حقوق الإنسان الهائلة ضد الشعب العراقى. وقلل المسئولون الأمريكيون من شأن مخاطر الإطاحة بصدام حسين واحتلال العراق. وفى مارس من عام ٢٠٠٣، أكد السكرتير الصحفى للبيت الأبيض آرى فلايشر أن "الشعب العراق يتوق إلى الحرية والتحرر. وسوف يبتهج ٥٠٠ شخص." كما قال إنه "لا شك" فى أن لدينا أدلة ومعلومات عن أن لدى العراق أسلحة دمار شامل، بيولوجية وكيماوية على وجه التحديد[٦٨]. كما بالغوا بشكل كبير فى الفوائد المحتملة للمصالح الأمريكية فى المنطقة. فعلى سبيل المثال، فى السادس والعشرين من أغسطس من عام ٢٠٠٢، قال نائب الرئيس تشينى، أثناء حديثه فى ناشفيل للمحاربين القدماء فى الحروب الخارجية: "سوف يحقق تغيير النظام فى العراق عدداً من الفوائد للمنطقة. ... وسوف تتحسن قدرتنا على إحداث تقدم فى عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، تماماً كما حدث بعد تحرير الكويت فى عام ١٩٩١ ... وسوف يكون هدفنا عراقًا يتمتع بسلامة أراضيه، وحكومة ديمقراطية وتعددية، ودولة تكون فيها حقوق الإنسان الخاصة بكل جماعة عرقية أو دينية معترفًا بها ومحمية."[٦٩] وكان هدف رايس بالنسبة للعراق هو أن يصبح دولة تجارة حرة وديمقراطية تحكم نفسها بنفسها، لضمان "توازن القوى المؤيدة للحرية" فى الشرق الأوسط.[٧٠]

واصل الرئيس بوش حملته العامة ضد صدام حسين، حيث كان يستعين بصلة القاعدة المفترضة بانتظام. وقال بوش فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢: "نعلم أن العراق والقاعدة بينهما صلات على مستوى عالٍ تعود إلى عقد مضى. كما نعلم أنه بعد الحادى عشر من سبتمبر احتفل نظام صدام مبتهجًا بالهجمات الإرهابية على

أمريكا."[٧١] ومع أن بوش لم يدَّعِ بشكل مباشر قط أن العراق كان وراء هجمات القاعدة، فقد تحدث هو ومستشاروه بعناد بالصلات بين الاثنين. وفهم الشعب الأمريكي رسالته، حيث اعتقد ٥٢ بالمائة طوال عام ٢٠٠٣ أن صدام حسين "تورط بشكل شخصي" في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وإن هبط الرقم إلى ٤٤ بالمائة في عام ٢٠٠٤[٧٢] وقال جنرال سابق ذو أربع نجوم في يوليو من عام ٢٠٠٤: "ظننت كل مجموعة استخبارات في العالم أن لديه أسلحة كيماوية. لكن ليست الأسلحة النووية ولا القاعدة. فهناك مجموعات من القاعدة في فلينت بولاية ميشيجان. ولا يعني هذا أن بوش متواطئ مع بن لادن."[٧٣]

بحلول خريف عام ٢٠٠٢، كان الرئيس بوش يوشك على اتخاذ قرار للإطاحة بصدام حسين. وطبقًا لما قاله مسئول سابق، فقد كان تشيني "شديد الإصرار على اتخاذ إجراء ما ضد صدام حسين. بدا الأمر وكأنه ليس هناك شيء آخر."[٧٤]

فلنجرب الأمم المتحدة

عارض المهيمنون في إدارة بوش عودة مفتشي الأمم المتحدة بشدة، حيث كانوا يرون ذلك المسعى ضعيفًا وغير فعال ويؤخر الحرب. وبينما حاول باول إقناع الرئيس بإعادة قضية العراق إلى مجلس الأمن، سعى رامسفلد وتشيني إلى تقويض الحجة.[٧٥] وقال نائب الرئيس تشيني في السادس والعشرين من أغسطس: " الأمر ببساطة هو أنه ليس هناك شك في أن صدام حسين لديه الآن أسلحة دمار شامل. وليس هناك شك في أنه يجمعها ليستخدمها ضد أصدقائنا، وضد حلفائنا، وضدنا. ... ولم يوقفه شيء في السنوات الاثنتي عشرة الماضية." وبعد ذلك ربط تشيني العراق بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، حيث قال: "هذه الدولة لن تعيش تحت رحمة الإرهابيين أو الأنظمة الحاكمة الإرهابية."[٧٦]

كانت الغلبة لپاول على المدى القصير ونقل الرئيس القضية إلى الأمم المتحدة - وإن لم يكن ذلك لفترة وجيزة. وفى كلمته التى ألقاها فى الأمم المتحدة فى اليوم التالى لذكرى مرور عام على الحادى عشر من سبتمبر، تحدى الرئيس بوش الأمم المتحدة أن تظل مناسبة لمقتضى الحال بفرض القرارات السابقة التى تصر على نزع سلاح العراق. وبعد أن أعلن أن العراق "تهديد للسلام"، قال بوش إن العالم الآن يواجه اختباراً، بينما الأمم المتحدة "تواجه لحظة صعبة ومتحدية. فهل تُحترَم قرارات مجلس الأمن وتطبَّق، أم تُنحى جانبًا دون أية نتيجة؟ هل ستخدم الأمم المتحدة غرض تأسيسها، أم ستكون غير مناسبة لمقتضى الحال؟"[٧٧]

الحرب الخاطفة الدبلوماسية

كما فعلت الولايات المتحدة في عام ١٩٩١، سعت للحصول على دعم العالم لاتخاذ إجراء ضد العراق وسعت لاستصدار قرار بشأن العراق يطالب بنزع سلاح صدام. وذهب پاول للعمل على الفور، حيث التقى بأكثر من اثنى عشر من وزراء خارجية الدول الكبرى، وشملت لقاءاته كل أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، وكذلك وزراء خارجية اليابان وقطر، وهى دولة خليجية سيكون تعاونها أساسيًا بالنسبة لأية حملة عسكرية.[٧٨] لكن هذه المرة كان العالم لديه شكوك. فقد بدأ الزعماء الأجانب يدركون الرسالة التى وراء كلمة بوش، وهى أن الولايات المتحدة مستعدة لدخول الحرب للإطاحة بصدام حسين. وبدأوا يصطفون معارضين، يقودهم فى ذلك الفرنسيون.

فى السادس من سبتمبر عارض وزير الخارجية الفرنسية دومينيك دى ڤيليپان بإصرار دعوة أمريكا إلى الحرب. وقد قال: "نشعر أن أوروبا بحاجة إلى الولايات المتحدة، لكن الولايات المتحدة تحتاج أوروبا كذلك. ولا يمكنكم أن تخرجوا وتفعلوا الأشياء بمفردكم." وفى مؤتمر صحفى بالأمم المتحدة، عارض وزير الخارجية الروسى إيجور إيڤانوف، المتواجد فى المناسبة نفسها، رؤية پاول القائلة إن مجلس الأمن

يحتاج إلى قرار جديد بشأن العراق. وفي السابع عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٢ قال إيفانوف: "فيما يتعلق بمسألة عمل المفتشين الدوليين وعمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، فنحن لا نرى أية حاجة خاصة لحدوث ذلك. فكل القرارات الضرورية بخصوص ذلك في متناول اليد."(٧٩)

عارض المستشار الألماني جيرهارد شرودر الحرب بصخب، وكان ذلك في جزء منه لكسب التأييد بين الشعب الألماني خلال حملته الصعبة السابقة للانتخابات. وقال شرودر على نحو لا لبس فيه: "تحت قيادتي، لن تشارك ألمانيا في أي تدخل في العراق."(٨٠) كما قال منتقداً ليس الحرب مع العراق فحسب، بل كذلك معالجة أمريكا للقضية: "في الماضي كان يُقال دومًا: قبل أن نفعل أي شيء، سوف نستشير حلفاءنا الأساسيين - على الأقل هؤلاء الذين يقومون بدور فعال، بل شديد الفاعلية - في الحرب ضد الإرهاب العالمي. لكن التشاور لا يعني أن أتلقى مكالمة تليفونية قبل ساعتين فقط تقول لي: نحن في طريقنا للدخول. بل إن التشاور بين الدول الراشدة لا بد أن لا يعني مجرد التشاور بشأن كيف يحدث الأمر ومتى يحدث، بل كذلك بشأن ما إذا كان سيحدث أم لا."(٨١) ومضت وزيرة العدل الألمانية هيرتا دوبلر جْملين إلى حد تشبيه تكتيكات الرئيس بوش بشأن العراق بتكتيكات هتلر بقولها: "يريد بوش صرف الانتباه عن مشكلاته الداخلية. وهذا تكتيك تقليدي. إنه ذلك التكتيك الذي استخدمه هتلر."(٨٢)

اتصل الرئيس بوش تليفونيًا بالرئيس الفرنسي جاك شيراك في العاشر من أكتوبر ليقدم عرضه الخاص بالقرار الأمريكي. فقد كانت فرنسا ترغب في تبطئة الاتجاه نحو الحرب باقتراح عملية من خطوتين. أولاً: يتبنى مجلس الأمن قراراً يعزز عملية التفتيش على الأسلحة دون التهديد بالقوة. ثانياً: إذا منع العراق المفتشين، سوف يصوِّت المجلس على اتخاذ إجراء آخر. ولم تكن المخاوف الفرنسية مقصورة على العراق. وقال جان دافيد ليفيت المندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة: "حتى بعد العراق، فإننا نتحدث عن مستقبل النظام العالمي." وقد نبه إلى أن العلاقات بين

القوى الرئيسية، الغنية والفقيرة، العربية وغير العربية، تتأثر جميعها بهذا القرار.[٨٣] ولأن الولايات المتحدة كانت تحذر الغوص في مستنقع بيروقراطي، فقد رفضت العملية ذات الخطوتين.

التفاوض على قرارات الأمم المتحدة واحدة من أكثر العمليات سريةً في الدبلوماسية. وبينما كنت في الأمم المتحدة، كثيرًا ما كنت أراقب الأمر باستغراب حين كان المسئولون يمضون الساعات في التفاوض بشأن وضع الفصلة، وما إذا كانوا سيستخدمون كلمة or أم and، ثم وجدت نفسي أفعل ذلك على وجه التحديد. وفي النهاية كانت كل دولة تفسر القرار بطريقة مختلفة. ولذلك كان الدبلوماسيون كثيراً ما يتخلون أثناء الصياغة عن بعض الأمور الغامضة من أجل الحصول على تأييد أكبر. ولم يكن هذا القرار مختلفًا. فقد أصرت الولايات المتحدة على أن يشمل المصطلح "انتهاك مادي"، الذي يمكن استخدامه حينذاك كمثير للحرب. كما حضت الولايات المتحدة على وضع جدول زمني صارم، وأشارت على وجه التحديد إلى ضرورة قبول العراق للقرار الجديد خلال سبعة أيام وعمل تقرير كامل عن كل مواد وأسلحة الدمار الشامل خلال ثلاثين يومًا. وما لم يمتثل العراق لهذه القواعد الإرشادية، أو إذا منع المفتشين، فسوف يكون منتهكًا للقرار. وقال مسئول أمريكي: "نحن الأكثر تشدداً فيما يتعلق بهذه القضايا."[٨٤] واقترح الروس والفرنسيون قرارهم ببنوده الأضعف بكثير.

حدث الإنجاز في السابع من نوفمبر عقب محادثة تليفونية بين الرئيسين بوش وشيراك. فقد اتفقا على تعديلين على قرار الولايات المتحدة. أولاً: كانت مسودة الفقرة الرابعة تقول إن "الانتهاك المادي لالتزامات العراق" سوف يُبلَّغ لمجلس الأمن "بموجب الفقرة ١١ أو الفقرة ١٢" وبناءً على طلب فرنسا وعدد من المندوبين الآخرين، استُعيض عن "أو" بـ"و" مما أعطاهم الثقة في أن مجلس الأمن سوف يضطر إلى الاجتماع مرة أخرى في أعقاب أي انتهاك يبلَّغ عنه لإجازة اتخاذ إجراء آخر.[٨٥] ثانيًا: جرى تغيير عبارة "استعادة السلام والأمن" بـ"ضمان السلام والأمن العالميين".[٨٦] وفسرت فرنسا

ودول أخرى التغييرات على أنها تعني أن المفتشين، وليس واشنطن، هم من سيحددون ما إذا كان العراق قد ارتكب مخالفة أم لا. وهذه التغييرات اللغوية خففت من مخاوف فرنسا بشأن "المثيرات الخفية" الأمريكية.

في اليوم التالي، الثامن من نوفمبر، وافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار رقم ١٤٤١. وذكر القرار أن العراق في حالة انتهاك مادى لالتزاماته المادية طبقًا لقرارات مجلس الأمن السابقة. ومع ذلك فقد منح القرار رقم ١٤٤١ العراق "فرصة أخيرة للوفاء بالتزاماته الخاصة بنزع السلاح" بأن يقدم للمجلس "إعلانًا دقيقًا وكاملاً في الوقت الحالي لكل الجوانب" المتعلقة ببرامجه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل خلال ثلاثين يومًا من اتخاذ القرار.[٨٧] وكتحذير أخير، أعلن القرار أن عدم التعاون، بالكذب على المجلس أو إعاقة المفتشين، سوف يصبح انتهاكًا ماديًا آخر. وأخيرًا، "سوف يواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته".[٨٨] باختصار، طالب القرار بوصول غير مقيَّد لمفتشي الأمم المتحدة كي يبحثوا عن أسلحة الدمار الشامل في أنحاء العراق.[٨٩] وفي منحى مفاجئ، صوتت سوريا، الدولة العربية الوحيدة في المجلس، لصلحة القرار.

كانت الموافقة بمثابة نصر دبلوماسي رائع لإدارة بوش، وبالأخص وزير الخارجية كولين باول. وبعد ثمانية أسابيع تقريبًا من المفاوضات، حصلت الولايات المتحدة على ما تريده، وهو التصويت بالإجماع على قرار يطالب العراق بنزع أسلحته. وكشأن معظم قرارات الأمم المتحدة، تركت اللغة مساحة للتفسيرات المختلفة. وأكد معظم أعضاء المجلس على أن القرار لم يُجِز الحرب. وزعم الرئيس الفرنسي شيراك أن القرار أعطى العراق "فرصة لنزع السلاح سلميًا".[٩٠] ولتوضيح آرائها أكثر، اتخذت الصين وفرنسا وروسيا خطوة غير معتادة بإصدار بيان منفصل يؤكد أن حق تحديد ما إذا كان العراق قد انتهك القرار أم لا مقصور على مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة ويعود الأمر إلى المجلس في تقرير ما يجب عمله بعد ذلك.[٩١] وعقب التصويت

مباشرةً، أرسل الرئيس بوش رسالة معاكسة، معلنًا أن العراق سيواجه "أقسى النتائج" إن هو لم يمتثل للقرار.[٩٢]

عندما خسر المهيمنون، بقيادة نائب الرئيس ديك تشيني، معركة عدم الذهاب إلى الأمم المتحدة، لم يضيعوا وقتًا فيما يتعلق بوضع أساس للحرب. وبما أن تشيني لا يؤمن بقدرة مفتشي الأمم المتحدة على احتواء العراق، فقد عرض المبرر العلني للإطاحة بصدام، حيث كان يربطه دومًا بالقاعدة والحرب على الإرهاب. فعلى سبيل المثال، ألقى تشيني في الثاني من ديسمبر كلمة في مؤتمر كبار قيادات الحرس الوطني الجوى أكد فيها على الصلة بين الإرهاب ومواجهة العراق. كما قال: "هناك كذلك خطر شديد وهو أن القاعدة أو غيرها من الإرهابيين سوف ينضمون إلى الأنظمة الخارجة عن القانون التي لديها تلك الأسلحة لمهاجمة عدوهم المشترك، وهو الولايات المتحدة. وهذا هو السبب في أن مواجهة التهديد الذي يمثله العراق ليس انصرافًا عن الحرب على الإرهاب." وأعلن تشيني أن "صدام حسين يؤوى الإرهابيين وأدوات الإرهاب" وزعم أن "الحرب على الإرهاب لن يتحقق الفوز فيها إلا بعد حرمان العراق بالكامل وعلى نحو يمكن إثباته من أسلحة الدمار الشامل."[٩٣] وقلل وزير الدفاع رامسفلد من شأن قرار الأمم المتحدة الذي وافقت عليه الأمم المتحدة للتو قائلاً إنه "في اللحظة التي يشعر فيها صدام حسين وطغمته الحاكمة الصغيرة أن الخطر بعيد عنهم، أشك أن يكون لديهم أي حافز آخر لـ[التعاون [وحينئذ سوف تبوء أية جهود تفتيش أو نزع أسلحة تقوم بها الأمم المتحدة بالفشل." وأضاف رامسفلد أن الولايات المتحدة سوف تواصل الإعداد لإمكانية عراق ما بعد صدام.[٩٤]

في واشنطن، كانت الإدارة تعد كذلك للحرب. وفي الثاني من أكتوبر عام ٢٠٠٢، وافق الكونجرس بشكل كاسح على قرار مشترك يجيز استخدام القوة ضد العراق. وبينما صوّت مجلس النواب بأغلبية ٢٩٦ صوتًا مقابل ١٣٣ ومجلس الشيوخ بأغلبية ٧٧ صوتًا مقابل ٢٣، كانت الرسالة واضحة؛ فعندما قرر الرئيس أن وقت الحرب حان، كان قد مُنح مسبقًا شيكًا على بياض. وقال أكبر معارض للحرب، وهو السناتور تِد

كنيدي: "تتطور مسألة ما إذا كان ينبغي لبلدنا مهاجمة العراق أم لا ينبغي في سياق من الجدل الأكثر جوهريةً بشأن كيف ومتى وأين سوف يستخدم بلدنا قوته العسكرية التي لا يفوقها شيء في السنوات المقبلة. ... ومبدأ الإدارة دعوة إلى إمبريالية القرن الحادي والعشرين التي لا يمكن ولا ينبغي لدولة أخرى أن تقبلها."[٩٥] لكن الأغلبية الساحقة في الكونجرس صوتت لمصلحة منح الرئيس السلطة التي سعى إليها، إلى حد كبير بسبب المعلومات الاستخباراتية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل التي ثبت فيما بعد خطؤها على نحو مذهل.

عودة مفتشي الأمم المتحدة

عاد مفتشو الأمم المتحدة إلى العراق في الثامن عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٢ للمرة الأولى منذ انسحابهم في عام ١٩٩٨. وقد أمضوا الأسبوع الأول في إجراء الاختبارات على المواقع التي سبق لهم زيارتها قبل رحيلهم في عام ١٩٩٨، ثم انتقلوا إلى مواقع أكثر حساسية يرجَّح أن تواجَه بمقاومة عراقية. وعندما أرسل العراق وثيقة مكونة من اثني عشر ألف صفحة تقدم في الظاهر كشفًا عن برامجه وقدراته تلبيةً لطلب قرار نوفمبر، أسماها المراقبون إعلان "الجبن السويسري" لكونه زاخرةً بالثقوب.

مازال السبب في عدم تعاون العراق مع المفتشين محيراً. فكما اتضح منذ الحرب، لم يكن لدى العراق أسلحة دمار شامل، ومع ذلك لم يفسر صدام حسين ما الذي فعله بالأرصدة التي كانت لديه بعد حرب عام ١٩٩١. ولو فعل ذلك في منتصف التسعينيات، لكان من الممكن أن ينجح في ضمان رفع عقوبات الأمم المتحدة. ولو فعل ذلك في أعقاب تصويت الأمم المتحدة في نوفمبر عام ٢٠٠٢، لكان من الممكن أن يتجنب الحرب. فقد كان واضحًا أن العراق لن يفي بالشروط التي طالب بها مجلس الأمن. ويفترض البعض أن صدام ضلله المستشارون المتملقون الذين أبلغوه أن

الأسلحة موجودة. ورأى آخرون أنه كان يعتقد أنه يمكنه في أسابيع إعادة تجميع البرامج البائدة التي تحتاج في واقع الأمر إلى سنوات لإعادة بنائها. ويعتقد غيرهم أنه كان يعتزم الإبقاء على هذه القصة الخيالية كرادع لإيران. وربما لا يمكننا فهم هذه الأفعال فهمًا كاملاً أبدًا.

جاءت نقطة التحول المهمة في التاسع عشر من سبتمبر، عندما أعلن كبير مفتشي الأمم المتحدة هانز بليكس ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي تقديرات شديدة الأهمية للتعاون العراقي مع مجلس الأمن، قائلين إن العراق لم يقدم "الكثير من المعلومات المهمة الجديدة".(٩٦) وردًا على ذلك، أكد الوزير پاول أن العراق ارتكب انتهاكًا ماديًا لقرارات الأمم المتحدة وأن العالم لن ينتظر للأبد كي يمتثل العراق لالتزاماته، مما أثار جدلاً مرتجلاً. فقد طالب مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة سيرجي لافروف، وهو يخفي إحباطه بالكاد، أن تقدم إدارة بوش دليلاً ملموسًا يثبت أن صدام حسين يخفي أسلحة دمار شامل. كما قال: "مقولة 'نحن نعلم، لكننا لن نخبركم' ليست بالأمر المقنع. فهذه ليست مباراة بوكر، حين تمسك أوراقك وتكشف خدعة الآخرين."(٩٧) لكن مع بداية شهر يناير من عام ٢٠٠٤، كانت الولايات المتحدة قد اتخذت قرار خوض الحرب. وفي الرابع عشر من يناير عبَّر الرئيس بوش عن نفاد صبره المتزايد، وقال: "حتى الآن لم أرَ أية أدلة على أنه ينزع سلاحه. الوقت ينفد من صدام حسين. ولا بد أن ينزع سلاحه. لقد مللت الألعاب والخداع."(٩٨) لقد أُعِد المسرح للمواجهة الحاسمة.

لقد تحول مجلس الأمن الذي يتسم بالكياسة والرزانة إلى حرب كلامية مفتوحة. وفي العشرين من يناير حضر پاول جلسة مجلس الأمن التي دعا إليها وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دي ڤيليپان والمزمع أن تناقش الإرهاب وتقدم لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التي شُكِّلت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وسرعان ما انحدر الاجتماع إلى جدل مفتوح بشأن احتمال الحرب مع العراق. وخروجًا عن جدول أعمال الاجتماع المعلن، أدان العديد من أعضاء الوفود احتمال الحرب مع العراق.

ولخص دى ڤيليپان المأزق قائلاً: "إذا كانت الحرب الطريقة الوحيدة لحل هذه المشكلة، فإننا ننحدر إلى طريق مسدود."[٩٩]

حينما فوجئ پاول بالتعليقات، خرج عن ملاحظاته التى أعدها عن الإرهاب وتحدى الأمم المتحدة أن تظل مناسبة لمتقضى الحال. وهذا الانتهاك لإتيكيت الأمم المتحدة لم ينحرف عن الموضوع المعلَن فحسب، بل شن هجومًا على دولة زميلة، كان أمرًا غير عادى إلى حد بعيد.[١٠٠] وكما أوضح سفير فرنسا السابق فى واشنطن فرانسوا بوچو دى ليستان، فقد كانت الجلسة نقطة تحول مهمة تجاوزت استياء پاول من الكمين. وقد قال: "اعتقد شيراك ومعاونوه المقربون أن بوش اتخذ قرار خوض الحرب. وأصبحت الأمم المتحدة ستار دخان."[١٠١] وقال مسئول فرنسى آخر رفيع المستوى قريب من شيراك: "كان شيراك مشغولاً بنتائج الحرب."[١٠٢] وكان الخلاف بين الولايات المتحدة والعراق قد انفجر. وأعلن دى ڤيليپان أن فرنسا لن تؤيد أى قرار خاص بالعمل العسكرى ضد العراق فى الأسابيع المقبلة.

Freedom fries

كان واضحًا أن الولايات المتحدة تفقد أية فرص للإبقاء على دعم فرنسا لأى قرار أمريكى لخوض الحرب. وكان ذلك يعنى أن الآخرين سوف يعارضون الولايات المتحدة كذلك. فسوف يحذو الروس حذو الفرنسيين، حيث لا يرغبون فى معارضة الولايات المتحدة بمفردهم. وسوف يحذو الصينيون حذو الروس للسبب نفسه. وكان ذلك يعنى أنه من بين الدول الخمس دائمة العضوية فى المجلس، لا يقف إلى جوار الولايات المتحدة سوى البريطانيين. وبدا أن الموافقة على قرار آخر غير مرجح.

كان الفرنسيون شوكة فى خاصرة أمريكا منذ فترة طويلة بشأن قضايا تتراوح بين رفض الانضمام إلى الناتو والإحباط الأمريكى والبريطانى من الرئيس الفرنسى شارل ديجول إبان الحرب العالمية الثانية. فقد قال تشرشل عام ١٩٤٣: "دعونا لا نتكلم

عنه. نحن نسميه چان دارك ونبحث عن بعض الأساقفة ليحرقوه."[١٠٣] وبلغت العلاقات حضيضًا تاريخيًا أثناء الخلاف بين واشنطن وباريس بشأن الحرب على العراق. وكما أوضح دبلوماسي بريطاني سابق الموقف الفرنسي، فقد كانت هناك "رغبة قوية جداً من جانب شيراك في أن لا تتصرف القوة العظمى الوحيدة بشكل منفرد. إذ لا بد من جعلها تعمل في إطار النظام." وأضاف أن شيراك شعر بقدر كبير من القوة فيما يتعلق بالعراق، حيث كان مهندس العلاقة الفرنسية العراقية الوثيقة في السبعينيات والثمانينيات.[١٠٤]

في يناير من عام ٢٠٠٣، رفض وزير الخارجية رامسفلد صراحةً المعارضة الفرنسية والألمانية للحرب، معلنًا أن هذين البلدين يمثلان "أوروبا العجوز".[١٠٥] وبعد ذلك، في مارس، بلغ الشجار الأمريكي الفرنسي حده حين قرر المندوب الأمر أن يأخذ على عاتقه تهديداً حقيقياً، وهو البطاطس المقلية French fries. وفي شهر فبراير، أعاد مطعم للمأكولات السريعة في نورث كارولينا تسمية البطاطس المقلية من French fries إلى freedom fries في ثورة ضد موقف فرنسا المناوئ للحرب. وأوحت هذه الخطوة للنائب والتر چونز (نائب نورث كارولينا) بأن ينشر الفكرة في الكونجرس. وفي خطوة أوحت بمادة خام لبرامج التوك شو التي تُذاع في ساعات متأخرة من الليل في أنحاء الولايات المتحدة وأوروبا، أعلن النائب والتر چونز (نائب أوهايو) ورئيس لجنة إدارة المنازل، أنه يغير اسم French fries إلى freedom fries في كافيتيريا مجلس النواب.[١٠٦]

اقتراب نهاية الطريق الطويل

في خطابه الثاني الخاص بحالة الاتحاد في الثامن والعشرين من يناير عام ٢٠٠٣، أوضح بوش أنه مستعد لاستخدام القوة لإجبار صدام على نزع السلاح. كما قال: "الدكتاتور الوحشي الذي له تاريخ من العدوان الطائش، وله صلات بالإرهاب،

ويمتلك ثروة محتملة كبيرة، ولن يُسمح له بالهيمنة على منطقة حيوية وتهديد الولايات المتحدة."(١٠٧) ومرة أخرى ربط بوش صدام حسين بالقاعدة، معلنًا أنه "ساعد وحمى الإرهابيين، بمن في ذلك أعضاء القاعدة. وهو يقدم، سرًا، ودون أن يترك وراءه أي أثر، أسلحته السرية للإرهابيين ليساعدهم على تطوير أنفسهم." وقال الرئيس إنه بعد الحادي عشر من سبتمبر لم يعد بإمكان أمريكا الاعتماد على احتواء صدام حسين حيث إن "الأسلحة الكيماوية والفيروسات المميتة والشبكات الإرهابية الغامضة لا يمكن احتواؤها. تخيلوا هؤلاء الخاطفين التسعة عشر مع الأسلحة الأخرى والخطط الأخرى وهذه المرة مسلحون بواسطة صدام حسين. ... والثقة في سلامة عقل صدام حسين وضبط نفسه ليست استراتيجية وليست خيارًا."(١٠٨) وكان بوش قد أمر للتو بنشر سبعة وثلاثين ألف جندي إضافي في منطقة الخليج، وهو ما رفع إجمالي عدد الجنود الذين تم نشرهم في المنطقة إلى حوالي مائة وخمسة وعشرين ألف جندي منذ أعياد الميلاد.(١٠٩)

فشل إيجاز وزير الخارجية باول لمجلس الأمن في الخامس من فبراير الشهير الآن في إقناع زملائه بضرورة خوض الحرب. وكان المقصود بالشرائح الفوتوغرافية والتسجيلات التي جرى اعتراضها هو مسرحة الوضع، كما فعل أدلاي ستيفنسون عندما عرض على العالم صور الأقمار الاصطناعية للصواريخ السوفيتية في كوبا. وكان معظم أعضاء مجلس الأمن يعتقدون أن صدام حسين يمكن احتواؤه. وسوف يثبت فيما بعد أن جزءًا كبيرًا من عرض باول غير دقيق، وتبين أن تحليل وكالة الاستخبارات المركزية خاطئ تمامًا.

من النادر بالنسبة لمسئولي الأمم المتحدة وغيرهم من المسئولين الدوليين أن يَتَحَدُّوا الولايات المتحدة علنًا في مجلس الأمن. ومع ذلك فقد فعل مفتشا الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بليكس والبرادعي ذلك في الرابع عشر من فبراير عام ٢٠٠٣، خوفًا من وقوع حرب وشيكة، بينما عارضا بشكل مباشر عددًا من تأكيدات باول. إذ فند بليكس ما قاله باول عن أن العراق كان يجري تنبيهه بزيارات الأمم

المتحدة. كما شكك في التحليل الأمريكي لبعض صور الأقمار الاصطناعية التي عرضها باول باعتبارها دليلاً على أن العراق كان يموه برنامج أسلحته، قائلاً إن النقل المبلَّغ عنه للأسلحة بعيداً عن المفتشين "يمكن أن يكون بسهولة مجرد نشاط روتيني."(١١٠) وبالمثل، ذكر البرادعي أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنهت فحص ألفي صفحة من الوثائق التي جرى مصادرتها من منزل أحد العلماء في السادس عشر من يناير وانتهى إلى أنه حتى ذلك الحين ليس لدى وكالته سبب للاعتقاد بأن صدام حسين أعاد تشكيل برنامج نووي.(١١١) وفي أواخر شهر يناير، تصادف أني كنت أدير مناقشة بأحد مراكز الأبحاث مع البرادعي أثناء زيارته لنيويورك. وبينما كنا جالسين انتظاراً لبدء البرنامج علق قائلاً: "على فكرة، إنهم مخطئون فحسب بشأن القضية النووية."(١١٢)

ردت فرنسا على المفتشين باقتراح أن يقدموا تقريراً للمجلس مرة أخرى في الرابع عشر من مارس، وهو المسعى الذي تجاهلته واشنطن. وكان تأييد منح المفتشين المزيد من الوقت من القوة بحيث قوبلت ملاحظات وزير الخارجية الفرنسية دي ڤيليپان ووزير الخارجية الروسي إيڤانوف بالتصفيق، وهو أمر نادر الحدوث في المجلس.

على امتداد الشهر التالي، كانت هناك موجة من المقترحات والمقترحات المضادة سعيًا للخروج من المأزق. ومع ذلك، وبينما كانت واشنطن عازمة على خوض الحرب، لم تكن هناك أية فرصة حقيقية لجمع كلمة المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، كانت تركيبة المجلس قد تغيرت منذ التصويت بالإجماع في شهر نوفمبر السابق، مع فقدان واشنطن لحلفائها الأساسيين.(١١٣) وإذا كان بإمكان واشنطن والمملكة المتحدة إقناع الأعضاء الدائمين الثلاثة الآخرين (فرنسا والصين وروسيا) بعدم استخدام حق النقض ضد القرار، فمن الممكن أن تضمن الموافقة على القرار بتصويت تسعة أعضاء. وهكذا شنت واشنطن هجومًا لكسب الأصوات الإضافية السبعة التي سوف تحتاجها من بين الأعضاء الآخرين غير الدائمين بالمجلس الذين يمكن أن يصوتوا مع الولايات المتحدة،

وقد بدا أن تصويت أنجولا وبلغاريا والكاميرون وغينيا وباكستان وإسبانيا محتملاً، بينما لم تكن شيلى وألمانيا والمكسيك وسوريا كذلك. فالأصوات لم تكن موجودة فحسب.

وفى تجاهل للواقع، كانت الولايات المتحدة لا تزال تقوم بضغط دبلوماسى دون كيشوتى فى اتجاه كسب أصوات مجلس الأمن التسعة اللازمة للموافقة على قرار يعلن أن العراق ينتهك قرارات الأمم المتحدة السابقة ويجيز استخدام القوة العسكرية. وكانت الاستراتيجية المؤقتة هى اصطفاف الأصوات التسعة، وهو ما سوف يجبر فرنسا والصين وروسيا على مواجهة الأغلبية فى مجلس الأمن وبذلك ربما تمتنع عن استخدام حق النقض. وأكد بعض المسئولين الأمريكيين كذلك على أن القرار الذى تتم الموافقة عليه، ولو بأغلبية ضعيفة، سوف يحمل السلطة اللازمة لخوض الحرب.

حان الوقت للتعامل مع المشكلة

بعد ذلك زادت مستشارة الأمن القومى كوندوليزا رايس من أهمية الأمر. فبينما كانت تتحدث أمام لوحة تيودور روزفلت بالبيت الأبيض، اعترفت رايس بأن الطريقة الوحيدة لتحاشى المواجهة بشأن هذه النقطة هى أن يتخلى صدام عن السلطة فى العراق. وقالت رايس: "حان الوقت للتعامل مع المشكلة."[١١٤] وعندما تحدث السكرتير الصحفى للبيت الأبيض آرى فلايشر عن الموضوع أمام الصحافة اعترف بأن نزع السلاح هدف الأمم المتحدة بينما تغيير النظام الحاكم هدف الرئيس.[١١٥] وقضت هذه التصريحات على الفرصة الضئيلة الباقية من أجل قرار ثان. وطالب بليكس بمزيد من الوقت قائلاً: "لن يستغرق الأمر سنوات ولا أسابيع، بل شهوراً."[١١٦]

فى تلك الأثناء واصل الرئيس بوش مناشدة الجمهور الأمريكى تقديم الدعم، حيث ربط العراق بالحادى عشر من سبتمبر. وفى كلمة نقلتها الإذاعة ألقاها فى الثامن من مارس، قال بوش إن العراق "يقدم التمويل والتدريب والملاذ الآمن للإرهابيين الذين يوصلون أسلحة الدمار الشامل طواعيةً ضد أمريكا وغيرها من الدول المحبة

للسلام. وقد أظهرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ما فعله أعداء أمريكا بأربع طائرات. ولن ننتظر ما يمكن أن يفعله الإرهابيون والدول الإرهابية بأسلحة الدمار الشامل."(١١٧)

ردًا على ضغط واشنطن، دعا الفرنسيون والروس والصينيون إلى إعطاء العراق المزيد من الوقت لبيان الامتثال للقرار ١٤٤١. وفي احتجاج نادر آخر، حذر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان من أنه إذا هاجمت الولايات المتحدة العراق دون موافقة من مجلس الأمن، فسوف يكون ذلك انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أنان: "إذا لم يتفق [أعضاء مجلس الأمن [على موقف مشترك ويتم اتخاذ إجراء دون إجازة من مجلس الأمن، فسوف يضعف ذلك مشروعية أي إجراء وتأييد على نحو خطير."(١١٨) وانتُقِدت ملاحظات أنان انتقادًا حادًا من واشنطن. ورد السكرتير الصحفي فلايشر بقوله إنه "من وجهة النظر الأخلاقية"، إذا لم تؤيد الأمم المتحدة القرار الجديد فهي "لن تعمل مرة أخرى"، كما فعلت في كوسوفو ورواندا.(١١٩)

الجهد البريطاني الشجاع

عندما اتضح أن جهد الولايات المتحدة الدبلوماسي فاشل وأن الحرب وشيكة، قام البريطانيون بمحاولة أخيرة للحفاظ على وحدة مجلس الأمن. فقد جمع المندوب البريطاني السير جيريمي جرينستوك بين شبه الاستعداد الأمريكي لطرح معايير لامتثال العراق واقتراح فرنسا وروسيا وبليكس لإعطاء المزيد من الوقت لأعمال التفتيش، واقترح مجموعة من الاختبارات المحددة للعراق خلال إطار زمني ضيق.(١٢٠)

وفي النهاية، وافقت واشنطن على تقديم ستة اختبارات للعراق لكنها ستوافق فقط على مد الموعد النهائي المحدد لنزع سلاح العراق إلى الرابع والعشرين من مارس على

الأكثر. وكما أوضح جرينستوك فيما بعد، فإنه "في ذلك الحين كان ذلك يتم إجراؤه على عجل بشكل لم يسمح بتحالف أوسع، ومازال هذا الشعور قائمًا. ... فالأمر كله كان بالإمكان معالجته على نحو أفضل لو كان لدينا ستة أشهر إضافية." وأوضح جرينستوك أنه فيما يتعلق بمقترحه الخاص بالمعايير "كان بلير يتطلع إلى نهاية أبريل، وعاد الكنديون بثمانية وعشرين يومًا. لكن القلق في واشنطن كان من أن أي تأخير سوف يؤدي إلى سلسلة لا آخر لها من الأداءات غير المكتملة. وواقع الأمر أنهم [الأمريكيين] لم يكونوا معنيين بالمعايير. إذ كانوا يرغبون في المضي قدمًا فحسب."(١٢١)

كما أوضح دبلوماسي فرنسي رفيع المستوى، "كان النجاح ممكنًا بلا حرب. فمع ما يزيد قليلاً من الصبر والتماسك بين البلدان الغربية والعرب، كان يمكننا الإطاحة بصدام حسين بلا حرب. فقد كان لدى الولايات المتحدة كل الجنود هناك. وإذا ما أبقيناهم، قائلين إننا نريد إخراج ذلك الشخص، ربما كان ذلك ممكنًا. إذ كانت القوةُ الملاذَ الأخيرَ. ولم تستبعد فرنسا استعمال القوة ... فقد كان صدام في وضع شديد الصعوبة منذ عشر سنوات. ولم يكن يسعه تحريك إصبع. وكنا على استعداد لقبول إجماع على شهرين آخرين، وحتى شهر واحد إذا أوصى المفتشون بذلك."(١٢٢) وعندما سألت السفير بوجو دي ليستان إن كان يمكنه رؤية فرنسا تؤيد الحرب، أجاب: "نعم، ربما إذا ترسخ بشكل واضح اعتقاد سيء تمامًا."(١٢٣)

من الصعب الحكم على ما إذا كان الفرنسيون سينضمون إلى الولايات المتحدة في حرب أخرى ضد صدام حسين أم لا. لكن لو كانت واشنطن على استعداد للموافقة على استمرار عملية تفتيش الأمم المتحدة لمدة ثلاثة إلى ستة أشهر أخرى، فمن المحتمل أن ذلك كان سيحافظ على وحدة المجلس، أو على الأقل كان سيصبح لديه فهم أفضل للتهديد الذي كان صدام يمثله بالفعل - أو لم يكن يمثله. ومن المؤكد أنه كان سيصبح لديه تأييد أوسع للحرب. لكن واشنطن تخلت عن الدبلوماسية وخاضت الحرب.

عملية الحرية العراقية

بدأت الحرب الثانية مع العراق في التاسع عشر من مارس عام ٢٠٠٣. وفي تمهيد للقوات البرية، قصفت القوات الجوية الأمريكية والبريطانية أهدافًا عسكرية محددة وألقت ملايين المنشورات التحذيرية التي حثت المدنيين على تجنب التواجد بالقرب من الأهداف العسكرية وشجعت الجنود على الاستسلام. وفي اليوم التالي قام ثلاثمائة ألف من الجنود بالغزو.[١٢٤] واستهدفت الضربات الجوية في البداية المدن الشمالية بغداد وكركوك والموصل، بينما شق الجنود طريقهم من الكويت إلى العاصمة. وفي الجنوب، ركزت قوات التحالف على الاستيلاء على حقول النفط القريبة من البصرة.[١٢٥] ولأن الإدارة الأمريكية لم تحز على موافقة تركية لنشر القوات الأمريكية في أراضيها، فقد كان لا بد لها من عبور المثلث السني، وهي المنطقة التي جرت العادة على أن تكون موالية لصدام حسين وتُكّن مشاعر شديدة العداء لأمريكا. وفي البداية كانت المقاومة العراقية ضعيفة مع حالات كثيرة من الاستسلام. فقد كان نظام صدام حسين أوهن مما كان يتوقعه معظم الناس. ودخلت قوات الولايات المتحدة والتحالف بغداد في الخامس من أبريل عام ٢٠٠٣.

كان الرجل الذي ربما كان مثالاً لانفصال النظام الحاكم عن الواقع هو وزير الإعلام محمد الصحاف. ذلك أنه بينما دخلت القوات الأمريكية بغداد، كان يصر مراراً على عدم وجود جنود أمريكيين داخل العراق. وعندما صورت السي إن إن وغيرها من الشبكات الجنود العراقيين وهم يستسلمون للقوات الأمريكية، ادعى الصحاف أن الرجال المستسلمين ليسوا عراقيين، قائلاً: "من هم هؤلاء الناس؟" و"أين هم؟" وعندما بثت صور قوات التحالف المصطفة في المدرعات أشار إلى أنها صور التُقطت خارج العراق: "أين هي هذه الصحراء؟ في أية صحراء هم؟"[١٢٦] وفي النهاية عرضت السي إن إن مشاهد له وهو يدلي بتلك الادعاءات والجنود الأمريكيون بشكل واضح داخل بغداد. وأصبح الصحاف موضع سخرية برامج التوك شو الكوميدية المذاعة في وقت متأخر من الليل.

فى العاشر من أبريل عام ٢٠٠٣، أبلغ الرئيس بوش رسالة مترجمة إلى العربية مباشرة موجهة للشعب العراقى: "إن أهداف تحالفنا واضحة ومحددة. فسوف نقضى على النظام الحاكم الغاشم. ... وسوف تساعد قوات التحالف القانون والنظام، كى يعيش العراقيون فى أمن. وسوف نحترم تقاليدكم الدينية العظيمة. ... وسوف نساعدكم على بناء حكومة مسالمة ونيابية تحمى حقوق المواطنين كافةً. وبعد ذلك سوف ترحل قواتنا العسكرية. وسوف يمضى العراق قُدُمًا كدولة موحدة ومستقلة ذات سيادة استعادت مكانها المحترم فى العالم."

لقد نجحت القوات الأمريكية والبريطانية وغيرها من قوات التحالف فى الإطاحة بالنظام الحاكم العراقى. وعُثِر فى النهاية على صدام حسين مختبئًا فى جحر فى الأرض فى الثالث عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٣ وألقى القبض عليه. ومع ذلك فإن الحصول على السلام سيثبت أنه أكثر صعوبة بكثير.

الهوامش

(١) أحد تسجيلات المكالمات التليفونية التي أسمعها باول للمجلس كان بين عقيد ولواء في الحرس الجمهوري العراقي يناقشان الاستعدادات لزيارة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. وفي الترجمة الأمريكية يقول مسئول "لدينا هذه المركبة المعدلة. ماذا نقول إذا رآها أحدهم؟" ويقول المسئول الآخر: "سوف آتي لأراك في الصباح. أنا قلق. لقد تركتم جميعًا شيئًا ما." ويرد المسئول الآخر: "لقد أخلينا كل شيء. لم نترك شيئًا."

White House, Office of the Press Secretary, "U.S. Secretary of State Addresses the U.N. Security Council," February 5, 2003, http://www. whitehouse. gov/news/ re leases/2003/02/iraq/20030205-l.html.

(2) Powell, Colin, remarks to the United Nations Security Council, New York City, February 5,2003. http://www.state.gov/ secretary/rm/2003/17300.htm.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(5)'Iraq," CIA World Factbook (updated January 1,2004), http://www.cia.gov/cia/ publications/factbook/geos/iz.html.

(6) Gup, Ted, "History 'A Man You Could Do Business With,'" Time (March 11, 1991).

(7) "Excerpts From Iraqi Document on Meetingwith U.S. Envoy," New York Times, September 23,1990,19.

أمدت الحكومة العراقية إيه بي نيوز بما يدعون أنه تفريغ لل للحوار: جلاسبي: انا معجب بجهودكم غير العادية لإعادة بناء بلدكم. أعلم أنكم بحاجة إلي أموال. ونحن نفهم ذلك ورأينا هو أنه ينبغي لكم الحصول على فرصة إعادة بلدكم. لكن ليس لنا رأي بشأن الصراعات العربية العربية، كخلافكم الحدودي مع الكويت. وتقديري بعد خمسة وعشرين عامًا خدمة في هذه المنطقة هو أن هدفكم لابد أن يكون دعمًا قويًا من الإخوة العرب. وأنا الآن أتحدث عن النفط. لكن أنت سيدي الرئيس خضت حربًا رهيبة ومؤلمة. وبصراحة، نحن نرى فقط أنكم نشرتم قواتًا هائلة في الجنوب. ومن الطبيعي أن هذا لن يكون شأننا. لكن

عندما يحدث هذا في سياق ما قلتموه بشأن عبدكم الوطني، ثم عندما نقرأ التفاصيل في خطابين لوزير الخارجية، ثم عندما نرى وجهة النظر العراقية هي أن الإجراءات التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت هي في التحليل النهائي موازية للعدوان العسكري ضد العراق، حينئذ سيكون من المعقول أن أكون مهمومًا. وبالنسبة لهذا السبب، تلقيت توجيهًا أن أطلب منك، بروح الصداقة - وليس بروح المواجهة - فيما يتعلق بالنوايا.

(8) Operation Desert Shield," Global Security.org., http://www.globalsecurity .org/military/ops/desert_shield.htm.

(9) UNSC Resolution 660, August 2, 1990.

(10) Op. cit.

(11) UNSC Resolution 661. August 6, 1990, http://www.fas.org/news/un/iraq/sres/sres0661.htm.

(12) Cheney, Dick, interviewed on "The Gulf War," PBS Frontline, published on Web site in January 1996; last updated July 2002, http://www.pbs.org/wgbh/pages/front line/gulf/oral/cheney/1 .html.

(13) McCartney, James, "Oil and Honesty at Stake," Hobart Mercury, October 27, 1990.

(14) Friedman,Thomas L., "The Iraqi Invasion; Battle for the Saudi Soil," New York Times, August 4, 1990, Al.

(15) Resolution 661 of August 6, 1990, 662 of August 9, 1990, 664 of August 18, 1990, 665 of August 25,1990,666 of September 13,1990,667 of September 16,1990,669 of September 24, 1990, 670 of September 25, 1990, 674 of October 29, 1990, and 677 of November 28, 1990, http:// www.un.org/Docs/sc/committees/Iraq Kuwait/IraqResolutionsEng.htm.

(16) UN Security Council Resolution 678 passed 12 to 2 (Cuba and Yemen against). China abstained.

(18) "Oral History: James Baker," interview with Secretary of State James Baker, Frontline: The Gulf War. PBS Online, Accompaniment to broadcast of January 9, 1996, http://www.pbs.org/wgbh/pages/ frontline/gulf/oral/baker/1 .html.

(18) Cheney, Dick, interviewed on "The Gulf War."

(19) Baker, James, ibid.

(20) "Operation Desert Storm," Global Security.org., http://www.globalsecurity .org/ military/ops/desert_storm.htm.

(21) "Statistical Summary: America's Major Wars," The United States Civil War Center of Department of Veteran Affairs, http://www.cwc.lsu.edu/cwc/other/stats/ warcost.htm.

(22) UNSC Resolution 686, March 2, 1991.

(23) Bush, George H. W., and Brent Scowcroft, A World Transformed (Alfred A. Knopf, 1998). Excerpted in: "Why We Didn't Remove Saddam." Time (March 2, 1998).

(24) Baker, James, "James Baker on Foreign Policy," interviewed by David Gergen on The Newshour, PBS, October 11, 1995.

(25) Ibid.

(26) Cheney, Dick, interviewed on "The Gulf War."

(27) Powell, Colin, ibid.

(28) UNSC Resolution 687, April 3, 1991.

(29) Pickering, Thomas, Undersecretary of State, testimony before Committee on Foreign Relations, Committee on Energy and Natural Resources, May 21, 1998, http://www.state .gov/www/policy_re marks/1998/98052 l_pickering_iraq.htm 1.

ناشد القرار ٦٦١ الذى جرى تبنيه في عام ١٩٩٠ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الدول منع استيراد السلع العراقية وجرَّم تصدير أية منتجات أو موارد اقتصادية إلي العراق، ما عدا تلك المرسلة لأغراض طبية أو إنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، كلف القرار لجنة العقوبات بمجلس الأمن بمراقبة امتثال الدول بالقرار. وأكد القرار ٦٨٧ العقوبات الموسعة الملخصة فى القرار ٦٦١، بينما يطالب على نحو لا لبس فيه بأن يسمح العراق للمفتشين بدخوله والسعى لنزع حقيقى للسلاح.

(30)" About the Programme," (S/22366, para. 37) and Oil-for Food Programme Official Web site, http://www.un.org/Depts/oip/ background/index.html.

(31) "Oil-for-Food Program," US Department of State Fact Sheet, December 20, 2002, http://www.state.gOV/r/pa/prs/ps/ 2002/16176.htm.

(32) "Former U.N. Humanitarian Coordinator for Iraq Denis Halliday opposes U.N. Sanctions." CNN Online, January 16, 2001.

(٣٣) مول اثنان وسبعون بالمائة من العائدات المساعدات الإنسانية، وذهب ٢٥ بالمائة إلى تعويضات الحرب، و٢,٢ بالمائة لتكاليف الأمم المتحدة الإدارية والتشغيلية، و٠,٨ بالمائة لبرنامج التفتيش على الأسلحة. وفي عام ١٩٩٨ رُفع سقف صادرات النفط إلى ما يزيد قليلاً على ٤ مليارات دولار كل ستة أشهر. وفي ديسمبر من عام ١٩٩٩ أزال مجلس الأمن السقف بالمرة، وإن ظلت القيود الصارمة على الواردات من الأصناف "مزدوجة الاستخدام" التي يُحتمل استخدامها لصنع أسلحة الدمار الشامل. انظر:

" About the Programme," Oil-for-Food Programme Official Web site; "Timeline: Saddam's Iraq," BBC News, http:// news.bbc.co.uk/1/shared/spl/hi/middle _east/03/v3_iraq_timeline/html/oil_food .stm.

(34) "When Sanctions Don't Work," Economist (April 8-14, 2000).

(35) U.S. Department of State. Saddam Hussein's Iraq (September 13, 1999).

في مثال آخر لما فعله العراقيون بالحساب الإنساني، قدمت الحكومة طلبات بموجب برنامج الغذاء مقابل النفط للحصول على "٢٢ ألف طن من آلات صنع اللبان و١٢ ألف طن من التليفونات المحمولة، ٢٦ ألف غسالة صحون، وما يزيد على ثلاثى أرباع المليون جهاز تليفزيون. انظر:

"Time To Kill the Lie that the West Is

Responsible for the Iraqi People's

Suffering'-Straw," Foreign and Commonwealth Office Press Release, November 24,2002, http://www.fco.gov .uk/servlet/Front?pagename=OpenMark et/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=I 007029391638&a=KArticle&aid=10379 87757885.

(36) "When Sanctions Don't Work." Quoting study by Richard Garfield, a public-health expert at Columbia University, http:// www.globalpolicy.org/security/sanction/ iraq 1 /iraq 34. htm.

(37) NGO letter to Security Council, http://www.globalpolicy.org/security/sanction/iraq 1 /ngolettr. htm.

(٣٨) أهم الحقائق الخاصة بتحمل صدام حسين اللوم فيما يتعلق بمعاناة شعبه هي أنه في المناطق التي لم يكن يسيطر عليها، كالجزء الشمالي من البلاد الذي يسيطر عليه الأكراد، كان الناس يحيون حياة أفضل. وطبقًا لما جاء في تقرير وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، فإنه "في شمال العراق، حيث تدير الأمم المتحدة البرنامج بشكل مباشر، معدل وفيات الأطفال أقل من قبل فرض العقوبات." انظر:

Time To Kill The Lie."

(39) E-mail exchange with the author, July 7, 2004.

(40) Ibid.

(41) Interview with the author, July 9, 2004.

(42) E-mail exchange with the author, July 9, 2004.

(43) Moseley, General T. Michael, Testimony before the United States House of Representatives Committee on Armed Services Subcommittee on Readiness, March 11,2004.

(٤٤) يجيز قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الذى اتخذ لطرد العراق من الكويت استخدام القوة "لاستعادة السلام والأمن الدوليين فى المنطقة". وقال أعضاء وفود أمريكا وبريطانيا كذلك إن القرار ٦٨٨ أجاز استخدام القوة؛ ويتضمن القرار لغة تدين اضطهاد المدنيين، وخاصة الأكراد الشماليين، بواسطة الحكومة القومية. انظر:

Lobel, Jules, and Michael Ratner, "Bypassing the Security Council: Ambiguous Authorizations to Use Force, Cease-Fires and the Iraqi Inspection Regime," The American Journal of International Law 93 (January 1999).

(45) "Operation Southern Watch," Global Security.org, http://www.globalsecurity.org/military/ops/southern_watch.htm.

(٤٦) شكر خاص للقائد ستيف بروك الذى كان حينذاك مستشارًا للبعثة الأمريكية فى الأمم المتحدة، الذى رافقنى

With special thanks to Commander Steve Brock then-military advisor to the U.S. mission to the UN, who accompanied me

فى الرحلة وساعدنى فى الحصول على تفاصيل القصة بدقة.

(47) .Cody, Edward, "Under Iraqi Skies, a Canvas of Death," Washington Post, June 16, 2000, Al.

(48) "In Praise of Weapons Controls: And the Will to Enforce Them." Economist (May 10. 1997): 15.

(49) UN Document S/1996/848, "Report of the Secretary-General on the activities of the Special Commission established by the Secretary-General pursuant to par-

agraph 9 (b) (i) of resolution 687 (1991)." October 11, 1996.

(50) Tyrangiel, Josh, "What Saddam's Got," Time (May 16, 2002), http://www.time.com/time/covers/1101020513/weapons .html.

(٥١) تمت الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ١١٣٧ فى الثانى عشر من نوفمبر عام ١٩٩٧. وقد حظر سفر المسئولين العراقيين المسئولين عن إعاقة عمل مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. وجاء الإعلان العراق بضرورة مغادرة كل الأمريكيين في اليوم التالي لهذا القرار الاكثر حزماً الذى وافق عليه مجلس الأمن.

(52) .UN Document S/1998/166.

(53) "UNSCOM: Chronology of Main Events," United Nations Special Commission Web site, http ://www. un. org/Depts/unscom/ Chronology/ resolution 1137.htm.

(54) Zinni, Anthony C., commander in chief, U.S. Central Command, Department of Defense press briefing, December 21,1998.

(55) Albright, Madeleine K., Secretary of State, "Remarks on Air Strikes Against Iraq," U.S. State Department Office of the Spokesman, December 16, 1998.

(٥٦) مقابلة مع المؤلفة فى السابع من يوليو عام ٢٠٠٤.

(57) Zinni press briefing.

(٥٨) مقابلة مع المؤلفة في السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(59) Suskind, 86.

(60) Clarke, Richard. Against All Enemies: Inside America's War on Terror (New York: Simon & Schuster, 2004), 30.

(٦١) المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(٦٢) المرجع السابق، ص٣١.

(63) Dickey, Christopher, and John Barry, "NextUp: Saddam," Newsweek(December 31, 2001): 24.

(٦٤) مقابلة مع المؤلفة فى الثانى عشر من يوليو عام ٢٠٠٤

(65) Bush, George W., State of the Union Address, January 29, 2002.

(66) Bush, George W., remarks by the President at 2002 Graduation Exercise of the United States Military Academy at West Point, June 1,2002.

(67) George W. Bush Press Conference, from Lou Dobbs Moneyline, March 13, 2002, http://www.cnn.com/TRANSCRIPTS/ 0203/13/mild.OO.html.

(68) Fleischer, Ari, White House press briefing, March 21,2003.

(69) Warren, David, "Signals of war directed mainly at Saddam: U.S. prepared to send in troops, and Iraqi dictator knows it," Ottawa Citizen, August 28, 2002, A10.

على سبيل المثال، في السادس والعشرين من أغسطس عام ٢٠٠٢، أوضح نائب الرئيس تشيني أثناء حديثه في ناشفيل إلى المحاربين القدماء في الحروب الخارجية، أن "تغيير النظام الحاكم في العراق سوف يأتي بعدد من الفوائد للمنطقة. ... وقدرتنا على تعزيز عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية سوف تتحسن تمامًا كما حدث في أعقاب تحرير الكويت في عام ١٩٩١... وسوف يكون هدفنا عراقًا يتمتع بسلامة أراضيه، وحكومة ديمقراطية وتعددية، ودولة معترف فيها بحقوق الإنسان لكل جماعة عرقية ودينية ومحمية."

(70) Rice, Condoleezza, quoted in Harding, James, and Richard Wolffe, Financial Times (London), September 23, 2002.

(71) Bush, George, address at the Cincinnati Museum Center, Cincinnati, Ohio, October 7, 2002.

(72) Gallup poll, July 8-11, 2004.

(73) Interview with former senior military official, July 12, 2004.

(74) Clarke, 265.

(75) Rumsfeld, Donald, secretary of defense, interviewed on The News Hour, PBS, September 18,2002.

في تجسيد لهذا الموقف، قال الوزير رامسفلد إن نزع السلاح من خلال التفتيش "ينجح فقط إذا كان لديك شريك متعاون. لا يمكن الاستمرار في أعمال التفتيش في بلد يقاوم أعمال التفتيش وتتوقع العثور على الكثير جداً، لكن الكثير منه متنقل، والكثير منه تحت الأرض ... ورأينا الوضع مع العراق حيث انتهكوا حوالي ١٦ قرارًا للأمم المتحدة، وأخيرًا ألقوا بالمفتشين في الخارج

(76) Cheney, Dick, remarks by the Vice President to the Veterans of Foreign Wars 103rd National Convention, August 26, 2002.

(77) Bush, George, president's remarks at the United Nations General Assembly, September 12, 2002.

(78) Woodward, Bob, "A Struggle for the President's Heart and Mind," Washington Post, November 17, 2002, Al.

(79) Ivanov, Igor S., Russian Foreign Minister, press conference with representatives of the "Quartet"_the United States, the Russian Federation, the European Union, and the United Nations (unofficial transcript), September 17, 2002.

(80) "Iraq: Schroeder Shuns Blair, U.S.," CNN Online, September 4, 2002.

(81) "Interview with Gerhard Schroeder," New York Times, September 4, 2002.

(82) Daeubler-Gmelin, Herta, German Justice Minister, quoted in Schwaebisches Tagblatt, and cited in "US Attacks German Hitler Jibe," BBC News, September 19, 2002.

(83) Preston, Julie, "Threats and Responses: United Nations; Negotiators Seeking a Deal Retreat Behind Closed Doors," New York Times, October 20, 2002, 13.

(٨٤) المرجع السابق

(85) Wurst, Jim, "Iraq: Security Council Unanimously Gives 'Final Opportunity' to Iraq." Global Security Neivswire, November 8, 2002.

(86) "UN Passes Iraq Resolution on Weapons Inspectors," CNN Online, November 8, 2002.

(87) SC Resolution 1441, paras. 2-3.

(٨٨) المرجع السابق، الفقرة ١٣ .

(٨٩) المرجع السابق، الفقرة ٥:

"يقرر أن العراق سوف يوفر للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصول الفوري وغير المعاق وغير المشروط وغير المقيد إلى كل المناطق والمنشآت والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي يريدون تفتيشها، وكذلك الوصول الفوري وغير المعاق وغير المقيد والخاص إلى كل المسئولين وغيرهم من الأشخاص التي ترغب اللجنة والوكالة في إجراء مقابلات معهم بالطريقة وفي الموقع الذي تختاره اللجنة والوكالة أثناء سعيهما للوصول إلى أجانب من تفويضهما. كما يقرر أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد تجريان حسب

رؤيتهما مقابلات داخل العراق أو خارجه يمكن أن تسهل سفر هؤلاء الذين أجريت معهم المقابلات وأفراد عائلاتهم إلى خارج العراق، وذلك حسب رؤية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية وحدهما، وهذه المقابلات قد تتم دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية."

(90) Neuffer, Elizabeth. "Confronting Iraq: Resolution on Iraq Passes Security Council; Vote Unanimous," Boston Globe, November 9, 2002, Al.

(91) Preston, Julie, "Threats and Responses: United Nations; Security Council Votes, 15-0, For Tough Iraq Resolutions; Bush Calls it a 'Final Test,'" New York Times, November 9, 2002.

(91) "UN passes Iraq resolution on weapons inspectors," CNN Online, November 8, 2002.

طبقًا لما قاله الرئيس بوش، فإنه "إذا لم يمتثل العراق امتثالاً تامًا، سوف تنزع الولايات المتحدة ودول أخرى سلاح صدام حسين. ... وإذا كنا سنمنع وقوع الحرب، فيجب على الدول جميعًا الضغط على صدام حسين كي يقبل هذا القرار ويفي بالتزاماته."

(93) Cheney, Dick, remarks by the Vice President at the Air National Guard Senior Leadership Conference, Denver, Colorado, December 2, 2002.

(94) "U.N. passes Iraq resolution," CNN Online.

(95) Kennedy, Ted, quoted in Michael Kelly, "A Doctrine of Armed Evangelism," Washington Post, October 9, 2002, A31.

(96) Blix, Hans, quoted in "In Blix's Words, Unresolved Issues," New York Times December 20, 2002, A16.

(97) Preston, Julie, "Threats and Responses: United Nations; Diplomatic Strain on Iraq: Allies See U.S. as Hasty," New York Times, December 22, 2002, A22.

(98) Bush, George W., remarks by President Bush and Polish President Kwasniewski in Photo Opportunity, Washington, D.C. January 14,2003, http://www.state.gov/ p/eap/rls/rm/2003/16637.htm.

(99) Kessler, Glenn, and Colum Lynch, "France Vows to Block Resolution on Iraq War; U.S. Schedule Put at Risk By UN Debate," Washington Post, January 21, 2003, Al.

(100) Powell, Colin, remarks at the United Nations Security Council Ministerial Session on Terrorism," January 20, 2003.

في كلمته أمام مجلس الأمن، رد الوزير باول بقوله: "في المستقبل القريب جداً، سوف يجتمع هذا المجلس مرة أخرى ليقرر ما سيفعله بشأن هذا الوضع ... ولا يجب أن يصيبنا العجز لأننا خائفون من الاختيارات الصعبة التي تواجهنا".

(١٠١) مقابلة مع المؤلفة في التاسع من يوليو عام ٢٠٠٤.

(١٠٢) مقابلة مع المؤلفة في السابع من يوليو عام ٢٠٠٤.

(103) Meacham, Jon, "D-Day's Real Lessons," Newsweek (May 31, 2004): 46.

(١٠٤) مقابلة مع المؤلفة في الثالث والعشرين من يوليو عام ورسالة بالبريد الإلكتروني بتاريخ الثامن والعشرين من يوليو

(105) Rumsfeld: France, Germany are 'Problems' in Iraqi Conflict," CNN Online (January 23, 2003).

(106) With special thanks to Jake Bistrong for reminding me of this episode.

(107) Bush, George W. State of the Union Address, January 28, 2003. 108. Ibid.

(109) Kessler, Glenn, and Colum Lynch, "France Vows to Block Resolution on Iraq War; U.S. Schedule Put at Risk By UN Debate," Washington Post, January 21, 2003, Al.

(110) Lynch, Colum, and Peter Slevin, "U.S. Faces Deep U.N. Doubts on Iraq War; Support for Expanding Inspections Increases," Washington Post, February 16, 2003, Al.

(١١١) المرجع السابق

(112) Discussion with the author, January 30, 2004.

(١١٣) استعيض عن كولومبيا وأيرلندا وموريشوس والنرويج وسنغافورة في مناوبة المجلس التي تستمر عامين ببلغاريا والكاميرون وغينيا والمكسيك وسوريا.

(114) .Barringer, Felicity, and David E. Sanger, "Threats and Responses: Diplomacy; U.S. and Allies Ask the U.N. to Affirm Iraq Won't Disarm," New fork Times, February 25, 2003, Al.

(١١٥) المرجع السابق.

(116) Blix, quoted in "Oral introduction of the 12th quarterly report of UNMOVIC," Security Council, March 7, 2003. http://www.un.org/Depts/unmovic/SC 7asdelievered .htm.

(117) Bush, George W., President's Radio Address, March 8, 2003.

(118) Barringer, Felicity, and Patrick E. Tyler. "Threats and Responses: United Nations: Annan Says U.S. Will Violate Charter If It Acts Without Approval." New York Times, March 11,2003,A10.

(١١٩) المرجع السابق.

(١٢٠) سوف تشمل المقاييس ظهوراً على شاشة التليفزيون سوف يعترف فيه صدام أنه أخفى أسلحة دمار شامل ومستعد لتسليم الأسلحة للمفتشين. كما سيوافق على السماح بإجراء مقابلات مع ثلاثين عالمًا وعائلاتهم خارج العراق، وعلى تسليم كل المخزونات المتبقية من سلاح الجمرة الخبيثة وغيره من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، والكشف عن كل الطائرات بدون طيار، وتدمير كل الصواريخ التي تتجاوز المدى الذي حددته الأمم المتحدة، وتسليم كل منشآت الأسلحة الكيماوية والبيولوجية المتنقلة. انظر كذلك:

Deans. Bob. and Shelly Emling. "Bush off to Iraq talks: U.S., Britain, Spain start last-ditch bid to craft proposal U.N. will approve," The Atlanta Journal-Constitution Metro Ed. March 15, 2003, LexisNexis.

(١٢١) مقابلة مع المؤلفة في الثالث والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٤، ورسالة بالبريد الإلكتروني بتاريخ الثامن والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٤.

(١٢٢) مقابلة مع المؤلفة في السابع من يوليو عام ٢٠٠٤.

(١٢٣) مقابلة مع المؤلفة في التاسع من يوليو عام ٢٠٠٤.

(124) "War Against Iraq," Global Policy Forum Online, http://www.globalpolicy.org/security/issues/iraq/attackindex.htm.

(125) "Iraq: the War's First Few Days," Council on Foreign Relations Online, http://www .cfr.org/background/background_iraq_ strategy.php.

(126) "Iraqi officials deny soldiers have surrendered," CNN, March 21. 2003.

الفصل العاشر

سلام المهيمنين الفاشل

لا أحد يبدأ الحرب - أو بالأحرى، لا يمكن أن يفعل ذلك أحدٌ وهو فى كامل وعيه - دون أن يكون واضحًا فى ذهنه ما الذى يعتزم تحقيقه بتلك الحرب وكيف يعتزم إجراؤه.

كارل فون كلاوسويتز

فى التاسع عشر من أغسطس عام ٢٠٠٣ كان مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى العراق سيرجيو ڤيرا ميلو وعدد من العاملين معه يجتمعون فى مكتبه ببغداد مع أرثر هيلتون من مجلس العلاقات الخارجية چيل لوشر من معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن.[1] وكان ميلو نجمًا صاعدًا فى الولايات المتحدة، وكان يُناقَش علنًا فى الأروقة باعتباره خليفةً محتملاً للأمين العام كوفى أنان. وكان لوشر شديد الوسامة بشعره الأبيض القصير على الموضة، والرشيق والرياضى، والمبتهج دائمًا، والمتدفق حماسًا، والواقعى فى وجود الملوك والفلاحين. قد صعد فى صفوف العاملين فى الأمم المتحدة، حيث عمل مشرفًا إنسانيًا فى البداية، ليترقى إلى رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية فى عام ١٩٩٨، وكلف أنان دى ميلو بإدارة البعثة فى كوسوڤو ثم تيمور الشرقية.

في الثاني عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ عيَّن أنان ميلو في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومقره جنيف، وهو منصب يُحسَد عليه. وقد أصبح أحد أكثر معاوني أنان ثقة. وكان الأمين العام يقدِّر حكمه السياسي الذي يتسم بالمهارة، وتفاؤله الدائم، والتزامه الذي لا يمل بجعل العمل يتم. كما كان محبوباً إلى حد كبير في أنحاء المنظمة. وكان دي ميلو سعيداً على نحو لا حد له بالعيش في مناطق الحروب وكان يُلام باستمرار لكونه يتأنق في ملبسه باستمرار دون أن تكون شعرة في غير محلها، وهو وسط معسكرات اللاجئين وبعض أبعد البقاع على الأرض. وقد أصبحت أنا ودي ميل أصدقاء أثناء فترة عملي في بعثة الولايات المتحدة في نيويورك. وقد ذهبنا معًا بالقارب إلى تمثال الحرية، حيث كان يحثني على "التجديف بشكل أقوى" طوال الطريق. وقد طلب مني الانضمام إليه في تيمور الشرقية نائبةً له. وعلى الرغم من رفضي الفرصة بأدب، فقد بقينا على اتصال.

في أعقاب الإطاحة بصدام حسين، لجأ كوفي أنان مرة أخرى إلى دي ميلو، حيث طلب منه تولي المهمة الصعبة الخاصة بإدارة عملية الأمم المتحدة في العراق. وفي ذلك الحين كانت إدارة بوش تسخر علنًا من الأمم المتحدة، حيث ترفض إعطاءها دوراً مهمًا في التطوير السياسي لحقبة ما بعد صدام. ومع ذلك فهم أنان أنه سوف يحتاج إلى دبلوماسي ماهر في بغداد، وعلى الرغم من انتقادات دي ميلو لمعاملة إدارة بوش للمسجونين المحتجزين في مركز الاعتقال بخليج جوانتانامو بكوبا، فقد سحر الرئيس بوش عندما التقيا لأول مرة بالبيت الأبيض في مارس من عام ٢٠٠٣.[٣] ووصل ميلو إلى العراق في أوائل يونيو، وأتى معه ببعض أفضل وألمع العاملين من المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك. وكان الدور الرسمي للأمم المتحدة في العراق مقصوراً على المساعي الإنسانية في المقام الأول، مع دعم قليل من سلطات التحالف التي همشت الأمم المتحدة. ومع ذلك استطاع دي ميلو صياغة علاقة جيدة مع رئيس سلطة التحالف المؤقتة الأمريكي ل. پول بريمر، وكان في سبيله لأن يصبح مستشاراً سياسيًا مقربًا له. وكان أنان قد وعد دي ميلو بأن يعود إلى منصبه كمفوض سام لحقوق الإنسان في جنيف بعد أربعة أشهر.

وفي شـهر يوليـو أرسل دي ميلو إيجـازًا إلى مـجلس الأمن بشـأن الوضـع في العراق، ومع أنه قال إن المجلس الحاكم العراقي "يمكن النظر إليه على أنه يمثل بشكل كبير دوائر مختلفة في العراق"،[٣] فقد نبه دي ميلو إلى ضرورة أن يستعيد الأمريكيون والبريطانيون الأمن أولاً، حيث قال: "في السياق الحالي، لدى التحالف التزام أولي خاص باستعادة الأمن والقانون والنظام والحفاظ عليها. ويجد العراق نفسه الآن في وضع محير: ما بعد الصراع، لكن مع وجود أعمال عدائية تحدث كل يوم، ويفيض بالأسلحة الموجود كثير منها بطريقة مشروعة، وما هو أكثر بطريقة غير مشروعة، مع وجوده تحت الاحتلال العسكري."[٤]

في التاسع عشر من أغسطس عام ٢٠٠٣، في الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر يوم سماؤه صافية في بغداد، اخترقت شاحنة محملة بالمتفجرات سياجًا من الأسلاك يحيط بفندق القناة الذي تم تحويله إلى مقر محلي للأمم المتحدة، واصطدمت بالمبنى، أسفل مكتب سيرچيو ڤييرا دي ميلو مباشرة. وحطم الانفجار النوافذ وأدى إلى انهيار سقف الطابق الثالث، وسحق معظم الأشخاص الموجودين بالغرفة. ودفعت قوة الانفجار بدي ميلو وآخرين إلى الطابق الأول، ودفنتهم تحت ركام المبنى. وجُرِح سيرچيو دي ميلو وحُجِز تحت الركام لمدة ثلاث ساعات تقريبًا.[٥]

في ذلك اليوم كنت جالسة في ستوديو التليفزيون في چاكسونڤيل بولاية فلوريدا حيث ذهبت لكتابة هذا الكتاب وأتعافى من جراحة أجريتها حديثًا في قدمي. وقد دُعيت لمناقشة موضوع العراق في عدد من البرامج الإخبارية وكنت قد علقت للتو على كيفية نُصح الولايات المتحدة إلى حد كبير بإشراك الأمم المتحدة على نحو أكثر جدية. وكنت قد انتهيت من المقابلات عندما سألني مقدم البرنامج إن كان يمكنني البقاء دقيقة. ثم رأيت صورة مجمع الأمم المتحدة وقد صار ركامًا على الشاشة. وشعرت بالحزن.

اتصلت بسرعة بصديق في الأمم المتحدة بنيويورك فقال إن سيرچيو كان يجري مكالمات تليفونية بعد الانفجار مباشرةً، لكن أحدًا لم يتلق منه شيئًا خلال الخمس

عشرة دقيقة الماضية. وكان صديقي قلقًا. وكنت إلى حد ما أعرف أن دي ميلو سينجو؛ لم يكن متصورًا أن الرجل ذا الطاقة غير المحدودة سوف يفعل أي شيء إلا الخروج مبتسمًا من الركام وهو يسأل عما يمكنه عمله لمساعدة الآخرين. ثم جاء الخبر. مات سيرجيو ڤييرا دي ميلو.

سأل المنتج إن كنت سأعلق على وفاته أم لا. ومع أني كنت أشعر أني معتلة جسمانيًا، فقد أردت أن أرثي أصدقائي. فقد قُتل دي ميلو البالغ من العمر خمسة وخمسين عامًا ومعه واحد وعشرون من العاملين بالأمم المتحدة، بينهم واحد من ألمع العاملين بالأمم المتحدة، هو ريك هوپر، وهو صديق كذلك. أعدت السماعة إلى أذني من جديد وجلست على الكرسي في مواجهة الكاميرا. قلت: "كان هؤلاء هم الأفضل والألمع في منظومة الأمم المتحدة." كانوا في العراق بلا أية أجندة سياسية. وكان معظمهم يعارضون الحرب بشكل شخصي. كانوا هناك من أجل مساعدة الشعب العراقي، ورؤية هذه المجزرة الرهيبة لهؤلاء الموظفين الممتازين صدمة للجميع." وبعد ذلك ناشدت الولايات المتحدة أن تعود إلى الأمم المتحدة من أجل قرار جديد وقوات إضافية، مشيرةً إلى أن الهند عرضت إرسال سبعة عشر ألف جندي.

من الصعب المبالغة في الأثر على كوفي أنان ومجتمع الأمم المتحدة نتيجة لموت دي ميل وزملائه. وكذلك المائة والخمسون الذين جُرحوا جروحًا بالغة وشُوهوا.(٦) لقد كان الحادي عشر من سبتمبر الخاص بالأمم المتحدة. واليوم، لا تزال صور دي ميلو وزملائه القتلى معلقة في أروقة الأمم المتحدة، وكذلك في أنحاء العالم، بما في ذلك في مطعم دي ميلو المفضل في جنيف. وفي الثلاثين من أكتوبر، سحب أنان كل الأفراد غير العراقيين من البلد ومازال منذ ذلك الحين يقاوم جهود الولايات المتحدة لإعادتهم. وهو لن يفعل ذلك إلى أن تتحسن الظروف الأمنية.

الأمين العام غاضب جدًا في نفسه لإرساله دي ميلو إلى بغداد. وهو يعلم أن الولايات المتحدة أساءت فهم السياسة الخاصة بالوضع إلى حد بعيد. وحتى التاسع عشر من أغسطس عام ٢٠٠٣ كان الأفراد العاملون في الأمم المتحدة يفكرون في

حيادهم السياسى على أنه حماية من الهجوم. وبينما كانت الأمم المتحدة تعرف أن الوضع خطير، كان دى ميلو وآخرون يعتقدون أنهم أقل تعرضًا للخطر بسبب علمهم الأزرق ومركباتهم البيضاء التى كانت تمثل "الخير" باستمرار. ومع ذلك فقد كان العراقيون مستائين من الاحتلال الأمريكى على نحو جعلهم لا يميزون بين الأجانب. وكانت الأمم المتحدة هدفًا سهلاً. وفي وقت لاحق اكتشفت لجنة مستقلة تحقق فى التفجير أن "نظام إدارة أمن الأمم المتحدة فشل فى مهمته لتوفير الأمن المناسب لموظفى الأمم المتحدة فى العراق"، حيث وصفت الإجراءات بأنها "غير متقنة" وأن عدم اتباع قواعد الأمن كان شائعًا.[٧]

بينما كانت الأمم المتحدة، بمن في ذلك دى ميلو، مهملة بشأن أمنها، كان العنف يحركه إلى حد كبير قرارات المهيمنين الساذجة والأيديولوجية بعد الحرب. فقد ارتكبت الولايات المتحدة أخطاءً ضخمة بشأن كل قرار تقريبًا فى أعقاب الإطاحة بصدام حسين. وكان الرئيس وكبار مستشاريه يؤمنون بخرافة المهيمنين القائلة إن الولايات المتحدة يمكنها العمل بمفردها وتخضع العالم لإرادتها. وكان الثمن مرتفعاً من ناحية دم الأمم المتحدة والأمريكيين والتحالف والعراقيين والخزانة الأمريكية.

المهمة أُنجزت

لم يرمز عمل لفشل الإدارة فى فهم خطورة احتلال العراق أكثر من زيارة الرئيس بوش سيئة السمعة الآن لحاملة الطائرات ابراهام لنكولن فى الأول من مايو عام ٢٠٠٣. فبعد أن خرج بوش من قمرة الطائرة مرتدياً بدلة طيار، وقف أمام لافتة مكتوب عليها "المهمة أُنجزت" وأعلن انتهاء الحرب قائلاً: "إخوانى الأمريكيين، لقد انتهت العمليات القتالية الأساسية فى العراق. وفى معركة العراق كانت الغلبة للولايات المتحدة وحلفائنا."[٨]

وبينما كان ١٣٨ جنديًا أمريكيًا قد ماتوا فى الحرب عند ظهور بوش على حاملة الطائرات، فإنه بحلول نوفمبر من عام ٢٠٠٤ كان حوالى ألف جندى آخرين قد فقدوا حياتهم وجُرِح ٧٧٠٠ غيرهم. وعلى الرغم من أن البنتاجون لا يتعقب وفيات العراقيين، فإن أحد التقديرات يجعل وفيات المدنيين العراقيين تبلغ المائة ألف،[٩] بينما يشير آخرون إلى أن ما يقرب من ثلاثين ألفًا قُتِلوا أثناء الحرب وبعدها.[١٠]

يقدم فهم أخطاء إدارة بوش دروسًا مهمة بشأن الطريقة التى يجب تغيير السياسة بها فى المستقبل. وأنهى واقع العراق تفوق المهيمنين داخل الإدارة ومهد الطريق لبداية سياسة خارجية أمريكية أكثر توازنًا وتعقلاً. فقد انهارت سنوات من اجترار السياسات بشأن الطريقة التى تشكل بها الولايات المتحدة العالم على صورتها بشكل منفرد عندما غلبت الفوضى على شوارع بغداد.

بعد عام من احتلال العراق، ظل القانون والنظام مراوغين، ولم تكن الحكومة المؤقتة التى تم وضعها نيابية ولا تُعتبر مشروعة، كما أن الولايات المتحدة لم تكن لديها خطة عملية لإنهاء الاحتلال. وفشلت إدارة بوش فى توقع أن يشعر العراقيون باستياء شديد من الاحتلال الذى تقوده أمريكا وأنهم سوف يبدأون حملة حرب عصابات ضد الوجود الأجنبى. والمذهل أنه لم يتم فى واقع الأمر تخطيط من أجل التحديات الأساسية التى سوف تواجهها الولايات المتحدة، بما فى ذلك توفير الأمن للعراقيين، وإيجاد حكومة لن يَنظر إليها العراقيون على أنها شرعية، وخلق شرطة وجيش عراقيين قادرين يمكنهما تولى مهمة الأمن عن القوات الأمريكية.

كان الرئيس ومستشاروه شديدى الإيمان بخطابهم بشأن كيف أن الأشياء الطيبة وحدها هى التى سوف تزدهر نتيجة للإطاحة بصدام حسين. وبما أن المهيمنين كانوا خارج الحكومة لمدة عقد أو أكثر، فقد أغضبهم فشل الرئيس بوش الأول فى الإطاحة بصدام حسين. ولأن الحكومة كانت رافضة لحفظ السلام وبناء الدولة، فقد كانت تعتقد أنه يمكنها فحسب أن تتمنى للعراقيين ديمقراطية مستقرة. وبعد أن أقنعوا أنفسهم أن هدفهم عادل، سلَّم بوش ورايس وتشينى ورامسفلد وولفويتز وآخرون بأن العراقيين

سوف يرحبون بالإطاحة بصدام حسين ويحيون الجنود الأمريكيين مثلما فعل الأوروبيون فى الحرب العالمية الثانية.

مع أن السياسة الأمريكية غيرت مسارها ببطء، ففى أثناء العام الأول من الاحتلال وقعت الولايات المتحدة فى عدد من الأخطاء غالية الثمن بسبب أيديولوجيا الهيمنة المضلِّلة الخاصة بالمسئولين عن سياسة العراق. ومع عدم إشراك كولين پاول إلى حد كبير، كان وزير الدفاع دونالد رامسفلد ونائبه پول وولفويتز ونائب الرئيس تشينى يقودون اتخاذ القرار بشكل كبير. ولم تفعل مستشارة الأمن القومى كوندوليزا رايس الكثير لتنسيق أنشطة البنتاجون مع أنشطة وزارة الخارجية. وكانت النتيجة كارثة بالنسبة للسياسة الأمريكية فى العراق والمنطقة، وهو ما كلف الكثير من ناحية الأرواح والمال والمصالح الأمريكية فى أنحاء العالم. وشملت الأخطاء الأساسية عدم توفير الأمن المناسب، وعدم فهم تعقد الوضع السياسى العراقى وإيجاد حكومة مؤقتة تتمتع بالمشروعية، وعدم إشراك المجتمع الدولى، وبشكل خاص الأمم المتحدة، فى كامل تحديات ما بعد الغزو.

استنفاد كل البدائل المتاحة أولاً

ذات مرة قال ونستون تشرشل: "سوف يفعل الأمريكيون الشىء الصواب دائمًا ... بعد أن يكونوا قد استنفدوا كل البدائل." ولا يَصْدُق هذا على أى مكان أفضل مما يَصْدُق على العراق. فبينما غيرت الولايات المتحدة المسار فى منتصف عام ٢٠٠٤، كانت جهودها المبكرة تتسم بالرعونة وقصيرة النظر على نحو غير مبرَّر. وللمرة الثانية خلال عامين، أنجزت الإدارة، المعارِضة بعناد لحفظ السلام، عمليةً كبيرةً بعد أفغانستان. وبينما أنكرت بصخب المصالح الأمريكية فى الدول الفاشلة أو التى فى سبيلها إلى الفشل، فجأة تحتل اثنتين منها. وسرعان ما اتضح أن أمريكا ليس لديها الجنود ولا الشرعية لإنجاز أهدافها من خلال القوة الأحادية. وكان خطأ الإدارة الأشد سوءًا هو عدم توفير الأمن المناسب.

على الرغم من أن الإطاحة بصدام حسين كانت عملية عسكرية ناجحة، وإن كانت بسيطة نسبياً، فلم تدرك إدارة بوش التحديات الصعبة الخاصة بعراق ما بعد الحرب. إذ ظل وزير الدفاع دونالد رامسفلد زمنًا طويلاً يؤمن بالجيوش الأصغر حجمًا ذات التكنولوجيا الأعلى وكان يصر على اختبار نظريته غير المجرّبة في العراق. ومع رفضه لحفظ السلام وبناء الدولة، أساء رامسفلد بشكل أساسي الحكم على المهمة الجارية في العراق. ومع رفضه الدروس الصعبة التي جرى تعلمها في التسعينيات والخاصة بالحاجة إلى قوة حفظ سلام قوية ومتينة عقب الحرب مباشرةً، فقد أرسل رامسفلد قوة حجمها غير مناسب إلى حد كبير إلى العراق مكونة من مائة وخمسين ألفًا لحفظ السلام. وعلى الرغم من اختلاف تقديرات الحجم الصحيح، فإنه لو جرى تزويد العراق بكثافة من الجنود تبعًا لنصيب الأفراد بالشكل نفسه الذي جرى في البلقان، لكان هناك مئات الآلاف العديدة من الجنود الأمريكيين على الأرض.[11] والواقع أنه قبل الحرب أبلغ رئيس هيئة أركان الجيش إيريك شينسكي الكونجرس أن "مئات الآلاف العديدة من الجنود" ستكون مطلوبة لتأمين العراق في فترة ما بعد الحرب. وبسرعة رفض رامسفلد ونائب وزير الدفاع بول وولفويتز تقديرات شينسكي باعتبار أنها "تتجاوز الحد بشكل هائل". وعقب ذلك بوقت قصير، سرّب مسئولو البنتاجون اسم مَن سيحل محل شينسكي، قبل موعد انتهاء فترته بخمسة عشر شهرًا، لإبلاغه في المقام الأول أنه لن يُجدَّد له.[12]

تم الإحساس فورًا على الأرض بأثر نشر الجنود غير الملائم والتخطيط السيئ. فأحد الدروس الأساسية المستفادة من مهام حفظ السلام في التسعينيات هو ضرورة منع السلب والنهب في المراحل الأولى من نشر القوات. وكما هو متوقع، فقد حدث عقب الإطاحة بصدام حسين أن نزل النهابون إلى الشوارع. وأسفر الخروج على واسع النطاق عن أضرار بملايين الدولارات لحقت بما تبقى من بنية الدولة التحتية، وأحدث دمارًا للتحف القومية التي لا تقدر بثمن، وأعاق توصيل الإمدادات الإنسانية.[13] كما دُمرت المحال التجارية، وسُرِقت المنازل، ودُمرت أصول الدولة القيمة والمؤسسات

الثقافية، وسُرقت القطع الفنية التي لا تقدر بثمن. فعلى سبيل المثال، سُرق المتحف الوطني العراقي، مثل الألواح المحفور عليها قانون حمورابي والنص الأصلي لملحمة جلجامش بواسطة النهابين والمخربين الذين استولوا على القطع الفنية التي تعود إلى سبعة آلاف عام ودمروها.(١٤) وأغضب عراقيين كثيرين أن القوات الأمريكية لم تتخذ أي إجراء لمنع النهابين أو حماية الآثار والمتاحف الوطنية. وقال أحد الأثريين العراقيين: "إذا نُهبت حضارة بلد ما، كما حدث لحضارتنا هنا، فإن تاريخه ينتهي. ... أرجوكم أن تذكَّروا [الرئيس بوش] بأنه وعد بتحرير الشعب العراقي. لكن هذا ليس تحريرًا، بل إذلالاً."(١٥)

هناك بنود في قوانين الحرب الدولية، ويشكل في اتفاقيتي لاهاي وجنيف، تحمي المواقع ذات الأهمية الثقافية كالآثار القديمة والمتاحف. لكن الوزير رامسفلد تهرب من المسئولية قائلاً: "الأشياء السيئة تحدث في الحياة والناس ينهبون."(١٦) كما ألقى باللوم على الإعلام للمبالغة في وصف الوضع. "الصور التي تشاهدونها على شاشات التليفزيون تشاهدونها مراراً وتكراراً، وهي الصورة نفسها للشخص نفسه يخرج من أحد المباني ومعه مزهرية، وتشاهدونها عشرين مرة، وتقولون لأنفسكم 'يا إلهي، هل كان هناك كل هذا العدد من المزهريات؟ هل من الممكن أنه كان هناك ذلك العدد الكبير من المزهريات في البلد كله؟'"(١٧) وعلى الرغم من ذلك، فقد شجع المتمردين المحتملين الوجودُ الأمريكيُ غير المستجيب بشكل واضح.

كانت وظيفة القيادة المدنية للإدارة هي ضمان أن التخطيط لفترة ما بعد الحرب يتم بالشكل الصحيح. ومن حق قيادة البنتاجون العسكري عليَّ أن أقول إنها كانت مستنفدة بواسطة التخطيط لسيناريو الوضع الأسوأ للحرب. وعلَّق جنرال ذو أربع نجوم قائلاً إن الجنرال تومي فرانكس القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية "كان عليه أن يركز على خطة الحرب، وهو ما يشمل احتمال إحراق آبار النفط، والأسلحة الكيماوية ضد الجنود، وصواريخ سكود التي تطلق على إسرائيل. كانت هناك بعض الأشياء القاسية نوعًا ما التي يمكن أن تنفجر. ... تخيل أنكم جالسون حول طاولة

تتحدثون عن هذه السيناريوهات ورفع شخص ما صوته قائلاً: "أنا قلق بشأن نهب المتاحف." كان سيُطلب منه مغادرة الغرفة."[١٨]

على الرغم من العنف المتزايد، سحب رامسفلد الجنود من العراق. إذ خفَّض عدد الجنود المنشورين في العراق من مائة وخمسين ألفًا في مايو من عام ٢٠٠٣ إلى مائة وخمسة عشر ألفًا فقط بحلول فبراير من عام ٢٠٠٤.[١٩] وكما هو متوقع، رفض الحلفاء تعويض الفرق. وأبقى فشل إدارة بوش في كسب التأييد الدولي للحرب القوى الكبرى خارج العراق. والواقع أن "التحالف الدولي" الذي أشارت إليه إدارة بوش مرارًا كان في الغالب جهدًا أمريكيًا بريطانيًا. أما التحالف الذي يضم تسعًا وأربعين دولة، من بينها أفغانستان وجمهورية الدومنيكان وهندوراس وبالاو وجزر مارشال ومنغوليا ورواند وتونجا، فقد بدا أقرب شبهًا بقائمة الدول التي تتلقى دعمًا من الأمم المتحدة منه إلى قائمة بمن يمكنهم تقديم الدعم.[٢٠] ومن بين ١٦٢ ألف جندي في العراق بعد عام من الحرب، كان ١٣٨ ألفًا منهم أمريكيين و٨٥٠٠ بريطانيين، في حين أسهم ٣٣ فقط من بين بلدان التحالف الثماني والأربعين بحوالي ١٥٥٠٠ جندي، معظمهم من أستراليا وإيطاليا وبولندا وأوكرانيا وهولندا.[٢١] وبعد عام من الحرب، كان تسعة تقريبًا من بين كل عشرة أفراد عسكريين في العراق أمريكيين. وبحلول خريف ٢٠٠٤، كان عدد من هؤلاء قد سحب جنوده من التحالف.[٢٢]

وفي واحد من أكثر مساعيها سوءًا في تخطيطها، سعت الإدارة في خريف عام ٢٠٠٣ إلى دعوة الجنود الأتراك إلى العراق. فأحد دروس حفظ السلام الأساسية هو أن الجنود المجاورين ليسوا مناسبين بشكل جيد لحفظ السلام، ذلك أنهم باستمرار تقريبًا لديهم مشكلات سياسية تمنعهم من أن يكونوا محايدين، وتحول دون تصورهم كذلك. وكان لتركيا علاقة شديدة الصعوبة مع السكان الأكراد، في أعقاب قرون من الجهود الكردية لإقامة دولة مستقلة وتمييز أقليتها الكردية. وينبغي ألا يدهشنا أن القيادة التركية رفضت الطلب الأمريكي لإرسال جنود أتراك إلى العراق. وقال جلال طالباني: "لا أحد يريد [جنودًا أتراك] هنا. نحن نناشد البلدان المجاورة البقاء بعيدًا؛

ليس تركيا فحسب، بل كذلك سوريا وإيران والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية."[٢٣] ووافقه على ذلك عدنان باجه جي، وهو عضو سنى فى المجلس الحاكم العراقي المؤقت، حيث قال: "أرجوكم لا جنود من جيراننا."[٢٤] ومع ذلك فقد ضغطت الولايات المتحدة على الحكومة التركية الهشة كي توافق على إرسال جنود. وفى العشرين من مارس وافق البرلمان التركى على قانون يسمح لآلاف الجنود الأتراك بدخول الأراضى العراقية.[٢٥] وعندما بدأ الجنود الأتراك دخول شمال العراق، اعترفت الولايات المتحدة متأخرةً بالمشكلة السياسية، حيث غيرت موقفها، وبدأت تحث تركيا على الامتناع عن القيام بذلك.

بسبب قلة عدد العاملين، أثبت عجز قوات التحالف على الحفاظ على الأمن وحماية الحدود العراقية أنه باهظ الثمن من ناحية وفيات الجنود الأمريكيين ومسئولى المساعدات الدوليين والمدنيين العراقيين والأجانب. وبالإضافة إلى وفيات التحالف عقب انتهاء الحرب وموظفى الأمم المتحدة الاثنين والعشرين الذين قُتلوا فى التفجير الذى أودى بحياة دى ميلو، فقد قُتل ٢١٤ مدنيًا أجنبيًا حتى نوفمبر من عام ٢٠٠٤.[٢٦] وتقول إحدى الدراسات: "كل خسارة أمريكية أو من الحلفاء أو العراقيين منذ أواخر أبريل [٢٠٠٣] هى إلى حد ما نتيجة لخطأ الإعداد العسكرى غير المناسب للمهام الوشيكة."[٢٧] وواصل العنف تصاعده.

تمــرد قاتـل

خلال صيف وخريف عام ٢٠٠٣، زاد المتمردون العراقيون من هجمات حرب العصابات التى يشنونها على قوات التحالف. وفيما يعيد إلى الأذهان التكتيكات المعادية للفرنسيين التى خلدها فيلم بونتيكورفو "معركة الجزائر"، كان التمرد يتكون فى الأساس من الكمائن المباغتة السريعة، غالبًا فى وضح النهار، باستخدام قذائف الآر بى چى والبنادق الآلية الصغيرة. واغتيل عدد من الجنود الأمريكيين فى مناطق عامة

من على مسافة قريبة.[٢٨] وجاء شتاء عام ٢٠٠٣ بتغيير فى تكتيكات المتمردين، وبذلك وسعوا هجماتهم بشكل كبير لتشمل أى عراقيين يُرى أنهم يتعاونون مع الأمريكيين كالصحفيين والمترجمين وضباط الشرطة. وفى بداية فترة ما بعد الحرب، حققت إدارة بوش تقدمًا مهمًا بشأن توفير الخدمات الأساسية للشعب العراقى، ومع ذلك كان التمرد يهدد ذلك الإنجاز.

كانت الهجمات تُنسب بشكل كبير إلى أبى مصعب الزرقاوى، وهو الإرهابى الذى ربطته الإدارة بالقاعدة فى سعيها لتبرير الحرب. ورداً على العنف المتزايد فى أواخر ربيع عام ٢٠٠٣، بدأت الولايات المتحدة ترد ضربات المتمردين المشتبه بهم. وشُنت الضربة الكبيرة الأولى، "عملية عقرب الصحراء"، فى الخامس عشر من يونيو عام ٢٠٠٣ لهزيمة الجيوب المتبقية من المقاومة فى أنحاء البلاد.[٢٩] وواصل المتمردون تكثيف هجماتهم على قوات التحالف، حيث كانوا يقتلون فى المتوسط أكثر من ستين من جنود التحالف كل شهر. وعلى الرغم من إطاحة الولايات المتحدة بالدكتاتور المكروه، فقد كان العراقيون مستائين بشدة من الوجود الأمريكى وأى وجود أجنبى آخر. ولم يكن لدى الولايات المتحدة خطة لتسليم السلطة للعراقيين. وكما حدث فى الصومال قبل أكثر عقد، ردت الولايات المتحدة عسكريًا بشكل كبير بدلاً من معالجة قضايا التمرد السياسية.

كان هناك خطر بعينه يمثله مقتدى الصدر، ذلك الزعيم الشيعى الذى يسعى لمنافسة الزعيم الشيعى الأكثر شعبية آية الله العظمى السستانى. وكان يقود ميليشيا تضم ما بين ألف وخمسمائة وثلاثة آلاف فرد، وإن كان الصدر قد دعا لبعض الوقت إلى المظاهرات السلمية ضد الاحتلال الذى تقوده الولايات المتحدة. إلا أنه فى الثامن والعشرين من مارس عام ٢٠٠٤ أغلقت القوات الأمريكية صحيفته "الأحواز" متهمةً إياها (بحق) بنشر الأكاذيب التى ألهبت المشاعر المعادية للأمريكيين. وفى الثالث من أبريل ألقت سلطات التحالف القبض على أحد معاونيه بتهمة قتل رجل دين منافس قبل عام وقالت إنها تعتزم إلقاء القبض على الصدر بالتهم ذاتها. وبين عشية وضحاها، بالمعنى

الحرفي للكلمة، أصبح خطاب الصدر عنيفاً. إذ طالب بالانسحاب الأمريكي الفوري من العراق، وقال لمؤيديه: "أرهبوا عدوكم، فلا يمكن أن نسكت على انتهاكاته."[30] ما أعقب ذلك كان أول هجمات كبيرة الحجم يشنها الشيعة ضد القوات الأمريكية والاستيلاء بالقوة على مراكز الشرطة في مدينة الصدر - حي في بغداد يهيمن عليه الصدر - والعديد من البلدات الجنوبية. وتعارضت الانتفاضة مع الافتراضات القائلة بأن الشيعة لن يثوروا أبداً، وأشارت كذلك إلى تحالف شيعي سني يبعث على الدهشة يعارض الاحتلال الأمريكي.[31] كان الناس يهتفون في الشوارع. "نحن الآن يحكمنا الصدر. وعلى الأمريكان أن يخرجوا."[32]

وفيما يعيد إلى الأذهان الغارات الفاشلة في الصومال قبل عشر سنوات، حولت القوات الأمريكية اهتمامها في الخامس من مايو إلى "إمساك وقتل" الصدر وإخراج الميليشيا الخاصة به من مدينة النجف المقدسة عند الشيعة والواقعة على بعد تسعين ميلاً جنوب بغداد. وفي النجف كان الهدف هو تجنب العتبات المقدسة في وسط المدينة، والجبانة، وخسائر المدنيين. وفشلت الاستراتيجية الأمريكية. إذ استخدم المسلحون الجبانة لتنظيم الهجمات وشنها، ولذلك هدمت القوات الأمريكية في النهاية مائتي قدم من سورها، مما أغضب المواطنين المحليين. أما معاونو السستاني، الذين كانوا يدعو عموماً إلى التعاون مع الجنود الأمريكيين، ها هم الآن يدعون إلى الانسحاب الفوري للقوات الأمريكية من النجف. وكان واحد وثمانون بالمائة من العراقيين الذين استُطلِعت آراؤهم لهم رأي محسَّن في الصدر في شهر مايو مقابل ما كان عليه الحال قبل ثلاثة أشهر.[33] وقد انهار الأمن، ليس في مدينة الصدر، وهي حي من أحياء بغداد، فحسب، بل في مدن عديدة في أنحاء العراق.

بحلول أوائل سبتمبر من عام ٢٠٠٤، لم تكن القوات الأمريكية قد فقدت السيطرة على، أو رحلت عن، مدينتي النجف وكربلاء فحسب، بل كذلك مدن الفالوجا وسامراء والرمادي التي أصبحت مدن "غير مناسبة للعمل بشكل ملائم" بالنسبة للقوات الأمريكية؛ وكانت تلك المدن تحت السيطرة الواضحة للمتمردين. وأشار أحد المراقبين

إلى أنه على الرغم من أنه كان من الشائع بالنسبة للعراقيين أن يفضلوا مغادرة الأمريكيين لمدنهم، "فالجديد، مع ذلك، هو أنه يبدو أن الأمريكيين في بعض الحالات يوافقون على أن ثمن إثبات عكس ذلك سيكون مرتفعًا جداً، أو أن هذا هو ما قرروه".[٣٤] وازداد خطف الأجانب بشكل كبير خلال الثمانية عشر شهرًا الأولى من التمرد حيث بلغ عدد الأجانب الذى خُطِفوا ١٥٠ قُتل منهم ٣٢ على الأقل. وبدأ المتمردون ممارسة مخيفة خاصة بقطع رقاب الأجانب، أمام الكاميرا فى الغالب. وكان معظم هؤلاء القتلة يُنسبون إلى الزرقاوى.

ازداد العنف ضد الأجانب بصورة كبيرة فى أبريل من عام ٢٠٠٤ ليصل إلى أعلى مستوى له من بدء الحرب فى عام ٢٠٠٣، حيث قُتل أكثر من ١٣٠ جنديًا أمريكيًا وحوالى ٧٠٠ مدنى عراقى.[٣٥] وأظهرت دراسة مستقلة أنه بعد شهرين من نقل الولايات المتحدة للسيادة، ظل العراق غارقًا فى التمرد، حيث كانت المشكلات الأمنية تغطى على أية جهود أخرى لإعادة بناء مجتمع العراق الهش فى مجالات الحكم والمشاركة، والفرصة الاقتصادية، والخدمات، والرفاه الاجتماعى.[٣٦] وأجبرت الولايات المتحدة على نقل ٤ ٣ مليار دولار من إعادة إعمار العراق إلى الأمن.[٣٧]

فى أبريل من عام ٢٠٠٤، اعترفت الإدارة بأنها لم تتوقع مستوى التمرد. فعلى سبيل المثال، قال وزير الدفاع رامسفلد إنه "من المؤكد أنى ما كنت لأقدِّر أنه سيكون لدينا هذا العدد من الأفراد المفقودين الذى خسرناه فى الأسبوع الماضى".[٣٨] وقال وزير الخارجية كولين باول إن الولايات المتحدة "أخطأت فى حساب قوة المتمردين فى العراق" وأنه "من الواضح أننا لم نتوقع تمردًا بهذه القوة".[٣٩] كما اعترف الرئيس بوش قائلاً "أخطأت فى حساب ما ستكون عليه الأحوال" فى عراق ما بعد الحرب.[٤٠] وهدد انعدام الأمن هدف إدارة بوش الخاص بالعراق الأمن. وكانت الانتخابات المقرر لها أوائل عام ٢٠٠٥ معرضة للخطر.

بحلول ربيع عام ٢٠٠٤ كان من الواضح للجميع ما عدا المهيمنين أن الولايات المتحدة تفشل في العراق. ووصف الرئيس بوش التمرد في أبريل من عام ٢٠٠٤ بأنه أعمال إرهاب منفصلة، زاعمًا أن "معظم العراق مستقر نسبيًا".[٤١] كما سعت الإدارة إلى إخفاء صور التوابيت العائدة. وبينما شاركت إيطاليا كلها في تشييع جنازة الجنود الإيطاليين التسعة عشر الذين قُتلوا في الثاني عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٣، حظرت إدارة بوش أية تغطية تليفزيونية لجثامين الجنود الأمريكيين العائدة. وامتنع بوش عن السفر إلى دوفر بولاية ديلاوير لتكريم الموتى العائدين.

بريمر يتولى المسئولية

قبل بضعة أشهر من الحرب، كُلِّف اللفتنانت جنرال المتقاعد چاي جارنر بمسئولية مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الذي سوف يدير جهود إعادة الإعمار بعد الحرب (وسوف يصبح فيما بعد سلطة التحالف المؤقتة). وفي أوائل مارس من عام ٢٠٠٣، سافر جارنر إلى الأمم المتحدة التي كانت لا تزال مصدومة والتقى بنائب الأمين العام لويس فريشيت وغيره من كبار المسئولين لمناقشة مساعدات وإعادة إعمار ما بعد الحرب.[٤٢] ومع أن جارنر كان ودودًا ومحبوبًا، فقد أدهش مسئولي الأمم المتحدة عدمُ إدراكه لحجم المهمة المنتظرة. ووصف أحد مسئولي الأمم المتحدة اللقاء بقوله: "تكوَّن لدى انطباع بأن جارنر كان يعتزم الدخول بأسرع ما يمكن، و'يصلح الأمور'، ثم يخرج، وكل ذلك بتأكد الجنرال الأمريكي وحماسته."[٤٣]

سعى جارنر بحق إلى تولية العراقيين مسئولية حكمهم بسرعة. ففي الخامس عشر من أبريل في مدينة أور الجنوبية، مهد الحضارة العراقية، جمع جارنر سبعين من القادة العراقيين المحليين من الفصائل القَبَلية والدينية والمدنية العديدة. وقد ناشد المجموعة الإنهاء الفوري للنهب والخروج على القانون واتفقوا على العمل معًا لخلق الديمقراطية في العراق.[٤٤] وبعد أسبوعين ظلت قوة الدفع قائمة حيث اجتمع ثلاثمائة

من القادة المحليين في الثامن والعشرين من أبريل واتفقوا على الاجتماع من جديد بعد شهر لعمل شيء كان سيؤدي إلى قتلهم قبل ذلك بشهرين - وهو اختيار حكومة نيابية لشعب العراق. وعند الرجوع بالنظر إلى الوراء بعد عام من ذلك، قال الجنرال جارنر: "كنت أفضّل تولية العراقيين المسئولية بأسرع ما يمكننا، والقيام بذلك من خلال شكل ما من أشكال الانتخابات ... وقد رأيت أنه من الضروري تولية العراقيين بسرعة مسئولية مصيرهم."(٤٥)

على الرغم من ذلك لم يحظ جارنر بدعم البنتاجون وأُجبر على الخروج فجأة. وقد شاب فترة عمله الجدال والتنافس والنزاع بين البنتاجون ووزارة الخارجية، حيث كان لكل منهما مقاربته شديدة الاختلاف الخاصة بعراق ما بعد الحرب. إذ كان باول يحض على المزيد من المشاركة الدولية، وكان وولفويتز يصر على تحاشي الأمم المتحدة. كما كان وولفويتز وآخرون في البنتاجون ينتقدون جهود جارنر فيما يتعلق بإعادة إعمار العراق. وفي المقام الأول فشله في إعادة عمليات الكهرباء والماء والصرف الصحي الحيوية إلى حالتها على نحو مناسب وسريع. واتهم كثيرون التنافس والنزاع بين الوكالات الأمريكية المختلفة بالإضرار بفرصة نجاح جارنر. وقال مسئول سابق بسلطة التحالف المؤقتة: "للحق أقول إنهم لم يعطوه فرصة قط."(٤٦) وفي السادس من مايو عام ٢٠٠٣ أحل الرئيس بوش ل. بول بريمر الثالث، وهو دبلوماسي مدني ومحنك، محل جارنر، فيما يبدو ظاهريًا لتسريع إعادة الإعمار. وكان بريمر، الذي درس بجامعتي يل وهارفارد، قد التحق بالخدمة الخارجية الأمريكية عام ١٩٦٦، وعمل سفيراً فوق العادة للرئيس ريجان لمكافحة الإرهاب، وعمل في القطاع الخاص منذ عام ١٩٨٩، بما في ذلك عمله مديراً إدارياً لشركة كيسنجر أسوشيتس الاستشارية ورئيسًا لإحدى الشركات الاستشارية. وتولى مسئولية سلطة التحالف المؤقتة في الثاني عشر من مايو عام ٢٠٠٣.(٤٧)

كانت سلطة التحالف المؤقتة الهيئة الحاكمة المؤقتة التي أقامتها الولايات المتحدة وعينتها الأمم المتحدة حكومة شرعية للعراق. وكانت سلطات بريمر في العراق

مطلقة وإن كانت غامضة بعض الشيء. وقيل إن "عدم وجود بيان واضح ورسمي لا لبس فيه بشأن كيفية إنشاء هذه الهيئة ومكانتها ... يترك الكثير من الأسئلة بلا أجوبة، وخاصةً فيما يتعلق بمجال الإشراف والمساءلة." وظهر أن سلطة التحالف المؤقتة تخضع للمساءلة أمام الرئيس الأمريكي فحسب وترفع تقاريرها لوزير الدفاع. وكان راتب السفير بريمر يدفعه الجيش الأمريكي.(٤٨)

أضفى بريمر قدراً كبيراً من الطاقة وقوة الدفع والقيادة إلى العمل، حيث كان يعمل ثماني عشرة ساعة في اليوم، وكان دائم الحركة. وكان چيريمي جرينستوك قد ترك الأمم المتحدة في يوليو وذهب إلى العراق في سبتمبر من عام ٢٠٠٣ ممثلاً خاصاً للمملكة المتحدة في العراق ونظيراً بريطانياً لبريمر في سلطة التحالف المؤقتة. وقال السير چيريمي جرينستوك: "حافظت ديناميكية چيري على استمرارية العرض." وورث بريمر وضعًا صعبًا كانت القرارات الأساسية قد اتُّخذت بالفعل، مثل دور الأمم المتحدة المحدود، وانعدام تخطيط ما بعد الحرب، وقرار إرسال عدد أقل مما يجب من الجنود إلى العراق. وبالإضافة إلى ذلك، كان لبريمر تأثير قليل على أعمال الجيش الأمريكي، وأوضح جرينستوك أن "تلك كانت منطقة رامسفلد وولفويتز. وبصورة عامة، نجح بريمر في تسليم السلطة للعراقيين في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وهو يستحق قدراً كبيراً من التقدير لهذا الإنجاز المهم."(٤٩)

مع أن بريمر أضفى قدراً كبيراً من المهارة والجاذبية والقيادة على العمل، فقد وقع كذلك في خرافة الهيمنة. ولأنه كان قريبًا من المهيمنين في واشنطن، وخاصةً رامسفلد وولفويتز، فقد سعى إلى تحويل الخرافة إلى واقع. وارتكب أثناء ذلك أخطاء خطيرة، وبشكل خاص فيما يتعلق بالأمن وفي إصدار أحكام خاطئة على جزء كبير من الوضع السياسي العراقي.

تسريح الجيش العراقى وإقصاء البعثيين

فى الثالث والعشرين من مايو عام ٢٠٠٣، حل بريمر الجيش العراقى البالغ قوامه أربعمائة ألف فرد. وهو القرار الذى يبدو أنه اتخذه دون حتى التشاور مع هيئة الأركان المشتركة فى البنتاجون.[٥٠] وبين عشية وضحاها، أطلق بريمر العنان لمئات الآلاف من الشباب الغاضب - والمسلَّح - فى المشهد العراقى المتقلب. وقضت هذه الخطوة على مؤسسة وطنية مهمة وهمشت الكثيرين من السُّنة الذين أبدوا استعداداً للمشاركة فى إعادة بناء العراق الجديد. وازداد الشعور المعادى للولايات المتحدة بين الرجال أنفسهم الذين كان يمكن أن يساعدوا فى تخفيف رؤية الشعب العراقى للولايات المتحدة على أنها محتل إمبريالى.

جاء فى أحد التقارير أن "مئات الآلاف من الجنود السابقين، الذين لم يُبدِ معظمهم ولاءً للنظام وكان الكثيرون منهم أصغر من أن يكونوا قد شاركوا فى الفظائع التى كان للجيش دور فيها، وجدوا أنفسهم بلا راتب ولا مستقبل ولا شرف. ... وأسهم قرار سلطة التحالف المؤقتة بحل هذا الرمز الأخير الباقى للسيادة والوحدة القومية فى تصور المحرَّرين على أنهم فى واقع الأمر محتلون."[٥١] وقال إياد علاوى، العضو الشيعى فى المجلس الحاكم العراقى الذى سوف يُختار فيما بعد لإدارة الحكومة الانتقالية فى العراق، فى أكتوبر من عام ٢٠٠٣: "أى وجود عسكرى بقيادة الولايات المتحدة، حتى وإن أكملته الأمم المتحدة، لن تكون له المصداقية والمشروعية التى للجيش العراقى بين الناس."[٥٢] واعترفت الولايات المتحدة إلى حد ما بغلطتها عندما وافقت فى يونيو من عام ٢٠٠٣ على أن تدفع معاشًا شهريًا يتراوح بين ٥٠ و ١٥٠ دولارًا، تبعًا للرتبة العسكرية، لحوالى مائتين وخمسين ألف جندى سبق تسريحهم من الخدمة.[٥٣]

لم يؤدِ تسريح الجيش إلى ابتعاد نسبة كبيرة من سكان العراق فحسب، بل حرم القوات الأمريكية كذلك من مئات الآلاف من التعزيزات المدربة المعترف بها محليًا التى

كان يمكن أن تساعد فى قمع العنف المتزايد والقيام بأعمال الدورية على الحدود. ففى غياب مساعدة الجيش العراقى، وقع على عاتق قوات التحالف - الأغلبية الساحقة منها أمريكية - بالكامل عبء الحفاظ على الأمن فى أنحاء العراق وحماية حدود البلاد الممتدة لمسافة ٢٢٠٠ ميل، الجزء الأكبر منها تشترك فيه مع إيران وسوريا.

بدأت الولايات المتحدة معالجة الحاجة إلى شرطة وقوة أمن محلية - وهو شرط مهم لرحيل الولايات المتحدة عن العراق. وفى الثامن من أغسطس عام ٢٠٠٣، أنشأت سلطة التحالف المؤقتة الجيش العراقى الجديد الذى سوف يشكِّل مع الشرطة الجديدة وقوات الدفاع المدنى والدوريات الحدودية وفرق حماية المنشآت قوة أمنية عراقية جديدة تماماً.[٥٤] وعلى الفور ظهرت المشكلات السياسية. فقد أغضب الكثير من العراقيين تجنيد ضباط الأمن والاستخبارات السابقين المعروفين بولائهم لصدام حسين. وعقَّدت العمليةَ التوتراتُ بين الشيعة والسُّنَّة والأكراد. فعلى سبيل المثال، رفض بعض الجنود القيام بأعمال الدورية فى المثلث السُّنِّى - المعروف بولائه لصدام حسين - ورفض المجندون الشيعة الخدمة فى أية مناطق عربية على الإطلاق.[٥٥]

ضاعف من تلك المشكلات فشل سلطة التحالف المؤقتة فى توفير الرواتب والتدريب والمعدات المناسبة للجنود الجدد. ومع نهاية شهر مارس من عام ٢٠٠٤، كان ١٩ بالمائة من ضباط الشرطة البالغ عددهم ٨٠ ألفاً - ويمثلون ٦٨ بالمائة من إجمالى قوة الأمن الجديدة البالغ عددها ٢١١ ألفاً - هم فقط من تلقوا أى نوع من التدريب.[٥٦] وبعد شهرين فقط من تجنيدهم، استقال نصف الكتيبة الأولى من الجيش العراقى الجديد، فى الغالب بسبب الإحباطات الناجمة عن تلقيهم رواتب أقل من نظرائهم فى الشرطة.[٥٧] وفى أول اختبار للجيش العراقى الجديد خلال القتال الشديد فى أبريل من عام ٢٠٠٤، قال الجنرال جون أبى زيد، الجنرال الأمريكى الأعلى فى العراق: "البعض منهم أبلى بلاء حسناً ولم يكن البعض الآخر كذلك ... عدد من الوحدات، فى قوة الشرطة وكذلك فى [قوات الدفاع المدنى العراقى] لم يصمد أمام الإرهابيين ... وكان ذلك مخيباً لآمالنا إلى حد كبير."[٥٨]

على الرغم من ذلك، فإن إنشاء قوى الأمن العراقية الجديدة هو استراتيجية الخروج الرئيسية من العراق. ومع أن الولايات المتحدة ستنجح في النهاية بلا شك في إقامة هذه القوة، فسوف تحتاج إلى سنوات كي تكون هناك قوة محلية يمكنها الحفاظ على القانون والنظام الأساسيين على أقل تقدير. وإلى أن يحين ذلك الوقت، الجنود الأمريكيون موجودون في العراق ليبقوا.

كانت الغلطة الأساسية الثانية هي قرار بريمر منع أعضاء حزب البعث التابع لصدام من المشاركة في الحكومة الجديدة. وبين عشية وضحاها قضى قرار بريمر على تجمع العراقيين المدرّبين والموهوبين نفسه المتاح لإدارة البلاد. وترجع أصول حزب البعث الذي أُنشئ قبل صدام حسين بزمن طويل إلى الحركات الشعبوية التي كانت يحركها ظهور القومية العربية والرغبة في التغيير الاشتراكي.[٥٩] وفي عهد صدام حسين كانت عضوية الحزب شرطًا أساسيًا لتولي معظم الوظائف في نظامه. وبذلك كان بعض العراقيين أعضاء في الحزب منذ زمن بعيد دون حب كبير لصدام حسين. وانضم إليه آخرون لضرورة الحصول على فرصة التوظف التي توفرها العضوية. وأخيرًا، كان هناك الموالون لصدام حسين الذين انضموا طواعيةً للحزب كطريقة لمسايرة الدكتاتور. وكان ينبغي أن تكون سياسة الولايات المتحدة منذ البداية هي منع هؤلاء المتملقين، وليس كل أعضاء حزب البعث. وبعد مرور عام تقريبًا على السياسة، في العشرين من أبريل عام ٢٠٠٤، صححت الولايات المتحدة المسار وخففت الحظر على دخول البعثيين السابقين الحكومة العراقية.[٦٠] لكن خلال العام، أضاعت الولايات المتحدة وقتًا مهمًا في تطوير الموهبة بالنسبة للحكومة العراقية الجديدة.

أساءت واشنطن كذلك الحكم إلى حد كبير على الوضع السياسي بين العراقيين عند اختيار مجلس الحكم العراقي. ولاعتمادها على نحو مبالغ فيه على العراقيين المنفيين بما لديهم من أجندات وشكها الشديد في بناء الدولة، عقّدت حكومة بوش إلى حد بعيد مهمة إنشاء حكومة شرعية في العراق.[٦١] وتجاهل مسئولو

البنتاجون على نحو ثابت التخطيط الموسّع لعراق ما بعد الحرب الذى لم يُجرَ فى الكثير من المراكز البحثية المحترمة فحسب، بل فى حكومته كذلك. وكان برنامج مستقبل العراق، المقصود به وضع استراتيجية للتحول السياسى بعد صدام حسين، قد وُضِع قبل الحرب بعام وشمل سبع عشرة وكالة فدرالية بقيادة وزارة الخارجية وبتكلفة قدرها ٥ ملايين دولار. وأشرك البرنامج عراقيين يمثلون الجماعات العرقية والدينية المختلفة فى البلاد.

ومع ذلك، وكما تذكر ديفيد فيلبس المشارك فى المشروع، فإن "مسئولى البنتاجون كانوا يرون الجهد أكاديميًا أكثر من اللازم". وقد أوضح أن "الوزير دونالد رامسفلد ودائرته الداخلية ترى أنه يمكنهم تحرير دولة دون حتى الحديث مع من كانوا يحررونهم. ولم يكن لدى البنتاجون قط سياسة أو برنامج. فكل ما كان لديه هو شخص - أحمد الجلبى(*)."(٦٢) وكان تجاهل اللاعبين السياسيين المهمين فى العراق وتجنب الأمم المتحدة خطأين باهظى الثمن إلى حد كبير. وكان جزء كبير من المشكلة فى الطريقة التى اختارت بها سلطة التحالف المؤقتة العراقيين المقصود بهم أن يكونوا شركاءها أثناء الاحتلال.

اللعب على المنفيين

توضح قصة أحمد الجلبى، أول رئيس للمجلس الحاكم العراقى، إلى حد كبير فشل المهيمنين فى فهم سياسة العراق المعقدة. فالجلبى ابن رجل أعمال ومسئول حكومى بارز لم يكن موجودًا فى العراق منذ عام ١٩٥٦، إلا فى فترة منتصف التسعينيات، عندما ساعد فى تنظيم المقاومة للإطاحة بنظام صدام حسين. وفى عام

(*) يُكتب هذا الاسم هكذا فى العربية لكنه يُنطق "التشلبى"، ذلك أنه فى اللغة الفارسية التى أتى منها يُكتَب "چلبى"، ونطقه فيها كما ذكرت أعلاه. (المترجم)

١٩٩٥، وبتمويل وكالة الاستخبارات المركزية وموافقتها، قاد الجلبي انتفاضة فاشلة في المناطق الكردية في شمال العراق كانت ستهاجم قوات صدام حسين في ثلاث مدن في الوقت نفسه. وتسربت أخبار الخطة وفشل المخطط.[٦٣] شعرت الوكالة بالغضب لأنها مولت الكارثة التي أصبحت معروفة باسم "خليج الماعز"[٦٤] (فالمسلمون العراقيون ليس لديهم خنازير) وتوقفت عن تمويل الجلبي في عام ١٩٩٦ بعد أن كشف النقاب عن شكاوى بشأن عملية وكالة الاستخبارات المركزية في شمال العراق.[٦٥] ومع ذلك فقد كان الجلبي أحد أبرز المعارضين لصدام حسين قبل الحرب وشكَّل المجلس الوطني العراقي، وهو مجموعة مكرسة للإطاحة بصدام حسين. ومن مقره في لندن، أقام الجلبي علاقات وثيقة بأعضاء الكونجرس المحافظين والكونجرس والجمهوريين المتنفذين مثل بول وولفويتز وريتشارد بيرل.

وضعت الإدارة الجلبي في موقع بارز من استراتيجيتها الخاصة بالعراق - وراء الكواليس وفي العلن. وفي أعقاب الإطاحة بصدام حسين، طار البنتاجون بالجلبي ومائة من قوة أمنه الخاص إلى جنوب العراق. وقد تولى قيادة ميليشيا تضم سبعمائة شخص، وهم المقاتلون العراقيون الأحرار. واعتمد بول بريمر بشكل كبير على الجلبي في المشورة الخاصة بكيفية إقامة حكومة مؤقتة في العراق، وهو ما أدى بواشنطن إلى إنشاء مجلس حكم مؤقت يعتمد بشكل مبالغ فيه على جماعة المنفيين. وكدليل على دعم الجلبي، أعطاه بوش مقعداً شرفيًا خلف السيدة الأولى في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في العشرين من يناير عام ٢٠٠٤. وحين ألقى بوش خطابه في الأمم المتحدة في سبتمبر من عام ٢٠٠٣، كان الجلبي يشغل مقعد العراق في الأمم المتحدة.

ذُكِر أن الولايات المتحدة كانت تدفع رواتب شهرية مقدارها ٣٣٥ ألف دولار للمؤتمر الوطني العراقي الذي يرأسه. حيث بلغ مجموعها ٣٢ مليون دولار أثناء إدارة بوش. كما أن سلفا بوش دعما الجلبي كذلك، وإن كان على مستوى يساوي ثلثي المستوى.[٦٦] وفي المقابل كان المؤتمر الوطني العراقي يوفر المعلومات الاستخباراتية

الخاصة بالعراق، بما في ذلك ما لديه من أسلحة الدمار الشامل والتوصيات الخاصة بالإطاحة بصدام حسين، وبعد الحرب ما يتعلق بالمتمردين المشتبه بهم.[٦٧] وفي انتهاك لإحدى أهم القواعد في جمع المعلومات الاستخباراتية، تجاهل المسئولون الأمريكيون الحقيقة الواضحة التي تقول إن الجلبي لديه أجندته الخاصة بالعودة إلى العراق للبحث عن منصب، وبالتالي لديه دافع للمبالغة في الطبيعة الخطيرة للنظام العراقي.

اختار أصدقاء الجلبي في واشنطن كذلك تجاهل ماضيه المتقلب. فقد فر الجلبي من الأردن في عام ١٩٨٩ بعد إبلاغه باعتقاله المرتقب لسلوكه الإجرامي باعتباره رئيسًا لثاني أكبر بنك في البلاد، وهو مصرف البتراء. وفي أبريل من عام ١٩٩٢، وجدت محكمة عسكرية في الأردن أن الجلبي مذنب في إحدى وثلاثين تهمة، من بينها الاختلاس والسرقة والتزوير والمضاربة بالأموال وإصدار بيانات زائفة والقروض السيئة. وقد حُكِم عليه بالسجن اثنين وعشرين عامًا مع الأشغال الشاقة وإعادة ٣٢ مليون دولار من الأموال التي اختُلِست. ووجدت مراجعة قام بها أرثر أندرسوري أن البنك بالغ في أصوله بمقدار ٣٠٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، اختفت ١٥٠ مليون دولار من حسابات البنك. ويزعم الجلبي أن التهم ملفقة بسبب نقده العلني لصدام حسين، الذي ادعى أن الأردن مدين له بالنفط والمساعدات الاقتصادية، وينكر مسئولو البنوك الأردنيين ذلك، موضحين أنه بالإضافة إلى الأنشطة غير المشروعة في ذلك البلد، فلا قيمة لكل أصول مصرف البتراء الأمريكية المدرجة، وكان "المكتب" الحقيقي الوحيد له في ضيعة في ولاية ڤيرچينيا حيث كانت تعيش أسرة الجلبي.

على الرغم من هذا الماضي، فالأمر غير المعقول هو أن سلطة التحالف المؤقتة جعلت الجلبي مسئولاً عن لجنة المالية في مجلس الحكم العراقي. وقد غضت واشنطن الطرف عندما استغل الجلبي منصبه لتوفير وظائف وعقود مربحة لأصدقائه وأفراد أسرته. فعلى سبيل المثال، مُنح عقدًا قيمته ٣٢٧,٥ مليون دولار لتزويد الجيش

العراقى الجديد بمعدات فى ديسمبر من عام ٢٠٠٢ لنور، وهى شركة على علاقة وثيقة بالسيد الجلبى. وباعتباره رئيسًا للجنة المالية بالمجلس الحاكم العراقى، أثبت الجلبى فاعليته في المحسوبية السياسية كذلك. إذ كان له دور فعَّال فى تعيين وزراء النفط والمالية والتجارة، وكذلك محافظ البنك المركزى. وأصبح ابن أخته على علاوى وزير التجارة والدفاع. وعُيِّن نبيل الموسوى، المتحدث السابق باسم مجلس الحكم العراقى، نائبًا فى المجلس الحاكم.(٦٨)

مع أن الجلبى كان يتمتع بشعبية فى بعض الدوائر ذات النفوذ فى واشنطن، فلم يكن له أي تأييد داخل العراق. وفي استطلاع أُجرى عام ٢٠٠٤ يسأل من هو ضمن قائمة من السياسيين الذى "لا يثق فيه بالمرة" العراقيون، وجاء الجلبي على رأس القائمة؛ بل إنه فاق صدام حسين.(٦٩) وسرعان ما ظهرت المشكلات مع الجلبى. ففى شهر مايو من عام ٢٠٠٤، وبعد تحقيق استمر طويلاً، اتُهِم مجلس الحكم العراقى بسرقة أملاك وأموال حكومية، وإساءة التمثيل. وإساءة استغلال السلطة. واتُهِمت شركة على صلة بالمجلس بالتربح من إدخال عملة جديدة بإعادة تداول النقود القديمة كان لزامًا عليها إعدامها. واتُهِم الجلبى. الذى كان مسئولاً كذلك عن لجنة اجتثاث البعث، بابتزاز العراقيين. حيث كان يهدد بإدراجهم ضمن قوائم أعضاء حزب البعث إذا لم يؤيدوا أعمال المجلس العراقى الحاكم. وفى إحدى الحالات، أُدرِج مسئول رفيع المستوى بوزارة العلوم والتكنولوجيا وتلقى رسالة تقول "أنت بعثى وسوف يُقضى عليك" بعد أن رفض التوقيع على عقد جاء به المجلس العراقى الحاكم.(٧٠)

لم يحدث قبل يونيو من عام ٢٠٠٤ أن اختلفت الولايات المتحدة علنًا فى آخر الأمر مع الجلبى، في أعقاب اتهامات بأنه نقل أسرار استخباراتية حساسة إلى إيران. وفى الثلاثين من يونيو عام ٢٠٠٤، أوقفت الولايات المتحدة المدفوعات المقدمة للمجلس العراقى الحاكم ولم تتدخل عندما أصدرت السلطات العراقية أوامر اعتقال ضد بعض قادة المجلس وداهمت بيت الجلبى.(٧١)

وباعتبار الجلبى العراقى المفضل لدى المهيمنين، فقد كان له دور فعال فى إقناع واشنطن بغزو العراق واتخاذ قرارات ما بعد الحرب السياسية التى بالغت فى محاباة مجتمع المنفيين الذين كانوا، ومنهم الجلبى، خارج العراق منذ أربع عقود. وهذا الاعتماد المفرط على الجلبى أبعد الولايات المتحدة عن عراقيين كثيرين تحملوا نظام صدام حسين، وهو ما زاد من تعقيد تحديات واشنطن السياسية شديدة الصعوبة بالفعل فى العراق. وكان الجلبى مسئولاً كذلك عن الكثير من المعلومات الاستخباراتية الخاطئة التى أدت بوكالة الاستخبارات المركزية إلى استنتاج أن العراق لديه أسلحة دمار شامل. وكما قال أحد المنفيين الذى كان يجمع المعلومات عن العراق من المنشقين، فإن المجلس العراقى الحاكم "كان يتعمد المبالغة فى كل المعلومات كى يجروا الولايات المتحدة إلى الحرب".[٧٢]

ومع ذلك لا يكمن العيب فى الجلبى وإنما فى المسئولين فى واشنطن الذين نجح الجلبى فى خداعهم. وفى معرض دفاعه عن نفسه، قال الجلبى: "لم نضلل أحداً. لقد قلنا إن لدينا معلومات. ولم نقل إن المعلومات عظيمة. كنا نظن أنها مفيدة. ... فكيف نُلام على فشل استخبارات العالم بأسره؟"[٧٣] لقد كان عمل المسئولين الأمريكيين هو التعامل مع معلومات الجلبى بالشك المناسب، باعتبار أن لديه طموحاته وسبب لتضليل واشنطن. ومع ذلك فقد أمد مؤيدى الحرب فى العراق بما يبحثون عنه، وهو تأييد الخرافة باهظة الثمن القائلة إنه سيكون من السهل الإطاحة بصدام حسين وإقامة الديمقراطية فى العراق.

هل هناك تعاون مع القاعدة؟

بحلول ربيع عام ٢٠٠٤، كان العنف فى العراق يعوق الجهود الأمريكية لإعادة الإعمار بشكل حاد، وازداد عدد وفيات الأمريكيين بشكل كبير ليصل فى شهر أبريل إلى ١٣٩ وفاة، بينما قُتِل ٨٤ أخرون فى مايو. ومع تزايد القتل فى العراق، تزايد

وجود الإرهابيين الأجانب. وعلى الرغم من أن إجمالى عدد الإرهابيين الأجانب فى العراق غير معروف، فإنه حتى أواخر شهر أغسطس من عام ٢٠٠٣ كان ٢٥٠ من بين ٩ آلاف معتقل لدى الأمريكيين أجانب.[٧٤] وفى أبريل من عام ٢٠٠٤، قدَّر الجيش العدد بأنه "عدة آلاف"، الكثير منهم دخلوا عبر سوريا، بمساعدة من نظام الأسد فى الغالب. وكان الجهاديون يكوِّنون خلايا وغالبًا ما كانوا ينضمون إلى المتمردين المحليين سعيًا وراء تحقيق هدفهم المشترك وهو طرد الولايات المتحدة.[٧٥] ومع أن التفاصيل الخاصة بكل تنظيمات المتمردين كانت غير واضحة، فمن المحتمل أن القوات المعارضة للاحتلال الأمريكى كانت تضم خليطًا من المجرمين العاديين الذين أطلق صدام سراحهم قبل الحرب، والموالين لصدام، ومتشددى حزب البعث، وأبناء القبائل السُّنية الذين كانوا يخشون فقدان هيمنتهم السابقة والقوميين العراقيين.[٧٦]

ومع أن الكثير قد تم تحقيقه من الصلة بين الإرهاب وضرورة خوض الحرب فى العراق، فقبل الحرب كانت هناك أدلة ضئيلة جدًا عن أى تهديد إرهابى يصدر من العراق يهدد الولايات المتحدة.[٧٧] ومع ذلك فإنه ما تواجدت الولايات المتحدة وحلفاؤها فى العراق حتى أصبحوا هدفًا، وخاصةً بالنسبة لأبى مصعب الزرقاوى وحركته التوحيد والجهاد. وقد حارب الزرقاوى المولود فى الأردن السوفيت فى أفغانستان يافعًا، حيث يحتمل أن يكون قد التقى بن لادن. وعاد إلى الأردن فى أوائل التسعينيات لكنه فر من جديد إلى أفغانستان فى عام ١٩٩٩ عندما اتُهِم بالتآمر للإطاحة بالنظام الملكى وتفجير فندق سياحى. ويقول مسئولو الاستخبارات إنه كان يدير معسكر تدريب للإرهابيين فى ذلك البلد وكان يجرى تجارب على الأسلحة الكيماوية. وحتى ربيع وصيف عام ٢٠٠٤ كانت الاستخبارات الأمريكية تعتقد أنه فقد ساقه فى هجوم بالصواريخ الأمريكية فى أفغانستان وتلقى علاجًا طبيًا فى بغداد.[٧٨] ومن المحتمل أن الزرقاوى، وهو سُنِّى، أمضى وقتًا كذلك فى إيران وشمال العراق يعمل مع أنصار الإسلام فى صنع الأسلحة الكيماوية.

الزرقاوى هو المشتبه به الأول فى بعض أسوأ الهجمات فى أنحاء العالم فى السنوات الأخيرة، بما فى ذلك تفجيرات مدريد فى الحادى عشر من مارس عام ٢٠٠٤ التى أودت بحياة ١٩١ شخصًا، وقتل مسئول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لورانس فولى بالأردن فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢.[٧٩] وفى فبراير من عام ٢٠٠٤، اعترضت السلطات الأمريكية رسالة من الزرقاوى يزعم فيها كاتبها أنه العقل المدبر لخمسة وعشرين هجومًا ناجحًا ضد قوات التحالف فى العراق.[٨٠] وكان يُنظر إلى الزرقاوى بشكل كبير على أنه القوة التى وراء الهجمات على الشيعة، بما فى ذلك تلك الهجمات التى وقعت فى أبريل من عام ٢٠٠٤ فى البصرة وقتلت ما لا يقل عن خمسين عراقيًا، بينهم عشرون طفلاً، وهجمات الثانى من مارس عام ٢٠٠٤ فى بغداد وكربلاء وقتلت ما يزيد على ١٨٠ من الزوار الشيعة فى أقدس يوم على تقويمهم الدينى.[٨١] ويُعتقد أنه وراء الاستراتيجية المخيفة الخاصة بقطع رقاب ما لا يقل عن ستة من الأسرى الأجانب وربما تلك الحالة التى صدمت العالم بقطع رقبة الأمريكى نيكولاس بيرج أمام آلات التصوير. وفى ڤيديو قتل بيرج المرعب، أجلسوا الأمريكى أمام خمسة رجال ملثمين، بينما كانت هناك عبارة تدين المعاملة الأمريكية للسجناء العراقيين. وبعد ذلك دفعوه إلى الأرض وهو يصرخ. وبينما كان رجل يضع السكين على رقبة بيرج صرخ "الله أكبر"، ثم قطع رقبة بيرج.[٨٢]

دعا الزرقاوى مرارًا إلى إخراج الولايات المتحدة من الوطن العربى، مروِّجًا لتفوق السُنّة على الشيعة داخل المجتمع الإسلامى، ومستهدفًا إسرائيل باعتبارها أساس الشر، وكذلك محرضًا على الحكم الإسلامى الأصولى فى الشرق الأوسط.[٨٣] وسعى الزرقاوى كذلك إلى تحريض السُنّة ضد الشيعة لتقويض كل من الاحتلال الأمريكى واحتمال هيمنة الشيعة على العراق فى المستقبل. وعلى الرغم من أنه كان يمثل تهديداً لهدف أمريكا الخاص بإقامة عراق ديمقراطى مستقر بعد الغزو، فإن مقدار تهديده لأمريكا قبل الحرب موضع جدال. فقد أشار مسئولو الإدارة مرارًا إليه فى تبرير الحرب، حيث ذكره الرئيس بوش علنًا لأول مرة فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢ باعتباره

إرهابيًا مرتبطًا بالقاعدة يتلقى علاجًا طبيًا فى بغداد.[84] وأثناء حضور باول اجتماع مجلس الأمن فى فبراير من عام ٢٠٠٣، زعم أن الزرقاوى يرأس شبكة إرهابية مميتة فى العراق ويرتبط بن لادن ويتعاون معه.

من المؤكد أن القاعدة والزرقاء شاركا فى الكراهية المشتركة لأمريكا ووجدا سببًا مشتركًا لمعارضة الاحتلال الأمريكى للعراق. لكن الأدلة تشير إلى أن الاثنين لم يتعاونا. على سبيل المثال، استجوبت الاستخبارات الألمانية أفراد خلية مقاتلة يزعمون أن الزرقاوى يرأس جماعتهم التى تكونت "خصيصًا للأردنيين الذين لم يرغبوا فى الانضمام للقاعدة".[85] ويتعارض استهداف الزرقاوى للشيعة، بمن فى ذلك رجل الدين الشيعى آية الله الحكيم، مع رغبة بن لادن فى توحيد العالم الإسلامى ضد الغرب. ويُعتقد الآن أن الزرقاوى يعمل مستقلاً، بل وفى تنافس مع بن لادن.[86] وربما كانت هناك اتصالات وطلبات من جانب الزرقاوى لمساعدة القاعدة، لكن ليست هناك أدلة على تعاون كبير. والواقع أن الاستخبارات الأمريكية التقطت دلائل فى أواخر فبراير من عام ٢٠٠٤ على أنه أفراد القاعدة خارج العراق رفضوا طلب الزرقاوى التعاون، مما حدا بالمحللين إلى استنتاج وجود حاجز كبير بين الفاعلين.[87]

وبخلاف الزرقاوى، سعت إدارة بوش كذلك إلى إقامة صلة بين العراق والقاعدة، مما يوحى للجمهور الأمريكى أن صدام حسين متورط بشكل ما فى هجمات الحادى عشر من سبتمبر، على الرغم من أنها كانت حريصة على عدم إعلان هذا الادعاء المزعوم بشكل مباشر. وقدم بن لادن عروض مساعدة لصدام كما فعل مع زعماء السودان وإيران وأفغانستان وأماكن أخرى سعيًا لبناء جيش إسلامى. ويُقال إن صدام أرسل مسئولاً عراقيًا رفيع المستوى إلى السودان لمقابلة بن لادن عام ١٩٩٤ لمناقشة أمل بن لادن شراء أسلحة وإنشاء معسكرات تدريب فى العراق. ومن الواضح أن العراق لم يرد قط. وعلى الرغم من أنه من الواضح أن بن لادن والمسئولين العراقيين كانت بينهم اتصالات متكررة خلال التسعينيات، فلم تنشأ قط علاقة تعاون. وأحد "الأدلة القاطعة" لدى الإدارة هو اللقاء المزعوم فى أبريل من عام ٢٠٠١ بين

الاستخبارات العراقية ومحمد عطا فى براغ، المرجع أنه لم يحدث، حيث تشير تسجيلات المكالمات التليفونية أن عطا كان فى فلوريدا فى ذلك الوقت.[٨٨]

عندما انتهت تحقيقات الكونجرس فى يونيو من عام ٢٠٠٤ إلى أنه "لا دليل معقول" على أن صدام حسين ساعد القاعدة فى استهداف الولايات المتحدة، سارع مسئولو الإدارة بالانتشار لتوضيح أنها لم تدَّعِ هذه الصلة قط. ومع ذلك فقد تعمدوا خلق ذلك الانطباع على وجه الدقة داخل النسق العقلى الأمريكى. وقد نجح ذلك. فعلى سبيل المثال، فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر مباشرةً، كان ٧٨ بالمائة من الأمريكيين يشكون فى تورط العراق. وفى السنوات التالية عززت الإدارة هذا الاعتقاد.[٨٩] وبحلول أغسطس من عام ٢٠٠٢، كان ٨٦ بالمائة يرون أن بغداد تقدم الدعم للجماعات الإرهابية التى تخطط لضرب أمريكا.[٩٠] وفى مارس من عام ٢٠٠٣، كان ٨٨ بالمائة يعتقدون أن صدام حسين يدعم الجماعات الإرهابية التى تخطط لمهاجمة الولايات المتحدة.[٩١] وفى أغسطس من عام ٢٠٢٣، كان سبعة من بين كل ثمانية أمريكيين يعتقدون أن لصدام حسين دوراً فى الهجمات.[٩٢] وفى دليل على قوة منبر الرئيس المدهش، حتى بعد اتضاح أن العراق ليس لديه أسلحة دمار شامل ولا صلة بالقاعدة أو هجمات الحادى عشر من سبتمبر، تَمَسَّك الأمريكيون بالصلة بين العراق والقاعدة. وفى أواخر شهر أبريل من عام ٢٠٠٤، كان ٤٩ بالمائة من الأمريكيين لا يزالون يعتقدون أنه "تم العثور على دليل واضح على أن العراق كان يدعم القاعدة".[٩٣] وفى يونيو من عام ٢٠٠٤، حتى بعد إشارة تقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر إلى العكس، كان ٦٢ بالمائة مازالوا يرون أن العراق قدم مساعدات مباشرة للقاعدة.[٩٤]

كان على الإدارة أن تُبقى على اعتقاد الناس أن الحرب ضرورية وليست اختيارية. وبشكل خاص عندما دخلت الإدارة حملة إعادة انتخابها فى عام ٢٠٠٤، سعت للإبقاء على تلك القصة الخيالية على الرغم من الأدلة المتصاعدة على أن العراق لم تكن لديه أسلحة دمار شامل وأنه لم تكن هناك صلة بالقاعدة. فعلى سبيل المثال،

واصل نائب الرئيس ديك تشيني فى يونيو من عام ٢٠٠٤ إدعاء أن الدكتاتور العراقى "أقام علاقات مع القاعدة منذ زمن بعيد"، واصفًا الأدلة على ذلك بأنها "ساحقة".(٩٥) وكانت ادعاءاته تتناقض تناقضًا واضحًا مع النتائج الأولية للجنة القومية بشأن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة التي تحقق في هجمات الحادى عشر من سبتمبر. وعندما سُئل مباشرةً إذا كان يعرف أمورًا لا يعرفها أعضاء اللجنة، أجاب تشيني: "ربما".(٩٦) ورفض تشيني تقديم تلك المعلومات للجنة. وظل متمسكًا بنظرية أن اجتماع العراق - القاعدة فى براغ ربما تم، قائلاً: "نحن لا نعلم فحسب".(٩٧) وفى يونيو من عام ٢٠٠٤ دافع عن الإدارة ضد الاتهامات بأنها لفقت الصلات بين الحادى عشر والعراق، قائلاً: "لقد قلنا إن هناك صلات عديدة بين صدام حسين والقاعدة".(٩٨) وقد أصر الرئيس بوش، متحدثًا أمام الجمعية العام للأمم المتحدة فى سبتمبر من عام ٢٠٠٤، على الربط بين القاعدة والعراق قائلاً إن "جماعة إرهابية مرتبطة بالقاعدة هى الآن إحدى الجماعات الأساسية التى تقتل الأبرياء فى العراق".(٩٩)

بعد أن اختار الرئيس بوش خوض الحرب فى العراق، كان عليه أن يضمن استمرار اعتقاد الشعب الأمريكى أنها حرب ضرورية. وتقوم مصداقيته على خرافة المهيمنين القائلة إن العراق يمثل تهديدًا وشيكًا للولايات المتحدة، وأن القوة العظمى الوحيدة يمكنها الاهتمام بالمشكلة بنفسها. ومع فشل العثور على أسلحة دمار شامل، كان مبرر الإدارة الأساسى للحرب هو الإرهاب. وعلى الرغم من الأدلة المتصاعدة على العكس، تمسكت الإدارة بالاتجاه القائل إن الصلات بين صدام حسين والقاعدة كانت من القوة بحيث تشكل تهديدًا لأمريكا، مبررًا مبلغ المائة مليون دولار الذى تكلفته الحرب حتى ذلك الحين، وكذلك ما يربو على الألف من الأمريكيين الذين ماتوا أثناء الحرب وبعدها. وقال مدير اتصال البيت الأبيض: "سوف نواصل الكلام عن كيف كان صدام تهديدًا، وصلاته بالإرهاب، ولن نغير رأينا بشأن ما قلناه فى الماضى".(١٠٠) وأوضح مستشار من الخارج للبيت الأبيض أن إيجاد الصلة مهم لـ "مصداقية [الإدارة] طويلة المدى بشأن قضية خوض الحرب. ... وإذا ما خصمت العلاقة بين

العراق والقاعدة، فإنك تخصم افتراض أنه جزء من الحرب على الإرهاب. وإذا لم يكن جزءاً من الحرب على الإرهاب، فماذا سيكون - مغامرة عبثية من جانب جورج دابليو بوش؟"[١٠١]

على الرغم من نجاح الإدارة في الإبقاء على ارتباط الحادي عشر من سبتمبر بضرورة خوض الحرب في أذهان الشعب الأمريكي، فلم يكن بالإمكان إخفاء حقيقة أنه فقد السلام بسرعة في العراق. وأدركت واشنطن أنها بحاجة إلى مساعدة الهيئة التي ازدرتها، وهي الأمم المتحدة. فقد انتهت التجربة الطويلة لسياسة المهيمنين الخارجية.

إنقاذ من الأمم المتحدة

في التاسع عشر من يناير عام ٢٠٠٤، التقى مدير سلطة التحالف المؤقتة پول بريمر مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان للحث على قيام الأمم المتحدة بدور في العراق. وبعد ذلك بوقت قصير، وفي اجتماع بالمكتب البيضاوي مع الأمين العام كوفي أنان في الثالث من فبراير عام ٢٠٠٤، تقدم الرئيس بطلب شخصي لمساعدة الأمم المتحدة في كسر الجمود بين مقترح بريمر الخاص بعقد أكبر اجتماعات لزعماء العشائر الشيعية ودعوة الزعيم على السيستاني إلى انتخابات مباشرة. وسعى بوش إلى تقديم تفسير لعلاقاته شديدة السوء مع الأمم المتحدة ،حيث قال: "قلت باستمرار إنه لابد للأمم المتحدة من القيام بدور حيوى وهو دور مهم. ... إنى أتطلع إلى العمل مع الأمين العام لتحقيق ذلك."[١٠٢]

ثبت أن التوقعات الأولية الخاصة بالتحول السريع والسهل والسلمى إلى الديمقراطية فى العراق، التى روَّج لها تشينى ورامسفلد وولفويتز، غير واقعية إلى حد بعيد. فتوقعهم الخاص بحدوث عناق حار من الشعب العراقى للجنود الأمريكيين المنتصرين كان خيالاً. وكان الأمل فى أن العراق الديمقراطى سيروج للإصلاح فى

العالم العربى فكرة خيالية مستحيلة. وبدلاً من تعزيز السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، زادت الحرب الحاجز الفاصل بين العالم العربى والولايات المتحدة. ولم يكن الاستياء العربى من أمريكا أعلى من ذلك قط. وبدلاً من النظر إلى جنود الولايات المتحدة والتحالف على أنهم محرِّرون، نظر ٩٢ بالمائة من العراقيين إلى ذلك على أنه قوة محتلة فى منتصف يونيو من عام ٢٠٠٤. وقال خمسة وخمسون من العراقيين إنهم سيشعرون بقدر أكبر من الأمان إذا رحل الجنود الأمريكيون على الفور. وهو ضعف النسبة التى كانت تشعر بذلك فى شهر يناير وهى ٢٨ بالمائة. ويعتقد أكثر من النصف أن الأمريكيين يتصرفون كهؤلاء المصوَّرين فى صور الإساءة لمساجين أبو غريب.

بعد مرور ثلاث سنوات على تولى إدارة بوش السلطة كان انتصار المهيمنين السهل فى العراق خرافة على نحو واضح. وبدأت مقاربة أكثر واقعية وتوازنًا ودوليةً تجاه العراق فى الظهور. وبعد وصف الأمم المتحدة بأنها غير مناسبة لمقتضى الحال، ها هى إدارة بوش تراها الآن على أنها الطريقة الوحيدة للنجاح فى العراق، وفى النهاية لإعادة الجنود إلى الوطن.

فى البداية كانت الولايات المتحدة تأمل فى أن تتولى الأمم المتحدة أمر مسألة الفوضى فى العراق بشكل أساسى عن الولايات المتحدة. وبعد تجاهل الولايات المتحدة فى العراق، كان المسئولون الأمريكيون يرجون الأمم المتحدة بالفعل كى تشارك. وفجأة وردت أسماء مسئولى الأمم المتحدة على لسان الرئيس، مما أدهش مراقبى الرئيس الذى يعانى عادةً من فوبيا الأسماء الأجنبية. وقد ذُهِل مسئولو الأمم المتحدة عندما أشار الرئيس مراراً بالاسم إلى كارينا بيريللى التى كانت حتى ذلك الحين المدير الغامض لقسم المساعدات الانتخابية. لكن حقيقة أنه يعرف اسمها أبرزت فحسب مقدار اعتماد الولايات المتحدة على الأمم المتحدة فى القيام بعملها الصعب نيابةً عنها.

ومع أنه لم يمكن للأمم المتحدة إصلاح أخطاء الإدارة الامريكية السابقة، فقد وافق الأمين العام أنان على المساعدة بطريقتين. الأولى: المساعدة في تخطيط إجماع سياسي على الطريق إلى السيادة العراقية، وهو شيء كانت الولايات المتحدة قد فقدت مصداقية القيام به. ثانيًا: المساعدة في الانتخابات، وهي عنصر مهم لاستراتيجية خروج واشنطن من العراق. وسافر مسئول الأمم المتحدة الأكثر كفاءة، الأخضر الإبراهيمي، لأول مرة إلى العراق باعتباره المستشار الخاص للأمين العام في فبراير من عام ٢٠٠٤ لكسر الجمود بشأن الانتخابات بين واشنطن والسيستاني. ومع غياب شرعية واشنطن إلى حد كبير، تشاور الإبراهيمي بشكل واسع مع الجهات الفاعلة السياسية الأساسية واقترح آلية لنقل السلطة الذى سيتم في الثلاثين من يونيو. ومع وجود سبعة من خبراء الانتخابات ضمن الفريق، قدّر الإبراهيمي جدوى الانتخابات قبل موعد الثلاثين من يونيو الذى فرضته الولايات المتحدة لنقل السلطة، وقيّم الإطار الزمني والظروف المطلوبة، وحدد الخيارات الأخرى لتمثيل إرادة العراقيين داخل الإطار الزمني المحدد في اتفاقية تم التوصل إليها في نوفمبر من عام ٢٠٠٣، وما شجع على ذلك أن السيستاني كان قد أشار إلى أنه سوف يقبل قرار الأمم المتحدة، حتى إذا كان يعني عدم إجراء انتخابات مباشرة قبل نقل السيادة.[١٠٣] والتقت المجموعة بأعداد كبيرة من الزعماء السياسيين والزعماء الدينيين والزعماء القبليين والمنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية والجمعيات المهنية وجماعات حقوق الإنسان والصحفيين وقيادة سلطة التحالف المؤقتة. ومع ذلك فقد أدت المخاوف الأمنية من تقييد اتصالاتها خارج بغداد.[١٠٤]

من خلال المشاورات، قرر فريق الإبراهيمي أن العراقيين يرغبون في عودة إحساسهم بالكرامة بأسرع ما يمكن، ومن ثم الإبقاء على تاريخ الثلاثين من يونيو الذى حدده بريمر موعدًا نهائيًا لنقل السلطة. وإن كان الموعد النهائي موعدًا مبكرًا اعتباطيًا اختاره بريمر لمواصلة الضغط على المجلس الحاكم العراقي كي يحرز تقدمًا، لتأكيد أن الاحتلال الأمريكي سيكون قصير المدى، وربما لضمان أن

يشير الرئيس بوش إلى بعض التقدم السياسي وهو يخوض معركة إعادة انتخابه في خريف عام ٢٠٠٤. وقال أحد مسئولي الإدارة: "يمكن أن أقدم كل أنواع الحجج بشأن ضرورة أن نقيم الديمقراطية في العراق على أساس عاجل. لكن عندما تسمعون من شخص في السلطة أن هذا ما يجب أن نفعله، وأنه لا شك فيه، فإن الأمر يبدو كالسياسة."[١٠٥]

في أعقاب تشاوراته، حدد الإبراهيمي طريقة للسير قُدُمًا أبقت على اللاعبين الأساسيين في العراق ضمن الفريق وأبقت على موعد الثلاثين من يونيو النهائي. وسوف تستغرق استعدادات الانتخابات ثمانية أشهر بعد وضع الإطار القانون والدستوري. وهكذا ظهر إجماع على أنه يتعين إقامة الحكومة المؤقتة بوسيلة أخرى غير الانتخابات التي ستتطلب وقتًا أطول أو نظام المجمع الانتخابي الذي رفضته نسبة كبيرة من العراقيين. وفي النهاية اقترح الإبراهيمي انتخاب مجلس نيابي وتشريعي واحد. وسوف يشكِّل رئيسُ الوزراء ومجلسُ وزراء مكون من خمسة وزراء والرئيسُ الشرفيُ ونائبان للرئيس الحكومة التي تتولى السلطة في الثلاثين من يونيو عام ٢٠٠٤. وسوف تكون مهمتها الأساسية الإعداد للانتخابات في عام ٢٠٠٥.

وكانت الولايات المتحدة وحدها التي يمكنها التوسط من أجل التوصل إلى اتفاق بين الأطراف في العراق. وقضى المأزق الذي خلقه سوء قراءة واشنطن الشديد للوضع السياسي على الأرض وفشلها في توفير الأمن المناسب والاستياء العراقي العميق من الاحتلال على فرصة رؤية المسئولين العراقيين على أنهم وسطاء أمناء. ولخص جرينستوك مقاربة بريمر قائلاً إن "چيرى أنتج برنامجًا سياسيًا مقبولاً تمامًا على خلفية من أمور لا تسير سيرًا صحيحًا."[١٠٦] لكن عندما سارت الأمور سيرًا شديد الخطأ، لم يمكن للولايات المتحدة معالجة الوضع بمفردها.

أثبتت مهارة الإبراهيمي العظيمة أهميتها في التوصل إلى اتفاق بشأن طريقة السير قُدُمًا. فقد استقر في النهاية، ومعه المجلس العراقي الحاكم وبول بريمر، على إياد علاوي، وهو شيعي، ليكون رئيسًا للوزراء. وهو كمنفي، قيل إن له علاقات مع وكالة

الاستخبارات المركزية وجهاز الاستخبارات البريطانية M16. وقد أيد الغزو الأمريكى وكان يُعتبر أقل ترجيحاً للمطالبة بإخراج قوات التحالف. وفي تحول يتسم بالمفارقة بين مدى خطأ سياسة بريمر الخاصة بإقصاء البعثيين، إذ كان علاوى عضواً في حزب البعث[١٠٧] واقترح الإبراهيمي غازى مشعل عجيل الياور، وهو سني، رئيساً، ونائبين للرئيس هما إبراهيم الجعفرى، شيعي، وروش شاويس، كردى.[١٠٨] وكان تشكيل مجلس الوزراء الجديد خليطاً متوازناً من الناحية العرقية يضم واحداً وثلاثين عضواً، ستة منهم نساء.[١٠٩] وسرعان ما تعهد الزرقاوى باغتيار علاوى.[١١٠]

في الثامن من يونيو عام ٢٠٠٤، وافقت الأمم المتحدة على القرار رقم ١٥٤٦ الذى أقر حكومة العراق المؤقتة التي اقترحها الإبراهيمي، وكذلك الجدول الزمني لنقل السيادة والانتخابات. وكان التصويت بالإجماع يمثل نهاية تجاهل حكومة بوش سيء التخطيط للأمم المتحدة وتحولاً مهماً عن عالم المهيمنين غير الواقعي.

يجيز القرار للأمم المتحدة القيام بـ"دور قيادي" في الدعوة إلى عقد مؤتمر قومي في يوليو لـ"نصح ودعم" السلطات العراقية المختلفة بشأن عملية إجراء الانتخابات، وتشجيع الحوار الوطني وبناء إجماع على صياغة دستور وطني. وبالإضافة إلى ذلك، تُكلَّف الأمم المتحدة بدور في تقديم النصح للعراق بشأن تطوير الخدمات المدنية والاجتماعية، والمساعدات الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، وتعزيز حكم القانون، والتخطيط من أجل إجراء تعداد شامل.[١١١]

سوف تمنع الأزمة الأمنية القائمة الأمم المتحدة من تحقيق معظم تلك المسئوليات. وبإصرار قوى من الأمين العام، ينص القرار كذلك على أن تتولى الأمم المتحدة تلك المهام "عندما تسمح الظروف". وبينما كان الأمين العام يعي وفيات الأمم المتحدة في أغسطس من عام ٢٠٠٣، فهو عازم على أن لا يقع في ذلك الخطأ مرة أخرى، حيث حذر مجلس الأمن من أن "القرارات السيئة تقتل الناس".[١١٢] وهكذا امتنعت الأمم المتحدة عن العودة إلى العراق بأعداد كبيرة، وبدلاً من ذلك واصلت ممارسة إرسال بعثات قصيرة إلى العراق للقيام بمهام محددة، كتلك التي قام بها الأخضر

الإبراهيمى، وفريق الانتخابات الخاص به بقيادة كارينا بيريللى. وفريق فولكر الذى حقق فى فساد برنامج النفط مقابل الغذاء. وكان لدى مبعوث أنان الخاص فريق صغير من العاملين قوامه خمسة وثلاثون شخصًا فحسب، ولن تعود الأمم المتحدة إلى العراق بأعداد كبيرة فى عدم وجود تحسن فى الوضع الأمنى. وجعلت أخطاء واشنطن الأمم المتحدة هدفًا مساويًا للقوات الأمريكية المحتلة. وعن ذلك يقول أحد مسئولى الأمم المتحدة: "لأن دور الأمم المتحدة غير واضح، فقد بدت لمعظم العراقيين على أنها جزء من الاحتلال."[١١٣] وأصر الأمين العام على "التماثل بين المخاطر التى طُلِب من الأمم المتحدة قبولها وجوهر الدور الذى طُلِب منا القيام به."[١١٤]

على الرغم من الإعلان المشترك للرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير فى الثامن من أبريل عام ٢٠٠٣ الذى ينص على أن الأمم المتحدة يمكنها القيام بـ"دور حيوي" فى إعادة إعمار ما بعد الحرب،[١١٥] فلم يُطلب من الأمم المتحدة قط القيام بهذا الدور فى العراق حتى أوائل عام ٢٠٠٤ – أى بعد أربعة أشهر من انتهاء الحرب. لكن عندما لجأت الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة طلبًا للعون، لم تكن مستعدة قط للتخلى عن السيطرة الضرورية لتمكين الأمم المتحدة من العمل بفاعلية فى العراق. وقال مسئول من الأمم المتحدة فى يونيو من عام ٢٠٠٤: "لم تفهم الولايات المتحدة قط أن الأمم المتحدة تستمد مشروعيتها من حقيقة أن الأمم المتحدة تمثل الجميع، وليس الولايات المتحدة فحسب. فالولايات المتحدة تريد منا صب الماء المقدس عليها. لكن ما نريده هو عملية ذات سلطة واستقلال واضحين."[١١٦] ولو منحت الولايات المتحدة دورًا أكبر فى العملية السياسية للولايات المتحدة عقب الحرب مباشرةً، لكان من الممكن أن تستطيع الأمم المتحدة إحداث عملية تحول أكثر مشروعية من تلك التى تسببت فى التمرد الحالى الخطير.

العـودة إلى الواقـــع

فى دليل محير على فشل الولايات المتحدة فى ضمان عراق مستقر، جرى تقديم نقل السلطة الرسمى يومين عن موعده سرًا وتم أمام بضع عشرات من الأشخاص.

ومع أن هذه الخطوة كانت ضرورية في ظل المخاوف الأمنية، فإن رمز اضطرار الولايات المتحدة إلى تسليم السلطة في السر أبرز المهمة الواسعة المنتظرة. ووصف الإبراهيمي الحكومة الجديدة قائلاً إنها "أفضل ما يمكننا التوصل إليه الآن ... وربما يختار المرء النظر إليها على أنها نصف فارغة أو نصف ممتلئة".[١١٧]

تواجه الحكومة الجديدة تحديات كبيرة. أولاً: مشروعيتها غير مقبولة من الشعب العراقي. وعلى الرغم من أن اختيار الحكومة المؤقتة لم تقم به الولايات المتحدة وحدها كما كان الحال مع المجلس العراقي الحاكم، فقد كانت مع ذلك منتقاة بعناية، وإن كانت بواسطة الأمم المتحدة، وهو ما كان يتسم بقدر أكبر من المشروعية في نظر العراقيين. وطبقًا لاستطلاعات الرأي، كان علاوي لا يتمتع بأي تأييد تقريبًا بين العراقيين، حيث عارضه ٦١ بالمائة وعبَّر ٢٢ بالمائة فقط عن تأييده.[١١٨] وأوضح الإبراهيمي نفسه في تقريره الصادر في فبراير من عام ٢٠٠٤ أن المشروعية يمكن أن تتحقق فقط من خلال الانتخابات، قائلاً إن العراقيين اعترفوا بأن الانتخابات المباشرة هي بالفعل مصدر المشروعية للهيئة النيابية.[١١٩]

ثانيًا: يهدد الوضع الأمني الجدول الزمني للانتخابات، حيث لم يبدِ التمرد أية علامات تدل على انحساره. ومن المؤكد، أنه كما يقول الأمين العام كوفي أنان، "لا يمكن أن تكون هناك انتخابات موثوق بها إذا كانت الظروف الأمنية بالشكل التي هي عليه الآن".[١٢٠] ويطالب التمرد بانسحاب القوات الأجنبية، إلا أن عنفه هو الذي يجعل تطور المؤسسات وقوى الأمن التي ستمكِّن قوات التحالف من الرحيل في خطر. وبينما تؤمن الأمم المتحدة بأن العملية يمكن أن تنجح، فمن المحتمل أن يجعل العنف القائم في البلاد من الصعب إجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها وهو أوائل عام ٢٠٠٥.

ثالثًا: مؤسسات الحكومة تَضعف على نحو يجعل من المستحيل تلبية توقعات الشعب العراقي المرتفعة الخاصة بحياة أفضل في أعقاب الإطاحة بصدام حسين.

ويؤكد الإبراهيمي التحديات قائلاً: "هذه الحكومة سيتعين عليها أن تسرع لتنفيذ عملها ... ولن يكون من السهل إثبات أن المتشككين على خطأ".[١٢١]

فشلت تجربة المهيمنين في العراق. وسيظل المؤرخون والسياسيون يتجادلون بشأن ما إذا كان الرئيس بوش محقًا في خوض الحرب ضد العراق كي يحمي مصالح الأمريكيين أم لا. فقد كان المبرر الرئيسي للحرب، وهو أسلحة الدمار الشامل العراقية، قصةً خياليةً. وفي السابع من يوليو عام ٢٠٠٤ أصدرت لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ تقريراً شديد النقد ذكر أن تقدير لجنة الاستخبارات القائل إن العراق لديه أسلحة كيماوية وبيولوجية "لا أساس له وغير معقول" وأن تأكيد وكالة الاستخبارات المركزية أن العراق يعيد بناء برنامجه النووي "لا تدعمه المعلومات الاستخباراتية". واستقال ديفيد كاي، الرئيس السابق لمجموعة استطلاع العراق، وهي الجهة التي حددت مهمة العثور على أسلحة الدمار الشامل، في شهر يناير من عام ٢٠٠٤ حيث اعترف قائلاً "أخطأنا جميعًا" بشأن برامج العراق.

كما فند التقرير جهود الإدارة لربط صدام حسين بالحادي عشر من سبتمبر حيث وجد أن الصلات بين العراق والقاعدة "لم تؤدِ إلى إقامة علاقات رسمية" وأنه لم تكن هناك أدلة تثبت تواطؤ العراق أو مساعدته في هجوم القاعدة. وعقب نشر التقرير، غيَّر الرئيس بوش مبرره للحرب، حيث لم يعد يدعي امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل بل إن العراق لديه "قدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل وكان يمكنه نقل هذه القدرة إلى الإرهابيين الذين يعتزمون الحصول عليها. وفي عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، كان تلك مخاطرة ما كنا لنتمكن من الدخول فيها".[١٢٢] وقال كثيرون من أعضاء مجلس الشيوخ إنهم ما كانوا ليصوتوا لمصلحة إجازة الحرب لو كانوا على علم بالحقائق التي في تقرير للكونجرس.

وسوف يستغرق الأمر سنوات لتقييم ما إذا كانت فوائد الحرب الأخرى الذي ذكرتها الإدارة، كالترويج للديمقراطية وإصلاح الشرق الأوسط وحل الصراع الإسرائيل العربي، ستتحقق أم لا. وتشير الأدلة المبكرة إلى أن الحرب أدت إلى

انتكاسة تلك الأهداف وليس تعزيزها. وسوف يوافق المراقبون الموضوعيون على أن التخطيط السيئ والمقاربة الأيديولوجية التي تبناها الرئيس ومستشاروه قوض المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وفي أنحاء العالم بشكل خطير، بثمن كبير من ناحية الأنفس والأموال. ومن المؤكد أن الغضب من الحرب جعل الأمن الأمريكي في خطر كبير. وكان عدد من مات من الأمريكيين في العراق ثلث من ماتوا في الحادي عشر من سبتمبر. ومازال العدد يرتفع. وفي يونيو من عام ٢٠٠٤ كان دافعو الضرائب الأمريكيون قد أنفقوا ما يزيد على ١٠٠ مليار دولار على العمليات العسكرية مع ٥٠ مليار دولار أخرى من المتوقع الموافقة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تعهد بدفع ٢١ مليار دولار لإعادة الإعمار. وسوف تشمل التكاليف المستقبلية الوجود العسكري الأمريكي، وإعادة بناء البنية التحتية للعراق، وتدريب قوات الأمن العراقية ودفع رواتبها، وهذا كله قد يتفاقم إذا واصل المتمردون قطع جهود الإنعاش.[١٢٣] والأمر الأشد مأساوية هو أن المئات وربما الآلاف من الأمريكيين سوف يموتون قبل انتهاء الحرب.

ستبقى الولايات المتحدة في العراق إلى أن تتم الأعمال. وبعد غزوها العراق، يمكنها أن ترحل فقط بمجرد أن يكون هناك ما يدل على وجود الأمن وقوة للحفاظ عليه. لكن سيكون عليها القيام بذلك بمفردها في الغالب. وبينما نجحت إدارة بوش في الحصول على إجازة مجلس الأمن لأنشطتها في العراق، فإن معظم الدول لا تساعد الولايات المتحدة في مهمتها. فعلى سبيل المثال، في قمة الناتو بجورجيا في العاشر من يونيو عام ٢٠٠٤، أوضح القادة أنهم لن يرسلوا قوات إلى العراق. وكما قال السفير الفرنسي في واشنطن فرانسوا بوجو دي ليستان، فإن "الناتو لن يدخل العراق لإزالة الفوضى، على الرغم من قدرته على تقديم المساعدة.[١٢٤]. وفي الثامن والعشرين من يونيو، يوم نقل السيادة الأمريكية، تعهد الحلفاء فقط بـ"تشجيع" الأعضاء على الإسهام في تدريب قوات الأمن الجديدة، مع إصرار أغلبهم على القيام بذلك خارج العراق، وهو ما يتناقض مع الموقف الأمريكي القائل بضرورة إجراؤه داخل البلاد. وقال الرئيس الفرنسي شيراك إن "أي أثر للناتو على التراب العراقي سيفتقر إلى الحكمة."

ومع أن الأمر سيستغرق سنوات عديدة، فسيكون حال العراقيين أفضل بدون صدام حسين ومؤيداً للاستثمار الأمريكي الواسع في البلاد. وعلق جرينستوك قائلاً: "سيكون على الناس إصدار حكمهم على ما إذا كان الأمر يستحق ذلك أم لا." وفيما يتعلق بالسلوك العام للولايات المتحدة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، قال: "الفرصة التي أتيحت بعد الحادي عشر من سبتمبر من ناحية تعاطف البلدان الأخرى واستعدادها لأن تكون شريكة قد أُهدرت إلى حد ما. ... وعلاوة على ذلك، كان هناك توقع خاص بالبيئة في العراق كان سيصبح أقل ضرراً مما ثبت أن الحال عليه في الواقع." وفيما يتعلق بما إذا كانت السياسة الأمريكية في العراق ستنجح أم لا، قال إن "العراقيين كمجتمع سيكون عليهم أن يقرروا أنهم سئموا العنف، وسوف يستمر الثمن، من ناحية الأنفس التي فُقِدت والعنف الجاري، وستكون الانتخابات في أوائل عام ٢٠٠٥ صعبة في هذا الصدد."[١٢٥] ولاحظ مستشار الأمن القومي السابق أنتوني ليك أنه ثبت أن غزو العراق هو أكبر تدخل إنساني في التاريخ، كما قال: "لقد أصبح بوش رئيسًا إنسانيًا، بينما ترك التهديدات التي تحدق بأمننا، كإيران وكوريا الشمالية، تعتمل."[١٢٦]

مازال علينا أن نرى ما إذا كانت إدارة بوش سوف تستوعب دروس السياسة الخارجية الأمريكية الخاصة بمقاربة المهيمنين الفاشلة في العراق أم لا. وعلى الرغم من أنه أثناء الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٤ تمسك مسئولو الحكومة بخطاب المهيمنين، وبدأت السياسة الأمريكية العودة إلى الواقع بشأن مجموعة من القضايا. ففي البلقان، عمل بوش مع الحلفاء من أجل نقل الأمن بنظام إلى الأوروبيين، متخليًا عن تعهداته السابقة بسحب القوات الأمريكية بسرعة. وقد بدأ البحث عن طرق لتقوية معاهدات الحد من الأسلحة الدولية، وتخلت الإدارة في شهر يونيو من عام ٢٠٠٤ عن إصرارها الشديد في مجلس الأمن على إعفاء الجنود الأمريكيين من المحكمة الجنائية الدولية في كل حل لحفظ السلام.[١٢٧] بل إن لورا بوش ذهبت إلى باريس لإعادة المياه إلى مجاريها مع الرئيس شيراك، واحتلت صور احتضان الاثنين الصفحات الأولى في أنحاء العالم.

تم التحقق ببطء من أن السياسة الأمريكية المسئولة لابد أن تعود إلى السياسات المجربة الخاصة بالقيادة الأمريكية والمشاركة الدولية والتشارك فى عبء القوة العظمى الوحيدة ـ مقرونة بعدم التسامح مع الإرهاب وانتشار الاسلحة النووية. وسوف تمحى سياسة المشاركة الصارمة الجديدة وحدها المصلحة الأمريكية فى عالم ما بعد الحادى عشر من سبتمبر. وكان التحول بطيئًا على نحو خطير فى التعامل مع الأزمة فى كوريا الشمالية.

الهوامش

(1) Loescher. Gil, "Sole Survivor: August 19, 2003," Notre Dame (April 2004) http://www.nd.edu/~ndmag/sp2004/ iraq4.html.

(2) Lynch. Colum. "Diplomat Will Be 'Acutely Missed,' Says U.N.'s Annan" Washington Post, August 20, 2003, http://www.wash ingtonpost.com/ac2/wp-dyn?pagename= article&contentId=A16095-2003Aug19 &notFound=true.

(3) "Security Council welcomes Iraqi Governing Council, sets up new UN mission." UN News Service. August 14,2003.

(4) Ibid.

(5) Loescher. Gil. "Sole Survivor."

(6) McMahon, Robert. "Iraq: Report Says UN Ignored Warnings, Basic Procedures Before Attack," Radio Free Europe, October 23. 2003, http://www.globalsecurity.org/wmd/library/news/iraq/2003/ 10/iraq-031023-rferl-162401.htm.

(7) Brookings Institution. Report of the Independent Panel on the Safety and Security of UN personnel in Iraq, October 20,2003. 1.

(8) "Bush makes historic speech aboard warship" CNN,May 1, 2003, http:// www.cnn.com/ 2003/US/05/01/bush . transcript/index. html.

(9) Reaney, Patricia, "Civilian Death toll in Iraq Exceeds 100,000," Reuters, October 28, 2004. The poll was published by the Lancet medical journal.

(10) O'Hanlon, Michael E.. and Adriana Lins de Albuquerque. Iraq Index, Brookings Institution, updated November 3, 2001. Available online at http://www.brookings.edu/iraqindex.

(11) Betts, Richard, speech at Columbia University, April 20, 2004. See also: O'Hanlon, Michael, "Shinseki vs. Wolfdwitz," Washington Times, March 4, 2003. http://www.brookings.edu/views/ op-ed/ohanlon/20030304.htm.

(12) See: Eric Schmitt, "Pentagon Contradicts General on Iraq Occupation Force's Size," New York Times, February 28, 2003, and Pamela Hess, "Abizaid has requested more forces," United Press International, April 9,2004.

(13) "Looting Delays Food Aid Delivery" CBS News, April 15, 2003, http://www.cbsnews.com/stories/2003/03/31/ iraq/main547047.shtml.

(14) Gumbel, Andrew, and David Keys, "US Blamed for Failure to Stop Sacking of Museum," The Independent, April 14, 2003.

(15) Burns, John F., "Pillagers Strip Iraqi Museum of Its Treasure," New York Times, April 12, 2003.

(16) Gugliotta, Guy, "U.S. Urged to Save Iraq's Historic Artifacts," Washington Post, April 14,2003.

انظر اتفاقية لاهاى لعام ١٩٥٤ للاطلاع على حماية الملكية الثقافية في حالة الصراع المسلح (١٩٥٤) وبروتوكليها الإضافيين: البروتوكول الأول، المادة ٥٢، والبرتوكول الثاني، المادة ١٦. وبينما لم تصدق الولايات المتحدة بعد على هاتين الاتفاقيتين، فقد وقعت على كل من اتفاقيتي لاهاى لعام ١٩٥٤ والبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف. وفي ظل العدد الكاسح من الدول الأعضاء في هاتين المعاهدتين، فهناك اعتقاد على نطاق واسع بأنهما ملزمتين كقانون عرفي دولي.

(17) Damage Done: Who's to Blame for Looting of Iraq's Treasures?", ABC News Nightline, April 19, 2003.

(١٨) مقابلة مع جنرال متقاعد ذى أربع نجوم، في الثاني عشر من يوليو عام ٢٠٠٤

(19) O'Hanlon, and Albuquerque, 10.

(20) "Who are the Coalition Members?" Policies in Focus: News. The White House Web site. February 4, 2004. www.white house.gov/infocus/iraq/news/20030327-10.html.

(21) Hoon, Geoff, British Secretary of State for Defence, "Iraq: Adjustments To UK-Forces In Multinational Division (South East)," Ministerial Statement to the House of Commons, May 27, 2004, http://www .operations.mod.uk/telic/

statement_sofs _27may04.htm and "Non-US Forces in Iraq_20 May 2004," Global Security.org., http://www.globalsecurity.org/rmlitary/ opsiraq_prbat_coalition.htm.

(22) Those countries withdrawing troops include the Dominican Republic, Honduras, Nicaragua, Poland, Spain, and Ukraine.

(23) "Ankara Appeases US by Agreeing to Deploy Troops," Guardian, October 8, 2003, http://www.guardian.co.uk/Iraq/ Story/0,2763,1058204,00.html.

(24) "Turkish Troops Would Make Things Worse in Iraq," International Herald Tribune, October 10, 2003, http://www .iht.com/articles/113111 .html.

(25) "IRAQ: U.S.-Turkey Relations," Council on Foreign Relations, March 31, 2003, http://www.cfr.org/background/back ground_iraq.php.

(26) O'Hanlon and Albuquerque.

(27) "The War after the War in Iraq," Center for Strategic and International Studies, August 8, 2003, http://www.csis.org/features/ iraq_warafterwar.pdf.

(28) Piore, Adam. "They Hide in Plain Sight," Newsweek, July 3, 2003.

(29) Operation Desert Scorpion," Global Security.org, http://www.globalsecurity .org/ military/ops/desert_scorpion.htm.

(30) Gettleman, Jeffrey, "Violent Disturbances Wrack Iraq from Baghdad to Southern Cities," New Tork Times, April 4, 2004, http://www.nytimes.com/2004/04/04/ international/middleeast/04CND -IRAQ .html?ex=1082520000&en=8a660c2242f 9e616&ei=5070.

(31) Gettleman, Jeffrey, and James Risen. "The Struggle for Iraq: Alliances; Ex-Rivals Uniting," New Tork Times, April 9, 2004, http: //que ry. nytimes.com/gst/ abstract .html?res=F60C15FB395COC7A8CDDA D0894DC404482.

(٣٢) مرجع سبق ذكره

(33) Penketh, Anne, "Middle East Turmoil: Blow for Bush as Poll Reveals Hostility to America and Support for Rebel Cleric," The Independent, June 17, 2004, 5.

(34) Filkins, Dexter. "One by One, Iraqi Cities Become No-Go Zones," New York Times, September 5, 2004

(35) O'Hanlon and Albuquerque.

(36) Center for Strategic and International Studies, "Measuring Iraq's Reconstruction Progress," September 2004.

(37) Weisman, Steven R., "U.S. Envoy to Iraq Urges Shift of Money to Security." New York Times, August 31, 2004, A9.

(38) Rumsfeld, Donald, news conference April 15,2004.

(39) Housego. Kim, "French Hostages in Iraq Given to Sunni Group." Associated Press, September 3, 2004.

(40) Sanger, David E., and Elisabeth Bumiller, "Bush Dismisses Idea That Kerry Lied on Vietnam," New Tork Times, August 27, 2004, Al.

(41) George Bush televised address, April 13, 2004, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/04/20040413-20 .html.

(42) Arieff, Irwin, "U.N. draws up plan for postwar Iraq," Reuters, March 5, 2003.

(43) E-mail exchange with senior UN official and the author, June 22, 2004.

(44) "Iraq Timeline," Council on Foreign Relations, www.cfr.org/publication.php ? id=5351.

(45) Garner, Jay, BBC interview reported by Guardian, March 18, 2004, http://www.guardian.co.uk/international/story/ 0,3604,1171689,00.html.

(46) Interview with the author and former CPA senior official. June 23, 2004.

(47) "Ambassador L. Paul Bremer III," Biographies: March Crisis Academy Web site, http://www.marshcrisisacademy.com/ content/40_thought_leadership/ !_bremer _bio.asp.

(48) Halchin, L. Elaine, The Coalition Provisional Authority (CPA): Origin, Characteristics, and Institutional Authorities. Congressional Research Service. April 29. 2004, 4.

(49) Interview with the author, June 23, 2004.

(50) "Joint Chiefs Bypassed in Decision to Disband Iraqi Army: Pace" Agenc France-

Presse, February 18, 2004. http://www .commondreams.org/headlines04/0218 - 06.htm.

(51) "Iraq: Building a New Security Structure," International Crisis Group, December 23, 2003, http://www.reliefweb.int/library/ documents/2003/icg-irq-23dec.pdf.

(52) Allawi, Iyad, "Americans must let Iraq rebuild itself: A view from the Governing Council," New York Times, October 19, 2003.

(53) Peterson, Scott, "US decides to pay Iraqi soldiers and form new Army." Christian Science Monitor, June 24, 2003, http:// www.csmonitor.com/2003/0624/pO 1 s04 -woiq.html, and "Good News for Iraqi Soldiers," Coalition Provisional Authority press release, June 23, 2003, http:// www.iraqcoalition.org/ pressreleases/23 June03PR6_good_news.pdf, and Arraf, Jane, "U.S. dissolves Iraqi army, Defense and Information ministries," CNN Baghdad Bureau, May 23, 2003, http ://www.cnn.com/2003/WORLD/ meast/05/ 23/sprj.nitop.army.dissolve/.

(54) CPA Web site, http://www.cpa-iraq .org/regulations/CPAORD22 .pdf.

(55) "Iraq: Building a New Security Structure," International Crisis Group, December 23, 2003, 12, http://www.reliefweb.int/ library/documents/2003/icg-irq-23dec .pdf.

(56) O'Hanlon and Albuquerque.

(57) "Iraqi Army's Mass Walkout," The Guardian, December 12, 2003, http:// www. guardian. co. uk/international/stor y/ 0,3604,1105204,00.html.

(58) "Mehdi Army ordered out of Najaf," CNN, April 12, 2004, http://www.cnn.com/ 2004/US/04/12/mehdi.army/index.html.

(59) "Iraq Backgrounder: What Lies Beneath," International Crisis Group, Report no. 6, October 2002.

(60) Wong, Edward, "Policy Barring Ex-Baathists From Key Iraq Posts Is Eased," New York Times, April 23, 2004.

(61) ii.

من بين الثلاثة عشر شيعياً والخمسة سنيين والخمسة أكراد والتركماني والآشوري الذين يكوّنون معًا المجلس الحاكم العراقي، كان ستة من الشيعة وثلاثة من السنة يعيشون في المنفى. وإجمالاً، تسعة من بين خمسة وعشرين عضواً - أكثر من الثلث - ليست لهم علاقات تاريخية قوية مع الناس الذين عُيّنوا لحكمهم. وبالإضافة إلى ذلك، كان الخمسة أكراد يمثلون جماعة عاشت خارج سيطرة صدام حسين منذ عام ١٩٩١ وكانوا يرغبون بشدة في الحكم الذاتي. وهكذا، كان العراقيون ينظرون إلى أربعة عشر من بين الأعضاء الخمسة والعشرين - أكثر من النصف - على أنهم لا يمثلون ضحايا صدام الحقيقيين. انظر:

national Crisis Group, August 25, 2003. http://www.crisisweb.Org//library/documents/report_archive/A401098_250820 03.pdf.

(62) Phillips, David L., "Pentagon's Postwar Fiasco Coming Full-Circle?" Christian Science Monitor, May 24, 2004.

(63) Mayer, Jane, "The Manipulator," New Yorker, June 7, 2004, http://www.newyorker.com/tact/content/?040607fa _factl_a.

(64) Thomas, Evans, and Mark Hosenball, "The Rise and Fall of Chalabi: Bush's Mr. Wrong," Newsweek (May 31, 2004): 22.

(٦٥) مرجع سبق ذكره.

(66) Tully, Andrew, "US Ends Payments to Chalabi's Iraqi National Congress," Radio Free Europe/Radio Liberty, May 19, 2004, http ://www. globalpolicy. org/security/ issues/iraq/election/2004/0519chalabi .htm. انظر كذلك: Jane Mayer and ABC. http ://more. abcnews. go. com/sections/ world/cia/rendon.htm.

الدعم الأمريكي الحقيقي للمجلس الحاكم العراقي يصعب تحديده، وخاصةً أن المخصصات تشمل جماعات أخرى يدعمها قانون تحرير العراق لعام ١٩٨٨.

(67) Mayer.

(٦٨)المرجع السابق.

(69) Oxford Research International, Ltd, "National Survey of Iraq," February 2004, http://news.bbc.co.uk.nol/shared/bsp/ hi/pdfs/15_03_04_iraqsurvey.pdf.

(70) Hirsh, Michael, "Crime and Politics," Newsweek, May 20, 2004, http://www.msnbc.msn.com/id/5024660/site/ newsweek/.

(71) Hosenball, Mark, "Chalabi_And the Questions Keep Coming," Newsweek (June 7, 2004): 9. See also: Richard A. Oppel, "U.S. to Halt Payments to Iraqi Group Headed by Ahmad Chalabi," May 18, 2004, http://middleeastinfo.org/article 4545.html.

(72) Dwyer, Jim, "Defectors' Reports on Iraq Arms Were Embellished, Exile Asserts," New York Times. July 9, 2004, http:// www.nytimes.com/2004/07/09/politics/ 09defe.html.

(73) Mayer.

(74) "Iraqi Insurgency Groups," GlobalSecurity .org, December 5, 2003, http:// www.globalsecurity.org/military/ops/iraq _insurgency.htm.

(75) Scarborough, Rowan, "'SeveralThousand' foreign fighters slip into Iraq," Washington Times, April 30, 2004, http://www.wash times.com/national/20040429-110506-4564r.htm.

(76) "Iraqi Insurgency Groups" Global Security.org

(٧٧) الجماعة المحلية النشطة الوحيد، أنصار الإسلام، التي يقدر عددها بحوال سبعمائة، كان يستهدف الساسة الأكراد العراقيين وليس الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى احتمال توفيرملاذ للمحاربين الأجانب الفارين من أفغانستان والصلات مع أبى مصعب الزرقاوي، فإن الأدلة الملموسة على التعاون مع القاعدة غير مؤكدة، لكنها ممكنة. وتنكر قيادة أنصار الإسلام علاقتها بأسامة بن لادن. انظر

"Ansar al Islam," GlobalSecurity.org, http://www.globalsecurity.org/military/ world/ para/ansar_al_islam. htm.

(78) Gettleman, Jeffrey, and Terence Neilan, "New Clashes Erupt in Falluja and Baghdad Bomb Kills Iraqi," New York Times, June 25, 2004.

(79) Jehl, Douglas. "C.I.A. Says Qaeda Miltant Decapitated American," New York Times, May 13, 2004, http://www.nytimes .com/2004/05/13/international/middle east/13CND-TERRhtml?ex=10879632 00&en=59044ef7cf7a087f&ei=5070.

(80) "Profile: Abu Musab al-Karqawi," BBC, July 1,2004.

(81) Schmitt, Eric, "Allies Suspect Al Qaeda Link to Bombings in Basra; Death Toll Is Reduced," New York Times, April 23, 2004, A10; and Rajiz Chandrasekaran

and Karl Vick, "Iraq-Iran Border to be Tightened in Bid to Stem Attacks." Washington Post. March 14, 2004, A26.

(82) Jehl, "C.I.A. Says."

(83) Pincus, Walter, "Terror Suspect's Ambitions Worry U.S. Officials: Zarqawi May be Looking Beyond Iraq," Washington Post, March 3, 2004, http:// www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/ A24354-2004Mar2?language=printer.

(٨٤) المرجع السابق

(85) Burke, Jason, "Terror Cell's UK Poison Plot," The Observer (UK), May 25, 2003, http: //observer, guardian. co. uk/uk news /story/0,6903,963314.00.html.

(86). المرجع السـابق. انظر كـذلك " Profile: Abu Musab al-Zarqawi," BBC, May 12, 2004, http: //news. bbc .co .uk/2/hi/middle_east/34 83089.stm.

(87) Jehl, Douglas, "Al Qaeda Rebuffs Iraqi Terror Group, U.S. Officials Say," New York Times, February 21, 2004, http:// www.nytimes.com/2004/02/21/international/middleeast/21INTE.html?ex=1078 383407&ei=l&:en=baca3c98500f42cd.

(88) Shenon, Philip, and Christopher Marquis, "Panel Finds No Qaeda-Iraq Tie; Describes a Wider Plot for 9/11," New York Times, June 17, 2004, Al.

(89) http://www.washingtonpost.com/ac2 wp-dyn/A32862-2003Sep5? language= printer.

(90) http://www.cnn.com/2002/ALLPOLI TICS/08/26/time.iraq/.

(91) "Panel's Finding Suggest Flawed Justifications for Iraq War," USA Today, June 17, 2004, http://www.usatoday .com/news/opinion/editorials/ 2004 -06-17-our-view_x.htm.

(92) Milbank, Dana, and Claudia Deane, "Hussein Link to 9/11 Lingers in Many Minds," Washington Post, September 6, 2003, http://www.washingtonpost.com/ ac2/wp-dyn/A32862-2O03Sep5?language =printer.

(93) Milbank, Dana, and Walter Pincus, "Al Qaeda-Hussein Link is Dismissed," Washington Post, June 17, 2004.

(94) Langer, Gary, "Iraq and the Election: Poll Shows Bush Losing Ground on Anti-terror Policy," ABC News, June 21 2004, http ://www. abcnews. go .com/ sections/ us/Polls/iraq_election_040621 .html.

(95) Milbank and Pincus, "Al Qaeda-Hussein Link is Dismissed."

(96) Shenon, Philip, and Richard W. Stevenson, "Leaders of 9/11 Panel Ask Cheney for Reports That Would Support Iraq-Qaeda Ties," New York Times, June 18,2004, A8.

(97) Ibid.

(98) Millbank, Dana, "Bush Defends Assertions of Iraq_Al Qaeda Relationship," Washington Post, June 18, 2004, A9.

(99) Bush, George W, "President Speaks to the United Nations General Assembly." United Nations, September 21, 2004, http://www.whitehouse.gov/newsreleases/2004/09/print/20040912-3/html.

(100) Shenon and Stevenson. The official is White House communications director Dan Bartlett.

(١٠١) المرجع السابق

(102) Remarks by the President and U.N. Secretary-General Kofi Annan in Photo Opportunity, The Oval Office," Office of the Press Secretary, White House, February 3,2004. http://www.whitehouse.gov/news/ releases/2004/02/20040203-l.html.

(103) Younge, Gary, "Annan Considers Sending UN Mission to Iraq," Guardian, January 20, 2004, 2.

(104) "The political transition in Iraq: report of the fact-finding mission," United Nations, S/2004/140.February 23, 2004, 3.

(105) Weisman, Steven R., "Many Wonder if June 30 Date for Self-Rule in Iraq Is Too Risky," International Herald Tribune, February 20, 2004.

(١٠٦) مقابلة مع المؤلفة في الثالث والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٤

(107) Chandrasekaran, Rajiv, "Envoy Bowed to Pressure in Choosing Leaders," Washington Post, June 3, 2004, A10.

(108) Global Policy Forum, "Interim Iraqi Government," http://www.globalpolicy.org/security/issues/iraq/election/ 2004/0601government.htm.

(109) "Al-Yawer Named Iraqi President," The Washington Times, June 2. 2004.

(110) Chandrasekaran.

(111) "Public Opinion in Iraq: First Poll Following Abu Ghraib Revelations," Newsweek (May 14-23, 2004). Available online at http://msnbc.msn.com/id/5217741 /site/newsweek.

(112) United Nations Security Council. S/2004/140,19.

(113) Recknagel. Charles, "Iraq: Debate Grows Over Whether to Hold Iraqi Poll Amid Security Problems," Radio Free Europe, September 17, 2004. Accessed online at http://www.globalsecurity.org/wmd/ library/news/iraq/2004/09/iraq-040 917-rferl01.htm.

(114) Wong. Edward. "Violence Breaks Out Days Before Shift of Sovereignty to Iraqis," New York Times, June 24, 2004, http://www.nytimes.com/2004/06/24 /international/middleeast/24CND-IRAQ .html?ex=1089082515 &ei= 1 8cen=bc26d 8adf62b74b4

(115) Chandrasekaran.

(116) United Nations, S/RES/1546, June 8, 2004.

(117) "UN's Return to Iraq is Stalled' by Friction," International Herald Tribune, December 30, 2003. See also: New York Times, April 17,2004, http://www.nytimes .com/2004/04/17/international/middle east/17REAX.html.

(١١٨) مقابلة للمؤلفة مع مسئول رفيع المستوى بالأمم المتحدة في السابع عشر من يوليو عام ٢٠٠٤

(119) Statement by Secretary-General Annan to the Security Council, June 7, 2004.

(120) Council on Foreign Relations, "Iraq Timeline," http://www.cfr.org/publication .php?id=5351

(121) Inter view by the author and a senior UN official, June 17, 2004.

(122) Jehl, Douglas, "Senators Assail C.I.A. Judgments on Iraq's Arms as Deeply Flawed," New York Times, June 10, 2004, Al; and Eric Schmitt and Richard W. Stevenson, "Admitting Intelligence Flaws, Bush Stands by Need for War," New York Times, June 10, 2004, A7.

(123) Adams, Gordon, "The Price ofWar," New York Times, June 28, 2004, A15.

(١٢٤) .مقابلة مع المؤلفة في التاسع من يوليو عام ٢٠٠٤.

(١٢٥) مقابلة مع المؤلفة في الثالث والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٤.

(١٢٦) مقابلة مع المؤلفة في السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(١٢٧) تفكر الولايات المتحدة في سحب كل عمليات حفظ السلام في أعقاب فشل تأمين تجديد إعفائها. وقد رفض السفير كننجهام قول ما ستفعله الولايات المتحدة عند طرح عملية حفظ السلام المقبلة للمناقشة في مجلس الأمن. وقال في تصريحه: "في غياب حل جديد، سوف تضطر الولايات المتحدة إلى أن تأخذ في اعتبارها مخاطرة مراجعة المحكمة الجنائية الدولية عند تحديد الإسهامات في عمليات الأمم المتحدة المجازة أو الراسخة."

"US Drops Resolution Seeking War Crimes Exemption," CNN, June 23, 2004.

الفصل الحادى عشر

هل نحن سنخوض الحرب بالفعل؟

أكاد أسمع تَكَّات عقرب الثواني، الخاص بالمصير. لا بد أن نعمل الآن.

- الجنرال دوجلاس ماكارثر، ٢٣ أغسطس ١٩٥٠

كانت الأزمة التي وقعت في يناير من عام ٢٠٠٣ مألوفة جداً. فقد أعلنت كوريا الشمالية أنها سوف تنسحب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وتطرد المفتشين الدوليين، وتبدأ من جديد برنامجها للأسلحة النووية الذى كانت قد وافقت على تجميده ضمن صفقة الإطار المتفق عليه التى تفاوضت عليها إدارة كلينتون. وأكدت وكالة الاستخبارات المركزية اعتقادها أن كوريا الشمالية لديها بالفعل سلاح نووى أو سلاحان وقدرت أنها يمكن أن تنتج خمسة أو ستة أخرى خلال أشهر. ومرة أخرى هددت كوريا الشمالية بتحويل سول إلى "بحر من نار" ووجهت السباب إلى الولايات المتحدة واصفةً الأمريكيين بأنهم "جشعون وغلاظ القلب".(١)

اتخذت كوريا الشمالية الإجراءات نفسها فى واقع الأمر فى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤، حيث أوصلت المجتمع الدولى إلى حافة ما كان يمكن أن يصبح حربًا دموية. ومع تصاعد أزمة ٢٠٠٣، تذكرتُ الإيجازَ المرعبَ الذى أدلى به أثناء الأزمة السابقة رئيس هيئة الأركان المشتركة چون شاليكاشفيلى. وكانت تكاليف الحرب مع كوريا الشمالية مذهلة. وكان البنتاجون قد "حسب حساباته" بشأن خسائر القوات. ثلاثون

ألف أمريكي وأربعمائة وخمسون ألف كورى جنوبى فى التسعين يومًا الأولى. وكان يمكن قتل مئات الآلاف من سكان سول البالغ عددهم عشرة ملايين الذين يعيشون على بعد خمسة وعشرين ميلاً فحسب من المنطقة منزوعة السلاح بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.[٢] وعلمتُ أن هذه الأرقام سوف تزعزع استقرار آسيا، وتخلق أزمة لاجئين. ومرة أخرى واجهت الولايات المتحدة اختياراً صعبًا. وهو محاولة التفاوض على صفقة أخرى لوقف البرنامج النووى لكوريا الشمالية، مع علمها أنها يمكن أن تغش مرة أخرى أو تخاطر بالحرب مع جيش قوامه مليون شخص وزعيم مستعد لاستخدام الأسلحة النووية، مما يمكن أن يسبب حربًا عالمية ثالثة.

لم يقبل الجناح المحافظ بالحزب الجمهورى قط اتفاق كلينتون مع كوريا الشمالية عام ١٩٩٤، على الرغم من أنه منع كوريا الشمالية من صنع ما يكفى من البلوتونيوم لإنتاج القنابل النووية بشكل ضخم. ويقدر الخبراء أنه بدون الاتفاق كان سيمكن للكوريين الشماليين إنتاج ما يكفى من البلوتونيوم لصنع ما يزيد على خمسين قنبلة بحلول عام ٢٠٠٣.[٣] أما المعارضون للاتفاق، ممن أسموه ابتزازًا، فقد اعترضوا على المساعدات المقدرة بأربعة ملايين ونصف المليون دولار التى سيقدمها المجتمع الدولى كجزء من الاتفاق، بما فى ذلك خمسمائة ألف طن من المازوت وتوفير مفاعلين يعملان بالماء الخفيف وينتجان، على الرغم من ثمنهما المرتفع، مواد أقل صلاحية لصنع الأسلحة، وبذلك يقل احتمال التحول إلى البرنامج النووى.

عندما تولى الرئيس بوش منصبه فى عام ٢٠٠١ لم يؤيد الاتفاق، حيث قَبِل رأى مستشارته للأمن القومى كوندوليزا رايس القائل إن كلينتون فشل فى التعامل مع كوريا الشمالية "بحزم وحسم" وهدد باستخدام القوة فقط ليتراجع عن رأيه. ومع ذلك لم تقدم إدارة بوش أى بديل قابل للتطبيق، خاصةً البديل الذى يحظى بدعم كبير من الحلفاء فى المنطقة وكان ضروريًا لأى تهديد موثوق بها باستخدام القوة. وبدلاً من ذلك قارب بوش القضية بالطريقة التى قاربت بها الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتى إبان الحرب الباردة، قائلاً إن "خط الدفاع الأول ينبغى أن يكون بيان ردع واضح وتقليدى -

إن هم امتلكوا أسلحة الدمار الشامل فلن تكون أسلحتهم قابلة للاستعمال، لأن أية محاولة لاستعمالها سوف تجلب الدمار للبلاد."[٤] ومع أن هذه المقاربة التي عفّى عليها الزمن الخاصة بالتدمير المؤكد المتبادل قد أفلحت مع الزعماء السوفيت العقلاء، فقد أساءت الحكم بشكل كبير على الطريقة الواقعية الوحيدة للتعامل مع كوريا الشمالية، وهو التوازن المعقد بين التهديد باستعمال القوة والاستعداد للتفاوض. فالأمر ببساطة هو أنه ليس هناك ضمان أن يمتنع القادة الكوريون الشماليون عن خوض الحرب إذا هُدِّدوا أو أن يُثني الردعُ كوريا الشمالية عن تصدير المواد النووية.

بالنسبة لإدارةٍ كانت تعتقد أن وضعها كدولة عظمى يمكّنها من إخضاع البلدان الأخرى بالتهديد، كانت كوريا الشمالية تمثل تحديًا صعبًا. وبينما كان مسئولو الإدارة لا يزالون غارقين في المنافسة التقليدية التي تقوم بها دولة لدولة أخرى، فقد تمسكوا بسياسة الهيمنة التي كانت تعتمد في المقام الأول على القوة لحماية المصالح الأمريكية. ولم تترك هذه الخرافة مساحة للدولة النووية الفاشلة التي لا يردعها التهديد بالفناء من الدولة العظمى. فقدرة كوريا الشمالية على استخدام "الابتزاز" النووي ضد الولايات المتحدة تتضارب مع الخرافات الخاصة بالقوة الأمريكية، وكذلك معقولية عدم مكافأة الأنظمة الحاكمة المارقة على سلوكها السيئ. ومع ذلك فإنه على الرغم من الكراهية التي قد يبدو عليها هذا الاحتمال، فإن الطريقة الوحيدة للقضاء على البرنامج الكوري الشمالي هي من خلال التفاوض والتفتيش والعمل مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. وكما هو الحال مع العراق، فإن تحدي المواجهة مع الفرع الخاص بكوريا الشمالية من محور الشر سيصبح أكثر تعقيداً مما توقعته إدارة بوش.

ومع أن بوش تبنى مقاربة خاطئة لكوريا الشمالية، فهي المشكلة الوحيدة التي عرّفها بشكل صحيح في البداية على أنها أولوية. فهي آخر نوع من مشكلات الحرب الباردة الخاصة بدولة ضد دولة. ومع ذلك فإن وضعها مع مشكلتي العراق وإيران شديدتي الصعوبة أبرز فحسب الطريقة التي فهم بها بوش الصغير وفريقه التحدي. إذ جعلت خرافة القوة العظمى بوش يشخّص المشكلة على أنها تحدٍّ شرير لأمريكا، وكان

رده هو الدعوة إلى تغيير النظام الحاكم والدفاعات الصاروخية. أما مقاربة كلينتون فقد جعلته يُعَرِّف المشكلة بشكلها الصحيح باعتبارها دولة غير مستقرة وفاشلة يمكنها أن تقوِّض مصالح أمريكا. ولهذا السبب ألح على دخول كوريا الشمالية المجتمع العالمى ذى القواعد والتنظيمات الذى سيستوعب النظام الحاكم غير المستقر، وجعل حلفاء أمريكا يساعدون فى تحمل العبء.

لدى إحساس غريزى بشأن هذا الأمر

وصلت مستشارة الأمن القومى كوندوليزا رايس إلى البيت الأبيض وهى مصممة على تبنى مقاربة أشد صرامة تجاه كوريا الشمالية واتفاق كلينون فى عام ١٩٩٤ لكنها لم تبلِّغ وزير الخارجية الجديد كولين باول بالتغيير. واعترف باول بمزايا مقاربة الإدارة السابقة وواصل العمل بها، بما فى ذلك المفاوضات مع الكوريين الشماليين. وعشية أول زيارة للبيت الأبيض يقوم بها الرئيس الكورى الجنوبى كيم داى چونج فى مارس من عام ٢٠٠١، قال باول إن الإدارة خططت "للمشاركة مع كوريا الشمالية لمواصلة العمل من النقطة التي توقف عندها الرئيس كلينتون وإدارته."(٥)

على الرغم من ذلك لم يكن البيت الأبيض على وشك اتباع أى سبيل سلكه كلينتون. ففى اليوم التالى لكلام باول، اضطر للرجوع عما قاله والاعتراف بأنه كان قد "حقق قدراً قليلاً من التقدم على زلاقتيه".(٦) وأعلن الرئيس بوش فى وجود الرئيس كيم أنه "يرتاب" فى الزعيم الكورى الشمالى كيم چونج إل، قائلاً إنه لا يمكن الوثوق فى وفائه بالاتفاقات.(٧) وأوضحت الإدارة أنها لا تعتزم دعم الاتفاقية الإطارية لعام ١٩٩٤ وأنها سوف تقوم بـ"مراجعة كاملة" للسياسة المتبعة تجاه كوريا الشمالية. ولم يكن ذلك تنصلاً من باول فحسب، بل كذلك من الرئيس كيم الذى كان قد فاز فى عام ٢٠٠٠ بجائزة نوبل للسلام عن سياسته "سطوع الشمس" الخاصة بالمشاركة مع كوريا الشمالية وزيادة المساعدة لها.

قاوم الرئيس بوش ومستشاروه واقع أن الاتفاقية الإطارية لعام ١٩٩٤ كانت الطريقة الاكثر عملية لكبح جماح طموحات الأسلحة النووية الخاصة بكوريا الشمالية. ولأن الإدارة كانت تفتقر إلى بديل قابل للتطبيق، فقد اتبعت سياستين غير متسقتين فى وقت واحد على مدى العامين التاليين، حيث واصلت وزارة الخارجية سياسة كلينتون الخاصة بالمشاركة، بينما كان البنتاجون والبيت الأبيض يحضان على سياسة العزل، وكان الرئيس بوش يتأرجح بين الاثنتين.

انتهى پاول من مراجعة السياسة بعد ثلاثة أشهر وبدا أن الرئيس يقر مسار المشاركة مع الكوريين الشماليين الذى أوصى به پاول. ولم يمكن للمسئولين فى العملية الوكالاتية الموافقة على السياسية؛ وهكذا، وكما وصف مشاركُنا الأمر، فقد أسفرت الجهود المتعجلة لمسئولى الخارجية ومجلس الأمن القومى عن مقترح يفتقر إلى الوضوح كان المقصود به فى المقام الأول تحصين الحكومة ضد النقد بشأن افتقارها إلى سياسة.[٨] وفى السادس من يونيو عام ٢٠٠١، أعلن بوش أن الإدارة سوف "تجرى مناقشات جادة مع كوريا الشمالية بشأن أجندة عريضة" داعياً إلى "مقاربة شاملة".[٩] وأكدت الإدارة أن المقاربة تختلف عن مقاربة كلينتون لأنها تطالب بتخفيض قوات كوريا الشمالية التقليدية وتحض على إحداث تقدم بشأن القضايا الإنسانية. وسرعان ما بات واضحًا أنها لم تتضمن كذلك التفاوض مع كوريا الشمالية.

واصلت المقاربة الشاملة سياسة كلينتون الخاصة بشحنات الغذاء والوقود إلى النظام الحاكم، وإنهاء الدعوة إلى وقف بناء المفاعلات الذى وُعِد به بناءً على الإطار المتفق عليه لعام ١٩٩٤ - استجابةً لاعتراضات.[١٠] وفى السادس عشر من فبراير عام ٢٠٠٢، تخلى الرئيس بوش عن معارضته السابقة وأقر سياسة "سطوع الشمس" أثناء زيارة لسول، مؤكداً على أن الولايات المتحدة لا تعتزم مهاجمة كوريا الشمالية. إلا أنه فى أوائل أبريل ، عندما أبدى الكوريون الشماليون استعدادهم للدخول فى محادثات، رفض الرئيس بوش المقاربة الشاملة قائلاً: "لا أريد التورط فى مفاوضات

طويلة المدى. فلدى إحساس فطرى بشأن هذا الأمر."[11] وأمر بوش بمراجعة ثانية للسياسة، وهو ما أسفر عما يسمى "المبادرة الشجاعة". وعلى الرغم من عدم تسرب التفاصيل، يُعتقد أنها تشبه المقاربة الشاملة الأقدم.

وأخيراً تم أول اجتماع رفيع المستوى، وإن كان قصيراً، فى الحادى والثلاثين من يوليو عام ٢٠٠٢ على هامش مؤتمر رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)[12] فى بروناى بين وزير الخارجية باول ووزير خارجية كوريا الشمالية پاك نام صن. وبحلول سبتمبر من عام ٢٠٠٢، لم يكن قد تحقق أى تقدم جوهرى بشأن أجندة الولايات المتحدة - كوريا. وهكذا، وبعد سبعة عشر شهراً من عمر الإدارة، ظلت سياسة كوريا الشمالية تسير على غير هدى، مع أن الإدارة ظلت تحض على إجراء المحادثات. وفى التاسع عشر من سبتمبر، أكد المتحدث باسم البيت الأبيض آرى فلايشر الدعم لمقاربة الإدارة الشاملة قائلاً: "هناك الكثير لنتحدث بشأنه مع كوريا الشمالية."[13]

لدى رد فعل غريزى تجاه هذا الشخص

بينما كانت سياسة المشاركة المتعثرة تلك تمضى، صعَّدت الإدارة من حدة خطابها المعادى لكوريا الشمالية وهددتها بشن هجوم استباقى. وفى أعقاب الهجمات الإرهابية فى الحادى عشر من سبتمبر، سعت الإدارة إلى إظهار تشددها تجاه الأنظمة الحاكمة المارقة، حيث نقلت التأكيد بشكل شامل من استراتيجية المفاوضات إلى استخدام القوة. وجاء أقسى هجوم فى خطاب حالة الاتحاد الثانى الذى ألقاه الرئيس بوش فى التاسع والعشرين من يناير عام ٢٠٠٢، عندما أشار إلى العراق وإيران وكوريا الشمالية باعتبارها "محور الشر". ومن الواضح أن هذا الاتجاه أدخله مستشارو البيت الأبيض فى الدقيقة الأخيرة، دون التشاور مع وزارة الخارجية أو بحث الأثر الدبلوماسى للتصريح. ورأى كولين پاول البيان متأخراً جداً و"لم يكن

أحد أدنى منه لديه فكرة عن مجينه".[١٤] وأحدثت العبارة ضجة في واشنطن وفي أنحاء العالم. ولم يكن الأمر هو عدم وجود "محور" لجهود دعم الإرهابيين بين البلدان الثلاثة فحسب، بل كان الربط، مقرونًا بتصريحات سياسية أخرى صادرة عن الإدارة، يوحي بأن الإدارة كانت مستعدة لمهاجمة كل من البلدان الثلاثة. وكما أطاحت الإدارة بنظام طالبان في أفغانستان في أكتوبر السابق، فقد بدا الاحتمال أكثر من كونه بلاغيًا.

أشاعت ملاحظة "محور الشر" موجة من القلق في آسيا، حيث عارض الزعماء أي إجراء عسكري في شبه الجزيرة الكورية. وسعى وزير خارجية كوريا الجنوبية هان سونج سو إلى طمأنة المنطقة بإبلاغه إذاعة إم بي سي سول أن "ملاحظات الرئيس بوش لا تعني بالضرورة أن الولايات المتحدة سوف تقوم بعمل عسكري ضد كوريا الشمالية".[١٥] كما سعى الرئيس بوش نفسه لتهدئة المخاوف بشأن الضربة العسكرية المحتملة ضد كوريا الشمالية، حيث قال في مؤتمر صحفي مع الرئيس الكوري كيم داي جونج: "نحن أناس مسالمون. ولا نعتزم غزو كوريا الشمالية. ولا تعتزم كوريا الجنوبية مهاجمة كوريا الشمالية، وكذلك أمريكا. نحن في وضع دفاعي محض."[١٦]

سوف يُنظر إلى خط محور الشر في عزلته على مر الزمن في هذا السياق على أنه زخرفة بلاغية، إن لم يفتقر إلى الحكمة. ومع ذلك فقد أعقب التصريح سلسلة من الملاحظات المهينة من الرئيس ضد زعيم كوريا الشمالية، وخطاب عدواني، ومبدأ حربي جديد يدعو إلى ضربات عسكرية استباقية ضد كوريا الشمالية. وفي الثالث والعشرين من مايو عام ٢٠٠٢، وأثناء اجتماع مع أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين، أشار الرئيس بوش إلى كيم جونج إل باعتباره "قزمًا"، وشبهه بـ"طفل مدلل على مائدة العشاء".[١٧] وبعد ثلاثة أشهر أبلغ صحفي في مقابلة مسجلة أنه "يمقت" الزعيم الكوري الشمالي، قائلاً: لدي رد فعل غريزي تجاه هذا الشخص."[١٨] وليس مستغربًا أن الملاحظتين ذاعتا.

في العاشر من مارس عام ٢٠٠٢، نشرت الإدارة "مراجعة الوضع النووي" التى أوردت كوريا الشمالية باعتبارها هدفًا محتملاً لضربة نووية مقصود بها تدمير مجمعات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية الموجودة تحت الأرض.[١٩] وبالاشتراك مع جهود البنتاجون الأخرى لاستئناف التجارب النووية وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية التكتيكية، جعل هذا الخطاب أى حل سلمي للأزمة أكثر صعوبة. وكان من يسمون "مقاومو السرقات" "مقصودًا استخدامهم" حسب كلمات أحد أعضاء مجلس سياسات الدفاع ذى النفوذ.[٢٠] وقد غذت حقيقة أن سياسة واشنطن الرسمية تؤكد على الضربة النووية المحتملة ضد كوريا الشمالية القلق في النظام الذى يعانى بالفعل من البارانويا. وكانت بيونج يانج كذلك هدفًا في استراتيجية الأمن القومي التى صدرت في سبتمبر من عام ٢٠٠٢ وعرَّفت كوريا الشمالية بأنها "نظام مارق" وأعلنت أنه لا بد أن تستعد الولايات المتحدة لوقف تلك الدول "قبل أن تتمكن من التلويح بأسلحة الدمار الشامل أو استخدامها."[٢١]

وهكذا، وبعد مرور عشرين شهرًا على وجود الرئيس بوش في منصبه، تضمنت سياسة كوريا الشمالية فجوة متسعة بين مقاربتى وزارة الخارجية والبنتاجون لكوريا الشمالية. فقد كانت وزارة الخارجية تسعى إلى إجراء محادثات مهمة لمواصلة الإطار المتفق عليه وتوسيع المحادثات لتشمل تخفيض الأسلحة التقليدية وحقوق الإنسان. بينما كان البنتاجون يسعى لوقف تهديد الإرهاب المحتمل من كوريا الشمالية من خلال إجراء عسكرى غير محدَّد وإن أُشير إليه بقوة. ولا يبدو أنه كان هناك جهد للتزامن بين السياستين، ناهيك عن التوصل إلى حل وسط قابل للتطبيق. ومع أنه من الواضح أن هذا العمل مسئولية مستشارة الأمن القومي، فقد فشلت كوندوليزا رايس في تنفيذه. وهكذا، وكما قال أحد المشاركين، فبدلاً من أن تجتهد رايس في صياغة سياسة ما، ستقول لمسئولى الخارجية والدفاع: "أنتم يا شباب تسوون المسألة بالقتال وتخبرونا بما هو الحل."[٢٢] واشتكى مسئول آخر رفيع المستوى قائلاً: "انتهى بنا الحال بسياسة أفضل ما توصف به أنها الإهمال العدواني."[٢٣]

وأخيراً، وعلى مدى صيف عام ٢٠٠٢، ظهرت المعلومات التي ستضع هذه السياسة المشوشة والمنقسمة والفاشلة موضع الاختبار الجاد. وأكدت إدارة بوش ما شكّت فيه وكالات الاستخبارات لبعض الوقت، وهو أن كوريا الشمالية تطور برنامجًا نوويًا سريًا ثانيًا. وعلى الرغم من تجميدهم لعمل معالجة البلوتونيوم طبقًا لما اقتضاه الإطار المتفق عليه، فقد بدأت كوريا الشمالية برنامجًا نوويًا آخر في السر، وهو البرنامج القائم على اليورانيوم عالي التخصيب.[٢٤] وتحملت الإدارة عبء أزمة كبيرة.

في أواخر التسعينيات، كان من الواضح أن كوريا الشمالية وباكستان قد عقدتا صفقة تلبي احتياجاتهما المتصورة. فقد زودت باكستان بمخططاتها الخاصة بصواريخها نودونج وفي المقابل أمدتها باكستان كوريا الشمالية بتصميمات وتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم. وفي صيف عام ٢٠٠٢ شاهدت الأقمار الاصطناعية الأمريكية طائرة باكستانية وهي تحمل شحنتها في كوريا الشمالية، لكن المسئولين الأمريكيين لم يتمكنوا من تحديد الطريقة التي دفعت بها باكستان التي تفتقر إلى المال ثمن تلك الصواريخ. وحل اكتشاف المقايضة النووية هذا اللغز. ومن المحتمل أن الصفقة بدأتها باكستان عندما لم تستطع دفع ثمن الصواريخ لكوريا الشمالية.[٢٥]

اللعب بالورقة النووية

مع أن خبر البرنامج الجديد احتل عناوين الصفحات الأولى في أنحاء العالم، فقد شك مراقبو كوريا داخل الإدارة وخارجها طويلاً في أن بيونج يانج نقضت التزاماتها الدولية. ذلك أن لكوريا الشمالية تاريخًا من الغش بشأن صفقاتها النووية منذ أن بدأت لأول مرة التفاوض مع المجتمع الدولي في أواخر السبعينيات. فقد تعلمت مبكراً أنه يمكنها كسب الفوائد الدولية في مقابل كبح جماح برنامجها النووي. وعندما كان تنفيذ المساعدات الموعودة يتأخر عن موعده كانت كوريا الشمالية تستأنف برامجها النووية وتطالب بالمزيد من المساعدات الدولية لتوقفها من جديد.

كانت كوريا الجنوبية تسعى لتحقيق برنامج نووى منذ نهاية الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) عندما وقّعت اتفاقية تعاون فى الأبحاث النووية مع الاتحاد السوفيتى. وفى ظل هذه الاتفاقية، زار العلماء الكوريون الشماليون مراكز الأبحاث النووية السوفيتية وأعطى الاتحاد السوفيتى كوريا الشمالية مفاعل نووى تجريبى ووضعه فى موقع يونجبيون الشهير، على بعد ستين ميلاً من بيونج يانج. ولأن الاتحاد السوفيتى كان قلقًا، حتى فى ذلك الحين، من إمكانية استخدام كوريا الشمالية المفاعل فى صنع أسلحة نووية، فقد طلب من مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهى منظمة مستقلة تابعة للأمم المتحدة مقرها فيينا،[٢٦] مراقبة البرنامج. على الرغم من أن كوريا لم تكن قد وقّعت بعد على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وتلزم المعاهدة "كل دولة طرف [فى المعاهدة [لا تملك أسلحة نووية ... بعدم تصنيع أو امتلاك أسلحة نووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي". فهى مقصورة على خمس دول - الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - وهى الدول المسموح لها قانونًا بامتلاك الأسلحة النووية. كما تحظر نقل الأسلحة أو المواد أو التكنولوجيا النووية.[٢٧] وأخيرًا وقّعت كوريا الشمالية على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية فى عام ١٩٨٥.

لا يعرف أحد خارج كوريا الشمالية على وجه الدقة متى انتقل هذا البلد من برنامج الطاقة النووية إلى برنامج الأسلحة النووية. ربما كان ذلك ردًا على البرنامج السرى لكوريا الجنوبية الذى بُدِء فى السبعينيات لتطوير القدرة على صنع أسلحة نووية. وبغض النظر عن متى بدأت كوريا الشمالية لأول مرة رحلتها الخاصة بالأسلحة النووية، فبحلول منتصف الثمانينيات بدأت كوريا الشمالية تلح فى طلب محطات توليد الطاقة النووية من الاتحاد السوفيتى. وكانت أغراضه النووية واضحة. واعتبارًا من ذلك التاريخ، سعت كوريا الشمالية لتحقيق استراتيجية مزدوجة للتحرك قُدُمًا فى اتجاه قيود منع انتشار الأسلحة النووية، فقط لكى تعود وتبتز المجتمع الدولى للحصول على مكافآت مقابل الامتثال المستمر لاتفاقيات منع انتشار الأسلحة النووية تلك.

لم يكن سؤال واضعى السياسات فى يوم من الأيام هو "هل سيغشون؟" بل ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى اتفاق يعالج التهديد الآنى أم لا، بينما يجرى العمل على احتواء أى تهديد طويل الأجل إلى أن ينهار النظام. ولا بد أن واضعى السياسات يفترضون باستمرار أن النظام الكورى الشمالى المنعزل ويعانى من البارانويا سوف يسعى إلى الغش فى اتفاقياته. ومع ذلك، وبناءً على وضعه النووى واعتزامه البقاء فى السلطة بكل ثمن، بغض النظر عن الخسائر البشرية، فمن الممكن أن تختار كوريا الشمالية الحرب إذا شعرت أنها مهددة. وبذلك يواجه المجتمع الدولى احتمالاً حقيقياً للحرب باهظة الثمن والدموية فى حال فشل الدبلوماسية.

صفقة الرئيس بوش النووية

عندما أصبح چورچ دابليو اتش بوش رئيساً، كان لدى كوريا الشمالية معامل لإنتاج البلوتونيوم الخطير، ولم يكن لديها مفاعلات تعمل بالماء الخفيف، ولم يكن هناك مفتشون. وفى النهاية بدأت الولايات المتحدة تلح على اتفاقية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونجحت حكومة بوش فى ضمان توقيع كوريا الشمالية على اتفاق الإجراءات الوقائية النووية فى الثلاثين من يناير عام ١٩٩٢. غير أنه فى ذلك الحين كانت كوريا الشمالية قد رفعت السعر؛ فمقابل التوقيع على اتفاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان رئيس كوريا الشمالية كيم إل سونج يريد من الولايات المتحدة أن تزيل الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، وإلغاء التدريبات العسكرية المشتركة "روح الفريق" بين الولايات المتحدة وكوريا، والتوقيع على معاهدة عدم اعتداء، والموافقة على المحادثات المباشرة.(٢٨) ومع أن الرئيس بوش لم يسمها قط صفقة مقايضة، خلال خريف عام ١٩٩١، فقد اتخذ معظم تلك الخطوات. وأطلقت الخطوات شرارة نقاشات حامية داخل الإدارة. ومع ذلك تفهَّم الرئيس بوش الحاجة إلى جعل كوريا الشمالية تشعر بقدر أكبر من الأمان، لإقناعها بكبح جماح برنامجها النووى. وقد نجح ذلك. إذ وقعت كوريا الشمالية على اتفاق التفتيش النووى للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ألزم اتفاق الوكالة كوريا الشمالية بالسماح للوكالة بالتفتيش على المعمل النووى وإعادة معالجة المنشأة الموجودة فى يونجبيون، وظهرت كوريا الشمالية فى البداية وكأنها تتعاون. لكن سرعان ما ظهرت مشكلات خطيرة. والأمر الأكثر أهمية هو أن الوكالة قررت أن كوريا الشمالية أنتجت بلوتونيوم أكثر مما اعترفت به عندما أغلقت منشأة مفاعلها النووى فى يونجبيون لمدة مائة يوم فى عام ١٩٨٩.[٢٩] وبينما كان مركز اهتمام المناقشات هو الخداع الكورى، فقد بدأ الكوريون الشماليون كذلك عرض الثمن الذى يريدونه مقابل جهودهم لإعادة معالجة البلوتونيوم، وهو مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى الحصول على مفاعلات الماء الخفيف والوقود النووى.

وفى مسعى لحض كوريا الشمالية على الامتثال لالتزامات الوكالة، هددت إدارة بوش بسحب بعض "الجَزَر" الذى عرضته. وفى الثامن من أكتوبر عام ١٩٩٢، أعلن وزيرا دفاع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة عن الاستعدادات لاستئناف تدريبات روح الفريق فى مارس من عام ١٩٩٣ ، وكما هو متوقع، ردت بيونج يانج بغضب على القرار، حيث حذرت من أن الحوار مع كوريا الجنوبية لا يمكن أن يستمر "بينما تجرى حرب نووية حرارية". وفى شهر نوفمبر، حذرت من أنها قد تعطل تفتيش الوكالة الدولية للطاقة النووية إذا أجريت تدريبات روح الفريق.[٣٠] وبدون مفتشين، كان من المرجح فى الغالب أن تسعى كوريا الشمالية إلى إنتاج الأسلحة النووية.

احتمال أن لديهم أسلحة أكبر من أى وقت مضي

عندما وُجِهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى عام ١٩٩٣ باعتراض كوريا الشمالية المستمر على مفتشيها، أبلغت الوكالة كوريا الشمالية أنها ستنقل القضية إلى مجلس الأمن، محذرةً من "المزيد من الإجراءات"، وهو ما يعنى العقوبات بلغة الأمم المتحدة. وكان رئيسان جديدان قد توليا السلطة لتوهما فى كل من واشنطن وسول.

وحذا كلينتون وكيرن يانج سام حذو سلفيهما ووافقا على المضى قُدُمًا بالنسبة لروح الفريق التى بدأت فى الثامن من مارس. وبالإضافة إلى ذلك، أبدى الرئيس الكورى الجنوبى الجديد اتجاهًا أكثر صرامة بصورة عامة من اتجاه سلفه.[٢١]

بعد أربعة أيام، أعلنت كوريا الشمالية عن عزمها الانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وهو ما يعنى أن كوريا الشمالية يمكن أن ترفض مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتبدأ إنتاج الأسلحة النووية من جديد. وكانت لهذا التطور آثاره الخطيرة بالنسبة لقوات كوريا الجنوبية والولايات المتحدة المتمركزين هناك، وكذلك إمكانية نقل المواد والمعرفة للإرهابيين. وعلى الرغم من أن كوريا الشمالية قررت فى النهاية تعليق انسحابها من المعاهدة، فقد ميزت هذه الدورة من الأحداث نمطًا سيستمر طوال العام ونصف العام التاليين وسيتكرر اعتبارًا من عام ٢٠٠٢. وردًا على ما تصورت أنه التزامات متأخرة من جانب كوريا الجنوبية أو الولايات المتحدة، سوف تنقض التزاماتها الخاصة بالتفتيش، وسوف ترد الولايات المتحدة بزيادة الضغوط بتعليق المحادثات الثنائية، وتغيير موعد روح الفريق، ودعم مناقشة فرض عقوبات الأمم المتحدة. وسوف تهدد كوريا الشمالية من جديد بالانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وطرد المفتشين والحديث عن الحرب. وأثناء عملية المساومة، سوف تكرر كذلك طلبها الخاص بمفاعلات الماء الخفيف، ومعاهدة عدم الاعتداء، والمزيد من مساعدات الغذاء والوقود.

بحلول نوفمبر من عام ١٩٩٣، كان من الواضح أن كوريا الشمالية لن تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، وألغت واشنطن جولة المحادثات التالية المزمعة مع كوريا الشمالية وبدأت مناقشة السعى لفرض عقوبات للضغط على كوريا الشمالية كى تعود إلى الامتثال. وكان كلينتون ومستشاروه يأملون فى إمكانية العثور على حل دبلوماسى. وعلى الرغم من ذلك، وكإجراء احترازى، عاد البنتاجون إلى خططه العسكرية الخاصة بشبه الجزيرة. وفى ديسمبر من عام ١٩٩٣، وزعت وكالة

الاستخبارات المركزية بعض المعلومات المفزعة التى كانت تعنى أن الوضع على شبه الجزيرة الكورية قد يكون أكثر خطورة.

وزعت وكالة الاستخبارات المركزية "تقييم المعلومات الاستخباراتية القومي" الذى سرعان ما تسرب إلى الصحافة فى منتصف ديسمبر، حيث قدَّر أن كوريا الشمالية ربما صنعت قنبلة نووية أو قنبلتين. وذكرت الوثيقة الحساسة أن هناك احتمالاً "أقوى من أى وقت مضى" لأن تكون لدى كوريا الشمالية قنبلة نووية. وبما أن كوريا الشمالية هى أكثر دول العالم سريةً، فقد كان لدى المسئولين الأمريكيين معلومات قليلة عن أنشطتها مستقاة من مصدرها الأصلى. وعلى عكس المناطق التى للولايات المتحدة فيها جواسيس وإخباريين وقدرات تنصت، فإن الكثير من المعلومات الاستخباراتية فى كوريا الشمالية يقوم على التخمين. وبذلك لم يكن تقييم المعلومات الاستخباراتية القومى هذا يقوم على أية أدلة متينة، بل على استقراء المسئولين لعدد الأسلحة التى يمكن أن تكون كوريا الشمالية قد صنعتها بما يقدر باثنى عشر كيلو جرامًا من البلوتونيوم التى حصلت عليها من مفاعلها خلال إغلاق ١٩٨٩. كما قال إنه من غير المرجح أن تنجح الجهود الدبلوماسية أو العقوبات الاقتصادية، مشيراً إلى أن العقوبات يمكن أن تجعل كوريا الشمالية تهاجم كوريا الجنوبية. وكان هناك كذلك خوف من إمكانية أن مقايضة كوريا الشمالية القنابل النفط مع بلدان كإيران. واتفق معظم معلومات مجتمع الاستخبارات مع تقييم المعلومات الاستخباراتية القومى، على الرغم من اختلاف مكتب الاستخبارات والأبحاث بوزارة الخارجية مع النتيجة، واصفًا التقييم بأنه "أسوأ" تحليل "حالة".[٣٢] وعلى أية حال، لن يمكن للولايات المتحدة رفض احتمال أنها يمكن أن تواجه الآن حربًا مع قوة نووية محتملة.

سنكون فى وضع صعب إذا دق جرس الوكالة الدولية للطاقة الذرية

فى السادس من ديسمبر عام ١٩٩٣، ومع تدهور الوضع بشكل يومى، كان كلينتون جالسًا على رأس الطاولة فى غرفة مناقشة الأزمات محاطًا بكبار مستشارية

للأمن القومى. وكان روبرت جالوتشى، كبير المفاوضين الأمريكيين مع كوريا الشمالية والسفير فوق العادة، يناقش أحدث تقرير من مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى يذكر أن الكوريين الشماليين يمنعون المفتشين، أى أن "الإجراءات الوقائية بَطُلَ أثرُها" بلغة الوكالة. وكان رئيس الوكالة هانز بليكس يعالج الوضع بحرص شديد، محاولاً كسب الوقت. وأوضح جالوتشى بطريقته الموجزة الدقيقة النمطية أن "بليكس قصد أن لا يقول ما يعنيه بوضوح" مبيِّنًا أن بليكس "قال إنهم عند نقطة كسر استمرار الإجراءات الوقائية، أى أنها لم تُكسَّر بعد".

تدخل كلينتون قائلاً: "يبحث بليكس عن كل طريقة ممكنة كى لا يجد طريقة لقول إن الإجراءات الوقائية كُسِرت. سنكون فى وضع صعب إذا دق جرس الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فسيكون علينا الاتجاه نحو العقوبات." فالمبادئ جميعها متفَق عليها. وقال كلينتون، حاضًا على قدر أكبر من الجهد الدبلوماسى، "لا بد أن يبدو الأمر وكأننا لم نترك حجراً [rock] إلا وقلبناه. نعم لا بد أن نقلب كل حجر"، مستخدمًا الحروف الأولى لكوريا الجنوبية ROK جمهورية كوريا"(*).

سأل كلينتون الذى يحاول باستمرار فهم دافع خصومه: "ما الذى يعنى كوريا الشمالية فى هذا الأمر؟" ورد جالوتشى قائلاً: "يمكنهم تجنب العقوبات. وسيوصلهم هذا إلى مفاوضات عريضة ودقيقة"، وهو ما يعنى تغييراً شاملاً فى العلاقات مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وفى النهاية يعنى هذا إمكانية تطبيع العلاقات.

لكن بحلول أوائل يناير من عام ١٩٩٤ كان واضحًا بشدة أن الكوريين الشماليين غير مستعدين للتفاوض. وبحلول فبراير كانت القوات المسلحة الأمريكية فى درجة عالية

(*) هذه ترجمة حرفية اقتضتها طبيعة الجملة التى تعنى "لا بد أن نبدو وكأننا لم نترك شيئًا إلا وفعلناه." لكن كلينتون هنا لعب على كلمتى rock (حجر) و ROK اختصار جمهورية كوريا بالإنجليزية) فكان لا بد من ترجمتها على هذا النحو للحفاظ على الصورة التى أرادها المتكلم. (المترجم)

من الاستنفار - لأول مرة منذ عاصفة الصحراء. وكان كلينتون قد طلب في ديسمبر السابق مراجعة خطط البنتاجون للدفاع عن كوريا الجنوبية.[٣٣] وكان البنتاجون قد وضع خطط حرب جديدة، واضعًا في اعتباره الدروس المستفادة أثناء حرب الخليج الفارسي. وفي حالة الهجوم الكوري الشمالي، دعت الخطة القوات الأمريكية والكورية الجنوبية إلى تبطئة الهجوم، والسماح بوصول التعزيزات، ثم صد الغزاة. وانطوت الخطوات التالية على غزو كوريا الشمالية واحتلال بيونج يانج.[٣٤] ومن الممكن أن يموت عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين ومئات الآلاف من الجنود والمدنيين الكوريين. ووضع البنتاجون كذلك خطة لمهاجمة منشآت يونجبيون بالقنابل دقيقة التوجيه. ولخص وزير الدفاع بيري المقاربة قائلاً إن "أفضل طريقة لتجنب الحرب هي التأكد من أنهم يرون تصميمنا [على خوضها]".

في أوائل عام ١٩٩٤، كانت الحرب مع كوريا الشمالية احتمالاً حقيقيًا. فقد أوضحت كل المؤشرات - حفر الخنادق في المنطقة منزوعة السلاح بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، ومراكب الصيد التي تزرع الألغام - أن الكوريين الشماليين يريدون أن تعرف الولايات المتحدة أنهم مستعدون لخوض الحرب. ورأى محللو الولايات المتحدة أنهم ربما استأنفوا إعادة معالجة المواد النووية كذلك. وبحلول شهر مارس كانت كوريا الشمالية تهدد قائلة: "نحن مستعدون لرد العين بالعين والحرب بالحرب. وليست سول ببعيدة عن هنا. وإذا اندلعت الحرب فسوف تتحول سول إلى بحر من النار".[٣٥]

في التاسع عشر من مارس، زادت حدة التوترات في غرفة مناقشة الأزمات، وقصر ليك الحضور على "المدراء فقط"، شاكيًا من أن هناك تسريبات "خلال ساعتين" من آخر اجتماع. ووافق المدراء على مواصلة التدريبات العسكرية المشتركة مع كوريا الجنوبية وعلى "اتخاذ خطوات حكيمة" على المستوى التالي من التركيز عندما تتجه الأمم المتحدة إلى العقوبات. وبعد بضعة أيام وافقوا على إرسال صواريخ باتريوت إلى كوريا الجنوبية وبدء العمل بشأن قرار للأمم المتحدة لتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد

كوريا الشمالية. وكما أوضح مساعد مجلس الأمن القومي دان پونمان الأمر، فقد كان شالي يعلم أن كوريا الشمالية يمكنها إلى حد كبير القيام بشيء عنيف وكبير، لكنها تعلم كذلك أنه لن يبقى لها نظام حاكم.(٣٦) وأكد پيرى أن الولايات المتحدة لا يمكنها رفض احتمال الحرب.

على الرغم من ذلك، فقد أوضح الرئيس كلينتون خلال الأزمة مع كوريا الشمالية أن الكوريين الشماليين يمكنهم تجنب العقوبات والمزيد من المواجهات إن هم التزموا بتعهداتهم. وقد أعلن في الرابع من يونيو أثناء اجتماع في بريطانيا مع رئيس الوزراء چون ميچور: "مازال هناك وقت كي تتجنب كوريا الشمالية العقوبات التي يمكن أن تسرى بالفعل إذا توصلنا إلى شيء بشأن التفتيش النووى. فهذا أمر بيدهم هم.(٣٧) وأثناء الاستعداد لاستخدام القوة، أبقى الباب مفتوحاً للدبلوماسية.

على الحافة

ذات مساء صيف رائع في الثالث عشر من يونيو عام ١٩٩٤، استضاف الرئيس إمبراطور اليابان أكيهيتو والإمبراطورة ميتشيكو في أول زيارة لهما إلى الولاية المتحدة منذ تولى المنصب كثير الطقوس والمناصب المسمى "عرش الكريزانتيم". وكان أول حدث بالملابس الرسمية منذ إدارة ريجان. ومع أن حياة البيت الأبيض في الغالب عمل شاق غير صاخب، فإن حفلات العشاء الرسمية استثناء نادر، حيث أمسيات الاسترخاء والأناقة الإجبارية. ويختلط نجوم السينما والمؤلفون والفنانون بالمسئولين الحكوميين، وكل منهم يحسد الآخر على مهنته.

اتسمت تلك الليلة بالترف إلى حد كبير، خاصةً وأن ترفيه الليلة كان حفلاً موسيقيًا في القاعة الشرقية لواحد من عازفي التشيللو العظام وهو مستسلاف روستوپروڤيتش. وكان قد عزف أمام الرئيس كنيدي وزوجته في ذروة فترة

رناستهما الساحرة. وقد ارتديت قفازين طويلين للمرة الأولى والوحيدة فى حياتى، وبينما كنت أقف فى صف المستقبلين، ذكرت لأحد الأصدقاء أنه ليس لدى فكرة عما إذا كان يجب الإبقاء عليهما أم خلعهما أثناء الكوكتيل وحفل العشاء. ومن حسن الحظ أن امرأة خلفى ربتت على كتفى قائلة: "لدى إيجاز عن القفازين." استدرت لأرى أوبراه وينفرى التى طلبت منى الإبقاء على القفازين أثناء الكوكتيل فى حين أخلعهما أثناء العشاء.

بينما تظاهر الرئيس وفريق سياسته الخارجى بالمرح الذى تقتضيه الأمسية، فقد كانوا متوترين. فقبل ذلك بساعات قليلة كانت كوريا الشمالية قد أعلنت عزمها إغلاق مفاعلها وإزالة الوقود المستنفد، والانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، مما يعمِّق الأزمة. وكانت تلك الخطوة تعنى أن كوريا الشمالية سوف تبدأ فى صنع أسلحة نووية وتستعد للحرب. ورداً على ذلك، استدعت كوريا الجنوبية ٦.٦ مليون من جنود الاحتياط فى وقت سابق من ذلك اليوم. ومرة أخرى حذرت من أن كوريا الشمالية ربما تملك بالفعل سلاحين نوويين.

كانت الولايات المتحدة تستعد للحرب، بينما كانت لا تزال تأمل فى نجاح الإجراءات الأقل فى إقناع كوريا الشمالية بالتراجع، بما فى ذلك المفاوضات وربما العقوبات. وقبل ذلك ببضعة أيام، كان المدراء قد اتفقوا على مقاربة الأزمة بالعقوبات المرحلية، بدءاً بخفض العلاقات الثقافية والدبلوماسية وبرنامج المساعدات الصغير الخاصة بالأمم المتحدة، والانتقال إلى حظر على كل التعاملات المالية، وفى النهاية تعزيز الحظر على الأسلحة إذا لم يستجب الكوريون الجنوبيون. وكان الوضع النهائى هو فرض العقوبات. وكما أبلغ الوزير بيرى زملاءه أثناء اجتماع المدراء فى العاشر من يونيو عام ١٩٩٤، فإنهم إذا كانوا سيوقفون السفينية الكورية الشمالية بقوة فـ"ذلك عمل من أعمال الحرب".

كان لليابانيين دور رئيسى يقومون به فى الاستراتيجية. فأحد أكبر مصادر التمويل فى كوريا الشمالية يأتى من منظمة للكوريين المقيمين فى اليابان تسمى "السورن الأخيار"(٣٨) التى ترسل أموالاً هائلة مباشرة إلى كوريا الشمالية. وسوف تحتاج أية استراتيجية عقوبات إلى تعاون تام من اليابان. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تحتاج الولايات المتحدة إلى دعم اليابان فى الحرب المحتملة مع كوريا.

كان وجود الكثير من المسئولين اليابانيين رفيعى المستوى فى تلك الأمسية بالبيت الأبيض حدثًا سعيداً. وكان رئيس الوزراء اليابانى هاتا مذبذبًا بشأن قرار كلينتون إبقاء العقوبات ضد كوريا الشمالية مطروحة للبحث. وقد تسرب أمر الشجار إلى الصحافة ونُقِل عن المسئولين اليابانيين قولهم إن طوكيو لن تدعم القرار الذى ستتخذه الولايات المتحدة لإحالة القضية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأثناء العشاء الرسمى، تنقل ليك بين الدبلوماسيين سعيًا لضمان موافقة اليابان على استراتيجة العقوبات. وقد سحب كلينتون للخارج كى يدعو هاتا، مؤكداً ضرورة أن يكونوا موحدين وثابتين فى مواجهة كوريا الشمالية.(٣٩)

وفى الرابع عشر من يونيو تعهدت الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بفرض عقوبات ضد كوريا الشمالية. فقد أُعِد المسرح للحرب.

مناورة كارتر

كانت الدعوات لتوجيه ضربة عسكرية ضد معمل إعادة المعالجة تتزايد، بما فى ذلك تلك الدعوة من مستشار الأمن القومى السابق المحترم برنت سكوكروفت الذى ناشد الولايات المتحدة فى شهر يونيو التلويح بضربة عسكرية لـ"إزالة قدرتها على إعادة المعالجة" إذا لم تتعاون بيونج يانج المفتشين.(٤٠) وكان كلينتون يعلم أن أية ضربة كهذه قد لا تقضى على المواد أو الأسلحة النووية المبعثرة التى بحوزة كوريا الشمالية بالفعل، ويمكن كذلك أن تشعل حربًا أوسع نطاقًا. وبينما راجع الرئيس الخيارات العديدة، واصل كذلك البحث عن حل دبلوماسى.

عندما بحث كلينتون عن بدائل درس جدياً الاستفادة من الرئيس السابق جيمى كارتر. وعلَّق كلينتون لفريقه الخاص بالسياسة الخارجية فى العاشر من يونيو عام ١٩٩٤ قائلاً: "كما تعلمون فهو لم ينتهك أى تفاهم كان لى معه." ومع أن العلاقة بين رئيسين سابقين تتسم بالتوتر إلى حد ما، فقد احترم كلينتون مواطنه الجنوبى ووجد دبلوماسيته مفيدة فى هايتى. وكان كلينتون يعلم أن كارتر حريص على الذهاب إلى كوريا الشمالية وكان قد أمَّن دعوة للزيارة باسم مركزه فى أطلانطا. وأرسل كلينتون فى السر خطاباً إلى الرئيس الكورى الشمالى كيم إل سونج عن طريق صديقه القس بيلى جراهام، لكن كارتر باعتباره رئيساً سابقاً كان محاوراً أكثر مصداقية بشأن هذه القضية. ومع معتقداته القوية الخاصة به وشكه الشديد فى استخدام القوة، قد يكون كارتر إلى حد ما كذلك شخصاً يُتوقع منه أداء المهمة لكن قد لا يمكن السيطرة عليه، حيث يضع السياسة الخاصة به.[٤١] وباعتبار كلينتون القائد العام، فقد تحمل مسئولية الدفاع عن الولايات المتحدة، على أن تكون الحرب هى الملاذ الأخير. كما وافق على ضرورة ذهاب كارتر إلى بيونج يانج.

فى الخامس عشر من يونيو عام ١٩٩٤، وصل كارتر وزوجته روزالين ووفد صغير إلى بيونج يانج، فى اليوم نفسه الذى بدأت فيه الولايات المتحدة توزيع مسودة قرار يدعو إلى عقوبات مرحلية فى الأمم المتحدة. ويظل هناك اختلاف بشأن ما الذى كان مصرحاً لكارتر بمناقشته على وجه الدقة مع الكوريين الشماليين. وكانت رواية كارتر هى أنه تُرِك فى واقع الأمر بلا أية توجيهات. وهو يقول: "دونت النقاط التى سأتحدث فيها ... وقرأتها على جالوتشى. ولم تكن له مقترحات لعمل تعديلات. وغادرنا البلاد ... وقد زُوِّدنا بأكبر قدر ممكن من المعلومات، لكن بلا توجيهات واضحة أو إقرار رسمى. فحقيقة الأمر أننا كنا نتصرف على مسئوليتنا."[٤٢]

الواقع أن ليك التقى بكارتر فى المطار القومى خارج واشنطن العاصمة، حين كان كارتر مغادراً. وكان كلينتون قد قرر أن ينصت كارتر بانتباه للكوريين الشماليين ويعيد

صياغة السياسة القائمة. وأوضح ليك أن الرئيس قرر أن لا يكون لكارتر سلطة تفاوضية. ويقول ليك: "حددت له بوضوح وحرص سياستنا وأين وصلت الأمور. وكان عليه توضيح أنه يعمل كمواطن خاص، لكننا كنا نتوقع منه أن يعمل على نحو يتسق مع سياستنا."[٤٣] وقال دان بونمان في وقت لاحق: "لم يكن مخوَّلاً لأن يقول أي شيء يتجاوز السياسة الأمريكية الحالية."[٤٤] ويزعم بوب جالوتشي أن كارتر كان مخوَّلاً لأن يصف "الحزم الخاص بالقضايا" الخاص بكلينتون، بما في ذلك العقوبات، وكذلك أن الرئيس كلينتون مهتم بتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية وهو يحل القضايا النووية. ومع ذلك فقد شعر كارتر، باعتباره رئيسًا سابقًا، بأنه مفوَّض باتباع غرائزه وليس قواعد إرشادية بعينها.

وطبقًا لما تذكره كارتر فيما بعد، فإنه في لقائه يوم السادس عشر من يونيو مع الرئيس كيم إل سونج وفريق وزارة خارجيته، فقد "عرض الخطوط العامة للوضع برمته" وفي النهاية جعل كيم يقبل مقترحاته لوقف البرنامج النووي الكوري الشمالي. وكان لكيم طلبان أساسيان، هما دعم الولايات المتحدة لحصول كوريا الشمالية على تكنولوجيا مفاعلات الماء الخفيف، وهو يدرك أن التمويل والمعدات لا يمكن أن تأتي مباشرةً من أمريكا، وأن تضمن الولايات المتحدة عدم وقوع هجوم نووي ضد بلده. وأراد كيم كذلك استئناف الجولة التالية من المحادثات مع الولايات المتحدة لحل كل القضايا النووية البارزة. كما زعم كارتر أن كيم كان مستعدًا لتجميد البرنامج النووي لكوريا الشمالية أثناء المحادثات وبحث التجميد الدائم إذا أمكن إبدال مفاعلاتهم القديمة بمفاعلات حديثة وأكثر أمانًا. وإذا كان ذلك التجميد يعني كذلك أن الكوريين الشماليين لن يلتزموا بإعادة معالجة الوقود المستنفد أو تشغيل مفاعلهم الإشكالي، فإنه يمثل إنجازًا كبيرًا. وكانت المشكلة هي أن واشنطن ليست لديها تفاصيل ولا إحساس بمدى واقعية الاتفاق.

في وقت لاحق من ذلك المساء، اتصل كارتر بجالوتشي على خط مفتوح لإبلاغه بالاتفاق الواضح مع الرئيس كيم إل سونج وأخبر جالوتشي أنه يعتزم إعلان الاتفاق

على السى إن إن. وكان الوقت صباحًا في واشنطن وكان المدراء مجتمعين في غرفة مناقشة الأزمات. وأوجز جالوتشي ما أبلغه به كارتر للمدراء. وبسرعة سأل ليك جالوتشي عما إذا كان قد طلب من كارتر عدم الإعلان عن أى اتفاق قبل أن تتاح الفرصة للمدراء كي يراجعوه. ولسوء الحظ أن جالوتشي لم يفعل ذلك، حيث شعر أنه من الصعب عليه أن يقول لرئيس سابق ما يمكن وما لا يمكن أن يقوله للصحافة. واندفع ليك فى محاولة للوصول إلى كارتر لكنه لم يستطع.

وهكذا تجمع المدراء حول التليفزيون فى الغرفة الخلفية الصغيرة الواقعة بين غرفة مجلس الوزراء والمكتب البيضاوى لسماع ما اضطر كارتر لقوله. وحوالى الساعة الحادية عشرة والنصف صباحًا، أوضح وولف بليتزر على السى إن إن كارتر حقق إنجازًا عظيمًا. وبعد ذلك أبلغ كارتر العالم بالتليفون من بيونج يانج أن "الرئيس كيم إل سونج ألزم نفسه بالإبقاء على المفتشين في الموقع ... وكذلك بضمان بقاء معدات المراقبة فى حالة تشغيل جيدة. والنقطة الأخرى ... هى إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية." ولم يذكر الطلب المهم الخاص بتجميد كوريا الشمالية لبرنامجها النووى - وهى المهمة الأساسية. وفى تصريح أغضب هؤلاء الذين كانوا يشاهدون فى واشنطن، قال كارتر إنه يأمل أن تتراجع الولايات المتحدة عن جهودها الخاصة بالعقوبات، مضيفًا أنه يحاول منع "الغلطة التى لا يمكن إصلاحها" الخاصة بفرض العقوبات، وهى صفعة مباشرة لسياسة كلينتون.

بعد ذلك تحدث كارتر عن إمكانية تطبيع العلاقات بين البلدين واقتراح عقد اجتماع على مستوى وزيرى الخارجية، بل والحديث المباشر بين الرئيس كلينتون وكيم إل سونج.[٤٥] وجَفَلَ مستشارو كلينتون جميعًا. فقد كانت تلك المقترحات مستحيلة فى عام ١٩٩٤، حيث كان سيُنظر إليها على أنه ترضية. وزاد كارتر الطين بلة فى اليوم التالى على مسمع من الصحفيين عندما قال لكيم إل سونج إن الإدارة "أوقفت نشاط العقوبات فى الأمم المتحدة".[٤٦] بينما كانت أولبرايت لا تزال فى واقع الأمر تثير القضية فى نيويورك. ومع أن كارتر اتبع فعليًا قاعدة ET الخاصة بالدبلوماسية –

اتصل بالوطن – فإن حقيقة إعلانه تعليق العقوبات مذهلة. ولم تكن تلك خطوة تتعارض تعارضًا مباشرًا مع سياسة كلينتون الخاصة بمواصلة ضغط العقوبات فحسب، بل قيل لكارتر صراحةً إنه غير مصرح له بإلقاء مثل هذه التصريحات، خاصةً دون مناقشة الأمر مع البيت الأبيض أولاً. ويتذكر ليك أنه لم يكن مصرحًا لكارتر بمناقشة التطبيع: "لم نستخدم كلمة التطبيع قط." ويضيف ليك: "بل إنه بمرور الوقت عندما يفعل الكوريون الشماليون أشياء معينة، سوف تتخذ الولايات المتحدة إجراءات ستؤدى إلى علاقات طبيعية."[٤٧] وقد أظهر التناقض مع رئيس موجود في السلطة تجرؤًا، حتى وإن كان كارتر يشغل المكتب البيضاوى في يوم من الأيام. وكانت المشكلة الأساسية هى أن كارتر لم يكن يؤيد سياسة كلينتون الخاصة بفرض عقوبات على كوريا الشمالية إن هى انتهكت التزاماتها الخاصة بحظر انتشار الأسلحة النووية. وعلَّق كارتر لاحقًا بأنه كان دائمًا "يعتقد أن الكوريين الشماليين عاجزون عن قبول إهانة العقوبات الدولية بهدوء."[٤٨]

حض نائب الرئيس جور المدراء كى "يجعلوا الوضع السيئ يبدو أفضل."[٤٩] ولم تتحقق الإدارة من البيان الكورى الشمالى وكانت تأمل فى ضمان أكثر مما أعلنه كارتر، كالالتزام بأن لا تعيد كوريا الشمالية تشغيل المفاعل فى يونجبيون أو تعيد معالجة الوقود المستنفد. وفهم كلينتون الفرصة التى أتاحها إنجاز كارتر المحتمل، لكنه لم يعرف ما إذا كان الكوريون الشماليون سيحققون تقدمًا ويشعرون أن الخطوة ليست كافية لإنهاء السعى لفرض العقوبات أم لا. وكما أوضح دان بونمان فى وقت لاحق، فلم يمكن لكلينتون أن يتراجع إلى الوضع الذى كان قائمًا من قبل من أجل استئناف المفاوضات، ذلك أن الكوريين الشماليين عبروا الخط الأحمر. وقال بونمان: "كان الالتزام الصارم الوحيد الذى حصل عليه كارتر هو سماح الكوريين الشماليين للمفتشين بالبقاء." وأوضح ليك أن كارتر لم يعالج جانبين أساسيين كانت الولايات المتحدة تسعى إليهما، وهما التزام من كوريا الشمالية بأن لا تعالج الوقود المستنفد أو تعيد تشغيل المفاعل قوة ٥ ميجاوات.[٥٠]

في الساعة ٤,٤٥ مساءً، دخل كلينتون غرفة المؤتمرات الصحفية، وأوضح كلينتون الوضع قائلاً: "هناك تقارير اليوم تفيد بأن الكوريين الشماليين ربما يكونون قد قدموا، في مناقشاتهم مع الرئيس كارتر، خطوات جديدة لتخفيف مخاوف المجتمع الدولي. ... إذا كانت كوريا الشمالية تعني بهذا كذلك أنها راغبة كذلك في تجميد برنامجها النووي بينما تجرى المحادثات، فإن هذا تطور يبشر بالخير." وتحاشى كلينتون أن يقول على وجه التحديد إن هذا في واقع الأمر تطور يبشر بالخير. وأرسلت الإدارة بسرعة خطاباً إلى الكوريين الشماليين تطالب فيه بهذه الخطوات الإضافية.

وبعد أسبوع، في الثاني والعشرين من يونيو، تلقت الإدارة تأكيداً من نظير جالوتشي، كانج سوك چو، بأن كوريا الشمالية ستجمد برنامجها النووي أثناء المحادثات، كما أكدت أن العقوبات والحوار أمران "غير متوافقين مطلقًا".(٥١) وأعلن الرئيس أنه سيعلق مسعى العقوبات في الأمم المتحدة أثناء المناقشات، مؤكداً أن التطورات ليست حلاً للمشكلة، بل هي "فرصة جديدة للعثور على حل".(٥٢) وفي الوقت نفسه واصل الاستعدادت العسكرية، وظل شاليكاشفيلي يراجع إرسال خمسة وعشرين ألف جندي آخرين إلى كوريا، متسائلاً عما إذا كان البنتاجون يمكنه الحفاظ على نشر ما يقدر عددهم بأربعمائة ألف جندي لازمين للاستعداد الكامل للحرب أم لا.

بلـوغ الموافقة

بعد ذلك، توفي "القائد العظيم" كيم إل سونج فجأة في الثامن من يوليو، في اليوم الذي بدأت فيها المحادثات بشأن الاتفاقية في جنيف. وبما أن كيم كان الرجل الوحيد المخوَّل باتخاذ القرارات الأساسية في كوريا الشمالية، فلم يعرف أحد ماذا كانت وفاته تعني بالنسبة للاتفاقية التي كان قد توصل إليها مع الولايات المتحدة للتو. ولم تتمكن

الاستخبارات الأمريكية قط من اختراق المجتمع المغلق. ولذلك كان لواضعي السياسات الأمريكيين فكرة بسيطة عما إذا كان ابنه كيم جونج إل سيواصل سياسته، بما أنه خلفه في السلطة، أم لا. ولم يكن لدى الولايات المتحدة في الواقع معلومات عن ابنه وتكاد لا تعرف شيئًا عن سبب موت الأب المفاجئ. وكانت الولايات المتحدة تعلم أن ابن كيم مسئول عن البرامج النووية، وأنه يعاني نوعًا ما من المشكلات الصحية. فقد كان فمه يتدلى ويعاني من زوغان البصر، مما دفع مراقبي كوريا إلى توقع أن الابن يعاني من مشكلة عصبية، ربما تكون الصرع. كما أُشيع أنه يعاني من السكر واضطراب في القلب(*).

ومع ذلك فقد واصل الزعيم الكوري الشمالي الجديد في النهاية ما توقف عنده أبوه. وأخيراً خُتِمت المفاوضات مع كوريا الشمالية في السابع عشر من أكتوبر من عام ١٩٩٤. وبعد أربعة أيام أعلن الرئيس عن توقيع الإطار المتفق عليه الأمريكي الكوري في مؤتمر صحفي في الغرفة الشرقية من البيت الأبيض المخصصة للمناسبات شديدة الأهمية. وقد قال: "هذا اتفاق جيد للولايات المتحدة. فسوف تجمد كوريا الشمالية برنامجها النووي ثم تفككه. ... وسيكون العالم بأسره أكثر أمانًا ونحن نحد من انتشار الأسلحة النووية." كما أشار كلينتون إلى أن كوريا الجنوبية واليابان ودولاً أخرى سوف تتحمل معظم تكلفة تزويد كوريا الشمالية بالوقود.[٥٣]

تضمن الإطار المتفق عليه ثلاث مراحل موزعة على عشر سنوات، ستمول فيها الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية ودول أخرى كوريا الشمالية وتساعدها –

(*) أعلن التلفزيون الرسمي في كوريا الشمالية يوم الاثنين التاسع عشر من ديسمبر عام ٢٠١١ عن وفاة كيم جونج إن عن ٦٩ عاما. وقال التلفزيون إن كيم جونج إل توفي يوم السابع عشر من ديسمبر "بسبب الإنهاك جراء عمله من أجل الوطن". وذكرت وسائل الاعلام الكورية الجنوبية إن كيم جونج أون النجل الأصغر للزعيم الراحل، نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية لحزب العمل الكوري تولي السلطة خلفا لأبيه. وقد توفي كيم جونج إل أثناء رحلة على متن قطاره الخاص في الساعة الثامنة والنصف صباح السبت بالتوقيت المحلي. وأكدت مصادر طبية في كوريا الشمالية بعد إجراء التشريح يوم الأحد أن سبب الوفاة هو نوبة قلبية شديدة. (المترجم)

وقود وغذاء ومفاعلان يعمـلان بالماء الخفيف – في مقابل الخطوات التي سوف تتخذها كوريا الشمـالية لتجـميد برنامـجـها النـووي في ظل نظـام تفـتـيش الوكالة الدوليـة للطاقـة الذرية الصـارم. ولن تتلقى كـوريا الشمـاليـة مكوُنات نووية مـهـمة حـتى تمـتـثل بالكامل لشـروط الوكـالة، وبالأخص التـفـتـيش. وكـان على اليـابان وكـوريا الجنوبيـة تحمل جل تكلفة المفـاعلات المستـهـدف استكمـالها في عـام ٢٠٠٣ وتتراوح بين ٤ و٥ مليـارات دولار. وسـوف تقدم الولايات المتحـدة وحلفاؤها كـذلك خـمـسمـائة ألف طن من المازوت سنوياً لكوريا الشمـاليـة لتـعـويض الطاقـة المقـابـلة لذلك التي تنتـجـهـا المفاعلات المجمدة.

تعهدت الولايات المتحدة كذلك بتوفير الضمانات الرسمية لكوريا الشمـالية ضـد الولايات المتـحدة بالأسلحـة النووية أو اسـتـعـمـالها لهـا. وتعـهـدت الولايات المتـحدة وكوريا الشمـالية كذلك بـ "التـحـرك في اتجاه التطبـيع الكامل للعلاقات السـيـاسـيـة والاقتـصـادية. وبينمـا بات الكثـيرون منذ ذلك الحين يصدقـون أن الاتفـاق يقـتـضي من كوريا الشمـالية إرسال قضبان الوقود المستنفد إلى خارج البلاد، فقد تُركت القضـيـة لمناقشات لاحقة.[٥٤]

لم يهدر الجـمـهـوريون الوقت في انتقـاد الاتفـاق. فـقـد قـال پول وولفـويتـز، الذي سيصبح المسئول رقم اثنين في البنتاجون في عهد الرئيس بوش الثاني: "يبدو لي أننا في وضع ندفع فيه أكثر وأكثر مقابل ما هو أقل وأقل."[٥٥] واحتوى "عقد مع أمريكا" للجمـهـوري پاري منبـراً استـخدمـه للسيطرة على مجلس النواب – مما يمنـح الحزب الجمهوري السيطرة على كلٍّ من مجلسي الكونجرس لأول مرة منذ أربعين عامًا ـ نقداً حاداً لصفقة الإطار المتفق عليه. وزعم جمـهوريون كثيرون، مثل عضو مجلس الشيوخ عن مين ويليام كوين الذي اختاره كلينتون وزيراً للدفاع في عهده في عام ١٩٩٧، أن اتفـاق الإطار المتفق عليه لديه "قليل من الأمل في معـالجة التـهـديد الكوري الشمـالي بنجاح."[٥٦] وأعلن سناتور آخر من ألاسكا، وهو فرانك مركوفسكي، أنه لم يفعل شيئًا

أكثر من إطالة "عمر النظام الكورى الشمالى بتوفير كميات هائلة من النفط المجانى وتكنولوجيا المفاعلات النووية".[٥٧]

قال مدير وكالة الاستخبارات المركزية فى إدارة كلينتون معلقًا لزملائه إنه بينما يجرى التفاوض على الاتفاق إن "هذه سياسة يكتنفها الخطر بسبب الريبة. وأظن أنه ينبغى علينا مواجهة حقيقة أنهم لن يتوقفوا عن معالجة المواد النووية"، وقال إنه ينبغى على الإدارة دعم العقوبات. وكان لوولزى وكلينتون باستمرار علاقة صعبة، ليس لأن كلينتون لم يكن مهتماً بقضايا الاستخبارات، كما حسب اتهام وولزى. بل لأن كلينتون بات لا يثق فى موضوعية المسئول الذكى لكنه متشبث برأيه إلى حد كبير. كما شعر أن وولزى لا يدرك تعقد التحديات التى يواجهها كلينتون بشكل تام. وعندما اصطدمت الطائرة الصغيرة من طراز سيسانا بالبيت الأبيض فى عام ١٩٩٤، تناقل الناس فى واشنطن نكاتًا تقول إن الطيار هو وولزى الذى كان يحاول الدخول لرؤية الرئيس. وقد استقال فى عام ١٩٩٥ وأيد المرشح الجمهورى فى سباق الانتخابات الرئاسية بوب دول فى عام ١٩٩٦.

ما يدعو الرئيس السابق بوش للفخر أنه لم ينتقد الصفقة، على الرغم من أنه قال فى السر لجالوتشي: "يشبه الأمر كأننا ندفع لهم كى يفعلوا ما كان ينبغى عليهم فعله بأية حال من الأحوال." وأضاف أن القضية يمكن أن تكون قضية "أشبه بڤاندنبرج"، حيث سيكون دعم الحزبين مناسبًا، فى إشارة إلى عضو مجلس الشيوخ السابق عن ميشيجان أرثر هندريك ڤاندنبرج الذى قال إن السياسة ينبغى أن تقف عند حافة المياه. لكن بوش كان يشك أن الكوريين الشماليين سوف يرجعون فى كلامهم، حيث أعرب عن عدم ثقته بهم: "أنا لا أثق بهم فعلاً. لا أظن أن الرجل العجوز أضحى لطيفًا فى النهاية. وينبغى أن يبقى ابنه خارج الصورة."[٥٨]

فى أعقاب الإطار المتفق عليه، تحقق تقدم بشأن مجموعة من القضايا التى تهم الولايات المتحدة. وبدأ الرئيس كلينتون والرئيس الكورى الجنوبى كيم يانج سام محادثات السلام الكورية رباعية الأطراف، بين الكوريتين والصين والولايات المتحدة فى أبريل من عام ١٩٩٦ للحد من التوترات على شبه الجزيرة. وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٠، أرسل كلينتون وزيرة خارجيته مادلين أولبرايت إلى كوريا الشمالية؛ وهى لا تزال المسئول الأمريكى الأرفع مستوى الذى زار البلد شديد التحفظ والكتمان. وأثناء زيارتها لبيونج يانج، التقت أولبرايت بكيم جونج إل لمدة ست ساعات. وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٠ التقى كلينتون مع المبعوث الكورى الشمالى الخاص بالمكتب البيضاوى، حيث وقع البلدان بعد ذلك بيانًا مشتركًا يعلن أن كلاً منهما ليست لديه نوايا عدائية تجاه الآخر.[٥٩] وفكر كلينتون جديًا فى زيارة كوريا الشمالية، لكنه قرر فى النهاية أن لا يفعل هذا، داعيًا بدلاً من ذلك كيم جونج إلى البيت الأبيض. ورفض كيم الدعوة بأدب.

تحقق تقدم هائل من خلال تلك المقابلات بشأن وقف برنامج صواريخ كوريا الشمالية. وفى سبتمبر من عام ١٩٩٩، تعهدت كوريا الشمالية بالامتناع عن اختبار الصواريخ طويلة المدى. وقد أكدت احترامها لهذا التعليق فى يونيو من عام ٢٠٠٠. وردًا على ذلك خفف كلينتون العقوبات ضد كوريا الشمالية التى كانت قائمة منذ عام ١٩٤٨. واستجابت التجارة، وكذلك التعاملات الشخصية والمالية التجارية والاستثمارات وشحن البضائع والرحلات الجوية التجارية. ومع ذلك ظلت التجارة فى السلع العسكرية والتكنولوجيا الحساسة محظورة.[٦٠] وتحقق كذلك تقدم بشأن استعادة رفات الجنود المفقودين من الحرب الكورية. وعقد رئيسا الكوريتين الشمالية والجنوبية أول قمة لهما فى يونيو من عام ٢٠٠٠ فى بيونج يانج.

فى النهاية، نجحت صفقة الإطار المتفق عليه فى منع كوريا الشمالية من استخدام ما لديها من بلوتونيوم لصنع قنابل نووية بكميات كبيرة، وكان ذلك إنجازًا

مهمًا. لكن كانت هناك مشكلات في تنفيذ الاتفاق ويقول لي سيجال، وهو مراقب لكوريا منذ فترة طويلة، إن الولايات المتحدة "لم تفِ بالكامل بأي من التزاماتها طبقًا للاتفاق في فترة ١٩٩٤-١٩٩٧ الحرجة."(٦١) وكما وصف دان يونمان الأمر. فقد "ظنت كوريا الشمالية أنها تشتري نوعًا مختلفًا من العلاقة. ومع أنها كانت تبحث باستمرار عن طرق للخروج، فهي عندما لم تكن تجد تلك العلاقة كانت جهودها تأخذ معنى جديدًا."(٦٢) وكانت كوريا الجنوبية واليابان بطيئتين كذلك في الإسهام بالمال من أجل المفاعلين الجديدين ' وفي عام ١٩٩٧ حذرت كوريا الشمالية المسئولين الأمريكيين مرارًا من أنه إذا لم تتمسك واشنطن بالاتفاق فلن تكون هي ملزمة. وفي عام ١٩٩٨ بدأت كوريا الشمالية الحصول على وسائل لتخصيب اليورانيوم من باكستان.

وبينما لا يبرر تنفيذ الولايات المتحدة والحلفاء أعمال كوريا الشمالية بحال من الأحوال، فهو يلقي بعض الضوء على منطق النظام المتحفظ والكتوم. وبحلول عام ٢٠٠٢، كان مفاعلا الماء الخفيف الموعودان لم يسلَّما بعد لكوريا الشمالية، على الرغم من أنه أعدت العدة استعدادًا لبنائهما. وخلقت الصعوبات في تمويل المفاعلات والتحدي اللوجيستي الكبير في بناء تلك المنشآت المعقدة في تلك الدولة المتخلفة عقبات كبيرة. وبحلول مايو من عام ٢٠٠٣، جرى تغيير التاريخ المستهدف للمفاعلين وهو ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ للمفاعل الأول و٢٠٠٩ للمفاعل الثاني.(٦٣) وبينما أوفى المجتمع الدولي بتعهده بتسليم خمسمائة ألف طن من المازوت لكوريا الشمالية سنويًا، فقد كانت الشحنات متأخرة عن موعدها بشكل مزمن.(٦٤)

من جانبها، امتثلت كوريا الجنوبية للاتفاقية في بعض المجالات وانتهكتها في مجالات أخرى. فقد أبقت على تجميد برنامج البلوتونيوم الخاص بها، وأوقفت بناء مفاعلات جديدة، وسمحت لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول بعض المنشآت، بما في ذلك معمل إنتاج النظائر والبلوتونيوم المخزَّن. كما أنها لم تنفذ الإعلان عن تخلصها من الأسلحة النووية ولم تحسِّن علاقاتها مع كوريا الجنوبية، على الرغم من

زيارة رئيس كوريا الجنوبية كي داى جونج لبيونج يانج.[٦٥] وبالإضافة إلى ذلك لم يتم بلوغ المرحلة الثانية، التي يُلزم فيها الكوريون الشماليون بالتخلص من قضبان الوقود بطريقة آمنة لا تشمل إعادة المعالجة فى كوريا الشمالية. والأمر الأكثر أهمية هو أنها بدأت على نحو واضح برنامجها الخاص باليورانيوم عالى التخصيب فى أواخر عام ١٩٩٧ أو ١٩٩٨، وهو البرنامج الذى يُعتقد أن الكوريين الشماليين سرعوه فى أواخر عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢. وفى أواخر عام ٢٠٠٢ صرح وزير الخارجية باول بأنه يعتقد أن لديهم أسلحة نووية منذ سنوات.[٦٦] وربما كانت كوريا الشمالية قادرة على إنتاج ما يكفى لصنع قنبلة أو أكثر من اليورانيوم عالى التخصيب بحلول منتصف العقد، بالإضافة إلى برنامجها القائم على البلوتونيوم الجارى تنفيذه بالفعل، مع احتمال وجود من ستة إلى ثمانية أسلحة نووية بحلول عام ٢٠٠٤.

ردًا على خبر برنامج اليورانيوم عالى التخصيب، علقت الولايات المتحدة واليابان وكوريا الشمالية إرسال المزيد من شحنات المازوت فى ديسمبر من عام ٢٠٠٢، وسوف تتوقف شحنات الوقود فى المستقبل على ما تقوم بها كوريا الشمالية من "أعمال ملموسة وموثوق بها لتفكيك برنامجها الخاص باليورانيوم عالى التخصيب بشكل كامل" وكذلك إلغاؤها الفورى لـ"برنامج الأسلحة النووية على نحو مرني وقابل للتحقق من صحته". وسوف تعتمد العلاقة مع تلك البلدان فى المستقبل على "الإلغاء التام والدائم لبرنامج أسلحتها النووية".[٦٧]

بينما تفصل الولايات المتحدة باستمرار بين قضية مساعداتها الغذائية والقضية النووية، فقد خفضت إدارة بوش المساعدات الغذائية بشكل كبير، على الرغم من الحاجة المستمرة فى كوريا الشمالية - فعلى وجه التقريب ٤١ بالمائة من الأطفال تحت سن السابعة كوريا الشمالية يعانون من سوء التغذية الشديد. وأشار برنامج الغذاء العالمى إلى أن تقييد المساعدات الغذائية الذى تسببت فيه التوترات بين كوريا الشمالية وأكبر ثلاث دول مانحة لها (الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية) أدى إلى انخفاض المساعدات الغذائية المقدمة لهذه الدولة بنسبة ٥٠ بالمائة

تقريبًا. وفيما بين سبتمبر وديسمبر من عام ٢٠٠٢، اضطر برنامج الغذاء الدولى إلى إسقاط حوالى ٣ ملايين من بين ٦,٤ مليون مستفيد كورى شمالى من برامج غذائه.[٦٨]

فى العاشر من يناير عام ٢٠٠٣، أعلنت كوريا الشمالى أنها ستنسحب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ويكرر التاريخ نفسه. لكن الرد الأمريكى هذه المرة كان مختلفًا، إذ كان ما يحركه إلى حد كبير هو خرافة المهيمنين وليس الواقع.

لن نلعب

عندما واجهت إدارة بوش أزمة مطابقة تقريبًا للوضع فى عام ١٩٩٤، عقدت العزم على عدم التفاوض مع كوريا الشمالية أو تقديم أية حوافز. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض آرى فلايشر فى الثالث عشر من يناير عام ٢٠٠٣: "ترغب كوريا الشمالية فى جر العالم إلى اللعب بطريقتها، لكننا لن نلعب. فالأمر يعود إلى كوريا الشمالية فيما يتعلق بعودتها إلى الوفاء الدولى بالتزاماتها."[٦٩] وطوال العام ونصف العام التالين كافحت الإدارة لتجنب التفاوض مع كوريا الشمالية، حيث كانت تتوقع على نحو ساذج أن تتراجع كوريا الشمالية عن رأيها فى مواجهة لغة واشنطن المتشددة.

ومع ذلك فإنه بدلاً من التراجع، صعَّدت كوريا الشمالية من تهديداتها. ففى منتصف أبريل أبلغ المسئولون الكوريون الشماليون نظراءهم الأمريكيين أن بلدهم يمتلك بالفعل قنبلتين نوويتين، وأعاد معالجة الوقود المستنفد الذي سبق تخزينه، وألمحوا إلى أنه يمكن أن يختبر سلاحًا نوويًا ليثبت قدراته. ولوقف هذا المسار، طالبت كوريا الشمالية أن تقدم الولايات المتحدة أربعة أنواع من الفوائد شبيهة بتلك التى طلبتها وأدت إلى اتفاق الإطار المتفق عليه فى عام ١٩٩٤، وهى الضمانات الأمنية، والتعهد

بعدم السعى لتغيير النظام الحاكم، والمساعدات الاقتصادية، ومساعدات الطاقة.[٧٠] وعندما لم تتلق كوريا الشمالية أى رد من الإدارة، صعدت تهديدها، مدعية فى أغسطس من عام ٢٠٠٣ أنها قادرة ومستعدة لإجراء اختبار نووى لإثبات قدرتها.[٧١] وفي يوليو من عام ٢٠٠٣ هددت كذلك بجعل وارداتها من البلوتونيوم متاحة لمن يتقدم بأعلى سعر.[٧٢]

لم يكن التهديد الموجَّه للولايات المتحدة خطابيًا فحسب. ففى فبراير من عام ٢٠٠٣، شهد مدير وكالة الاستخبارات المركزية چورچ تينت فى الكونجرس بأن كوريا الشمالية لديها صواريخ يمكن أن تضرب الساحل الغربى للولايات المتحدة برأس نووى.[٧٣] وفى يوليو قدرت مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى أنه بحلول عام ٢٠١٠ يمكن لكوريا الشمالية التى لا يقيدها شيء إنتاج ما يكفى من المواد الصالحة للأسلحة لصنع ما يصل عدده إلى ٢٣٥ سلاحًا يقوم على البلوتونيوم وحوالى ١٨ سلاحًا من أسلحة اليورانيوم عالى التخصيب.[٧٤] ومن خلال تشغيل كوريا الشمالية المستمر لمفاعلها بقوة ٥ ميجاوات، كان يمكنها إضافة قنبلة نووية أخرى إلى مخزونها كل عام. وإذا استطاعت بيونج يانج استكمال بناء مفاعليها المتوسط (٥٠ ميجاوات) والكبير (٢٠٠ ميجاوات)، فسوف تتمكن فى نهاية الأمر من إنتاج ما يكفى من البلوتونيوم لإضافة ٥٥ سلاحًا نوويًا إلى ترسانتها سنويًا. ولا يعرف أحد المدى والقدرة الكاملين لبرنامج يورانيوم كوريا الشمالية.[٧٥]

مع تصاعد الأزمة خلال ربيع وصيف عام ٢٠٠٣، أرسل مسئولو إدارة بوش إشارات محيرة بشأن ما إذا كانوا سيتفاوضون مع كوريا الشمالية أم لا. وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض فى الثامن من يناير أن الإدارة سوف تتحدث لكنها "لا تعتزم الدخول في مفاوضات أو تعرض أية حوافز."[٧٦] إلا أنه فى الثالث عشر من يناير، وهو اليوم نفسه الذى صرح فيه المتحدث الرسمى بأن الولايات المتحدة "لن تلعب"، عرض بوش بالفعل أن يتفاوض، قائلاً إنه سوف يبحث استئناف

"المبادرة الشجاعة" التي بدأها كولين باول، إذا وافقت كوريا الشمالية على وقف برنامجها النووي.(٧٧)

بينما كان مساعد الوزير جيمس كيلي في سول في شهر يناير هذا، تحدث بالتفصيل عن الحوافز الاقتصادية التي ستبحثها الإدارة إذا أوقفت كوريا الشمالية برامجها النووية. وقال كيلي موضحًا: "نحن بطبيعة الحال على استعداد للحديث. وما إن نتجاوز الأسلحة النووية فمن المحتمل أن تكون هناك فرص متاحة للولايات المتحدة وللمستثمرين الخاصين ولبلدان أخرى كي تساعد كوريا الشمالية في مجال الطاقة."(٧٨) وقيل كذلك إن كيلي أبلغ نظراءه الكوريين الجنوبيين أنه ليس هناك تفكير حاليًا في عقوبات ضد كوريا الشمالية أو هجوم عسكري.(٧٩)

واجهت الإدارة ضغطًا سياسيًا قويًا كي لا تتفاوض. فقد عارض الكثيرون من الجمهوريين البارزين أية مفاوضات أو حوافز. وعلَّق السناتور جون ماكين في يناير من عام ٢٠٠٣ قائلاً: "بعد الرد أولاً بشكل مناسب على انتهاكات كوريا الشمالية للاتفاقية ورفض حتى مناقشة كوريا الشمالية مطالبها التي تتسم بالابتزاز، يبدو الآن أن الإدارة تبنت أسلوب وجوهر دبلوماسية كلينتون، بل وتجاوزتهما."(٨٠) كما سعى البعض في إدارة بوش كذلك إلى منع أية مفاوضات، بمن في ذلك وكيل الوزارة جون بولتون الذي وبَّخ كيم إل سونج علنًا باعتباره "دكتاتورًا طاغية".(٨١) ومع ذلك لم يكن لدى الإدارة خيارات معقولة أخرى. ولم تكن الضربة العسكرية ضد المنشأة خيارًا مجديًا، حيث إن هذا الإجراء لن يقضي على برنامج كوريا الشمالية المتناثر والمخفي بشكل جيد.

أليست هذه أزمة؟

مع تصاعد الأزمة الكورية، سعت الإدارة إلى تجنب الاهتمام بالقضية، حيث فضلت بدلاً من ذلك التركيز على جهدها الخاص بالحرب على الإرهاب وعلى بناء حجة

للحرب ضد العراق. وبينما لا يزال مبدأ الدفاع الأمريكي هو أن يكون مستوى القوة الأمريكية كافٍ لخوض حربين في وقت واحد، فقد بذل كبار مسئولي إدارة بوش جهداً متسقًا لتهدئة الأزمة الكورية، بل أنكر أنها أزمة بحال من الأحوال. وفي العشرين من يناير عام ٢٠٠٣، وصف وزير الدفاع رامسفلد الوضع على شبه الجزيرة الكورية بأنه "مستقر نوعًا ما"، لكن الغريب أنه قال عنه كذلك إنه "متأرجح وعلى شفا الانهيار".(٨٢) وفي فبراير من عام ٢٠٠٣، عندما طردت كوريا الشمالية المفتشين، واستأنفت إنتاج طاقتها النووية، وهددت بالحرب، صرح وزير الخارجية باول بأن كوريا الشمالية ليست "وضعًا مأزومًا".(٨٣)

بينما سمح العراق من جديد بدخول المفتشين الدوليين وصرح مرارًا بأنه لا يمتلك أسلحة نووية، انتهجت كوريا الشمالية منهجًا معاكسًا، وكانت الإدارة مضطرة لأن تشرح للشعب الأمريكي السبب في أن العراق يمثل أزمة بينما كوريا الشمالية لا تمثل أية أزمة. وحاولت رايس تمييز العراق مشيرةً إلى تاريخ العراق البالغ اثنى عشر عامًا من تحدى المجتمع الدولى وسبعة عشر قرارًا للأمم المتحدة. وأوضح رايس أن امتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل واستخدامه لها "يمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة والعالم"، وهو ما جعل مواجهة نظامه "ضروريًا".(٨٤)

فى خطاب حالة الاتحاد الذى ألقاه بوش فى الثامن والعشرين من يناير، بعد عام من إشارته إلى "محور الشر"، ذكر كوريا الشمالية صراحةً، قائلاً: "أعمل مع بلدان المنطقة ... للعثور على حل سلمي، وأبين لحكومة كوريا الشمالية أن الأسلحة النووية لن تجلب سوى العزلة والركود الاقتصادى والضائقة المستمرة." وفى المقابل، فيما يتعلق بالعراق، أعلن بوش أن صدام حسين "سعى للحصول على الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، حتى حين كان المفتشون فى بلده. ... وإذا لم ينزع صدام حسين سلاحه بالكامل، من أجل سلامة شعبنا ومن أجل سلام العالم، فسوف نوقد تحالفًا لنزع سلاحه."(٨٥)

لم تنجح الإدارة فى محاولتها موازنة المعارضة السياسية للمحادثات داخل حزبها والحكومة والضرورة المتزايدة الواضحة لمشاركة الكوريين الشماليين. وكانت النتيجة مقاربة غير متماسكة للموافقة على اللقاء، غير أن هناك رفضًا للتفاوض على الجوهر. فعلى سبيل المثال، فى أوائل عام ٢٠٠٣ عرضت الإدارة مقابلة المسئولين الكوريين الشماليين للتحدث عن العودة إلى الامتثال بالتزاماتهم الدولية، غير أنها أكدت أن المفاوضات سوف تبدأ بمجرد تفكيك كوريا الشمالية لبرامجها النووية. وأكد الرئيس بوش المقاربة فى مايو من عام ٢٠٠٣، حيث صرح بأنه قبل أن تبحث الولايات المتحدة أية خطوات، لا بد أن تحقق كوريا الشمالية التفكيك "التام الذى لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه" لأسلحتها النووية.

أطلقت السياسة غير المتماسكة نكاتًا ساخرة حتمية. وشبَّه أحد الصحفيين سعى الإدارة للتمييز بين المحادثات والمفاوضات بأنه "فى المقام الأول الفرق بين المداعبة والجنس".[٨٦] وبينما كانت الإدارة تكافح لوضع سياسة قابلة للتطبيق لا تشبه تلك الخاصة بسلفه، قال النقاد السياسيون مازحين إنه اتضح أن سياسات كلينتون هى الساق الرابعة لـ"محور الشر".

الولايات المتحدة هى العقبة الرئيسية

على الرغم من رفض بوش المفاوضات المباشرة، فقد حث الصين على تولى القيادة فى المفاوضات متعددة الأطراف. لكن حض الصين جعل الإدارة تواجه مشكلة كبيرة، وهى أنه لا الصين ولا سائر الزعماء الآسيويين يؤيدون مقاربة الإدارة التى تقوم على المواجهة. وكانت الصين وكوريا الجنوبية واليابان وروسيا تحض جميعها على المفاوضات حين تصاعدت الأزمة خلال ربيع وصيف عام ٢٠٠٣.

نجحت الولايات المتحدة فى تأمين سلسلة من المحادثات الإقليمية تشمل الصين وروسيا وكوريا الجنوبية واليابان، حيث استضافتهما بيجين فى البداية فى الفترة فى

الفترة من السابع والعشرين إلى التاسع والعشرين من أغسطس عام ٢٠٠٣. وفي ذلك الاجتماع صاغت المجموعة رسالة موحدة كي تدع كوريا الشمالية تعرف أنه ليس لها خيار سوى التخلي عن البرنامج النووي، وبينما كانت إدارة بوش محقة في حضها على المزيد من القيادة من البلدان الآسيوية، وخاصةً الصين، فإنه في غياب السياسة الأمريكية الواقعية لم تحرز المحادثات أي تقدم. وبالإضافة إلى ذلك، لن تعقد كوريا الشمالية أية صفقة حتى تعرف ما هو موقف الولايات المتحدة. وأصرت الولايات المتحدة على عدم مناقشتها لأية فوائد اقتصادية أو سياسية حتى تفكك كوريا الشمالية من جانب واحد برنامجها النووي. ومن جانبها، طالبت كوريا الشمالية الولايات المتحدة بالموافقة أولاً على معاهدة عدم اعتداء وهددت بتجربة سلاح نووي. وبينما أكدت اليابان على الحاجة إلى التفكيك الفوري للأسلحة النووية، فقد حاولت تمهيد الطريق للمفاوضات بإصرارها على أنه "ليس هناك أي بلد لديه سياسة معادية لكوريا الشمالية، بما في ذلك الولايات المتحدة."(٨٧)

أشارت اليابان وكوريا الجنوبية كذلك إلى استعدادهما لمساعدة كوريا الشمالية في الحصول على سبيل بديل للوقود بمجرد تفكيك برنامجها النووي. وأكدت الصين وروسيا على ضرورة التعاون الاقتصادي مع كوريا الشمالية. ومع أن كيم داي چونج ترك منصبه في فبراير من عام ٢٠٠٣،(٨٨) فقد واصل خلفه روه مو هيون إلى حد كبير سياسة المشاركة، إذ حث على الاعتدال والحوار بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، في حين عارض أي مسعى لفرض عقوبات ضد كوريا الشمالية. وعززت الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٤ معسكر السلام في كوريا الجنوبية أكثر وأكثر.

في بيان صريح على نحو غير معتاد بالنسبة للمسئولين الصينيين المتحفظين في العادة، أعلن نائب وزير خارجية الصين وانج يي في أغسطس من عام ٢٠٠٣ أن الولايات المتحدة هي "العقبة الرئيسية" في سبيل تسوية القضية النووية سلمياً، واشتكى المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية كونج قوان من أن الولايات المتحدة تهدد كوريا الشمالية وأشار إلى "السياسة السلبية" لواشنطن تجاه كوريا

الشمالية.[٨٩] وحذرت كوريا الجنوبية ومسئولو الخارجية الأمريكية البيت الأبيض من أن المحادثات قد تتوقف إذا لم تستطع وصف الرؤية الخاصة بكيفية تحسين العلاقات في المستقبل.[٩٠]

تشارلز بريتشارد هو المبعوث الخاص السابق للمحادثات مع كوريا الشمالية الذى عالج القضايا الكورية للبيت الأبيض ووزارة الخارجية فى الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٣، وكان كولونيل بالجيش حتى عام ٢٠٠٠، وقد وصف السياسة قائلاً: "ما إن أدركت الطريقة التى يعمل بها فريق بوش، حتى كان الأمر مذهلاً. فقد كانوا يعطون انطباعًا بأنهم متعصبون دينيون. ولم تكن هناك عملية تتم فيما بين الوكالات، ولم يكن هناك أى جهد للتوصل إلى حل وسط لوضع سياسة قابلة للتطبيق. وفى أى وقت كان يتحقق فيه تقدم تجاه المحادثات كان الرئيس وكبار مستشاريه يسعون لقتله. لقد كان الأمر مخيفًا."[٩١]

التوصل إلى موافقة (من جديد)

بحلول خريف عام ٢٠٠٣، بدأت إدارة بوش مواجهة الواقع القاسى وهو أنها ستضطر للتفاوض مع كوريا الشمالية لإنهاء الأزمة وتخفيف حدة موقفها غير المستدام بشأن عدم إجراء مفاوضات حتى يتخلى الكوريون الشماليون عن حملتهم النووية. وبما أنه لم تكن لديها خيارات عسكرية واقعية، فقد احتلت الدبلوماسية موضع الصدارة مرة أخرى، على الرغم من أن الإدارة لم تقدم ما يشبه السياسة حتى يونيو من عام ٢٠٠٤.

على الرغم من أنه كانت هناك تقارير غير مكتملة تشير إلى أن بوش أجاز لمفاوضيه قول إن الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ مجموعة من الخطوات لمساعدة كوريا الشمالية، فقد تراجعت الإدارة شيئًا فشيئًا عن سياستها الخاصة بالإصرار على تخلى الكوريين الشماليين عن أسلحتهم قبل اتخاذ الولايات المتحدة لأية خطوات

بحال من الأحوال. وبدأت الإدارة الحديث عن الفوائد التي ستتحقق لكوريا الشمالية، بينما تؤكد على أن المساعدة ستأتي فقط بعد سماح كوريا الشمالية بـ"تفتيش التحدي" غير المخطط للمواقع النووية المشتبه بها ونقل المواد والمعدات التي تدخل في صنع الأسلحة إلى خارج البلاد.[٩٢]

كان التغير الرئيسي في الاستراتيجية بدافع من وزير الخارجية كولين پاول ونائبه ريتشارد أرميتاج بينما كانا في مزرعة الرئيس في تكساس في أغسطس من عام ٢٠٠٣. وكان أرميتاج قد رأس دراسة جامعة الدفاع القومي في عام ١٩٩٩ التي أقرت مقاربة "الأكثر مقابل الأكثر".[٩٣] وقام هو وپاول بمزيد من تطوير المقاربة دون إشراك رامسفلد والعاملين معه في البنتاجون. وعلّق مسئول آخر رفيع المستوى بقوله: "الجميع واقعيون بما يكفي لمعرفة أنه لا يمكن أن يكون هناك تفاوض حين يفعل طرف كل شيء قبل أن لا يفعل الطرف الآخر شيئًا."[٩٤]

ليست المعالجة الأيديولوجية غير المناسبة للأزمة مع كوريا الشمالية بلا ثمن تدفعه المصالح الأمريكية. وكما أشارت دورية محترمة، فإن هناك "قلقًا متزايدًا بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة شريكًا قادرًا على أداء الأدوار المتعددة التي تتطلبها العلاقات الدولية في شمال شرق آسيا أم لا." ومضت الصحيفة قائلةً إن إجراءات بوش بدأت بالفعل تغيير أنماط التحالف في آسيا. فـ"الصين وروسيا قريبتان من بعضهما تقريبًا بالقدر الذي كانتا عليه من قبل ... ومازالت كوريا الجنوبية تتغير سياسيًا في اتجاه تحالف مصالح مع كل من روسيا والصين."[٩٥] وتتزايد النزعة المعادية لأمريكا في كوريا الجنوبية، حيث أجاب ٥٨ بالمائة في استطلاع أُجري في مايو من عام ٢٠٠٣ بأنهم أُحبطوا لأن القوات المسلحة العراقية لم تعطَ فرصة أكبر لمحاربة القوات الأمريكية وقوات التحالف. وقال ثلاثة من بين كل عشرة إنهم يفكرون في مقاطعة المنتجات الأمريكية احتجاجًا على السياسة الخارجية الأمريكية.[٩٦] وأطلق الكشف في أغسطس من عام ٢٠٠٤ عن أن كوريا الشمالية أجرت تجارب سرية على تخصيب اليورانيوم في عام ٢٠٠٠ وكذلك في عام ١٩٨٢، على الرغم من وقفها

النشاط، شرارة تهديدات سباق أسلحة نووية في كوريا الشمالية. وبينما ركزت الإدارة على العراق، الذي لم يكن لديه أسلحة دمار شامل، كان الأرجح أن تعالج كوريا الشمالية البلوتونيوم لصنع قنابل عديدة أخرى، ويُعتقد الآن أن لديها ما بين ست وثمان قنابل.

كان يجرى بحث صفقة ما لبعض الوقت. وقد كشف عنها دبلوماسي كورى شمالى رفيع المستوى في اجتماع حضرته في مايو من عام ٢٠٠٢، وكذلك على الموقع الإلكتروني الخاص بوكالة الأنباء الكورية الشمالية. ذلك أن كوريا الشمال ترغب فى ضمانات لعدم تدخل الولايات المتحدة فى شئونها الداخلية أو سعيها لتغيير النظام، وسوف تقدم ضمانات بعدم الاعتداء، ولن تعوق تطورها الاقتصادي، على سبيل المثال، من خلال منعها من الوصول إلى المؤسسات المالية الدولية. وإذا قدمت واشنطن هذه الضمانات، فإن كوريا الشمالية مستعدة للتخلى عن برامج أسلحتها النووية، وتقييد برامجها الخاصة بالأسلحة التقليدية والصواريخ، والموافقة على المزيد من نظام تفتيش أكثر جرأة، بما في ذلك وجود مفتشين من الولايات المتحدة.[٩٧] ومن المرجح أن شكلاً ما من المساعدات الاقتصادية تدفعها كوريا الجنوبية والصين ستكون كذلك جزءاً من الصفقة.

على الرغم من صعوبات التفاوض مع كوريا الشمالية، ظلت البدائل أقل جاذبية. وكما اكتشف كلينتون فى عام ١٩٩٤، فسوف يضطر فى نهاية الأمر إلى قبول الواقع القاسي وهو أن أفضل طريقة لاحتواء طموحات كوريا الشمالية النووية هى العمل معها لمعالجة مخاوف قادتها البارانوية، مع التغاضى عن أنشطتها النووية والخاصة بانتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن الكلام القاسى الخاص بالإجراء الاستباقى والعقوبات والانهيار المحتمل للنظام قد أفلح مع مؤيدى الإدارة المتشددين، فلم يكن أى من تلك الخيارات أكثر واقعية فى عام ٢٠٠٤ مما كان عليه في عام ١٩٩٤. وبشكل خاص عقب الصعوبات التى فى العراق، أدركت الإدارة أن المفاوضات أكثر تفضيلاً من الحرب.

وفي النهاية لم يكن أمام الإدارة من خيار سوى التفاوض على الصفقة الجديدة مع كوريا الشمالية. ودعت خطة بوش التي عُرضت في يونيو من عام ٢٠٠٤ على مسعى من مرحلتين. في المرحلة الأولى تكشف كوريا الشمالية النقاب بالكامل عن أنشطتها النووية، وتستسلم للتفتيش، وتتعهد ببدء التخلص من البرامج النووية بعد فترة ثلاثة أشهر. وفي المقابل، سوف تتلقى كوريا الشمالية شحنات من المازوت وتُرفع عنها بعض العقوبات. وبالإضافة إلى ذلك سوف تقدم الولايات المتحدة ضمانًا أمنيًا مشروطًا. وإذا امتثلت كوريا الشمالية خلال مرحلة الثلاثة أشهر، فمن الممكن أن تكون هناك مرحلة أعرض تشمل رفع بعض العقوبات وتحسين العلاقات الدبلوماسية والرفع من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، وزيادة المساعدات الاقتصادية.[٩٨] إلا أن الإدارة تراجعت من جديد عن المفاوضات ولم تشارك الكوريين الشماليين. ولم يُتخذ أي إجراء بشأن الخطة، حيث دخل بوش في حملة الانتخابات الرئاسية في الخريف. واستمر برنامج كوريا الشمالية النووية دون قيد.

تحطمت خرافة المهيمنين في العراق وها هي تتحطم في كوريا الشمالية. وكما أوضحت الحالتان، يمكن لأمريكا أن تحمي مصالحها من خلال غرس سياساتها وإجراءاتها في مبادئ المجتمع الدولي وقواعده وقدراته فحسب. ولا بد لأمريكا باعتبارها قوة عظمى أن تقود، لكن يجب عليها كذلك أن تشارك في عبء تلك القيادة. وينطبق هذا المبدأ بشكل خاص على التحديات الكثيرة التي واجهتها في إفريقيا.

الهوامش

(1) French, Howard W., "The World: Korean Word Games: Carefully Chosen Invective," New York Times, January 19, 2003, sec. 4, 3.

(2) O'Hanlon, Michael, and Mike Mochizuki, Crisis on the North Korean Peninsula. How to Deal with a Nuclear North Korea, a Brookings Institute Book (New York: McGraw-Hill, 2003), 63.

يقول المؤلفان: "مليون جندي، و٢٠ ألف مركبة ... وأكثر من مليون لغم أرضي، وعدد وفير من الأسلحة الكيماوية والمواقع الدفاعية المحصنة عُثر عليها فيما بين بيونج يانج وسول." والمسافة بين المدينتين حوالى ١٠٠ أميال."

(3) Carter, Ashton B., and William J. Perry, Washington Post, October 20, 2002, Bl.

قدَّر آخرون أن الكوريين الشماليين لديهم القدرة على إنتاج عشرات الأسلحة النووية سنويًا، وهو ما يعنى أنها يمكن أن تكون قد أنتجت ما بين ١٥٠ و٢٠٠ سلاحًا نوويًا ما لم تكن جمدت برنامج البلوتونيوم الخاص بها منذ عام ١٩٩٠. انظر:

Philip C. Sanders, "Confronting Ambiguity: How to Handle North Korea's Nuclear Programs, March 2003, http://www.arsonctrol.org/act/ 2003_03/Saunders_mar03; and Robert L. Gallucci, Congressional testimony, "The US-DPRK Agreed Framework." House of Representatives, International Relations Committee, February 23, 1995.

(4) Rice, Condoleezza, "Promoting the National Interest." Foreign Affairs (January/February, 2000): 45.

(5) Excerpts: Powell March 6 Remarks on S. Korea, N. Korea, China. Washington File, Office of International Information Programs, U.S. Department of State, March 7, 2001, http://usembassy-australia.state .gov/hyper/200 1/0307/epL309 .htm (accessed October 12, 2003).

(6) CNN Live Special Event, 09:45, transcript no. 01051401V54, May 14, 2001.

(٧) كانت كلمات بوش على وجه الدقة هي كنت صريحاً في وصف دعمي لرؤية [كيم]، وكذلك شكي بشأن ما إذا كان يمكننا أم لا التحقق من اتفاقية في بلد لا يتمتع بالحريات التي يفهمها بلدانا.

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/02/ 20010301-6.html.

(٨) وصف العملية الفاشلة فيما بين الوكالات من مقابلة أُجريت في السابع عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٣ مع مسئول سابق رفيع المستوى شارك فيها. وتم وضع السياسة التي أعلنها بوش "في آخر لحظة" بواسطة مساعد وزير الخارجية جيمس كيلي وكبير مديري مجلس الأمن القومي لمكافحة انتشار الأسلحة النووية روبرت جوزيف، في أعقاب فشل السعي فيما بين الوكالات للاتفاق على سياسة.

(9)" Bush: Broad Agenda for North Korea Talks," CNN.com, June 6, 2001, http://us.cnn.com/2001 /US/06/06/bush .nkorea/, (accessed October 10, 2003).

(١٠) على سبيل المثال، في مارس من عام ٢٠٠١، أعلنت الإدارة عن مواصلة شحناتها من المازوت إلى كوريا الشمالية وتعهدت بـ ١٠٥ آلاف طن متري من الأغذية في ديسمبر التالي. وفي فبراير من عام ٢٠٠٢، صرح بوش بأن الولايات المتحدة ستواصل تقديم المساعدات الإنسانية لكوريا الشمالية بغض النظر عن استئناف الحوار مع حكومة كوريا الشمالية أو عدمه.

" Humanitarian Aid and Engagement with North Korea," The Friends Committee on National Legislation, April 2002, http:// www.fcnl.org/issues/int/sup/nkor_huma nitarian.htm (accessed October 10, 2003).

(١١) مقابلة أُجريت في السابع عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٣ مع مسئول رفيع المستوى سابق. وتقتبس التعليقات كلام مستشارة الأمن القومي رايس، وفي تنقل تعليقات بوش إلى الزملاء.

(١٢) أُنشئت الأسيان في عام ١٩٧٦ لتعزيز التنمية الاقتصادية والاقتصادية والثقافية في المنطقة وتحسين الاستقرار الإقليمي. والدول الأعضاء في الاتحاد هي بروناي دار السلام وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام.

ASEAN Member States, October 16, 2003, http://www.aseansec.org/ home.htm.

(13) White House press briefing by Ari Fleisher, September 19, 2001, http://www.white-house.gov/news/releases/2002/09/2002 0919-4.html.

(14) E-mail exchange with the author and a former senior state department official, December 15, 2003.

(15) Lederer, Edith M., Associated Press, February 8, 2002, http://www.washing tonpost.com/ac2/wp-dyn/A44271-2002 Feb8 ?language=printer.

(16) Wolffe, Richard, and Andrew Ward, "Bush to press China over missile sales," Financial Times, February 21, 2002, 11.

(17) Fineman, Howard, "I Sniff Some Politics" Newsweek (May 27, 2002): 37.

(18) Woodward, Bob, "A Course ofConfident Action'; Bush Says Other Countries Will M Follow Assertive U.S. in Combating Terror," Washington Post, Al, November . 19,2002.

(19) GlobalSecurity.Org, Nuclear Posture Review (NPR), excerpts from the NPRsubmitted to Congress on December 31, 2001, Posted January 8,2002, http:// www.globalsecurity . org/wmd/li brary/policy/dod/npr. h tm (accessed October 17, 2003).

(20) Blinken, Antony J., "From Preemption to Engagement," Survival vol. 45, no. 4 (Winter 2003^i): 42. Newt Gincrich is the identified official.

(21) انظر: White House publications, September 20, 2002, http://www.whitehouse.gov/ nsc/nss.pdf, 14.

(22) Interview with a former senior official, December 17, 2003.

(23) Sanger, David E., "Nuclear Mediators Resort to Political Mind Reading," New York Times, January 12, 2002, A14. For an excellent summary and analysis of the North Korean crisis, see the International Crisis Group's report, North Korea: A Phased Negotiation Strategy, August 1. 2003, http://www.crisisweb.Org// library/docu ments/report_archive/A401073_0108200 3.pdf.

(٢٤) يتم إيجاد اليورانيوم عالي التخصيب بتنقية اليورانيوم الذي يُعثر عليه بشكل طبيعي في البيئة. ويُعتبر اليورانيوم النقي بنسبة ٩٠ بالمائة "عالي التخصيب". واليورانيوم درجة الأسلحة يكون مخصبًا حتى مستوى نقاء ٢٠ بالمائة. وبينما يحتاج الأمر إلى يورانيوم عالي التخصيب مقداره ثلاثة أضعاف (٢٥ كج) البلوتونيوم (٨ كج) لخلق التفاعل النووي، فإن الطريقة الأساسية لإحداث تفجير نووي تتطلب يورانيوم عالي التخصيب مقابل البلوتونيوم.

Joseph Cirincione, Jon B. Wolfsthal, and Miriam Rajkumar, "Deadly Arsenals," Carnegie Endowment for International Peace Publication, June 2002, chapter 3, 3, http://www.ceip.org/files/projects/npp/ resources/DeadlyArsenals/chapters%20(pd f)/ 14-NoKorea.pdf (accessed October 17, 2003).

(25) Sanger, David E., New York Times, November 24. 2002. Al.

ملاحظة: علّق مسئول أمريكي سابق في السابع عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٢ بقوله إن الصفقة ربما بدأتها باكستان عندما لم يمكنها دفع ثمن الصواريخ لكوريا الشمالية. وبينما أنه من المحتمل أن تكون اللغة العدوانية للإدارة أسهمت سرعة تطوير كوريا الشمالية لبرنامج اليورانيوم عالي التخصيب، يتفق معظم المحللين على أن كوريا الشمالية بدأت برنامج اليورانيوم عالي التخصيب قبل تولي الرئيس بوش لمنصبه، على الأرجح في عام ١٩٩٧ أو ١٩٩٨، وبذلك فمن المرجح أنه بدأ ردًا على تعطيل تنفيذ اتفاقية الإطار المشترك في عهد كلينتون، وليس لغة بوش المكثفة. ومع ذلك فمازال المسئولون الكوريون الشماليون يسعون لإلقاء اللوم على إدارة بوش. ويذكر موقع كوريا الشمالية الرسمي أنها قررت "بناء قوة رادعة "للتعامل مع إدارة بوش العدوانية".

(٢٦) الوكالة الدولية للطاقة الذرية هيئة مستقلة أنشئت وُجدت في ظل الأمم المتحدة. فقد أنشئت في عام ١٩٥٧ كهيئة حكوماتية تقوم على العلم والتكنولوجيا. وهي مسئولة عن مساعدة الدول الأعضاء في الاستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بوضعها للإجراءات الاحترازية النووية وبالتحقق من أن الدول تفي بالالتزامات بموجب اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية.

http://www.iaea.org/worldatom/about/pronle/mission.html.

(٢٧) دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في الخامس من مارس عام ١٩٧٠. وبالإضافة إلى إلزام الدول بالامتناع عن امتلاك الأسلحة النووية، تطالب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كل طرف بالالتزام بعدم "نقل الأسلحة النووية أو أية أجهزة تفجير نووية أخرى إلى أي متلق مهما كان ... وأن لا تساعد بأية طريقة أية دولة لا تمتلك الأسلحة النووية أو تشجعها أو تحثها على تصنيع الأسلحة النووية أو امتلاكها." كما نصت على أنه لا ينبغي لكل دولة طرف في المعاهدة تلقي أي نقل "أيًا ما كان من الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة ... أولا إتصنيع الأسلحة النووية أو الاستحواذ عليها . كما تعهدت كل دولة عضو غير حائزة على الأسلحة النووية "بقبول الإجراءات الاحترازية كما هي مطروحة في الاتفاقية التي سيتم التفاوض عليها وإبرامها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ... للغرض الحصري الخاص التحقق من الوفاء بالتزاماتها المفترضة بموجب هذه المعاهدة." وألزمت المعاهدة الأطراف كذلك بـ"بالسعي للدخول في مفاوضات بحسن نية بشأن الإجراءات الفعالة المتصلة بوقف سباق الأسلحة النووية في أي وقت مبكر و ... نزع السلاح النووي." انظر:

www.unog.ch/disarm/distreat/npt.pdf.

(28) Moffett III, George D., Christian Science Monitor, July 27, 1992, 1.

(29) Gorden, Michael R, New York Times, June 18, 1994, Al.

بدلاً من التسعين جرامًا التي ادعت كوريا أنها أنتجتها، شك المحللون في أن كوريا الشمالية أعادت معالجة ٥-٧ كيلوجرامات من البلوتونيوم. وتكفي ٤ كيلوجرامات من البلوتونيوم لصنع قنبلة نووية بدائية. انظر:

www.isis-online.org/publications/dprk/ currentandfutureweaponsstocks. html).

اعترف الكوريون الشماليون كذلك بأنهم بدأوا إجراء التجارب بإعادة معالجة البلوتونيوم في أواخر السبعينيات. انظر:

The North Koreans also admitted they had started experimenting with plutonium reprocessing in the late 1970s. See: Statement of the IAEA Director General regarding DPRK at informal briefing of UN Security Council, April 6, 1993, http://www.fas.org/news/un/dprk/dgsp 1993nl0.html.

(30) Sigal. Disarming Strategies, 46, 47.

(٣١) للاطلاع على تفاصيل عن الاتجاه الأكثر تشددًا في كوريا الشمالية، انظر:

Sigal, 84-89.

(32) Bill Gertz. "North Korean Nuclear Threat Grows, Intelligence Chiefs Warn Senators," Washington Times, January 26, 1994. Burton, John, "U.S. Fingers Crossed Over North Korea," Financial Times, January 21, 1994, 5.

(33) Gordon, Michael R., "Pentagon Studies Plans to Bolster U.S.-Korea Forces," New York Times, December 2, 1993, AI.

(34) Gordon, Michael R., and David Sanger, "North Korea's Huge Military Spurs New Strategy in South," New York Times, February 6, 1994, AI.

(35) Burton, John. "N. Korea's 'Sea of Fire' Threat Shakes Seoul," Financial Times, March 22, 1994. 6. North Korea later retracted the statement.

(36) Interview with the author, February 4, 2004.

(37) Public Papers of the Presidents, William J. Clinton,vol. 1 (1994), 1026-1027.

(38) "The General Federation of Korean Residents in Japan" (Chosen Soren in Japanese) is an organization of Korean nationals in Japan that sends an estimated between $600 million and $1.9 billion a year to North Koreans. See: http://www.fas.org/ irp/world/dprk/chosen_soren.

(39) Inteview with Dan Poneman by author, February 4, 2004.

(40) Scowcroft, Brent, and Arnold Ranter, Washington Post, June 15, 1994, A25.

(٤١) سوف يعلّق كلينتون فيما بعد على كولين باول عندما يقترح باول الانضمام إلى الرئيس السابق جيمي كارتر في مهمة ١٩٩٤ للسعي إلى الإطاحة بالطغمة الحاكمة في هايتي، بقوله "لقد انتهزت فرصة وجوده في كوريا الشمالية، ولم يتضح أن هذا على قدر شديد من السوء." وأبلغ الرئيسُ باول أنه قلق من أنه إذا ذهب كارتر إلى هايتي، "فالمتوقع مني هو إلغاء الغزو لأنه يتفاوض على اتفاق." انظر

Colin Powell, An American Journey, 598.

(42) Trip report by Carter on his North Korea trip, July 21, 1994.

(٤٣) مقابلة مع المؤلفة في الثالث عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(٤٤) مقابلة مع بونمان في الرابع من فبراير عام ٢٠٠٤.

(45) CNN transcript, June 16, 1994, 11:27 A.M. ET.

(46) CNN transcript, June 17, 1994, 5:46 A.M. ET.

(٤٧) حديث مع المؤلفة في السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(٤٨) رسالة من الرئيس السابق كارتر إلى الرئيس كلينتون في الثلاثين من مارس عام ١٩٩٥.

(49) Sigal, Disarming Strategies, 159-160.

(٥٠) مقابلة مع بونمان في الرابع من فبراير عام ٢٠٠٤ ومع أنتوني ليك في السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(51) Translation of June 22, 1994, letter from

Kang Sok Ju, Head of the DPRK Delegation to the DPRK-USA Talks and First Vice-Minister of Foreign Affairs.

(52) Public Papers of the Presidents, William J. Clinton, vol. 1 (1994), 1117.

(53) المرجع السابق, vol. 2 (1994), 1819.

(54) Agreed Framework of the United States of

America and the Democratic People's Republic of Korea, Genevea, October 21, 1994, Part II, Part III, 1, http://www .kedo.org/pdfs/AgreedFramework.pdf.

في المرحلة الأولى، كان على كوريا الشمالية أن تغلق مفاعلها النووي بقدرة خمسة جيجا في يانجبيون، وتوقف بناء مفاعلات أخرى. وكان لا بد من وضع قضبان الوقود المحتوية على البلوتونيوم التي نُقلت في حاويات خاصة وتخضع للتفتيش المنتظم. باختصار، وافق الشماليون على إغلاق المنشآت التي يمكن

خلال بضع سنوات أن تنتج ما يساوى ثلاثين قنبلة من البلوتونيوم فى العام. وفى المقابل، سوف يبنى المجتمع الدولى مفاعلى ما . خفيف بتكلفة قدرها ٤ مليار إلى ٥ مليارات دولار، على أن يكون التاريخ المستهدف للانتهاء من بنائهما هو عام ٢٠٠٣ ، وسوف ينتج كل منهما ألف ميجاوات، وهو ما يكفى تقريبًا لمليون أسرة أمريكية نمطية - وهذا مصدر مهم للطاقة لبلد يضم ٢٢ مليونًا من السكان الفقراء جدًا. وسوف تقدم الولايات المتحدة وحلفاؤها كذلك ٦٠٠ ألف طن من المازوت المجانى سنويًا لكوريا الشمالية لحين استكمال المفاعلين.

سوف تبدأ المرحلة الثانية من الخطة عندما تقدم الولايات المتحدة لكوريا "تأكيدات بتوفير [مفاعلى الماء الخفيف [وبترتيبات بدائل الطاقة المؤقتة". وحينذاك سوف تجمد كوريا الشمالية مفاعلاتها المهدأة بالجرافيت والمنشآت ذات الصلة وسوف تفكك فى النهاية هذه المفاعلات والمنشآت المتصلة بها." وكان تجميد المفاعلات والمنشآت المتصلة بها لا بد من "تنفيذه بالكامل خلال شهر" من توقيع الإطار المتفق عليه. وخلال ذلك الشهر "أثناء التجميد"، سوف يُسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة التجميد، وسوف تقدم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التعاون التام للوكالة لتحقيق هذا الغرض.

فى المرحلة الثالثة، سوف تفكك كوريا الشمالية مفاعلاتها القديمة المهدأة بالجرافيت ومعمل إعادة المعالجة الذى سوف يحول الوقود النووى المستنفد إلى بلوتونيوم من درجة السلاح. ومن المقرر أن يقابل تفكيك مفاعلات كوريا الشمالية المهدأة بالجرافيت والمنشآت المتصلة بها باستكمال مشروع مفاعلات الماء الخفيف. كما أن الولايات المتحدة وكوريا الشمالية سوف "تتعاونان فى العثور على طريقة لتخزين الوقود المستنفد من المفاعل التجريبى ٥ ميجاوات أثناء بناء مشروع مفاعلات الماء الخفيف، والتخلص من الوقود بطريقة آمنة لا تنطوى على إعادة المعالجة داخل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

(55) .Gordon, Michael R., New York Times, October 6, 1994, A7.

(56) U.S. Congress, Senate, February 22, 1995, "Peace and Freedom" Senator William Cohen (R-Maine), 104th Congress 1st Session, 141 CongRecS 3320,vol. 141,no. 39.

(57) Murkowski, Frank, (R-Alaska), Remarks of U.S. Congress, Senate, June 4, 1996. "Defend America Act of 1996-Motion to Proceed" 104th Congress 2nd Session, 142 Cong Rec S 5715, vol. 142, no. 80.

(٥٨) ملاحظات للمؤلفة رُفعت عنها السرية خاصة بمذكرة مجلس الأمن القومى عن اجتماع بوش.

(٥٩) فى العاشر من أكتوبر عام ٢٠٠٠، التقى الرئيس كلينتون بالمبعوث الخاص نائب المارشال تشو ميونج نوك النائب الأول لرئيس لجنة الدفاع الوطنى بكوريا الشمالية فى المكتب البيضاوى. وصدر البيان المشترك فى الثانى عشر من أكتوبر عام ٢٠٠٠.

(60) North Korea Ban Eased," New York Times, June 20,1999, A8. Reprinted from Reuters.

(٦١) مقابلة مع المؤلفة في التاسع من ديسمبر عام ٢٠٠٣. يشغل لي سيجال حاليًا منصب مدير المشروع الأمني التعاوني لشمال شرق آسيا في نيويورك.

(٦٢) مقابلة مع دان بونمان في الرابع من فبراير عام ٢٠٠٤.

(٦٣) مقابلة مع مسئول رفيع في هيئة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية في الثاني عشر من مارس عام ٢٠٠٣.

(64) International Crisis Group, North Korea: A Phased Negotiation Strategy (August 1, 2003).

كان الثمن الذي سدد دافعو الضرائب الأمريكيون للبرنامج هو مليار دولا. وفي سنوات البرنامج الثمانية، أنفقت الولايات المتحدة ٤٠١ مليون دولار على الوقود وأسهمت بحوالي ٤ مليارات دولار في العام الكونسورتيوم الذي كُلِّف بمهمة بناء مفاعلي الماء الخفيف. ولو بُني المفاعلين كانت اليابان وكوريا الجنوبية ستسهمان بمعظم صفقة المفاعلين التي تقدر قيمتها بحوالي ٤.٥ مليار دولار. وقدمت الولايات المتحدة كذلك بـ ٥٩١ مليون دولار للمساعدات الغذائية، مع أن المساعدات لم ترتبط مباشرةً بالصفقة. وواصلت واشنطن الوفاء بتعهداتها لرفع العقوبات الاقتصادية والتجارية لكنها لم تطبِّع العلاقات أو تقدم ضمانات رسمية لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها.

http://www.crisisweb.Org// library/documents/report_archive/A4010 73_01082003.pdf. From 1995-2002, Japan contributed $386 million and South Korea $940 million to KEDO.

(٦٥) المرجع السابق، ص ١٠

(66) Secretary Colin Powell discusses North Korea," Meet the Press, NEC News, December 29, 2002.

(٦٧) أصدر المجلس التنفيذي لهيئة تطوير الطاقة في شبه الجزيرة الكورية

Peninsula Energy Development Organization (KEDO), led by the United States, South Korea, and Japan issued this statement following a. board meeting in New York on November 14, 2002. See the press release issued following KEDO negotiations on November 14, 2002, http://www .kedo. org/news_detail .asp ? NewsI D=10.

(٦٨) في عام ١٩٩٨ تبرعت الولايات المتحدة بـ ٣٠٠ ألف طن من الأغذية لكوريا الشمالية، وتبرعت بـ ٤٠٠ ألف طن أخرى في عام ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠٢، خفضت إدارة بوش البرنامج إلى حوالي ١٥٥ ألف

طن في العام، أي حوالي نصف ما تبرعت به في عام ٢٠٠١ وفي عام ٢٠٠٢، خُفّضت المساعدات إلى ٤٠ طنًا في العام، حيث لم تقل الإدارة سوى أنها سوف تبحث تقديم ٦٠ ألف طن أخرى. ولم تربط إدارة بوش خفض المساعدات ببرنامج كوريا الشمالية فحسب، بل كذلك عدم موافقة كوريا على وجود مراقبين دوليين لتوزيع الغذاء.

" World in Brief; New U.S. Food Aid to N. Korea," Atlanta. Journal and Constitution, September 22, 1998, A9; Associated Press, "U.S. Agrees to Ship 400,000 tons of Food to North Korea," St. Louis Post-Dispatch (Missouri), May 18, 1999; Mohammed, Arshad, "U.S. Offer Food Aid to North Korea but Cuts Amount," Reuters, February 5.2003; Struck, Doug, "Aid Used as Lever With Pyongyang; Foreign Food Donations Drop Sharply As North Korea Again Faces Severe Crisis," Washington Post, December 5, 2002, A18.

(69) French, Howard, "Aides Declare the U.S. 'Willing to Talk' in Korea Dispute," New Tork Times, January 14, 2003, Al.

(70) International Crisis Group, North Korea: A Phased Negotiation Strategy, 13.

(71) Kahn, Joseph, "Korea Arms Talks Close With Plans For a New Round," New Tork Times, August 30, 2003, Al.

(72) Woo, James R., and Thomas Mclnerney, "The Next Korean War," New Tork Times, August 4, 2003, A8.

(73) U.S. Congress, Senate Armed Services Committee, Committee Hearing on Worldwide Threats to US Security, George Tenet: director, Central Intelligence Agency; February 12, 2003.

(٧٤) الأرقام تقديرات مرتفعة وتفترض أن كوريا الشمالية تمتلك "قدرة إنتاجية كاملة، وبناء/توسيع قدرة إعادة معالجة إضافية، وتشغيل مبكر للمنشآت". وتتضمن أقل التقديرات لقدرة الأسلحة بحلول عام ٢٠١٠، ٩٧ سلاحًا يقوم على البلوتونيوم و١٥ سلاح يورانيوم عالي التخصيب. وتفترض أقل التقديرات أن "الاستكمال المتأخر للمفاعلات، وعدم زيادة منشآت إعادة المعالجة واستكمال متأخر لقدرة اليورانيوم عالي التخصيب.

Jon B. Wolfsthal, "Estimates of North Korea's Unchecked

Nuclear Weapons Production Potential," July 28, 2003, http://www.ccip.org/files/ projects/npp/pdf/JBW/nknuclearweapon productionpotential. pdf.

(٧٥) يذكر تقرير لمؤسسة كارنيجي صادر في يونيو من عام ٢٠٠٢ أن الكميات الدنيا من اليورانيوم عالي التخصيب ربما جرت معالجتها لأول مرة في عام ٢٠٠١. ومع أن المصادر الأمريكية لا تعرف على وجه الدقة أين تتم المعالجة، فهي تعتقد أنه من المحتمل أن كوريا الشمالية لديها ثلاثة مواقع. انظر.

Carnegie International Endowment for Peace and Nautilus Institute for Security and Sustainability, Verifying North Korean Nuclear Disarmament: A Technical Analysis (June 2003), http://www.ceip.org/ files/pdf/wp38.pdf, HEU: 20-21; pluto-nium: Table 1,11.

يشير التقرير إلى أن بناء كوريا الشمالية للمفاعلين بقدرة ٥٠ ميجاوات و٢٠٠ ميجاوات سوف يكتمل خلال عدة سنوات من تاريخ النشر (يونيو ٢٠٠٣)

(67)" North Korea Holds Hard Line," CBSNews.Com, January 8, 2003, http:// www.cbsnews.com/stories/2003/01/09/ world/main535804.shtml (accessed October 17,2003)

(77) "US Dangles Energy Aid to North Korea," CBSNews.Com, January 13. 2003, http://www.cbsnews.com/stories/2003/01/ 14/world/main536385.shtml (accessed October 17, 2003). See also: David E. Sanger, "Threats and Responses: East Asia; Bush Says Shift By North Korea Could Bring Aid," New Tork Times, January 15, 2003, Al.

(78) "Kelly Says Talks with North Korea, Energy Aid Possible," press statement by James A. Kelly, assistant secretary of state for East Asian and Pacific Affairs, January 13, 2003 (Washington File). http://usembassy-aus tralia.state.gov/hyper/2003/0113/ epflO 7.htm (accessed October 15, 2003).

(79) French, Howard W., "Threats and Responses: Asia; Aides Declare US 'Willing to Talk' In Korea Dispute," New Tork Times, January 14, 2003, Al.

(80) McCain, Senator John, "Rogue State Rollback," Weekly Standard, January 20, 2003.

(81) Smith, Hazel, "Northeast Asia frustrated by US Pyongyang policy," Jane's Intelligence Review, November 2003, 34.

(82) United States Department of Defense, news release, "Rumsfeld Says Iraq, North Korea Require Different Approaches," January 20, 2003.

(83) Meet the Press, NBC News, February 9, 2003. Secretary Colin L. Powell interview with Tim Russert. Powell says "U.S. Still Hopes to Avoid War with Iraq."

(84) Remarks by National Security Advisor Condoleezza Rice at 28th Annual Convention of the National Association of Black Journalists, Office of the Press Secretary, August 7, 2003, http:// www.whitehouse.gov/news/releases/2003/ 08/20030807-l.html (accessed October 15,2003).

(85) Bush, President George W., "State of the Union Address," US Capital, January 28, 2003, Office of the Press Secretary, http ://www. whitehouse. gov/news/releases/ 2003/01/20030128-19.html.

(86) Keller, Bill, "At the Short End of the Axis of Evil: Some F.A.Q's," New York Times Op-Ed, January 11,2003.

(87) The Ministry of Foreign Affairs of Japan, "Six-Party Talks on North Korean Issues," Overview and Evaluation, September 2003, http ://www. mofa. go. jp/region/ asia-paci/ n_korea/6party0308.html (accessed October 16, 2003).

(٨٨) ترك كيم داى جونج مهندس سياسة الشروق منصبه فى الخامس والعشرين من فبراير وسط تقارير عن إقراره لدفوعات سرية قيمتها حوالى ٢٠٠ مليون دولار لكوريا الشمالية قبل القمة التى عقدها مع نظيره فى يونيو من عام ٢٠٠٠.

South Korean Sorry for Payments to North," Washington Post, February 14, 2003, A32.

(89) Kahn, Joseph, "U.S. Stand Could Stall Korea Talks, Chinese Say," New York Times, September 3, 2003, A7.

(90) Sanger, David E., "U.S. said to Shift Approach in Talks with North Korea," New York Times, September 5, 2003, Al.

(٩١) مقابلة مع تشارلز بريتشارد فى السابع عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٢، وعمل بريتشارد كذلك ممثلاً للولايات المتحدة فى منظمة تطوير الطاقة فى شبه القارة الكورية بدرجة سفير، ومساعداً خاصاً للرئيس وكبير مديرى الشئون الأسيوية، وكولونيلاً بالجيش قبل تقاعده من الخدمة العسكرية النشطة فى يونيو من عام ٢٠٠٠، وهو يعمل حالياً فى معهد بروكنجز بواشنطن العاصمة.

(92) Sanger, David E., "U.S. Said to Shift Approach in Talks with North Korea." New York Times, September 5, 2003, Al.

(93) Sanger, David E., "U.S. Sees Quick Start of North Korea Nuclear Site." New York Times, March 1,2003,A1.

(94) Weisman. Steven R.. "Bush Foreign Policy and Harsh Reality," New York Times, Al.

(95) Smith, Hazel, 32-35.

(96) Pew Global Attitudes Project, "Views of a Changing World," June 2003, http://people-press.org/reports/pdf/185.pdf.

(٩٧) مقابلة من أجل تقرير مجموعة الأزمات العالمية مع زميل أخر من المجموعة ولى سيجال، مع دبلوماسي كورى شمالي رفيع المستوى في الرابع عشر من مايو عام ٢٠٠٢.

(98) Kahn, Joseph. "North Korea Is Studying Softer Stance from the U.S.." New York Times, June 24. 2004, A12. See also: editorial on same day, "Movement on North Korea, Finally." A22.

الفصل الثانى عشر

فجوة التدخل الإفريقى

لا ينبغى لأحد أن يشعر بأن لديه ضميرًا حيًا فى هذا العمل. فإذا كانت صور عشرات الآلاف من الجثث البشرية المتعفنة التى تنهشها الكلاب لا توقظنا مما نحن فيه من لا مبالاة، فلا أعرف ما الذى سيوقظنا منها

- كوفى أنان، نائب السكرتير العام للأمم المتحدة معلقًا على ما يجرى فى رواندا، مايو ١٩٩٤

كان من الواضح أن حل المشكلة القائمة مع كوريا يقع ضمن "المصلحة الاستراتيجية" للولايات المتحدة الأمريكية. ولم يكن هناك شك قط فى أننا سوف نتدخل، وأننا سنخاطر بدخول الحرب لحماية مصالحنا. وتتناقض الإجراءات التى اتخذت لحل تلك الأزمة بشكل واضح مع المسارات المرتعدة التى تتبناها الولايات المتحدة مع الأزمات فى إفريقيا. وهناك اتفاق بين الشعب الأمريكى وقادته بشأن ضرورة استخدام القوة للدفاع عن المصالح الأمريكية فى الحرب على الإرهاب وفى المناطق الاستراتيجية ككوريا والشرق الأوسط وأوروبا، لكن إفريقيا مازالت خارج منطقة التدخل، ليس بسبب المهيمنين فحسب، بل كذلك بسبب كل رئيس أمريكى حتى الآن.

يتطلع جزء كبير من العالم إلى الولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، كي تعمل في كل مكان. فمازالت خرافة كون أمريكا شرطي العالم قائمة. وبينما لا يمكن للولايات المتحدة حل كل مشكلات القارات، تتطلب الأزمات في إفريقيا مشاركة واشنطن المترددة وقيادتها، حيث تتدخل أحيانًا وتساعد الآخرين في القيام بذلك عندما لا تقوم هي به. وقد سعى الرئيسان اللذان أعقبا الحرب الباردة، وهما كلينتون وجورج دابليو بوش، للتوصل إلى طرق مبتكرة وحيوية لتخفيف المعاناة الإفريقية. لكن كليهما كان حريصًا بشأن إرسال قوات الأمم المتحدة لمعالجة علل إفريقيا وعارض إرسال قوات أمريكية للمشاركة في احتواء صراعات المنطقة الكثيرة.

ليس هناك صراع ما يعد رمزًا للتردد الأمريكي في المشاركة في أزمات إفريقيا أكثر من رواندا. ومع ذلك، وعلى الرغم من نقد الأمم المتحدة وإدارة كلينتون أثناء تلك الشهور الرهيبة من عام ١٩٩٤ والذنب العالمي الجماعي الخاص بعدم اتخاذ أي إجراء، مازالت أمريكا مترددة في الوقت الراهن في التدخل في إفريقيا. وبينما تواصل إدارة بوش جعل إفريقيا أولوية سياسية، فهي أكثر رفضًا للمشاركة عسكريًا في إفريقيا، وهو ما يعبِّر عنه رفض بوش لوضع أي وجود مهم للجنود الأمريكيين على الأرض في أعقاب رحيل تشارلز تايلور في ليبريا في خريف عام ٢٠٠٣ والرد المتلعثم على الإبادة الجماعة التي وقعت في دارفور بالسودان في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وذلك على الرغم من التعهدات الخاصة بأنه "لن يحدث مرة أخرى" أن تظل إفريقيا خارج رؤية الولايات المتحدة الخاصة بالأهمية الاستراتيجية.

لا تسمح رؤية المهيمنين لأولويات أمريكا بوجود أي دور عسكري أمريكي في تحديات إفريقيا الكثيرة. ولا تجعل المطالب الخاصة بالحرب على الإرهاب والأزمة في العراق هذا التدخل أكثر احتمالاً. ومع ذلك، وبينما لا تزال القارة تصارع وباء مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز والأزمات الإنسانية والحروب الأهلية والحروب بين الدول، تزداد مناشدة الولايات المتحدة كي ترد. ومن المؤكد أنه لا بد لها الآن من إدراك خطر

السماح للدول بأن تفشل وربما تصبح ملاذاً آخر على غرار أفغانستان للإرهابيين. وتمثل حروب القارة الكثيرة تهديداً للولايات المتحدة - فكل منها يُحتمَل أن يخلق المزيد من الدول الفاشلة. وعلى أية حال، فالسودان هو الذي استطاع فيه بن لادن تكوين شبكة القاعدة الخاصة به لأول مرة، وفي إفريقيا جرى تفجير سفارتين أمريكيتين، وفي الصومال وفرت الدولة الفاشلة فرصاً مستمرة للإرهابيين الحاليين.

يُصاغ جزء كبير من سياسة چورچ بوش الخارجية بلغة محاربة الشر؛ ومع ذلك فهو كأسلافه على قدر كبير من الاستعداد للبقاء خارج الملعب بينما يهاجم الشر جزءاً كبيراً من إفريقيا. وفي ظل رفض أمريكا وضع جنود على الأرض في إفريقيا، بشكلٍ خاص، لا بد لأمريكا من استخدام وضعها كدولة عظمى لقيادة العالم في معالجة التحديات التي تواجهها إفريقيا من أمراض معدية وحروب مستمرة ودول فاشلة. ويمكن تحقيق الكثير دون المطالبة بالتدخل العسكري إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للقيادة والاستثمار في تطوير المؤسسات والتجارة والأمن في إفريقيا.

ولا بدأن يُنظَر إلى المشاركة في التحديات الكثيرة في إفريقيا على أنها مهمة لحماية المصالح الأمريكية. وما يؤسف له أن الولايات المتحدة لا ترقى إلى مستوى ذلك التحدي. فالمذابح التي يبدو أنه لا نهاية لها وتنقلها شاشات التليفزيون - وما يبدو كاللامبالاة من جانب الدول المتقدمة تجاهها - يُحتمَل أن يخلق تشاؤماً في العالم النامي بشأن ما إذا كان وعد أمريكا الكبير يعني أي شيء في واقع الأمر أم لا. ويتمثل جزء كبير من المشكلة في فشل العالم في الرد على الإبادة الجماعية الرواندية في عام ١٩٩٤.

كيف يمكننا جعل ذلك يحدث؟

ذات يوم مشمس مشرق من أيام شهر ديسمبر عام ١٩٩٤، نزلت من طائرة الأمم المتحدة المروحية بيضاء اللون في ساحة إحدى الكنائس التي تغطيها الحشائش.

وكانت تحيط بها أشجار كثيفة الأوراق تتميز بها تلال رواندا المعروفة بـ"أرض الألف تل".[1] وصلت إلى قرية نياربيو الغربية ضمن وفد بقيادة مستشار الأمن القومي توني ليك الذي كان يقوم بجولة إفريقية تشمل ثماني دول.[2] وبينما كانت مراوح الطائرة لا تزال تدور، سرت مبتعدة وقد أحنيت رأسي لتفادي ريش المروحة. وعندما اعتدلت نظرت إلى المشهد.

زحفت النباتات الغريبة على المباني التي أقامها الناس وكانت تحيط بها بالكامل تقريباً. وكانت مجموعة مختلفة من الطيور تغرد على الأشجار. وكانت القردة تصرخ على البعد. ونحن في طريقنا لرؤية الكنيسة التي جئنا لزيارتها، لم يبدُ اليوم مختلفاً عن أي يوم آخر في هذا الجزء من إفريقيا. وبينما كنا نعبر الساحة التي تغطيها الحشائش، خطوت فوق عظمة كبيرة مفترضةً في البداية أنها عظمة بقرة تركها أحد الكلاب. وفجأة أدركت أنها عظمة فخذ آدمية تُركت في الساحة بعد الإبادة الجماعية الرهيبة التي قُطِّع فيها مئات الآلاف من الأشخاص حتى الموت على أيدي أبناء وطنهم الرونديين حاملي المناجل. وفجأة بدا المكان الذي كان يعج بالحياة قبل دقيقة صامتًا على نحو مخيف.

داخل الكنيسة، كانت هناك في كل مكان جثث رجال ونساء وأطفال متناثرة على الأرض – فتيات صغيرات ترتدين فساتين جميلة، ورجال يرتدون بدلاً، مازالوا راقدين حيثما أوقعهم القتلة. وكانت رؤوسهم منفصلة عن أجسادهم، وأذرعهم ممزقة، وأجسادهم مشوهة. وكانوا موجودين هنا، في دار السلام هذه، لأنهم كانوا يبحثون عن ملجأ يلوذون به من القتلة. وكان المسئولون المحليون الذين تجولوا بنا في المذبحة يعرفون على وجه الدقة من المسئول عن العنف، بمن في ذلك عمدة بلدتهم والكثير من جيرانهم السابقين، الذين قتلوا ما يقدر عددهم بخمسة عشر ألف شخص في هذا الموقع وحده. وفي هذا المكان والزمان تعهدنا جميعًا فيما بيننا أن نستخدم نفوذ حكومة الولايات المتحدة للمساعدة في تقديم المسئولين عن ذلك للعدالة. وقُدِّم بعض القتلة للمحاكمة، إلا أنه حتى الآن ليس واضحًا أن العالم مستعد لمنع الإبادة الجماعية التالية.

أثناء ذلك الإسراف في القتل، لم تفعل الولايات المتحدة شيئًا لوقف المذابح؛ بل إنها حضت على سحب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأصبحت الإبادة الجماعية في رواندا رمزًا لعدم استعداد الغرب للتدخل في صراعات إفريقيا. وهؤلاء منا الذين شاركوا في الأحداث في ذلك الحين لا يزالون يكافحون كي يفهموا ما قمنا به. لكن حتى الآن كانت الروايات الخاصة باتخاذ القرار روتها في الغالب أطراف خارج السلطة لديها فهم قليل للاختيارات الحقيقية التي واجهت واضعي السياسات في ذلك الحين. ويوفر ما حدث وصفات سياسية مهمة - وواقعية - لسياسة الولايات المتحدة في إفريقيا.

هل هم الهوتو أم التوتسي ؟

حصلت رواندا البالغ عدد سكانها ٧,٤ مليون نسمة على استقلالها من بلجيكا في عام ١٩٦٢، وخلال أربعة عقود منذ ذلك الحين كانت علاقة اتسمت بالعنف بين جماعتيها العرقيتين الأساسيتين، الهوتو والتوتسي. ومع أن التقسيمات المستخدمة ليست دقيقة، فإن حوالي ٨٥ بالمائة من سكان رواندا يُعتبرون بانتو توتو، و١٥ بالمائة يُعتبرون توتسي. وكما هو حال جزء كبير من إفريقيا، فقد استغل الاستعماريون الأوروبيون الخلافات العرقية التي لا تزال تذكي نار الصراع في الوقت الراهن. وفي حالة رواند، حابى البلجيك التوتسي واختاروهم لإدارة الحكم المحلي وإدارة المستعمرة نيابة عنهم. ومازال الهوتو مستائين مما يرونه عجرفة التوتسي ووضعهم المميز.

اندلعت صراعات القوة الدورية بين الجماعتين العرقيتين، وهو ما كان ثمنه آلاف الأرواح. وفي عام ١٩٥٩ استولى الهوتو على السلطة، حيث نفوا الكثيرين من التوتسي. وسوف يشكل ذرية هؤلاء المنفيين جيش الجبهة الوطنية الرواندية الذي يقود البلاد الآن. وأقرب مرة اندلع فيها القتال كانت في فبراير من عام ١٩٩٣، مما أطلق

شرارة قتل أكثر من أربعين ألف مدني وتسبب في خروج حوالي مليون شخص من البلاد. وفي أغسطس من عام ١٩٩٣، وبدعم من الولايات المتحدة وناشطين مثل چيسي چاكسون، توصل الطرفان إلى اتفاق سلام أروشا.

وقع الرئيس الهوتو چوڤينال هابياريمانا وزعماء الجبهة الوطنية الرواندية التوتسي، بول كاجامي وألكسي كينيارينجوي، على الاتفاق في أروشا بتنزانيا. ودعا الاتفاق، الذي تضمن في البداية تفويضًا طموحًا بدرجة مبالغ فيها للأمم المتحدة كي "تضمن أمن البلاد الشامل"، إلى دعم قوة حفظ سلام قوامها أربعة آلاف وخمسمائة جندي لوقف إطلاق نار أروشا.[٣] وفيما سيثبت أنها ربما تكون أكبر غلطة ترتكبها، نجحت الولايات المتحدة في الحض على ما اعتبرته تفويضًا أكثر واقعية مقصورًا على مراقبة الوضع والتحقيق في عدم الالتزام باتفاق السلام وتقييد عدد أفراد القوة بألفين وخمسمائة، متعللة في ذلك بالتكلفة والخطر على الجنود. وسيثبت أن هذه المهمة الأصغر غير مناسبة بالمرة في مواجهة الإبادة الجماعية. وعلى مدى بضعة أشهر، بدا أن الاتفاق معمول به وأن قوة الأمم المتحدة والتفويض كافيان.

وفي السادس من أبريل عام ١٩٩٤، أُسقطت الطائرة التي تقل الرئيس هابياريمانا ورئيس بوروندي المنتخب حديثًا سيبريان نتارياميرا عند اقترابها من المطار في العاصمة الرواندية كيجالي. وقُتل الرئيسان - وهما من الهوتو - في الحال. ومن الأرجح أن الهجوم قام بها مسلحو الهوتو المتطرفين المعارضين لاتفاق السلام. وكانت تلك إشارة البدء للقتلة كي يشرعوا في الإبادة الجماعية التي خططوا لها بدقة في أواخر عام ١٩٩٣ وأوائل عام ١٩٩٤. ومع ذلك لم يتوقع أحد في واشنطن حينذاك اندلاع الإبادة الجماعية.

في صباح اليوم التالي لموت الرئيسين، سألت الشخص الذي يقدم لي موجز وكالة الاستخبارات المركزية عما يرجح أن يحدث. فرد قائلاً: "موجة أخرى من العنف."

سألته: "هل هو قتل الهوتو للتوتسي؟ أم العكس؟"

فقال: "من المرجح أن يحدث الأمران معًا."

"فما عدد المرجح أن يموتوا؟"

قيل لي: "ربما عشرات الآلاف." وكان تقدير وزارة الخارجية حينذاك هو أن "هناك احتمالاً قويًا لأن يندلع عنف واسع الانتشار."[٤] وفي مذبحة لم تحظ في واقع الأمر باهتمام دولي، كان مائة ألف شخص قد ماتوا في أكتوبر السابق في بوروندي المجاورة. ونُظر إلى ذلك على أنه حد الخسائر المحتملة.

كان هناك قدر كبير من النقاش في المجتمع الدولي بشأن ما كان البيت الأبيض يعرفه عن الإبادة الجماعية الوشيكة ومتى علم بها. والإجابة باختصار هي أننا علمنا أن عشرات الآلاف قد يموتون في أعقاب موت الرئيسين. ولم نكن نعلم أن ما يقرب من مليون شخص سوف يُقتَلون على مدى مائة يوم في إبادة جماعية مبيتة فاقت حتى محاولة النازي لإبادة اليهود في السرعة والكفاءة المرعبة. وحتى منتصف أبريل، عندما كان مائتا ألف شخص قد قُتلوا، ظن معظم واضعي السياسات أن عملية السلام يمكن إعادتها إلى مسارها.

خلال عشرين دقيقة، يمكن لرجالي قتل ألف من التوتسي

على الرغم من المرات الكثيرة التي لم يتم فيها إدراك الأدلة بعد توقيع اتفاق سلام أروشا، فإن إحدى المرات الأشد سوءًا هي عدم أخذ تقارير الإبادة الجماعية المحتملة في خريف عام ١٩٩٣ وأوائل عام ١٩٩٤ مأخذ الجد. إذ لم يفكر أحد بجدية في احتمال حدوث إبادة جماعية. بل إن واضعي السياسات ركزوا على إبقاء عملية حفظ السلام في مسارها. ولا تتضح هذه الرؤية قصيرة النظر في موضع أفضل مما في Genocide Fax في أوائل عام ١٩٩٤.[٥]

في الحادي عشر من يناير عام ١٩٩٤، أرسل قائد قوة الأمم المتحدة في رواندا اللفتنانت جنرال الكندي روميو دالير برقية إلى المستشار العسكر بالأمم المتحدة

في نيويورك بعنوان "طلب حماية للإخباري". وكان رئيس الوزراء المعيَّن السيد فوستين تواجيرامونجو قد أوصل اللفتنانت داليـر بإخبـاري كـان مدربًا رفيـع المسـتوى في ميليشيا الهوتو يسمى انتراهاموي، ومعناه "الذين يحاربون معًا". وأبلغ الإخباري دالير بثلاثة أشياء أساسية - وسوف يتحقق جميعُها عما قريب. أولاً: تخطط ميليشيا الهوتو لاستهداف واغتيال نواب المعارضة وقتل الجنود البلجيك الذي يخدمون ضمن مهمة الأمم المتحدة، آملين في انسحابهم بعد ذلك. ثانيًا: قال الإخباري إن الميليشيا دربت ألفًا وسبعمائة من الرجال المتناثرين في مجموعات تضم كلٌ منها أربعين رجلاً في أنحاء كيجالي. وكان هدفهم هو تسجيل كل التوتسي الذين تكون إبادتهم أرجح. وبعد أن قدم الإخباري تفاصيل مرعبة، قال إن الميليشيا التي يعمل بها يمكن أن تقتل ما يصل عددهم إلى ألف من التوتسي خلال عشرين دقيقة. ثالثًا: أرشد الإخباري الأمم المتحدة عن مخابئ الأسلحة الرئيسية التي بها ما لا يقل عن ١٣٥ سلاحًا. وقد طلب الحماية لأسرته إن هو أطلَع الأممَ المتحدةَ على الخبيئة.[٦]

ومع أن برقية دالير باتت معروفة باسم genocide fax عندما تحدث عنها فيليب جورفيتش لأول مرة بعد أربع سنوات في صحيفة "ذا نيويوركر" في الحادي عشر من مايو عام ١٩٩٨، في الوقت الذي لم يركز فيه مسئولو الأمم المتحدة والحكومة، الذي يعرفون هذه المعلومات، على التهديد بإبادة التوتسي، بل على طلب دالير الاستيلاء على خبيئة الأسلحة. وفي مقر الأمم المتحدة، رفضت إدارة حفظ السلام، وكان على رأسها حينذاك كوفي أنان، طلبه الخاص بالاستيلاء على السلاح ووجهت دالير بدلاً من ذلك إلى إثارة قضية مع الحكومات الأجنبية الرئيسية وكذلك حكومة رواندا المؤقتة - التي كانت تخطط في ذلك الحين للإبادة الجماعية. والتقى مبعوث الأمم المتحدة چاك روجيه بوه بوه ودالير في كيجالي مع رؤساء البعثات البلجيكية والفرنسية والأمريكية في الثاني عشر من يناير عام ١٩٩٤ لمناقشة رد منسق على معلومات الإخباري.

أوضح بوه بوه ودالير أنهما سعيا للحصول على النصح من مقر الأمم المتحدة لأنهما شعرا أن هناك "فخًا" دبلوماسيًا أو عسكريًا وشيكًا، بل الواقع أنهما شكًا فى دوافع الإخبارى. وأثناء المحادثة كان محور المناقشة هو خبيئة السلاح وليس تهديد الإبادة الجماعية. وكانت برقية السفارة السرية المرسلة إلى واشنطن والمتضمنة لتقرير عن الاجتماع تحمل العنوان "الممثل الخاص للأمم المتحدة يطلب الدعم بشأن مناورة أمنية". وما كان يجب أن يقال لو عدنا بالنظر إلى الوراء هو: "إنذار خطير! يجرى التخطيط للإبادة الجماعية! عبئوا الجنود!"[٧]

بل إنها لم تذكر تدريب الميليشيا أو خطط إبادة التوتسى. وأثناء الشهور التى كان يجرى فيها التخطيط للإبادة الجماعية، كان المجتمع الدولى يركز بشكل مبالَغ فيه على إقامة حكومة داخلية والحفاظ على عملية سلام أروشا. فعلى سبيل المثال، فى الثالث من فبراير، أبلغ دالير مسئولاً أمريكيًا زائرًا أن رواندا لا تزال "فائزة". وقال دالير إن الروانديين مازال لديهم الإرادة لتنفيذ اتفاقات السلام وإنهم مازالوا مؤيدين لمهمة مساعدة رواندا التابعة للأمم المتحدة، على الرغم من أنه حض على وجود احتياطى تابع للأمم المتحدة من أجل قوات سريعة الانتشار لـ"تعظيم النوايا الحسنة".[٨] وتكشف مراجعة البرقيات الواردة من السفارة الأمريكية فى كيجالى أن مركز الاهتمام الأول للمسئولين الأمريكيين فى ذلك الحين كان على عملية السلام كذلك. ولفت المسئولون اهتمام واشنطن إلى تهديدات العنف إلا أنهم كانوا يعتقدون أن أفضل طريقة للتعامل مع تلك التهديدات هى دعم عملية السلام.

لم يركز أحد على الإبادة الجماعية الوشيكة. وكما هو الحال مع البوسنة وغيرها من الصراعات، وضع المجتمع الدولى طاقته فى التفاوض على السلام، لتضيع منه الصورة الأعرض لانهيار شامل وشيك. وكان الضغط لجعل السلام يتحقق يعنى أن المجتمع الدولى ليس متناغمًا مع دلائل الإبادة الاجتماعية الوشيكة. والمؤسف أن الولايات المتحدة احتاجت إلى ثلاث سنوات كى تتدخل فى البوسنة؛ ولم تكن هناك أية فرصة للتعبئة بسرعة فى رواندا.

انسحاب مميت

بحلول العاشر من أبريل، قدَّرت المنظمة غير الحكومية أطباء بلا حدود أن ثمانية آلاف شخص قُتلوا في كيجالي وحدها. وسرعان ما أصبح واضحًا أن الهوتو الذين تدعمهم الحكومة يستهدفون التوتسي والهوتو المعتدلين. وكانوا يغتالون على نحو منتظم المسئولين الحكوميين ورجال الدين الكاثوليك والموظفين الرونديين في وكالات المساعدات الأجنبية. وخطف الهوتو رئيسة الوزراء أجاثا أويلنجيمانا بينما كانت تحت الحماية المفترضة للقوات البلجيكية وأعدموها. كما أخذوا عشرة من الجنود البلجيك في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى الثكنات الرواندية وأعدموهم. وفي الحادي والعشرين من أبريل، قدَّر مسئولو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن أكثر من مائة ألف روандى قُتلوا خلال الأسبوعين السابقين ووصفوا ذلك بأنه "مأساة إنسانية على نطاق نادرًا ما شاهدناه".[٩]

على الرغم من تلك الوفيات الكثيرة التي أُبلِغ عنها، فقد جاء الرد الدولي واستخدام كلمة إبادة جماعية متأخرًا. إذ استخدم متمردو الجبهة الوطنية الرواندية مصطلح الإبادة الجماعية لأول مرة في الثالث عشر من أبريل متهمين الحرس الرئاسي بقيادة الهوتو بشن حملة "لإبادة الأقلية التوتسي وتصفية الساسة الذين ليسوا ضمن الحركة الرئاسية".[١٠] ولم يصف الأمين العام للأمم المتحدة القتل بالإبادة الجماعية حتى الرابع من مايو؛[١١] ولم تصفها إدارة كلينتون بذلك، دون أن يكون لها أي عذر، حتى الحادي والعشرين من مايو، حيث كانت تخشى من أن يجبرها ذلك على العمل للقضاء على العنف طبقًا لاتفاقية الإبادة الجماعية.[١٢] وتوقعت الولايات المتحدة من الأمم المتحدة والروانديين أن يستعيدوا السلام، ولم تتوقع من البنتاجون أن يوقف القتل. وفي الثاني والعشرين من أبريل، ناشد مستشار الأمن القومي ليك القادة العسكريين الروانديين "عمل كل ما في استطاعتهم لإنهاء العنف فورًا".[١٣]

فى الأيام التالية لوفاة الرئيسين، طالب اللفتنانت جنرال دالير بتعزيزات للقوات. ومع ذلك فقد كشفت رسالته من الميدان بتاريخ العاشر من أبريل عن تناقضه الظاهرى بشأن فاعليتها. حيث يقول : "إذا شهدنا ثلاثة أسابيع أخرى من الحبس ونحن نشاهدهم وهم يضربون بعضهم بعضاً، فحينئذ يكون علينا أن نقيِّم بجدية مخاطر بقاء هؤلاء الجنود هنا." وكان يدرك إلى حد بعيد أن اللاجئين فى مواقع كالصليب الأحمر والكنائس معرضين لخطر المذبحة إذا رحلت الأمم المتحدة، لكنه أضاف أنهم "فى هذا الخطر دون نتيجة حتى الآن طوال الأسبوع المنصرم حتى مع وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لرواندا على الأرض."(١٤) لم تشجع تلك التعليقات واشنطن على السعى لتعزيز القوة التابعة للأمم المتحدة. وفى ظل العنف القائم ووفاة جنود حفظ السلام البلجيك، لم تعر الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء مجلس الأمن اهتماماً جاداً لتعزيز قوات الأمم المتحدة؛ فقد رأوا أن يكون تخفيض القوة خياراً حكيماً، بينما كانوا يسعون إلى التفاوض على تجديد السلام.

فى ذلك الحين، اتفق المدراء جميعاً على أن قوة الأمم المتحدة بتركيبتها الحالية فاشلة، على الرغم من أنه لم يكن هناك اجتماع رسمى للمدراء بشأن هذه القضية. والواقع أنه لم يُعطَ أى اهتمام رفيع المستوى لقرار تخفيض قوة الأمم المتحدة. ومع أن ليك وزملاءه كانوا مشغولين بالبوسنة وكوريا حينذاك، فقد كان عدم اهتمامهم برواندا يرجع فى المقام الأول إلى أنه لم يكن هناك اختلاف رفيع المستوى وقتها بشأن مسار العمل المقترح. فقد أوصى المسئولون على المستوى المتوسط بوزارة الخارجية وريتشارد كلارك مستشار الأمن القومى، الذى كان فى ذلك الحين ممثلاً للبيت الأبيض فى قضايا حفظ السلام، رؤساءهم بتخفيض البعثة لحين التوصل إلى وقف إطلاق النار. ولم يقترح متخذ قرار فى الحكومة الأمريكية إرسال جنود أمريكيين أو غيرهم أثناء الإبادة الجماعية. وهكذا، وفيما يشبه إلى حد كبير ما أدى إلى فقدان الجنود الأمريكيين فى مقديشو، لم يرَ أحد أن هناك ضرورة لمناقشة القضية على مستوى عالٍ. بل إن مونيكا موجاواماريا، ناشطة حقوق الإنسان الرواندية التى نجت

بصعوبة من الموت أثناء الإبادة الجماعية، لم تُثر قضية القوات البرية الأمريكية عندما التقت بليك في الثاني والعشرين من أبريل. بل إنها طلبت من ليك تسمية المسئولين بشكل علني، وهو ما فعله بسرعة.[١٥]

قدم الأمين العام بطرس غالي ثلاثة خيارات ليدرسها المجلس تتضمن بعثة يتم تعزيزها وتقويتها وتخفيض ضخم للقوة والانسحاب الكامل. ومع ذلك فقد فشل في الحض على أي منها. إذ لم تحض الوفود الإفريقية في الأمم المتحدة، ومن بينها نيجيريا التي كانت تشغل مقعداً غير دائم في مجلس الأمن، على أي تدخل وعارضت إلى حد ما الانسحاب الكامل. وكان مقعدا إفريقيا غير الدائمين الآخران تشغلهما عُمان(*) وعلى نحو يتسم بالمفارقة رواندا. وكانت الدول الإفريقية بصورة عامة في ريب من تدخل غير الأمم المتحدة بسبب استيائها الذي لا يزال باقيًا من فترتها الاستعمارية. وأوضح مندوب نيجيريا في الأمم المتحدة إبراهيم جُمباري أن نيجيريا بطيئة في إدراك الإبادة الجماعية وأن "الأحداث كانت تتحرك بسرعة ... ولم تتح الفرصة لمنظمة الوحدة الإفريقية كي تنظم جهود الحشد الدبلوماسية". ويعتقد جُمباري الآن أنه كان ينبغي على نيجيريا الامتناع عن التصويت على القرار، كما فعلت بالنسبة للقرار اللاحق الذي يجيز التدخل الفرنسي.[١٦] وفي الحادي والعشرين من أبريل، صوّت مجلس الأمن بالإجماع، بدعم قوي من الولايات المتحدة، لمصلحة تخفيض بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لرواندا إلى ٢٧٠ جنديًا فقط، تاركةً وجودًا رمزيًا فحسب ليدل ظاهريًا على استعدادها للعودة بمجرد استعادة السلام.

لخص ليك مقاربة الإدارة للأزمة في السادس والعشرين من أبريل عام ١٩٩٤ في مؤتمر البيت الأبيض عن إفريقيا، ومن المفارقة أنها كانت جلسة مخصصة لتأكيد

(*) هكذا وردت في الأصل الإنجليزي. والمعروف أن عُمان تقع في الجزيرة العربية بآسيا وليس إفريقيا. (المترجم).

التزام الإدارة تجاه القارة. ووصف ليك، وهو أول مستشار أمن قومي يزور إفريقيا وهو مازال في منصبه، وأول من يتعهد بشكل جاد بمساعدة القارة، رواندا بأنها "حالة اختبار" لواحدة من تحديات الأمن الكبيرة في حقبة ما بعد الحرب الباردة: وهي الصراعات داخل الدول وليس فيما بينها. كما قال: "إنها تحذير مما يمكن أن يحدث إذا لم تفعل الدول الإفريقية ونحن جميعاً الكثير لوقف الصراعات المحتدمة قبل وصولها إلى حد الغليان."[١٧] وكان ليك يقول في الأساس إن اختيار المجتمع الدولي الواقعي الحقيقي الوحيد هو العمل قبل الإبادة الجماعية. إلا أنه عندما اتضح حجم القتل الهائل في منتصف أبريل عمل ليك وزملاؤه لإنقاذ حياة الناس، على الرغم من عدم التدخل لوقف القتل باستخدام القوة.

ليس هناك من هو على استعداد لخوض حرب لوقف الإبادة الجماعية

بعد أسبوع من القرار المصيري الخاص بسحب جنود الأمم المتحدة، اتضح حجم المذبحة الهائل وبدأت الإدارة تدرك أنه ينبغي عليها العمل لإنقاذ حياة الناس حيثما استطاعت، على الرغم من أنها كانت لا تزال تعارض إرسال جنود لوقف الإبادة الجماعية. وفي الثامن عشر من مايو عام ١٩٩٤، وفي لقاء مع دبلوماسي أمريكي، وصف المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أيالا لاسو الوضع في رواندا بأنه "درامي ورهيب"، وقال إنه يهيأ له أن حجم المأساة أسوأ بكثير من الرقم الذي ذُكر وهو مائتا ألف قتيل.[١٨] وكانت آلاف الجثث تطفو على نهر كاجيرا وصولاً إلى تنزانيا بمعدل خمس وعشرين جثة في الساعة.[١٩] وقد نرى جميعاً الآن أن المذبحة كانت أسوأ مما تخيله أي منا أنه ممكن. وفر أكثر من مائتي وخمسين ألف لاجئ إلى تنزانيا خلال أربع وعشرين ساعة، فيما أسماه المفوض السامي للاجئين "أكبر وأسرع خروج" أمكن رؤيته.[٢٠] وبينما كان المجتمع الدولي يأمل في انتهاء فورة القتل، حذَّر بطرس غالي من "أدلة قوية على الاستعداد لمزيد من مذابح المدنيين ...[وأشار إلى أن] المذابح مستمرة على نطاق كبير في الريف، وخاصةً في الجنوب".[٢١]

كانت الإدارة تشك فى كون بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الحل الصحيح. وكانت قد أصدرت للتو ورقة سياسات جديدة بشأن حفظ السلام تسمى توجيه القرارات الرئاسية ٢٥. وفى أعقاب العملية الفاشلة فى الصومال ورداً على الكونجرس المعادى لأية عملية حفظ سلام، حددت السياسة مجموعة من الشروط لدعم الولايات المتحدة لأية عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة أو المشاركة فيها. وشملت تلك الشروط، بالنسبة للمهام التى فى بيئة متسامحة بموجب الفصل السادس ويُتوقع أن يكون فيها سلام،[٢٢] وجود وقف لإطلاق النار وموافقة الأطراف. وبشكل أكثر عمومية اشتراط "ربط فترة العملية المتوقعة بأهداف واضحة ومعايير واقعية لأنهاء العملية."[٢٣]

فى السابع عشر من مايو، وافقت الولايات المتحدة على دعم تفويض جديد لقوة قوامها خمسة آلاف وخمسمائة جندى ليس لوقف العنف، بل لتوزيع الإمدادات الغذائية، وتنفيذ حظر السلاح. وكان التفويض بموجب الفصل السادس وليس الفصل السابع الأشد قوة الذى يجوز بموجبه لقوات الأمم المتحدة القيام بإجراءات عسكرية. ولهذا السبب فهى لن تتدخل لوقف الإبادة الجماعية، بل ستحاول تقديم الرعاية لكل من سينجون منها. وصوتت رواندا، التى كانت تعيش منعطفًا تاريخيًا غريبًا وتشغل أحد المقاعد غير الدائمة فى مجلس الأمن، ضد القرار.[٢٤]

فى ظل العنف الدائر وعدم مشاركة جنود غربيين فى المهمة الجديدة، ليس مستغربًا أنه فى واقع الأمر لم تتوقع دول إفريقية إرسال جنود للبعثة. وبحلول أواخر مايو، كان الأمين العام بطرس غالي قد اتصل بأكثر من رئيس دولة إفريقى طالبًا منهم إرسال جنود. وقد قال إنها "فضيحة" أن العالم لم يتصرف، وما زال لا يتصرف؛ وألقى باللوم على المجتمع الدولي كله فيما يتعلق بهذا الفشل.[٢٥] وفى الخامس والعشرين من يوليو، بعد أكثر من شهرين من الموافقة على القرار الجديد، كانت قوة الأمم المتحدة فى رواندا تتكون فقط من خمسمائة وخمسين جنديًا فحسب. ولم تصل البعثة إلى قوتها الكاملة المصرح بها وهى خمسة آلاف وخمسمائة حتى أكتوبر من

عام ١٩٩٤. [٢٦] وفى أوائل يوليو، سيطرت الجبهة الوطنية الرواندية على كيجالى، وأنهت الحرب بشكل فعال. وفى التاسع عشر من يوليو، شكلت الجبهة حكومة وحدة وطنية تتكون من الهوتو والتوتسى. وكان الكابوس يتلاشى، ليس بفضل المجتمع الدولى وإنما الجبهة الوطنية الرواندية.

فى خطاب حفل التخرج بالأكاديمية البحرية فى نهاية شهر مايو، أوضح الرئيس كلينتون صراحةً السبب فى أن الولايات المتحدة لن تتدخل عسكريًا فى رواندا. وفى مناقشة لصراعات العالم "من رواندا إلى چورچيا"، قال كلينتون: "لا يمكن أن نحل كل هذا الانفجار للصراع الأهلى أو النزعة القومية المحاربة بمجرد إرسال قواتنا. ولا يمكننا أن ندير لهم ظهورنا، لكن مصالحنا ليست فى خطر فى كثير منها بالقدر الكافى لتبرير التزام من رجالنا. وبالرغم من ذلك، فإننا كأكبر قوة فى العالم علينا واجب القيادة، والعمل فى الأوقات التى تكون فيها مصلحتنا وقيمنا فى خطر بشكل كاف". وبعد ذلك تحدث كلينتون، ليس عن رواندا، بل عن السعى لإنهاء الحرب فى البوسنة. [٢٧]

لم تكن الولايات المتحدة مستعدة بعد للتصرف فقط بشأن "القيم" المعرضة للخطر فى رواندا، كالاحترام الشديد للحرية والحياة الإنسانية. بل كان عدم وجود "مصالح كافية معرضة للخطر" هو ما يحتل قلب سبب استعداد القوة العظمى. وفى عام ١٩٩٤ كان كلينتون لا يزال يكافح لتحديد دور أمريكا فى العالم ويقاوم ضغط ما بعد الحرب الباردة لجعل الولايات المتحدة تقوم بوظيفة شرطى العالم.

العاقبـــة

خلال شهرى يوليو وأغسطس، لم تعد الأزمة تتعلق بنسب الإبادة الجماعية بل بأن ملايين اللاجئين والمشردين لديهم احتياجات ضخمة. وبحلول شهر يوليو، كان هناك ما يقدر عددهم بـ٢,٢ مليون لاجئ رواندى فى البلدان المجاورة. وكان الآلاف قد ماتوا

بالفعل بسبب المرض والجوع والإجهاد والجفاف. وكان يموت ثلاثة آلاف شخص يوميًا بسبب الكوليرا.(٢٨) ووصف الصحفيون الذين زاروا المنطقة معسكرات اللاجئين بأنها "معسكرات اعتقال" بسبب ظروف المعيشة التي يُرثى لها.(٢٩) وأدار ليك اجتماعًا عشوائيًا بين الوكالات ضم مسئولين من الفئة الثالثة لتأكيد أنه على الرغم من عدم رغبة الولايات المتحدة في إرسال جنود لإنقاذ الروانديين من الإبادة الجماعية، فهي ستفعل كل ما في استطاعتها لإنقاذ الأرواح في أعقاب ذلك، حيث تقوم في واقع الأمر بتنسيق مجهود الإغاثة. وشملت "العملية ادعموا الأمل"، المقصود بها ضمان حصول الأمم المتحدة على الدعم اللوجيستي الدولي الذي تحتاجه في الوقت المناسب، وهو ما يشمل أربعة آلاف فرد عسكري أمريكي. وفي تناقض صارخ مع التردد السابق، بدأت القوات الأمريكية الانتشار في الثاني والعشرين من يوليو في كيجالي وزائير وأوغندا المجاورتين لمساعدة من فروا من الإبادة الجماعية، وإن ساعدت مرتكبي الإبادة الجماعية كذلك. وقد فعلت ذلك أيضًا لأنها كانت تعرف كيفية توفير الخدمات الأساسية بسرعة، بينما لم تكن هناك خطط جاهزة للتنفيذ لوقف الإبادة الجماعية. وتولت الولايات المتحدة مسئولية أربعة من ثمانية "حزم خدمات" طلبها المفوض السامي لشئون اللاجئين التابع للأمم المتحدة وتشمل خدمات المطار وخدمات القاعدة اللوجيستية وإدارة المياه وتخطيط الموقع. وسلمت الولايات المتحدة آلاف الأطنان من المعدات والأغذية والماء والأدوية وزيادة إنتاج الماء الآمن وتوزيعه من لا شيء إلى مائة جالون في اليوم مع نهاية يوليو.

كانت الدولة الوحيدة التي اتخذت إجراءً شجاعًا، وإن كان متأخرًا، هي فرنسا. فقد أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في الثامن عشر من يونيو أنه سوف يرسل ألفي جندي إلى رواندا لتقديم المساعدات الإنسانية إلى حين بلوغ قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المجازة حديثًا كامل قوتها. وجلبت "العملية فيروز" الفرنسية جنودًا موجودين بالفعل في زائير المجاورة لإنشاء المنطقة الإنسانية الآمنة في رواندا لمساعدة ضحايا الإبادة الجماعية. ومع أن العملية أقرها مجلس الأمن في

الثامن والعشرين من يونيو. فقد امتنعت خمس دول أعضاء في مجلس الأمن، هي نيجيريا والبرازيل والصين ونيوزيلندا وباكستان، عن التصويت، حيث كان لديها تخوف من تاريخ فرنسا من دعم أنظمة الهوتو الحاكمة وحذرة من التدخل الأوروبي في القارة.

بينما قصد الفرنسيون في أول الأمر مساعدة التوتسي على الفرار من الإبادة الجماعية، فقد انتهى الأمر بالفرنسيين بمساعد ما يزيد عددهم على ١,٥ من اللاجئين الهوتو الفارين من التوتسي الذي استولوا على السلطة للتو، وكان الكثير منهم يُعتبرون مرتكبي الإبادة الجماعية. وانتهت العملية فيروز في أغسطس من عام ١٩٩٤ في أعقاب غضب عالمي بشأن دعم المجهود لآلاف من مرتكبي الإبادة الجماعية، حيث أنشأت بفاعلية منطقة آمنة لهم. ومع أن الحال انتهى بالجهد الذي تمت معالجته بطريقة سيئة وقد أنقذ ما يقدَّر عددها بعشرين ألف نفس، فقد جعل فرنسا مترددة في التدخل في صراعات البحيرات العظمى في المستقبل. فعلى سبيل المثال، أوضح لي دبلوماسي فرنسي رفيع المستوى في يونيو من عام ٢٠٠٤ أن الجنود الفرنسيين لم يتدخلوا في الوضع المتدهور في شرق الكونغو بسبب تاريخ فرنسا في رواندا.[٣٠] وفي مايو من عام ٢٠٠١ قال لي المسئول نفسه إن فرنسا تعلمت درس "آخر مرة". وسألته عما إذا كانت فرنسا ستستجيب لدعوة الأمم المتحدة إلى نشر قوات في بوروندي، التي كانت معرَّضة لخطر الإبادة الجماعية، فقال: "كانت تلك آخر مرة تتدخل فيها فرنسا في إفريقيا."[٣١] ومع ذلك فقد علَّق الجنرال دالير في وقت لاحق بأنه لا يملك سوى الإطراء الشديد على العملية الفرنسية وأنها في تقديره حققت أهدافها وأنقذت الأنفس.[٣٢]

في النهاية جرى تعبئة الموارد الأمريكية والفرنسية فحسب لمساعدة الناجين في أعقاب الإبادة الجماعية. وأوضح ليك فيما بعد أنه في ذلك الحين "لم يكن وارداً" أن الولايات المتحدة ستكون قد أرسلت قوات للتدخل.[٣٣] ولم تكن هناك إمكانية حقيقية قط لأن تكون الولايات المتحدة وحلفاءها سيكونون مستعدين لنشر القوات خلال الأسابيع الأولى من الإبادة الجماعية، حين كان القتل يجري وكان أمام المجتمع الدولي فرصة لوقفه. وهم ليسوا كذلك الآن.

فشل تفويض حفظ السلام

كانت الأخطاء الأساسية في رواندا هي تصميم بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة سيئة الإعداد للتعامل مع سيناريو أسوأ الحالات، والتفاؤل الشديد بشأن عملية السلام، وعدم تعزيز قوة الأمم المتحدة لإنقاذ هؤلاء الذين تحت رعايتها. وقال الأمين العام أنان: "لا بدأن نعترف جميعًا بمرارة بأننا لم نفعل المزيد لمنعها. وبالنيابة عن الأمم المتحدة، أعترف بهذا الفشل وأعبر عن عميق أسفي."(٣٤)

كما اكتشف تحقيق الأمم المتحدة المستقل بشأن رواندا، فقد "كان تفويض البعثة يقوم على تحليل عملية السلام التي ثبت خطؤها، ولم يتم تصحيحها قط على الرغم من علامات التحذير المهمة من أن التفويض الأصلي أصبح غير مناسب. ... وكانت بعثة الأمم المتحدة تقوم على نجاح عملية السلام. ..والفشل الذريع في إنشاء قوة ذات قدرة وموارد وتفويض للتعامل مع العنف المتزايد والإبادة الجماعية اللاحقة في رواندا تعود جذورها إلى التخطيط المبكر للبعثة."(٣٥)

ذكرت دراسة أجرتها لجنة كارنيجي أنه كانت هناك "فرصة سانحة ... في الفترة من حوالي السابع من أبريل إلى الحادي والعشرين من أبريل" حين كان إدخال قوة مقاتلة "يمكنه القضاء على العنف في العاصمة وما حولها، ويمنع الانتشار إلى الريف، ويخلق ظروفًا تؤدي إلى وقف الحرب الأهلية".(٣٦) فقد مات نصف الضحايا أثناء تلك الفترة. ومع ذلك لم تكن الولايات المتحدة، وهي البلد الوحيد ذو القدرات الكافية لأداء هذه الوظيفة، مستعدة للعمل، خاصةً خلال فترة الأسبوعين هذين. وكان الوضع المتسم بالفوضى والتأكيد على عملية السلام ومعارضة وضع قوات وسط الإبادة الجماعية هو ما قضى بذلك.

الذين يقولون إنه كان ينبغي على الولايات المتحدة تعبئة قواتها لوقف الإبادة الجماعية خلال أيام بعد أن بدأت لا يفهمون إلى حد بعيد ما هو المطلوب في تلك القرارات. وحتى إذا افترضنا أن الرئيس كلينتون أدرك خلال أيام قليلة أن أسرع

إبادة جماعية في التاريخ تحدث وأمر بنشر الجنود على الرغم من المعارضة الشديدة للبنتاجون والكونجرس، فإن وضع الخطط ونشر الجنود في رواندا لوقف القتل كان سيستغرق أسابيع في أحسن الظروف. وبحثت دراسة قام بها آلان كويرمان من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا التدخلات المحتملة ولم تجد ما كان يمكنه وقف الإبادة الجماعية في وقت مبكر، مع أنه كان يمكنهم إنقاذ ما بين خمس وسبعين ومائة ألف نفس رواندية في شهري مايو ويونيو.[٢٧] وفي الماضي، عندما كانت الولايات المتحدة تتدخل، كانت تنشر حوالي عشرين ألف جندي، كما فعلت في عام ١٩٦٥ في جمهورية الدومنيكان وفي عام ١٩٨٩ في بنما وفي عام ١٩٩٤ في هايتي.[٣٨] وكان البنتاجون سيصر على أعداد مشابهة على الأقل لرواندا أثناء الإبادة الجماعية، وكان سيحتاج إلى أسابيع لوضع خطة للتدخل في مثل هذا العنف. وفي الوقت الذي بدأ فيه القتل، كان قد فات أوان التدخل المبكر بهذا الحجم، ولم تكن هناك خطة جاهزة لهذا التدخل.

لم يكن بالإمكان كذلك نشر قوات الأمم المتحدة في الوقت المناسب لوقف القتل، في غياب استعداد من الولايات المتحدة أو فرنسا أو بريطانيا لنقل الجنود جوًا إلى قلب الإبادة الجماعية، وفي غياب متطوعين بالجنود الذين يتم نشرهم. وحتى لو وافق مجلس الأمن على طلب دالير إرسال المزيد من الجنود، فلم يكن من المرجح وصول الجنود إلى رواندا في الوقت المناسب لوقف الإبادة الجماعية. وفي الوقت الذي كانت ستتخذ فيه الأمم المتحدة قرارًا بنشر الجنود، ويتم نشر وتجنيد قوات التعزيز - بعد شهر في أفضل الأحوال - سيكون معظم الآخرين قد هلكوا كذلك. وحتى حين أدرك العالم مدى الإبادة الجماعية في أواخر أبريل، استغرق الأمر حتى ١٣ مايو لاتخاذ قرار بشأن القوة وحتى أكتوبر لنشر الخمسة آلاف وخمسمائة جندي بالكامل.

لا يعني هذا تبريرًا لتراخي الولايات المتحدة. إذ كان لا بد من بحث تدخلات أصغر حجمًا وأسرع. ففي أواخر أبريل كان حوالي ثلاثمائة ألف من سكان التوتسي السابقين البالغ عددهم ١,١ مليون نسمة لا يزالون أحياء وكان يمكن إنقاذ

نصفهم.[٣٩] وكان ينبغي استعمال مقاربات مبتكرة، كالمساعدة المحمولة جواً إلى اللاجئين الفارين.[٤٠] ومن المؤكد أن الألفين وخمسمائة من جنود الأمم المتحدة الموجودين بالفعل في البلاد كانت عليهم مسئولية حماية الخمسة وعشرين ألفاً من الرونديين الذين سعوا للجوء إلى مواقع الأمم المتحدة حول البلاد. وكان يمكن إقامة مناطق أمنة تابعة للأمم المتحدة. ولو بقيت القوة داخل البلاد وجرى تعزيزها بقوة في حالة استعداد بالفعل، لكان من المحتمل أن يبقى هؤلاء الروانديين على قيد الحياة.

كانت الطريقة الواقعية الوحيد لوقف الإبادة الجماعية على مجال واسع هي تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لرواندا قبل أشهر عديدة من الإبادة الجماعية ووجود جنود إضافيين في حالة استعداد لزيادة القوة إذا دعت الضرورة. والواقع أنه كان ينبغي على المجتمع الدولي الاستعداد لسيناريو أسوأ حالة ووضع الخطط لمعالجته في وقت مبكر. وفي أوائل عام ١٩٩٤، حثت بلجيكا على التعزيزات وتفويض جديد للمهمة، قائلةً إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لرواندا لا يمكنها حفظ النظام. وفيما يمكن أن يكون أكبر غلطة في تلك الفترة كلها، اعترضت الولايات المتحدة وبريطانيا على الطلب البلجيكي، وذلك بحجة تكلفة المزيد من الجنود والخطر الذي تتعرض له قوات حفظ السلام. وربما كان ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي آخرين من النوعية الجيدة في كيجالي، مع حاملات الجنود المسلحة وطائرات الهليكوبتر واللوجستيات المناسبة والتصريح لها باستخدام القوة لضمان الأمن، سيوقفون الإبادة الجماعية. وكما يشير كوبرمان، كانت هذه ستصبح القوة المكونة من خمسة آلاف رجل التي كان دالير قد تصورها، لكنها القوة التي كان يجب نشرها قبل الإبادة الجماعية.[٤١]

بالإضافة إلى ضمان أن تكون مهمة حفظ السلام في كيجالي أكبر وأشد صرامةً، كان يمكن للمجتمع الدولي كذلك اتخاذ خطوات مهمة أخرى لتبطئة الإبادة الجماعية. وكان يجب تسمية الجرائم بالإبادة الجماعية قبل ذلك بكثير واستنكار القتل بشكل

علنى ومتكرر، مع توضيح أن مرتكبيه سيحاكمون. ومن المؤكد أنه كان ينبغى إلغاء تمثيل رواندا فى مجلس الأمن.

تعليقًا على فشل العالم فى الرد على الإبادة الجماعية فى ذكراها العاشرة، أكد الرئيس كلينتون أن الولايات المتحدة لم تتصرف بالسرعة الكافية بعد بدء أعمال القتل. كما قال إنه ما كان ينبغى للولايات المتحدة السماح بجعل معسكرات اللاجئين ملاذات آمنة للقتلة، والانتظار كل هذا الوقت كى تستخدم مصطلح الإبادة الجماعية. وناشد العالم تحسين ما لديه من "قدرات جمع المعلومات الاستخباراتية، وزيادة السرعة التى يمكن أن يتم بها التدخل الدولى وحشد الإرادة السياسية العالمية اللازمة للرد على تهديد الإبادة الجماعية حيثما يمكن أن يحدث."(٤٢) فهل العالم مستعد لعمل ذلك؟

أهى المرة الأخيرة ؟

بينما كان يكتب فى عام ١٩٩٨، تأسف اللفتنانت جنرال الحزين دالير على تردد العالم المتواصل فى التدخل لوقف المذابح كبيرة الحجم. "مازلت مندهشًا من أن الحياة البشرية وأمن غير المقاتلين ومنع تلك الفظائع كالإبادة الجماعية فى رواندا ليست كافية، للأسف، لأن تصبح محفزًا لرد سريع وحازم من المجتمع الدولى."(٤٣) ونحن جميعًا المشاركين فى ذلك الوقت نشارك الجنرال شكواه. ومع ذلك تظل كلماته وصفًا دقيقًا للنظام العالمى فى الوقت الراهن. فالحقيقة المحزنة لكنها صحيحة هى أنه فى فجر القرن الحادى والعشرين ليس معظم الدول، إن لم تكن كلها، مستعدة لوضع جنودها فى خطر خارج مجال نفوذها. وكانت رواندا فى عام ١٩٩٤ - أو حتى الآن - خارج مجال نفوذ الولايات المتحدة إلى حد بعيد. ومازالت واشنطن تعتقد أن وقف القتل ليس مسئوليتنا.

مازالت صدمة الإبادة الجماعية تراود المسئولين الذين شاركوا فى أحداث شهرى أبريل ومايو من عام ١٩٩٤، كما ستظل كذلك بقية حياتنا. ومازال كل منا يكافح لفهم تراخينا؛ وصور الجثث المشوهة محفورة فى ذاكرتنا. وفى عام ١٩٩٤ افترض العالم أن المأساة فى الصومال جعلت الولايات المتحدة شديدة الحذر فيما يتعلق بالأزمات الإفريقية. صحيح أنها فعلت ذلك، لكن حتى لو لم تحدث المأساة فى الصومال قط، فمن غير المرجح أن الرئيس كلينتون كان سيأمر الجنود الأمريكيين بالانتشار فى رواندا أو يدعم قوة الأمم المتحدة التى أُجيز دخولها البلاد كى تحاول وقف القتل بمجرد أن يبدأ. وعلى الرغم من الاعتذارات والتعهدات الكثيرة اللاحقة لوقف الإبادة الجماعية التالية، فالعالم ليس ملتزمًا بعد بعمل ذلك. والحقيقة المُرة هى أن أصل عدم اتخاذ اى إجراء هو الاعتقاد - الذى ربما يقل انتشاره بشكل طفيف الآن عما كان عليه فى عام ١٩٩٤ - بأن الولايات المتحدة عليها مسئولية قليلة لحماية حياة ضحايا الإبادة الجماعية الحالية. وقال ليك، وهو مستشار الأمن القومى الأكثر حبًا للعمل الإنسانى فى التاريخ، فى عام ٢٠٠٠: "مع الفهم المعمق لقوة الولايات المتحدة كلية القدرة، ربما يأتى كذلك إحساس بالمسئولية الكلية الارتجاعية. ... لكن امتلاك هذه القوة لا يأتى معه بمسئولية آلية لاستخدامها. ... وقد أدى إدراك القوة الأمريكية إلى رؤيتنا على أننا "أطلس الذى هز كتفيه" فى لا مبالاة عندما اخترنا عدم استخدامها."(٤٤) فأمريكا القوة العظمى يمكنها أن تتدخل فى أى مكان. والمطلوب هو تحديد أين ومتى يجب أن تتدخل.

ومع أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون شرطى العالم، فإنه يمكنها ويجب عليها أن تقود العالم ليس فى حل الصراعات الاستراتيجية فحسب، بل كذلك الأزمات الإنسانية. ومع استمرار خرافة أنها لا تؤثر على مصالح أمريكا، فلا بد أن تبدأ واشنطن فهم أن الحروب تخلق التدهور الاقتصادى وتدفقات اللاجئين والمشردين الضخمة، وأن عدم الاستقرار الإقليمى يؤثر علينا بشكل مباشر. وهى لا تخلق ملاذات آمنة للمجرمين والإرهابيين فحسب، بل إنهم يناشدون الولايات المتحدة فى النهاية تقديم المساعدة فى أعقاب ذلك.

بعد عقد من الإبادة الجماعية الرواندية، ليس واضحًا أن العالم قَبِل مسئوليته كي يعمل.

مسئولية الحماية

حطم الأمين العام كوفي أنان، الرجل الذى كان مسئولاً عن إدارة حفظ السلام بالأمم المتحدة أثناء إخفاقات منتصف التسعينيات، الكثير من حواجز الأمم المتحدة عندما ناشد المجتمع الدولى أن يتوحد كى يوقف انتهاكات حقوق الإنسان الشنيعة. كما أبلغ مجلس الأمن فى العشرين من سبتمبر عام ١٩٩٩ أن الدولة ذات السيادة "يُعاد تعريفها بواسطة قوى العولمة والتعاون الدولى. وتُفهَم الدولة الآن على نطاق واسع على أنها خادمة شعبها، وليس العكس." وتحدث عن "معيار دولى متطور مؤيد للتدخل لحماية المواطنين من الذبح" باعتباره تحديًا شديداً.[٤٥]

بعد عام، وفى تقرير الألفية الذى بعث به إلى الجمعية العامة، تحرك أنان بالقضية خطوة أبعد بقوله: "إذا كان التدخل الإنسانى بالفعل اعتداءً غير مقبول على السيادة، فكيف ينبغى لنا الرد على رواندا وعلى سربرينتسا - وعلى انتهاكات حقوق الإنسان الضخمة والمنظمة التى تؤثر على كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة؟ ... ومن المؤكد أنه لا يمكن لمبدأ قانونى - ولا حتى السيادة - أن تحمى جرائم ضد الإنسانية؟"[٤٦] وفى حديثه إلى أعضاء الوفود بالأمم المتحدة فى العشرين من سبتمبر، أعلن عنان خطته لتكوين لجنة مميزة لتحديد "مسئولية حماية" المبدأ على نحو أكبر واختبار الرأى العالمى وتشكيله.

فى عام ٢٠٠١، أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتدخل الإنسانى، التى اشترك فى رئاستها وزير خارجية أستراليا السابق جاريث إيفانز[٤٧] والدبلوماسى الجزائرى والمستشار المقرب من أنان محمد سحنون، النتائج التى توصلت إليها. وناشدت الدراسة المبتكرة العالم قبول مسئوليته عن حماية الأنفس التى فى خطر. ورأت اللجنة

أنه "حيثما يعانى شعب ما من ضرر خطير، نتيجة لحرب داخلية أو تمرد أو قمع أو فشل دولة، بينما الدولة موضع النقاش غير مستعدة أو غير قادرة على وقفه أو منعه، فإن مبدأ عدم التدخل يفسح المجال للمسئولية الدولية عن الحماية".[٤٨] وأصدرت اللجنة تحدياً للمجتمع العالمى بأنه لم يعد بإمكانه تجاهل الإساءة إلى حقوق الإنسان تحت غطاء حقوق السيادة. كما أنه لا يمكنه الوقوف مكتوف اليدين مدعيًا أنه لا يملك مسئولية التدخل فى مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة. ومع ذلك، وكما أظهرت بوحشية الأحداث التى وقعت فى ليبريا والسودان، فإنه على الولايات المتحدة والعالم الاستجابة لهذه الدعوة.

ليبــريا تايلــور

من بين كل دول إفريقيـا، تتجه ليبريا أكثر من غيرها إلى الولايات المتحدة للحصول على الدعم. وقد أصبحت ليبريا التى تأسست عام ١٨٢٢ كملاذ للعبيد الأمريكيين المحررين أول جمهورية يديرها السود فى إفريقيا فى عام ١٨٤٧، وكانت حتى سبعينيات القرن العشرين بلداً مسالمًا، إلا أنه منذ ذلك الحين تدهورت ليبريا لتصبح دولة فاشلة تديرها سلسلة من الحكام القمعيين. وكان آخر هؤلاء هو تشارلز تايلور الذى تورط فى حروب ليبريا الأهلية الدموية منذ عام ١٩٨٩ وأصبح رئيس البلاد فى عام ١٩٩٧.

نجح تايلور، الذى أسماه السفير ريتشارد هولبروك بحق "ميلوشيفتش غرب إفريقيا"، فى زعزعة استقرار منطقة غرب إفريقيا بالكامل عند محاولته البقاء فى السلطة. وفى شبكة معقدة من الدعم للميليشيات المجاورة، حرّض تايلور على الحرب فى سيراليون وساحل العاج وغينيا المجاورة، كى يمنع جيرانه من دعم معارضيه ويضمن الوصول إلى موارد الماس المربحة المجاورة. وكان تايلور مسئولاً إلى حد كبير عن بعض أسوأ الفظائع فى سيراليون، حيث قام المتمردون المدعومون من تايلور بممارسة قطع أطراف آلاف الضحايا، بما فى ذلك ذراعا طفلة عمرها عامان شاهدتها فى زيارة لسيراليون عام ١٩٩٩.

في حين استُبعدت قضية التدخل العسكري من على طاولة البحث، سعى المجتمع الدولي إلى عزل تايلور حيث بات تهديده للمنطقة واضحاً. وبينما حُفرت صورة الفتاة بنت العامين في عقلي، عملت بالأمم المتحدة على ضمان فرض عقوبات ضد ليبريا، في الغالب مع اعتراض قوي لمندوبي حلفاء تايلور الأفارقة في مجلس الأمن، مثل مالي. وفرض مجلس الأمن حظر تصدير السلاح على ليبريا في عام ١٩٩٢ وعززه لاحقاً في عام ٢٠٠١ حيث أضاف حظراً على الماس والسفر. وفيما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٠، سعى المجلس كذلك إلى تقييد تحريض تايلور على العنف والسرقة في سيراليون القريبة بالموافقة على الحظر على البترول والسلاح والماس هناك. ولم تفعل العقوبات غير المنفذة بقوة الكثير لوقف تدفق السلاح والأموال إلى تايلور. وعند التفاوض على إنشاء محكمة جرائم حرب لسيراليون في أغسطس من عام ٢٠٠٠، عملت مع محامي وزارة الخارجية اللامع بيير بروسبر لوضع الصياغة التي تجعل تايلور على وجه الخصوص أهلاً لأن توجه له المحكمة الاتهام.(٤٩)

لم يحدث حتى صيف عام ٢٠٠٣ أن بدأ المجتمع الدولي يدرك أنه لا بدمن رحيل تايلور. وفي النهاية تم توجيه الاتهام له في الرابع من يونيو عام ٢٠٠٣ لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وانضمت الولايات المتحدة إلى جهود ضمان رحيله في السادس والعشرين من يونيو عام ٢٠٠٣، وعشية رحلة الرئيس بوش الأولى إلى إفريقيا، أعلن أنه "لا بد من تنحي الرئيس تايلور كي يجنب بلده المزيد من إراقة الدماء."(٥٠) وغيَّر هذا الإجراءَ الديناميكياتُ في ليبريا بين عشية وضحاها. فحتى تصريح بوش، كان المجتمع الدولي مازال مشاركًا في مفاوضات تكتيكية مع تايلور، حيث كان هناك أمل وهمي في أن السلام ممكن مع وجود تايلور في منصبه. وفي مثال آخر فقد فيه المجتمع الدولي رؤية الحاجة إلى استراتيجية المرحلة النهائية، فشل المفاوضون في إدراك حقيقة أن تايلور نفسه كان العقبة الأساسية أمام السلام وفي النهاية سوف يبرمون على عجل أيًا من اتفاقياتهم التكتيكية قصيرة الأجل الخاصة بوقف إطلاق النار أو غيرها من الاتفاقيات الضعيفة. لكن الاتهام ودعوة بوش غيرت

الديناميكيات. فقد عرض الرئيس النيجيري أولوسيجون أوباسانچو منح حق اللجوء السياسي لتايلور الذي فر إلى جنوب نيجيريا في الحادي عشر من أغسطس.(٥١)

معيـــار مزدوج

تعهد الرئيس بوش بالعمل مع الحكومات الإقليمية للتوصل إلى اتفاقية سلام شاملة ووضع خطة للانتقال الآمن إلى الانتخابات، وأضاف أن الولايات المتحدة "مصممة على مساعدة شعب ليبريا في العثور على سبيل إلى السلام".(٥٢) وظل نوع المساعدة التي ستقدمها الولايات المتحدة غير واضح. وبدأ على الفور الضغط من أجل وضع أساس لتولي الولايات المتحدة قيادة قوة حفظ سلام لضمان الاستقرار في ليبريا ودعم الانتقال من تايلور إلى حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية. ومع استمرار العمليتين الكبيرتين في العراق وأفغانستان، سرعان ما ظهر معيار مزدوج. فقد قالت عضو الكونجرس عن تكساس شيليا چاكسون لي: "أعتقد أن هناك سؤالاً خاصاً بما إذا كنا نعامل إفريقيا بطريقة مختلفة أم لا بسبب جنس أهلها مقابل المناطق الأخرى. ولا بد [للرئيس والوزير پاول [من النظر إلى هذا بحرص شديد جداً".(٥٣)

تعرضت الولايات المتحدة لضغط كبير كي ترسل قوة حفظ سلام إلى ليبريا، ليس بسبب علاقاتها التاريخية مع ليبريا فحسب، بل كذلك لأن الحلفاء الأوروبيين أدوا ما عليهم في المنطقة. ففي مايو من عام ٢٠٠٠ أرسلت بريطانيا ألف جندي لدعم مهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المتعثرة في سيراليون المجاورة. وفي أكتوبر من عام ٢٠٠٢ فعل الفرنسيون الشيء نفسه لوقف الحرب في ساحل العاج، حيث أرسلوا في البداية ألفين وخمسمائة جندي، ثم بلغ إجمالي عدد الجنود أربعة آلاف. وفي الحالتين كان السلام هشاً، حيث واصل تايلور دعم المتمردين المعارضين للحكومات التي كان الجنود الفرنسيون والبريطانيون يدعمونها. وبالإضافة إلى ذلك، أرسل تحالف يقوده الفرنسيون ويضم جنوداً من بريطانيا والسويد والنرويج وجنوب إفريقيا وكندا

والبرازيل، مع توفير بلجيكا وألمانيا جنوداً غير مقاتلين فحسب، ألفًا وثمانمائة جندى إلى بونيا فى المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية فى محاولة للقضاء على العنف المتزايد.[٥٤] وكانت الولايات المتحدة الاختيار الأول الطبيعي للمساعدة في ليبريا.

على الرغم من قيادة الرئيس بوش فى الدعوة إلى رحيل تايلور، فسرعان ما أرسل المسئولون الأمريكيون إشارات تعارض المشاركة الأمريكية فى أية مهمة حفظ سلام ليبرية، حيث حضوا بدلاً من ذلك على أن تكون قوات إفريقية في المقدمة. وقال نائب وزير الدفاع پول وولفويتز فى يوليو إن الولايات المتحدة تسعى إلى "مساعدة الأمم المتحدة وبلدان غرب إفريقيا على استقرار الوضع لمنع وقوع كارثة إنسانية ... فوظيفتنا هى تهيئة الظروف لأشخاص آخرين كى يتحملوا مسئولياتهم".[٥٥]

استمرت الدعوات إلى مساعدة الولايات المتحدة للجهد الذى تقوده إفريقيا بينما يتصاعد العنف، على الرغم من توقيع اتفاقية سلام فى الثامن عشر من أغسطس. وفى الخامس والعشرين من يوليو، أرسلت الولايات المتحدة ألفين وثلاثمائة من المارينز كى يرسو قبالة الشاطئ، حيث رفضت وضع جنود أمريكيين على التراب الليبرى بأية أعداد كبيرة. ودخل مونروڤيا مائتا جندى أمريكى، في المقام الأول لحماية السفارة الأمريكية والمطار، وللعمل كضباط اتصال مع قوات حفظ السلام الإفريقية. وبقيت القوات البرية أحد عشر يومًا فحسب.[٥٦] وتوسلت الأمم المتحدة والمسئولون الليبريون والمنظمات غير الحكومية إلى الولايات المتحدة كى تزيد من وجودها، وأن تقدم المزيد من المساعدات لجنود حفظ السلام الأفارقة البالغ عددهم ثلاثة آلاف وخمسمائة، وأن تبقى فى البلاد إلى أن تتولى الأمر قوة الأمم المتحدة البالغ قوامها خمسة عشر ألفًا. وقال رئيس إحدى وكالات الإغاثة فى ليبريا: "بينما يجلس الأمريكيون قبالة الشاطئ ويزعم السفير الأمريكى أن الصراع قد انتهى، يتدفق عشرات الآلاف من الأشخاص اليائسين صوب العاصمة بحثًا عن الأمان".[٥٧]

في النهاية، ربما يثبت تدخل الولايات المتحدة الضئيل أنه مناسب لتأمين رحيل تايلور وضمان إدخال مهمة حفظ السلام التي سوف "تساعد الحكومة الانتقالية، بالاشتراك مع جماعة دول غرب إفريقيا وغيرها من الشركاء الدوليين، استعداداً للانتخابات القومية المقرر لها أن لا تتأخر عن نهاية عام ٢٠٠٥" [٥٨] لكن من المؤكد أنه كان يمكن إنقاذ آلاف الأنفس خارج مونروفيا لو نشرت الولايات المتحدة جنوداً بأعداد أكبر، وأمدت القوات الإفريقية بالمعدات، وساعدت في نشرها. وكان الرد على أزمة ٢٠٠٤ في السودان أكثر تشجيعًا على نحو طفيف في الحكم بما إذا كانت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي يعترفان بمسئوليتهما عن الحماية أم لا.

دارفــور

في الحادي عشر من مايو عام ٢٠٠٤ جلست قبالة مندوب فرنسا في الأمم المتحدة چان مارك دي سابلييه في قاعة الاجتماعات الحديثة بمقر البعثة الفرنسية في الطابق الرابع والأربعين من المبنى المطل على مانهاتن. وحول الطاولة جلس مندوبون من معظم أعضاء مجلس الأمن جاءوا لسماع إيجاز من أحد زملائي في مجموعة الأزمات الدولية بشأن أزمة التطهير العرقي في دارفور بالسودان.

على مدى العقدين الأخيرين، قليل مَن لاحظ أن حربًا أهلية اندلعت في السودان بين الحكومة المسلمة في الشمال وبين الجنوب المسيحي والأرواحي، حيث مات مليونان ويعاني مليون آخر تقريبًا من المجاعة.[٥٩] إنها أطول حروب إفريقيا زمنًا. وبضغط من المجتمع المسيحي في الولايات المتحدة المهموم بشأن اضطهاد المسيحيين في جنوب السودان، جعل الرئيس بوش السعي لإبرام اتفاقية سلام في السودان إحدى الأولويات. وفي عام ٢٠٠١، وقبل خمسة أيام من الحادي عشر من سبتمبر، عيَّن مبعوث سلام في السودان هو السناتور السابق والكاهن الأسقفي چون دانفورث. وجاءت الخطوة الأولى في اتجاه السلام الدائم في شهر يوليو من عام ٢٠٠٢ تقريبًا مع بروتوكول ماتشاكوس الذي يضمن لسكان جنوب السودان الحق في إجراء استفتاء

على علاقتهم المستقبلية مع شمال السودان بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات. وتم الاتفاق على أن يتم حكم شمال السودان بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويكون لجنوب السودان نظام قضائي علماني. وبناءً على هذه الوثيقة الأولية، جرى تبني بروتوكول أمني في سبتمبر من عام ٢٠٠٣ ضَمِنَ أن يكون لجنوب السودان جيشه الخاص به خلال الفترة الانتقالية. وأسفرت المفاوضات التي نظمتها وسهلتها منظمة التنمية الحكوماتية في شرق أفريقيا (إيجاد) بقيادة كينيا،[٦٠] عن التوقيع على بروتوكولات السلام لكل من المناطق الثلاث المتنازع عليها من البلاد التي شاركت في حرب الشمال والجنوب في السادس والعشرين من مايو عام ٢٠٠٤ في نيفاشا بكينيا.[٦١]

عندما تحركت عملية السلام الهشة هذه قُدُمًا، رأى المتمردون في منطقة دارفور الغربية أن هناك فرصة للتقدم بمطالبهم، وفي فبراير من عام ٢٠٠٣ استولى المتمردون على عاصمة الإقليم مطالبين بالمزيد من مشروعات التنمية للمنطقة المتخلفة.[٦٢] ومع أن سكان دارفور جميعهم من المسلمين فهم، عربًا وغير عرب، يتكونون من عدة جماعات قبلية، ويُعرف غير العرب على نحو فيه انتقاص بـ"الزُّرقا" أو "السود". ومنذ الثمانينيات وحكومة الخرطوم تسعى لمحاباة الجماعات ذات الخلفية العربية، مما تسبب في الاستياء بين من يعرَّفون بأنهم غير عرب.[٦٣] وبينما كانت الحكومة تحقق السلام مع سائر البلاد، رأوا أن هناك فرصة لتصحيح أخطاء العقدين الماضيين. ودعت الجماعتان المتمردتان في دارفور، وهما حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، إلى إنهاء تهميش المنطقة، وتمثيل أفضل، والمزيد من المشاركة في السلطة مع حكومة الخرطوم المركزية.[٦٤]

اعتبرت الخرطوم التمرد تهديداً خطيراً لكفاحها الطويل للحفاظ على السلطة وتعزيزها. وأطلقت الحكومة السودانية حملة وحشية من التطهير العرقي، مفترضةً أن العالم سوف يعرض بوجهه عما يجري، كما فعل معظم الوقت طوال الحرب التي دامت عشرين عامًا مع الجنوب. وجندت الحكومة وسلحت أكثر من عشرين ألفًا من أفراد

الميليشيا المسلمين الذين يسمون "الجنجويد" أو "الأشرار على ظهور الخيل" لتنفيذ الهجمات على السكان المدنيين المسلمين. وفي حملة سريعة، ثم اقتُلِع حوالي مليون شخص في الأربعة عشر شهراً الأولى وشُرِّدوا داخل السودان، بينما فر حوالي مائتي ألف عبر الحدود إلى تشاد المجاورة، وهي أحد أفقر بلدان العالم.

على الرغم من كل التعهدات بتعلم درس رواندا، فقد فشل المجتمع الدولي في الرد بشكل مناسب على حملة الخرطوم الوحشية لسحق التمرد. وبحلول سبتمبر من عام ٢٠٠٣، كان هناك خمسة وستون ألف لاجئ في تشاد ونصف مليون شخص على الأقل في دارفور بحاجة إلى المساعدة. ومع ذلك فقد فضلت الجهات الفاعلة الرئيسية ـ بما في ذلك الحكومات المجاورة والدول الغربية الأكثر تورطاً (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج وإيطاليا) – الدبلوماسية الهادئة على أي ضغط مهم.[٦٥] وبدأت أنا وزملائي الضغط على الأمم المتحدة والأعضاء الرئيسيين في مجلس الأمن كي يعملوا في أوائل عام ٢٠٠٤. والمجموعة التي انضممتُ إليها بعد إدارة كلينتون، وهي مجموعة الأزمات الدولية، منظمة غير حكومة لا تستهدف الربح ومركزها بروكسل، تسعى إلى منع الصراع المميت واحتوائه. وفي منتصف فبراير من عام ٢٠٠٤، قدمت أنا ومستشار المجموعة الخاص بشأن إفريقيا چون پرندنجاست لمسئولي الأمم المتحدة وعدد من المندوبين تقريراً عن رحلته الأخيرة التي شهد خلالها التطهير العرقي. وأمضى النابه والمتعاطف پرندنجاست معظم عام ٢٠٠٤ في حث العالم على العمل. وهو يستحق ثناءً بالغاً على إسهامه الكبير في إثارة وعي العالم بشأن دارفور. فاعتباراً من أوائل عام ٢٠٠٤ أبلغ پرندنجاست كذلك هيئات تحرير الصحف والكونجرس والمنظمات الإنسانية بما رآه وحذر من أن ثلاثمائة ألف شخص معرضون للموت بنهاية عام ٢٠٠٤. وفي أبريل، أبلغ مسئولو الأمم المتحدة مجلس الأمن أن سبعمائة ألف مشرد في الداخل وما يقدر عددهم بمائة وعشرة آلاف لاجئ في البلدان المجاورة في خطر، لأن الميليشيات التي ترعاها الحكومة مازالت تحرق وتنهب وتسيء للمدنيين. ومع ذلك لم يتخذ المجلس أي إجراء معتبراً القضية "شأناً داخلياً"، وبذلك غير مسموح بحثها.

بحلول شهر مايو كانت الأزمة قد ازدادت سوءاً بينما المجتمع الدولى لا يزال مكتوف اليدين. وكان الهدف من اللقاء فى مقر البعثة الفرنسية هو تغيير ذلك النسق العقلى والحث على اتخاذ إجراء ما. وقلنا حينذاك، أنا وزميلى ستيفن إيليس الذى كان وقتها مدير برنامج إفريقيا فى مجموعة الأزمات العالمية، إن الأزمة في دارفور تمثل تحدياً للمجتمع الدولى. وسألنا: "هل كانت التعهدات الخاصة بـلن يحدث مرة أخرى" ذات أهمية؟" ومن المفارقة أن العالم كان قد انتهى للتو من الاحتفال بالذكرى العاشرة للإبادة الجماعية الرواندية. وهنا كانت الفرصة لإثبات أن العالم مستعد للعمل. ومع ذلك أشارت المناقشة حول الطاولة بوضوح إلى أن الإجابة هى لا. ذلك أن العالم لم يحرز تقدماً كبيراً بشأن ضرورة حماية من هم فى خطر.

كانت الأسباب التى سمعناها حول الطاولة مختلفة. فقد قال المندوب الباكستانى إن على المجتمع الدولى أن يلتزم الحذر. وأضاف: "لا يمكننا الضغط على السودان أكثر من اللازم. فهذا قد يزعزع استقرار الحكم على نحو له نتائجه غير المنظورة." وحذر المندوب الفرنسى من أنه بينما لا تزال أزمة دارفور تستعر، لا يمكن للأمم المتحدة أن تضمن بشكل رسمى أو معقول الالتزام باتفاقية سلام بين الشمال والجنوب. وعارض المندوب الصينى أية صيغة يمكن أن "تزيد تعقيد الوضع". وحثنا المندوب الجزائرى على السماح للأفارقة بتولى القيادة، وقال المندوب البريطانى إننا بحاجة إلى مقاربة شاملة للسودان كى نعالج كلاً من عملية نيفاشا ودارفور. وكان المندوب الأمريكى، ستيوارت هوليداى، الشخص الوحيد على الطاولة الذى دلل على ضرورة العمل من خلال الدبلوماسية والعقوبات الممكنة، على الرغم من أن التدخل الفعلي ظل خارج المناقشة.

وبعد أن عمل المجتمع العالمى لسنوات من أجل إنهاء الحرب الأهلية فى الجنوب، كان يخشى من أن الإجراء القوى المنسق بشأن دارفور يمكن أن يربك تلك المفاوضات. ومع ذلك سيثبت أن السلام فى الجنوب مستحيل إذا استعر العنف فى مكان آخر من البلاد. وواقع الأمر أن السودانيين كانوا يلعبون لعبة معقدة جداً خاصة بالحديث عن

توقيع اتفاق سلام مع الجنوب - وهو ما يكفي لتعطيل اتخاذ المجلس لإجراء جاد - بينما يجرى "حل" مشكلة دارفور عسكريًا. وفي هذه الحالة، كان مجلس الأمن يقف موقف المتفرج عن قصد بينما يطهر السودانيون المنطقة عرقيًا دون عقوبات على الحكومة من المجتمع الدولي، مع تهديدات ودعوات باتخاذ إجراء ما فحسب.

في الثالث عشر من مايو، ناشد الأمين العام كوفي أنان رئيس السودان العمل فوراً لإنهاء الأزمة في دارفور. وفي أواخر شهر مايو، وصف منسق الإغاثة الطارئة الوضع في دارفور بأنه "أكبر دراما إنسانية في عصرنا".[٦٦] وفي شهر يونيو، قال السفير المفوض الأمريكي لجرائم الحرب بيير بروسبر إنه رأى "مؤشرات تدل على الإبادة الجماعية" في دارفور وانتقد الحكومة السودانية لمواصلتها خلق "العوائق المصطنعة" أمام توصيل الإغاثة الإنسانية. كما قال: "تعتقد حكومة بوش أن علينا مسئولية المساعدة في منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة والعقاب عليها التي تحدث في إفريقيا وفي أنحاء العالم والمعاقبة عليها."[٦٧] وفي التاسع من سبتمبر عام ٢٠٠٤، أعلن وزير الخارجية كولين باول أن الإدارة تعتبر الوضع وضع إبادة جماعية، وألقى باللائمة على حكومة السودان وميلشيات الجنجويد. واستحضاراً للغة اتفاقية الإبادة الجماعية، حث الرئيس بوش المجتمع الدولي على العمل معنا لمنع أعمال الإبادة الجماعية وقمعها.[٦٨]

استشهد إعلان الإبادة الجماعية في السودان الذي أصدرته الإدارة بالمادة ٨ من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي تناشد الدول منع الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها.[٦٩] ومع ذلك فليس واضحًا ما هو على وجه الدقة المطلوب من الدول عمله عند تفعيل القانون. وحقيقة الأمر أن الوزير باول قال إن "هذا التصميم لا يملي القيام بإجراء جديد"، زاعمًا أن الإدارة كانت تقوم بالفعل بما يمكنها. وقال: "سموها حربًا أهلية. سموها تطهيراً عرقيًا. سموها إبادة جماعية. سموها 'لا شيء مما سبق'. الواقع واحد، وهو أن هناك أناسًا في دارفور في حاجة ملحة إلى مساعدة المجتمع الدولي."[٧٠]

الواقع أن الولايات المتحدة كانت البلد الأكثر نشاطًا في معارضة الإبادة الجماعية في دارفور. وكان باول ومعه الأمين العام أنان قد زارا المنطقة في يونيو، ونجحت الولايات المتحدة في الضغط على مجلس الأمن لإصدار بيانات صحفية والموافقة على قرارات في مجلس الأمن وهددت بعقوبات. وناشد مجلس الأمن الحكومة السودانية وقف حملة العنف ونزع سلاح ميليشيا الجنجويد، ووقف إعاقتها للمسئولين الإنسانيين، خاصةً وقد اقترب موسم الصيف المطير. وفي يوليو من عام ٢٠٠٤، وافق المجلس على حظر غير فعال على السلاح ضد الجنجويد الذين تساندهم الحكومة وليس على حكومة السودان.

بحلول خريف عام ٢٠٠٤، هدد مجلس الأمن بمعاقبة حكومة السودان إن هي لم توف بتعهدها بوقف العنف ونزع سلاح الجنجويد والسماح بدخول المساعدات الإنسانية. ومع ذلك رفض مجلس الأمن فرض عقوبات على الحكومة أو إرسال قوة تابعة للأمم المتحدة إلى دارفور. وبدلاً من ذلك أشار في كل شهر إلى فشل الحكومة السودانية في الامتثال الكامل لمطالب المجلس وظل يهدد فحسب بالعقوبات. وأعلنت روسيا أنها لن تؤيد العقوبات، بل هدد الصينيون باستخدام حق النقض على أي قرار خاص بالعقوبات. ومن المفترض أن الدولتين كانتا تخشيان التدخل الدولي المحتمل في مشكلاتهما الداخلية، كما كانتا تحميان مصالحهما المالية في السودان. وظل أعضاء آخرون في المجلس يدعون إلى الانتباه، خشية أن يتوقف السودانيون عن أي تعاون. والواقع أن الضغط الدولي وحده هو الذي ضمن العمل الإيجابي من الخرطوم.

من غير المرجح أن مجلس الأمن سوف يتخذ في يوم من الأيام إجراء قوياً ضد الإبادة الجماعية السودانية، كفرض عقوبات صارمة أو إجازة قوة تدخل لحماية الناس في دارفور. فقد كانت غالبية البلدان الممثّلة في المجلس تعارض هذا الإجراء، بل كانت تعتقد أن مشاركة الخرطوم سوف تضمن نتائج أفضل. والسبب الأكثر تشاؤمًا هو أنها لا ترغب في خلق سابقة لتدخل الأمم المتحدة في انتهاكاتها أو المخاطرة بمصالحها المالية في السودان.

السبب الآخر للرد الضعيف من المجلس هو أنه لم يكن هناك عضو على استعداد لإرسال جنوده إلى دارفور، وخاصةً مع الاعتراضات المستمرة من السودانيين. وقال لي أحد الدبلوماسيين:

"كيف نجيز التدخل بينما لا أحد على استعداد للتدخل؟ فالأمريكيون والبريطانيون متورطون في العراق، والفرنسيون سوف يذهبون إلى ساحل العاج، والأفارقة لا يمكنهم القيام بذلك."[٧١] وفي النهاية اتخذ السودان خطوات غير مهمة لوقف دعمه للميليشيات ونزع سلاحها وإنهاء اعتراضه على دخول المساعدات الإنسانية. وبحلول خريف عام ٢٠٠٤، كان خمسون ألف شخص قد قُتِلوا، بينما كان هناك مائتا ألف آخرون لاجئين في تشاد، و١,٥ مليون مشرد في دارفور معرضين للخطر.[٧٢]

في سبتمبر من عام ٢٠٠٤، أقر مجلس الأمن إرسال بعثة مراقبة إفريقية قوامها ٣٢٢٠ فرداً إلى دارفور - بعد عام ونصف من بدء الإبادة الجماعية. ومع ذلك فقد ظلت هناك شكوك بشأن ما إذا كان المجتمع الدولي سيوفر الدعم اللازم لجعل المهمة قابلة للتحقيق أم لا، وما إذا كان السودانيون سيتعاونون معها أم لا. وحذر مسئول رفيع المستوى في الأمم المتحدة في سبتمبر من عام ٢٠٠٤ من أنه "يحتمل أن تتحول المهمة الإفريقية إلى نكتة ساخرة إذا لم تؤيدها الولايات المتحدة والدول الأخرى."[٧٣] وفي النهاية فإنه من المرجح أن يكون رد العالم على الإبادة الجماعية في دارفور بضعة آلاف من المراقبين الأفارقة الذين على قدر سيئ من التدريب والتجهيز وتهديدات بالعقوبات، بينما لا يوجد فرض فعلي أو إجراء قوي لمنع الإبادة الجماعية أو قمعها كما تقضي الاتفاقية. وسوف يكون لدى حكومة السودان إلى حد كبير الحرية منذ فبراير من عام ٢٠٠٣ لممارسة الإبادة الجماعية. وسوف تضغط مطالب مجلس الأمن وتهديداته على السودانيين كي يحدوا من العنف وليس وقفه. وكما حدث في نوفمبر من عام ٢٠٠٤، كان الإجراء الملموس الوحيد الذي حدث هو نشر ثمانين مراقباً إفريقياً (يحميهم ستمائة من جنود الاتحاد الإفريقي) في دارفور، وهي بلد في حجم فرنسا.

هل تعلَّم العالم من الأزمة الرواندية؟ بعض الشيء. توضح الأزمة في دارفور أن الإبادة الجماعية يمكن أن تدفع إلى النقد والتهديدات. لكن العالم مازال بعيداً عن اتخاذ إجراء قوي في مواجهة الإبادة الجماعية. وكما قال إيڤانز، المفكر صاحب مفهوم مبدأ "المسئولية للحماية" في يوليو من عام ٢٠٠٤، "يزداد الأمر صعوبةً بعض الشيء عما كان عليه الحال بالنسبة لتجنب الحكومات اتخاذ إجراء فعال عندما تنفجر الأوضاع الصادمة للضمير". وهو يعتقد أن مسئولية حماية المبدأ تكتسب "موطئ قدم مفاهيمياً حقيقياً". لكنه أضاف أن "الغريزة والقدرة على تجنب عمل الشيء الصحيح مازالا على قيد الحياة وبحالة جيدة على نحو يبعث على الاكتئاب. إن أمامنا طريقًا طويلاً لا بد من السير فيه."(٧٤)

فجوة التدخل

كما اعترف الأمين العام أنان في عام ١٩٩٩، فإن استعداد المجتمع الدولي للتدخل "يتفاوت تفاوتًا كبيراً من إقليم لآخر ومن أزمة لأخرى".(٧٥) وعندما سُئل أنان في الذكرى العاشرة للإبادة الجماعية في رواندا عما إذا كان العالم قد وعى الدروس من رواندا، أجاب: "لا أعرف في الواقع ... فأنا لست مقتنعًا بأننا سوف نرى نوعًا من الإرادة السياسية والعمل المطلوب لوقف ذلك."(٧٦) وعند مناقشة ما إذا كان العالم سيتدخل في الأزمة التالية التي على غرار رواندا أم لا، قال لي دبلوماسي رفيع المستوى في الأمم المتحدة في ربيع عام ٢٠٠٤: "أشك بجدية في ذلك. ربما إذا كانت مستعمرة فرنسية سابقة، فسوف يتخذ الفرنسيون إجراءً ما. فهم أكثر ميلاً للتدخل.(٧٧) ويبرز تردد إدارة بوش الشديد في نشر قوات في إفريقيا - وبدرجة أقل كلينتون من قبله - الواقع القاسي الخاص بكون الولايات المتحدة والقوى القادرة الكبيرة غير مستعدة، في الغالب، لإرسال جنود إلى مكان خطير للقيام بمهام إنسانية خارج مجال نفوذهم، ولو بعد عشر سنوات من رواندا. والتزم جورج بوش بالتصريح الذي أدلى به في حملته الانتخابية عام ٢٠٠٠، وهو أنه لن يتصرف لمنع الإبادة

الجماعية، قائلاً: "أنا لا تعجبني الإبادة الجماعية. لكني لن أكلف جنودنا."[٧٨] وبمرور الوقت، ومع القيادة الأمريكية القوية، قد تتغير هذه الحقيقة. وربما تكون الدول القادرة في النهاية على استعداد لإرسال جنودها إلى الخارج فيما وراء مناطق مصالحها المتصورة حاليًا. إلا أنه في الوقت نفسه التحدي المباشر الذي يواجه واضعي السياسات هو إيجاد بدائل لحماية من هم في خطر.

الحاجة ملحة إلي خلق المزيد من القدرة لحفظ سلام الأمم المتحدة. ذلك أن الولايات المتحدة تتنصلت من هذه الوظيفة المهمة. وفي عام ٢٠٠٤ واجهت الأمم المتحدة عمليات جديدة ومحتملة في بوروندي وهايتي وساحل العاج وليبريا والسودان، ومضاعفة البعثة الموجودة في الكونغو. إلا أن الدول المتقدمة تتنصلت إلى حد كبير من حفظ سلام الأمم المتحدة. وقد انتهت مشاركة الجنود الأمريكيين في حفظ سلام الأمم المتحدة بشكل أساسي في عام ١٩٩٩ عندما أُنهيت مهمة الأمم المتحدة في مقدونيا. ويسهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة، بنسبة ضئيلة هي ٣,٧ بالمائة من جنود حفظ السلام المنشورين في الخارج.[٧٩] ومن بين جنود حفظ السلام والمراقبين العسكريين هؤلاء، تسهم الولايات المتحدة بعدد ضئيل هو خمسة وعشرون جنديًا، يعمل معظمهم مستشارين عسكريين وليسوا جنودًا يقومون بأعمال الدورية.[٨٠] وتتكون أغلبية قوات حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في الوقت الحالي من جنود من العالم النامي. وإلى حد كبير، يدفع الأغنياء وينتشر الفقراء.

عمليات فرض القوانين يتم تنفيذها على نحو متباين كذلك. وعلى الرغم من بضعة استثناءات ملحوظة، كالتدخلات الأخيرة بواسطة القوتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا في إفريقيا ونشر قوات الناتو في أفغانستان، يشارك القادة الأمريكيون والأوروبيون في مبدأ جوهري خاص بإرسال الجنود إلى الأماكن الخطرة، كلٌ في مجال اهتمامها الإقليمي. على سبيل المثال، تدخلت الولايات المتحدة في هايتي في عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٤ وفي البلقان في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩، وقادت أستراليا التدخل

في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩، وتدخلت نيجيريا في سيراليون عام ١٩٩٨. ولبت جنوب إفريقيا وحدها نداء الأمين العام في عام ١٩٩٩ لإرسال جنود إلى بوروندي. ومع ذلك، وكما يبين النشر المقترح للقوات الإفريقية في السودان، تفتقر إفريقيا في الأغلب إلى الجنود المدربين والمجهزين بشكل جيد لنشرهم بسرعة للقضاء على العنف في مجال نفوذها. وبذلك تكون هناك فجوة تدخل في إفريقيا. وهي الفجوة التي تحركها إلى حد كبير فجوة القدرات.

لمعالجة تلك الفجوة، ينبغي على الدول المتقدمة، وخاصةً قوى الناتو والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بناء هذه القدرة في إفريقيا التي يمكن أن تمنع الإبادة الجماعية في المستقبل. وبعد الإبادة الجماعية في رواندا، ونتيجة للخوف من إبادة جماعية في بوروندي، سعى الرئيس كلينتون ومستشاروه لمعالجة الواقع الذي يقول إنه ليس من المرجح أن تنشر الولايات المتحدة أو أية قوة قادرة أخرى جنودًا للقضاء على الأزمات في إفريقيا. وبدأت الإدارة في تحسين قدرة الجنود الأفارقة لنشرهم عندما تنفجر أزمة في القارة. وفي أكتوبر من عام ١٩٩٦، طرحت الإدارة مبادرة معالجة الأزمات الإفريقية المقصود بها توفير التدريب والمعدات للدول الإفريقية التي تسعى لتحسين قدراتها الخاصة بحفظ السلام والملتزمة بالتقدم الديمقراطي والمبادئ والحكم المدني.[٨١] وفي النهاية وضع الفرنسيون، الذين كانوا في البداية متحفظين على الجهد الأمريكي، برنامجًا موازيًا في عام ١٩٩٧ يسمى "تعزيز قدرات حفظ السلام الإفريقية" ويضم البلدان الفرانكفونية، وإن لم يقتصر عليها. والتزمت بريطانيا كذلك بوضع برنامج مشابه.

في درس آخر مستفاد من مأساة رواندا، أُنشئ "الفيلق متعدد الجنسيات شديد الجاهزية والاستعداد لعمليات الأمم المتحدة". وقد استُدعيت هذه القوة، التي كان مقرها في الدنمارك، لمساعدة قوة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (٢٠٠٠ و٢٠٠١)، ولمساعدة قوة غرب إفريقيا الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفي كوت ديفوار (٢٠٠٣)، ومهمة الأمم المتحدة في ليبريا (٢٠٠٣).[٨٢] ومع أنه من المبكر جدًا

تقييم نجاح هذه القوة، فهى بلا شك خطوة فى الاتجاه الصحيح من ناحية الاعتراف بالحاجة إلى قوة معدة إعداداً جيداً وقابلة للنشر بسهولة.

تتضمن مبادرة حل الأزمات الإفريقية ثلاثة مكوِّنات: تدريب حفظ السلام للجنود الأفارقة، والتدريبات دون الإقليمية التى تجمع بين الجنود الأفارقة، وتجهيز الجنود. وحتى الآن مازالت برامج التدريب المختلفة هذه سارية المفعول. ومع أنها ليست قوة تدخل بعد، فإن الدول الإفريقية تخلق قدرات مهمة. وتولت مهمة حل الأزمات الإفريقية تدريب ثمانية آلاف وستمائة من جنود حفظ السلام من ست بلدان.[٨٣] ونشرت السنغال وغانا وبنين ومالى الجنود لدعم مهام حفظ السلام الإقليمية والتابعة للأمم المتحدة. وأرسلت السنغال ومالاوى وأوغندا جميعاً جنوداً للمشاركة فى تدريبات حفظ السلام. وعزز البرنامج التوافق العملياتى وتكنولوجيا الاتصال القياسية والمبدأ المشترك بين القوات الإفريقية المستعدة للانتشار السريع إلى الأزمات فى المنطقة.

واصل الرئيس بوش البرنامج منذ توليه منصبه، حيث ساعد فى البداية مبادرة حل الأزمات الإفريقية على مستوى ٢٠ مليون دولار، حيث أبقاها على المستوى الأساسى لسلفه. وفى ربيع عام ٢٠٠٢ أعادت إدارة بوش تسمية هذا البرنامج ليصبح "مساعدة التدريب على عمليات الطوارئ فى إفريقيا"، حيث أضاف التدريب على العمليات العسكرية الهجومية، بما فى ذلك تكتيكات المشاة الخفيفة لتعزيز قدرة الجنود الأفارقة على إدارة عمليات حفظ السلام فى البيئات المعادية.[٨٤]

ما يؤسف له أن بوش خفَّض البرنامج فى عام ٢٠٠٣ إلى النصف حيث كانت الأولوية للحرب على الإرهاب، وهو إجراء قصير النظر جرى تصحيحه عندما بدأت الإدارة ببطء فهم الدور الجوهرى لحفظ السلام. وفى يونيو من عام ٢٠٠٤، أشارت الإدارة إلى أنها تسعى لتخصيص ٦٦٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات للتدريب قوات حفظ السلام الإفريقية واللقاء على نحو أكثر انتظاماً مع بلدان مجموعة الثمانية لتنسيق دعم حفظ السلام.[٨٥]

بينما القوات الأمريكية غارقة في مستنقع العراق وأفغانستان، فمن مصلحة الولايات المتحدة مساعدة الأفارقة في علاج مشكلاتهم. وإلى أن تفي الولايات المتحدة وغيرها من البلدان القادرة بـ "مسئولية الحماية" الخاصة بها، يمكن أن يكون هذا النوع من التعاون إلى حد كبير أفضل أمل للحيلولة دون وجود الإبادة الجماعية والدول الفاشلة في المستقبل.

تبين تلك الإجراءات أن العالم لم يتعلم الكثير من الإبادة الجماعية في رواندا. وبينما لا يزال الأوروبيون مترددين في إرسال الجنود إلى وسط العنف، فقد أبدوا استعداداً لنشر الجنود في مستعمراتهم السابقة في إفريقيا أثناء الأزمة. ولولا رواندا لكان من المحتمل أن لا يُنشر الجنود البريطانيون في ساحل العاج في عام ٢٠٠٢. ومع ذلك فإن كل نشر من تلك المرات، ونشر الحد الأدنى الأمريكي في ليبريا عام ٢٠٠٣، كان قليلاً جداً، ومتأخراً جداً. ولو تصرف المجتمع الدولي مبكراً عن ذلك لمواجهة تشارلز تايلور، أو تحرك بشكل أسرع للقضاء على التطهير العرقي في دارفور، لأنقذ عدد أكبر من الأنفس.

مواجهة تحديات المستقبل

كما أن إفريقيا لا تزال في خطر، فكذلك الولايات المتحدة عندما يكون واضعو السياسات محصورين بين خرافة أن الولايات المتحدة يمكنها تجاهل إفريقيا وخرافة إمكانية حلها لكل مشكلات إفريقيا. وفي الوقت الراهن توجد في إفريقيا دول فاشلة أكثر من أية منطقة أخرى. ومعالجة المخاوف الأساسية في بيئة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ضروري لمنع الإرهابيين من العثور على ملاذات آمنة. وأمريكا تهددها الحروب الدائرة، والخسائر البشرية بسبب مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإهدار قدرة القارة البشرية والاقتصادية. وستظل القيادة الأمريكية تعالج تلك المخاوف شديدة الأهمية، بما في ذلك تحمل مسئوليتها لحماية المحتاجين في إفريقيا.

على أمريكا باعتبارها قوة عظمى تولي القيادة في معالجة صراعات إفريقيا. ولا بد للولايات المتحدة من إدراك أن إفريقيا يمكن أن تصبح تهديداً، حتى وإن لم تكن دولها عدواً مباشراً للولايات المتحدة. ولا بد من اعتبار تلك الدول الضعيفة والفاشلة وتلك التي في سبيلها إلى الفشل تهديدات، خاصةً في ظل التدفق الحر للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وغالباً ما تكون الجهات الفاعلة دون الدولة التهديد الأول. ويمكن أن يساعد التدخل العسكري أحياناً في إنقاذ الأنفس. غير أن بناء نظام من الشرعية والاستقرار سوف يحمي بحق المصالح الأمريكية ويلغي الحاجة إلى التدخل.

تضع الحرب على الإرهاب قيوداً جديدة على السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا. فالاهتمام نابع من مفاوضات السلام، والإدارة أكثر تردداً من أي وقت مضى بالنسبة لنشر جنود أمريكيين في المنطقة. وموارد المساعدات النادرة الواردة إلى المنطقة في خطر. ومع ذلك فإن الرهان كبير جداً على تجاهل إفريقيا. ومع أن التعهدات الخاصة بـ"لن يحدث مرة أخرى" قد لا يمكن الوفاء بها في المستقبل القريب، فلا بد للولايات المتحدة أن تقود المجتمع العالمي في منع صراعات المنطقة الكثيرة واحتوائها. ولا بد أن تبدأ واشنطن رؤية معالجة تلك الصراعات ليس باعتبارها غيرية إنسانية فحسب، بل لكونها مهمة للأمن القومي الأمريكي. ويعني هذا التغلب على خرافة كون إفريقيا لا تهم، والعمل مع قادة القارة لتحسين الأمن والحيلولة دون استفحال المشكلات. ولن تحل الحلولُ العسكريةُ الصومالَ أو رواندا التاليتين. لكن من الممكن أن تحقق المشاركة طويلة المدى ذلك.

الهوامش

(١) كانت إذاعة الكراهية التي غذت الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ يُسمى من باب السخرية:

Milles Collines."" أوA Thousand Hills" "

(٢) شملت الرحلة زيارات لرواند وإثيوبيا وبوروندي وموزمبيق وأنجولا وزامبيا وبنين والسنغال.

(3) Report of the Independent Inquiry into the Actions of the United Nations during the 1994 Genocide in Rwanda, s/1999/1257, 3 (hereafter United Nations Rwanda Report).

(4) Powers, Samantha, "Bystanders to Genocide," Atlantic Monthly (September 2001): 8.

(5) The "genocide fax" can be viewed at http:// www. gwu. edu/~nsarchiv/NS AEBB/ NSA EBB53/rwO 11194.pdf.

(6) United Nations Reports, 7.

(7) State Department confidential cable (1994 KIGALI 000157), UN Special representative asks for support on Security Demarche, declassified January 23, 2004.

(8) State Department confidential cable (1994 KIGALI 00475), General Dallaire's comments on UNAMIR operations to A/S Bennet, declassified January 23, 2004.

(9) Preston, Julia, Washington Post, April 22, 1994, Al.

(10) Richburg, Keith B., Washington Post, April 10, 1994, Al.

(١١) قرر المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خوسيه أيالا لاسو، الذي زار رواندا في الفترة من ١ إلى ١٢ مايو، عدم وصف الوضع بأنه إبادة جماعية، مشيراً إلى مقتل أكثر من مائتي ألف مدني. وقال إن ذلك وضع فيه "تمت فيه انتهاكات شديدة الخطورة لحقوق الإنسان" وإنها مستمرة.

(١٢) تقول المادة ٨ من اتفاقية الإبادة الجماعية:

"لأى من الأطراف المتعاقدة أن يطلب إلى أجهزة الأمم المتحدة المختصة أن تتخذ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، ما تراه مناسبا من التدابير لمنع وقمع أفعال الإبادة الجماعية أو أى من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة."

http://www.prevent genocide.org/law/convention/text.htm# VIII.

(١٣) تصريح للسكرتير الصحفى بالبيت الأبيض فى الثانى والعشرين من أبريل عام ١٩٩٤.

(14) United Nations Rwanda report, 18.

(15) Frontline interview with Anthony Lake, December 15,2003, http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/ghosts/in terviews/lake.html:

"اسمحوا لى بتذكر زيارة [مونيك موجاواماريا .[التقيت بهم وتأثرت ورُعبت من أجلها بسبب قصتها الخاصة بالهروب بالكاد – الاختبار فى العلية لبعض الوقت، ثم الخروج. وأتذكر فى النهاية قول "نريد أن نفعل ما يمكننا لحماية هؤلاء فى ظل حماية الأمم المتحدة، وما يمكننا عمله بشكل أكثر عمومية. فما الذى يمكننا عمله؟" وكما أتذكر، لم يقولوا "لابد لك من إحضار قوات الأمم المتحدة إلى هنا". وبالطبع، فى تلك الأيام لم يفكر ناشطو حقوق الإنسان على نحو آلى بالضرورة فيما يتعلق بالتدخلات العسكرية. لكنى أتذكر بوضوح أن ما قالوه هو "انشر الأسماء"، أو ذع أسماء الأشخاص المسئولين عن هذا، وربما يردعهم ذلك." طلبت الأسماء، وسرعان ما كانت على موجات الأثير."

(16) Gumbari, Ibrahim A., "The Security Council and the (mis)handling of the tragic situation in Rwanda (1994-95): an African perspective," paper presented for forthcoming book, February 24, 2003.

(17) U.S. Department of State Dispatch, vol. 5, no. 27 (Bureau of Public Affairs, July 4, 1994), http://dosfan.lib.uic.edu/ERC/ briefing/dispatch/1994/html/Dispatchv5 no27.html.

(18) State Department Confidential Cable (1994GENEVA04608, May 18, 1994). "High Commissioner for Human Rights Reports on Visit to Rwanda, Intentions for UNHRC's Special Session," declassified January 22, 2004.

(19) Richbujg, Keith B., Washington Post, May 1, 1994, A34.

(20) http://www.dispatchesfromthevanishing world.com/pastdispatches/rwanda/rwan da3.html.

(21) Preston, Julia, Washington Post, April 29, 1994, Al.

(٢٢) يشجع الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة "التسوية السلمية للنزاعات" الدول على تسوية النزاعات العابرة للحدود سلميًا من خلال المفاوضات أو الوساطة أو التحكيم أو بأية وسيلة "سلمية" تبدو قابلة التطبيق. وبموجب الفصل السادس يمكن للأمم المتحدة تيسير إنهاء الأعمال العدائية من خلال الدبلوماسية، لكن لا يمكنها إجبار الأطراف المعادية على التوصل إلى سلام. وفي المقابل يتصور الفصل السابع "فيما يتخذ من أعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان" مجموعة من إجراءات مجلس الأمن التي تتسم بكونها قمعية - وتتراوح بين فرض العقوبات الاقتصادية وإرسال الجنود والدبابات - إذا كان هناك "تهديد للسلم أو انتهاك للسلم أو أي عمل عدواني". ومن الناحية النظرية يمكن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة شن الحرب لإنهاء الحرب، على الرغم من أنه من الناحية العملية فشل في عمليات فرض القانون.

مقتطف من:

http://www.thebulletin.org/issucs/1995/ ma95/ma95.peacekeeping.html.

(23) انظر: http://www.mikenew.com/pdd25.html.

(٢٤) حتى الثالث من يونيو لم تكن الجبهة الوطنية الرواندية قد كتبت للأمين العام مطالبة مجلس الأمن بإعلان كون الفظائع إبادة جماعية وتدمير إذاعة Milles Collines أو التشويش عليها وتعليق عضوية رواندا في المجلس.

(25) .http://news.bbc.co.Uk/l/hi/ programmes/from_our_own_correspon dent/37572 ll.stm.

(26) http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/ co_mission/unamirS .htm.

(27) Public Papers of the Presidents, William J. Clinton, vol. 1 (1994), 986.

(28) State Department Cable (1994STATE 201161, July 27, 1994), press guidance released January 23, 2004.

(29) State Department Confidential Cable (1994STATE144915, May 31, 1994), official-informal declassified January 22, 2004.

(٣٠) مقابلة مع المؤلفة في الحادي والعشرين من يونيو عام ٢٠٠٤.

(٣١) مقابلة المؤلفة مع مسئول فرنسي رفيع المستوى في الحادي والثلاثين من مايو عام ٢٠٠١.

(32) State Department confidential cable (1994USUNN03783, September 12, 1994), "Rwanda: General Daillaire Address Troop Contributors" declassified January 23,2004.

(٣٣) مقابلة مع ليك في السادس عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(34) http://www.un.org/News/ossg/sgsm _rwanda.htm.

(35) United Nations Rwanda Report, 26-27.

(36) Feil, Scott R., Preventing Genocide (Carnegie Corporation of New York, April 1998),.3.

(37) Kuperman, Alan J., "Rwanda in Perspective," Foreign Affairs (January/ February 2000), 508.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٩٠

(٣٩) تشير التقديرات إلى أن ربع السكان التوتسي فقط هم من بقوا على قيد الحياة، وذلك طبقًا لما ذكرته مصادر الاتحاد الدولي لروابط حقوق الإنسان في باريس وهيومان رايتس ووتش في الولايات المتحدة. انظر:

http://cnnstudent news.cnn.com/WORLD/africa/9903/ 31/rwanda.OI/.

(40) Kuperman.

(٤١) المرجع السابق، ص ١٠.

(42) Clinton, Bill, "Learn from Rwanda," Washington Post, April 6,2004, A21.

أثناء زيارة لكيجالي في عام ١٩٩٨، قال كلينتون: "لم نتصرف بالسرعة الكافية بعد بدء القتل. ما كان ينبغي لنا السماح بأن تصبح معسكرات اللاجئين ملاذات آمنة للقتلة. ولم نسم تلك الجرائم على الفور باسمها الحقيقي: إبادة جماعية. ... لنعمل معًا كمجتمع دول متحضرة لتقوية قدرتنا على منع الإبادة الجماعية ووقفها إذا دعت الضرورة. ... لا يجب أن نخجل مرة أخرى في مواجهة الأدلة. انظر كذلك:

Public Papers of the Presidents, William J. Clinton, vol. 1 (1998), 432.

(43) Fell, Preventing Genocide, vi.

(44) Lake, Anthony, 6 Nightmares, 93.

(45) United Nations General Assembly, 54th Session, A/54/PV.4.

(46) We the Peoples: The role of the United Nations in the Twenty-First Century, (United Nations General Assembly, 54th Session), A/54/2000, 34.

(47) Gareth Evans is president of the International Crisis Group and the author's boss.

(48) The Responsibility to Protect, report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty (December 2001). http://www.dfait-maeci.gc.ca/iciss-ciise/report-en.asp.

(٤٩) يؤكد قرار مجلس الأمن رقم ١٣١٥ أن الأشخاص الذين "يرتكبون أو يجيزون الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي مسئولون مسئولية شخصية عن تلك الانتهاكات ويحاسبون عليها". ويوصي القرار كذلك بـ"أن المحكمة الخاصة ينبغي أن تكون لها سلطات قضائية شخصية على الأشخاص الذين يتحملون أكبر مسئولية عن ارتكاب الجرائم المشار إليها في الفقرة الثانية، بما في ذلك هؤلاء القادة الذين هددوا أثناء ارتكاب تلك الجرائم ترسيخ وتنفيذ عملية السلام في سيرا ليون". القرار بالكامل موجود في:

http://ods-dds-ny.un.org/doc/ UNDOC/GEN/NOO/605/32/PDF/NO 0605 32 .pdf?OpenElement.

(50) Hutcheson, Ron, "Ahead of a Visit Bush Shares Ideas for Africa," Philadelphia Inquirer, June 26, 2003, http://www .philly.eom/mid/inquirer/news/nation/6 180223.htm.

(٥١) بينما كان أوباسانجو محقًا في عمل ما يؤدي إلى إخراج تايلور من ليبريا وتحاشي المزيد من إراقة الدماء، فإن الضغط يتصاعد بحق على نيجيريا لتسليم تايلور إلى المحكمة، مع تخصيص الكونجرس الأمريكي مكافأة قدرها مليوني دولار للقبض على تايلور.

(٥٢) ملاحظات أبداها الرئيس بوش لمجلس الشركات في قمة الأعمال الأمريكية الإفريقية في السادس والعشرين من يونيو عام ٢٠٠٣.

(53) Robinson, Dan, "African-American Lawmakers Look Carefully at US Involvement in Liberia," July 10, 2003, Capitol Hill, taken from VOAnews.com, www. globalsecurity.org/military/library/ news/2003/07/mil-030711 -voaOS .htm.

(٥٤) كانت العملية أرتميس في جمهورية الكونغو الديمقراطية قوة تقودها الولايات المتحدة قوامها ألف وثمانمائة جندي وتشمل فرنسا وبريطانيا والسويد والنرويج وجنوب إفريقيا وكندا والبرازيل بينما تقدم بلجيكا وألمانيا أفرادًا غير مقاتلين. وقدمت المجر وهولندا دعم المقر في باريس. وانتهت المهمة في سبتمبر من عام ٢٠٠٣.

(55) Fox News, July 27, 2003. http:// japan.usembassy.gov/e/p/+p-2Q030729a8 .html.

(56) http: //www.news24.com/News24/ Africa/News/0,6119,2-11 -1447 _1406489,00.html. /

(57) "Thousands of Civilians Flee Rebel Attacks One Day After US Declares Nightmare Over," Oxfam International (Boston), September 4, 2004, http:/ www.oxfam.org/ eng/pr030904_liberia_civilians_stmt.htm.

(85) http://www.un.org/Depts/dpko/ missions/unmil/mandate.html.

(59)The "first" Sudan civil war ended in 1972; the "second" began in 1983.

(٦٠) الدول الأعضاء في ايجاد هي جيبوتي وإرتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا. ويشمل أصدقاء ايجاد ١٦ بلداً معظمهما أوروبي (كالولايات المتحدة والنرويج والولايات المتحدة وكندا)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والجماعة الأوروبية والبنك الدولي.

(٦١) المناطق الثلاث هي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وأبيي. وقد أُعطيت نسبة مئوية من حكومة المستقبل لكل طرف. ومن المتوقع أن تكون هناك فترة "ما قبل المؤقتة" مدتها ستة أشهر قبل إقامة الحكومة المؤقتة في السودان.

(62) http://www.unsudanig.org/News/Data/ Press/2003/Feburary/DPR0227.pdf.

(63) "Darfur Rising: Sudan's New Crisis," ICG Africa Report #76, March 25. 2004, 4-5.

(64) "Sudan: Darfur Destroyed." Human Rights Watch Report. http://www.hrw.org/ cam paigns/darfur/.

(65) "Darfur Rising," i.

(66) "WHO Seeks Urgent Action to Avert Sudan Crisis" (June 2, 2004), http:// www.cnn .com/2004/WORLD/africa/06/02/sud an.who/index.html.

(67) U.S. Department of State, "Prosper Reports 'Indicators of Genocide' in Darfur," June 24, 2004.

(68) Weisman, Steven R., "Powell Says Rapes and Killings in Sudan Are Genocide, New York Times, September 10, 2004, A3.

(69) Text of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide, December 9, 1948, http://www.unhchr .ch/html/menu3/b/p_genoci.htrn.

(٧٠) المرجع السابق.

(71) Interview with senior European diplomat, June 22, 2004.

(72) Abramowitz, Morton, and Samantha Power, "A Broken System," Washington Post, September 13, 2004, A21.

(٧٣) مقابلة مع المؤلفة في التاسع من سبتمبر عام ٢٠٠٤.

(74) .Evan, Gareth, e-mail exchange with the author, July 12, 2004.

(75) Annan, Kofi, speech to United Nations General Assembly, September 20. 1999.

(76) "Ghosts of Rwanda," PBS Frontline, April 1, 2004. http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/ghosts/.

(٧٧) مقابلة أجرتها المؤلفة مع مسئول رفيع المستوى بالأمم المتحدة في الثامن عشر من فبراير عام ٢٠٠٤.

(78) This Week, ABC, January 23, 2000.

(79) http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/ contributors/CountriesSummaryApril2004.pdf.

(٨٠) هددت الولايات المتحدة بسحب هؤلاء الجنود بعد أن أجبرت في يوليو من عام ٢٠٠٤ على سحب سعيها للحصول على إعفاء من المحكمة الجنائية الدولية للقوات الأمريكية في كل قرار لحفظ السلام.

(٨١) كان البرنامج يُسمّى في البداية القوة الخاصة بمواجهة الأزمات في إفريقيا، لكن كلمة "قوة" أُسقطت لصلحة كلمة "مبادرة" بعد عام بسبب الحساسية في إفريقيا بشأن التدخل العسكري الذي توحي به. وجعلت كبيرة مديري مجلس الأمن القومي للشئون الإفريقية سوزان رايس الوفد يتشاور مع القادة الأفارقة. والاسم الحال للبرنامج هو برنامج عمليات التدريب والمساعدة للطوارئ في إفريقيا.

(82) http://www.shirbrig.dk/.

(83) http://www.defenselink.mil/news/ Apr2002A04022002_t0402dasdaa.html.

(84) http://www.prairienet.org/acas/military/ miloverview.html#acota.

(85) http://www.africafocus.org/docs04/ us0406a.php

الفصل الثالث عشر

كسب الحرب على الإرهاب

هذه هى معركة العالم. هذه هى معركة الحضارة. هذه هى معركة كل من يؤمن بالتقدم والتعددية والتسامح والحرية.

- الرئيس بوش، خطاب أمام جلسة الكونجرس المشتركة، العشرون من سبتمبر عام ٢٠٠١

بعد ثلاثة أعوام ونصف من الحادى عشر من سبتمبر، مازالت أمريكا فى خطر. فالتهديد من القاعدة يزداد انتشاراً ومن المحتمل أن يكون أكثر خطورة. وأمريكا وحلفاؤها فى الحرب فى العراق هدف خاص، وأصبح العراق جاذبًا للإرهابيين. ومازالت أفغانستان معرضة لخطر الحرب وطالبان. ومازالت كوريا الشمالية غير المقيدة تنتج الأسلحة النووية، وتتزايد المخاوف بشأن نوايا إيران النووية، ومازالت إفريقيا فى خطر. ويتعثر مسعى خلق جهد عالمى لتجفيف مستنقع الإرهابيين وشبكات دعمهم. ومازال أسامة بن لادن طليقًا.

لكن كان هناك نجاح. فقد أظهرت الإدارة أنه يمكنها القتال والفوز فى حربين، ويمكن للاستخبارات والجيش ووكالات تنفيذ القانون العمل معًا لكشف الهجمات المزمعة وإبطالها. إلا أنه فى الخارج والداخل مازال على الإدارة أن تبين أنها تتقن - أو حتى تتفهم بالكامل - الحاجة إلى بناء تحالف والتعاون وعمليات التغيير طويلة المدى

التى يتطلبها التحدى. ومازالت أفكار المهيمنين الجامدة تعميهم عن السعى للوصول إلى أكثر الطرق فاعلية لحماية الأمريكيين، وبناء عالم غير معادٍ على المدى الطويل للمصالح الأمريكية.

مازالت مصالح أمريكا فى الخارج فى خطر نتيجة لرد الفعل العنيف بشأن الحرب فى العراق، وتصاعد الصراع الإسرائيلى الفلسطينى. والعداء الأصولى المسلم المتزايد تجاه الولايات المتحدة. وقد انقسمت القاعدة التى لا تُهزَم وأعادت تنظيم نفسها؛ فالقاعدة وحلفاؤها تنظيمات عالمية مشبَّكة تنتمى إلى القرن الحادى والعشرين. وأثبتت الرؤية العسكرية للإدارة أنها غير مناسبة لمحاربة الجانب السياسى والمالى للإرهاب، وولَّدت جهود الإدارة لإعادة تشكيل الإطار القانونى وجهاز الأمن المحليين نجاحًا مختلطًا وظلمًا بالغًا، بينما تسبب سوء معاملة السجناء فى الخارج حرجًا شديداً وغذى الشعور المعادى لأمريكا.

كما هو الحال فى العراق، يهدد نقص الأمن فى أفغانستان المكاسب التى تحققت هناك منذ الإطاحة بطالبان فى عام ٢٠٠١. ومرة أخرى ركزت خرافة القوة العظمى الخاصة بالمهيمنين بشكل كبير جداً على الحلول العسكرية؛ ولم يبرر باقى المشكلة، بما فى ذلك مسببات الدولة الفاشلة الأساسية، المشاركة الأمريكية المستمرة. وما إن أطاح الجيش الأمريكى بطالبان وأخرجها من كابول، اعتقدت الإدارة أنها كسبت الحرب ويمكنها تجاهل تحدى السلام. ومرة أخرى، رُفِض تحدى كسب السلام الأكثر تمييزًا لكونه لا يستحق تركيز القوة العظمى الوحيدة. الخرافة خطيرة. واليوم، وعلى الرغم من الانتخابات الرئاسية الناجحة فى أكتوبر من عام ٢٠٠٤، فمن المحتمل أن تصبح أفغانستان من جديد دولة فاشلة يمكن أن تهدد من جديد المنطقة والولايات المتحدة. والمشكلة واضحة لأى شخص يتجول فى هذا البلد خارج كابول.

كفانا برقع، أريد عملاً

جلست في غرفة صغيرة يحيط بها عشرون امرأة أفغانية في أكتوبر من عام ٢٠٠٢، ضمن زيارة باسم مجموعة الأزمات الدولية إلى بلدة هيرات على حدود أفغانستان الغربية مع إيران. وكانت براقعهن جميعًا مصنوعة من قماش البوليستر الرخيص الأزرق نفسه، وكانت معلقة على مشجب في الركن. وقد جلسن على الأرض وأعطينني الكرسي الوحيد في الغرفة. وكانت كل منهن تقوم بتطريز ملاءات وأكياس مخدات ومناديل بيضاء، كجزء من مشروع للمساعدات مموَّل دوليًا يسعى إلى تعليم أرامل الحرب مهارات يمكن توظيفها. وكانت النساء في غرفة مجاورة ينسجن سجاداً تكثر فيه الألوان. وسألتهن، من خلال مترجمة، كيف يتحملن ارتداء البراقع، بينما أخبرتهن بحياتي وعملي جنبًا إلى جنب مع الرجال كل يوم. وقد ضحكن بصوت مرتفع عندما جربت أحد البراقع، حيث وجدن أن رؤية امرأة غربية ترتدي برقعًا أمرًا يبعث على الضحك.

عندما جلست مرة أخرى سألت النساء عن حياتهن. لم تتردد أي منهن في أن تخبرني بالتحديات التي تواجهها. قالت إحداهن: "دعك من البرقع. ليست مشكلتي هي ارتداء البرقع، بل هي أنه ليس لي زوج، ولدي أربعة أطفال، ولا يمكن أن أعيش مع حماتي." وكان أزواج هؤلاء النسوة قد ماتوا في الحروب الأفغانية الكثيرة دون أن يتركوا لهن أية وسيلة تعينهن على الحياة. وغالبًا ما تضربهن أسر أزواجهن أو تستغلهن في المقام الأول كالجواري. وكان هذا المشروع أملهن الوحيد لإمدادهن هن وأسرهن باحتياجاتهن شديدة الأساسية. وكن جميعًا يخشين أن ينتهي المشروع ويتركهن أكثر عوزًا.(١)

الواقع أنه منذ الإطاحة بطالبان في عام ٢٠٠١، لم تشهد حياة هؤلاء النسوة تحسنًا كبيراً، على الرغم من الجهود التي تمت. وقد أُنشئت وزارة لشئون النساء وأعقب ذلك ورود أموال كثيرة من المانحين الدوليين للنساء والفتيات، بما في ذلك

تمويل لبرامج المدارس والجامعات للفتيات والشابات. وبذلت الحكومة جهداً لتعزيز الوجود النسائي الملحوظ في المناصب الحكومية وغيرها من الفضاءات العامة. وأعقب تلك الجهود المبكرة تحديات ضخمة تهدد التقدم الحقيقي لوضع النساء الأفغانيات. وكانت هناك خطوات واسعة مهمة في بعض المناطق، كما في المرتفعات الوسطى. وفي حالات أخرى، تطبَّق السياسات القاسية للمتطرفين الدينيين على كل من الرجال والنساء.

ومع ذلك فمازالت نساء كثيرات يخشين انتقام المتطرفين الدينيين إن هن تحركن بحرية في العلن. ويقال إن النساء والفتيات مستهدفات من الجنود كذلك، وخاصةً في المناطق الريفية، مما يقيد الالتحاق بالمدارس والمشاركة المهمة في المجتمع المدني.[٢] وتستجوب الشرطة النساء اللائي يسافرن بمفردهن وتعتقلهن. وتفرض قيوداً على قدرة النساء على العمل خارج البيت، بل والاستماع إلى الموسيقى. وقد أُضرمت النار في مدارس الفتيات.[٣] وفي نموذج صارخ ليأس النساء، وثقت جماعات حقوق الإنسان والمنظمات الإعلامية النمط السائد لحرق النفس وغيره من أشكال الانتحار بين النساء اللائي وقعن في زواج بالإكراه أو أسر معيشية تسيء معاملتهن أو تهملهن.[٤]

الخطر الذي تتعرض له النساء مؤشر على احتمال العودة إلى الحكم على طريقة طالبان في أنحاء أفغانستان. فقد عرَّضت الأخطاءُ الكثيرةُ التي ارتكبتها إدارة بوش الفرصة التي خلقتها الإطاحة بطالبان عام ٢٠٠١ للخطر. فقد اقتضت المهلة الزمنية القصيرة التي عرضتها الولايات المتحدة لتكوين حكومة أفغانية الإفراط في الاعتماد على هياكل السلطة القائمة، قبل أن يكون لدى حكومة كرزاي المركزية قوات الأمن القادرة على فرض حكمها على سائر البلاد. وكان يمكن تحسين هذا القرار بمهمة حفظ سلام قوية في أنحاء البلاد، بينما تؤسس السلطة المركزية قوتها الجديدة من الجيش والشرطة. لكن الولايات المتحدة عارضت على نحو خاطئ على توسيع حفظ السلام إلى خارج العاصمة كابول، والزعماء المحليون أحرار تطبيق القوانين القومية أو عدم تطبيقها كما يريدون.

الأمن، الأمن، الأمن

يهدد رفض أمراء الحرب الخضوع لسلطة الحكومة المركزية، ناهيك عن إرسال الموارد إلى العاصمة، قدرة أفغانستان وتحولها إلى الديمقراطية الكاملة. وكانت المشكلات واضحة عندما سافرتُ إلى هيرات، حيث تتناقض الظروف تناقضًا صارخًا مع الفقر والفوضى في كابول. فالعاصمة في أكتوبر من عام ٢٠٠٢ لم تكن بها خدمات أساسية، وبها تلوث شديد، والقليل من الكهرباء، ورجال عاطلون يتسكعون في الشوارع. وكانت أجزاء كبيرة من المدينة لا تزال ترقد تحت الركام الناتج عن قتال ١٩٩٢-١٩٩٣ بين المجاهدين. وكانت الشوارع خالية من إشارات المرور، وكانت أسلاك الكهرباء ممتدة بطريقة عشوائية في أنحاء المدينة، وكان الزحام المروري أسطوريًا.

ومع ذلك كان السفر إلى بلدة هيرات الغربية على الحدود الإيرانية كالذهاب إلى بلد آخر. إذ تدفقت الكهرباء، وتم إصلاح المباني. وكانت الطرق تُبنى من جديد. وكان التشييد يجري في كل مكان. إذ كان يُعاد بناء المباني والجسور. وكانت تاكسيات المدينة الشهيرة، التي تجرها الخيل والمزينة بالكرات الحمراء، تجلجل في أنحاء المدينة. ولكي يحدث هذا كله، يقدم أمير الحرب المحلي إسماعيل خان مدفوعات متفرقة لكابول، بينما يحتفظ بالعائدات الوفيرة من التجارة مع إيران المجاورة لمدينته. وحيث لا يوجد جيش، فلا يمكن للرئيس كرزاي عمل الكثير بشأن هذا الأمر.

لتحقيق الأمن خارج كابول، رفضت إدارة بوش بإصرار على دعم جهد حفظ السلام في أنحاء البلاد، مما جعل حامد كرزاي لا يزيد في الأساس عن كونه عمدة كابول وليس رئيس أفغانستان. وكشأن شعار العقارات "الموقع، الموقع، الموقع"، يتوقف النجاح في أفغانستان على الأمن، الأمن، الأمن. ففي أعقاب الإطاحة بطالبان، أيدت الولايات المتحدة إنشاء "قوة مساعدة الأمن الدولية" (إيساف) - التي أقرها مجلس الأمن في ديسمبر من عام ٢٠٠١- لحفظ السلام وبناء الجيش والشرطة القوميين الأفغانيين.[٥]

اختارت الولايات المتحدة عدم المشاركة فى إيساف، حيث كانت تريد ترك الجيش الأمريكى حراً فى التركيز على الإيقاع بين لادن. ودعت اتفاقية بون فى ديسمبر من عام ٢٠٠١ إلى التوسع التدريجى لإيساف خارج كابول إلى "مراكز حضرية أخرى وغيرها من المناطق".[٦] لكن الولايات المتحدة عارضت أى توسع لإيساف. وكما هو الحال فى العراق، فشلت الولايات المتحدة إلى حد كبير فى توقع السلام والإعداد له فى أعقاب العمل العسكرى الأمريكى. وكان للأيديولوجيا الغلبة على الحاجة العملية إلى الأمن خارج العاصمة. ولم يحدث قبل أغسطس من عام ٢٠٠٣ أن لانت الولايات المتحدة فى النهاية ووافقت على التخلى عن اعتراضاتها بعد تقويض إعادة البناء الاقتصادى واستعدادات التحول الديمقراطى. وركزت قوات التحالف التى تقودها الولايات المتحدة على السعى لتحديد أماكن الإرهابيين على حساب جهود الاستقرار والتحول الديمقراطى الأوسع فى أنحاء البلاد، فى حين أنه كان ينبغى عليها القيام بالأمرين معًا، من خلال قوة حفظ سلام موسعة تضم جنوداً من دول أخرى. وكانت النتيجة هى التخلى عن السيطرة على البلاد لأمراء الحرب، وهو ما أعاد أفغانستان من جديد إلى الخطر.

فرق إعادة الإعمار المؤقتة

على الرغم من المعارضة فى واشنطن لتوسيع مهمة حفظ السلام، فقد فهم القادة الأمريكيون على الأرض فى أفغانستان بوضوح الحاجة إليه. وأوجد المسئولون العسكريون الأمريكيون طريقة مبتكرة لتوسيع مهمة حفظ السلام على نحو صغير دون تسمية ذلك توسعًا. وأوضح قائد القوات الأمريكية فى أفغانستان اللفتنانت جنرال دان ماكنيل هذا الأمر لى فى خريف ٢٠٠٢ بقوله: "يمكننى إرسال ثمانين فرداً للقيام بإنشاءات خارج منطقة نفوذ أحد أمراء الحرب، وهو لا يعرف أن ألفين آخرين على مقربة." واعتباراً من أوائل عام ٢٠٠٣، كانت تُنشَر فرق أمريكية من أربعين إلى ثمانين جندى فى أماكن عدم الاستقرار الأساسية خارج كابول كى تكون بمثابة تواجد. وكان

الجنود الذين يُسمَّوْن فرق إعادة الإعمار المؤقتة ينفذون عمليات مدنية عسكرية، حيث يدعمون برامج التنمية، ويوفرون الحماية لوكالات المساعدات إلى جانب وظائف الأمن. وبحلول عام ٢٠٠٤، كانت الولايات المتحدة قد أنشأت سبعة فرق إعادة إعمار مؤقتة. وبحلول شهر يوليو كان الناتو قد تولى السيطرة على فرق إعادة الإعمار المؤقتة فى أربع بلدات شمالية، مع وجود التخطيط لفرقة إضافية فى الشمال الشرقى. ومع ذلك، لم تكن فرَقُ إعادة الإعمار المؤقتة مثالية، ذلك أن منظمات إنسانية كثيرة شعرت أنها فى خطر أكثر حيث جعلت الفِرَقُ الحدَّ الفاصلَ بين المنظمات العسكرية والإنسانية غير واضح.

مع أن فرق إعادة الإعمار المؤقتة ساعدت الوضع الأمنى، فهى لم تكن بديلاً لمهمة حفظ السلام الموسعة. وكان المتوقع أن يتواصل تدهور الظروف الأمنية فى جزء كبير من البلاد، خاصةً فى الجنوب والشرق. وفى عام ٢٠٠٣ ازدادت الهجمات على مسئولى الإغاثة من هجوم واحد فى الشهر إلى هجوم كل يومين. وفى الفترة من يناير إلى يونيو عام ٢٠٠٤، قُتل خمسة وثلاثون من مسئولى الإغاثة أو جُرِحوا. وفى حادث وحشى، قطع مقاتلو طالبان رأس مترجم للقوات الأمريكية فى أفغانستان ورأس جندى أفغانى.[٧] وقد قطع الجنود الأفغان رؤوس أربعة من مقاتلى طالبان انتقامًا منهم. وأدى العنف إلى سحب العاملين فى مجال المساعدات الإنسانية من مواقع المشروع فى المزيد والمزيد من أنحاء البلاد.[٨]

استجابةً للحاجة إلى الأمن الموسَّع ومع اهتمامه باسترداد وثاقة صلته العسكرية فى الحرب على الإرهاب، تولى الناتو السيطرة والتنسيق الكاملين لإيساف فى أغسطس من عام ٢٠٠٣ بتفويض من الأمم المتحدة. وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٣ طالب مجلس الأمن بتوسيع إيساف لتشمل مناطق خارج كابول. لكن خمسة أشهر مرت قبل أن ينتقل الخمسة آلاف وسبعمائة جندى التابعين للناتو إلى خارج كابول. بل ذهب الجنود حينذاك إلى قندوز، وهى مرتع الاستقرار والأمن. ويتعثر التوسع لأن الدول

الأعضاء في الناتو لا تزال مترددة في الالتزام بتقديم جنود، خاصةً في مناطق عدم الاستقرار دون التأكد من التعزيز المتواصل خشية اندلاع صراع كامل.[٩]

عندما كانت هناك حاجة إلى الجنود الأمريكيين لضمان القبض على أفراد القاعدة الرئيسيين، نقلت إدارة بوش مركز اهتمامها إلى العراق. وعانت جهود الأمن وإعادة الإعمار من النتائج. وفي مايو من عام ٢٠٠٤، وفي تناقض مع حوالى ١٥٠ ألف جندى أمريكي تم نشرهم في أنحاء العراق، كان هناك ١٠ آلاف جندى أمريكى فقط و٥٧٠٠ جندى آخر تابعين للناتو قد تمركزوا في كل أفغانستان. وهي أكبر البلدين حجماً.[١٠] وبحلول شهر مارس من عام ٢٠٠٤، كان قد تم تدريب ٩ آلاف شرطى أفغانى جديد و٧ آلاف جندى فحسب، على الرغم من أن الهدف الأصلى كان ٢٠ ألفًا و١٠ آلاف على الترتيب بحلول يونيو من عام ٢٠٠٤.[١١] وعلى القدر نفسه من الأهمية، فإنه بحلول يونيو من عام ٢٠٠٤ كان قد تم نزع سلاح ٩ آلاف فقط من أعضاء الميليشيات البالغ عددهم ١٠٠ ألف؛ وكان الهدف هو ٤٠ ألفًا أو ٤٠ بالمائة بنهاية شهر يونيو.[١٢] ومع انتخابات الرئاسة في أكتوبر من عام ٢٠٠٤ كان قد تم نزع سلاح ستين ألفًا.

عبَّر السفير الأخضر الإبراهيمي، مبعوث الأمم المتحدة إلى أفغانستان حتى يناير من عام ٢٠٠٤، عن إحباطه بعد أربعة أشهر من موت زميله سيرجيو ڤييرا دى ميلو في العراق، حيث قال: "البلدان الملتزمة بدعم أفغانستان لا يمكن أن تخدع نفسها ولا يمكن أن تواصل توقعها أن نعمل في ظروف أمنية غير مقبولة. ويبدو أنها ترى أن وجودنا مهم هنا. إذا كان هذا ما تراه فلا بد أن تتأكد من وجود الظروف التي تجعلنا هنا، وإلا فسوف نرحل."[١٣] وعكست مخاوف الأمان الخاصة بالعاملين الدوليين الإحباط القائم والخوف بين المواطنين الأفغان من أن حياتهم في خطر نتيجة لأمراء الحرب الذين لا يسيطر عليهم أحد والشرطة غير المراقَبة وجهود طالبان لإقامة حكمهم القاسي من جديد.

اتخذ حامد كرزاى خطوات عديدة للإطاحة ببعض أمراء الحرب، كالتفاوض معهم بشأن المناصب الحكومية والمساعدات الاقتصادية في مقابل سحب الدبابات

والجنود.[١٤] ومع ذلك يظل عدم نزع سلاح هؤلاء الجنود مشكلة خطيرة. ويوضح القتال الذى وقع فى هيرات فى مارس من عام ٢٠٠٤ هذا البرنامج. عندما أدى اغتيال وزير الطيران المدنى، وهو ابن أمير الحرب إسماعيل خان، إلى صدام بين القوات الموالية لإسماعيل وقائد مليشيا الفيلق الرابع، نشر كرزاى كتيبة من الجيش الأفغانى القومى الذى تدرب حديثًا لمنع خروج العنف عن السيطرة، على الرغم من أن إسماعيل استعاد السيطرة بسرعة. وأشار هذا العمل إلى أن الجيش الأفغانى الجديد يحرز تقدمًا، حيث نجح فى نزع فتيل الوضع بمساعدة من المستشارين العسكريين الأمريكيين فحسب. لكن التهديد يظل قائمًا فى أنحاء البلاد حيث تعجز القوات الحكومية عن الحفاظ على الأمن فى أنحاء البلاد.

وكما هو الحال فى العراق، مازال الأمن هو التحدى الرئيسى بالنسبة لأفغانستان. وقد جعلت نتائجُ نقصِ الجنودِ والتمويلِ أفغانستانَ فى خطر بشكل واضح. وعلى الرغم من تأكيد وزير الدفاع رامسفلد الوردى فى الثانى والعشرين من مارس عام ٢٠٠٤ الخاص بكون أفغانستان "قصة نجاح"،[١٥] يشير الواقع على الأرض إلى وضع مزعزع. وجاء الوصف الأكثر دقة فى يونيو عام ٢٠٠٤ من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة فى أفغانستان چان أرنو الذى انتهى إلى أنها "أصبحت بالفعل أكثر تقلبًا."[١٦]

فى التاسع من يونيو، وسط هذا العنف القائم، أجل كرزاى الانتخابات البرلمانية حتى أبريل من عام ٢٠٠٥ بسبب التهديد الأمنى، بينما أبقى الانتخابات الرئاسية فى موعدها المحدد وهو أكتوبر من عام ٢٠٠٤.[١٧]

أهى عودة طالبان؟

مع أن التفكير فى هذا الأمر قد يبدو غير معقول، فليس من المستحيل أن يتمكن طالبان أو غيرهم من المتشددين الإسلاميين من استعادة السلطة فى أفغانستان.

وبينما تحول الاهتمام الأمريكى من أفغانستان إلى العراق فى خريف عام ٢٠٠٢، فقد بدأ خطر عدم الاستقرار، الناتج عن أمراء الحرب وعدم وجود بعثة حفظ سلام خارج كابول والتحديات الواسعة للفقر، يهدد الهدف الأمريكى الخاص بأفغانستان الديمقراطية المستقرة. ولا تزال أجزاء من البلاد تشبه البيئة التى وصل فيها طالبان إلى السلطة.

ظهر كبار مسئولى طالبان، الذى يرون الطريق إلى السلطة من خلال إبقاء البلاد فى حالة فوضى، بالقرب من الحدود الباكستانية، حيث أعادوا الاتصال بالزعماء الأصوليين الذين كان يؤيدونهم فى العادة، وهم الآن فى مناصب بالسلطة فى المقاطعات الباكستانية الواقعة على الحدود الأفغانية.[١٨] وهم ينضمون إلى أمراء حرب معارضون لعملية بون مثل گلبدين حكمتيار زعيم المجاهدين المتشدد. وهدفهم هو الاستيلاء على السلطة من حكومة كرزاى.[١٩] وقد جعلت محاولاتهم تأييد عدم الاستقرار وزرع الخوف فى نفوس الأفغان من الصعب على الناس العودة إلى الأنشطة اليومية كالزراعة وبيع المحاصيل. وهم يوزعون منشورات تدعو السكان المحليين إلى معارضة الأمريكيين وحكومة حامد كرزاى.

أقسم طالبان أن يبطلوا أية عملية انتخابية، حيث يرونها إضفاءً للشرعية على الحكومة التى تساندها الولايات المتحدة. وأصدر زعماء طالبان فى باكستان الأوامر ووفروا التمويل للهجمات على فرق إعادة الإعمار والمساعدات وكذلك على مسئولى الحكومة والانتخابات. وقال مسئول استخبارات رفيع المستوى إن قائد طالبان رفيع المستوى الملا مجاهد اعترف بتوزيع مليون دولار على المؤيدين.[٢٠] وقد ثبتت فاعلية طالبان فى تنفيذ خططهم؛ إذ مات ١٨٠ فى هجمات ذات صلة بطالبان فى النصف الأول من عام ٢٠٠٤، بما فى ذلك تفجير حافلة تحمل ١٥ من العاملات فى الانتخابات،[٢١] وقتل ١٦ أفغانيًا فى يونيو لحملهم بطاقات تسجيل ناخبين.

ومع ذلك فإنه تحديًا لتلك التهديدات، ذهب ما يربو على عشرة ملايين أفغانى فى التاسع من أكتوبر عام ٢٠٠٤، بعد عقدين من الحرب، إلى مراكز الاقتراع للتصويت

على الرغم من التخويف والتحديات اللوجستية. ومضى اليوم مع القليل من البلاغات عن عنف خطير. ومع أنه كانت هناك بعض المشكلات، بما في ذلك التسجيل المتعدد، والحبر الفوسفوري الذي يُغسَل بسهولة، والعديد من التحديات القانونية العديدة للعملية، فقد أُعلِن حامد كرزاي رئيسًا بشكل رسمي في الثالث من نوفمبر عام ٢٠٠٤. وقد أتى العمل الشاق للحكومة الأفغانية والمجتمع الدولة أُكُلَه. وانتصرت رغبة الشعب الأفغاني في الحرية.

كانت جهود جعل النساء يصوتن في الانتخابات ناجحة على نحو مدهش. فقد كان واحد وأربعون بالمائة من الناخبين المسجلين نساء استجبن لبرامج التثقيف المدنية وعاملات الانتخابات والجهود الخاصة كالسماح للنساء بالحصول على بطاقات تسجيل ناخبين بلا صور فوتوغرافية. وذهبت النساء اللائي يلفهن البرقع، واندمجن لأول مرة في سياسة التيار العام بشأن اعتراضات طالبان، بشجاعة إلى مراكز الاقتراع. وبينما أبعدت التهديدات الأمنية والمراقبة غير المناسبة ومشكلات اختيار العاملين بعض النساء، خاصةً في الجنوب، فقد خرجت النساء بصورة عامة بأعداد أكبر من المتوقَع.(٢٢)

سوف يكون تحقيق تلك الديمقراطية لتوقعات الأفغان أن تحسِّن تلك الديمقراطية حياتهم أمرًا صعبًا. وسوف يكون الاختبار التالي لقوة ديمقراطيتهم الانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في أبريل من عام ٢٠٠٥. فهذه الانتخابات شديدة الأهمية لمستقبل الأفغان لأن المجلس التشريعي وحده يمكنه إضفاء الشرعية على تحديد الرئيس لسياسات الدولة في المستقبل. والمهمة العاجلة بشكل كبير هي إعادة بناء المحكمة العليا المكتظة حاليًا بالمتطرفين الإسلاميين. وسوف تواجه النساء تحديات كبيرة في الانتخابات التالية. فعلى الرغم من ضمان الدستور الأفغاني لأن يكون ربع عدد المقاعد في البرلمان للنساء، فإن التهديدات المستمرة من أمراء الحرب وطالبان والضغوط الاجتماعية قد تمنع نساءً كثيرات من الترشح. ومعالجة البيئة الأمنية الشاملة ونزع سلاح الفصائل المسلحة أمر يعرفه الكثيرون من ناشطي حقوق النساء

باعتباره أهم خطوة يمكن أن تتخذها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي لضمان مشاركة النساء في الديمقراطية الجديدة.[٢٣]

سوف تتطلب مواجهة هذا التحدي القائم المشاركة والقيادة من الولايات المتحدة. فقد سحبت الحرب في العراق تركيز إدارة بوش من أفغانستان خلال العامين التاليين للإطاحة بطالبان، مما جعل المهمة هناك أكثر صعوبة على نحو لا حد له. وأثبتت انتخابات أكتوبر من عام ٢٠٠٤ أن الوقت لم يفت لاتخاذ خطوات لضمان أن تصبح أفغانستان ديمقراطية مستقرة. وسوف يكون المفتاح إلي ذلك هو التركيز المستمر على التهديدات التي تمثلها الدول الضعيفة والاقتصادات الضعيفة والمؤسسات الضعيفة. ولا يمكن لتركيز المهيمنين على القوة العسكرية أن يعالج تلك التهديدات. لكن المشاركة والمساعدة الدولية الدائمتين يمكنهما ذلك.

التحديات المستقبلية

لم يفت الوقت لنجاح التحول ما بعد الطالباني. إلا أنه لكي ينجح، سيتعين على الولايات المتحدة إعادة تركيز جهودها على القضايا الأساسية. أولاً: لا بد أن تضع كل ثقلها وراء توسيع إيساف إلي ما وراء كابول. وبينما لا يوجد ما يوجب مشاركة الولايات المتحدة نفسها بنشاط في تجنيد جنود من الطراز الأول قادرين على القتال وضمان نشر إيساف في مناطق عدم الاستقرار وليس الاستقرار فحسب. ولا يهدد الصراع الطائفي بين أمراء الحرب، بمن في ذلك هؤلاء الممثلون في مجلس وزراء كرزاي، استقرار الحكومة المركزية فحسب، بل يعوق توصيل الواردت الإنسانية المطلوبة بشدة إلي الشعب الأفغاني ويخلق بيئة غير آمنة للأفغان ومسئولي المساعدات الأجانب. وعلى عكس العراق، يمكن المشاركة في هذا الجهد وغيره مع أصدقاء أمريكا وحلفائها.

ثانيًا: لا بد للولايات المتحدة من عمل المزيد لضمان التمويل المناسب لتنمية أفغانستان. وحتى الآن، يبدو الالتزام الأمريكي بتقديم ٣ مليارات دولار باهتًا مقارنةً بما يزيد على ٢١ مليار دولار في تعهد المساعدات الأمريكية لإعادة إعمار العراق.[٢٤] وفي دليل مذهل على تغير اهتمام الإدارة، نسيت النص على المساعدات الإنسانية أو إعادة التعمير بالنسبة لأفغانستان في ميزانية عام ٢٠٠٣، وسرعان ما أضاف الكونجرس تخصيص الثلاثمائة مليون دولار اللازمة. وحتى إذا كان هناك من يقبل ضرورة استثمار الولايات المتحدة في العراق بشكل أكبر مما في أفغانستان، تظل بنود المساعدات أقل بكثير من الجهود في أي مكان آخر. فعلى سبيل المثال، بدأت الإدارة برنامجًا في أفغانستان بعنوان "تسريع النجاح" حيث اقترح ١.٧٦ مليار دولار. ومع ذلك كانت قيمة مساعدات أفغانستان بعد ستة أشهر ٦٧ دولارًا للفرد وهو ما يقل كثيرًا عن المساعدات المقدمة لكوسوفو (٨١٤ دولارًا) والبوسنة (٢٤٩ دولارًا) ورواندا (١١٤ دولارًا) وهايتي (٧٤ دولارًا) أثناء فترات إعادة إعمارها فيما بعد الصراع.[٢٥] وفي المقابل يتلقى العراق، البلد المنتج للنفط، ١٣٠٠ دولار للفرد.[٢٦]

على الرغم من التعهدات العلنية الكبيرة، وجدت مراجعات الكونجرس أن يو إس إيد تلقت "تمويلاً قليلاً جدًا" حتى النصف الثاني من العام المالي ٢٠٠٣ - بعد عامين تقريبًا من غزو أفغانستان. ولهذا السبب كان المسئولون "عاجزين عن وضع وتخطيط مشروعات إعادة إعمار مكثفة الموارد وطويلة الأجل، وقد ركزوا بدلاً من ذلك على المشروعات قصيرة المدى التي تتطلب أموالاً أقل".[٢٧] واتجه الكثير من السكان المحليين إلى تجارة المخدرات.

ثالثًا: لا تزال أفغانستان تنتج ٧٠ بالمائة من أفيون العالم- وهو رقم يدعمه المحصول الوفير في عام ٢٠٠٣ وخطط المزارعين لتوسيع الإنتاج أكثر في عام ٢٠٠٤.[٢٨] ويزود هذا بدوره أمراء الحرب الإقليميين بعائدات المخدرات السنوية التي تقدر بحوالي ١.٢ مليار دولار تُستخدم في زيادة أعداد ميليشياتهم الخطيرة بالفعل التي تهدد استقرار أفغانستان وسلطة الحكومة المركزية.[٢٩]

رابعاً: بينما يتحمل المجتمع الدولي مسئولية المساعدة في توفير الأمن لانتخابات عام ٢٠٠٥ البرلمانية، فسوف يعود الأمر في النهاية إلى الشعب الأفغاني كي يختار قادته وسياساته للمستقبل، وليس الماضي. وعندما بدأ العمل بدستور أفغانستان الجديد في السادس من يناير عام ٢٠٠٤، أسماه السفير الأمريكي زالماى خليل زاده "أحد أكثر الدساتير تنويراً في العالم الإسلامي"، مشيراً إلى شرط أن تحتل النساء ٢٥ بالمائة من مقاعد الوليسي جيركا (المجلس الأدنى من البرلمان).(٣٠) ويمنح دستورُ يناير ٢٠٠٤ التقدميُ الأفغانَ فرصًا جديدة، غير أن تنفيذ بنوده وفرضها عرضة للتفسير المحافظ من جانب القضاة الإسلاميين.(٣١) وسوف يعود الأمر إلى الأفغان في اختياراتهم الصحيحة الخاصة بمستقبلهم.

سوف يعود الأمر إلى الشعب الأفغاني كذلك في التصدي لأمراء الحرب وطالبان الذين يستغلون الظروف الاقتصادية والسياسية القاسية لحشد التأييد المتزايد لسياساتهم المتطرفة. وسحبًا من تجمع يضم أكثر من مليوني لاجئ أفغاني، والملايين الكثيرة الأخرى التي تفتقر إلى الأمل الحقيقي في التقدم الاقتصادي، نجحت الجماعات المقاتلة في توسيع التسجيل والعمليات- إلى حد أنه في عام ٢٠٠٤ أعلن رئيس وكالة الاستخبارات العسكرية عن أسفه لبلوغ هجمات طالبان "أعلى مستوياتها منذ انهيار حكومة طالبان" في ديسمبر من عام ٢٠٠١.(٣٢)

خامساً: قوضت الإدارة مصلحتها بالتغافل عن ازدراء رئيس باكستان برويز مشرَّف للمؤسسات الديمقراطية في باكستان. وبعد الحادي عشر من سبتمبر ضغطت الإدارة بحق على مشرَّف لوقف دعمها لطالبان، وهو ما فعله إلى حد ما. لكن الإدارة لم ترَ احتمال ظهور التطرف الديمقراطي في أعقاب المَخْرَج الديمقراطي للتعبير السياسي. ومن خلال إعطاء أولوية للقضايا الديمقراطية في العلاقات مع إدارة مشرَّف، ربما أسهمت أمريكا في زحف إضفاء سمة التشدد الديني على باكستان.

فى أعقاب انقلاب عام ١٩٩٩ والاستيلاء على سلطات الرئاسة فى عام ٢٠٠١، تعهد مشرف مراراً بإعادة البلاد إلى الحكم المدنى بعد الانتخابات فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢. إلا أنه فى أبريل من عام ٢٠٠٢ أحكم مشرف قبضته على السلطة، حيث مد فترة رئاسته التى أعلنها من جانبه لمدة خمس سنوات، وفي عام ٢٠٠٤ خلف تعهده فى التخلى عن منصب قائد الجيش. واستهدف الجيش أحزاب باكستان المعتدلة. ومن غير المستغرب أن الأحزاب الإسلامية المتطرفة اكتسبت شعبية. وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٢، زادت مقاعد مجلس العمل المتحد من مقعدين إلى ٤٥ مقعداً من مقاعد المجلس الوطنى البالغ عددها ٢٧٢ مقعداً فى الجمعية الوطنية. كما سيطروا على مقاطعة الحدود الشمالية الغربية المتاخمة لمقاطعة قندهار موطن طالبان فى أفغانستان، حيث بدأوا فرض الشريعة الإسلامية وشكلوا ائتلافاً مع حزب مشرف السياسى. وخلال عام ٢٠٠٣ أدخل مجلس العمل المتحد الأذان الإجبارى بالنسبة للعاملين بالحكومة، وحظر ارتداء القمصان والبنطلونات كزى مدرسى لمصلحة الشلوار قميص وأعلن أنه لن يُسمَح للأطباء الذكور بعلاج النساء، ووافق على مشروع قانون يدعو إلى تطبيق الشريعة. ولا بد للولايات المتحدة من الضغط على باكستان كى تعالج هذه النزعة الإسلاموية المتمردة التى تهدد الاستقرار فى باكستان وتشجع دعم القاعدة فى البلاد.

مع كون باكستان وأفغانستان فى خطر، تكون حرب أمريكا على الإرهاب فى خطر. فبعد حوالى ثلاث سنوات من التورط الأمريكى، مازالت أفغانستان تتسم باستشراء العنف والخروج على القانون والفقر الشديد والحكومة الهشة. وتشبه هذه الظروف تلك الظروف التى مكنت من ظهور طالبان فى التسعينيات. كما أنها تمكِّن بن لادن والقاعدة من مواصلة تهديد الولايات المتحدة من داخل أفغانستان وعلى الحدود مع باكستان.

القاعدة: تجرى مطاردتها لكنها لم تُهزم

لخص مدير وكالة الاستخبارات المركزية چورچ تينت الحرب ضد القاعدة فى عام ٢٠٠٢ بقوله: "فى هذا الصراع، لا بد لنا من الهجوم إلى جانب الدفاع. وقد كان دخول الملاذ الأفغانى ضروريًا." ومضى قائلاً: "لقد أبطلنا خطط الإرهابيين، وحرمناهم من راحة قواعدهم ومنشآت تدريبهم والثقة فى أنه يمكنهم تنظيم الهجمات مراراً وتكراراً دون خوف من الانتقام الخطير."[٣٣]

منذ غزو أفغانستان فى أكتوبر من عام ٢٠٠١، تسعى القوات الأمريكية إلى مطاردة أفراد القاعدة فى أفغانستان وعشرات البلدان فى أنحاء العالم أو القبض عليهم أو قتلهم. واليوم ٧٠ بالمائة من كبار قيادات القاعدة وأكثر من ثلاثة آلاف وأربعمائة من الأفراد الأدنى مرتبةً أو المتعاونين قد أُعتقِلوا أو قُتِلوا.[٣٤] والعقول المدبرة للكثير من ضربات القاعدة الكبيرة، بما فى ذلك الحادى عشر من سبتمبر، من بين هؤلاء الذين قُبِض عليهم أو قُتِلوا.

اتخذت دول أخرى كذلك خطوات لتعقب الخلايا الإرهابية وشبكات دعمها المالى. ومنذ الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، أمر ١٧٣ بلداً بتجميد أرصدة الإرهابيين فى أكثر من ١٤٠٠ حساب، حيث بلغ الإجمالى ٢٠٠ مليون دولار فى سبتمبر من عام ٢٠٠٣، وكان ما يزيد على نصف هذا المبلغ خارج الولايات المتحدة. وأنشأ ما يزيد على ٨٠ بلداً وحدات استخباراتية لمشاركة المعلومات بشأن التمويل الإرهابى ووافق ١٠٠ بلد على قوانين تمنع هذه التدفقات النقدية.[٣٥] وبعد المشكلات الأولى، بدأت بلدان مهمة كإندونيسيا والمملكة العربية السعودية اتخاذ خطوات للتصدى بقوة للإرهابيين الدوليين العاملين داخلها. وفى يونيو من عام ٢٠٠٢، وفى قمة مجموعة الثمانية فى إيڤيان بفرنسا، توصل قادة العالم إلى اتفاقيات بشأن مجموعة العمل لمكافحة الإرهاب، وبشأن أمن النقل، وبشأن القيود على انتشار الصواريخ أرض جو وأسلحة الدمار الشامل.[٣٦] وفى قمة سى أيلاند عام ٢٠٠٤، اتفق قادة

مجموعة الثمانية على مبادرة السفر الدولى الميسّر لحماية المسافرين الدوليين من الهجمات الإرهابية ولتيسير التجارة.[٣٧] ومع ذلك فلم تقضِ هذه الخطوات على تهديد القاعدة.

عند ظهور مدير وكالة الاستخبارات المركزية چورچ تينت أمام الكونجرس فى أوائل عام ٢٠٠٤ لأول مرة منذ غزو العراق، حذر تينت من أن القاعدة "لا تزال ملتزمة كأى وقت مضى بمهاجمة البر الأمريكى" وأن "هذا العدو مازال مصراً على الحصول على الأسلحة المفجعة واستخدامها".[٣٨] وقال روبرت مولر مدير مكتب التحقيقات الفدرالى أثناء اجتماع الكونجرس نفسه إن الوكالة لديها "مؤشرات قوية" على أن القاعدة لا تزال تخطط لاستهداف منشآت أمريكية كالبيت الأبيض والكاپيتول، مشيراً إلى أن القاعدة "تحتفظ بنواة مدربة داخل الولايات المتحدة"، وأنها تجند المزيد بنشاط.[٣٩] ومازال أسامة بن لادن وكبير معاونيه أيمن الظواهرى رئيس الجهاد الإسلامى المصرى وزعيم طالبان الملا عمر طلقاء، على الأرجح على طول الحدود الأفغانية الباكستانية.

عندما تحولت القوات الأمريكية إلى الحرب فى العراق، أعادت القاعدة تجميع نفسها على الحدود الباكستانية مستخدمة المناطق القَبَلية كملاذ آمن. وأكد شريط بتاريخ أكتوبر من عام ٢٠٠٣ لبن لادن تهديداته لأمريكا داعياً شباب العالم الإسلامى إلى الانضمام إلى "الجهاد" فى العراق قائلا "وأقول لكم إنكم جند الله وسهام الإسلام" ومهدداً بشكل خاص بشن هجمات على البلدان الأعضاء فى "ائتلاف الراغبين" بالعراق.[٤٠] وفى شريط ظهر فى أوائل عام ٢٠٠٤، أنكر الظواهرى نائب بن لادن تأكيد بوش إلقاء القبض على ثلثى شبكة القاعدة ووعد بمواصلة الهجوم على الولايات المتحدة وحلفائها قائلاً: "بوش، حصِّن أمنَك وقوِّى دفاعاتك، فإن شباب الجهاد قادمون بسرايا مثل سريتى نيويورك وواشنطن يحملون الموت بأكفهم يبتغون الجنة."[٤١] وقبيل الذكرى الثالثة لهجمات الحادى عشر من سبتمبر، ظهر الظواهرى فى شريط فيديو مهدداً فيه مرة أخرى بإرسال "سرايا فى إثر بعضها تحمل الموت وتطلب الجنة".[٤٢]

لم يحدث قبل مارس من عام ٢٠٠٤ أن بدأت الولايات المتحدة مسعى جاداً لمطاردة بن لادن في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان. فقد وصلت في عام قوة العمل ١٢١، وهي وحدة نخبة من القوات الخاصة وأفراد وكالة الاستخبارات المركزية كان لها دور في القبض على صدام حسين، لتكون رأس حربة هجوم الربيع للبحث عن بن لادن.[٤٣] ولأول مرة، قدمت باكستان مشاركة عسكرية كبيرة كذلك، حيث أرسلت خمسة آلاف جندي إلى الجبال على الحدود مع أفغانستان لطرد المحاربين الأجانب في اتجاه أفغانستان والجنود الأمريكيين.[٤٤] لكن بن لادن، الذي كان يُعتقد أنه مازال حيًا، ظل يصدر هو ورجاله من مخبئه أشرطة فيديو وأشرطة صوتية يهدد فيها أمريكا وحلفائها. ومازالت القاعدة نشطة في الولايات المتحدة كذلك.

منذ عام ٢٠٠١ يشك كثيرون في أن مؤيدي القاعدة أُلقي القبض عليهم في الولايات المتحدة، بما في ذلك سياتل وديترويت وبافالو وبورتلاند بولاية أوريجون. ووجهت وزارة العدل التهم إلى ما يزيد على ٢٦٠ فرداً، مع ١٤٠ إدانة أو إقرار بالذنب حتى سبتمبر من عام ٢٠٠٣، لكن سجل النجاح مشكوك فيه. ففي كثير جداً من حالات القبض على أشخاص التي أعلن عنها باعتبارها انتصارات كبيرة في الحرب على الإرهاب لم يثبت أن هؤلاء الأشخاص مذنبون بما هو أكثر من تأشيرات الدخول غير النظامية، أو وُجِد أنهم ضحايا مخبرين لا مبدأ لهم، أو أن قضاياهم أضيرت على نحو لا يمكن إصلاحه بواسطة إجراء وزارة العدل غير الصحيحة. فعلى سبيل المثال، كشفت مراجعة في عام ٢٠٠٢ لأكثر من ٢٦٠ تحقيقًا متصلاً بالإرهاب استشهدت بها وزارة العدل ، الكثير من هؤلاء المتضمَّنين في القائمة كانوا معتقلين في الأصل على أنهم إرهابيون مشتبه بهم لكنهم اتُّهموا بعد ذلك بجرائم بسيطة لا صلة لها بالإرهاب، كالعشرين رجلاً من بتسبرج المتورطين في عملية نصب للحصول على رخص قيادة تجارية، أو رجلين أُدينا بقبول حبوب إفطار مسروقة في محالهم التجارية.[٤٥] وبالمثل أظهرت دراسة أجرتها جامعة سيراكيوز أن الأحكام المتوسطة على المدعى عليهم في قضايا الإرهاب الدولي التي كسبتها وزارة العدل هي أسبوعان.[٤٦] ومن الصعب

الحكم بما إذا كانت حالات القبض على الأشخاص هذه تمثل أية ضربة حقيقية لتهديد القاعدة للولايات المتحدة أم لا.

ومازالت الوزارة تحذر الجمهور الأمريكي من تهديد خطير للولايات المتحدة. لكن النظام الاستشاري للتهديدات المرمزة بالألوان، على غرار مقياس التهديدات الخاص بحالة دفاع الجيش، يربك الجمهور الأمريكي ولا تصاحبه أية معلومات محددة بشأن كيفية استجابة الجمهور عند رفع مستويات التأهب.[٤٧] وكما لاحظ ميجور جنرال إسرائيلي في عام ٢٠٠٣، واعتماداً على معرفته بخبرة بلاده الواسعة مع تهديد الإرهاب الدائم، "لن نرفع مستوى التأهب فقط دون توجيهات محددة للجمهور".[٤٨]

تظل الطائرات كذلك جزءًا من خطط بن لادن الإرهابية. وبينما يبدو أن الأمن الأمريكي الذي زيد حجمه منع وقوع هجمات أخرى للقاعدة على خطوط الطيران داخل الولايات المتحدة، فمازالت الرحلات الخارجية، وخاصةً تلك المتجهة إلى الولايات، أهدافًا للقاعدة. وبعد أن اقتُرِح في البداية وضع ضباط أمن أمريكيين على الرحلات العديدة المتجهة من أوروبا إلى أمريكا، اختار المسئولون الأمريكيون بدلاً من ذلك منع إقلاع أية رحلات هناك قلقٌ بشأنها، في أعقاب الاعتراضات الدولية على ضباط أمن الطائرات. وخلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، أدت المعلومات الاستخباراتية إلى إلغاء رحلات عديدة من متجهة أوروبا والمملكة العربية السعودية والمكسيك إلى الولايات المتحدة، وكذلك رحلات بين المملكة المتحدة وكينيا والمملكة العربية السعودية. كما بحثت الخطوط الجوية البريطانية وبعض الخطوط الجوية الأمريكية دروع الصواريخ الدفاعية لطائراتها في أعقاب المخاوف من هجمات الصواريخ.[٤٩]

منذ الحادي عشر من سبتمبر، نفَّذ بن لادن ورجاله الكثير من تهديداتهم. ففي أواخر عام ٢٠٠٢ أخطأ صاروخ محمول على الكتف طائرة تحمل سائحين إسرائيليين في كينيا، وبعد دقائق، ضُرِب منتجع شاطئ الفردوس في مُمْبَسا بحافلة مليئة بالمتفجرات مما أدى إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين وأحد عشر كينيًا. وفي مايو من عام

٢٠٠٢ نُفِّذ تفجير انتحارى فى أحد ضواحى الرياض بالمملكة العربية السعودية يسكنه غربيون فى المقام الأول، مما أدى إلى مقتل خمسة وعشرين من السكان بالإضافة إلى الانتحاريين التسعة. وأعلنت القاعدة مسئوليتها عن هجمات إرهابية متعددة فى اسطنبول بتركيا في خريف عام ٢٠٠٢ استهدفت معابد يهودية والقنصلية البريطانية ومكتبًا لبنك إتش إس بى سى البريطاني. وتم توثيق الهجمات المرتبطة بالقاعدة من الفلبين إلى إندونيسيا وباكستان والعراق.[٥٠]

الموجة التالية من التهديد الإرهابى

قال مدير وكالة الاستخبارات المركزية چورچ تينت فى أوائل عام ٢٠٠٤ إن تهديد القاعدة "تشظَّى" نتيجة لجهود تفكيك الجماعة، مما خلق خلايا أصغر حجمًا تابعة للقاعدة سوف تكون "الموجة الثانية من التهديد الإرهابى".[٥١] وكما أشار أحد المراقبين، فإن القاعدة المتشظية الآن ترتبط بجماعات إرهابية أصغر، كالسلفية الجهادية فى المغرب، التى "اكتسبت قوة دفع لأن هؤلاء الأعضاء رفيعى المستوى فى القاعدة انضموا إليها"، مشيراً إلى المدربين العسكريين والمجنَّدين والممولين الأساسيين الذين شُرِّدوا من أفغانستان وباكستان مع غزو القوات الأمريكية. واتسعت قدرات القاعدة على الهجوم وانتشر نفوذها حتى الفلبين واليمن والشيشان والصومال وچورچيا وغيرها.[٥٢]

هناك كذلك بعض الصلات مع الجماعة الإسلامية ومقرها إندونيسيا التى كانت مسئولة عن تفجير أحد الملاهى الليلية ببالى فى أكتوبر من عام ٢٠٠٢ الذى أودى بحياة أكثر من مائتى شخص معظمهم من الأستراليين الذى كان معظمهم يقضون عطلتهم هناك. وبينما كانت الجماعة الإسلامية بعيدة عن القاعدة وتعمل مع عمليتها المحلية الخاصة باتخاذ القرار والأجندة المحددة الخاصة بإقامة دولة إسلامية فى إندونيسيا، فقد تلقى التنظيم دعمًا ماليًا مباشراً من القاعدة ويشترك فى جزء كبير من

أيديولوجيا بن لادن وطموحه نفسيهما.[٥٣] وألقي القبض على قائد الجماعة، الحنبلي، في تايلاند في الثالث عشر من أغسطس عام ٢٠٠٣. [٥٤]

في أكتوبر من عام ٢٠٠٢، هدد بن لادن قائلا: "نحتفظ بحقنا في الرد في الزمان والمكان المناسبين" على الدول المشاركة في هذه الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على العراق "ولا سيما بريطانيا وإسبانيا وأستراليا وبولندا واليابان وإيطاليا".[٥٥] وسوف تعاني إسبانيا من النتائج.

موقع هجمات مدريد

بعد ٩١١ يومًا اتسمت بالغموض والرهبة عقب الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، عانت أوروبا من أكثر الهجمات التي شهدتها هلاكًا منذ الحرب العالمية الثانية. فقد قُتِل أكثر من ١٩٠ شخصًا بريئًا وجُرِح ألفٌ وخمسمائة عندما انفجرت عشر قنابل في قطارات الوافدين على مدريد بإسبانيا في ساعة الذروة الصباحية. وكان ذلك هو الحادي عشر من سبتمبر الخاص بإسبانيا.

في البداية افترض كثيرون أن جماعة الباسك الإرهابية إيتا وراء الهجمات.[٥٦] ومن خلال الصلات التي كونتها أثناء عملية السلام الأيرلندية، كنت على اتصال ببعض جماعات الباسك التي تسعى إلى إقناع إيتا بإعلان وقف إطلاق النار. وقبل شهر من قنابل مدريد، أخبروني أن إيتا تبحث وقف إطلاق النار بعد الانتخابات وأنها أوضحت أنها ترغب في القيام بذلك في ما يشبه الهزيمة. وفي البداية ظننت أن إيتا ربما شعرت بعناد أن هذا "المبهر"، كما كان الجيش الجمهوري الأيرلندي يسمي الهجمات الكبيرة، سوف يرسل إلى الحكومة الإسبانية إشارة مفادها أن إيتا لم تُهزَم، شأنها في ذلك شأن الجيش الجمهوري الأيرلندي عندما انتهك وقف إطلاق النار الذي قرره في عام ١٩٩٤ بتفجيره كناري وورف عام ١٩٩٦. وكون التفجيرات وقعت قبل ثلاثة أيام فحسب

من الانتخابات العامة الإسبانية، فقد بدا كذلك أنه يشير إلى تورط مجموعة ذات دافع سياسي محلي كإيتا.

ومع ذلك فسرعان ما اتضح أن إيتا لم تكن وراء الهجوم. ولم تكن التفجيرات كبيرة الحجم دون تحذير للسكان المدنيين أحد تكتيكات إيتا قط. وحددت السلطات الإسبانية على الفور التفجيرات على أنها من فعل أشخاص منتسبين للقاعدة. ويبدو أن بن لادن نفذ تهديده في أكتوبر من عام ٢٠٠٣. وتمسك رئيس الوزراء أثنار، الذي كان يدرك أن ٩٠ بالمائة من السكن يعارضون قراره الدخول في الحرب، على نحو غير مسئول بنظرية إيتا في مسعى واضح لتعزيز حزبه الشعبي المحافظ في الانتخابات. وبالإضافة إلى أن السخط المتزايد بشأن غطرسة أثنار المتصورة وانحياز إسبانيا الواضح للولايات المتحدة ومعالجته السيئة لتسرب النفط من حاملة قبالة سواحل إسبانيا قبل عامين قد أدى إلى الإطاحة به، إذ جاءت هذه الخطوة بنتيجة عكسية.[٥٧] فقد فاز في انتخابات مايو من عام ٢٠٠٤ الحزب الاشتراكي الإسباني بزعامة خوسيه لويس رودريجيث ثاپاتيرو الذي شن حملة ضد الحرب في العراق وتعهد بسحب الثلاثة آلاف جندي إسباني من العراق وتغيير اتجاه السياسة الخارجية الإسبانية. وسحب ثاپاتيرو آخر الجنود الإسبان من العراق في مايو من عام ٢٠٠٤. وأرسل فوز الاشتراكيين موجات صدمة في أنحاء أوروبا والولايات المتحدة، حيث شعر كثيرون بالقلق من أن رسالة ثاپاتيرو المناوئة للحرب وسحب الجنود سوف تقوِّض جهود التحالف في العراق. وخشي كثيرون من حصول القاعدة على تقدير للإطاحة بأثنار الذي هو حليف بوش الرئيسي في الحرب، والسعي إلي القضاء على حلفاء أمريكا في أماكن أخرى من خلال الإرهاب.

كشف الهجوم تعرض أوروبا للخطر وفشل العالم في وقف القاعدة. فعلى الرغم من التعهدات القوية في عام ٢٠٠١ بالحث على دعم تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الاثنتي عشرة ضد الإرهاب، فإنه في الوقت الذي وقعت فيه تفجيرات مدريد "هناك دول كثيرة ليست طرفًا في هذه الأدوات القانونية أو لا تنفذها"، كما ذكر مكتب الأمم

المتحدة للمخدرات والجريمة.[٥٨] وفى أعقاب هجمات ٢٠٠١ مباشرةً، حض مجلس الأمن كل الدول على تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة بالكامل. وقد وضع دبلوماسيه القدير السير جيريمى جرينستوك على رأس لجنة الإرهاب المسئولة عن حض الدول على التعامل مع الإرهاب. وقال جرينستوك فى يونيو من عام ٢٠٠٤: "الواقع أننا انطلقنا بقوة دفع كبيرة، وكانت سبع دول فحسب هى التى لم تستجب لإلحاحنا. وقد نظمنا نشاطًا إقليميًا، وحلقات بحث عالمية، واتصلنا بالمؤسسات العملياتية كمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والإنتربول والمؤسسات الإقليمية."[٥٩] ومع أن اللجنة فقدت قوة الدفع فى السنوات الأخيرة، خاصةً بعد سفر جرينستوك إلى العراق، فهى مازالت تقدم إسهامًا. وعندما كان ريك نيوكومب مدير مكتب وزارة الخزانة لمراقبة الأصول الأجنبية قال: "تعمل اللجنة الأمريكية لاستهداف أصول القاعدة وهيكل دعمها وتحديدها والحجز عليها. وهى تعمل بشكل أفضل وأكثر تنسيقًا وفاعلية مما كنت أظن أنه ممكن. ومع ذلك، ومع تركيز الأمم المتحدة على القاعدة فحسب وليس كل الجماعات الإرهابية ... فهى ليست بحق حربًا عالميةً على الأرهاب، كما لدينا فى الولايات المتحدة، مادام حزب الله وحماس وغيرها من الجماعات الإرهابية من غير القاعدة غير متضمَّنة فى التفويض بشنها."[٦٠]

فى وقت تفجيرات مدريد، كانت خمسة بلدان أوروبية قد فشلت فى جعل ترحيل الإرهابيين المشتبه فيهم جزءًا من قوانينها القومية؛ وكوَّنت تسعة فقط فِرَقَ تحقيق مشتركة لتعقب الجرائم التى تُرتكَب عبر الحدود. وفشل أحد عشر بلدًا فى سن القوانين التى تمكِّن الشرطة من التقدم بطلبات عبر الحدود بشأن الاتصالات والأعمال المصرفية. بل إن ثلاثة لم تُقِر تعريفَ الاتحاد الأوروبى المشترك للإرهاب. واكتنفت الصعوبات التعاون بين وكالات الاستخبارات وتنفيذ القانون الأوروبية. وجمدت خطة عمل لوقف تمويل الإرهابيين مائة حساب مصرفى فقط بقيمة إجمالية حوالى ١,٦ مليون يورو.[٦١] ولم يحدث قبل مارس من عام ٢٠٠٤، بعد تفجيرات مدريد، أن عيَّنت أوروبا فى النهاية قيصرًا لمكافحة الإرهاب، هو جيس دى فريز. وكما قال

مسئول ألماني، فقد استيقظت أوروبا بعد الحادى عشر من سبتمبر، "ثم داست على زر المنبه".[٦٢]

مع الانشقاق عبر الأطلسي بشأن الحرب فى العراق، ترددت الإدارة الأمريكية فى العمل مع أوروبا بطريقة براجماتية وفعالة. كما أن مقاومة الإدارة الأيديولوجية الشاملة للمشاركة الدولية والمشاركة فى المعلومات الاستخباراتية الحساسة أعاقت كذلك التقدم بشأن الحرب على الإرهاب. فعلى سبيل المثال، أُطلق سراح رفيق أحد خاطفى طائرات الحادى عشر من سبتمبر فى ألمانيا نتيجة لعدم وجود أدلة، لأن الولايات المتحدة لم تجد طريقة للمشاركة فى الأدلة مع الألمان ورفضت السماح بالشهادة فى المحكمة الألمانية من أحد المشتبه بهم من القاعدة المتحفظ عليه فى أمريكا.[٦٣] وتقوض هذه المقاربة بشكل تام تعاون تنفيذ القانون اللازم لإدارة أصول القاعدة ورجالها.

مازالت أوروبا وأمريكا معرضة لخطر هجوم آخر من القاعدة. وفى أعقاب تفجيرات مدريد، قال مسئول فرنسى إن هجومًا آخر "وشيك". وقال رئيس سكوتلانديارد إن ضربة ضد لندن "حتمية". وأعلن مدير مكتب التحقيقات الفدرالى روبرت مولر فى مارس من عام ٢٠٠٤ أنه يخشى وقوع هجمات إرهابية فى كل من أوروبا، وخاصة حول دورة الألعاب الأوليمبية، والمؤتمرات السياسية الأمريكية.[٦٤] والحمد لله أن أيًا منهما لم يحدث.

لا بد لجانبى الأطلسى من عمل المزيد معًا. ولا بد أن تضيف أوروبا اتخاذ إجراءات صارمة تجاه الشبكات المالية غير الرسمية، بما فى ذلك تلك المتنكرة فى هيئة جمعيات خيرية، إلى جهودها فى القطاع المالى الرسمى. وهما يمكنهما عمل المزيد لجعل اتفاقيات الأمم المتحدة المضادة للإرهاب قوية ومتطابقة مع مقتضى الحال، والمزيد لبناء التعاون مع شركاء من بلد ثالث. ولا بد لهما من العمل معًا من خلال المؤسسات التى أقاماها معًا، وأهمها الأمم المتحدة والناتو ومنظمة التجارة العالمية. ولا بد للولايات المتحدة من إعادة ترتيب نفسها لمعالجة التهديد داخل حدودها كذلك.

القانـون الوطنى الأمريـكى

فى الداخل، سـعى الرئيس بوش إلى عمل تغـيـيرات واسـعـة فى الطريقـة التى تحارب بها الولايات المتحدة الإرهاب. وفجأة كانت الإصلاحات السياسيـة الشاملة ممكنة لتغيير القوانين والنظام المالى والبُنى البيروقراطية التى تتصدى للإرهاب. وما لم يكن ممكنًا قبل الحادى عشر من سبتمبر صار ممكنًا فجأة. وقد أمكن إنهاء الخصام البيروقراطى الذى أضعف جهود "توصيل النقاط" فى الفترة السابقة للحادى عشر من سبتمبر. وفجأة اتضحت الأولويات الاستخباراتية والعسكرية.

تعرضت أمريكا للهجوم وكان عليها أن ترد. وفى تناقض صارخ مع القيود المفروضة على جهود الرئيس كلينتون لسن تشريع صارم ضد الإرهاب، توحد الشعب الأمريكى والكونجرس خلف جهود الرئيس بوش لتعزيز سلطة الحكومة لمحاربة الإرهاب بعد هجوم الحادى عشر من سبتمبر. وأصبحت أولويات الإدارة واضحة. أولاً: التغييرات القانونية التى سُنت فى القانون الوطنى الأمريكى والأمر العسكرى الصادى فى الثالث عشر من نوفمبر عام ٢٠٠١ وبعد ذلك، عندما أصبح الصخب المتعلق به من الارتفاع بحيث لا يمكن تجاهله، وزارة الأمن الوطنى. وأخيرًا، زيادات فى تمويل مكافحة الإرهاب ونشاطه بصورة عامة. والسؤال هو ما إذا كانت هذه الإجراءات ستجعل أمريكا أكثر أمنًا أم لا.

فى الخامس والعشرين من أكتوبر عام ٢٠٠١، وقف الرئيس بوش فى الغرفة الشرقية بالبيت الأبيض يحيط به واضعو القوانين وبصحبته نائب الرئيس الذى كان غائبًا إلى حد كبير عن الحياة العامة منذ هجمات الحادى عشر من سبتمبر.

هناك، وقَّع الرئيس على مشروع قانون منحه سلطات جديدة شاملة، وهو قانون توحيد أمريكا وتقويتها من خلال توفير الأدوات المناسبة واللازمة للسيطرة على الإرهاب والقضاء عليه لعام ٢٠٠١ المسمى "القانون الوطنى الأمريكى".[٦٥] وفى واحد من أسرع الإجراءات فى التاريخ الممتد لمائتى عام، وافق الكونجرس على مشروع

القانون بعد مجرد سبعة وثلاثين يوماً من تقديم الإدارة للمسودة إلى الكونجرس فى التاسع عشر من سبتمبر ، دون نقاش مهم أو تغييرات جوهرية.

تضمن القانون بنوداً عديدة تخص الاستخبارات والتكنولوجيا كانت قد اقتُرِحت قبل هجمات الحادى عشر من سبتمبر لكنها لم تُسَن بسبب المعارضة السياسية. وهو يوفر سلطات لتعزيز قدرات تنفيذ القانون لمنع الأعمال الإرهابية والتحقيق فيها ومقاضاتها. كما أنه يمنح المحققين سلطة تعقب الاتصالات لأغراض تنفيذ القانون أو جمع معلومات استخباراتية ضد الإرهاب، بما فى ذلك التنصت المتنقل وقدرة أكبر على مراقبة استخدام البريد الإلكتروني والإنترنت. وهو يزيد فرص المشاركة فى المعلومات بين جهات تنفيذ القانون والاستخبارات ويوفر سلطة لا لبس فيها لمسئولى تنفيذ القانون للإفصاح عن المعلومات الاستخباراتية الخارجية التي تم جمعها فى التحقيق الجنائي. كما يوفر سلطات تنظيمية أقوى لمنع غسل الأموال لأغراض إرهابية داخل المؤسسات المالية الأمريكية. وهو يسمح بالاعتقال الوقائى للمواطنين غير الأمريكيين المشتبه بقيامهم بأنشطة إرهابية.

ويوفر مشروع القانون سلطات جديدة غير عادية للحكومة. وتسمح الآن صلاحيات المراقبة للمخبرين السريين بتفتيش مسكن الشخص الخاضع للتحقيق وممتلكاته الأخرى دون علمه. وأثناء تفتيش المساكن والأعمال التجارية الخاصة تكون لدى مسئولى تنفيذ القانون سلطة مصادرة الممتلكات الشخصية دون إخطار الشخص الذى خضع للتفتيش إلا بعد أسابيع. وسعيًا لإزالة "السور" القائم بين الوكالات المحلية والأجنبية، يمنح القانون سلطة لا لبس فيها للمحامى العام وغيره من مسئولى تنفيذ القانون كى يفصحوا لمدير الاستخبارات المركزية عن المعلومات الاستخباراتية التى جُمعت أثناء التحقيق الجنائى.[٦٦] ويُحكَم على الجرائم المتصلة بالإرهاب الآن بأقصى عقوبة ويتم تجاهل قوانين التقادم بالنسبة للمشتبه في ارتكابهم لها. ويسمح القانون للحكومة بالاستيلاء على السجلات الشخصية التى تتضمن سجلات المكتبات والسجلات الطبية وسجلات التأمين.

ولا شك في أن الكثير من هذه البنود جعل أمريكا أكثر أمنًا. وتزعم الإدارة أن فترات السجن الطويلة التي نص عليها القانون فرضت طلبات عقد اتفاق، من أسفر عن معلومات مهمة على الخلايا الإرهابية والتدريب والتجنيد والأهداف الأمريكية. وتشير وزارة العدل إلى أنه بالإضافة إلى مكتب التحقيقات الفدرالي والشركاء الدوليين، تم تحييد ما يزيد على المائة من التهديدات والخلايا الإرهابية وترحيل ما يزيد على ٥١٥ شخصًا لهم صلة بتحقيقات الحادي عشر من سبتمبر، وهو ما يعود في الغالب إلى السلطات الموسعة.(٦٧)

يزعم ناشطو الحقوق المدنية أن القانون الوطني مكَّن الحكومة من انتهاك حقوق الأمريكيين والمهاجرين داخل الولايات المتحدة، حيث سمح للحكومة باعتقال غير المواطنين على نحو مطلق وبلا اتهامات، مما يعد انتهاكًا لإجراءات اتفاقية ڤيينا عن العلاقات القنصلية وتفسيراتها. وفي الشهور التالية للحادي عشر من سبتمبر، اعتقلت إدارة بوش آلاف الأفراد، وهم رجال تعود أصولهم في الغالب إلى الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وقد احتُجِز بعضهم لفترة عامين دون اتهامهم بأية جريمة ودون أن يتصلوا بالمحامين. ورفضت الحكومة الإفصاح عن هويات المعتقلين أو إبلاغ عائلاتهم متحججة في ذلك بالمخاوف الأمنية.(٦٨)

أثارت معاملة هؤلاء المعتقلين غضب المدافعين عن الحقوق. وأصدرت الإدارة حكمًا مؤقتًا في الحادي والثلاثين من أكتوبر يسمح لأفراد الاستخبارات وتنفيذ القانون بمراقبة المحادثات بين معتقلين بعينهم ومحاميهم، وهو انتهاك واضح لحماية سرية الاتصالات بين المحامي وموكله.(٦٩) وعلى نحو لا يختلف عن فضيحة سجن أبو غريب بالعراق، أظهر تحقيق في ظروف الاعتقال في إحدى منشآت بروكلين بولاية نيويورك حوادث ضرب غير مبرر وتفتيش ذاتي للنزلاء في حضور حارسات.(٧٠) أما الضرب وغيره من التحرش فقد جرى لمساجين محجوزين سرًا وبلا تمثيل قانوني.

يبدو أن كل هؤلاء المعتقلين تقريبًا جرى ترحيلهم أو سُمِح لهم بمغادرة البلاد في عام ٢٠٠٤، لكن ائتلاف جماعات الحريات المدنية مازال يسعى لإعلان هويات المعتقلين

والتهم الموجهة لهم، حيث أوصلوا القضية إلى المحكمة العليا. وفي النهاية رفضت المحكمة استئنافهم ،مؤيدةً القرار الذى اتُخِذ على المستوى الفدرالى بأنه يجب على الإدارة عدم كشف ظروف أو تفاصيل القبض على المعتقلين خوفًا من أن يهدد النشرُ الأمنَ القومي.[٧١]

إدراكًا من الكونجرس لمشكلات الحريات المدنية المحتملة مع الموافقة على مشروع القانون بتلك السرعة، ضمَّن القانون الوطني بند الغروب الذى يمكن بموجبه إنهاء العمل بالتشريع ما لم يجدَّد بحلول الحادى والثلاثين من ديسمبر من عام ٢٠٠٥. [٧٢] وفي وقت مبكر من عام ٢٠٠٤، جدد الرئيس بوش القانون المهم لحملة إعادة انتخابه، مؤكداً على أنه ضرورى للحرب على الإرهاب. كما أكد أنه على الرغم من أن بنود القانون الوطنى سوف ينتهى العمل بها فى عام ٢٠٠٥، فـ "لن ينتهى التهديد الإرهابى فى ذلك التاريخ".[٧٣]

بصورة عامة، يوفر القانون الوطنى السلطات الجديدة الضرورية للحكومة فى محاربة الإرهاب وينبغى توسيعه، وإن كان من اللازم تصحيح انتهاكاته للحريات المدنية. وسعى بوش بحق إلى إعادة ترتيب القوة العظمى لخوض الحرب على الإرهاب. ومع الأدوات الجديدة الخاصة بالقانون الوطني، كانت لديه السلطة التى يحتاجها لخوض الحرب على الإرهاب، لكنه سينجح فقط إن هو عمل بقية العام لحث العالم على القيام بجهد عالمي. فليست هذه معركة يمكن للقوة العظمى الوحيدة كسبها بمفردها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه أثناء خوص الحرب على الإرهاب، لا بد أن لا يغيب عن واشنطن ضرورة الحفاظ على الحقوق المدنية المجسدة فى الديمقراطية.

الثقب الأسود القانونى

إحدى أكثر سياسات الحرب ضد الإرهاب إثارةً للجدل هي أمر الرئيس العسكرى فى الثالث عشر من نوفمبر عام ٢٠٠١ بعنوان "اعتقال بعض غير المواطنين

ومعاملتهم ومحاكمتهم في الحرب ضد الإرهاب" الذي أعلن حق الحكومة في محاكمة من اعتُقلوا أثناء الحرب على الإرهاب بواسطة اللجنة العسكرية. وأصرت الإدارة على أن الإرهابيين المزعومين كأفراد القاعدة "مقاتلون غير قانونيون" و"مقاتلون أعداء"- وليسوا أسرى حرب- وهو ما يمكن أن يجعلهم أهلاً للحماية بموجب اتفاقية چنيف الثالثة.[٧٤] ومنح الأمر الرئيس سلطة حبس أي شخص غير مواطن "لديه سبب للاعتقاد" بأنه ربما شارك في التخطيط أو التنفيذ الإرهابي أو إيواء شخص مرتبط بتلك الأعمال، أو فقط إذا كان "في مصلحة الولايات المتحدة إخضاع هذا الشخص لهذا الأمر".[٧٥] وقد تجاهل هذا الأمر دور القضاء الأمريكي في دعم حقوق الأفراد المحتجزين في أمريكا.

اعتُقِل حوالي سبعة آلاف مشتبه بهم، أُلقي القبض على معظمهم في أفغانستان، لكنهم ينتمون إلى أكثر من ٤٠ بلداً- بينها إنجلترا وألمانيا وفرنسا وأستراليا- كلهم تقريبًا بلا تهم. وقد احتُجِزوا في معسكر أشعة إكس في خليج جوانتانامو بكوبا، وهو أحد بقايا الحرب الباردة الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة لكنه لا يُعتبَر أرضًا أمريكية يمكن تطبيق القوانين الداخلية عليها. وبزعم أن السجناء جميعهم "مقاتلون أعداء"، فقد حرمتهم الإدارة من الحصول على محامين أو أية طريقة للتساؤل عن اعتقالهم المفتوح. ووصفت منظمة هيومان رايتس ووتش وضع معتقلي جوانتانامو بأنه "ثقب أسود قانوني".[٧٦]

بينما كان رامسفلد يقوم بجولة في جوانتانامو أوضح السند العقلي للإدارة، وهو "أنهم ليسوا أسرى حرب. ... ولن يتقرر أنهم أسرى حرب ... وليس هناك غموض في هذه القضية."[٧٧] وفي وقت لاحق دافع رامسفلد عن استخدام تكنيكات الاستجواب كالتغييرات الغذائية والحرمان من النوم وإجبار السجناء على النوم عرايا وإجبارهم على اتخاذ "أوضاع مجهدة" باعتبار أن استخدامها مبرر مع المقاتلين غير القانونيين، وقد قال: "لا يمتثل الإرهابيون لقوانين الحرب. فهم يذهبون هنا وهناك ويقتلون المدنيين الأبرياء."[٧٨] كما أيد نائب الرئيس تشيني هذه المقاربة القاسية: "ربما تكون لديهم

كذلك معلومات عن هجمات إرهابية مستقبلية ضد الولايات المتحدة. ونحن بحاجة إلى هذه المعلومات. ولا بد أن نكون قادرين على استجوابهم واستخراج أية معلومات لديهم."[٧٩] وتكررت ممارسات مشابهة فيما بعد على سجناء عراقيين. وأثارت هذه السياسة الغضب فقط بعد تسريب صور الإساءة إلى السجناء العراقيين إلى الصحافة فى عام ٢٠٠٤.

في الثامن والعشرين من يونيو، أيدت المحكمة العليا حق الرئيس فى اعتقال "المقاتلين الأعداء" بمن فيهم المواطنون الأمريكيون. لكنها حكمت بأن الإجراءات التى تتخذها السلطة التنفيذية في الحرب على الإرهاب وتؤثر على حقوق الأفراد ليست محصنة من المراجعة القضائية. وبعبارة أخرى، للمعتقلين الآن الحق فى الحصول على محامين ليحاولوا كسب القضية المرفوعة ضدهم أمام أحد القضاة. كما حكمت المحكمة بأن كل معتقلي جوانتانامو لهم الحق فى طلب الإفراج عنهم من أحد القضاة الأمريكيين.

مرة أخرى يبين قرار اعتبار الولايات المتحدة خارج معايير حقوق الإنسان وأعرافها خرافة أن القوة العظمى الوحيدة يمكنها كتابة القواعد الخاصة بها. فقد أضرت الانتهاكات في خليج جوانتانامو وسجون العراق، التى يمكن إرجاعها بشكل مباشر إلى مناخ الإفلات من العقاب الذى أوجده وزير الدفاع رامسفلد ونائب الرئيس تشينى، وضع أمريكا فى العالم ضرراً كبيراً وجعل الجنود والمواطنين الأمريكيين فى خطر خارج البلاد. وكما هو الحال بالنسبة للأعراف والمعاهدات الدولية الكثيرة، اختار المهيمنون تجاهل المعايير الدولية أو تقويضها. فالقوة العظمى أسوأ بكثير بسببها. وعلى مر العقود، دعمت أمريكا القوانين والمعايير الدولية. ودعم تلك المعايير فى مصلحة الولايات المتحدة. فهى تضغط على الدول الأخرى كى تحيا طبقًا للقواعد وتوفر حماية ما للأمريكيين فى الخارج.

سوف يتطلب كسب الحرب على الإرهاب ما يزيد على السلطات القانونية الجديدة. فهو سيتطلب النظر إلى الإرهابيين بطريقة منظمة تنتمي إلى القرن الحادي والعشرين. وأحد أصعب التحديات هو منع أموال الإرهابيين من دعم شبكاتهم وتمويل هجماتهم. وبعد الحادي عشر من سبتمبر بوقت قصير، تعهد الرئيس بوش بـ"توجيه كل مورد تحت يدنا إلى الحرب ضد الإرهابيين"، بما في ذلك الحملة المستهدفة لـ"حرمان الإرهابيين من التمويل".[٨٠] وفي الثالث والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠١ وقَّع أمراً تنفيذياً لاستهداف الأصول الإرهابية والتمويل الإرهابي. ومنذ توقيع الأمر نجحت الحكومة الأمريكية في اعتراض أصول إرهابية ومصادرة النقد المهرب وإلقاء القبض على الممولين الإرهابيين وإغلاق الشركات الواجهة والجمعيات الخيرية والبنوك وتكتلات الحوالة - اتحادات الصرافة غير الرسمية التي تدعم شبكة القاعدة.[٨١] ونفَّذ مكتب التحقيقات الفدرالي استراتيجية قومية شاملة لتعقب الأموال الإرهابية باستخدام بيانات مالية من قاعدة بيانات مشتركة لـ"تحقيق وإبطال ومقاضاة" وتجميد ما قيل إنه ١٣٣ مليون دولار من الأصول وأجرى أكثر من سبعين تحقيقاً في التمويل الإرهابي.[٨٢]

وسَّعت الولايات المتحدة جهود بناء تحالفات لتعقب التمويل الإرهابي، حيث حثت المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص على فعل المزيد، وحضت الأمم المتحدة على تسمية المنظمات المعروف أنها تمول الإرهاب ليكون ذلك بمثابة ضوء أخضر لتجميد أصول تلك المنظمات. وكما قال المستشار العام لوزارة الخزانة، فإن "الفرق بين النشاط قبل الحادي عشر من سبتمبر وبعده هو الفرق بين البغل والسيارة الشيڤروليه ٨ سلندر".[٨٣] ومع ذلك، فليس واضحاً ما إذا كانت إدارة بوش ستنجح في تجفيف الموارد الإرهابية أم لا.

أظهرت دراسات عديدة أن هناك عجوزات واسعة في جهود الإدارة لإبطال شبكة القاعدة المالية. فقد اكتشفت دراسة أُجريت في عام ٢٠٠٢ أنه بينما نجحت الإدارة في

إبطال أجزاء من شبكة تمويل القاعدة، فهى لم تجعل ذلك الجهد أولوية على قدر كاف من الارتفاع. فقد كانت مقاربتها "غير مناسبة من الناحية الاستراتيجية" ولم تتبع المنهج الضرورى الخاص بـ"خليط من الحوافز والقمع" لبناء الإرادة السياسية بين الحلفاء الدوليين.(٨٤) ووثقت دراسة أخرى أجريت فى عام ٢٠٠٤ أهدافًا غير واقعية وخطط ضعيفة للمشاركة فى المعلومات بين الوكالات مهمة من قبيل هيئة العائدات الداخلية ووزارتا الخزانة والعدالة، وشكاوى من الموارد المتأخرة والالتزام غير المناسبة تجاه المشكلة على مستويات أعلى. وأوضح مسئول بوزارة العدل مختص بتمويل الإرهاب أن تعقب الأموال "فى أحسن الظروف صعب جداً جداً، وعندما تتحدث عن العمليات الإرهابية التى يمكن أن تنفَّذ مقابل ٥٠ ألف دولار و٧٥ ألف دولار، يكون مستحيلاً تقريباً".(٨٥) وفى يناير من عام ٢٠٠٤، ذكرت وزارة الخزانة أنها لم تعترض فى واقع الأمر أى تمويل جديد منذ يناير من عام ٢٠٠٢، وأن إجمالى ما اعترضته كان ١٣٩ مليون دولار فحسب منها ١٠٠ مليون جرى اعتراضها فى الشهور الستة الأولى التى أعقبت الحادى عشر من سبتمبر.(٨٦)

كما أوضح ريك نيوكومب، الرجل المسئول عن تجفيف التمويل الإرهابى بوزارة الخزانة الأمريكية حتى استقالته فى سبتمبر من عام ٢٠٠٤، فإن "القضية الأقل أهمية هى مقدار الأموال التى تم اعتراضها. أما جل اهتمامنا فهو بكشف الأطراف الإرهابية وبنيتها الداعمة، بما فى ذلك مانحو الأموال من الدول الغنية. والواقع أن الإرهابيين أنفسهم ليس لديهم الكثير من المال. وبشكل أدق، فإن أسماء المانحين وبنيتهم التحتية الداعمة أمر جوهرى. وما لم تكن تتعامل مع دولة غنية بالنفط المؤيِّد للإرهابيين، فالمهم هو مقدار ما يمكنك ممارسته من ضغط على هؤلاء الذين يدفعون لهم ويؤونهم ويدعمونهم كى يوقفوا ذلك." وكان نيوكومب مسئولاً عن تعقب التمويل الدولى منذ عام ١٩٨٧، عندما كانت هيئة العاملين معه قوامها عشرة أفراد فحسب. وبينما كان يعمل بشكل وثيق مع ديك كلارك خلال التسعينيات، أوجد طرقًا لتعقب الأموال واكتساب فهم الطريقة التى تعمل بها – الدبلوماسية الهادئة والسعى إلى

التعاون الدولي والعقوبات العامة إذا لزم الأمر. وكان التحسين الجوهري لقدرة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على تعقب تمويل الإرهابيين هو التنسيق الجديد بعد الحادي عشر من سبتمبر الذي يضع فيه المكتب مسئولين في كل مركز من مراكز القيادة الإقليمية التابعة للجيش. وقال نيوكومب: "إن ذلك يفيدنا على وجه الدقة في تحديد الأهداف. فهم يعرفون ما يجري هناك."(٨٧)

بحلول عام ٢٠٠٤، كان لديه هيئة عاملين قوامها ١٥٠ فرداً. ويرجع نيوكومب الفضل إلى ديك كلارك في وضع سياسة تعقب تمويل الإرهاب المستخدمة حالياً. فهو يقول: "كان ديك ومجموعته يعملون على ذلك في التسعينيات - وهو ناجح." وبينما كنت أجري مقابلة معه من أجل هذا الكتاب ذكرني أنه تصادف أن كنا في السفارة الأمريكية ببلجراد معًا في الحادي عشر من سبتمبر. وكنت قد التفت إليه ونحن نشاهد البرجين يسقطان وقلت: "كان ديك محقًا. إنها القاعدة. ينبغي أن نقتل بن لادن فحسب."(٨٨)

تجفيف مصدر تمويل الإرهابيين لا يتعلق بالمبلغ الذي يتم الاستيلاء عليه بقدر ما يتعلق بقطع الصلة بالدول المستعدة لإيوائهم، والمانحين الأثرياء المستعدين لتمويلهم، والمنظمات غير الحكومية المستعدة لتوفير ملاذ آمن لتغطيتهم. وهو يتطلب تعاونًا دوليا مع الحلفاء والأصدقاء، والضغط على الدول المترددة. لكن لكي تنجح الولايات المتحدة، سوف يتعين عليها المشاركة بشكل أفضل في العمل الشاق الخاص بإقناع الآخرين بالانضمام إلينا في القتال. وفي عالم الاقتصادات المفتوحة والاتصالات الفورية والسفر السهل في أنحاء العالم، يمكن للتحالف العالمي وحده وقف الإرهابيين. ولا يمكن لأمريكا كسب الحرب داخل الوطن دون أن يكون هناك تحالف قوي وراء هذا الجهد. وأخيراً، لا بد للولايات المتحدة من إعادة تشكيل مؤسساتها التي تعود إلى حقبة الحرب العالمية الثانية، كي يمكنها بشكل أفضل معالجة تحديات الإرهابيين الذين يسعون إلى مهاجمة مدنها ومواطنيها.

وزارة الأمن الوطني

وجدت لجنة الحادى عشر من سبتمبر أن إحدى "أخطر نقاط ضعف" الحكومة هى أنه ليست هناك وكالة محلية تجعل أولويتها الأولى وظيفة الدفاع عن أمريكا ضد الهجمات المحلية.[٨٩] ففى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر سعت القوة العظمى إلى إعادة تنظيم نفسها تبعًا لتهديد القرن الحادى والعشرين الصادر عن الإرهاب. وكانت وزارة الأمن الوطنى التى أُنشئت رسميًا فى فبراير من عام ٢٠٠٣ على مستوى مجلس الوزراء الهيئة الأكثر اتساعًا التابعة للحكومة الفدرالية من أربعينيات القرن العشرين. فقد جمعت اثنتين وعشرين وكالة مختلفة تتولى مهمة حماية أمريكا، بالإضافة إلى الخدمة الخاصة وخفر السواحل، حيث بلغ إجمالي عدد العاملين فيها مائة وثمانين ألف موظف كانوا تحت مظلتها فى الذكرى الأولى لتأسيسها.

نُقِل العديد من الوكالات الكبيرة من وزارات أخرى للتمكين من حدوث تنسيق أفضل، وشمل ذلك دائرة الهجرة والتجنيس ووزارة العدل وخفر السواحل ووزارة النقل ودائرة الجمارك ووكالة إدارة الطوارئ الفدرالية وأجزاء من وزارتي العدل والخزانة.[٩٠] وعُيِّن حاكم بنسلفانيا السابق توم ريدج، الذى سبق تعيينه لمعالجة القضية من داخل البيت الأبيض باعتباره مدير الأمن الوطنى، وزيرًا للأمن الوطنى وعضوًا بمجلس الوزراء، مما جعله العضو رقم واحد وعشرين فى مجلس وزراء بوش.

بالإضافة إلى أمور أخرى، تخلق الوزارة الجديدة هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية التى تدمج كل أنشطة الحدود فى وكالة واحدة لخلق "وجه واحد على الحدود" بدلاً من ثلاث وكالات منفصلة. ومنذ الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، قام خفر السواحل بأكثر من ١٢٤ ألف دورية أمن موانئ و١٢ ألف دورية جوية، وصعد على متن ٩٢ ألف سفينة، وتصدى لمحاولات قام بها أكثر من ١٤ ألف شخص لدخول الولايات المتحدة بطرق غير مشروعة، وأنشأ أكثر من ٩٠ منطقة أمنية بحرية وحافظ عليها. وجرى تدريب مئات الآلاف من المستجيبين الأوائل عبر أمريكا للتعرف على آثار أى هجوم بأسلحة الدمار الشامل والرد عليها.[٩١]

تتولى الآن الحكومة الفدرالية مسئولية أمن المطارات، حيث استأجرت ودربت ونشرت أكثر من خمسة وأربعين ألف كشاف أمن فدرالي. ومع أنه من المحبط في الغالب لملايين الأمريكيين المسافرين جواً أنهم يواجهون قواعد إرشادية غير متسقة، حيث يُضطرون لفحص قصافات الأظافر في أحد المطارات دون آخر، فإن السفر بالطائرات آمن. وعلى الرغم من ذلك، ومع وجود ١.٧ مليون مسافر جواً كل يوم، فسوف يظل أمن الخطوط الجوية في الولايات المتحدة تحدياً هائلاً. وعلى الرغم من مليارات الدولارات التي تنفق على تحسين أنظمة الأمن وآلاف العاملين الفدراليين الإضافيين، ففي أبريل من عام ٢٠٠٤ بدأت لجنة الطيران الفرعية بمجلس النواب تعرب عن مخاوفها. وانتهت التحقيقات الحكومية الخاصة باللجنة إلى أن أشياء خطيرة مازالت تمر عبر نقاط تفتيش المطارات. ووصف رئيس اللجنة، النائب جون ميكا (عن فلوريدا) النتائج بأنها "مخيفة جداً".(٩٢)

يشمل أحد أقسى التحديات الكشف على العشرين ألف حاوية التي تدخل الولايات المتحدة كل يوم. وتكشف وزارة الأمن الوطني على المعلومات المتعلقة بحوالي مائة بالمائة من كل الشحنات المعبأة داخل حاويات قبل وصولها إلى الولايات المتحدة، والشحنات الأعلى مخاطرة يتم تفتيشها فيزيقياً للبحث عن الأسلحة الإرهابية والسلع والمحظورة قبل الإفراج عنها من ميناء الدخول. ومع ذلك، تفتش الجمارك ٤ أو ٥ بالمائة فقط من كل الحاويات التي تدخل الولايات المتحدة، ويجعل حجم الشحنات الكبير من الضروري إجراء معظم الفحوصات الأمنية في مكان الشحن بالموانئ الأجنبية، وهو ما يتطلب التنسيق مع الحكومات الأخرى.(٩٣) والسلع الآتية من بلدان موثوق بها، مثل كندا، لا يتم تفتيشها بالمرة عند وصولها إلى الموانئ الأمريكية. وبذلك فإنه كما أشار أحد المراقبين فـ"إننا جعلنا الموانئ الكندية في المقام الأول موانئنا الأمريكية."(٩٤)

طبقاً لما ورد في بطاقة تقديرات حديثة بشأن وزارة الأمن الوطني الجديدة أصدرتها في شهر مارس من عام ٢٠٠٤ مؤسسة سنشري المحترمة، فقد تضمن

عامها الأول بعض النجاح، لكنها لا تزال تتلقى مراجعات مختلطة وتقديرها العام هو +C. وبشكل خاص، تلقت وزارة الأمن الوطنى ثناءً كبيراً على تعقب الطلاب الدوليين واستئجار كشافين فى نقاط التفتيش وتوسيع نظام ضباط أمن الطائرات وتأسيس إدارة تحليل المعلومات وحماية البنية التحتية التى تعمل كمركز لجمع وتقييم ونشر المعلومات عن التهديدات وكيفية الرد عليها.[٩٥] ومن غير المستغرب، فى ظل العمل الضخم الخاص بتغيير الجهاز البيروقراطى، ما قاله التقرير عن أنه فى مجال التنسيق كانت الوزارة الجديدة هى الأضعف. واستهدف النقد بشكل خاص أمن الشحن، والتنسيق مع الولايات والبلديات، وتخفيف عدد قضايا الهجرة والجنسية، والتنسيق مع الكونجرس لوضع أهداف سياسية متماسكة.[٩٦]

السير قُدُماً

فى أواخر عام ٢٠٠٢، وقَّع الرئيس بوش تشريعاً لإنشاء اللجنة القومية للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة التى يُشار إليها باسم لجنة الحادى عشر من سبتمبر. وكانت مجموعة مستقلة من الحزبين تتكون فى الغالب من حكام ولايات سابقين وحاليين وأعضاء فى مجلس الشيوخ ومحامين ورؤساء جامعات وغيرهم. وكانت اللجنة مكلفة بتقديم تفسير لأحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وفهم كيف ولماذا لم يتم منع تلك الهجمات. وفى الثانى والعشرين من يوليو عام ٢٠٠٤ أصدرت اللجنة تقريرها الذى عرض خطة قيمة لسياسة مكافحة الإرهاب فى المستقبل بطرحها واحد وأربعين توصية.

أولاً: حثت اللجنة على التركيز على منع السبب الأصلى، واعترفت بأن الإرهاب فى حد ذاته ليس العدو الأساسى الذى يهدد الولايات المتحدة، بل إن أيديولوجيا الإرهاب الإسلاموى التى تعزز شبكات كالقاعدة هى التى يجب قمعها. ولتحقيق ذلك، نصحت اللجنة بضرورة الاستفادة من كل الموارد - الدبلوماسية

والاستخبارات وسياسة المساعدات الاقتصادية والخارجية والأمن الداخلي- لمكافحة هذا التعصب الأيديولوجي.

داخل الولايات المتحدة، تحث اللجنة أمريكا على الاستعداد بشكل أفضل لأي هجوم إرهابي، حيث تركز في الغالب على كيفية تحسين قدرات الحكومة الاستخباراتية وجهازها البيروقراطي. وفي هذا الصدد، أهم التوصيات هي توحيد جمع المعلومات الاستخباراتية للدولة وتخطيط الموارد تحت قيادة مدير الاستخبارات القومية الذي سينسق كل عمليات الاستخبارات - وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالي ومكافحة الإرهاب. وتحت قيادة مدير الاستخبارات، ستكون هناك هيئة جديدة هي المركز القومي لمكافحة الإرهاب برئاسة مدير المكافحة القومية للإرهاب بإقرار من مجلس الشيوخ. وفي الوقت نفسه تؤيد اللجنة قدراً أكبر من إشراف الكونجرس على ضمان المحاسبة إلى جانب عمليات أقوى لمكتب التحقيقات الفدرالي والأمن الوطني. وسوف يوضع المركز القومي لمكافحة الإرهاب داخل السلطة التنفيذية وسوف يدمج الفروع المتصلة بمكافحة الإرهاب في مكتب التحقيقات الفدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الأمن الوطني.[٩٧]

قَبِلَ الرئيس بوش، على نحو انتقائي، توصيات اللجنة، حيث عارض في البداية إنشاء منصب مدير الاستخبارات القومية. إلا أنه استجابة لضغط قوي من الكونجرس، غيَّر الرئيس موقفه وقدم التشريع للكونجرس لإنشاء منصب مدير الاستخبارات المركزية. ومما يؤسف له أنه على الرغم من الحاجة الملحة، فلن يتم تبني التوصيات الجديدة حتى ما بعد انتخابات نوفمبر من عام ٢٠٠٤.

على الرغم من كون إعادة تنظيم الحكومة خطوة مهمة للأمام، فهو لن يمكِّن الولايات المتحدة من كسب الحرب على الإرهاب بمفردها. إذ سيتطلب النجاح التنسيق على كل مستويات الحكومية على نطاق لم يتخيله أحد من قبل، إلى جانب تعاون أقوى من الخارج. ولا يمكن لأمريكا حماية موانئها دون جهود الرقابة القوية في موانئ المنشأ، ودون المشاركة في المعلومات الاستخباراتية عن الإرهابيين وشبكات تمويلهم في

الخارج، لن تتمكن الولايات المتحدة من كسب الحرب على الإرهاب. وسوف يتطلب النجاح في الداخل مشاركة حلفاء أمريكا. فقد ماتت خرافة أن أمريكا يمكنها القيام بذلك بمفردها.

هل جعلت تلك الجهود أمريكا أكثر أمانًا؟ نعم. فليس هناك شك في أن عشرات الآلاف من الأمريكيين، من أعلى المستويات في إدارة بوش إلى العمال العاديين الذين يفحصون الطرود ويفحصون المسافرين ويخططون لمعالجة الكارثة، بذلوا جهوداً هائلة منذ الحادي عشر من سبتمبر لجعل الأمريكيين أكثر أمانًا في الداخل والخارج. وقد خاضت الولايات المتحدة حربين، وأطاحت بنظامين ضارين، وحطمت الشبكات الإرهابية، وسدت بعض الثغرات في بُنانا الأمنية الداخلية، ولا شك في أنها حالت دون وقوع هجمات. وأنفقت الإدارة مليارات الدولارات وحركت أذرع مختلفة للحكومة الفدرالية على نحو أسرع مما كان يظنه كثيرون. وهناك خطوات أخرى موضع بحث. وأي شخص خدم في الحكومة يقدِّر مدى صعوبة تحريك الأجهزة البيروقراطية. ولكن بعد مرور أربع سنوات على إدارة بوش، مازال الجمهور الأمريكي غير مستقر وغير متأكد من أمنه. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٤، كان ٦١ بالمائة من الأمريكيين يشعرون أن العالم أكثر خطورة من أي وقت مضى في حياتهم.[٩٨]

لم يُتخَذ بعد قرارٌ بشأن ما إذا كنا قد قمنا بأهم استثمار أم لا - وهو التغيير في موقف الحكومة بشأن التهديدات. وفي النهاية سوف يتطلب ذلك الاعتراف بأن خرافة القوة العظمى قد عفَّى عليها الزمن والتخلي عنها. فلن يمكننا كسب هذه المعركة من غير الآخرين. وإذا كنا نتنبأ بأن الإرهابيين سوف ينشئون القواعد ويهاجموننا من الدول الفقيرة والضعيفة والمنهارة، فلا بد لنا من العمل كي نصلح تلك الدول قبل أن يكتسب الإرهابيون موطئ قدم فيها، وليس بعد شن الهجمات. وإذا كنا نتنبأ أن الإرهابيين سوف يستخدمون مؤسسات عالمنا المعولَم لنقل الأموال والأشخاص والمعلومات والأفكار، فلا بد أن نبني القانون الدولي والمؤسسات الدولية للتصدي لهم.

سوف يتطلب كسب الحرب على الإرهاب والتغلب على أيديولوجيا الإرهاب الإسلامي وكراهيته إعادة ترسيخ النوايا الحسنة العامة لإبطال الدعم الخفى للهجمات على الولايات المتحدة بالتعاون وتولى القيادة بشأن التحديات العالمية كالاحترار العالمى والتنمية والصراع، وخاصةً في الشرق الأوسط. والإصلاح فى العالم العربى ضرورى كذلك.

إذا كنا نفهم، كما ينبغى أن يكون عليه حالنا الآن بالتأكيد، أن حدود المحيط لن تحمينا، فلا بد لنا من مواصلة التعاون مع الآخرين بطرق مفيدة على نحو متبادل، ولا نتخيل أنه يمكننا الانسحاب كى ندخل من جديد، بقوة وطاقة. وتعكس خرافة الهيمنة عالمًا لا وجود له. فهي تخفى واقع عالم يمكن أن يضرنا بشدة، أو يقدم لنا فرصة وفيرة إذا كنا مستعدين. ولا بد للمضى قُدُمًا أن يكون عودة إلى سياسة المشاركة، إذا كان لأمريكا أن تصبح آمنة من جديد – لكنها مشاركة جديدة أكثر متانة.

الـهـوامـش

(١) منذ ذلك الحين أقدم أنا وزوجي العون لأرامل الحرب في هيرات. كما أننا نشجع الآخرين على أن يفعلوا ذلك من خلال المنظمة الدولية للهجرة

http://www.iom.int.

(2) Country Report, Afghanistan. Human Rights Watch (January 2004).

(3) Afghanistan: Women Still Not 'Liberated. Human Rights Watch (December 17, 2002).

(4) Gall, Carlotta. "For More Afghan Women, Immolation Is Escape," New Tork Times, March 8, 2004, Al.

(5) Huang, Reyko. Fact Sheet: International Security Assistance Force (ISAF) in Afghanistan, GDI Terrorism Project (updated February 14, 2002). http://www.cdi.org/terrorism/isaf.cfm.

(6) Agreement on Provisional Arrangements in Afghanistan Pending the Re-establishment of Permanent Government Institutions. United Nations Assistance Mission in Afghanistan

(December 2001), http://www.unama-afg.org/docs/bonn/bonn.html.

(7) "Afghans behead Taliban in revenge for beheadings." Reuters, June 22,2004, http:// www.alertnet.org/thenews/newsdesk/ISL 14858.htm.

(8) Agency Coordinating Body for Afghan Relief (ACBAR) press release, Kabul, June 22,2004.

(9) Sciolino. Elaine, "Drifting NATO Finds New Purpose with Afghanistan and Iraq." New Tork Times. February 23, 2004, A6.

(١٠) أفغانستان بلد مساحته ٢٥٠ ألف ميل مربع وعدد سكانها ٢٨.٥ مليون نسمة. وفي المقابل مساحة العراق ١٦٨٧٥٤ ميلاً مربعًا وعدد سكانه ٢٥.٤ مليون نسمة. انظر:

CIA World Fact Book, 2004.

(11) NATO in Afghanistan Factsheet, NATO (July 7, 2004), http://www.nato.int/ issues/afghanistan/040628-factsheet.htm. See also: Afghanistan Reconstruction: Deteriorating Security & Limited Resources Have Impeded Progress: Improvements in U.S. Strategy Needed, GAO (June 2004), 40 and 43. http:// www.gao.gov/new.items/ d04403.pdf.

(12) Arnault, Jean, special representative of the UN secretary-general for Afghanistan, press conference, June 21, 2004, http://www .unama-afg.org/news/ press%20confer ences/srsg/2004/SRSG04jun22 .htm.

(13) Graham, Stephen, "U.N. May Pull Out of Afghanistan," Associated Press, December 12, 2003, http://seattletimes.nwsource .com/html/nationworld/ 2001814064_un afghanl3.html.

(14) Constable, Pamela, "Karzai Attempts Diplomacy with Afghan Warlords," Washington Post, May 19, 2004, A12. http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/ articles/A37736-2004May 18.html.

(15) U.S. Department of Defense news briefing, March 22, 2004.

(16) Arnault, Jean, "Afghanistan: National Army Delays Deployment to Ghor Province" RFE/RL, June 22, 2004, Synovitz, Ron, http://www.globalsecurity.org/ military/ library/news/2004/06/mil-040622-rfer 104.htm.

(17) Gall, Carlotta, and David Rohde, "Afghan President Describes Militias as the Top Threat," New Tork Times, July 12, 2004, http://www.nytimes.com/2004/07/ 12/ international/asia/12AFGH.html?hp.

(18) Afghanistan: The Problem of Pashtun Alienation, International Crisis Group (August 5, 2003).

(19) Constable, Pamela, "Afghan's Goals Facing Renewed Threats; Worsening Security Could Undercut Progress Toward Democracy, Reconstruction," Washington Post, September 9, 2003, A9.

(20) "Taliban commander seized," Financial Times, July 8, 2004, 1.

(21) Gall, Carlotta. "2 Bombings Seen as Part of New Drive By Taliban," New York Times, July 1,2004, Al 3.

(22) Human Rights Asia Special Report. "Women and Elections in Afghanistan," August 28, 2004. Available online at http://hrw.org/campaigns/afghanistan/ index.htm.

(23) Ibid.

(24) The Costs of War and Reconstruction in Iraq: An Update, House Budget Committee Democratic Staff (September 2003), http://64.233.167.104/ search?q=cache:f P99pHycHhs J: www. house. gov/budget _democrats/ analyses/iraq_cost_update.pdf +omb+aid+afghanistan+iraq+20058chl=en.

(25) Building a New Afghanistan: The Value of Success, the Cost of Failure, NYU, Center on International Cooperation (March 2004), 9.

(26) Zingales, Luigi, "For Iraq, a Plan Worthy of Zambia," Washington Post, November 9, 2003, B2.

(27) Afghanistan Reconstruction: Deteriorating Security & Limited Resources Have Impeded Progress; Improvements in U.S. Strategy Needed, GAO (June 2004), 48.

(28) Op. cit., 13, and Afghanistan Reconstruction: Deteriorating Security & Limited Resources Have Impeded Progress; Improvements in U.S. Strategy Needed, GAO (June 2004), 40.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٤٢.

(30) .Morrison. Dan, Christian Science Monitor, January 6, 2004,6.

(31) "Islamic Democracy," Editorial, New fork Times, January 6, 2004.

(32) Simpson, Cam, "Taliban attacks at their highest since collapse of regime," Chicago Tribune, February 24, 2004, http://www .sunherald.com/mld/sunherald/ news/pol itics/8032284.htm.

(33) Joint Inquiry, 225.

(34) Black, Ambassador Cofer, Coordinator for Counter terrorism, testimony before the House International Relations Committee, Subcommittee on International Terrorism, Washington, D.C., April 1, 2004, http://www.state.gOV/s/ct/rls/rm/2004/ 31018.htm.

(35) Bowers, Faye, "Headway on the Al Qaeda Money Trail," Christian Science Monitor, October 10, 2003, 2.

(36) Progress Report in the Global War on Terrorism, The White House (September 2003), http://www.whitehouse.gov/ homeland/progress progress_report_0903.pdf.

(37) G8 Secure and Facilitated International Travel Initiative (SAFTI), Summit Documents, G8 Information Centre,http://www.g7.utoronto.ca/summit/2004seaisland/travel.html (accessed July 12, 2004).

(38) Jehl, Douglas, "Tenet Says Dangers to U.S. are at Least as Great as a Year Ago," New York Times, February 25, 2004, A15.

(39) Miller, Greg, "Small Terrorist Units Now the Biggest Threat, Tenet Warns." Los Angeles Times, February 25, 2004, A17.

(40) Risen, James, New York Times, September 10, 2004, A10.

(41) El Deeb, Sarah, "Bin Laden Tape Vows Attacks vs. U.S.," Associated Press, October 19,2003.

(42) MacFarquhar, Neil, "A Top bin Laden Aid Threatens New Attacks Against the U.S.," New York Times, February 25, 2004, A8.

(43) Rowan, Scarborough, "Agencies unite to find bin Laden," Washington Times, March 15, 2004, Al, http://www. Washington -times.com/national/20040315-122940-55 07r.htm.

(44) BBC, "Pakistan offensive 'un-Islamic.'" March 25, 2004, http://news.bbc.co.uk/ 2/hi/south_asia/3569359.stm.

(45) Schmitt, Richard B., "Flaws Seen in War on Terror Data: Authorities Include Dismissed Cases as Proof US is Winning," Los Angeles Times, December 22, 2003, http:// www. boston .com/news/nation/articles/ 2003/12/22/flaws_seen_in_war_on_terror _data/.

(٤٦) المرجع السابق

(47) Miller. Bill, "National Alert System Defines Five Shades of Terrorist Threat: Ridge Expects U.S. to Stay at Heightened Awareness for Years." Washington Post, March 13, 2002.

(48) Discussion with Major General Giora Eiland, Israeli national security advisor to Israeli prime minister Ariel Sharon, September 23, 2004.

(49) Chrisafis, Angelique, "BA Plans Anti-missile shields for Planes," Guardian (London), September 6, 2003, 2.

(50) "Terror List: Previous Attacks," Guardian, May 14, 2003. On Iraq, see: Nicolas Blanford, "Huge Blasts Attack Iraq Unity," Christian Science Monitor, March 3, 2004.

(51) Miller, Greg, "Small Terrorist Units Now the Biggest Threat, Tenet Warns," Los Angeles Times, February 25. 2004. A17.

(52) Statement of Dr. Rohan Gunarantna, author of "Inside Al Qaeda," in Faye Bowers, "Scattered Al Qaeda Harder to Target," Christian Science Monitor, May 21,2003,1.

(53) Jemaah Islamiyah in Southeast Asia: Damaged but Still Dangerous, International Crisis Group Asia Report no. 63 (August 26, 2003). 1. http:// www.crisisweb.org/home/ index.cfm?id=26138d=l.

(54) CNN.com, "Asia's most wanted in U.S.

hands," August 15, 2003, http:// www.cnn.com/2003/WORLD/asiapcf/ southeast/08/15/hambali.capture/.

(٥٥) مقتبس من شريط مسموع منسوب إلى بن لادن أذيع على شبكة تليفزيون الجزيرة.

"Bin Laden Tape Warns

US," BBC World News Online, October 18.

2003, http://news.bbc.co.Uk/2/hi/

middle_east/3203878.stm.

(56) ETA stands for Euskadi Ta Askatasuna, or Basque Homeland and Freedom.

(57) Frankel, Glenn, "Madrid Bombs Shook Voters; Distrust of the Government. Anger at U.S. Fueled Upset," Washington Post, March 16,2004, Al. Thanks also to Robert Templer for comments on the issue.

(58) UN Office on Drugs and Crime (UNODC) informational Web page on conventions against terrorism, http://www.unodc.org/ unodc/terrorism_conventions.html (accessed June 30, 2004). For information on the UN conventions, see http:// www.unodc.org/unodc/terrorism _conventions.html.

(٥٩) مقابلة مع المؤلفة فى الثالث والعشرين من يونيو عام ٢٠٠٤.

(٦٠) مقابلة مع المؤلفة فى الثالث عشر من يوليو عام ٢٠٠٤. استقال نيوكومب من منصبة فى الثالث عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٤ بعد ١٧ عامًا فى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة.

(٦١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن إجراءات مكافحة الإرهاب فى أوروبا، انظر:

http://europa-eu-un .org/article.asp?id=1587

http://europa-eu-un.org/article.asp?id= 175.

(62) Time. Europe (March 29. 2004): 24-29.

(63) Butler, ^Desmond. "Faulting US, Germany Frees a 9/11 Suspect," New York Times, February 6, 2004, Al.

(64) McAUister, J. F. O., "Now What Do We Do?" Time (Europe) (March 29. 2004): 24-29.

(65) The Uniting and Strengthening America by Providing Appropriate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (USA PATRIOT) Act of 2001. HR3162.

(66) 9/11 Commission Report, 79.

(67) Department of Justice, www.lifeandlib-erty.org (accessed February 23, 2004).

(68) Civil Rights Concerns in the Metropolitan Washington., D.C., Area in the Aftermath of the September 11, 2001, Tragedies, chapter 5, "Implementing the USA Patriot Act of 2001: Civil Rights Impact." U.S. Commission on Civil Rights (June 2003). http://www.usccr.gov/pubs/sac/dc0603/ ch5.htm

(69) National Security; Prevention of Acts of Violence and Terrorism; Final Rule, 28 CFR parts 500 and 501. Bureau of Prisons, Department of Justice, 55062, http://www.cnss.org/attorneyclientorder.htm.

(70) von Zielbauer, Paul, "Threats and Responses: Prisons; Detainees' Abuse is Detailed," New York Times, December 19, 2003, A5.

(71) Greenhouse, Linda, "Supreme Court Roundup; Justices Allow Policy of Silence on 9/11 Detainees," New York Times, January 13, 2004, Al.

(72) Doyle, Charles, "USA Patriot Act Sunset: A Stretch," Congressional Research Service, January 7, 2004, http://www.fas.org/ irp/crs/RS21704.pdf.

(73) President George W. Bush, "Address to a Joint Session of Congress and the American People," January 2004, http://www.white-house .gov/news/releases/2004/0 1/2004 0120-7.html.

(74) http://www.whitehouse.gov/news/ releases/2001/11/20011113-27.html.

(75) President George W. Bush, "Military Order on the Detention, Treatment, and Trial of Certain Non-Citizens in the War Against Terrorism," November 13, 2001.

(76) US Detentions Undermine the Rule of Law, Human Rights Watch (January 9, 2004).

يعود المصطلح إلى حكم المحكمة العليا لعام ١٩٤٢ الذى تم بموجبه تسليم ثمانية جواسيس ألمان لمكتب التحقيقات الفدرالي باعتبارهم مخربين بواسطة اثنين من فريقهم عند وصولهم إلى السواحل الأمريكية. وتأسيس الرئيس روزفلت اللجان العسكرية لحاكمة الجواسيس يدافع عنه Ex Parte Quirin, 1942, الخاص بالمحكمة العليا 217 US 28.63 S. Ct. 11.

(77) Seelye, Katherine Q., "A Nation Challenged: Captives; Detainees are not P.O.W.s, Cheney and Rumsfeld Declare," New York Times, January 18, 2002, A6.

(78) "The Geneva Conventions," CBC News, May 13, 2004, http://www.cbc.ca/news/background/iraq/genevaconventions.html.

(٧٩) مرجع سبق ذكره

(80) President George W. Bush, remarks on Executive Order. Washington, D.C., September 24, 2001, http://www .whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010924-4.html.

(81) Joint Inquiry, 116.

(82) Department of Justice, www.lifeandlib-erty.gov. (accessed February 23, 2004).

(83) Joint Inquiry, 309.

(84) "Terrorist Financing: Report of an Independent Task Force Sponsored by the Council on Foreign Relations," October 17, 2002, http://www.cfr.org/pdf/Terrorist _Financing_TF.pdf.

(85) Lichtblau. Eric, and Timothy O'Brien, New York Times, December 12, 2003. Al.

(86) Andrews, Edmund, New York Times, January 23, 2004, A4.

(٨٧) مقابلة مع المؤلفة فى الثالث عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(٨٨) مقابلة مع المؤلفة فى الثالث عشر من يوليو عام ٢٠٠٤.

(86) 9/11 Commission Report, 395.

(90) "Washington's Mega-merger," *The Economist*, November 23, 2002.

(91) Department of Homeland Security Web site, www.dhs.gov.

(92) Miller, Leslie'. "Airport security still lacking despite billions of dollarts spent since 9/11," Associated Press. April 22, 2004.

(93) Orzag Peter R, " Protecting the American Homeland: A Second Look at How We're Meeting the Challenge, " Brookings Institution Briefing, Washington, D.C., January 23, 2003.

(94) Daalder, Ivo, " Protecting the American Homeland: A Second Look at How We're Meeting the Challenge, " Brookings Institution Briefing, Washington, D.C., January 23, 2003.

(95) Gips, Micheal A., "Shared Intelligence Makes Everyone Smarter, " *Security Manage ment Online*, January 2004, http:// www. security management. com/library/ 001550. html.

(96) Kettl, Donald, *The Department of Homelland Security's First Tear: A Report Card*, Overview, 13-16.

(97) 9/11 Commission Report.

(98) Yankelovich, Dan, discussion hosted by the Center for National Policy,Washington, D.C., April 21, 2004.

الفصل الرابع عشر

دروس للرئيس

موجة المستقبل ليست غزو العالم بواسطة عقيدة جامدة، بل هي تحرير الطاقات المختلفة للدول الحرة والأشخاص الأحرار.

- جون كنيدى

مع بداية عام ٢٠٠٥، يواجه الرئيس بوش تحديات خطيرة لا يمكن للولايات المتحدة التصدى لها بمفردها. فالنوايا الطيبة المتزايدة بشدة في أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر، بل منذ الحرب العالمية الثانية، قد أُهدرت. وجاء المهيمنون إلى السلطة في عام ٢٠٠١ وهم عازمون على استخدام تفوق أمريكا لإعادة تشكيل العالم كي يتوافق مع رؤيتهم السريالية. وكشف الفشل في العراق والحرب على الإرهاب عن الثمن الملموس للسعى وراء تلك الخرافة الجوفاء. وكانوا يعتقدون أن قوة أمريكا العسكرية والاقتصادية الواسعة التى لا تباريها قوة منحت واشنطن حرية العمل بمفردها. وأثناء ذلك تحولت أمريكا عن أصدقائها وحلفائها - في الوقت الذى كانت فيه بأمَس الحاجة إليهم في بناء تحالف عالمى لمحاربة الإرهاب.

ومن المؤكد أن أمريكا يمكنها تغيير العالم، لكن لا يمكنها إخضاعه لإرادتها. فالعالم الذى يتخيله المهيمنون هو عالم فيه قوة أمريكا العسكرية ليست وحدها ما يشكل العالم بما فيه مصلحة أمريكا، بل كذلك سلطتها المطلقة على القضايا السياسية

والعسكرية. وهذا العالم لا وجود له. فتوازن القوة والدبلوماسية الأكثر تعقيداً - والأكثر إحباطاً في الغالب - الذى سيقنع الحلفاء باتباع الولايات المتحدة هو الطريقة الوحيدة التى ستنجح بها أمريكا فى الدفاع عن مصالحها.

من المؤكد أن الرئيس كلينتون نجح، فى زمنه، من خلال سياسة المشاركة التى اتبعها فى تقوية قوانين العالم من أجل حماية مصالح أمريكا بشكل أفضل. وقد نجح فى بناء تحالفات دولية خففت عبء القوة العظمى الوحيدة. وعندما اضطُر للعمل بمفرده، كما فى كوسوفو، فعل ذلك بطرق أقنعت فى النهاية باقى العالم باتباعه. واليوم، جندى واحد من بين كل عشرة جنود فى كوسوفو أمريكى، حيث تولت أوروبا المهمة. وفى العراق، تسعة من بين كل عشرة جنود أمريكيون. أما الحلفاء، ويشملون إسبانيا وبولندا وهندوراس وجمهورية الدومينيكان وكوستاريكا، فقد انسحبوا أو فى طريقهم إلى الانسحاب.[1] ووضع كلينتون أساساً متيناً للسياسة الأمريكية، حيث اعترف بأنه من مصلحة أمريكا المشاركة فى أزمات العالم. وفى نهاية فترته الرئاسية الثانية كانت أمريكا محترمة فى أنحاء العالم بطرق عززت استعداد البلدان على أن تحذو حذو واشنطن. وكانت البلدان بصورة عامة تعتقد أن الولايات المتحدة قوة من أجل التقدم. ومع ذلك فقد تغير العالم فى الحادى عشر من سبتمبر. فما هو البديل إذن؟

أولاً: حان الوقت كى تهيل أمريكا التراب على خرافة القوة العظمى الخاصة بالمهيمنين. فأمريكا لا يمكنها العمل بمفردها، من خلال القوة العسكرية فى المقام الأول، لحماية مصالحها. وبينما استخدم كلينتون القوة لإعادة الأطراف إلى الدبلوماسية، فقد استخدم الرئيس بوش، مؤيداً خرافة القوة العظمى، الدبلوماسية فى المقام الأول لتبرير القوة. وأمريكا، باعتبارها قوة عظمى ذات نفوذ، لديها من القدرة ما يكفى كى تعمل أينما شاءت وحيثما شاءت. لكن اعتقاد المهيمنين، بأنه يمكن للولايات المتحدة، بمفردها فى الغالب نشر الديمقراطية والقضاء على الإرهاب ومنع نشوب حرب نووية وتغيير العالم العربى وتحقيق السلام فى الشرق الأوسط وتجاهل جزء كبير

من مشكلات العالم الأخرى. قد أثبتت فشلَه تجاربُ فترة رئاسة چورچ بوش باهظة الثمن، إذ تسببت فى استياء شديد فى أوروبا والشرق الأوسط على نحو يجعل من الأصعب بكثير على الولايات المتحدة أن تكون لها القيادة.

من الصعب إعادة توازن المشاركة الأمريكية. فالتهديد الهائل للإرهاب العالمى، الذى يعزز بشكل كبير التحديات المتزايدة للمخدرات وأسلحة الدمار الشامل والدول الفاشلة واللاجئين والأمراض المعدية، يؤثر تأثيراً هائلاً على مصالح أمريكا. ومع أن الولايات المتحدة لم تعد تحارب قوة عظمى أخرى، فهى مهددة بالقدر نفسه من هذه التحديات الخاصة بالقرن الحادى والعشرين. ولا يمكن لأمريكا مواجهتها دون قيادة تحالف عالمى للقيام بذلك.

ومع ذلك لا يمكن لأمريكا القيام بدور قوة شرطة العالم. فعشرات الصراعات فى أنحاء العالم تتطلب جميعها الاهتمام وتستحقه. ويتطلع كثيرون، ومعهم الحق، إلى الولايات المتحدة فى تقديم العون. وعندما تكون مصالح الولايات المتحدة مهددة بشكل كبير يكون من الواجب عليها اتخاذ إجراء ما، بما فى ذلك الإجراءات العسكرية. وفى حالات أخرى، يمكن للولايات المتحدة - وينبغى عليها - قيادة الآخرين كى يشاركوا. لكنه يجب على الدول الأخرى إلى حد كبير أن تقبل التحدى وتتحمل عبء المساعدات والمفاوضات، بل وإرسال قوات برية إذا استدعى الأمر. والعمل مع حلفاء غير بريطانيا، بما فى ذلك الفرنسيون والألمان والروس على وجه الخصوص، يساعد فى بناء تحالف يساعد الولايات المتحدة على القيام بأعمال الدورية. وإلى حد كبير، يمكن للاتحاد الأوروبى والناتو والأمم المتحدة جميعًا أن تشارك فى العبء وأن لا تخلق بالضرورة قوة شرطة عالمية وإنما على أقل تقدير فرقة نجدة وبنك مساعدات وشبكة دعم للديمقراطية. وفى النهاية يمكن للمنظمات الإقليمية الأخرى، كالاتحاد الإفريقى أو منظمة الآسيان، تحمل تلك الأعباء. غير أنها ليست مستعدة بعد لتحمل العبء الكامل الذى ينبغى أن تتحمله، لكن مع القيادة والدعم الأمريكيين القويين يمكنها ذلك فى المستقبل.

أوضحت انتصارات الخمسة عشر عامًا الماضية ومآسيها، من سقوط سور برلين إلى انهيار البرجين التوأم إلى زوال نظام صدام حسين، أنه لا يمكننا تحقيق غرض أمريكا باعتبارها منارة الحرية فى العالم دون رؤية العالم كما هو عليه فى الواقع. ويتطلب تعزيز مصالح أمريكا فى الوقت الراهن مشاركة الآخرين باعتبارهم شركاء فى جهد مشترك. ولم يفت الوقت بعد لتغيير المسار، من سياسة تقوم على الهيمنة الخرافية إلى سياسة تقوم بشكل مباشر على الواقع، وسياسة تعلى من شأن المُثُل العليا الأمريكية.

المشاركة القوية

من خلال سياسة المشاركة القوية الأكثر تدرجًا فحسب سوف تواجه أمريكا تحدياتها المخيفة. ولا بد للسياسة الخارجية فى الوقت الراهن أن تفعل المزيد، بينما ينبغى عليها تنفيذ الدروس التى جرى تعلمها فى التسعينيات. ولا بد أن تكون السياسة الجديدة للواقعية بالنسبة للقرن الحادى والعشرين سياسة تشارك فيها أمريكا وتقود وتقيم تحالفات، بينما تعمل بمفردها فقط عندما تضطر باعتبار ذلك الملاذ الأخير، وليس الأول. ومع تهديد الإرهاب الخطير، لا بد كذلك أن تتضمن السياسة الجديدة تسامحًا تامًا تجاه الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وسوف تتطلب المشاركة القوية من الولايات المتحدة إعادة بناء علاقاتها المحطمة مع حلفائها، والعمل داخل الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية للمشاركة فى عبء القوة العظمى والعودة إلى مبادئها الجوهرية الخاصة بالترويج للديمقراطية وحكم القانون والعدالة من خلال بناء تحالفات وأحكام طريق عالمية. وسوف تعنى كذلك بناء تحالفات أقوى لوقف الدعم للإرهابيين وتمويلهم، واتخاذ إجراءات صارمة حيال من يسعون لامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

يحتاج العالم إلى قيادة القوة العظمى، لكن باعتبارها شريكًا يعوَّل عليه. ويحتاج الأمريكيون العالم. ويهم الأمن الأمريكى أن يكون العالم شديد الحذر من الولايات

المتحدة، وأقل استعداداً للتعاون فى المساعدة لتحقيق الأهداف الدولية. وما يدعو للفزع هو أن أمريكا تنظر إلى حد كبير بعدم ثقة بينما بلغت معاداة أمريكا من الارتفاع حداً غير مسبوق. فغالبية الناس فى سبعة من بين كل ثمانية بلدان إسلامية قلقون بشأن تهديد عسكرى من الولايات المتحدة، بما فى ذلك ٧٤ بالمائة من سكان الدولة الإسلامية الأكثر سكاناً، وهى إندونيسيا.[٢] والمدهش أن الأغلبية فى معظم البلدان الغربية كذلك تعتبر الولايات المتحدة تهديداً للسلام العالمى، بما فى ذلك ٦١ بالمائة فى إسبانيا و٥٥ بالمائة فى بريطانيا و٥٢ بالمائة فى فرنسا.[٣] وقد رفعت هذه الاتجاهات معاداة أمريكا إلى مستويات غير مسبوقة، بسرعة لم نسمع عنها من قبل. فعلى سبيل المثال، قفزت معاداة أمريكا فى روسيا فيما بين عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ من ٣٣ بالمائة إلى ٦٨ بالمائة.[٤] والمذهل أنه لأول مرة تظاهر الشعب الأيرلندى – وهو من أكثر الشعوب موالاة لأمريكا فى العالم – ضد الرئيس بوش عندما زار أيرلندا فى يونيو من عام ٢٠٠٤.

لم يفت الوقت لتغيير المسار. ويفرض عصر الإرهاب مطالب جديدة على القوة العظمى الوحيدة – وكذلك هدفها الرئيسى – ويمكن لأمريكا حماية مصالحها من خلال المشاركة القوية فحسب. ويمكن البدء فوراً فى تنفيذ السياسات الضرورية. وعلى الرغم من العداء الذى سببته سياسات السنوات الأربع المنصرمة، فسوف يستجيب العالم للتغير الأساسى فى اتجاه العودة إلى المشاركة والقيادة الأمريكية المسئولة. وسوف توحِّد النتائج الأمريكيين فى الداخل وتشكِّل فى الخارج التحالفات الضرورية لكى تواجه أمريكا التهديدات وتستغل الفرص التى ستتاح فى المستقبل.

سوف تتطلب حماية مصالح أمريكا فى العقود المقبلة كسب الحرب على الإرهاب من خلال تحالف عالمى وقيادة قوية فى الداخل. وسوف يواصل الرئيس بوش التصدى للتحديات فى العراق، لكن عراقًا جديداً سوف يظهر فى النهاية ويمكن للجنود الأمريكيين الرحيل. وليس أمام الولايات المتحدة من اختيار سوى المشاركة فى البحث عن السلام فى الشرق الأوسط، حتى وإن ظل الحل الشامل مراوغًا. ولا بد من

استعادة بعض قوة الدفع. وسيكون على الرئيس كذلك التفاوض على وقف برنامج كوريا الشمالية النووى وكبح جماح طموحات إيران النووية.

سوف يتطلب الحفاظ على أمان أمريكا إعادة المشاركة مع المؤسسات متعددة الأطراف والإقليمية التى يمكنها مساعدة أمريكا بالمشاركة فى أعبائها كقوة عظمى. والإحباط والانتهاكات الصغرى لسيادة أمريكا ثمن قليل يتم دفعه مقابل ذلك الدعم. ويمكن للولايات المتحدة المساعدة فى تنفيذ عمليات السلام، والقيام بالجزء الأكبر من مهام حفظ السلام فى أنحاء العالم، والمساعدة فى حل الكثير جداً من قضايا التنمية فى أنحاء العالم التى سوف تجعل أمريكا أكثر أماناً. ولا بد للولايات المتحدة من حض الناتو على القيام بدور خارج أوروبا. وكان نشر القوات فى أفغانستان خطوة أولى حظيت بالترحيب. ولا بد أن يكون نشر قوات الناتو فى إفريقيا وتدريب قوات حفظ السلام الإفريقية المتزايد بشكل كبير الخطوة التالية على جدول الأعمال. وبالمثل، لا بد للولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين من بناء قدرات حفظ سلام إقليمية فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا كى لا تكون أمريكا وفرنسا وبريطانيا أول من يتم اللجوء إليه. ولا بد لأمريكا كذلك من اتباع القواعد التى كتبها العالم على مدى الخمسين عاماً الماضية. والأعمال من قبيل إعفاء نفسها من اتفاقيات جنيف وبروتوكولات كيوتو والمحكمة الجنائية الدولية تقوِّض مصالح أمريكا بتشجيعها الآخرين على ازدراء قواعد الطريق الدولية وتزيد بالتالى التهديد للولايات المتحدة.

بخلاف الخرافة، سوف ترشدنا سياسة أمريكا الجديدة الخاصة بالواقعية والمشاركة القوية إلى حد كبير خلال القرن الحادى والعشرين.

كان مركز اهتمام هذا الكتاب القضايا الأساسية فى القوة والدبلوماسية منذ انتهاء الحرب الباردة. ويبين الحادى عشر من سبتمبر أنه من الصعب التنبؤ بالأزمات التى سوف يواجهها أى رئيس. لكن دروس العقد الأخير تشير إلى أنه فى أوائل عام ٢٠٠٥ هناك أربع قضايا إضافية طارئة لا بد من معالجتها. وهى مجالات يمكن فيها

للقوة العظمى فحسب القيادة وتحقيق تقدم مهم. والمجالات الأربعة التى تتطلب عملاً عاجلاً هى:

١- معالجة الأسباب الأساسية التى وراء الحادى عشر من سبتمبر بوضع سياسة جادة يتم تنفيذها بدبلوماسية ماهرة لتعزيز الإصلاح والتحول الديمقراطى فى العالم العربي.

٢- لحفاظ على سياسة متماسكة ومستدامة لحظر انتشار الأسلحة النووية لا هوادة فيها.

٣- إبداء الدعم المستمر للديمقراطية وحقوق الإنسان فى نصف الكرة هذا وروسيا وغير ذلك.

٤- معالجة تحديات تطوير العالم وخاصة فى إفريقيا.

١- معالجة الأسباب الأساسية التى وراء الحادي عشر من سبتمبر

كما حثت لجنة الحادى عشر من سبتمبر، لا بد لأمريكا من معالجة الأسباب الأساسية للكراهية التى دفعت تسعة عشر شابًا لخطف أربع طائرات ومهاجمة أمريكا فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١. وبينما كان هناك قدر كبير من الصلة بين السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط باعتبارها أحد أسباب ذلك العمل الرهيب، فمن المهم أن نتذكر أن تلك الهجمات جرى تخطيطها بينما كان رئيس أمريكى مشاركًا فى جهد غير مسبوق للتوصل إلى اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن المؤكد أن دعم أمريكا لإسرائيل يغذى الاستياء فى أنحاء الشرق الأوسط التى يعزز إحساس الإرهابيين بالصلاح عند قتل المدنيين الأبرياء. وذكرت أغلبية فى البلدان الإسلامية أن الدعم الأمريكى لإسرائيل هو السبب الأول لكراهيتها لأمريكا.[٥] وبالإضافة إلى ذلك، تبين الدراسات أن الصراع "أحد أكثر العقبات انتشارًا أمام الأمن والتقدم فى

المنطقة".[٦] وسوف تكون مهمة أمريكا الخاصة بمشاركة العالم العربي أسهل على الإطلاق في أعقاب تحقيق تقدم مهم بشأن حل الصراع العربي الإسرائيلي.

ومع ذلك فإن أوثق مسببات الحادي عشر من سبتمبر صلة بالموضوع يكمن في السياسات الفاشلة للحكومات العربية، وبالأخص المملكة العربية السعودية ومصر، اللتين كانتا موطن ستة عشر من الخاطفين التسعة عشر.[٧] والترويج للديمقراطية والإصلاح في العالم العربي مهمة عاجلة تتصل اتصالاً مباشراً بأمن الأمريكيين في الداخل والخارج. والإرهاب في تزايد، خاصةً في المملكة العربية السعودية التي تواجه هجمات متزايدة ضد المصالح الأجنبية ومصالح النظام الحاكم، بما في ذلك القطع المروع لرقبة مواطن أمريكي.[٨] وفي مارس من عام ٢٠٠٤، قتلت القوات السعودية خالد الحاج القائد المزعوم للقاعدة ومنسق حملة العنف التي بدأت في عام ٢٠٠٣ ويرتبط العنف بإحباطات السكان المتزايد. فواحد من بين كل خمسة عرب مازال يعيش بأقل من دولارين في اليوم. ونسبة النمو السنوي التي تقدر بحوالي ٠,٥ بالمائة في دخل الفرد على مدى العشرين عاماً الماضية ليس هناك ما هو أقل منها إلا في إفريقيا جنوب الصحراء. والعالم العربي به ثمانية عشر جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص، مقابل متوسط عالمي قدره ٧٨,٣ لكل ألف شخص. وتعاني المنطقة من "نزيف العقول العربية"، حيث هاجر حوالي ٢٥ بالمائة من ثلاثمائة ألف من خريجي الجامعات العربية من الدرجة الأولى في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.[٩] وبشكل عام، تشير الأمم المتحدة إلى قصور في المنطقة عوّق التنمية على نحو خطير في ثلاث مجالات هي الحرية وتمكين النساء والتعليم.

ومع ذلك يعد تاريخ العلاقات الأمريكية العربية تاريخاً أغفلت فيه واشنطن الحاجة إلى الإصلاح في الشرق الأوسط. فعلى امتداد عقود أبرمت الولايات المتحدة صفقة مع الدول العربية المعتدلة تقدم بمقتضاها النفط وتمكين الجيش الأمريكي من احتواء العراق، وفي المقابل وافقت واشنطن على ترك الوضع الداخلي للأنظمة على حاله بينما تجدد جهودها لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وأوضح مسئول

سابق رفيع المستوى السياسة الأمريكية تجاه العالم العربى بقوله إن "الحض بقوة على التغيير السياسى قد يعطل السعى لتعزيز السلام، بل يمكن كذلك أن يعمل ضد المصالح الأمريكية الحيوية، وهى الاستقرار فى الخليج الفارسى الغنى بالنفط وفى مصر المهمة استراتيجيًا.(١٠) وبينما منحت الولايات المتحدة دعمها لتلك الدول العربية التى تحقق بعض التقدم فى مجال حقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية، كالأردن والكويت والمغرب وعُمان واليمن، فهى لم تجعل تحقيق تغير ديمقراطى حقيقى أولوية. ولم يختر الرئيس كلينتون ولا الرئيس بوش تغيير هذه الصفقة أثناء وجوده بالبيت الأبيض.

كى تتمكن الولايات المتحدة من العمل كمحرض على الإصلاح وضامن له، لا بد أن تولى الإدارة اهتمامًا لسمعة أمريكا المتدهورة فى أنحاء الشرق الأوسط، وهى الآن أقل من أى وقت مضى بعد الحرب مع العراق وفك اشتباك واشنطن بحثًا عن السلام فى الشرق الأوسط. ويعتقد ١٢ بالمائة فقط من سكان المنطقة أن أمريكا تحترم القيم الإسلامية، ويعتقد حوالى ٧ بالمائة أن الغرب يفهم العادات والثقافة الإسلامية. ويعتقد ٩ بالمائة فقط أن العمل العسكرى فى أفغانستان مبرَّر من الناحية الإخلاقية.(١١) ويعتقد ١٨ بالمائة فقط أن العرب نفذوا الهجمات فى الحادى عشر من سبتمبر. ويتبنى ٢ بالمائة فقط من السعوديين رأيًا وديًا تجاه الولايات المتحدة.(١٢) وقال الرئيس المصرى مبارك إن "هناك كراهية [لأمريكا] ليس لها مثيل من قبل فى المنطقة".(١٣) وقد عززت الصور التوضيحية للتعذيت التى خرجت من سجن أبو غريب بشكل مباشر كل تصور خاطئ لأمريكا باعتبارها بلدًا مزدوج المعايير وللفساد الأخلاقى المتبنى فى الشرق الأوسط. ولم تكن أمريكا بحاجة قط إلى مزيد من سلطة النفوذ فى المنطقة، ومع ذلك لم تكن مصداقية أمريكا بهذا الضعف.

فى الوقت الراهن تواجه واشنطن اختيارًا صعبًا؛ فهى عليها معالجة فشل الأنظمة الحاكمة، وخاصةً فى القاهرة والرياض، اللتين أنجبتا القاعدة. لكنها إذا ضغطت بقوة أكثر مما ينبغى فهى تخاطر بسقوط هذه الأنظمة لمصلحة حكومات

إسلامية متشددة. ولا يرغب رئيس فى أن يكون مسئولاً عن إيران أخرى فى العالم العربى، وقد سعى الرئيس بوش إلى إشعال الجدل فى أواخر عام ٢٠٠٣ عندما طرحت الإدارة خطة لتعزيز الإصلاح فى الشرق الأوسط. وفى الثانى عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٢ أعلن وزير الخارجية كولين باول مبادرة الشرق الأوسط الكبير الخاصة بالإدارة، حيث ذكر أنها "تضع الولايات المتحدة بقوة إلى جانب التغيير والإصلاح والمستقبل الحديث للشرق الأوسط."(١٤) وقد وضعت ثلاث أولويات، هى الترويج للديمقراطية والحكم الرشيد، وبناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية. وقد رفض العرب الخطة.

أدان النظامان الأكثر حاجة إلى الإصلاح، وهما المملكة العربية السعودية ومصر، الخطة. إذ وصفتاها بأنها مسعى أمريكى لفرض الديمقراطية على كل البلدان العربية بغض النظر عن ظروفها المختلفة وخصوصياتها الثقافية. وزعم وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل أن المبادرة الأمريكية تضمنت "اتهامات واضحة ضد العرب وحكوماتهم بأنهم جاهلون بشئونهم".(١٥) وقام الرئيس المصرى حسنى مبارك والعاهل الأردنى الملك عبد الله بجولتين منفصلتين فى أوروبا لحث تونى بلير وغيره من الزعماء الأوروبيين على عدم تأييد المقترح. وقد رفضت بلدان عربية كثيرة، بينها مصر والمملكة العربية السعودية، الدعوة لحضور قمة مجموعة الثمانية بسى أيلاند فى ولاية چورچيا فى عام ٢٠٠٤.(١٦)

ولا يصدق البعض أن العرب ينظرون إلى الإصلاح على أنه فى مصلحتهم. فعلى سبيل المثال، يعتقد الميجور جنرال جيورا إيلاند، مستشار الأمن القومى لرئيس الوزراء أرييل شارون، أن الدول العربية لا ترى التحول الديمقراطى وإصلاح حقوق الإنسان على أنها فى مصلحتها. وأوضح إيلاند أنه مع استمرار الصراع الفلسطينى يمكن للعرب استغلاله كـ"ذريعة لعدم إجراء الإصلاحات. والواقع، خاصةً بعد الحادى عشر من سبتمبر، هو أنهم لا يرغبون فى حل الصراع."(١٧)

والتحدي الأساسي هو إقناع القيادة العربية بأنه من مصلحتها، بل ومن الممكن إلى حد كبير أنه ضروري لبقاء أنظمتها، أن تؤسس الإصلاحات. وسيكون التحول أصعب بكثير من تلك التحولات التي تمت في آسيا أو شرق أوروبا خلال الثمانينيات والتسعينيات. ففي عدم وجود الطبقة الوسطى القوية التي ساعدت على تغذية النمر الآسيوي، أو وجود تجربة سابقة مع الديمقراطية شكلت أساس جزء كبير من التقدم في شرق أوروبا، سيكون على الدول العربية رعاية القاعدة الديمقراطية من الصفر تقريبًا. ولا بد أن تبدأ تحدي "فقر الفرصة" الهائل الذي عرَّفته الأمم المتحدة بأنه عجز خطير في الحرية وتمكين النساء والتعليم.

من الواضح أن الولايات سوف تعوِّق في أي مسعى للترويج للإصلاح في الشرق الأوسط إلى أن تخفت الأزمة في العراق وتبدي واشنطن من جديد القيادة في الحض على السلام بين العرب والإسرائيليين. لكن الحاجة إلى التقدم ملحة. فالإرهابيون سوف يواصلون انتشارهم في المنطقة إلى حين حدوث الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية داخل المجتمعات العربية ونزع فتيل الغضب الشديد الذي يسببه الصراع العربي الإسرائيلي. ومادامت الثروة والسلطة في تلك البلدان مركزة في أيدي القلة، فسوف تغري الجماعات الإرهابية الشباب الطموح غير المنتمي إلى الدوائر الداخلية التي تعطيه إحساسًا بالهدف، مهما كان ملتويًا.

سوف يستغرق إصلاح هذه المجتمعات المعزولة الذي له أهميته جيلاً. وسوف يكون أحد أصعب تحديات أمريكا استخدام قوتها باعتبارها قوة عظمى لبناء قوة دفع لعملية طويلة من الإصلاح بحض الحكومات على بدء التغيير والوفاء بوعودها. ومع ذلك فلن يعتمد النجاح على قوة أمريكا العسكرية بل على قوة الأفكار في إقناع الحلفاء بالانضمام إلى الجهد ودعم القادة العرب المستعدين للسعي إلى التقدم. وسوف يستفيد هذا الجهد بشكل كامل من القدرات العريضة لقوة أمريكا العظمى؛ الاقتصادية لدعم التنمية والتعليم والمشورة التجارة والفنية، والدبلوماسية للمساعدة في تشكيل التحالفات الدولية، والأخلاقية للمساعدة في إقناع القادة العرب بأن أمريكا تعمل في

مصلحتهم وكذلك مصلحتها. ولا بد من إعطاء أولوية فى ثلاثة مجالات سوف تساعد فى منح الشباب الأمل فى مجتمعهم.

أولاً: ينبغي أن تصلح الأنظمة الحاكمة العربية نظام التعليم باستعادة السيطرة من المتطرفين. وكما يشير أحد التقارير، فى الوقت الحالى "لا يمكن لحاكم سعودى التفكير فى تغيير مهم للسياسات دون أن يأخذ فى حسبانه رد الفعل المحتمل للمؤسسات الدينية فى البلاد."(١٨) وقد تدنى الإنفاق العام على التعليم فى البلدان العربية منذ عام ١٩٨٥، وهبط معدل التسجيل فى التعليم العالي. ولا بد لمصر والمملكة العربية السعودية، بشكل خاص، من القضاء على الكراهية والدعاية المعادية لأمريكا النابعة من المدارس التى ترعاها الحكومة والمساجد. ولا بد من الحد من توفير المدارس الدينية من خلال توفير البديل التعليمى الشامل والحديث والناجح. وليس التعليم الدينى الضيق كافيًا لأطفال الغد. ولا بد للمملكة العربية على الأخص من إبعاد السيطرة عن المتطرفين الوهابيين، ووضع مناهج دراسية أكثر حداثة تمكّن الجيل التالى من السعوديين من التنافس فى اقتصاد القرن الحادى والعشرين، والامتناع عن تمويل المؤسسات الدينية المتطرفة فى أنحاء العالم الإسلامى الأخرى.

ثانيًا: لا بد للحكومات من تخفيف قبضتها الخانقة على اقتصادات المنطقة. ومنذ زمن طويل جداً، تأتى الرفاهية العربية فقط من خلال الارتباط بالحكومات الفاسدة والنفط. وتحتاج المنطقة إلى قاعدة اقتصادية لتوليد فرص العمل والتنمية والتجارة. ويعني هذا أنه لا بد للحكومات من إفساح المجالات لمنظمي الأعمال والإبداع ثم دعم تلك الأعمال التجارية والصناعات بالموارد المالية التى كانت تخدم من قبل حاجات الطغمة الحاكمة فحسب.

ثالثًا: لا بد للحكومات من مقاومة سحق ما يبدو فى ظاهره معارضًا والمجتمع المدني داخل بلدانهم. ولا بد من إقناعها بأن الطموح إلى السيطرة على كل أشكال المشاركة السياسية وتشكيلها لا طائل من ورائه وضار. ولا بد من رعاية المشاركة السياسية الحقيقة، والسماح للمعارضة الديمقراطية بالتطور، والسماح بحرية

الصحافة والاجتماع. وما لم يوجد منفذ سلمى للمعارضين، ستظل الأنظمة الحاكمة العربية معرضة لخطر العنف وعدم الاستقرار المتواصلين. فهى تخاطر بتحقيق كلمات الرئيس كنيدى "هؤلاء الذين يقومون بثورة سلمية من المستحيل أن يجعلوا الثورة العنيفة حتمية."

رابعًا: لا بد من إعطاء النساء حقوقًا متساوية فى المجتمعات العربية. ولا يمكن لبلد أن ينافس بنجاح فى القرن الحادى والعشرين إذا كان يحرم نصف سكانه من الحياة السياسية والاقتصادية.

٢- الحفاظ على سياسة متماسكة ومستدامة لحظر انتشار الأسلحة النووية لا هوادة فيها.

تولت إدارة بوش السلطة فى عام ٢٠٠١ وركزت على ثلاث قضايا أساسية رأت أنها تهديد للولايات المتحدة، وهى الصين والعراق وتهديد الصواريخ التى تُطلَق على الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ظهور سياسات أكثر واقعية منذ ذلك الحين تجاه الصين وعراق ما بعد الحرب، تمضى الإدارة قُدُمًا بإصرار بخطط لنشر دفاع صاروخى قومى، على الرغم من عدم وجود نظام ناجح. وقد أمضى المحافظون معظم التسعينيات فى نشر التهديد وانتقاد مقاربة الرئيس كلينتون الأكثر معقولية للقضية.[١٩] على سبيل المثال، تجاهلت لجنة رامسفلد فى عام ٢٩٩٨ لتقييم تهديد الصواريخ الباليستية التحليل القائم على المعلومات وبالغت فى حجم التهديد.[٢٠] هذا صحيح. لكن ليس هو ما سيجعل المؤيدون الأمريكيون يؤمنون به.

أجرى أكبر تهديد، وهو كوريا الشمالية، تجربة على صاروخ يُحتمَل أن يكون قادرًا على حمل حمولة ثقيلة إلى هاواى وأجزاء من ألاسكا. ومن الصعب تحديد مقدار التهديد الذى يمثله برنامج الصواريخ بالفعل. وفى السنوات الست الأخيرة، لم تجرب كوريا الشمالية صاروخًا ذا مدى أبعد، وهى لم تصنع رأسًا حربيًا من الصغر بما

يكفي لحمله داخل صاروخ طويل المدى.[٢١] وليس لدى بلد معاد آخر، أو سيكون لديه في المستقبل القريب، صاروخ قادر على الوصول إلى الولايات المتحدة. ومع ذلك، وبعد مرور أربع سنوات على وجود إدارة بوش في الحكم، لم يُبذَل أي جهد للتفاوض على أية قيود على برنامج صواريخ كوريا الشمالية. بل ركزت الإدارة بدلاً من ذلك على الهدف المراوغ الخاص بالدفاع الصاروخي القومي.

بعد ثلاثة أشهر من الحادي عشر من سبتمبر، أبلغت إدارة بوش روسيا رسمياً أنها سوف تمارس حقها في الانسحاب من معاهدة حظر الصواريخ الباليستية خلال ستة أشهر، حيث أعلنت أن المعاهدة "تعوق قدرة حكومتنا على إيجاد حماية لشعبنا من الهجمات الصاروخية من الإرهابيين أو الدول المارقة في المستقبل".[٢٢] ولم تتحق التكهنات الفظيعة الخاصة بنتائج الانسحاب الأمريكي حيث احتشد العالم وراء الولايات المتحدة في أعقاب الهجمات الإرهابية. وقال الرئيس الروسي بوتين إن القرار "لا يمثل تهديداً لأمن الاتحاد الروسي القومي".[٢٣] وسوق يكون للانسحاب من معاهدة حظر الصواريخ الباليستية آثار عكسية على حظر انتشار الأسلحة النووية قد لا تتضح إلا بمرور الوقت. وحتى الآن، تجاهلت روسيا خطط خفض عدد فرق الصواريخ البالستية لديها من خمس عشرة إلى اثنتين على نحو أكثر فورية. وسوف يتعين على الإدارة أن تكون يقظة لضمان أن الانسحاب ليس له أثر عكسي على جهود نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية.

تحركت إدارة بوش قُدُمًا بخطة دفاع صاروخي باهظة التكلفة قد تفلح وقد لا تفلح عند نشرها. وسوف تستتبع الخطة بناء ما يصل عدده إلى عشرين منصة اعتراض أرضية في موقعين لاعتراض الصواريخ طويلة المدى، وبدء تحديث المدمرات والطرادات فئة إيجيس لتكون مزودة بحساسات، وبدء تشغيل ما يصل عدد إلى عشرين منصة اعتراض بحرية يمكن استخدامها ضد الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى.[٢٤] ومنذ ديسمبر من عام ٢٠٠٢، أُجلت تسع تجارب أو أُلغيت. وليست هناك تجارب على منصة الاعتراض بمعززها الصاروخي الحالي.[٢٥] ووجد ذراع تحقيقات

للكونجرس، هو مكتب المحاسبة العام، أن الثمانية منصات اعتراض الطائرة التي تمت تجربتها كانت "معادة ومكتوبة مسبقًا" وأن التكنولوجيا "غير مجربة إلى حد كبير". وأوصى بإجراء الاختبار والتقييم العملياتي في ظروف واقعية.[٢٦]

من المؤكد أنه ينبغي على أمريكا السعي لإقامة دفاع صاروخي قومي، لكن بسرعة تجعل النشر مرتبطًا بواقع نظام يعمل بنجاح. وسوف يكون من العقل السعي لإجراء اختبار وبحث قويين بينما يتم إرجاء الاستثمار الكبير في النشر إلى أن يتقرر ما إذا كان النظام سينجح في مواجهة التهديدات المحتملة أم لا. وبعد ذلك يمكن للإدارة تقييم تكاليف المضي قُدُمًا في النشر مقابل تكاليف الاستمرار في برامج الدفاع اللازمة الأخرى. على سبيل المثال، نحن ننفق الآن ١٠ مليارات دولار في العام على الدفاع الصاروخي ومليار دولار في العام على برنامج نان لوجار لخفض التهديدات الذي يساعد دول الاتحاد السوفيتي السابق على تأمين الأسلحة والمواد النووية والكيماوية والبيولوجية. وإذا كان التهديد الأكثر مباشرةً للأمن الأمريكي من إرهابيين داخل الولايات المتحدة يهاجمون بأسلحة الدمار الشامل، فلا بد للإدارة من بحث ما إذا من الأفضل إنفاق الأموال على زيادة أمن الموانئ، وزيادة أمن الجمارك والحدود، والدعم المستمر لبرنامج نان لوجار لإبعاد أسلحة الدمار الشامل عن أيدي الإرهابيين. وإذا كان التهديد يستحق الاهتمام والنظام ناجح، فينبغي المضي قُدُمًا في الدفاع الصاروخي كذلك.

أرميجدون من صنع أيدينا

أحد أخطر التهديدات التي تتعرض لها أمريكا الآن يمثلها إمكانية سقوط أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين المصرين على مهاجمة الولايات المتحدة. وأخطر ميراث لصراع القوى العظمى في الحرب الباردة هو وجود ثلاثين ألف رأس نووية سليمة في الولايات المتحدة وروسيا؛ سبعون ألفًا وخمسمائة منها قابلة للعمل، أما

الباقي فاحتياطي ومتقاعد وينتظر التفكيك.[٢٧] ولا يزال لدى روسيا والولايات المتحدة آلاف الأسلحة في حالة استنفار. وبالإضافة إلى ذلك، جعلت ثورة التكنولوجيا المعلومات الخاصة بكيفية صنع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية متوفرة بسهولة للإرهابيين أينما كانوا. وربما تنقل الدول المارقة، ومنها إيران وكوريا الشمالية، مواد حساسة إلى الإرهابيين. وقد يتضمن هجوم القاعدة التالي أسلحة دمار شامل.

تحقق تقدم في علاج ميراث مخزونات أسلحة الحرب الباردة من الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، إلا أنه لا بد من اتخاذ خطوات إضافية لتأمين الأمن العالمي. وأحد أهم جهود مكافحة انتشار الأسلحة النووية هو برنامج نان لوجار الذي نجح في خفض تهديد الأسلحة السوفيتية بشكل كبير. ومنذ عام ١٩٩١، نُقلت كل الأسلحة النووية من أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا، وعثر ما يزيد على عشرين ألف عالم نووي على عمل سلمي، وأُبطِل ٦٢٥٢ رأساً نووياً.

وعلى الرغم من هذه الخطوات، فإن تهديد هذه الأسلحة حقيقي، نتيجة للسرقة أو الإرهاب بشكل خاص. وفي روسيا، مازال هناك أكثر من سبعة آلاف رأس حربي نووي قابلة للعمل، وكذلك عشرة آلاف رأس غير قابلة للعمل، وبالكاد بدأ الروس التخلص من مخزونهم الذي يصل وزنه إلى عشرين ألف طن مترى من الأسلحة الكيماوية.[٢٨] ومازال أمن الكثير من أسلحة الاتحاد السوفيتي السابق النووية غير مناسب على نحو مخيف، حيث تلقى ٤٠ بالمائة فقط من المنشآت التي تؤوي المواد النووية تحسينات أمنية، وتلقى نصفها فقط أنظمة أمنية كاملة. ولخص السناتور السابق سام نان، الرئيس المشارك لمبادرة التهديد النووي خطر تلك الأسلحة في يونيو من عام ٢٠٠٤ بقوله: "نحن معرَّضون لخطر أرمجيدون من صنع أيدينا."[٢٩] ولا بد لأمريكا من العمل مع روسيا بشكل عاجل لتأمين هذه المخزونات المتبقية.

القضية العاجلة الأخرى فيما يتعلق ببقايا مخزونات الحرب الباردة هو حالة الاستنفار الخاصة بها. فبينما كان جورج بوش يخوض حملته الانتخابية في صيف عام ٢٠٠٠، دعا إلى "إخراج الولايات المتحدة أكبر عدد ممكن من الأسلحة من حالة

الاستنفار الشديد - وهو أثر غير ضرورى من آثار مواجهة الحرب الباردة.[٣٠] ومما يؤسف له أنه منذ توليه منصبه لم يفعل الكثير لتقليل عدد الأسلحة النووية التى فى حالة استنفار شديد، وتبنى بدلاً من ذلك سياسة تعيد تأكيد دور الأسلحة النووية. وخفضت إدارة بوش تمويل برنامج نان لوجار بمقدار ٤٠ مليون دولار فى ميزانيتها لعام ٢٠٠٥، ورفضت الحض على إقرار المعاهدة الشاملة لحظر إجراء التجارب النووية، وحسنت استعداد موقع إجراء التجارب النووية بنيفادا، وخصصت ميزانية قدرها ٤٨٥ مليون دولار للأسلحة النووية المخترقة للتحصينات.[٣١] ولا بد من عكس مسار تلك السياسات كلها. وعلى الرغم من اتفاق الولايات المتحدة وروسيا فى مايو من عام ٢٠٠٢ على المزيد من خفض الرؤوس النووية المنشورة فى وضع الاستعداد إلى ما بين ١٧٠٠ و٢٢٠٠، فإن معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لا تحدد هذا الهدف حتى عام ٢٠١٢. وتوضيحًا لشك الإدارة فى الحد من الأسلحة، لا تتضمن المعاهدة بندًا ينص على التحقق (وهو ما ينقض شعار رونالد ريجان "ثق، لكن تحقق"). كما أنها تستبعد الرؤوس النووية غير القادرة على العمل وغير الاستراتيجية، وهى تلك الأسلحة الأكثر عرضة للسرقة بواسطة إحدى الجماعات الإرهابية.[٣٢] ولا بد من تصحيح هذه العيوب.

سوف يساعد اتخاذ هذه الخطوات فى الحد من خطر وصول أسلحة الدمار الشامل هذه إلى أيدى الإرهابيين الذين يخططون لمهاجمة أمريكا. ولا بد أن تعمل أمريكا مع الأمم المتحدة والوكالات والأنظمة الدولية للحد من الأسلحة وأوروبا وغيرها من الحلفاء لصياغة السياسة العالمية لعدم التسامح مع من يقومون بنشر الأسلحة النووية. وفى مجال لافت للانتباه، بدأت إدارة بوش القيام بذلك.

عدم تسامح جديد

المجال الإيجابى الذى فتحت فيه الإدارة آفاقًا جديدة هو فى التجارة غير المشروعة فى الأسلحة والمواد الحساسة. واستغلت إدارة بوش استراتيجية غير نمطية

للحد من الأسلحة، وهي الاستراتيجية التي تتحايل على طريقة عمل المعاهدة البطيئة وتستخدم بدلاً منها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتعزيز الأنظمة القائمة وتقوية المعايير المضادة لانتشار أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، فقد كانت مقاربتها الأولية بها عيوب. وفي مايو من عام ٢٠٠٣ أعلن الرئيس بوش عن مقاربة جديدة لحظر انتشار الأسلحة النووية، وهي تحالف الراغبين، بدلاً من عقد معاهدة دولية جديدة. وأعلنت مبادرته الأمنية لحظر انتشار الأسلحة النووية أن الولايات المتحدة وشركاءها سوف يتخذون الإجراءات، إما منفردين أو مع الدول الراغبة الأخرى، لوقف تحويل أو نقل أسلحة الدمار الشامل، وأنظمة توصيلها، أو المواد المتصلة بها من وإلى الدول والجهات الفاعلة من غير تلك المهتمة بنشر الأسلحة النووية.[٣٣] وسوف يكون مركز اهتمام المبادرة الأمنية لحظر انتشار الأسلحة النووية هو منع وصول المواد إلى الدول المارقة والتنظيمات الإرهابية.

بدلاً من السعي لوضع قوانين دولية جديدة تحكم حقوق هذا الحظر، سعت الإدارة إلى إقامة تحالف الدول المؤمنة بالآراء نفسها التي سوف تنضم إليه. وفي البداية، وقعت إحدى عشرة دولة فحسب.[٣٤] وعلى نحو بارز، رفضت كوريا الجنوبية وروسيا والصين ومعظم بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية المشاركة في المبادرة الأمنية لحظر انتشار الأسلحة النووية. وشكك المنتقدون في مشروعيتها بموجب القانون الدولي، مدعين أنها تتناقض مع قانون حرية الحركة.[٣٥] وعلّق مسئول بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في مارس من عام ٢٠٠٤ بقوله: "ماهي القواعد الإرشادية والقواعد التي سوف تقرر الولايات المتحدة بموجبها العمل؟ هل هي إضفاء المشروعية على القرصنة الدولية؟"[٣٦] واعترافًا منها بالواقع، فعلت حكومة بوش حينذاك شيئًا لم يخطر على بال أحد قبل ذلك بوقت قصير؛ إذ نقلت القضية إلى الأمم المتحدة في أواخر عام ٢٠٠٣.

وفي مقاربة غير تقليدية للحد من السلاح، رفضت الولايات المتحدة المفاوضات التي تستغرق زمنًا طويلاً والمعنية بمعاهدة دولية جديدة. وبدلاً من ذلك سعت إلى سبيل

أسرع لمجلس الأمن يمكن التحكم فيه بشكل أفضل. وبدأت الولايات المتحدة العمل مع بريطانيا وأعضاء دائمين آخرين في مجلس الأمن لضمان الموافقة على قرار يجبر الدول على تبني وتنفيذ قوانين لمنع الإرهابيين والدول المارقة من أن تكون قادرة على تصنيع أسلحة الدمار الشامل، أو وسائل توصيلها، أو امتلاكها أو نقلها أو استخدامها. وعلى الرغم من تلقي ذلك المسعى قدرًا قليلاً من الاهتمام، طوال فصل الربيع، فقد شاركت الولايات المتحدة في الدبلوماسية الماهرة، التي لم تكسب دعم الأعضاء الدائمين الآخرين في المجلس، وهي بريطانيا والصين وروسيا وفرنسا، فحسب، بل اكتسب على نحو يدعو للاستغراب دعم الأعضاء العشرة غير الدائمين جميعهم. وعلى الرغم من المخاوف الشديدة بشأن عدم الالتزام الأمريكي بنزع السلاح الشامل، وهو هدف رئيسي للعالم المتطور، فقد وافق أعضاء المجلس الواحد تلو الآخر على القرار. وأبدت باكستان حذرها من المقترح، لأن المناقشات جاءت في أعقاب الكشف عن أن كبير علمائها النوويين باع مواد حساسة لكوريا الشمالية وليبيا. وعلّق مندوب الجزائر بالأمم المتحدة عبد الله باعلي بقوله: "ما الخيار الذي كان لدينا؟ لا يمكننا معارضة الولايات المتحدة. على الأقل كانوا سيأتون إلى الأمم المتحدة."(٣٧)

في بيان قدرة القوة العظمى عندما تختار المشاركة على نحو بنَّاء في الثامن والعشرين من أبريل عام ٢٠٠٤، صوَّت مجلس الأمن بالإجماع لصلحة سن النظام الجديد. واعترف نائب المندوب الأمريكي جيمس كننجهام بأنه "لا يمكن لدولة مواجهة هذا التحدي بمفردها".(٣٨) ويطالب القرار رقم ١٥٤٠، الذي جرى تبنيه بموجب الفصل السابع – ويشير إلى إمكانية استخدام القوة – كل الدول بـ"الامتناع عن توفير أي شكل من أشكال الدعم للجهات الفاعلة من غير الدول التي تحاول صنع الأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية، أو وسائل توصيلها، أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها". كما ناشد الدول كافةً "اتخاذ إجراء تعاوني لمنع التجارة غير المشروعة في الأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية، أو وسائل توصيلها، والمواد المتصلة بها".

وقد نجحت الولايات المتحدة في إضفاء الصبغة الدولية على مبادرتها الأمنية لحظر انتشار الأسلحة النووية المثيرة للجدل.

يمثل المقترح تطورًا مهمًا في الحد من الأسلحة، وقد يمثل طريقة جديدة للقيام بأعمال الحد من الأسلحة. وقد فشلت مقاربة المهيمنين الأحادية، لكن سياسة المشاركة القوية نجحت.

الأنظمة المارقة

كانت هناك كذلك تطورات مهمة داخل دول عديدة متورطة منذ فترة طويلة في انتشار الأسلحة النووية غير المشروع، وأبرزها ليبيا وباكستان، وقد وافقت في ربيع عام ٢٠٠٣ على وقف مشاركتها في ذلك النشاط. واقترانًا بتغيير النظام الحاكم في العراق، وجّه الاستعداد المفاجئ لهاتين الدولتين على كشف إجراءتهما السابقة ضربة قوية إلى السوق السوداء في أسلحة الدمار الشامل. وبينما لا تزال المشكلات قائمة في إيران وسوريا وكوريا الشمالية، فإن التغير في الموقف كبير.

في انعكاس مذهل لعقود من رفض الالتزامات الدولية، كشف الزعيم الليبي معمر القذافي في التاسع عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٣ النقاب عن برنامج بلاده للأسلحة النووية وتعهد بتفكيك أسلحة الدمار الشامل. ودعت ليبيا الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من إلغاء الأنشطة المرتبطة بالأسلحة النووية داخل البلاد، كما تعهدت بالالتزام بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي كانت قد صدقت عليها عام ١٩٧٥، والتوقيع على البروتوكول الإضافي الذي يعطي العاملين بالوكالة الحق في التفتيش على المواقع النووية المعلنة وغير المعلنة بالطريقة المناسبة. ووقعت ليبيا عليها في العاشر من مارس عام ٢٠٠٤. وطبقًا لما ذكره المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، الذي ترأس فريق تفتيش توجّه إلى ليبيا في عام ٢٠٠٣، فإن برنامج

الأسلحة النووية لذلك البلد كان فى مراحله الأولى، حيث كانت تفصل بينه وبين إنتاج سلاح نووى ما بين ثلاث وسبع سنوات تقريبًا.

كانت الخطوة تأكيدًا لعقد من الضغط على الليبيين، وبشكل خاص تسعة أشهر من المفاوضات المكثفة بين ليبيا وحكومتى بلير وبوش. وأسرعت إدارة بوش بزعم أن الحرب الاستباقية فى العراق أقنعت القذافى بالتصرف على هذا النحو. ومع أنه لا شك فى أن الحرب كان لها دور، فقد كانت الخطوة جزءًا من عملية أطول بكثير من المفاوضات مع ليبيا تعود إلي تفجير ليبيين لرحلة پان أمريكان رقم ١٠٣.[٣٩] وكان السياسات الاقتصادية المفجعة، وسوء إدارة عائدات النفط، وعقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة التى منعت ليبيا من زيادة إنتاجها النفطي، سببًا أساسيًا للتقارب الليبى مع واشنطن.

سرعان ما أوقع انفتاح ليبيا الجديد باكستان فى جدل. فبنتيجة لعمليات التفتيش الجديدة، انتهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن باكستان والدكتور عبد القدير خان، "أبو" البرنامج النووى الباكستانى، هما المصدر المباشر لمعدات صنع القنابل الليبية. وأمكن التعرف بسهولة على التصميم، وهو يعود إلى الستينيات ومن صنع الكونسورتيوم الأوروبى أورينكو والمهندس جيرنوت زيب. وقد أُدين خان فى عام ١٩٨٣ بالتجسس الصناعى لاستيلائه على مخططات سر التصميم فى عام ١٩٧٥، لكن التهمة أُسقطت لأسباب فنية. وقد استغل المخططات فيما بعد لخلق برنامج باكستان النووى.[٤٠] وكشف انفتاح ليبيا وتحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى برنامج إيران النووية المشتبه به عن أدلة واضحة على وجود آثار باكستانية فى بيع مواد حساسة لكلتا الدولتين، وكذلك لكوريا الشمالية.

فى الرابع من فبراير عام ٢٠٠٤، اعترف الدكتور خان علنًا بتسليمه معلومات نووية سرية لدول أخرى من بينها ليبيا وكوريا الشمالية وإيران. وكما لخص مسئول أمريكي رفيع المستوى الكشف عن تلك الأسرار، فإن "هؤلاء الناس يجيدون عملهم الآن باعتبارهم مُوَرِّدًا لكبرى مشكلات انتشار الأسلحة النووية التى نعانى منها."[٤١] وفيما

هى كذبة وقحة على الأرجح. ادعى الدكتور خان ادعاءً غير معقول مفاده أن أعضاء فريقه النووى انتهكوا قواعد منع انتشار الأسلحة النووية من أنفسهم، وقد سعى إلى "توضيح أنه لم يكن هناك قط أى نوع من التصريح بتلك الأنشطة من مسئول حكومى".[٤٢] وعفا الرئيس مشرَّف رسميًا عن الدكتور خان، إدراكًا لإجلال البلد للرجل الذى جلب القدرة على صنع الأسلحة النووية للعالم الإسلامي. وكانت "الجماهير ترقص فى الشوارع، وصلوات الشكر فى المساجد، وإطلاق النار في الهواء احتفالاً". كما يبين استطلاع للرأى أن ٩٧ بالمائة يؤيدون أول اختبار للقنبلة الباكستانية الدعم القوى للبرنامج النووى الباكستانى.[٤٣]

بل إن الأمر الأكثر استغرابًا هو رد فعل واشنطن تجاه العفو، وهو الإذعان التام. فعلى الرغم من اعتراف المؤسسة النووية الباكستانية بمساعدة بعض أسوأ أعداء أمريكا فى الحصول على قدرة إنتاج الأسلحة، كانت واشنطن تحذر من ممارسة ضغط أكبر من اللازم على الرئيس مشرَّف. فقد كانت بحاجة إلى مساعدته فى الحرب على الإرهاب ومنحت باكستان تصريحًا شاملاً. وسوف يثبت القرار أنه قصير النظر؛ فعلى الرغم من مساعدة الولايات المتحدة لباكستان فيما يتعلق بأفغانستان، فلا ينبغى أن تتجاهل مخاوفها الخاصة بانتشار الأسلحة النووية. وفي السياسة الخارجية فيما بعد الحادى عشر من سبتمبر، لا بد أن تصر الولايات المتحدة على وفاء باكستان الكامل بالتزاماتها فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية. وحتى الآن، مازال على باكستان أن تكشف عن بالكامل عن مدى مساعدتها لإيران وكوريا الشمالية، وغيرهما، أو تسمح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى برامجها أو كشف المدى الكامل لأنشطة باكستان.[٤٤] وكما وصف مسئول أمريكى سابق عن سياسة حظر انتشار الأسلحة النووية سياسات نشر الأسلحة النووية الباكستانية، فإنه "على مدى العقد الماضى، فعلت باكستان ما يقوِّض الأمن الأمريكى أكثر مما فعلته أية دولة مفردة – وإذا ما انفجر سلاح نووى فى مكان ما فى العقد المقبل، فمن المحتمل أنه يعود فى أصله بطريقة ما وبأى شكل إلى باكستان".[٤٥]

ومازالت أسلحة الدمار الشامل الإيرانية تحديًا للولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن إيران أحد أطراف اتفاقية الأسلحة الكيماوية، تزعم وكالة الاستخبارات المركزية أنه في عام ٢٠٠٣ سعت إيران للحصول على الخبرة الصينية في إنتاج غازات الأعصاب، وربما خزنت غازات البثور والدم والاختناق والأعصاب. كما أنها أحد الموقعين على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وعلى الرغم من ذلك فمن المرجح أنها تحتفظ ببرنامج أسلحة بيولوجية ومازالت تسعى إلى الحصول على مواد ومعدات وخبرة تكنولوجية حيوية مزدوجة الاستعمال، على الرغم من أن قدراتها لتحويل تلك الغازات إلى أسلحة محدودة.[٤٦] ومع أن جزءًا كبيرًا من أنشطة إيران المتعلقة بالأسلحة البيولوجية أو الكيماوية غير معروفة، يُعتقد أن إيران لديها القدرة على إنتاج ألف طن متري في العام وربما يكون لديها مخزون لا يقل عن عدة آلاف من الأطنان المترية من الغازات المحولة إلى أسلحة. وتمتلك إيران خمسة مفاعلات أبحاث ومفاعلي طاقة لم يكتمل بناؤهما. وهي تدعي أن لها الحق في امتلاك الأسلحة النووية لمواجهة أسلحة إسرائيل.[٤٧]

منذ سنوات والولايات المتحدة مهمومة بشأن المنشآت النووية الإيرانية التي يُرى أنها تُستخدَم لتخصيب اليوارنيوم ليس لتوفير الوقود فحسب. وكان مع الولايات المتحدة الحق في حضها إيران على الالتزام بتعهداتها بموجب معاهد حظر انتشار الأسلحة النووية. وتزعم إيران في العلن أنها تحاول إقامة دورة وقود نووي كاملة لدعم برنامج الطاقة المدني. وما يخيف هو أن دور الوقت هذه نفسها يمكنها كذلك توفير مواد لبرنامج صنع الأسلحة النووية. وقد بلغت القضية حد الأزمة في يونيو من عام ٢٠٠٣ عندما صرح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي بأن إيران لا تفي بالالتزامات المطلوبة منها بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وجاء الأسوأ من بين الانتهاكات العديدة التي جرى تحديدها في تقرير سري للوكالة تسرب إلى الإعلام في شهر أغسطس يوضح الخطوط العامة لاكتشاف آثار عناصر يورانيوم عالي التخصيب عُثر عليها في إحدى المنشآت النووية الإيرانية. وطبقًا لما ذكره

مسئولو الوكالة، يزعم الإيرانيون أنه لا بد أن يكون مصدر العناصر هو باكستان، التي جاء منها بعض المعدات. ومنعت باكستان مفتشي الوكالة من التمكن من مقارنة العينات.(٤٨)

عند السعي لوقف نشاط إيران، أوضحت إدارة بوش للإيرانيين أنهم سوف يواجهون عقوبات دولية إذا رفضوا التعاون التام مع المفتشين. ومع ذلك رفض الأوروبيون مجاراة السعي الأمريكي، خوفًا من أن يكون لرد الفعل الحازم أثر عكسي عنيف في إيران. وتسببت تلك المخاوف في زيارة مشتركة غير مسبوقة في أكتوبر من عام ٢٠٠٣ قام بها وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا إلى طهران. وعقب المحادثات، وافقت إيران على فتح أنشطتها النووية للتفتيش الدولي، كما وافقت طوعًا على تعليق أنشطتها الخاص بالتخصيب. وأعقب ذلك توقيع إيران على البروتوكول الإضافي في ديسمبر من عام ٢٠٠٣ الذي سمح بأعمال تفتيش غير معلنة. وأبقت الولايات المتحدة على إمكانية إحالة القضية إلى مجلس الأمن. وهي الخطوة الأولى في فرض العقوبات. وفي الثامن عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٤، وافق مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية على قرار يدعو إيران إلى وقف أنشطة تخصيب اليورانيوم. وذلك على الرغم من رفضها حض واشنطن على إحالة القضية إلى مجلس الأمن. وبعد ثلاثة أيام أعلنت إيران أنها حولت أطنانًا من اليورانيوم إلى غاز، وهي خطوة مهمة في صنع وقود للقنبلة النووية.

وبينما تكافح إيران مع توتراتها الداخلية، التي زاد من تفاقمها أن ما يقدر بثلثي السكان دون الثلاثين من العمر، لا بد للمجتمع الدولي من إرسال إشارة واضحة تفيد بأن انتهاكات إيران لتعهداتها الدولية لم يعد بالإمكان التغاضي عنها. ومادام المجتمع الدولي منقسمًا بشأن القضية، ويمكن لإيران تجنب العقوبات، فمن غير المرجح وقف البرامج. وفي ظل التاريخ المتوتر مع إيران، من غير المناسب أن تقود الولايات المهمة بدون حلفاء. ومن غير المرجح أن يكون الإجراء العسكري الذي تقوم به الولايات المتحدة، أو ربما إسرائيل كما فعلت مع منشأة العراق النووية في عام ١٩٨١، في ظل

الأثر العكسى العنيف والشك فى أن يقضى هذا العمل على التهديد. ولهذا السبب يجب على الولايات المتحدة العمل من وراء الكواليس من أجل قيادة أوروبية أقوى عند وضع سياسة عدم تسامح مع إيران على الإطلاق. ولا بد من بحث سياسة عقوبات حازمة تجاه إيران، على الرغم من صعوبة تحقيق ذلك.

لكى تنجح الولايات المتحدة فى سياسة حظر انتشار الأسلحة النووية، سوف يتعين عليها العودة إلى سياسة دعم المعاهدات والأنظمة الدولية المتعددة التى تمكّنها من قيادة الجهد العالمي لمواجهة التهديد العالمي. وبعد أن أمضت إدارة بوش السنوات الثلاث الأولى في ازدراء اتفاقيات الحد من السلاح الدولية، فقد نقضت ببطء رفضها السابق لاتفاقيات حظر انتشار الأسلحة النووية القائمة بالفعل. وعلى الرغم من حدوث ذلك فى وقت متأخر جداً من فترة رئاسة بوش، فيحسب للإدارة أنها بدأت تدرك أن مقاربة المهيمنين غير قابلة للتطبيق وتحولت إلى مقاربة أكثر واقعية للمشاركة. وفى فبراير من عام ٢٠٠٤، عرض بوش مقترحات لتحسين أنظمة المعاهدات متعددة الأطراف القائمة، بما فى ذلك معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتيرية (البيولوجية) والسامة، واتفاقية تحريم تطويروإنتاج وتخزين وإستخدام الأسلحة الكيماوية وتدميرها. وقد أعلن أن الولايات المتحدة سوف تسعى لمعالجة بعض مشكلات المعاهدة القائمة، كبنود اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية الحالية التي تسمح للدول بتيسير تطوير التكنولوجيا النووية من أجل الأغراض السلمية، الأمر الذى وفر مخرجًا للأنظمة المارقة كى تحوِّل المواد إلى صنع أسلحة الدمار الشامل.(٤٩) وبالإضافة إلى ذلك، اقترح بوش ضرورة رفض الدول الموردة للمواد النووية بيع معدات تكنولوجيا التخصيب أو إعادة المعالجة لأية دولة لا تمتلك بالفعل معامل تخصيب وإعادة معالجة كاملة. ولا بد للولايات المتحدة كذلك من عمل المزيد لحض الدول على توقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز أعمال التفتيش في أنحاء العالم. ومع أن المقترحات لم تحظَ بقدر كبير من الجاذبية، فإن الإدارة محقة في مواصلة الجهود لصياغة إجماع جديد.

إذا ما نُفِّذت هذه المقترحات بالشكل الصحيح فمن الممكن أن تؤدى إلى فرض قيود أكثر فاعلية على الدول المتبقية التى تنشر الأسلحة النووية - إيران وباكستان وكوريا الشمالية وسوريا - وكذلك ضمان عدم وقوع أسلحة الدمار الشامل فى أيدى القاعدة أو غيرها من الجماعات الإرهابية.

٣- إبداء دعم مستمر للديمقراطية وحقوق الإنسان

خلال التسعينيات، تكوَّن للولايات المتحدة سجل قوى من دعم الديمقراطية. وفى الوقت الراهن، أصاب هذه السمعة ضررٌ وتضاءلت قدرة أمريكا على تعزيز الديمقراطية. وبينما ركزت السياسات الأمريكية على الحرب على الإرهاب والحرب فى العراق، فقد أدت إلى تآكل مؤسسات المجتمع المدني. واليوم الديمقراطية فى خطر فى أنحاء جزء كبير من أمريكا اللاتينية، وروسيا أوتوقراطية بشكل كبير، وتعاني ديمقراطية باكستان بينما تغض واشنطن الطرف عن تلك الاتجاهات المزعجة. وفي أنحاء العالم، تَضْعُف صورة أمريكا بينما نحتاج إلى القيادة الأخلاقية القوية للحث على التحالفات العالمية. وفى أنحاء العالم، لا بد لأمريكا من السعى لتحسين التوازن بين الحرب على الإرهاب ودعم المؤسسات نفسها التى يمكن أن تكون بمثابة حاجز فى وجه الإرهاب. والمشكلة شديدة الحدة فى أمريكا اللاتينية.

على نحو غير ملحوظ إلى حد كبير، قوضت السياساتُ الأمريكيةُ المضلِّلةُ المؤسسات الديمقراطية الهشة فى نصف الكرة الغربي. وكانت الغلطة الأولى عندما أُطيح بزعيم ڤنزويلا اليسارى فى انقلاب غير دموي. وفى شهر أبريل، واجه الرئيس الفنزويلى هوجو تشافيس إضرابًا قوميًا يدعو إلى استقالته. وكان تشافيس قد نفَّر مجتمع الأعمال في نوفمبر السابق بتبنيه تسعة وأربعين قانونًا جديدًا تناقضت مع مصالح الأعمال وزادت من سيطرة الحكومة على الأراضي والمواد الهيدروكربونية وصيد الأسماك التجارى. وأضرب عمال النفط احتجاجًا على قرار تشافيس تعيين عدد

من محاسيبه في مجلس صناعة النفط المملوكة للدولة. وتجمعت المظاهرات المناوئة لتشافيس ويزيد عدد المشاركين فيها على مائة وخمسين ألفًا من مؤيدى عمال النفط فى العاصمة كاركاس. وفى الثاني عشر من أبريل، أجبر الجيش تشافيس على الاستقالة لفترة قصيرة.

بدلاً من إدانة التدخل العسكرى فى فنزويلا، ظهر أن إدارة بوش تبرره بالاستشهاد بعدد من انتهاكات حقوق الإنسان والقول بأن الرئيس تشافيس آخذ فى التحول بشكل كبير إلى سلطوى وقمعى.[٥٠] وعقب الانقلاب مباشرةً، قال المتحدث باسم البيت الأبيض آرى فلايشر: "نعلم أن العمل الذى شجعته حكومة تشافيس تسبب فى الأزمة."[٥١] وأعلن فلايشر كذلك أن تشافيس استقال طوعًا، وإن كانت هناك تقارير تشير إلى أنه غادر القصر الرئاسى تحت حراسة الجيش[٥٢] ولم يدعُ إلى عودة سلطات فنزويلا المنتخبة أو يشكك فى شرعية الحكومة الانتقالية.[٥٣] والواقع أن مساعد وزير الخارجية أوتو ريتش اعترف بأن الإدارة دخلت فى اتصال مباشر مع پيدرو كارمونا إيستانجا رجل الأعمال الفنزويلى الذى وُضع مكان تشافيس.[٥٤]

أُعيد تشافيس إلى السلطة عقب عطلة نهاية الأسبوع، وبحلول يوم الاثنين كافحت الولايات المتحدة لشرح سبب دعمها لما بلغ حد الانقلاب غير الدستوري. فقد قال فيليب ريكر نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية: "أظن لو أنكم لو نظرتم إلى ما قلناه يوم الجمعة [الثالث عشر من أبريل] لرأيتم أننا كنا نفكر فى ضرورة ضبط النفس واحترام التعبير السلمي عن الرأى السياسى؛ فقد أحزننا فقدان الأنفس الذى حدث يوم الجمعة، وكنا نحاول فحص الحقائق كما رأيناها فى حينها."[٥٥] وأكد ريتش أن الإدارة كانت تعمل فى ظل "تعتيم معلوماتي" فى الساعات الأولى للانتفاضة وكانت معلوماتها محدودة. كما دافع عن قرار إقامة اتصال مع كارمونا، حيث قال إن الإدارة كانت ستُنتقَد على نحو أشد لو أنها لم تخبره برغبتها فى رؤية احترام العمليات الديمقراطية.[٥٦] واليوم، مازال تشافيس فى السلطة حيث يعيِّر الرئيس بوش بادعائه

أنه سيبقى بعده في السلطة. فقد قال: "فلنتراهن يا چورچ دابليو بوش على من يبقى لفترة أطول: أنت في البيت الأبيض أم أنا في قصر ميرافلوريس."(٥٧)

بعد عامين، اتخذت الحكومة موقفًا مشابهًا في هايتي، حيث أيدت الدعوات غير الدستورية لاستقالة الرئيس أريستيد لفشله في تحقيق مطالب المعارضة الخاصة بإجراء انتخابات جديدة. وبدعم قوى من مجتمع الأعمال، استولى الغوغاء المسلحون على جونيف، وهي رابع أكبر مدن البلاد. وسرعان ما انتشر القتال والنهب إلى اثنى عشرة مدينة شمالية، حيث تخلت قوات الجيش والشرطة عن السيطرة ببطء. وكان الكثير من البلطجية مرتبطين بنظام دوڤالييه السابق وطغمة سيدراس الحاكمة. وخلال ثلاثة أسابيع كان الوضع قد بلغ حد الأزمة. إذ سيطر المتمردون على نصف البلاد وكانوا يشقون طريقهم نحو العاصمة پورت أو پرنس.

ومع انحدار هايتي أكثر نحو الفوضى، تدخل الزعماء الكاريبيون لوضع خطة دعت أريستيد إلى المشاركة في السلطة مع معارضته خلال العام المتبقي من فترة حكمه. ودعت الخطة إلى تعيين حكومة جديدة ذات رئيس وزراء "محايد ومستقل يتمتع بالثقة العامة."(٥٨) كما أصرت على أن يعلن الرئيس أريستيد أنه لن يسعى إلى تمديد فترة رئاسته أو ينافس في انتخابات أخرى، وأكدت حق التظاهر بينما اشترطت إطلاق سراح عدد من الناشطين والزعماء السياسيين الذين كانوا قد سُجِنوا بطريقة غير مشروعة. وقَبِل أريستيد الخطة، لكن المعارضة لم تقبلها. ومع ذلك فإنه بدلاً من الضغط على المعارضة كي تقبل خطة المنطقة، ضغطت الإدارة على أريستيد كي يتنحى.

وكما فعل قبل عقد من ذلك، بدأ أريستيد الاتصال بي راجيًا التدخل الدولي لمنع الغوغاء من دخول پورت أو پرنس. وقال لي قبل أسبوع من إجباره على الذهاب إلى المنفى: "نحن بحاجة إلى قوات دولية الآن، وإلا فسوف يُقتَل الناس." عرفت أنه إذا كان أريستيد يتصل بي، فقد بقي له عدد قليل من المؤيدين في واشنطن، ذلك أنني لم أكن قد تحدثت معه منذ سنوات. وأبلغني أريستيد أنه بعد ذلك بوقت قليل وصلت القوات

الأمريكية إلى بيته في منتصف ليل التاسع والعشرين من فبراير عام ٢٠٠٤ وطلبت منه مغادرة هايتي. وقد قيل له: "لن نحميك. لا بد أن تغادر هايتي الآن." واقتيد أريستيد وزوجته ملدريد إلى متن طائرة أمريكية مستأجرة وسافرا إلى خارج البلاد دون معرفة وجهتهما. ويزعم أريستيد أنه خُطِف وأُجبِر على الاستقالة. وصرح نائب الرئيس تشيني بأن وجهة نظر الإدارة في مارس هي "كنا سعداء برؤيته يرحل".(٥٩)

لقد خذل المجتمع الدولي هايتي وخذل أريستيد بلاده. فهو لم ينجح قط في بناء مركز سياسي أكثر اعتدالاً، واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان الضخمة والفساد وتجارة المخدرات. ورحلت قوات حفظ السلام على نحو أسرع من اللازم وكانت المساعدات الدولية غير مناسبة إلى حد كبير. وعارض الكثير من مسئولي إدارة بوش عودة أريستيد التي قادتها الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤ وجمدت الإدارة المساعدات المقدمة لحكومته.

مع أن أريستيد كان مشكلة مستمرة، فقد كان لا يزال يمثل مؤسسة الديمقرطية. وليس واضحًا أن هايتي سوف تستفيد من تقويض الولايات المتحدة لمبدأ الانتخابات. وكان المسار الأفضل هو إرسال قوة دولية لإعادة الاستقرار إلى البلاد، بينما يجرى التفاوض على مشاركة جديدة في السلطة أثناء التحول إلى الحكومة التالية في عام ٢٠٠٦. وبدلاً من ذلك، وبينما كان هناك ثلاثة آلاف جندي دولي في هايتي، فقد كانت غالبية السكان التي أيدت أريستيد مستبعدة، وكان هؤلاء الذين استغلوا عنف الغوغاء يتوقعون مكافآت سياسية من الحكومة الانتقالية. وعلى الرغم من الضغط المتواصل من الولايات المتحدة، فقد رفض الزعماء الإقليميون الاعتراف بالحكومة المؤقتة برئاسة رئيس الوزراء چيرار لاتورتو والرئيس المعين بونيفاس ألكسندر، رئيس المحكمة العليا المحترم الذي سوف يقود البلاد إلى أن تتم الانتخابات الجديدة في عام ٢٠٠٥.

لإجراءات إدارة بوش آثار حقيقية على نصف الكرة. ففي أنحاء أمريكا اللاتينية، تشجع الآخرون الساعون إلى الإطاحة بالحكومات الديمقراطية، بما في ذلك ڤنزويلا

وبوليفيا وبيرو. وينتشر السخط الشعبي على الحكومات الفاشلة، وتنمو مؤسسة الديمقراطية، التي لا تزال تتعافى من عقود الحكم العسكري والدكتاتوريات. وبالإضافة إلى ذلك فإن الصراع الدائر منذ ثلاثين عامًا في كولومبيا مصدر متزايد لعدم استقرار المنطقة. وتستثمر "خطة كولومبيا" مليارات الدولارات في سعي الحكومة لهزيمة المتمردين، وهو الهدف الذي مازال مراوغًا. وأدى النمو الاقتصادي البطيء واتساع عدم المساواة الاجتماعية وانعدام الخدمات الاجتماعية والأنظمة القانونية الضعيفة إلى تآكل الثقة في الحكومات المنتخبة. وأظهر مسحٌ أجراه "الأمريكيون اللاتينيون" لمصلحة الأمم المتحدة أن ٥٥ بالمائة من الناس يؤيدون الاستعاضة عن الحكومة الديمقراطية بحكومة سلطوية، إذا كان يمكنها تحقيق فوائد اقتصادية. ووافق ٥٨ بالمائة على أنه ينبغي على القادة "تجاوز القانون" إذا اضطروا إلى ذلك، وقال ٥٦ بالمائة آخرون إن التنمية الاقتصادية أهم من الحفاظ على الديمقراطية. ومنذ عام ٢٠٠٠، أُجبر أربعة رؤساء منتخبين على التنحي: في بيرو (ألبرتو فوجيموري، ٢٠٠٠) وفي بوليفيا (جونسالو سانتشيس دي لوسادا، ٢٠٠١) وفي الأرجنتين (فرناندو دي ريا، ٢٠٠١) وفي هايتي (چان برتران أريستيد، ٢٠٠٤).[٦٠] هناك عدم استقرار دائم في فنزويلا وبيرو وبوليفيا. وخلال فترة رئاسة بوش الثانية لا بد أن يضع الولايات المتحدة مرة أخرى بقوة وراء الديمقراطية في نصف الكرة هذا وأماكن أخرى.

روســـيا

في روسيا، وقفت أمريكا مكتوفة الأيدي حين هاجم الرئيس بوتين أعمدة المجتمع المدني الهشة بالفعل، بما في ذلك الصحافة والمعارضة السياسية وقادة الأعمال. وشملت أيام بوش الأولى في منصبة شيئًا من اللغة القاسية ضد أعمال روسيا غير الديمقراطية إلى حد كبير. وانتقد بوش دعم كلينتون القوى ليلتسين أثناء الحملة الانتخابية. وكانت رايس متشددة في تصريحها بأن "غلطتنا الكبرى كانت في افتراض أنه ستكون لدينا شراكة استراتيجية".[٦١] وقد اتهمت كلينتون بـ"الكلام السعيد". وفي

ـريف عام ٢٠٠١، انتقد بوش اتخاذ بوتين إجراءات صارمة ضد الديمقراطية، حيث علن أن روسيا "لا يمكنها بناء دولة مستقرة وموحدة على أطلال حقوق الإنسان. ... هى لا يمكنها تعلم دروس الديمقراطية من كتاب الطغيان. ونحن نرغب فى التعاون ع روسيا بشأن قلقها من الإرهاب، لكن هذا مستحيل ما لم تعمل موسكو بضبط فس متحضر."[٦٢]

ومع ذلك سرعان ما أقام بوش علاقة وثيقة مع نظيره الروسى أدت إلى تلطيف ـوقف واشنطن تجاه أعمال بوتين. وكان بوتين أول زعيم أجنبى يتحدث إلى بوش بعد لحادى عشر من سبتمبر وأول زعيم روسى يزور مقر الناتو فى بروكسل. وقامت علاقة ـخصية بين القائدين، عندما أظهر بوتين فى لقائهما الأول صليب التعميد الذى يضعه ـول رقبته لبوش. فقد جرى تعميده فى السر وهو رضيع وأعطته أمه الصليب ليباركه ـندما زار الأراضى المقدسة قبل بضع سنوات. وفى مقابلة مع رويترز فى عام ٢٠٠٠، ـال الرئيس الروسى: "لقد وضعته حول عنقى لأتحاشى ضياعه ولم أخلعه منذ ذلك لحين."[٦٣] وبعد الاجتماع قال الرئيس بوش إنه نظر إلى بوتين فى عينيه، وقال: استطعت الإحساس بروحه"، ووجد أنه "جدير بالثقة".[٦٤]

عادت العلاقة الوثيقة بالفائدة على الدولتين. فقد ضمن بوش تأييد بوتين لمجموعة ـن القضايا التى كانت تتعارض مع السياسات الروسية التقليدية. على سبيل المثال، ـضخ بوتين فى الحرب الأفغانية، وقدم المعلومات الاستخباراتية، وفتح المجال لجوى، ولم يحث أوزبكستان على رفض الوجود العسكرى الأمريكى. وفى مايو من ـام ٢٠٠٢، وقّع الزعيمان معاهدة الأسلحة النووية التى تخفض ترسانتيهما مقدار الثلثين.[٦٥] وقبلت روسيا ضم دول البلطيق إلى الناتو، وهى الخطوة التى طالما ـارضتها. ومن جانبها، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم الدعم لروسيا كى تنضم إلى ـنظمة التجارة العالمية.[٦٦]

ومع ذلك، فقد سعى الرئيس بوتين كذلك خلال الأعوام الأربعة الماضية إلى قويض مؤسسات الديمقراطية وغض الرئيس بوش النظر عن هذا الاتجاه الخطير.

وفى أواخر شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٣، أمر بوتين بالقبض على ميخائ
خودوركوفسكي رئيس يوكوس وهي ثاني أكبر شركة نفط في روسيا. وانتُقدت تا
الخطوة على نطاق واسع باعتبارها محاولة مكشوفة لسحق معارض سياسي لبوتين
وفي سبتمبر من عام ٢٠٠٤، أعلن بوتين عن فحص شامل للنظام السياسي الروس
استهدف تعزيز سيطرته على السلطة التشريعية والحكومات الإقليمية. ومازالت مأس
الشيشان قائمة، مع التزام الولايات المتحدة برغبة موسكو في إبقاء المجتمع الدول
خارج القضية. وكما يوضح العنف والفوضى المستمران في الشيشان، وإسقا
طائرتين مدنيتين في أغسطس من عام ٢٠٠٤، فقد فشلت السياسة الروسية تج
الشيشان فشلاً تاماً.

كانت الصحافة كذلك عرضة للتحرش. ففي يونيو من عام ٢٠٠٣، وافق بوتين عل
قانون جديد للإعلام يمنح الدولة سلطة إغلاق المؤسسات الإخبارية إن هي نشرت مقا
ينتقد المرشحين، ما لم يكن مدفوع الثمن من أحد المعارضين ويحمل ما يشير إلى هذ
المعنى. وفيما سبق، كانت وسائل الإعلام التي تخالف القانون معرضة لدفع غرام
فحسب. وفشلت علاقة بوش مع بوتين كذلك في إقناع موسكو بالمساعدة في العرا
وكوريا الشمالية، أو وقف مشاركتها في بناء المفاعل النووي الإيراني. وفي عام ٢٠٠٢
كشفت موسكو وطهران النقاب عن خطة للتعاون النووي مدتها عشر سنوات.

من مصلحة روسيا حماية مؤسساتها الديمقراطية الوليدة. كما أنه من مصلح
أمريكا جعل القضية تحتل مكانةً أعلى في علاقتها بموسكو. ويمكن للقوة العظمى في
العالم وحدها الحفاظ على دعم الديمقراطية في أنحاء العالم الذي يلزم لضمان أن
تصبح هذه الدول ملاذات للمجرمين والإرهابيين.

٤- معالجة تحديات العالم النامى

في الوقت الراهن، يهدد عدم الاستقرار والأمراض في إفريقيا مصالح أمريكا
ويمكن للولايات المتحدة وحدها قيادة تحالف عالمي لمعالجة الأسباب الأساسية للدول

اشلة في إفريقيا. والحلقة التي تربط بين الدولي الفقيرة الفاشلة والصراع موثقة
يقًا جيداً. فعلى سبيل المثال، أظهر تقرير الأمم المتحدة "الوضع الاجتماعي العالمي"
١٦٤ من الصراعات العنيفة التي اندلعت في العقدين الأخيرين كانت مركَّزة في
لدان الفقيرة ووقعت داخل الدول وليس فيما بينها.(٦٧) ولا بد من كسر دورة الدول
اشلة التي تستوجب التدخل الدولي. وبالتأكيد، فإن أحد الدروس المستفادة من
فانستان والحادي عشر من سبتمبر هو أن الدول الفاشلة تهديد واضح ومباشر
صالح الولايات المتحدة. وكما علّق ج. برايان أتوود، الرئيس السابق ليو إس إيد، فإن
ول الفاشلة "تهدد دولتنا. وهي تكلفنا أكثر مما يجب. فهي تخلق الأمراض التي تؤثر
نا. وهي تزعزع استقرار دولنا. وهي تعوق النمو الاقتصادي وتحرمنا من الفرصة
نتصادية في أكبر سوق جديدة، وهي العالم النامي".(٦٨) وكانت كذلك الأكثر تأثراً
رة الفقر والعنف التي تؤدي إلى الدولة الفاشلة. وكما أشار تقرير التنمية البشرية
م ٢٠٠٣ الذي أصدره برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، فإن معظم البلدان التي
ادت فقراً من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠ كانت في إفريقيا جنوب الصحراء.
ثون من بين البلدان الأربعة والأربعين على مؤشر التنمية الإنسانية "المنخفض"، وهو
يفة من متوسط الأعمار والتعليم ونصيب الفرد من الدخل، موجودة في إفريقيا
وب الصحراء. فقد هبط متوسط الأعمار في زيمبابوي، على سبيل المثال، من ستة
مسين عاماً في أوائل السبعينيات إلى ثلاثة وثلاثين عاماً الآن.(٦٩)

وقد سعى الرئيسان بوش وكلينتون إلى مقاربة عريضة لتخفيف الأسباب
ساسية للصراع في إفريقيا - تحديات القارة من فيروس نقص المناعة
شرية/الإيدز إلى الفقر والانحطاط البيئي والتخلف وانعدام الديمقراطية. وخلال
امه الثمانية في منصبه، أيد كلينتون بقوة مساعي توسيع الديمقراطية والتجارة
نمية الاقتصادية في إفريقيا. وقد عفا عن تلك المبالغ الضخمة من دَين إفريقيا. كما
، قدرة المؤسسات اللازمة لتعزيز العدالة وتشجيع التجارة الداخلية وتحسين التعاون
ليمي، وتعزيز مساعي السلام. وفتح قانون نمو إفريقيا وفرصتها لعام ٢٠٠٠ آفاقاً

جديدة في مد الإعفاء من الجمارك إلى كل صادرات إفريقيا جنوب الصحراء إلى الولايات المتحدة. وكانت مشاركة كلينتون المباشرة بإفريقيا غير مسبوقة، بما في ذلك الرحلة الطويلة في أنحاء القارة في عام ١٩٩٨، حيث أرسل معظم أعضاء مجلس وزرائه إلى إفريقيا مرة واحدة على الأقل، واستضاف الاجتماع الوزاري الأمريكي الإفريقي الذي وضع مخططًا للمشاركة الاقتصادية الموسعة.

وبينما توقع كثيرون أن يتجاهل الرئيس بوش إفريقيا، فقد شارك بشجاعة في بعض المجالات، وسافر إلى هناك في فترة مبكرة من رئاسته، حيث كشف النقاب عن برنامج ضخم قيمته ١٥ مليار دولار لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وزيادة مساعدات التنمية المقدمة للقارة، والحض على تحقيق السلام في السودان. وتشمل خطة بوش الخاصة بإفريقيا، القائمة على خطة سلفه، خمسة أهداف أساسية هي "تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعم إصلاحات السوق والقطاع الخاص، والمساعدة في حل الصراعات التي تعوق التنمية الاقتصادية والسياسية، وتعزيز الإصلاحات الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، ومكافحة وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية، وحماية بيئة إفريقيا الطبيعية ومواردها المتجددة."(٧٠)

وفي مارس من عام ٢٠٠٢ في مؤتمر دولي للمساعدات عُقِد في مونيري بالمكسيك، دعا بوش إلى "مقاربة جديدة تمامًا لمساعدات التنمية" وأعلن عن "حساب تحدي الألفية". وهدفه هو زيادة مساعدات التنمية الأمريكية للبلدان الفقيرة بمقدار ٥٠ بالمائة، مما يؤدي إلى زيادة سنوية قدرها ٥ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٠٦ للدول التي تتبع مبادئ السوق الحرة والحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. كما ربطت الإدارة الدعم المقدَّم لإفريقيا بالحرب على الإرهاب، وزيادة الروابط العسكرية مع المنطقة وضمان ترتيبات إقامة القواعد، بما في ذلك جيبوتي وتونس والمغرب والجزائر والسنغال وأوغندا وكينيا، وتخصيص ١٠٠ مليون دولار لتحسين الأمن في موانئ شرق إفريقيا ومطاراته.

الطفل فى إفريقيا له الأهمية نفسها التى للرئيس أمام الرب

فى الوقت الراهن، إفريقيا أشد ما تكون تهديداً من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذى أصاب ما لا يقل عن ٢٣ مليونًا من مواطنى القارة البالغ عددهم ٧٥٠ مليونًا. وفقد طفل من بين كل عشرة أطفال فى إفريقيا جنوب الصحراء أمه بسبب المرض. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠١٠ سيكون هناك ٤٠ مليون يتيم فى المنطقة. ويستأصل المرض العاملين المهرة فى القارة، مما يهدد بدفع سكانها بشكل أكبر نحو الفقر. وكانت الإصابة شديدة كذلك بين المدرسين والجنود. فعلى سبيل المثال، يموت فى ساحل العاج مدرس بسبب الإيدز فى كل يوم دراسى.[٧١] ويقدِّر المسئولون الإثيوبيون أن ٥ بالمائة من الجنود يعانون من المرض. وأشار المسئولون الكينيون إلى أنهم يفقدون من ثمانية إلى عشرة جنود كل أسبوع.[٧٢] ولا يعرف خمسة وتسعون بالمائة من المصابين بالمرض أنهم يحملون الفيروس القاتل.[٧٣]

اعترف كلينتون بخطر الوباء، وفى عام ١٩٩٩ طرح مبادرة القيادة والاستثمار فى محاربة الوباء لتوسيع المعركة ضد فيروس نقص المناعة/الإيدز فى إفريقيا، حيث أضاف ١٠٠ مليون دولار لميزانية العام المالى ٢٠٠٠، وهو ما جعل إجمالى الإنفاق على مساعدات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز العالمية ٢٥٠ مليون دولار.[٧٤] وفى مايو من عام ٢٠٠٠، أصدر كلينتون أمرًا تنفيذيًا للمساعدة فى جعل توفر الأدوية والتكنولوجيات الطبية المرتبطة بالإيدز والقدرة على الحصول عليها أيسر للبلدان الإفريقية جنوب الصحراء. كما غيَّرت الإدارة النقاش الدائر حول القضية. فعلى سبيل المثال، فى عام ٢٠٠٠ فتح المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك آفاقًا جديدة مهمة عندما أقحم قضية فيروس نقص المناعة/الإيدز فى مجلس الأمن، حيث اعتبره تهديداً للأمن. وقد أخطأ دبلوماسيو الأمم المتحدة الحذرين (وأنا منهم) بمقاومتهم لتلك الخطوة بقوة. واعتبره مندوبو الدول فى الأمم المتحدة شأنًا داخليًا يتم التعامل معه بواسطة الهيئات الإنسانية التقليدية التابعة للأمم المتحدة. وأقنع هولبروك

نائب الرئيس آل جور بترأس جلسة مجلس الأمن التى أقر خلالها رؤية هولبروك أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز "أزمة أمنية لأنه لا يهدد المواطنين الأفراد فحسب، بل المؤسسات نفسها التى تحدد طابع المجتمع وتدافع عنه".(٧٥) ودفع هولبروك كذلك الجهاز البيروقراطي المتردد الخاص بالأمم المتحدة إلى إجراء تثقيف واختبار لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بشأن المرض، حيث أصر على أن يتضمن كل تفويض حفظ سلام هذا البند.(٧٦)

أبدى الرئيس بوش رؤيةً وقيادةً بشأن القضية كذلك. ففى خطاب حالة الاتحاد الذى ألقاه في الثامن والعشرين من يناير عام ٢٠٠٣، كشف بوش النقاب عن زيادة هائلة فى تمويل المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعهدت خطة الطوارئ لإغاثة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بخمسة عشر مليار دولار على مدى خمس سنوات لمكافحة المرض فى أربعة عشر بلداً إفريقيًا وكاريبيًا.(٧٧) وأضاف فيتنام فيما بعد. وأثار دعم بوش القوى لإفريقيا الدهشة فى دوائر كثيرة، بما فى ذلك نجم موسيقى الروك الأيرلندى بوب جيلدوف الذى كان رائداً فى جمع الأموال من المشاهير من خلال حفلاته الموسيقية الحية الناجحة جداً. وعلّق جيلدوف بقوله: "قد تظنون أنى مجنون عندما أقول هذا، لكن إدارة بوش هى الأكثر تشدداً - بالمعنى الإيجابى للكلمة - فى مقاربتها لإفريقيا منذ أيام كنيدى."(٧٨) وقال مغنى الروك الأيرلندى بونو فى فريق "يو تو"، الذى سافر فى مايو من عام ٢٠٠٢ مع وزير الخزانة أونيل: "أعتقد أن الرئيس مخلص فى اقتناعه بجعل الولايات المتحدة تحتل موقعًا متقدمًا على نحو لم يحدث من قبل بشأن هذه القضية."(٧٩) بل جاء الثناء من الرئيس الفرنسى چاك شيراك فى أعقاب صراع مرير بشأن الحرب مع العراق، حيث قال: "اتخذت إدارة بوش خطوة إيجابية جداً لزيادة مبلغ الأموال المخصصة للمعركة ضد الإيدز".(٨٠)

جزء كبير من اهتمام بوش بإفريقيا تحركه عقيدة دينية عميقة. وأوضح ذلك كبير كُتّاب خطب بوش المسيحى الذى وُلِد من جديد مايكل جيرسون بقوله: "إنها عقيدة

راسخة إلى حد ما أن أى طفل فى قرية إفريقية يُحتضَر والداه بسبب الإيدز له الأهمية نفسها التى لرئيس الولايات المتحدة عند الرب."[٨١] وبالإضافة إلى حض بوش على التدخل فى عملية السلام فى السودان حيث المسيحيون فى الجنوب معرضون للخطر، حضت الجماعات المسيحية بوش على المشاركة فى المعركة العالمية ضد الإيدز، وبالأخص التركيز على ترويج "العفاف، والإيمان، والواقى الذكري"، وهو ما يسمى مقاربة "ع ا و" التى جرت تجربتها لأول مرة فى أوغندا. وكان نموذج "ع ا و" شديد الفاعلية فى أوغندا حيث هبط معدل عدوى الكبار، الذى بلغ أوجه فى عام ١٩٩١ بنسبة ١٥ بالمائة، إلى ٥ بالمائة فى عام ٢٠٠١، وهو واحد من أدنى المعدلات فى إفريقيا جنوب الصحراء.[٨٢] وفى أعقاب اللقاء مع الجماعات الدينية التى تناقش السياسة القائمة على العقيدة، أعلن بوش: "لستم بحاجة لأن تخبرونى. فقد كنت سأظل أشرب الخمر لولا ما فعله المسيح فى حياتى."[٨٣]

من المؤكد أن سياسات بوش تعرضت لبعض النقد، وكان ذلك أوضح ما يكون لإعادة إعلان سياسة مكسيكو سيتى التى تضر أشد ما يكون الضرر إفريقيا والمعركة ضد الإيدز بشكل خاص.[٨٤] وبالإضافة إلى ذلك، مازال تمويل برامج بوش الطموحة موضع شك. وبينما تعهد فى البداية بثلاثة مليارات دولار لخطته الطارئة الخاصة بفيروس نقص المناعة الطبيعية/الإيدز، فقد طلب بوش مليارى دولار فحسب. كما أن الحكومة قدمت أهدافها الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية على أهدافها التنموية فى إفريقيا، حيث هددت بخفض مساعداتها العسكرية للبلدان ما لم توقع على بيانات الحصانة من المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية التى تعفى المواطنين الأمريكيين من المقاضاة بواسطة المحكمة المنشأة حديثًا. وحتى الآن، خفَّض ما لا يقل عن اثنين وعشرين بلدًا المساعدات.[٨٥]

الســير قُدماً

إذا كان لا بد من رؤية الولايات المتحدة مرة أخرى على أنها قوة من أجل التقدم والعمل من أجل مصالح المجتمع الدولي ككل، فلا بد أن تغير مسارها. إذ جعلت أربع سنوات من وصفات حكومة بوش السياسية الخاصة بالهيمنة أمريكا أقل أمنًا، وليس أكثر أمنًا. وتخسر أمريكا الدعم بين الحلفاء وتخلق المزيد من الأعداء بتشبثها بسياسات ثبت فشلها.

يتطلب المسار الجديد إعادة ترتيب السياسة الخارجية الأمريكية كي تعمل باتساق مع المجتمع الدولي بدلاً من التصادم معه، وبالإضافة إلى إخضاع مصالح أمريكا، كما سوف يتهم البعض، سوف يمكِّن هذا التحول الولايات المتحدة من رفع وضعها كقوة عظمى والمشاركة في عبء التقدم مع أصدقائها وحلفائها. والواقع هو أنه على الرغم من وضعها كقوة العظمى، فإن تحديات القرن الحادى والعشرين لا يمكن التغلب عليها إلا بحشد الرأى العالمي لمصلحة أهداف أمريكا وبالقيادة على نحو يتبعه العالم. وقد أدى ضرر السنوات الأربع الماضية إلى انتكاسة ذلك الهدف، لكن لم يفت الوقت بعد لرسم مسار جديد.

لكي ننجح في جعل أمريكا آمنة من جديد، سوف يتعين على القوة العظمى الوحيدة تنظيم قواها، تلك القوى التي تتجاوز جيشها الذى لا يباريه جيش آخر. ويمكن لتوليفة معقدة من القيادة الاقتصادية والأخلاقية والسياسية، مقرونة باستخدام القوة كملاذ أخير، وليس أول، أن تستعيد مكانة أمريكا باعتبارها البلد الذى يلهم التغيير ويقود الآخرين إلى تحسين المجتمع العالمي. وهذه هي الطريقة التي يمكن بها لأمريكا كسب الحرب على الإرهاب. وقد حان الوقت للرئيس بوش كي يقبل هذا التحدى على نحو جاد.

الهوامش

(1) KFOR press release, Pristina, January 21, 2004: total of 18,500 KFOR troops. Also see: Wes Allison, "No end in sight for U.S. in Iraq, " *St. Petersburg Times*, March 21, 2004: 2000 US troops in Kosovo, and Brookings Institution, "Iraq Index, " June 16,1004: 138,000 Us troops, 162, 000 total conlition troops.

(2) The Pew Research Center, "Views of a Changing World 2003, " June 3. The Pew Global Attitudes Project (أجرى مسحًا على ١٦ ألف شخص فى ٢٠ بلدًا والسلطة الفلسطينية فى مايو من عام ٢٠٠٣ وأكثر من ٣٨ ألف شخص فى ٤٤ دولة فى عام ٢٠٠٢).

(3) Taylor Nelson Sofres/Eos Gallup Europe, Public Opinion Poll, October 2003. رأى ثلاثة وخمسون من مواطني الاتحاد الأوروبى الولايات المتحدة على أنها تهديد، وكذلك كوريا الشمالية وإيران.

(4) Pew Global Attitudes Project, "Views of a Changing World, " June 2003.

(5) The Pew Research Center, " A Year After Iraq War, " March 16, 2004.

(6) United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2003.*

(7) كان خاطفون آخرون من اليمن والإمارات العربية المتحدة.

(8) انظر *Can Saudi Arabia Reform Itself.* ICG Middle East Report no. 28 (July 14, 2004) www. crisisweb.org.

(9) United Naios Develompment Programme, *Arab Human Development Report* (2002).

(10) Indyk, Martin, "Back to the Bazaar, " *Foreign Affairs* (January / February 2002): 77.

(11) Gallup Poll. (أجرى الباحثون مقابلات شخصية مع ٩٩٢٤ من سكان باكستان وإيران وإندونيسيا وتركيا ولبنان والمغرب والكويت والأردن والمملكة العربية السعودية لقياس الرأى العام فى تلك البلدان فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر .Researchers conducted)

(12) Levinson, Charles, "$50 Billion Later, Taking Stock of US Aid to Egypt. " *Christion Science Monitor*, April 12, 2004.

(13) "Sharon Strategy Backfires, " *Los Angeles Times*, May 4, 2004.

(14) Ottaway, Marina, "Thinking Big: Democratizing the Middle East, " *Boston Globe*, January 5, 2003.

(15) Michael, Rebecca, "Analysis: U.S. reform plan faces flak, "United Press International, April 9, 2004.

(16) Sea Island Summit, *G8 Extended Invitees* (www.g8 usa.gov/extended.htm). The only Arab leaders in attendance were from Algeria, Bahrain, Iraq, Jordan, and Yemen.

(١٧) مناقشة مع المؤلفة فى ٢٣ سبتمبر من عام ٢٠٠٤.

(18) *Can Saudi Arabia Reform Itself? 6.*

(١٩) انظر الفصل الخامس للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً لخطة كلينتون.

(20) انظر على سبيل المثال Greg Thielmann, " Rumsfeld Reprise? The Missile Report that Foretold the Iraq Intelligence Controversy," *Arms Control Today* (July/August 2003). See also: William D Hartung, "Rumsfeld Reconsidered: An Ideologian Moderates Clothing, " Goreign policy in Focus, January 2001, Hartung concludes: " The Rumsfeld Commission ... basically massaged existing U.S. intelligence data to come up with new conclusions that fit the political needs of its creators for a quasi-official endorsement of their exaggerated views of the missle threat to the United States."

(٢١) المرجع السابق .

(22) Manuel Perez-Rivas, "Us Quits ABM Treaty, " CNN, December 14, 2001.

(23) Statement by Russian President Vladimir Putin on ABM Treaty, *Official Kremlin Itt>l.* News *Broadcast*, December 13, 2001.

(24) Missile Defense Deployment Announcement briefing, Department of Defense, December 17, 2002.

(25) "Dubious Threat, Expensive Defense, : ediorial, *Washington Post*, April 26,2004, A23.

(26) Graham, Bradley, "Missle Defense Agency Faulted On Testing and Acceountability." *Washington Post*, Saturdany, April 24, 2004, http://222. washingtonpost. com/

ac 2/ wp-dyn? pagenmane=article& contentld - A37828-2004 Apr23& not Found = true.

(27) "Global Nuclear Stockpiles, 1945-2002," *Bulletin of the Atomic Scienitist* (November/December, 2002), http://www. thebulletin.org/issues/nukenotes/nd02n ukenote. html.

(٢٨) المرجع السابق .

(29) Nunn, Sam, "A New Triumph o fSanity, " presented at the Canegie International Non Proliferation Conference on June 21, 2004.

(٣٠) المرجع السابق .

(31) المرجع السـابق . انظر كـذلك: Miles A. Pomer, "Bush Stresses Importance of Num-Lugar Programs but Cuts Funds in 2005 Budget Request," "*Arms Control Today*, Ams Control Association, March 2004, http;//www. arm socontrol. org/act/2004 03/Nunn Lugar Funding. asp.

(٣٢) المرجع السابق .

(33) *White House Statement, Fact Sheet on Proliferation Security*, Washington File (Septembe 5, 2003).

(34) The Acronym Institute for Disamament Dipllomacy, *Proliferation Security Initiative (PSI) Meeting , Paris, September 3,-4*, http://www. acronym. org. uk/docs/0309/ doc06.htm.

تشمل الدول الإحدى عشرة الأساسية الموقعة فرنسا وبولندا وإيطاليا واليابان وهولندا وبولندا والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

(35) Alex Rodriguez, *Chicago Tribune, January* 31, 2004.

(٣٦) مقابل قمع مسئول رفيع المستوى بالوكالة الدولية للطاقة الذرية أجرته المؤلفة في الخامس والعشرين من مارس عام ٢٠٠٤.

(٣٧) مقابلة مع المؤلفة في السابع من أبريل عام ٢٠٠٤ جرى تاكيدها في الثالث عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٤.

(38) Leopold, Evelyn, "UN Council Unanimously Adopts Terrorist Arms Ban. " Reuters, April 28, 2004.

(٣٩) الواقع أن ممثلي ليبيا عرضوا تسليم برامج أسلحة الدمار الشامل في مايو من عام ١٩٩٩ أثناء المفاوضات السرية مع مسئولين أمريكيين انظر :

Martin S. Indyk, "The Iraq War Did Not Force Gadaffi's Hand, "*Financial Times*, March 9, 2004.

(40) Traynor, Ian, "Investigators have uncovered a sophisticated black market in components with Islamabad at its centre: Pakistan's nuclear hero throws open Pandora's box," *Guardian*, January 21, 2004, Foreign Page 16.

(41) Tyler, Patrik E., and David E. Sanger, "Pakistan called Libyans' Source of Atom Design, " *New Tork Times*, January 6. 2004, Al.

(42) Text of Dr. Khan:s Statement, Islamabad, February 4, 2004, www.infopak. gov. pk/statement-dr-a-q-khan.htm.

(43) Kiner, John,. "Nuclear Anxiety: In Pakistan; Complex Pressures, Dominated by Islam, Led to Testing, "*New Tork Times*, June l, 1998, A6.

(44) Slevin, Peter, "Libya's Uranium Linked to Paskistan, "*Eashington Post*, May 2004, A21.

(٤٥) مقابلة مع ستيف أندركاسن المدير السابق للسياسة الدفاعية واحد من الأسلحة بمجلس الأمن القومي في الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠١.

(46) CIA, "Unclassified Report to Congress on the Acquisition of Technology Relating to Weapons of Mass Detruction and Advanced Conventional Munitions. 1 January Through 30 Junde 2003." http//www. cia. gov/cia/reports/721-reports/jan-jun 2003. htm.

(47) http://www.nti.org/e-research/profiles/ltan/index.html.

(48) Interview with the author and senior IAFA officials, March 25, 2004.

(49) George W. Bush, "President Announces New Measures to Counter the Threat of WMD. " remarks at the National Defense Universiy, February 11, 2004.

(50) Valenzuela, Arturo, "Bush's Betrayal of Democracy, " *Washington Post*, April 16, 2002, A19.

(51) Press Briefing by Ari Fleischer Office of the White House Press Secretary, April 12,2002 and Peter Slevin, "Chavez Provoked His Removal, U.S. Officials Say, "*Washington* Port, April 13, 2002, A17.

(52) De Young, Karem, "Bush Officials Defend Their Actions on Venezuela, "*Washington Post*, April 18, 2002, A01.

(53) Valenzuela, !19.

(54) De Young, A01.

(55) Philip T. Reeker, Deputy Spokesman, State Department Press Briefing, Washington, D.C., April 15, 2002.

(56) Marquis, Christopher, "Combative Point Man on Latin Policy-Otto J. Reich, " *New Tork Times* April 18, 2002, 8.

(57) Forero, Juan, "Venezuelan Leader, Battling a Recall, Mocke Bush, "*New Tork Times*, March 1, 2004, 3.

(58) "CARICOM Prior Action Plan, " Rev. 6, developed at the CARICOM meeting on Haiti in Kingston, Jamaica, January 31 2004, http://www. org/OAsparge. Haiti-situation/Prior ActionPlan-HA -version6bisl-pdf.

(59) Weiner, Tim, "Life is Hard and Short in Haiti's Bleak Villages, *New Tork Times*, MArch, 14, 2004.

(60) "Larin America's Half-Term Presidents," editiorial, *New Tork Times*, February 26,2004.

(61) مقابلة مع كوندوليزا رايس John Mc Laughlin's *One on One*, Federal News Service, August 3, 2000.

(62) "Bush, Putin Comments, "Associated Press, November 12, 2001. Rice's "happy talk" comment can be found in: Condeleezza Rice, "Exercising Power Without Arrogance," *Chicago Tribune*, December 31, 2000.

(63) "Schoolboy Putin tried to join KGB, " *The Tribune (India.)* and Reuters, Sunday, March 12, 2000.

(64) Applebaum, Anne, "Beneath the skin, it's the same old Russian Bear, " *London Times*, March 15, 2004, and keller, Bill, "God and George W. Bush, " *New York Time*, May 17, 2003.

(65) "Russia and US agree amscuts, " *BBC News* May 13, 2002, http://news.bbbc.co.uk/ 1/hi/world/americas/1984995. stm and white House Fact Sheet: *Moscow Treaty on Strategic Offensive Reduction*, May 24, 2002.

(66) Rebecca Santana "RUSSIA: Equal statu is the goal, "*Atlanta Journal-Constituton*, May 2, 2004, 4C.

(67) http://www. unwire. org/ UNWire/ 2003 1009/449-9280. asp.

(68) From Esman and Herring, editors, Carrots, Slicks, and Ethnic , *Conflict; Rethinking Development Assistannce* (University of Michingan Pres, 2001), chap. 3 USAID and Ethnic Conflict: An Empiphany? by Heather S. McHugh, 54.

(69) http://www.undp. org/hdr2003/.

(70) Budget priorities for sub-Saharan African. http:/ww. State. gOv/p/af/rls/rm/2024 9.htm.

(71) Annan, Kofi, speech to United Nations General Assembly, September 20, 1999,17.

(72) www.wfn.org/2003/06/msg00017.html.

(73) Holbrooke, Richard, and Richard Fuman, *New fork Times*, February 10, 2004, 25.

(74) http://www. usembassy. it/file2000 11/ alia/aOl 13014,htm.

(75) http://usinfo. state. gov/journals/itgic/ 0700/ijg02.htmm).

(76) http://ods-dds-ny. un.org/doc/UNDOC/ GEN/NOO/536/02/PDF/NOO5 3602. pdf? OpenElement.

(٧٧) سوف تركز خطة بوش على تلك البلدان فى إفريقيا والكاريبى التى تأثرت أكثر من غيرها: بوتسوانا وكوت ديفوار وإثيوبيا وغيانا وهايتى وكينيا وموزمبيق وناميبيا ورواندا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا. وهذه البلدان بها أعلى معدلات مرض نقص المناعة البشرية /الإيدز فى كل إفريقيا والكاريبى. وفى العام المالى ٢٠٠٥، طلب الرئيس مبلغا إضافيا قدره ٢,٨ مليار دولار للإغاثة الدولية للإيدز.

(78) "Now for Africa, "*Economist*, July 3, 2003.:

(79) http://www. worldmag. co/world/issue /07-19-03/opening-3.asp.

(80) 'Bush, hero or hypocrite? " *Economist* (May 29, 2003), http://www. economist. com/ display Story. cfm? Story ID=S') HL -Q !%3F /20%20%40%23 T% OA.

(81) Bumiller, Elisabeth, "Evangelicals Sway White House on Human Rights Issues Abroad, " *New York Times*,1 .

(82) http:// www.eldis.org/static/DOC 10759 htm.

(٨٣) مرجع سابق.

(٨٤) تحظر سياسة مكسيكو سيتي المنظمات غير الحكومة الأجنبية التي تتلقى أموالاً أمريكية نتيجة لتوفير الإجهاض أو الإحالة لمشورة الإجهاض أو الخدمات المتصلة بذلك، حتى بأموالها، حتى إذا كانت مقدمة في بلدان الإجهاض فيها مباح وتتسق ممارسات المنظمات غير الحكومية مع القانون والسياسة ومعايير الممارسات الطبية المحلية . وتتجاوز السياسة بكثير مجرد تقييد الحصول على الإجهاض ذلك أن تعديل هيلمز لعام ١٩٧٣ لقانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ حظر من قبل استخدام أية أموال أمريكية من أجل خدمات الإجهاض إلا في حالة الاغتصاب أو المخاطر الصحية على حياة المرأة الحامل أو غشيان المحارم. انظر :

http:// www. plannedparent.

hood. org/library/facts/030416-global gag.html. See aslo: chapter 5 for more on Bush's policy.

(٨٥) في السابع والعشرين من مايو عام ٢٠٠٤، لم تكن البلدان التالية قد وقعت على اتفاقية الحصانة الثنائية وفقدت المساعدات : بنين والبرازيل وكوستاريكا وكرواتيا وشرق الكاريبي (باربيدوس والدومنيكان وسانت فنسنت والجرينادين) والإكوادور وليسوتو ومالطا ومالي وناميبيا والنيجر وباراجواي وبيرو وجمهورية الكونغو وساموا وجنوب إفريقيا وصربيا والجبل الأسود وتنزانيا وترينيداد وتوباجو وأوراجواي وفنزويلا. ولم يوقع ثلاثون بلداً آخر اتفاقية الحصانة الثنائية. ومع ذلك لم تفقد تلك البلدان المساعدات لأنها لا تلقى مساعدات من الولايات المتحدة أو أنها معفاة بموجب قانون حماية أعضاء الحماية الأمريكي. وهذه البلدان هي الأرجنتين وأستراليا وبلجيكا وبلغاريا وكندا وجمهورية التشيك والدنمارك وإيستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان والمجر وأيرلندا وإيطاليا واليابان والأردن ولاتفيا ولتوانيا ولوكسمبورج وهولندا ونيوزيلندا وبولندا والبرتغال وجمهورية تركيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا والمملكة المتحدة. يمكن العثور على المزيد من المعلومات في :

http:// www. iccnow. org/documents/other issues/impunnityart 98/BLA Waivers WICC24 Nov03.pdf.

مسرد المصطلحات

abortion	إجهاض
accountability	محاسبة
aggression	عدوان
aggressive actions	أعمال عدوانية
aggressive strategy	استراتيجية عدوانية
airborne forces	قوات محمولة جواً
airborne assistance	مساعدات محمولة جواً
air strikes	ضربات جوية
alliance	تحالف
Alternatives	بدائل
ambassador at large	سفير فوق العادة
amnesty	عفو
Annexation	ضم (جزء من بلد)
Anti-Ballistic Missile Treaty	معاهدة حظر الأسلحة البالستية
Approach	مقاربة
arms embargo	حظر استيراد السلاح

aspirations	مطامح
assassination	اغتيال
assessments	تقديرات
authoritarian government	حكومة سلطوية
authoritarian rule	حكم سلطوى
authorization	إجازة
autonomy	حكم ذاتى
Arrogance	غطرسة
attempted assassination	محاولة اغتيال
Axis of Evil	محور الشر
Battleground	أرض المعركة
Benchmark	مقياس
Beneficiaries	مستفيدون
biological weapons	أسلحة بيولوجية
biological warheads	رؤوس بيولوجية
bioterrorism	إرهاب حيوى
black hole	ثقب أسود
blackmail	ابتزاز
Bloodshed	إراقة دماء
border disputes	نزاعات حدودية
brutal dictator	دكتاتور وحشى

carnage	مذبحة
Ceasefire	وقف إطلاق النار
Chairman of the Joint Chiefs of Staff	رئيس هيئة الأركان المشتركة
chemical weapons	أسلحة كيماوية
civic institutions	مؤسسات مدنية
civil aviation	طيران مدني
classified information	معلومات محظورة
coalition	تحالف
Coalition Provisional Authority	سلطة التحالف المؤقتة
communiqué	بيان ختامي
compensations	تعويضات
compliance	امتثال
comprehensive approach	مقاربة شاملة
comprehensive plan	خطة شاملة
compromise	حل وسط
confrontation	مواجهة
conservative	محافظ النزعة
conservatism	نزعة محافظة
constitutional rights	حقوق دستورية
constructive proposals	مقترحات بنّاءة
containment	سياسة الاحتواء (الأمريكية)

corruption	فساد
counterintelligence	استخبارات مضادة
Counterterrorism Committee	لجنة مكافحة الإرهاب
counterweight	ثقل موازن
credible evidence	أدلة معقولة
criminal activities	أنشطة إجرامية
criminal investigators	محققون جنائيون
crisis situation	وضع مأزوم
declaration of war	إعلان الحرب
declaration of principles	إعلان مبادئ
delegations	وفود
demilitarized zone	منطقة منزوعة السلاح
Democratic administration	إدارة ديمقراطية (حكومة الحزب الديمقراطي)
democratization	التحول الديمقراطي
Department of Homeland Security	وزارة الأمن الوطني
detainees	معتقلون
deterrence	ردع
diplomatic track	مسار دبلوماسي
disarmament	نزع السلاح
disbanding the army	حل الجيش

discrimination	تفرقة
disinformation	تضليل
disputes	منازعات
drug trafficking	تجارة المخدرات
dual-use items	أصناف مزدوجة الاستعمال
early-warning radars	رادار الإنذار المبكر
economic incentives	حوافز اقتصادية
economic resources	موارد اقتصادية
economic stagnation	ركود اقتصادى
economic support	دعم اقتصادى
electronic surveillance	مراقبة الكترونية
emissions of carbon dioxide	انبعاثات ثانى أكسيد الكربون
enemy combatants	مقاتلون أعداء
enriched uranium	يورانيوم مخصّب
enriching uranium	تخصيب اليورانيوم
environmental degradation	الانحدار البيئى
environmentalists	أنصار الحفاظ على البيئة
environmental laws	قوانين الحفاظ على البيئة
ethnic cleansing	تطهير عرقى
ethnic tensions	توترات عرقية
exile	منفى

extradition	تسليم المجرمين (بين بلدين)
extremists	متطرفون
fabricated links	صلات مصطنعة
failed state	دولة فاشلة
fascism	فاشية
Federal Bureau of Investigation	مكتب التحقيقات الفدرالي
financier of terrorism	ممول الإرهاب
financial data	بيانات مالية
financial support	دعم مالي
financial systems	
financial transactions	معاملات مالية
flexibility	مرونة
forces deployment	نشر القوات
foreign affairs	شئون خارجية
fragile society	مجتمع هش
framework agreement	اتفاقية إطارية
frustration	إحباط
fundamentalists	أصوليون
fundraising	جمع الأموال (لغرض ما)
G-8 summit	قمة مجموعة ا لثمانية
Genocide	إبادة جماعية

globalized world	عالَم معولَم
global terrorism	إرهاب عالمى
good governance	الحكم الرشيد
good will	النوايا الحسنة
Greater Middle East Initiative	مبادرة الشرق الأوسط الكبير
greenhouse gases	غازات الصوبة الزجاجية
hard-line strategy	استراتيجية متشددة
harassment	تحرش
havens for terrorists	ملاذ للإرهابيين
hegemons	مهيمنون
Hegemony	هيمنة
High Commissioner for Human Rights	المفوض السامى لحقوق الإنسان
High Commissioner of Human Affairs	المفوض السامى للشئون الإنسانية
high jacking techniques	تكنيكات خطف الطائرات
hostages	رهائن
hostile environment	بيئة معادية
hostilities	أعمال عدائية
House of Representatives	مجلس النواب
humanitarian disaster	كارثة إنسانية
humanitarian intervention	تدخل إنسانى
humanitarianism	النزعة الإنسانية

humanitarian operations	عمليات إنسانية
humanitarian relief	إغاثة إنسانية
humanitarian missions	مهام إنسانية
humanitarian assistance	مساعدة إنسانية
humiliation	إذلال، امتهان
immediate withdrawal	انسحاب فورى
immunity	حصانة
impetus	دافع
inauguration speech	خطاب التنصيب
inclusive society	مجتمع جامع
independence	استقلال
infant mortality	وفيات الأطفال
inflation	تضخم
infrastructure	أبنية تحتية
initiative	مبادرة
inspection teams	فرق تفتيش
instability	عدم استقرار
insurgency	تمرد
insurgents	متمردون
intelligence agencies	وكالات الاستخبارات
intelligence community	مجتمع الاستخبارات

intelligence information	معلومات استخباراتية
interim government	حكومة مؤقتة
interim settlement	تسوية مؤقتة
intervention	تدخل
international actors	جهات فاعلة دولية
international airspace	المجال الجوى الدولى
International Atomic Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
international collaboration	التعاون الدولى
international community	المجتمع الدولى
international conventions	اتفاقيات دولية
international donors	مانحون دوليون
international norms	معايير دولية
international order	النظام العالمى
international sanctions	عقوبات دولية
international terrorism	الإرهاب الدولى
intimidation	ترهيب
investigations	تحقيقات
invincibility	مَنَعة
Iraqi Governing Council	المجلس الحاكم العراقى
isolation	انعزال

joint declaration	إعلان مشترك
law-enforcement agencies	وكالات تنفيذ القانون
law enforcement circles	دوائر تنفيذ القانون
law enforcement surveillance	مراقبة تنفيذ القانون
lawlessness	انعدام القانون
Lebanization	لبننة
legislations	تشريعات
legitimate government	حكومة شرعية
legislative assembly	مجلس تشريعى
life sentence	حكم بالإعدام
light-water reactors	مفاعلات تعمل بالماء الخفيف
malnutrition	سوء التغذية
marginalization	تهميش
market economy	اقتصاد السوق
massacre	مذبحة
mastermind	العقل المدبر
Middle East crisis	أزمة الشرق الأوسط
Middle East peace agreement	اتفاقية سلام الشرق الأوسط
military actions	عقوبات عسكرية
military intervention	تدخل عسكرى
military might	القوة العسكرية

military operations	عمليات عسكرية
military priorities	أولويات عسكرية
military supremacy	تفوق عسكرى
military tribunal	محكمة عسكرية
millennium celebrations	
missed opportunities	فرص ضائعة
missile attacks	هجمات صاروخية
missile-equipped ships	سفن مزودة بالصواريخ
modernization	التحديث
momentum	قوة دفع
multiethnic state	دولة متعددة الأعراق
national missile defense	الدفاع الصاروخى القومى
National Security Advisor	مستشار الأمن القومى
National Security Council	مجلس الأمن القومى
nation-building mission	مهمة بناء الدولة
negotiating strategy	استراتيجية التفاوض
negotiations	مفاوضات
no-fly zone	منطقة حظر الطيران
nonaggression treaty	معاهدة عدم اعتداء
noncompliance	عدم امتثال
nongovernmental organizations	منظمات غير حكومية

nonproliferation	عدم انتشار الأسلحة
North American Free Trade Agreement (NAFTA)	اتفاقية التجارة الحرية لأمريكا الشمالية (النافتا)
North Atlantic Treaty Organization (NATO)	منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)
normalization	تطبيع
normalizing relations	تطبيع العلاقات
nuclear inspections	مفتشون نوويون
nuclear reactor	مفاعل نووى
nuclear safeguards	إجراءات وقائية نووية
nuclear weapons program	برنامج الأسلحة النووية
nuclear warheads	رؤوس نووية
objectivity	موضوعية
obligations	التزامات
Oil for Food	النفط مقابل الغذاء
Olso Accords	اتفاقات أوسلو
outlaw regimes	أنظمة خارجة عن القانون
Palestinian Authority	السلطة الفلسطينية
parameters	ضوابط
paramilitaries	قوات شبه عسكرية
PATRIOT Act	القانون الوطنى (الولايات المتحدة)

peacekeepers	قوات حفظ السلام
peacekeeping mission	بعثة حفظ السلام
peacemaker	صانع سلام
peace process	عملية السلام
permanent members	أعضاء دائمون
political advisor	مستشار سياسى
political prisoner	سجين سياسى
political situation	الوضع السياسى
preemption	استباق
preemptive self-defense	دفاع استباقي عن النفس
presidential campaign	حملة الانتخابات الرئاسية
preventive defense	دفاع وقائى
prisoner of war	أسير حرب
prosperity	رفاهية
provisional	مؤقت
proliferation of mass destruction weapons	انتشار أسلحة الدمار الشامل
permanent ceasefire agreement	اتفاقية وقف إطلاق النار الدائمة
policymakers	واضعو السياسات
populist movements	حركات شعبوية
predecessors	أسلاف

promoting democracy	ترويج الديمقراطية
rapid reaction forces	قوات الانتشار السريعة
realistic policy	سياسة واقعية
recommendations	توصيات
reconstruction	إعادة إعمار
recruitment	تجنيد
referendum	استفتاء
refugee camps	معسكرات لاجئين
regional cooperation	تعاون إقليمى
reinforcements	تعزيزات
religious radicalization	التشدد الدينى
religious zealots	متعصبون دينيون
renouncing violence	انبذ العنف
repression	قمع
reprocessing	إعادة معالجة
Republican administration	إدارة جمهورية (حكومة الحزب الجمهورى)
retaliation	انتقام
retaliatory strikes	ضربات انتقامية
rotating seats	مقاعد غير دائمة
rule of law	حكم القانون
sanctions	عقوبات

sacred shrines	العتبات المقدسة (عند الشيعة)
Secretary of Defense	وزير الدفاع
Secretary of State	وزير الخارجية
sectarian tensions	توترات طائفية
security assurances	ضمانات أمنية
security cooperation	تعاون أمني
Security Council resolutions	قرارات مجلس الأمن
self restraint	ضبط النفس
settlements	مستوطنات
shuttle visits	زيارات مكوكية
smoking guns	دليل دامغ
sovereign rights	حقوق سيادية
sovereignty	سيادة
State Department	وزارة الخارجية (الأمريكية)
strategic advantage	ميزة استراتيجية
suicide bombers	انتحاريون
super power	قوة عظمى
support networks	شبكات دعم
supremacy	تفوق
Supreme Court	المحكمة العليا
surveillance equipment	معدات المراقبة

surveillance mechanisms	آليات المراقبة
systematic violations	انتهاكات منظمة
telecommunication networks	شبكات اتصالات
television coverage	تغطية تليفزيونية
terrorism	إرهاب
terrorist assets	أصول إرهابية
terrorist cells	خلايا إرهابية
terrorist organizations	منظمات إرهابية
terrorist threat	تهديد إرهابى
torture	تعذيب
transition process	عملية التحول
transitional government	حكومة انتقالية
transparency	شفافية
tyrant	طاغية
Unanimous vote	تصويت بالإجماع
underground nuclear testing	إجراء التجارب النووية تحت الأرض
understanding memorandum	مذكرة تفاهم
unemployment	بطالة
UN headquarters	مقر الأمم المتحدة (فى نيويورك)
unilateral measures	إجراءات أحادية
unilateral sanctions	عقوبات أحادية

UN inspectors	مفتشو الأمم المتحدة
veterans	المحاربون القدماء
violations	انتهاكات
vulnerability	قابلية التعرض للخطر
war-fighting skill	مهارة خوض الحروب
women's empowerment	تمكين النساء
zero-tolerance policy	سياسة عدم التسامح

المؤلفة فى سطور:

نانسى سودربرج

كانت سودربرج مستشارة السياسة الخارجية للرئيس الأمريكى بيل كلينتون منذ حملته الانتخابية فى عام ١٩٩٢ حتى نهاية فترة رئاسته الثانية. وفى الفترة من عام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ كانت مسئولة من الفئة الثالثة فى مجلس الأمن القومى، وكانت فى الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١ سفيرة أمريكية فى الأمم المتحدة. وعندما جاءت إدارة چورچ فى عام ٢٠٠٠ عملت نائبة رئيس مجموعة الأزمات الدولية. ويدعونها بانتظام للتعليق على قضايا السياسة الدولية فى وسائل الإعلام كالسى إن إن، وفوكس نيوز، والبى بى سى، والوشنطن پوست، والنيويورك تايمز. وكان كتابها هذا أول كتبها ، وفى عام ٢٠٠٨ نشرت بالاشتراك مع برايان كاتوليس كتاب The Prosperity Agenda : What the World Wants from American and What We Need in Return.

المترجم فى سطور:

أحمد محمود

عضو نقابة الصحفيين واتحاد الكتاب المصريين ولجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة وحاصل على الليسانس فى الأدب الإنجليزى ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من جامعة القاهرة. يعمل حاليًا رئيسا لقسم الترجمة بجريدة الشروق القاهرية. شارك بترجمات فى عدد من المجلات الثقافية منها "وجهات نظر" و"الثقافة العالمية".

ترجم العديد من الكتب منها "طريق الحرير"، و" الناس فى صعيد مصر"، و"عالم ماك"، و"تشريح حضارة"، و"أبناء الفراعنة المحدثون" و"مصر: أصل الشجرة" و"عصر الاضطراب" و" الرقابة والتعليم فى الإعلام الأمريكى" و"حياة زوجة سعيدة" و"الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" و"سجلات تاريخية من مصر القديمة" و" عندما تتصادم العوالم؛ و"التجارة فى الزمن الكلاسيكى القديم".

التصحيح اللغوى: عبد المجيد البطاوى
الإشـراف الفنى: حســـن كـــامـــل